

مَعَالِمُ الْعَرَبِيَّةِ
شرح جمع الجوامع
في علم العربية

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

٢-١

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

60108



کتاب

مجمع الهوامع شرح جمع الجوامع

— في علم العربية —

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الجزء الأول

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سعائك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك • وأصلى وأسلم على محمد أفضل من خصته بروح
 فدك • (وبعد) فإن لنا تاليفاً في العربية جمع أدامها وأدامها • وكتابتها بغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة
 إلا أحماها • ومجموعاً شمساً المصنوع أرباب المضائل • وجوعاً عاصرت عنه جوع الأواخر والأوائل •
 حشدت فيه ما قرأه الأئمة وبشفت المسامع • وأوردته مناهل كتب فاض عليها مع الجوامع • وجمعت من
 نحو مائة مصنف فلا غرو أن أقيته جمع الجوامع • وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثيراً القول •
 طويل الذبول • جامعا للشواهد والتعالييل • معتمداً بالانتقاد للأدلة والأقوال • منها على الضوابط
 والقواعد • والتعاسيم والمقاصد • فرأيت الزمان أضيق من ذلك • ورغبة أهله قليلة فبها نالت • مع إلحاح
 الطلاب على في شرح يرتد بهم إلى مقاصده • ويطلعهم على غرائبه وشوارده • فتصيرت لهم هذه الجمالة
 الكافلة بحمل مبانيه • وتوضيح معانيه • وتفكيك نظامه • وتعليل أحكامه • مسماة بجمع الجوامع • في
 شرح جمع الجوامع • والله أسأل أن يبلغ به المنافع • ويجعلنا من يسابق إلى الخبرات ويسارع • بمنه وكرمه
 (أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم • وأصلى وأسلم على نبيك المخصوص بجموع الكلم • وعلى آله وصحبه ما قام
 بالنفس ضمير وأعرب عنه فم • وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في
 الجوامع من المسائل والخلاف • حاولو جازة اللفظ وحسن الاشتلاف • محبب بخلاصة كتابي التسهيل
 والارتشاف • مع مز بدوافي فائق الانسجام • قريب من الافهام • وأسألك النفع به على الدوام • ويحصر

في مقدمات وسبعة كتب

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجمله والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمده وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرأثر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق اليه حدوث فيه حذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)

(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا اله الا الله . تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون وما بعد . وما في حديث الصحابين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى . مع نخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وتياه النسب وناء التأنيث والف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح اليه الرضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة تشددة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالركب المزجي ولم احتج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا للمهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذي يخرج له لما سيأتى من انه الموضوع لعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأى ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كالللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضى وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم . مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرفة على المعرفة كصنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه ونكس صاحب اللب لتقدم المعرفة عقلا فتقدم وضعها من قال ان اللام في الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق والبناء للوحدة فيتناقضان فقد سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله فان كلا منهما كلمة تقديرا اذ لا تنافي الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة لتحقيق لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوى المستكن وجوبا كأنت في قم وجوازا كما سيأتى في مبحث المضمر وخرج بقولى معه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينومع اللفظ وقيدته في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال بفرج الاعراب المقدر فانه منوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحدقة العلم به لانه اذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في المنوى اولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله ابو حيان وغيره ان صاحب النهاية وهو ابن الجباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة. وذهب قوم الى ان شرط الكلمة ان تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام نضر الدين الرازي في تفسيره وعصولة قال ورد عليهم بالباه واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم او اقترنت بفعل او غيرها بان احتاجت في افادة معناها الى اسم او فعل او جملة حرف وقال ابن النحاس. مناه في نفسه)

(ش) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سياتى في بحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا ومعناه الخالصة والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والاول إما أن يقترن بأحد الازمنة الثلاثة أو لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بان يقال الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن والحرف مادل على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة للسمية أى دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء في مررت يزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كتم ولا وكان قد وأما ذو وفوق ونحوهما وان لم تذكر الا بتمتعها فليس مشروطا في افادة معناه للقطع بغيره معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس ونحوه الى علو خاص وقس على هذا وقيل هي للطرفية أى معنى ثابت في نفسه وفي غيره أى حاصل فيه كمن في نحو أكلت من الرغيف فانها عيدة ماها وهو التبعيض في الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغيره اجما للمعنى كان الحاجب فقد أبعد ادلا. منى لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو في غيره أما الاول فلان الشيء لا يدل على مناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثاني فلا نه لا يصح أن يكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى والعبارة بالدلالة بأصل الوضع فنصو مصرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا المسبوح للشرب في أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فدالاتهما عليه عارضة وانما وضع الذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نم وبس وعسى أفعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض مجرد هائمه وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى في نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لفة فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لفة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى مما لا يفهمه موضوعه لفة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل ان المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد

(فالاسم من خواصه نداء ونحوه باليت تشبيهه وتووين لافي روى وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعدي

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وإضافة وجر وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين أو معنى اسما أو وصفا ومنه مسمى به أو أريد لفظه كقولهم واللو وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كثر

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكرونها تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بجر وف مخصوصة نحو يا زيد وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضا على ما سيأتي والمفعولية لا تليق بغير الاسم فإن أو رد على ذلك نحو قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون . يا ليتنا نرد . ألا يسجدوا وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن ياتي ذلك ونحوه للتبنيح للنداء وحرف التبنيح يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى محذوف أي يا قوم وضعه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته الا النداء نحو يا مكرمان ويا فلانها يختص بالنداء الثاني التنوين وسيأتي حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا الترنم والغالي اللاحقين لروى البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيد فانهما لا يجتمعان به كما سيأتي وإنما اختص الباقي به لأن التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل إنما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير والجمع ولا الإضافة فإن أو رد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما * باذئاب لولم تفتنى أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظه لو ولذلك شدد آخرها وأعربت ودخلها الجر والإضافة كما سيأتي شرح ذلك في بحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ لغير الاسم في التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بالشمولة لها ولللام على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم في اللغة طي وسلامته من ورود الالموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك والوفان اللوت فتح عمل الشيطان ر واه هذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به يعرف اسمية التاء من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ولشمولة القسم الثاني دون الاخبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولك ضربت فعل ماض ومن حرف جر ورد بانها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا اسم ميماء ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال وان نسبت لاداة حكا * فابن أو أعرب واجعلتها اسما

وفي شرح أو وسط الاخفش لبرمان اذا قلت هل حرف استفهام فانما جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ما تقدم في الام على لو معنى قولي ومنه مسمى به أو أريد لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة حيث أسند الى الجملة الفعلية في الاول وللأسمية في الثاني فالعنى في الاول هذا اللفظ مطية الكذب أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل في مسيره الى بلد مطية ليقتضى عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كثر من كنوز الجنة أي كالكثير في نفاسته وصيائته عن أعين الناس فان قلت فما صنع

بقوله تسمع بالمعدي خبر من أن نراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أي أن تسمع وهما في تأويل المصدر أي سماعك فلا سند في الحقيقة اليه وهو اسم كاهن في قوله تعالى وان تضرأقرب للتقوى . وأن تضرأقرب لكم وتظيره في حذف أن قوله الأبهذا اللانثي احضر الوحي • وان أشهد اللذات هل أنت مخددي

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن تقر ين تذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه والالزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أمام رواه بالنصب فهو على اذمار أن لا حذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه مما نزل فيه العمل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان مجرد لا حدمد لوليه كافي قوله

• فقالوا ما نشاء فقلت المور • فانه نزل فيه المور منزلة اللهل هو ليكون مفردا مطابقا لالقول عنه المفرد وهو ما في ما نشاء وه يحمل على حذف ان كافي البيت السابق لان قوله ما نشاء سؤال عما نشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها كان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز ان يراد انشاء في الحال للهو في الاستقبال ودفع بأن قوله في نمانه • الى الاصباح آتري أي تبر • يمنع ذلك الخامس الاضافة أي كونه ضاها أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان العمل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليمدى الى الاءه معنى الافعال التي لاتتمدى بنفسها اليها لاقتضائها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها لاعلى اسم مدفعل لفظا أو تقديرًا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

وان الله مالي بلي نام صاحبه • ولا محال البيان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل يتعاق فالجواب انه على حذف الموصوف أي بلي نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدلال على امنية مهمال المود الهاء عليها في قوله تعالى مهـ ماتا تنابه وما التجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ملاحسن زيدا وال الموصولة لعوده عليها في قولهم • قد أفلح المتقرب به • فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المعهوم منه وهو المعدل لاعلى الفعل نفسه التاسع مباشرة العمل أي ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدلال على امنية كيف قال تعالى أم تركيف فعل ربك وبه استدلال الرياني على امنية اذ في قوله ألكا اذا خرج زيد • ثم ثبت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيد في غير الذات كحلي وخفي وقد يصلح الاسم لهما كقبض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية واللقب وبالمعنى قسم الذات لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقول ومنه ما سمي به الخ فيه لف ونشر مرتب فالثالث الأولان لما سمي به والأخير ان لما أريد لفظه (فائدة) قولهم زعموا مطية الكذب لم أقف عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم انه روى مظنة الكذب بالظاه المجهمة والنون وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلابي قال بشس مطية المسلم زعموا المازع هو مطية الشيطان وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الاعمش عن شرح القاضي قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله ناء فاعل أو ناء تأنيث سا كنة وأمر إن أفهم الطلب وقيل نون نو كيد وهو مستقبل وقد بدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدي بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو ناء مخاطب مطلقا أو غائبة

أوغائبين أو ياء غائب مطلقاً وغائبات

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسماً وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع وذكر مع كل قسم علامته لانه أبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويقتضيه بناء الفاعل سواء كانت لتكلم أم مخاطب وبناء التانيث الساكنة وإنما اختص بالاستغناء المضارع عنها بناء المضارعة واستغناء الأمر ببناء المخاطبة والاسم والحرف بالبناء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاظها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك ورد الأخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثاني الأمر وخاصة أن يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلها ولم تفهمه ففعل مضارع والأمر مستقبل أبداً لانه مطلوب به حصول مأم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله قال ابن هشام الآن يراد به الخبر نحو أرم ولا يخرج فانه بنى رمية والحالة هذه والالكان أمر الله بتجديد الرمي وليس كذلك وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو والوالدات برضعن . والمطلقات يتربعن كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو فلم يدله الرحمن مداً أي فبعد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الحرف الأربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف واخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه إذ لا تدخل على إهاء واهم فالهمزة لتكلم مفرداً نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً وللغائبات واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك كما كرم وزجس الدواء إذا جعل فيه زجساً وتكلم وهرناً الشيب خضبه باليرناء وهو الحناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال وثالثها فيهما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة قال لان المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلت زيد يقوم غداً فعناه ينوي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وان ركب بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندي بدليل جملة على الحال عند التجرد من القرأين وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لا فائدة الاستقبال ولاندخل العلامة الأعلى الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالاستقبال أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال

(و يرجح الحال مجرداً ويتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولأم الابتداء عند الأكثر والاستقبال بظرفه واسناده لتوقع وكونه طلباً أو وعداً ومع توكيد وترج ومجازاة وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً وللسهيلي في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس للام قسم ولا نافية في الأصح وينصرف للمضي بلم ولما وقيل كان ماضياً فغيرت صيغته ولو للشرط واذور بما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكمه)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجح فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنه لما كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تفضيه ولم يكن للحال صيغة تفضيه جعلت دلالة على الحال راجعة عند خبره من القرآن جبراً
فانه من الاختصاص بصيغة وعمله الفارسي بأنه اذا كان لفظاً للحال لا تقرب والابتداء لأقرب أحق به والحال أقرب
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة أو نفي بليس
أو ما أو إن لانها موضوع غننى الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز
بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلاً لاقران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن باثروهن وأجيب
بأن استعماله في المستقبل والماضي مجاز وإنما يخص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنق
بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلة قال حسان • وليس يكون الدهر مادام بذيل • وقال تعالى قل ما يكون لى أن
أبدله من تلقاء نفسه ان أتبع الاما بوحى الى وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لفظية
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قبلاً نحو وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيامة • انى لصزنى أن تذهبوا به فبصرن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد الا مع الحال
وهذه حكاية حال بمعنى الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره ينبتكم أو فصدكم أن تذهبوا به
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له أو مضافاً اليه نحو أزورك
اذا ترورنى فالعملان مستقبلان لعمل الاول فى اذا وازافة اذا الى الثانى أو اسند الى متوقع كقوله

يهولك أن تموت وأنت ملغ • لما فيه النجاة من العذاب

أدوار يده الحال لزم سبق الفعل للفاعل فى الوجود وهو محال أو اقتضى طلباً نحو والوالدات برضمن • لينفق
دوسعة • رينالاتواخذنا أو وعدنا نحو يعذب من يشاء ويفضل من يشاء أو سحب أداة توكيد كالنونين لانه انما
يليق بعام محمول أو أداة ترجح محمول على ابلغ الاسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشأ بذهبكم كيف تصنع
أصنع أو حرف نصب ظاهر كان أو مقدرًا خلافاً لبعض المتأخرين فى قوله لا يتعين بشئ من حروف النصب
وللسهلى فى قوله لا يتعين بأن أو المصدرة بنحو بودأحدم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضى
كما سياتى أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال
فيل اولام القسم أو الالفية وعليه فى الأولى الجزولى وجماعة لأنها فى معنى التوكيد وفى الثانية معظم المتأخرين
وذهب ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال مع ما فقد دخلت على الحال فى قوله ولا أقول لكم
عندى خزائن الله الرابع ان ينصرف معناه الى المضى وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولى وغيره أن
مدحولهما كان ماصياً فقبرت صيغته ونسب الى سبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على
اللفظ ورد بأنه لا نظيره ونظير الاول المضارع الواقع بعد لو اذا المعهود للحروف قلب المعانى لقلب اللفاظ ولم
أقبل لما الجازمة للاستغناء عنه اذا دخل على المضارع سواها أو لولو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو اذبحوا
واذ تقول المدى أنم الله عليه أى قلت أو ربما نحو

ربما تذكره النفوس من الأم • رله فرجة كحل العقال

أو قد التقلبية • نحو قد أترك القرن ممضراً أنامله • بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان
نحو كان زيد يقوم قال ابن عمقور أو سحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان وبمحتاج اثبات
ذلك الى دليل من السماع أى فى جواز وقوع المضارع بعدها إذ المعروف أنها لا تدخل الاعلى ماضى اللفظ
والمعنى كما سياتى وما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان فى
الضمين المتعاطفين نحو الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض أى فأصبحت الارض

ولقد أمر على اللثيم بسبني * فضيت ثم قلت لا يعني

أى صررت قال أبو حيان ومن القرآن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك
 ﴿ص﴾ والماضي للحال بالانشاء والاستقبال بطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وان بعد قسم وبحقه
 والمضى بعد همزة التسوية فان كانت لم بعد أم تعين المضى وتخصيص وكما وحيث و واقعاصلة أو صفة نكرة
 عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

﴿ش﴾ للماضى أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضى وهو الغالب الثاني أن ينصرف الى الحال
 وذلك اذا قصد به الانشاء كعبت واشترت وغيرهما من ألفاظ العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلغظيقارنه
 في الوجود الثالث أن ينصرف الى الاستقبال وذلك اذا اقتضى طلبا نحو غير الله لك وعزمت عليك الافعلت
 أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم
 النار ويوم ينفع في الصور ففرع أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدمن بعده أى
 ما يسكهما ردوا فوالله لا زدنا كم أبدا * الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضى وذلك اذا وقع بعد همزة التسوية نحو
 سواء على أقت أم قدمت اذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل
 معادلا بام أم لا نحو سواء على أى وقت جئتنى فان كان الفعل بعد أم. قرونا لم تعين المضى نحو سواء عليهم أن نذرتهم
 أم لم تنذرتهم لان الثانى ماض. معنى فوجب. مضى الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تخصيص نحو هلا فعلت ان
 أردت المضى فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أو لولو بقرينة أو الاستقبال فهو أمر به نحو فلولا نغراى
 لينفروا بعد كلما فالمضى نحو كلما جاء أمة رسولا كذبوه والاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث
 فالمضى نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت فول أو وقع صلة فالمضى نحو
 الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل أن تغدروا عليهم وقد اجتمعوا في قوله انى لآتيكم
 بذكر ماضى من الامر واستجاب ما كان في غدا و وقع صفة لنكرة عامة فالمضى نحو * رب رده رفته ذلك
 اليوم * والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أى يسمع لانه ترغيب لمن أدرك
 حياته في حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصورة كلها فقال بعد أن ساقها وهذه المثل
 في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الجمل على المضى لابقاء اللفظ على موضعه وانما فهم
 الاستقبال فيما مثل به من خارج وافقه المرادى

﴿ص﴾ وليس أصلا للفعال والباقي فرع والامر مقتطعا من المضارع على الاصح

﴿ش﴾ فيه مستلطان الاولى ذهب بعضهم الى أن الاصل في الافعال هو الماضى لانه أسبق الامثلة لاعتلال
 المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضى مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجهو ر على أن الثلاثة
 أصول الثانية ذهب الكوفيون الى أن أصول الفعل الماضى والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع
 اذا صل افعل لتفعل كما مر العائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا محي اللام فيه فحذفوها
 فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل
 برأسه وما ذكر في أصله فممنوع

﴿ص﴾ والحرف لاعلامته فان اختص باسم أو فعل عمل والافلاو يستثنى من الاول هل التي في حيزها فعل
 ومن الثانى ما ولا وان النافيات

﴿ش﴾ الحرف لاعلامته له وجود يدل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو

ثلاثة اقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشارك بينهما والاصل في كل حرف يختص ان يعمل بها المختص به
 وفي كل حرف لا يختص ان لا يعمل وقيد ابوجحان الاول بان لا يتزله منه نزلة الجزه فان تنزل كل وسين
 التفتيش لم يعمل ومما اخرج عن هذا الاصل هل التي في - بزها فعل فأنها تختص به بمعنى انه يجب ايلتواؤه ايها كما
 سياتي في باب الاشارة فتعال حيث يرجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعلم لان هذا الاختصاص عرضي لا يلزم وما
 ولا وان السابيات فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لان لها شبهة ليس في أنها للنفى والمحال وتدخل على المبتدأ والخبر
 فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور ان المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن
 لسراج الى حرفية عسى وليس من حيث عدم تصرفها واقعة في الاولى نعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير
 ورد بان ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل القطعية وذهب الزجاجي الى أن كان وأخواتها حروف وقال
 ابن هشام في حواشي النسب هيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد حكى
 العبدى في شرح الايضاح ان المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا الطرف من قول من قال ان ليس وعسى
 حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في مادي الراي فيه ما لا اله الا هو لمن تأمل لانها لاتدل على حدث بل دخلت
 لتعريف عسى القضي في حرمات خلية

﴿س﴾ والى الكلام قول مريد وهو مانع من كون المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد
 وهذا مانع من لاتعداد الناطق وأشكل تصور خلاف

﴿ش﴾ والى الكلام ان المفعول على الخط والاشارة وما به هم من حل الشيء واطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى
 ان يكون مبدى هو المفعول وفي كلامهم ما يقتضى ان اطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني
 التي لا تنفصل عن المعنى المركب فاما ذلك فيكون هو حقيقة وما في الأول فقط أو الثاني فقط ثلاثة مذاهب
 ذهبوا اليها في الكلام الواحد كما في النحاج وأما في الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مريد
 يخرج بالقول من كون ذلك كورد في الكلام في بعض المركبات وهو الذي لا يغير والمراد بالمفيد
 في كلامهم معنى يعين السكوت فلهذا هو المراد من كون المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الاول لانه خلاف
 المتكلم في بيان الكلام في ذلك السكوت منه أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون
 متعلقا في افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به أو تكسبه فلا يضره احتياجه الى المتعلقات من
 المعاني وتعمرها وهل شرط افادة المخاطب شيئا يجعله قولان أحدهما تم وجزم به ابن مالك فلا يسمى
 تعويلا في قول الأرض والدارمارة وتكلم رجل كلاما والثاني لا وصحة ابوجحان قال والا كان الشيء
 الواحد كلاما وتعويلا كلاما اذا حوالب به من يجعله قائم تعاد ضمونه ثم حوالب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتداء
 به ويصح ان يقال ان كان الناطق بالاحد خلاف ذكره ابوجحان في تذكره وهل يشترط في الكلام
 القصد قولان أحدهما تم وجزم به ابن مالك وخلاف فلا يسمى ما ينطلق به النائم والساهي كلاما وعلى هذا
 يزداد في الحد فمورد والثاني لا وصحة ابوجحان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما تم فلو اطلق
 وحلان على أن يذكر أحدهما فلا الآخر فاعلا أو مبتدأ الآخر خبر المسمى ذلك كلاما وعلى أن الكلام عمل
 واحد فلا يكون عاملا الا واحدا وعلى هذا يزداد في الحد من ناطق واحد والثاني لا وصحة ابن مالك وأبوجحان
 كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الحد خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالآخرى فكانها مقدره في كلامه وهذا معنى قولى وأشكل تصور خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجردا اصطلاحا لدليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو ممن قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذلك لان الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجمادات ربما تغطت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تتميز بتميزها وشرطانا وقوع ذلك ممن تصح منه أو ممن قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيح دون الشخص لان ما يسمع من الجنون يوصف بأنه كلام وان لم يصح منه الفائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجب وزان يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لعنى له فائدة ولو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفيد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسابوا ما لم يفيد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير لها في كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك رأ أكثر ما استدلل بقولهم لمن بوردمات قبل فائده هذا ليس بكلام وبقول سيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كالم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك وأما قولهم لقليل الفائدة ليس بكلام فن باب المجاز والمبالغة كقولك للبلبل ليس بانسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سمو الجملة المفيدة كلاما دون ما لم يفيد لان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سموها هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسما لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جنى في الخصائص فان قيل لم يوضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشياء فتعاقب قضي بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضي به دون مجرد السماع لأن الكلام أخذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الآحاد من ذلك خصته باسمه لا يقع الاعلى الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه * ولكل قوم سنة وإمامها *

﴿ص﴾ ولا يمكن في كلمة خـ لا فالابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفراسي ولا فعل وحرف خلافا للشاذوذ بل في اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأني الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأني من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما ما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعالان والفعل والحرف لا مسندا اليه فهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسندا اليه فهما ولا مسندا اليه الكلمة لا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورد بان

الكلام هو الجملة المقدره بعدها وزعم ابو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في السداه نحو يا زيد
والصبيح بان يادت مسد الفعل وهو اذ هو وانادي بزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو وما قام
بناء على أن الضمير المتزلا بعد كلمة .

﴿ ص ﴾ وهو خبران أحفل المدق والكثير والافانشاء والأصح انحصاره فيهما

﴿ ش ﴾ اختلف الناس في أفعال الكلام فالمدق من الصاه وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر
والانشاء وقال كثير من أعلامه ثلاثة خبر وطلب وانشاء قالوا الآن الكلام ما أن يقبل التصديق والتكذيب
ولا لأول الخبر والثاني ان أفرنه ما يلفظ فهو الانشاء وان لم يقبل بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على
دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب فمنه ما يلفظ وأما الضرب الذي يوجد
بعد ذلك فهو ما ان لفظه لا يلفظ وقال فحرب أو اسم الكلام أربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب
ونداء فأدرج لأمر والنهي تحت الطلب وضعف أن الاستخبار داخل تحتها أيضا بان نحو بعت واشتريت
فأخرج منه وقال بعضهم خمسة خبر وأمر وتصريح وطلب ونداء وقال لا خمس ستة خبر واستخبار وأمر
ونهي ونداء ثمن وقال بعضهم ثمانية خبر وأمر وتصريح وطلب ونداء ووضع وشك واستفهام
وقال بعضهم تسعة باعاط الاستفهام لدخوله في المسئلة وقال بعضهم ثمانية باعاط التسع لدخوله فيها وقال
بعضهم سبعة باعاط التسع لانه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب ووجود
وثمن واعلاط وثانف واحتساب وقسم تشبيه ومجازاة ودعاء وموجب واستثناء والتعقيب انحصاره في القسمين
لاولين ورجوع مديسة لذكوران اليهما

﴿ ص ﴾ والكلم المركب من ثلاث وان لم يعد وهو اسم جنس لكلمة لاجع كثرة ولاقله ولا بشرط تعدد
لأنواع خلافا لراعيها

﴿ ش ﴾ الكلام القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا أما دام لافهوا خص من الكلام لانه يكون بالتركيب
من ثلاث وأعم منه بعدم اشتراط العائدة والكلام نكسه فيتأى اجنبا هما في قد قام زبد ارتفاعهما في إن قام
وجود الكلام دون الكلام في زبد قائم وعكسه في إن قام زبد وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع
الثلاث أو لا فتكون من نوع أو نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انه اسم
جنس للكلمة كقرون وعمر ولا جمع كثرة ولا قلته خلافا لراعي ذلك بدليل تكبيره في قوله اليه بمد الكلام الطيب
وانه لم يتغير فيه نظم واحده ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الالفية وابن فلاح في مغنيه قال ابن الخشاب ولا يطلق
الكلم على المركب من كلمتين الا عند من يجوز اطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل لناظر الجيش
اختلف الصاه في الكلام فذهب جماعة منهم الجر جاني الى أنه جمع للكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين الى
انه اسم جنس لما تم اختصوا على مذاهب أحدها وعليه الأكثر أنه لا يقع الاعلى ما فوق العشرة واذا قصد به
سادسها جمع بالفتوتاه والثاني انه يقع على الكثير والقليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث وعليه ابن مالك .

﴿ ص ﴾ والجملة قيل ترادف الكلام والأصح اسم لعدم شرط الافادة فان صدرت باسم فاسمية أو فعل فعلية
أو ظرف أو مجرور ظرفية وان تعدد ما حرف والهبرة مصدر الاصل واسمية المصدر فعلية المجزئات وجهين
وتسمى الكبرى ان كان خبرها جملة والصغرى ان كانت خبرا ولما بينهما اعتباران .

﴿ ش ﴾ ذهبت طائفة الى أن الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في الفصل فانه بعد أن
فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها أعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها قال ابن هشام في المعنى

ولهذا تسميهم بقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا فقد
 الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافجي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لأننا لم
 بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال إنه الذي يقتضيه
 كلام النحاة قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً وجواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلامها
 كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك اه
 وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق والفعلية التي
 صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائماً ووطنته قائماً ويقوم وقم والظرفية المصدرية بظرف
 أو مجرور ونحو عندك زيد وفي الدار زيد إذا قدرت زيداً فاعل بالظرف أو المجرور لا بالاستقرار المحذوف
 ولا مبتدأ مخبر عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد
 بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو قائم زيدان وازيد أخوك
 ولعل أباك منطلق وما زيد قائماً اسمية ومن نحو قائم زيدان قام زيد وقام زيد وهلاقت فعلية والمعتبر
 أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فأى آيات الله
 تنكرون فعلية لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وإن أحد من المشركين استجارك
 فأجره والآنعام خلقتها والليل إذا يغشى لأن صدورهما في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وإن استجارك
 أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية المصدر فعلية المجزئ نحو زيد يقوم
 أبوه قال ابن هشام وينبغي أن يزداد عكس ذلك نحو ظننت زيداً أبوه قائم وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى
 فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة
 المخبر بها في المثاليين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فجاءه وهذا
 الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق
 صغرى باعتبار جملة الكلام *

﴿ص﴾ والقول لفظ دل على معنى فيعم الثلاثة قبل والمهمل وليس مجازاً في غير الكلمة ولا خاصاً بالمركب
 ولا المفيد خلافاً لراعيها

﴿ش﴾ القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لأنه الصوت المعتمد على مقطع
 والدال على معنى فصل يخرج المهمل فشملة الكلمة والكلام والكلمة شمولاً بدلاً أي أنه يصدق على كل منها أنه
 قول إطلاقاً حقيقياً وقيل إنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معطي وقيل حقيقة في
 المركب سواء أفاد أم لا وإطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد وإطلاقه على المفرد والمركب
 الذي لا يفيد مجازاً وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً فإراد اللفظ حكاة
 أبو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به أبو البقاء في الباب أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي
 والاعتقاد فمجاز جزم ما جماعاً

﴿ص﴾ الاعراب

﴿ش﴾ أي هذا بحته وهو مصدر أعرب مشر كما لعان الابانة يقال أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ومنه
 حديث واليب تعرب عن نفسها والجاله عربت الدابة جالت في مرعاها وأعر بها صاحبها أجالها والتحسين
 أعربت الشيء حسنته والتغيير عربت المعدة وأعر بها الله غيرها وأزاله الفساد أعربت الشيء أزلت عرب به أي

فساده ويتعدى الاول بمن والباقي بالهمزة ويأتي أعرب لازما بمعنى تكلم بالمرية أو صارت له خيل عرب
أو ولده ولد عربي اللون أو تكلم بالفضح أو أعطى العرب فلهذه عشرة معان والمناسب للفظ الاصطلاح
منها هو الاول والقصد به ابانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور اعطى فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قبل أو منوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة
والموى بغيره وقبل معنى فهو التغير لعامل لفظا أو تقدير قبل أو محلا في المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظي أو معنوي على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن خروف
والشويبي وابن مالك ونسبوا للحقن وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه
العامل في محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتي والمراد بالآخر الحركة والحذف والسكون والحرف وبالمقدر
ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي وقولنا يجلبه العامل احراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء
وسائر الحركات فان قلت فلم يزد في الحذف في آخر الكلمة كما صنع ابن هشام في الشدر قلت قد صرح هو
في شرحه بان ذلك ليس قيدا محترزا به عن شيء اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فمترز عنه وانما هو بيان
لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك فعولاً من الحذف وأقصد لثابتهم كونه من تمامه وايضا فلان
الاعراب قد يكون في غير الآخر كما سيأتي وذهب الاعلم وجماعة من المقاربة الى أنه معنوي ونسب لظاهر قول
سيبويه ورحمة أبو حيان وعلى هذا الحذف التغير لعامل لفظا أو تقدير او استدلال لصحة الاول بان الاعراب قد
يكون لازما للمزوم مدلوله كرفع لعمر ك ونصب سبحان الله ووردك وجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع
وأمر عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغير أو متغير عن حالة
السكون التي كان عليها قبل التركيب ورد بان الاول مجاز والثاني برد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل
بثباني بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تصف اليه في قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها يائية وبأنها
توجد في المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض
لا يثار به وبأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة وحذفها بأن فيه تخصيصا للفظ
بعض اطلاقه المعوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف فيه نقل اللفظ بالسكونية عن مدلوله
المعوي وذلك غير جائز للمصطاحين وتقسيم الأثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر
ومنوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة عن ياء، قدرة نحو لهي والمنوى بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو جلي
وأرطى وبقية الالف كغلامى وكذلك تقسيم التغير الى لفظي وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة
لفظي وتقديرى ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحل آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بان آخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وما نزل منزلته الافعال الخمسة فان علامة
الاعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة
الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثني عشر فان الاعراب فيهما في حشو الكلمة قال ابن جني في الخطط يات لان
الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب أن عشر
حال محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف اعراب والمبنى لاحرف اعراب له قال ابن
بيشور بما معنى آخره حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذو كرا بن مالك انه جزء منها وبعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجة في أسرار النحوي الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت به أو نظمت به. هر با في أول تبليل ألسنتها به ولا يقدر ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الأسود على السواد وان لم يزايله خلاف النحاة وفي الباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الاعراب مقارنا للكلام

﴿ ص ﴾ وهو أصل في الاسماء وثالثها فيهما

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء فرغ في الأفعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيد ابانصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغته باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما بالجزم نهى عن مطلقا وبالرفع نهى عن الاول وابعاد الثاني وأجيب بأن النصب على اضماران والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تنجح الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرغ وهذا هو القول الثاني المطوى في المتن قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جرى به البيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي يحد كما قال ابن جنى في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا شئ أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه وينقسم أيضا الى ظاهر كضرب وضرب والى مقدر كهداورد أمر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرغ في الاسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبنى الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبنى أو ضارع ما وقع أو أضيف اليه وقيل أو كثرت علل منع الصرف والمختار ه فا قال ابن مالك وأبي الفتح وأبي البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للبيانات فالجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل الالباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا لافي النهى ولا في النفي وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وان اذ اذ خيف التباس لانا في الناهية بالناهيه أتى بغيرها من حروف النفي نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب أصل في الأفعال أيضا ولا فعلى الاول هو معرب لانه الأصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الأصل فيه ولا مقتضى لاعرابه ووربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا

ان نوافه كما كان اسما للجورني في العقه واسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعاً
 اختلف في سبب البناء هل هو منى واحد أو أكثر ذهب كثير ون الى الثاني فهم من قال من أسبابه شبه الفعل
 لم ي و منه يزال وهما فانهم ما يذ الشيم ما يزل و بعد في المعنى ورد هذا الطرد بالزوم بناء خيالك و ضرب باز يدا
 لا هما معنى الامر وعكس بالزوم اعراب اف واواه لانها معنى انضجروا ووجه المعريين ومنهم من قال من أسبابه
 عدم التركيب و الى هذا ابن المحاسب حيث قال المسمى ما ناسب مبنى الاصل أو وقع غير مركب فعنده ان الاسماء
 من التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاشتغال و وقوعه موقع المبنى كترال
 اواقع موقع برل و باريد اواقع موقع كاف الخطاب ومضارعه لما وقع موقع المبنى كالعلم المؤنث المعدول
 كحرم فانه ضارع زال اواقع موقع انزل في المعدل والتمريف و اضافته الى مبنى كاسماء الزمان المضافة الى
 جهة اولها ما من و رادهم ان تكثر على منع الصرف قال ابن جنى في الخصائص ذهب بعضهم الى انه اذا
 ادا الصم الى سبب من أسباب منع الصرف نالت امتنع الاسم من الاعراب أصلاً لانه ليس بعدم منع الصرف
 لانك الاعراب ومن ذلك معدام وقطام وياه فان ثم العلية والتأنيث والعدل عن حادمة وقاطمة قال وما
 ذكره فادلان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم
 للحرف لا غير وفواه ليس بعدم منع الصرف لانك الاعراب ممنوع وتمثله بباب حذام مردود فان سبب البناء
 فيه سببه لذلك ويزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من و انع الصرف ولم بين وذلك اذ يبان فان فيه
 اربعة مؤنثات والمجعة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جنى والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه
 لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح
 به ابن جنى في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلحين ثم رأيت أيضاً في تقييداً لكل الدين
 لغار و عبارته وأما ما بنى من الاسماء فاعلم اني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر
 و وقوع موقع الامر ثم قال وهذا التما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بنى فاعلم اني لشبهه بالحرف
 وهذا التما هو على ضربين اعلى و هو منوى فاللفظي نحو كم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان
 يتضمن معنى الحرف أو يكون متصلاً الى ما بعده وهذا ذهب الحدائق من المعويين اه كلامه بحروفه ثم ان
 سبب الحرف انما يؤخر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضى الاعراب فلا أثر له وذلك كاي شرطاً
 و سبب البناء وصوله فانها العربية مع شابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا التما هو
 الاضافة وكونها بمعنى كل ان اضيفت الى ذكر تدعى بمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للعرب
 ما عرفت للحرف و عرفت ان سبب الحرف لانها اصبحت الى ما هو مستحق بالاصالة و نة عنه أبو حيان بلدن فانها ملازمة
 للاضافة بل هي اقوى من اى بها فانها لا تنك عن العظا وهي مبنية وقال بعضهم انما عربت اى تيبها على الاصل
 ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب كما يحجوا به من الاسماء والافعال التي وجب اعلانها تيبها على ان الاصل
 هو التصحيح و بذلك جزم ابن انباري في كتابه لمع الادلة

في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها معنى ومعناه ولولم
 يوضع الاشارة ودان ونان للتنبية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة
 بضمير وقيل هي مبتدآت فلتضمها لام الامر وحمل الباقي واقفاره بتأصل كوصول و اجماله كاوائل السور
 ولعله كما اشار له المضمير المعنوي أو الافتقار أو الوضع في كثير أو استغناء باختلاف صيغه احقالات
 في الوجه المعنوية في شبه الحرف فتأخذها الوضعية بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين

فان ذلك هو الاصل في وضع الحرف اذا لاص - ل في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة حرف يتسدا به وحرف يوق عليه وحرف فاصل بينهما ما والحروف انما جئ بها لانه اختصر بها الافعال اذ معني ما قام زيد بنعت النيام عن زيد فلا بد ان تكون اخصر من الافعال والالم يكن للعدول عنها اليها فانه فان اورد على ذلك نحو اب واخ وحم وهن وفم وذى ويدردم فانها معر بتمع كونهما على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لامانها والعبارة بالوضع الاصلى لا بال حذف الطارئ فان اورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معر بة على الاصح كما ياتي في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم في اى وقيل انها ثلاثية الوضع وان اصلها هي فحذفت لامها اعتبارا لولادتها اليها عند نصبها على الحال فيقال معا (تنبيه) قال ابو حيان لم اقف على مراعاة الشبه الوضعى الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه في باب التسمية اذ اسميت بياء اضرب قلت اب باجتهلاب همزة الوصل وبالا عراب قال ابن هشام وهذا ينفى اعتبار الشبه الوضعى الثانى المعنوى بان يتضمن الاسم معنى من المعانى التى حقها ان تكرر للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام والشرط ام لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه ان يوضع له حرف يدل عليه وهو الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل واعترضه الشيخ - سعد الدين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهابها الى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان اورد على هذا الشبه تثنية اسم الاشارة فانها معر بة بالالف رفعها والياء نصبها وجرا فالجواب ان ذلك لمعارضه الشبه بالتثنية التى هي من خصائص الاسماء الثالث الاستعمالى بان يكون الاسم نائبا عن الفعل اى عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لالفاظ ولا محلا لذلك اسما الافعال فانها تلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل فاشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى ان اسما الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأى الاخفش نسبة في الايضاح للجهمور وفيها قولان آخران أحدهما ان محلها نصب بأفعال مضمرة وعليه المازني والثاني انها في محل رفع بالابتداء وان مرفوعها أغنى عن الخ بر كما في أقام الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها الامر وحمل الباقي عليه طردا للباب واحترزنا بقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضرب الرقاب فانها بنيت عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهة للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقار الى بان يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يتم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذا ونحوها بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار التكررة الموصوفة بجمله الى صفتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر وعراب اللذان واللذان لما تقدم في ذان وتان الخامس الاهمال الى ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها بأوائل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل ولوفى كونها لاعاملة ولا معمولة وهذا على القول بان اوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذى لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء والخبر او نصب باقرا أو جرفها وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب واسماء الهجاء المسرودة كالف باء تاء جيم واسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة السادس ذكر ابن مالك في حاشيا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشيا الحرفية في اللفظ ومثلها على الاسمية وكلاهما معني حفاذ كرها ابن الحاجب وقد يجتمع في مبنى شبهان فأكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوى اذ التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف والافتقار الى لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعى اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقي عليه ليجرى الباب على سنن

واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظي بتكلف زاد أيضا والاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعاني وذلك من عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفي أمالي ابن الحاجب انما كفي في اسم الاسم شبهه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبه بالفعل من وجهين لان التسمية الواحدة بالحرف يبعد عن الامة ويقربها مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف

﴿س﴾ والمعرّب اسم بخلاف ذلك والمضارع كونه في اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قبل وحر يانه فان لحنه نون انما هي خلافا لابن درستويه اوتى كيد فثالثها الأصح ان يائرت لا تنفيس خلافا لابن درستويه

﴿س﴾ المعرب من الامة ما عرى من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الامة معرب وأكثر الافعال مسمى والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون ان المعرب لمشاكلة الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال وينتقل الى أحدهما باحد الامور السابقة بما أن الاسم يكون مهمما بالنسبة وتخصص بالتعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهاة بينهما ولذلك تدخل على الماضي والامر والأصح انه لا عبرة بدخول اللام في التسمية لانهما دخلت بعد اتصالهما لا عراب للتعريف من المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه التسمية حر يانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وقال الكوفيون انما اعرّب لانه تدخله المعاني المتعديّة والافعال الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للزمن المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو معرب لأن وان يضرب غدا اوله يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه التسمية ان يعرض له بعد التركيب فان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مثله لانا كل السمك ونشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في دخول المعاني صيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغييه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغييه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجازات اسم الفاعل لان المشابهاة بهذه الامور جعل عمادها بالاعراب لاجل اختلاف المشابهاة التي اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين ما فان البصريين لا يسمون قبوله ويردون اعرابه بالتشبيه والكوفيون يسمون ويردون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالتشبيه فان لحقت المضارع نون انان بنى وذكره ثلاث على الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهة بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركيبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو او ياء قيل منع من ذلك شبهة بالمتنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بناؤه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعلوه بأنه قد استحق الاعراب فلا يعدم الاعداء موجهه وبقائه موجه دليل على بقائه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهر او منع من ظهوره ما عرض فيه من التشبه بالماضي وان لحقت نون توكيد فاقوال اصحابناؤه ان يائرت لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فعلت منه بالاثنين أو وارجع أو ياء مخاطبة ولو تقدير العدم

التركيب مع الحاجر إذ لا تركيب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً ويبدل على امرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على الواو كدب الخفيفة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبنى لمختلف حال وصله ووقفه والثاني مبنى مطلقاً لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقاً كمثل ما قال ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فالجهور على امرابه وزعم ابن درستويه انه مبنى لانه لا يوجد له لام ضمير وما ولا نه صار به مستقبلاً فأشبهه الامر وأجيب بأن لزوم ضممه لعدم الناصب والجازم اذ لا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجتمعون حرفين لمعنى وبعضها للمضى فلا يجتمع التنفيس الذي هو للاستقبال (تنبيهه) فيل يبنء المضارع أيضاً ذاق وقع موقع الامر كما سيأتى في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء كما سيأتى في الجوازم ﴿ص﴾ وزعم الاخفش بناء جمع المؤنث نصاباً وغير المنصرف جراً والزجاج المثني وفي ما قبل التركيب ثالثاً المختار وفاقلاً بي حيان واسطة وأجرى في المحكي بمن والمتبع والمضاف للياء. مررب وثالثاً واسطة

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الجهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة في الاول والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة وقال انهما يعربان في حالين وبينان في حال ورد بأن ذلك لا نظيره واحتج بأن أمس كذلك وأجيب بأن أمس لا يبنى الاحال تضمنته معنى الحرف ولا سبب للبناء في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت فيهما بما مل والحركات التي تجب بهوامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج أن المثني مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذا صل قام الزيدان قام زيد و زيد كما بنى لذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة الثاني أنها معربة ببناء على أن عدم التركيب ليس سبباً والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل والثالث أنها واسطة لامبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما واسكون آخرها رصلا بعد رسا كن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندي تبعاً لابي حيان الرابعة المحكي بمن نحو من زيد من زيد من زيد قيل إنه واسطة وأن حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قال أبو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وإنه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعمل مقدر وفي الجر بدل وقيل إنه مبنى واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس بهامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل انه واسطة والصحيح أنه معرب تقديره بمعنى أنه قابل للاعراب وقيل انه مبنى وبه جزم ابن الصائغ السادسة في المضاف للياء ثلاثة أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصود ونحوه والثاني مبنى لاضافته الى مبنى بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لامبنى لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني

﴿ص﴾ مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله

﴿ش﴾ في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاه ابن جني في الخصائص بأدلتها وعقد لها باباً أحدها وهو قول سيبويه أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويؤيده اننا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والصف كاتفصل الالف بعدها بينهما نحو الملل فلولا أن حركة الاول تليه في الرتبة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت أنها بهض حرف اذا الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو

فكان الحرف لا يجمع حرفا آخره نشأ من معاني وقت واحدة كذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف
 آخر في وقت واحد والثاني انها مع واحتماره أبو علي العارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة مخرجهما مع حروف
 العم من الألف والمحركة مخرجهما من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المنحركة أيضا
 من الألف واحتماره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في الباب وعلا بأن الحرف يوصف بأنه منصرف كما يوصف
 بالشد والجهري صفة واحدة فلا تنضم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها
 أعركها ولو كانت بعد العلة تنقلب والثالث وهو أنضمها اليه قوله قال ابن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن
 العاقبة بعد ياءه إنما هي حروف لوقوعها بين ياء وكسرة في بوءه لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة
 يدل على أن الحركة عند هم فصل حرفها المنحرك بها قال ويطلبه إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فحة
 كدال ثلاثه لو كانت الحركة قبل حرفها كانت الألف بعد ذلك لا بعد فحة قال العارسي ويجب الخلاف
 لطف لا مر وعموس المال

﴿ص﴾ وهي الأعراب والبناء وحكاه وانباع ومن وتخلص من سكونين قبل وحركة المضاف اليها ويرجع
 أبو حيان وعمدي وسابغة بعمهاوه من حركة لا عراب أصل أو البناء أو هما أو قال وليسا مثلين خلافا لقطرب
 وهو لفظي لا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات جمع حركة عراب وحركة بناء وبأنيان وحركة حكاية نحو من زيد من زيد من
 زيد وحركة تناع كقراءة الحمد لله بكسر الهمزة والمدال للألف في سجدة يضم الناء وحركة نقل كقراءة قد افطع
 فتح المدل أو تعلم أن الله منج الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها أبو حيان
 وعمدي على التسمية من حركة المضاف إلى ياء انكلم نحو غلامي فانها ليست عندهم أعرابا ولا بناء ولا هي من
 الحركات الستة وعمدي أن يقال بدلها حركة بناء فتمثلها وما يجري مجراها واختلف في حركات الأعراب
 وحركات البناء أيها الأصل فيقول حركات الأعراب لأنها المعامل فيقول حركات البناء لأنها لازمة وقيل هما أصلان
 قال بعضهم وهو أصح قلت ينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الأعراب أصل في الأسماء فقط أو فيها وفي
 الأفعال أي لا في الأصل فقط فعلى الأول يكونان أصليين كما أن الأعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات
 الأعراب أصل لأن البناء فرع عنها وعلى الثالث حركات البناء لأنها الأصل في الاسم الأشرف والذي يظهر
 ترجيحنا أن حركات الأعراب فقط أصل لأن الأصل في الأعراب الحركة والأصل في البناء السكون والحركة
 طارئة ثم الجمهور على أن حركات الأعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لأنه عائد إلى
 التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الأعراب الرفع والنصب والجر الجزم وعلى حركات البناء الضم
 والفتح والكسر والوقف وقطرب من وافقه يطلقون أسماء هذه على ما ذكره في الباب لأن البقاء ذهب قوم إلى
 أن الحرف مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبهت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لأن الحرف
 له مخرج محسوس والحركة لا تختص بمخرج ولا لها إذا أشبهت نشأها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكاملها
 فلو كان الحرف حركتين لم يتبق الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسألة لأصل في البناء السكون كالامر فالفتح كالماضي فالكسر كالضم ولا يكونان في الفعل خلافا
 للرتباني وقد تقدمت بناها

﴿ش﴾ الأصل في البناء السكون لأنه أحق فلا يعدل عنه إلا لطلب ولأن الأصل عدم الحركة فوجب
 استصحابه ما لم يمتنع وإذا عدل إلى الحركة قدم الأحق فالأصح وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون في الحروف نحوة دوهل وبل والافعال كالامر والماضي المتصل بضمير رفع متعزلا والمضارع المتصل
 بتون الانات والاسماء نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وشم وواو العلف وفائه والماضي المجرد
 والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ولامه ومنه مذ
 وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في الفعل وزعم الرنجانى في شرع الهادى وجودها فيه في نحو ع وش ورد
 بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباع لابناء وقواسم توفيت
 أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتح والكسرة والضممة في كتاب الاشباه والنظائر في العربية وهو
 الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد يقدّر سكون البناء وحركته كما تقدّر حركات الاعراب مثال تقدير
 السكون ردا اذا ضمبت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضي المعتل الآخر ومثال تقدير الضم
 ياسيبويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرا كما سيأتى في المنادى وقوينوب عن السكون الحذف
 وعن الحركة الحزكة أو الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا
 واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا مسلمات لك ثابت الكسرة عن الفتح ومثال نيابة الحرف
 عن الحركة لا رجلين في الدار لا رجلان على لغة كنانة ثابت الياء والالف عن الفتح وفي ياز يذان ياز بدون ثابت
 الالف والواو عن الضمة

﴿ ص ﴾ مسألة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازنى والكوفية
 وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا بل ضم للنصب والفعل بالجزم
 ﴿ ش ﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمدة والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص
 ان الرفع ثقيل نخص به العمدة لانها أقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هي المفاعيل
 الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى ما لانها به له وما
 كثر تداوله فالأخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم
 خلافا للمازنى في قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان
 اعرابا للاسم والفعل لقوة عواملهما بالاستقلال بالعمل وعدم تعاقبها بعامل آخر فقبل رافع الاسم وناعصه به أن
 يفرع عليهما ويشاركة المضارع في حكمهما واما الجر فعامله غير مستقل لافتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف
 الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تعريض غيره عليه فان مرده الاسم
 وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما غابته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفى المجرى
 ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من
 الفعل والجزم من الاسم ولحق التاء الساكنة للماضى دون أخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال
 عن مبادئ اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شئ لا يقال فيه لم كان كذلك وانما
 يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا أضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا
 يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعله امتناع الأول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم
 من الفعل لا للفعل وعله امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذف الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس
 في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى *

﴿ ص ﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة

﴿ ش ﴾ الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف وبالسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما

الاعتماد عليها والاصل ان يكون الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجرم بالكون وخرج عن ذلك جميع ابواب تأتي قبل وكان القياس ان يقال برفعها وصية وجرة لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم اطلقوا ذلك توسعا

١٠٥٠ (س) الاول ما جمع بالف وتاء في صواب بالكسر واجاز الكوفيون الفتح في هشام في المعتل وكذا اولاب وما هي كادربعات وقد تحرى كارطانا او تكسر ولا ينون

١٠٥١ (س) الثاني الاول من ابواب اليانية ما جمع بالف وتاء فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة جلالته على حرة التي حملت اصله جمع المد كرا الساء على حرة. د كرا جمع الف وتاء. اسن من النصب يجمع المؤنث لانه لا فرق بين المؤنث كهدان والمد كرا كاصه. نلار والساء تباد كر وانما يرمط واحدة كغراب وغرطاب وكسرت ولا يجمع في التقييد ثم يبدل في اخرج نحو فدا. ابواب الالف والمد. ودما دل على جمعته بالالف والتاء. واد كورن ايضا كذا ان اماره مع هذا الجمع وجره بالفتحة والكسرة على الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطاعا. اجاره هشام منه. في المعتل خاصة كعه وثمة رحكى. همت لغاتهم والحق بهذا الجمع في الالف والكسرة اولاب وليست يجمع ادلا واحدا لها من لغتها بل من معناها وهي ذات كاقول ابو عبيدة قال الله تعالى وان كن اولاب حمل ما هي به من هذا الجمع وصار بها. مردا كادربعات اسم لبلد واصل له جمع اذرع فجمع ذلك في الاشهر ما اورد على حدة الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة. وتوناو يجوز ان يكونا مع الكسرة والفتح كغراب وكسرت فيصرف ويصوب بالفتحة كواحد يرد في آخره الف وتاء. كارطاة وعلقاة وسعلاة و... لاذرحة لذمنة قول مري اميس ه تونرهما من ادربعات واهلها ه

١٠٥٢ (س) ويجمع ما دون التاء وعلم. مؤنث. مطاعا الاقوام التي قيل ولا غير على وصفه. مد كرا لا يعقل وهو صغره واسم جنس مؤنث. لالف لاشاء وشعنا وامة وفعل في فعلان او فعل غير منقولين الى الامة. على الاصح فيها وفي يردت اهل حلف وشدي ام هليل امهات في الناس وامات في غيرهم وتمكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس منه بكسر

١٠٥٣ (س) ما دون كرت اغراب هذا الجمع د كرت كرميته والذي يجمع بالالف والتاء حنة انواع احدها ما فيه تاء. فاعا. واه. كان في المؤنث كعاطمة او مد كرا كطلحة او اسم جنس كقرفة او صفة كنسابة ابدلت في توفيق هاهنا ام لا كرت واحث ويستثنى من ذلك شاة وشاة. هه واسنة ولا يجمع بالالف والتاء على الاصح والوجه في هه استعارة تكبيرها على شياء وشعاه واماه التي علم المؤنث. فالقاه. واه. كان فيه التاء كما تقدم ام لا كرت كرت. و... هدي وعمر اسواه كان له اقل كباد كرام لغيره وقال ابن ابي الربيع شرطه ان يكون له اقل ولو سميت باقة يماق او شاة به قرب لم يجرجه بالالف والتاء. قال في شرح التسهيل ولم يره لغيره نعم يستثنى باب فطام في امة من بناء الثالث صفة المد كرا الذي لا يعقل كجبال رايات وايام معدودات بخلاف صفة المؤنث كخائض والمافل كعالم الرابع. صغر المد كرا الذي لا يعقل كعاليات. ودرهمات بخلاف. صغر المؤنث نحو ارباب وحنين صر الماء من اسم الجنس المؤنث بالالف. واه. كان بهما كهمي وصحري او صفة كجلى وحلة سبراه ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال ككران وفعلا. اهل كحمر اه لا يقال حراوان كما لا يجمع مذكرها بالواو والواو. واجازه العراء وهو قياس قول الكوفيين الا في المد كرا يحمل الخلاف بل اذا ما باق بين على الوصية فان هه ما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف امانه. الى التي لا اقل لها من حيث الوضع كما مرارة مجراه او من حيث المرافقة كما مرارة عذراء. فقال ابن مالك يجوز اوجهها بالالف والتاء لان المدع في حراء ونحوه تابع لمع

60108

الواو والنون وذلك معقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكر وأدر بالواو والنون ولا فعلاء لهما واحترز
بالمؤنث بالالف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من
ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثران يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمات بزيادة الهاء في الاول للفرق
وقيل لأن أصل أم أمهة قال أمهتي خذف والياس أبي * وقد استعمل أمهات في غير الاناسي وأمات فيهم قال
الشاعر
إذا الامهات قبحن الوجوه * ففرجت الظلام باماتكا

وماء هذا النوع الخسة من المؤنث شاذ أيضا تصور على السماع كسموات وثيبات وأشذ منه جمع بعض
المذكرات الجامة المجردة كسرادات وجمامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس
جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسما كان أو صفة كجمامات وسجلات وجلسل أي ضخيم
وجمالات سجلات فان كسر امتنع قياسا لذلك لحنوا أبا الطيب في قوله * ففي الناس بوقات لها وطبول *
* ص * وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالثنية ويقال في ابنة و بنت وأخت وهنة وذات بنات
وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فافيه ألف يقصر ويمد فييات و يآت

* ش * تحذف ناء التانيث عند جمع ما هي فيه استغناء بقاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان
كان قبلها ألف أو همزة فعل بهما سيأتي في الثنية من القاب للالف ياء في نحو فتاة وواو في نحو قباءة و اقرار الهمزة
في نحو سقاءة أو قلبه واو نحو قبيات وقنوات وسقاآت وسقاوات ويقال في ابنة و بنت بنات يحذف التاء وكان
القياس بنات لان هذه التاء قد غيرت لاجها ال كلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء مكوت في الزيادة وفي أخت
أخوات يحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أخمات لما ذكر وفي هنة هنات وهنوات فالاول على لفظ هنة
بلارد والثاني بالرد وفي ذات ذوات يحذف التاء بلارد كبنات ولو رد لقيمت ذويات اذ لامها ياء كما سيأتي وتجمع
حرف المعجم بالالف والتاء لانها العلام فا كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على
القصر ييات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد يآت بالاقرار للهمز

* ص * وتتبع العين حركة تاء، وثنت بها أو لا ثلاثي صحيح عين ساكنة غير ضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن
تلو ضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو وقيل ياء والفراء طلقا وشذ جرات وعبريات والتزم لجيات
وربعات لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خصالا فالتطرب وسكرن
ظبيات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضم ورة سهلة

* ش * تتبع العين في هذا الجمع الفاعلي الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ككها غير
مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتح والضم والكسرة وفي المؤنث ذوات التاء والعارى منها فيقال في حفنة
وغرفة ودرية ودرعدو وجل وهند جففات وغرفات ودررات ودعدنات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي
كخيل عاملا للضبع والمعتل العين كدولة ونور عاملا للمؤنث وكذانارة ونار وديمة وديم مما قبل حرف العلة فيه
حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهوا والعرب أيضا
على التسكين ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالتحريك وقال شاعرهم
* أخو بيضات رايح متأوب * رحل هذه اللغة في غير الصفة أما هي كجونة وهي السوداء أو البيضاء وعبله وهي
السمينة فلا تتبعها هذيل كغيرها بخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف ككنة وحنة ورجبة
والصفة كضخمة وجلفته و - لوة فليس فيها الا التسكين ثم قلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز
المبرد القياس عليه نعم فتح لجيات وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو متدل القامة لان فيهما

لغة الفصح في المفرد فالتمت في الجمع استغناء بجمع احدي اللغتين عن الأخرى وأكثر العادة ظنوا ان ذلك جمع
 الساكن العين بحكمه وانما بالشدود قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في
 الافراد وأجاز المبرد التسكين فيما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك وبنح الاتباع الفصح قبل الياء والكسر
 قبل الواو فلا يقال في زيبة زيبات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفصح وشذفي حرودة جروات
 حكاية بوس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال في لجة لجات لما فيه من توالي
 كسرتين والياء والمخرج حوازه ولا احتفال بذلك كالم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات
 وذهب لغراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب فدية وهو
 مختلف فيه أو من باب هيدوه والجارئ عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل أهمل الالف باندراك بل فان سمع
 فملا بة له لغراء ويجوز الفصح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون العاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة
 لامي لأن مثل اللام نحو طيبة فيعوز فيه في طبيبات بالسكون اختيارا في لغة حكاها ابن جنى والمشهور والفصح
 شبه لغة كاهل فيقال فيه أهلات بالسكون على قلة الفصح أكثر والضرورة كقوله

وحلت زفرات الضحى والطقها • ومالي بزفرات العشى بدان

وهو من أصل العسر ورأى أن أصله فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عبرات جمع عبر وهي من
 فإن لم يلبها لأحبال، قيل الخ ووجه شذوذها أنه ليس فيه ما في يضاف من الاتباع
 في الثاني ما لا ينصرف فيعر بالفتحة ما لا يضاف أو يصحب ال أو بدلها والمختار وقا للبرد والسيرافي
 من المخرج ورجحني صرفه ونالها ان بقي عليه فقط

في الثاني من أبواب الياءة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف
 المصروف فبعضه هو المسلوب منه التنوين بناء على أن المصروف ما في الاسم من الصوت أخذ من الصرف وهو
 لم يرب المصروف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجرم ما بناه على أن المصروف هو التصريف في جميع المجاري
 من أوجه بيان هذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون كما سيأتي توجيها في بحث التنوين
 ولا يجر ما لا ينصرف وحال جمع ما قيل في العمل كما منع التنوين وقيل لثلاثتهم أنه مضاف الى ياء التكلم
 وانما حاجه في الواو حتى ما لا ينصرف وقيل لثلاثتهم أنه بنى لان الكسرة لا تكون اعرابا لامع التنوين أو الألف
 واللام أو الألف وما منع الكسر محل حره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بهم الاشتر كما في الفضاية
 بخلاف الجمع فيه عمدة كما جعل مص جمع المؤنث السالم على حره لذلك فان أضيف أو صحب المعرفة كانت
 أو مضمومة أو زائدة بدلها هو أم في لغة طبي جري بالكسرة تعاقبا نحو في أحسن تقويم كالأعشى والأصم •
 أثبت الوليد بن يزيد ياءا كما ثبتت بلبيل أم أرمدا اعتادا ولقاء أي بلبيل الأرمد وهل هو باق حينئذ على منع
 صرفه وإنما أعرلامن دخول التنوين فيه أو مصروف لانه دخله خاصة من خواص الاسم فذهب فيه شبه
 الف من خلاف بناء بمصهم على الخلاف السابق في تعريف المصروف والثاني هو المختار وعليه السيرافي
 والجاح والزيحاني وفي رأي ثالث احتاره كذا بمن المتأخرين يعمل بين ما زالت منه احدي اللغتين كالم فانه
 يؤول منه العينية الاضافة ودخول اللام فيصرف زملا كالوصف ونحوه فلا

في جمع صرف الاسم الف التانيث مطلقا

في الأصل في الاسم المصروف وانما يمنع منه أشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية كما ان
 العمل فرع عن الاسم من جهتين احدهما المشتق منه والاخرى انه يفتقر اليه قال أبو حيان والجهة الأولى

لا تثنى على رأى الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عندها الجمهور تسعا وبعضهم
عشرا احدها ألف التأنيت ولزومه وقولى مطلقا أى سواء كانت مقصورة نحو حبلى أو ممدودة نحو حراء
وسواء كان ماهى فيه مفردا كما مثل أوجما كسكارى وأولياء صفة كما ذ كرام اسما كذ كرى ودعوى
نكرة كما مضى أم معرفة كسامى وكلتا علما

﴿ ص ﴾ وزنة، فاعل أو مفاعيل هيئة ولو سمي به وشرط الجمهور حركة تلو الالف ولو تقدير الاين عرضت
كسرتها أو ياء نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذفتمماهى فيه فبقى بوزنه منع والاصح منع
سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سر والة

﴿ ش ﴾ الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لا نظره في الآحاد وهى مستقلة أيضا بمنع الصرف اذا لاسم بها
فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظر بخلاف سائر الجوع فانها قد يوجد لها نظير في الآحاد وقولنا هيئة لانه
لا يشترط أن يكون فى اوله ميم مزيدة بل أن يكون اوله حرفا مفتوحا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع
حرف، كسور مطلقا لفظا أو تقديرا كذباب فان أصله ذواب فان كان الساكن بعد الالف لاحظ له فى الحركة
نحو عبال جمع عبالة وجمار جمع حجارة فصرف هذا مذهب سيويو به والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك
ولا يعتد فى هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيها محولة عن ضمة لاعتلال الآحاد أصله
تفاعل بضم العين، صدر تفاعل ولا ياء النسب كدائى وحوارى فانها مصر وفان بخلاف نحو كراسى وبخانى
فانها ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف، عوضه من ياء النسب نحو يمان وشام فانها مصر وفان
لان الالف عوض من ياء النسب والاصلى يبنى وشامى ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازنة
لانه بدخولها شبه المفردات ككراهية ولو حذف التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان
تسمى رجلى علانى من علانية ولو سميت بهذا الجمع كما جدد فلا خلاف فى منع صرفه وقد منعت العرب
شرا حيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل اما سراويل فذهب سيويو به انه مفرد اعجمى لا يصرف معرفة
ولانكرة لمشابهة هذا الجمع فى الوزن وقال غيره هو مفرد يصرف نكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالمنع فى
الحالين وانه جمع سر والة قال عليه من اللوم سر والة * فليس يرق المستعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة فى آخره، قابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الآخر وابن مالك وأبو حيان آخر وابن
جنى آخر من قوم آخر يات ووزن فعال، فعل من عشرة وخسة فاندونها سماعا وما بينهما قياسا عند الزجاجى
والكوفية وثالثها يقاس فعال فقط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها اللعدل لفظا ومعنى وقيل
له وللتعريف بنية آل وقيل لشبهه، آخر فى منع التاء ولا تدخلها آل وتضاف بقلة والاصح منعها مذهبها
مذهب الاسماء

﴿ ش ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالسمى الى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لا يكون
محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا أو يمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شينين أحدهما آخر جمع
أخرى تأنيت آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فلكونه من باب افعال التفضيل تقول مررت بزبد
ورجل آخر أى انه أحنى بالتأخير من زيد فى الذكر لان الاول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر واما عدله فقال
أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل فى أفعال التفضيل أن لا يجمع الا مقرر ونابهما كالصغير
والصغير فعدل عن أصله واعطى من الجمعية مجردا ما لا يعطى غير الا مقرر ونابها هذا عدل عن الالف واللام
لفظا ثم عدل عن معناها لان الموصوف به لا يكون الا نكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظها ان ينوى معناها مع

زيادة كناية. منى اثنين في منى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المدولات
 كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التصديق انه معدول عن آخر مراد به جمع المؤنث لان الاصل في
 افعال التضمين ان يستغنى فيها عن فعل لغيره عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى با كبر عن كبر في
 نحو رايتها مع نسوة كبر منها لا ينشئ ولا يجمع لكونهم اوقه موافق موقع افعال فكان ذلك عدلا من مثال الى
 مثال وتابعة اوجيان وقال فاعتر على هذا معدول عن اللفظ لدى كان المسمى به احق به وهو آخر لا طراد الافراد
 في كل افعال يراد بها المعاضلة في حال التذكير قال وهذا المعدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة
 وقال ابن حني هو معدول عن افعال مع مصاحبة من لانه اذا صحته صلح لفظه للذكر والمؤنث والثنية والجمع
 كقولك مررت بسوءا اخر من غيره فعدل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجري وصفا بالنكرة لان المعدول
 عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن احراب كبر ليصبح وصف النكرة به قال في البسيط وهذا ضعيف لان
 احراب مما يرم استعماله مما الالف واللام والاضافة واحترز بقولي كالتسهيل مقابل آخرين عن آخر
 جمع اخرى بمعنى آخرة تأنيث احراب كسر فانه مصروف الثاني العاطف المدد المدولة على وزن فعال ومفضل
 ولم يسمع من ذلك احاد واحد وثني ومثنى وثلاث ومئات ورباع ومرربع وخماس وعشار وعشرون
 قال تعالى اولى اجمعين مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر • واقد قلتم نساء موحدا • وقال

ممثلك ان تلاقين المدايا • احاد احاد فيك - بهر الحرام

وقال نرى العراب اترق تحت لانه • احاد مثنى اضعفها صواهل

وقال عشا قارب ليوت بيوتهم • وللا كلب انخر محسا

وقال فلم يستقر ثوبك حتى روي • ت فوق الرجال حصلا عشارا

واختلف في قياسها سادس وسابع وسابع ومائة وثمان وثمان وتسع على ثلاثة مذاهب احدها
 لا يغيره لغيره لان فيه احداث لفظ تتكلم به العرب والثاني بم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح
 المرفوع قياسه والثالث يقاس على ما يجمع من فعال لكثرة دون جعل امله وما ذكرته من ان المصنوع
 اثنا عشر مائة هو المذكو كقولك • اول ود كرفي نمرح لكاهية ان حماسه يجمع وذكر ابو حيان ان سادس
 ومائة مائة وعشرون افعال في نمرح انه سهل العديج ان البيانيين مائة وعشرون من واحد الى عشرة حتى ابو عمرو
 واسحق بن حمران البياني موحدا الى مائة حتى ابو حاتم في كتاب الايام يعقوب بن السكيت احاد الى عشار
 قال ولا الاعداء التي قول ابي عبيد بن جراح لانه هم قالوا فوق رباع فن علم حجة عليه ومما ورد في سادس قول
 الشاعر

صربت حماس ضرب به عشمي • اذار سادس ان لا يستغنيا

قال واذا حلف الاحرار ايمانني • فاذا لها افعال من احاد الى عشار وهي

فولع مرد بان هند • لو رايت القوم شيا • لران عيناك من • هم كلما كنت تمنى

اد انما في لوق • شهاه من هنا وها • واتت دوسرة الم • اعاء - برا مطمئنا

وهي القوم الى ال • قوم احاد او نسا • ونلانا ورباعا • وخاسا فاطعنا

وسداسا • وسداسا • فاحدانا • وسداسا وعشارا • فاصبنا واصبنا

• لا ترى الا كيا • فاطلامهم ومنا •

قال صرته فعال في جميع ذلك ضرورة وكذا نحرر بعضنا الى اثنا وقال غيره هذه الايات مصنوعة والحجة في نقل
 من تعدد وما ذكر من ان منها لاهل مع الوصفية فهو ذهب بيوت به الجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يصف

فيها وان منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهوماتها تضعيف أصولها فادنى المفهوم من أحاد اثنين ومن ثنأ أربعة وكذا البواقي وذهب الفراء الى أن منعها للعدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضافان اليه فلا امتناعه من الاضافة كان فيه آل وامتنع من آل لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضاف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها لم تنصرف للعدل ولانها لاتدخاها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثله فصارعت أحر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الانكرات خبرا نحو صلالة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حالا نحو فأنكحو اما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك فليس ولم يسمع تعريفها بأل وقل اضافتها في قوله * ثنا الرجال ووجدانها * وقوله * بئس الرقاق المنزعات وبالجرر * وأجاز الفراء صرفها مذهبها مذهب الاسماء أي منكورة بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تفعل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه

ص وعلمها كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤكده وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فاعل أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمي به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن آل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية آل وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند تميم فعال لمؤنث كذا ما لم ينكر فان سمي به مذ كرجاز الوجهان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الحجازيون كسر أو أكثر تميم ما آخره راء والكل فعال مصدرا أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمر أو أسد تفتحه وعدل كلها عن مؤنث فان سمي به مذ كرم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنث فكك كذا ما

ش يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل موضوعا علميا وهو معدول عن صيغة فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضمر ونعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقم وجح وجرادلف وبلع بطن من قضاة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر الاخفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيت في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الأخرى قال وهذه الاسماء التي ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديرها عن فاعل الأفعال فمن أفعال ولو كانت صفات كحطم وليد دخلت عليها الالف واللام وإنما جعلناها معدولة لا من نجله لأن الأعلام يغلب عليها النقل وهي أن يكون لها أصل في النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصر وفا هو علم علمنا أنه غير معدول كاد فانه لا يحفظ له أصل في النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا يحفظه أو من نجل قال ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعلق وعلق بغير ألف ولام ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كآخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كغمر وصرده والصفة كحطم وليد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا سماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمي من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كنبيل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفه أم لا في الافصح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الاكثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا أن يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكته من قاعدة تعارض الاصل والغالب في العربية وهي لطيفة نادرة كما بينتها في كتاب أصول النحو وفي الاشباه والنظائر في النحو الثاني فعل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث

ولكع فانها مدولة عن فاسق وغادر وخبيث والكع فاذا سمى بها امتنع صرفها العلمية ومراعاة اللفظ المعدول
فان تكررت زال المفعول وذهب الاحش وطائفة الى صرفها حال التسمية ايضا كما نقلته عنه اخبراني قولي قال
الاحش وهو معرفة لان المعدل اياه هو حاله السداه وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكده وهو جمع وكع وبيع
وسمع جمع جماعا وكنماه وبعماه وبتعاها فانها غير معرفة للمعدل والعلمية اما المعدل فلاها من حيث ان مذكرها
افعل وهونها فعلا فبها ان تجمع على فعل يسكون العين كما يجمع احر وجره على حر ومن حيث هي اسم
لاصة قياسها ان تجمع على فعالى كما حارى فيقال جماعى وكناعى الى آخره ومن حيث ان مذكرها يجمع بالواو
والنون قياسها ان يجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكرها بالواو والنون ان يجمع مؤنثه بالالف والتاء
وهذه الاعتبارات اختلف العلماء فقال الاحش والى يرافى انها مدولة عن فعل واختاره ابن عمصون قال
لان المعدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والمعدل عن فعل ثبت قالوا ثبت وذرعه وهو جمع ذرعاه وكان
لقياس ذرع وقال قوم انها مدولة عن فعالى وقال آخرون انها مدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك ووضف
الاول ان افعل لم يجمع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل يسكون العين والثاني بان فعلا لا يجمع على فعالى
الا اذا لم يكن مذكرها على افعلى وكان امعا محضا وقال ابو حيان الذى تختاره انها مدولة عن الالف واللام
لان مذكرها جمع بالواو والنون فمماوا اجمعون كما قالوا الآخرون قياسه انه اذا جمع كان معرفة بالالف
واللام فعلاواته عن كان يجمع من تعريفه بالالف واللام قلت وهذا يقتضى ان يكون جمع المذكور
فيه ابعا مجموع الصرت لوجود المعدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على انها نائبة عن العنة
وهو عربيى واما العلمية فذهب قوم الى ان الفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم
مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى ان
تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير العلم
به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة لمخوفا بها كالأعلام وليست بأعلام لان العلم
ما تشعقى واما حسمى وليست هذه واحدا منها وعلى هذا ابن عمصون وعلمه بان الجوع لا تكون اعلاما
والسهيلى وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيويوه فان معنى به أعنى بفعل المؤكده فذهب سيويوه
قاؤه على الجمع وعن الاحش صرفه لان المعدل انما كان حلا للتأكيده وقد ذهب فان تكر بعد التسمية
صرف وفاقالانه ليس له حاله ياتحق بها دله يستعمل نكرة بخلاف آخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو
المعين أى المراد به وقت بعينه فانه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا يتصرف أيضا للمعدل والعلمية اما المعدل فمن
مما حية الالف واللام اذ كان قياسه ودون نكرة ان يعرف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو ال فعلوه
عن ذلك الى ان عرفوه بغير تلك الطريق وهو التسمية فانه جعل علمه لهذا الوقت وقيل انه امتنع للمعدل والتعريف
المشبه بالتعريف العلمية من حيث كونه تعريفية بغير أداة تعريف بل بالطبقة على ذلك الوقت المعين وليس
تعريفه بالعلمية لانه فى معنى السحر وتعريف العلمية ليس فى مرتبة تعريف ال وقيل انه منصرف وانعام
يمون لية ال والأصل السحر وعليه السهيلي وقيل لية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبنى
على الفتح لانه معنى حرف التعريف كما ان أمس على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر
المطري وابن الطراوة وصره أبو حيان فقال الفرق بين صر وأمس عندى بصرف ال وقد رد على صدر
الأفاضل بأنه لو كان محرما بيا كان الكسر اولى به لان فحة النصب نوهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب
وهم الاعراب فى قبل وبعد المنادى المبني وهذا الرد ليس بشئ لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معرفة فكانت الفتحه أولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد اتفق هذا فتح تخفيفا وتبعا
 لحركة ما قبله للنسبة قال وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها
 لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى
 تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر على
 معنى ما فيه الألف واللام ويكون عامرا تعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل
 عنها انتهى وعلى الاول لو سمي به صرف وفاقا لما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفة
 باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام لنسوة وسكاب لغرس
 وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بنى تميم فانهم يعرفونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعله هذا مذهب
 سيبويه ومذهب المبرد الى أن المنع له العلمية والتأنيث كزئيب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر
 الاول لان حذام ونحوها على رأى المبرد تسكون مرتجلة لأصل لها في النكرات والغالب على الاعلام أن
 تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف
 ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال
 التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبنى
 على الكسر اجراء به مجرى فعال الواقع موقع الامر كزال لشهد به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه
 معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه وقال المبرد لتوالى علل منع الصرف عليه وهي التعريف
 والتأنيث والعدل كما تقدم في البناء وأكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين فيما آخروه راء كسفار اسم لماء وحضار
 اسم كوكب فينونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخروه راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون
 اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحو لم يصلوا اليها بعضهم يعرف به أيضا على أصله في حذام قال الأعشى فجمع بين
 اللغتين ومهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فبنى وبارا وعلى الكسر ثم أعر به آخر الان قوافي القصيدة مرفوعة قيل ويحتمل أن يكون الثاني فعلا ماضيا
 مسندا للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا
 وأخذ السماع كفجار وحجادو يسار قال * فقلت امكنى حتى يسار لعننا * وقال * فحملت برة واحتملت فجار *
 وقرى لامساس أو حال نحو * والخيل تعدو بالصعيد بداد * أو صفة جارية مجرى الاعلام ومأخذها أيضا السماع
 نحو حلاق للنية وضرام للحرب وجناد للشمس وازام للسنة الشديدة وضام للداهية أو ملازمة للنداء نحو يا
 فساق ويا خبث وفي قياس هذه خلاف يأتي أو امر انحوزال وتراك ودرالك وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي
 وبنو أسد تبنى هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال
 فعديل عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل في كلامهم وأما الصفة بقسمها ففي وصف مؤنث غلب فصار اسما
 كالنابغة وأما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه
 انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب ممنوعا والبناء كباب حذام أو مذكر
 فأقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا سمى به والثاني يمنع كمناق ونحوه من المؤنث اذا سمى
 به وهو المشهور والثالث يبنى كحذام وعليه ابن بابشاد

* (ص) * وكونه صفة على فعلا ن ذافعلى وقيل فاقد فعلا ن فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه
 الز يادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونها زائدتين لالتحقهما الهاء فان أبدلت

النون من همز أصلي صرف غالبا

١٥ ش ٥٠ لزعمه كونه صفة في آخره الف ونون رائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فاعلي كسكران سكري
وربما كان قبل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلاية سواء وحده. ونبت على فاعلي أم لا وينسب على الخلاف
سنتان لأنه في الأصل كرسحان والحبان أكبر للمخيم على الأول بصرف افتقد فعلية فيه إذ لا. ونبت له وعلى
الذي في الأصل هو كرسحان والحبان والصحيح فيه صرف لا ناء. هذا النقل فيه عن العرب والأصل
في الأصل هو كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
لأنه في الأصل هو كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى

وهو كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى

وهو كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى
من كرسحان والحبان وهو وجهه فالله أن العالب فيها وحده من فعلان الصفة المفعول فمكان الحمل عليه أولى

(١) يياض بالأصل

ملتزم القمع منعاً الشرط الثالث أن لا يخرج إلى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو ورد وقيل إذا سمي
بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما إلى شبه الاسم فصارت نحو ومدوقيل هذا اذا كان السكون قبل
التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلاً بضرب ثم تسكن الراء تخفيفاً فيه قولان حكيتهما آخرهما
الصرف أيضاً وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد
به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسبغاني ويجري القولان في بعض علما اذا ضم ياؤه اتباعاً فالأصح صرفه
وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش
لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في البب علما فعن الاخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والأصح
وعليه سيبويه منعه ولا مبالة بـ فك لانه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع
اعتبار الوزن اجماعاً فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشد في التعجب ولم يردوا لك السقاء
فلم يباينه ويجريان أيضاً في بدل هز افعال كهراق أصله اراق علما والأصح فيه المنع ولا مبالة به هذا البدل
الشرط الرابع أن يكون معه علمية كتضم اسم لغنبر بن عمرو بن تميم وبدر اسم بئر وعثر اسم وادب بالعقيق
وأجد ويزيد ويشكر واجمع واخوانه في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر
بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي ذليل وبنسوة أربع فانها مصر وفان لان الوصفية بهما عارضة
الثاني أن لا يقبل تاء التانيث احترازاً من نحو مررت برجل أبار وأدبر فانها مصر وفان وان كان فيهما الوزن
والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أبارة وادارة وشملت العبارة مأمونته على فعلاء كاحمر وجرأ
ومالامؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال الياء ومالامؤنث له لفقد معناه في المؤنث
كرجل أكرم وأدر والحى أو لا شتر الكالمذ كروالمؤنث فيه وذلك افعال التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع
الخلاص في قسم واحد من افعال وهو ما تلحقه تاء التانيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش
كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعال خاصة وهنما مثلتان
احدهما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيسلان وأفعى للحية اسماء لأوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم
يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في أجدل معنى شديد وأخيل افعال من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكر وقيل انه
مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصارت أفعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال
الاسماء كابطح وهو المكان المنبسط من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المسكار الذي فيه
لونان الأكثر منعه اعتباراً بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للأصل واعتداد بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية ز يادتا فعلا ن فيه أو غيره ووهبني حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ ش ﴾ السادسة وهي وما بعدها مما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلا ن كحمدان
أو غيره كعمران وعثمان وغطفان وعلامته ز يادته ما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان
ثانيهما مضعف فلك اعتبار ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته
من الحس فوزنه فعلا ن فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة
أو الحين قيل ويدل للاول ما روى في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فعال عليه الصلاة والسلام بل أتم
بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال أن يكون مشتقاً من الغين

﴿ ص ﴾ أو الف الحاق بمقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التانيث المقصورة من

وحسين لا يوجدان في المدودة أحدهما ان كلاهما زائدة ايستبدلة من شيء والمدودة مبدلة من ياء الثاني
 اهتمت في مثال صالح لالف التائيت كارتطى فهو على مثال سكري وعزهي فهو على مثال ذكري والمثال الذي
 تقع فيه المدودة كعلباء لا يصلح لالف التائيت المدودة (تبيين) الاول اللاحق ان تبنى مثلا من ذوات الثلاثة
 كلمة على ياء يكون رابعي الاصول فصعل كل حرف مقابل حرف فتغني اصول التلاقي فتأني بحرف زائد
 مقابل للحرف الرابع من الرماي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق الثاني قال أبو حيان ما فيه ألف
 التكثير اما ان يسمي به منع الصرف نحو فقيرى لثبه ألف التكثير بألف التائيت المقصورة من حيث انها
 زائدة في الآخرة فطلب ولا تدخل عليها ناه التائيت كما ان ألف التائيت كذلك

﴿ ص ﴾ أو تركيب مرج

﴿ ش ﴾ التامج تركيب المرج ويجمع مع العلية لتبهاه التائيت في ان عجزه يحذف في الترخيم كما يحذف
 وان صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويضع آخره كما يضع ما قبلها وضابطه كل اسمين جعل اسمها واحدا بالاضافة ولا
 بالاسناد بشرط ان ياتيها من الاول مبرزة هاء التائيت كبطيك ومعدي كرب واحترز به عن تخيره من المركبات
 كترتيب العدد خمسة عشر والاسنادى كبرق نجره والاضافي كما مرى القيس

﴿ ص ﴾ أو عجمة شصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والاصرف تحرك الوسط أولا خلافا لمن جوز
 يجمع لا مع تائيت ولا يشترط كونه عجميا في العجمة خلافا للمدباح

﴿ ش ﴾ التاسعة العجمة وتجمع مع العمية بشرط أحدها أن تكون نضمية بأن ينقل في أول أحواله علما
 في لسان العرب كما راجع واسرائيل فأول ما استعملت ما العرب استعملت ما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من
 لسان العجم إلى لسان العرب كدجاج ولجام ونير وز فانهما نقلتا ككرات أشبهت ما هو من كلام العرب
 فصرف وأصرف هما الأفعال واللام عليها والاشتماق منها وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم
 دون المشهور والأول عليه المهور وما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن
 طبرستان في قوله في معنى على ذلك صرف نحو قاتون ويشتد في صرف على الثاني لانهما يكن علما في لغة
 العجم دون الأولى لانهما يكن في كلام العرب فيل أن يسمى به الشرط الثاني أن يكون زائدا على ثلاثة
 أحرف كراهيم والحق فان كان الثلاثي صرف سواء تحرك الوسط ككسر وملك اسم رجل أو لا كنوح ولوط
 وفيه يجمع مع تحرك الوسط فالتحريك مقام الحرف الرابع كما في الموث وقرى الأولى بأن العجمة سبب ضعف
 ولا توجدون زيادة على الثلاثة وذلك لانها تتوجه والتائيت مله ووط به غالباً ولذلك لا تعتبر مع العجمة بتجدة
 ولا وصية ولا وزن الفعل ولا تائيت ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو
 فاعداه يحفظ نعم ان كان فيه تائيت معين المنع كما يأتي ولو كان رباعيا واحدا حرفه ياء التصغير يمنع اللاحقا
 له عاقب التصغير

﴿ ص ﴾ وتعرف العجمة بالنقل وحروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدأ والرائي الدال واجتماع
 الماد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه جاسيا أو رباعيا عاريا من الدلاقة

﴿ ش ﴾ المراد بالعجمة كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم
 الهند أم الهندام البربر أم الأفرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجود أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثاني
 حروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابر بسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في اللسان العربي
 الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو راحس أو آخره زاي بعد دال نحو مندز فان ذلك لا يكون في كلمة

عربية الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامسة أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خاسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها * قولك (مر بنفل) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خاسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد خلفه السين وهشاشتها

* (ص) وما وافق العربي لفظا فمنعه على قصد المسمى فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الاصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالمجمة على الاصح وما نبى على قياس العرب وسمى به فثالثها الاصح ان كان على قياس مطرد لحق به فان كان به مانع منع

* (ش) فيه مسبلتان الاولى ما كان من الاسماء الاعممية موافقا في الوزن لمسا في اللسان العربي نحو اسحق فانه مصدر لاسحق بمعنى ابعدا أو بمعنى ارتفع تقول اسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يمقوب فانه ذكر الخجل فان كان شئ منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فان قصد اسم النبي منع الصرف للعلمية والمجمة وان عين مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المسمى حل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما . وافقه اسم النبي فلوسمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به فقيس بجري مجرى الاعمى لشبهه به من جهة انه غير معروف في اسمائهم كما أن الاعمى كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الاول بسبب الثاني بقولهم هذا أبو صعر ورفلم بصرف لانه ليس من عاداتهم التسمية به والاصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما نبى على قياس كلام العرب نحو ان تبنى على وزن برثن من الضرب فتقول ضرب و على مثال سفر رجل فتقول ضرب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لا لانه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الاعمى والثالث وهو الصحيح ان نبى على قياس ما طرد في كلامهم لحق به كان يبنى من الضرب مثل تردد فتقول ضرب لانه كثير الالتحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان يبنى منه مثل كثر فتقول ضرب لان الالتحاق بالواو ثانية لم يكثر اذا عرف ذلك فلوسمى به فعلى الالتحاق بكلام العرب يحكم به بحكم العربي فلا يمنع الاعمى عليه أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للمجمة مع العلمية * (ص) أو تأنيث لفظا أو معنى فان كان ثنائيا أو ثلاثيا كما كن الوسط وضعا أو اعلالا فالاصح جواز الامرين وبالثان لم تكن بلدة وان المنع أجود وانه يجب مع الجمجمة وكونه مذكرا الاصل وتتحرك ثانيه لفظا وهو مؤنث دون مذكروا ن سمي . مذكروا مؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو تقدير اخلافا للفراء مطلقا ولا ين خروف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكيرا فترد به أو غلب أو بوصفه كخائض صرف خلافا للكموفية أو بوصف في لغة اسم في لغة فعلى التقديرين

* (ش) العاشرة التأنيث وينع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مسد كقاطمة وطلحة أم معنوا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فان كان المعنوي ثنائيا كيدعاهم للمؤنث أو ثلاثيا كما كن الوسط وضعا كهند ووجل واعلالا كدارعاهم أصلا دور بالفتح ففيه مذاهب أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما سموع اما المنع فلا اجتماع التأنيث والعلمية واما الصرف فلخفة السكون فقارم أحد السببين كما دفع اثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز الا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لا يغير حكا أو جبه اجتماع علمتين مانعتين والثالث وعليه الفراء ان ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلا منهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا وجمالا على جماعة من النساء ولا

رددون اسم البلدة على غيرها فلما لم يرد ولم تنكث في الكلام لزنها الثقل وعلى جواز الامر بن اختف في
الاجود منهم ما لا يصح ان الاجود المنع قال ابن جنى وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال ابو علي الفارسي
الصرف اصح قال المضراوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي وينضم المنع على الاصح في
صورا أحدها ان ينضم الى ذلك بحمة كحصى وماء وجور لان انضمام الحجة قوى العلة ولا يقال ان المنع للحجة
والعلمية دون التأنيب لان الحجة لا تمنع صرف التأنيب وجوز بعضهم فيه الامر بن ولم يجعل للحجة تأنيبا الثانية
ان يكون مذكرا للاصل كزبد اسم امرأه لان النقل الى المؤنث نقل يعادل الحجة التي بها صرف من صرف
هذا وجوز المددوع بزه فيه الامر بن كما يجوز ان في المنقول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من نقل الى نقل
الثالثة ان يتحرك تأنيبه لفظا كقدم اسم امرأة لتزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن التبارى وغيره فيه
الامر بن ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا تيرة ينصرف كقدرا كدار ونار عدين ولومى مذكر بمؤنث
مجرد من التأنيب بشرطين أحدهما زباده على ثلاثة لفظا كزبيب وعناق اسم رجل أو تقديرا كجبل مخفف
حيال اسم رجل فان الحرف المقدر كالمفوض به بخلاف التأنيب فانه بصرف على الاصح مطلقا سواء
تحرك أو لم يتحرك لا ككثف ونهس اسمى رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقا لان فيه امر بن بوجوب ان له
لنقل العلمية والتطبيق على ما يشاء كله ودفع بأن الثاني لم يجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل
ان لم يمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني أن لا يسبقه
مذكرا كبراهمه كدلال ووصال اسمى رجل فانه كثر التسمية بهما في النساء وهما في الاصل مصدران
مذكرا أو لفظ كدراع فانه في الاصل مؤنث ثم غاب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا
نوب ذراع أى نوب فصار اقلية الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمى به رجل صرف لقلبة تذكرة قبل العلمية
لومى مذكر بوصف المؤنث كحائض وطائت وظلوم وجريح فالصربون تصرف رجوعا الى
تعدير اصالته كبر لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأن اللبس وحلا على المعنى فتولم مررت
بامرأة حائض أى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب اذا صغرنها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء
على مدغم في أن تحرك حائض لم تدخله التاء لاحتمالها بالمؤنث والتاء اذا تدخلت للفرق ولومى مذكر بما
هو اسم في لغة وصف في لغة كحوب ودبور وشمال وموم وحرور فانها عند بعض العرب اسماء للريح
كالمعورد والمهروط وعند بعضهم صفت حوت تلى الريح وهى مؤنثة فبها الوجهان المنع كباب زبيب
والصرف كباب حائض

• (ص) • مسألة القبائل والبلاد والكلمة والمجاء بنى على المعنى فان كان ابا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا
صرف أو اما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد نسي قبيلة باسم أب أو حى
باسم أم فيوصعان بنت وابن ويؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع
• (ش) • صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحرف المجاء ومنعها من بيان على المعنى فان أر بد باسم
القبيلة الاب كعمد ونمى أو الحى كغريش ونقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كجوس ويهود منع للتأنيب مع
العلمية كذا ان أر بد باسم البلد المكان كيدر ونير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو
كتب زيد فأجاد أى فاجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فاجادها منع وكذلك الافعال وحرف المجاء والسور
وقد يمنع اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثانى كيهود وجوس والثالث كيدر
ومعد والرابع كدمشق وحق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين في النوعين اسماء وذلك ثلاثة

أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقریش وثقیف ومنی وهجر وواسط وحنین وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كحذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوی فيه الامران كثور وسبأ وحر او قبا وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كقيم أو الحی باسم الام كباهلة فيوصفان بابن و بنت فيقال تميم بن مر أو بنت مرو باهله بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

شادوا البلاد وأصبحوا في آدم * بلغوا بها بيض الوجوه فحولا

أى في قبائل آدم أو اولاد آدم فحذف المضاف ثم أنت آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا في قوله بلغوا بها ولم يمنع الصرف لانه راعى المضاف المحذوف

﴿ ص ﴾ وما سمي من السور بنى ال حرف أو عار ولم تضاف اليه سورة منع أو أضيف ولو تقدير افلاحيث لا مانع أو بجملة فيها وصل قطع أو ناء قلبت هاء في الوقف وأعراب ممنوعا أو بحرف هجاء حكى أو أعراب ممنوعا ومصر وفأضيف اليه سورة أولا أو موازن أعجمي كحاميم فأوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلوبين اعرابه ممنوعا ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة مع البناء ومضافا اليه ولو تقدير امع فتح النون و اعرابها مضافة وليس في كهيمص وجمعسق الا الوقف خلافا لليونس

﴿ ش ﴾ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والاعراف الثاني العارى منها فان لم يضاف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملته نحو قول أوحى الى أنى أمر الله فتحكى فان كان أولها همز وصل قطع لان همز الوصل لا يكون في الاسماء الا في ألقاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أو في آخرها ناء تأنيث قلبت هاء في الوقف لان ذلك شأن الناء التي في الاسماء ويعرب لمصيرها أسماء ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فجوز فيه الحكاية لانها حرف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسما للحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء في ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ماوازن الاعجمي كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حرف ومقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير مصر وف لموازنته هايل وقايسل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء في جواز الامر بن أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب كطسيم فان لم يضاف اليه سورة ففيه ر أى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأى ثالث وهو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا ففيه الأيان ويجوز على الاعراب فتح النون وأجرا على الاعراب على الميم كعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيمص وجمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المرح لانه لا يركبها أسماء كثيرة وأجاز يونس في كهيمص أن تكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما أعجميا و اعرابه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة

﴿ ص ﴾ مسألة ينون في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفا ولا تظهر الفتحه جرا خ لا فاقوم مطلقا وليونس في العلم

﴿ش﴾ ينون جواز في الرفع والجر من غير ما صرف ما آخره ياء تلي كسرة - واء كان جمعا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوهم غواش والصجر وليال أم مضرا كما عيم أم فعلا سمي به كغزو برم وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها نحو ما كما - أي في معنائه فان قلبت الياء العاء منع التنوين باتصاف كصحارى وعدارى به يد هار وعدار ولا يجوز في هذا النوع ظهور العضة على الياء في حالة الجر كالأجور اطهار الكسرة التي العضة نائية عنها وقبل يجوز كالجور اطهارها حالة نصب لخصتها وعليه قول الشاعر • وليكن عبد الله مولى المواليا • وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واحتدل بقوله • وقد عجت منى ومن يعليبا • وأحيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسئلة ما مع صرفه دون علية مع معها وبعدها الالف تعميل مجردا من من وخالف الاحسن في آخر ونالها ان بكه • ورايعها يجوز ان وفي فعلان وأخر ومدول المعدود جمع شاة ومركب كضمرة من آخره ووزن المتاهى أو ألف التأنيث وما مع • مها صرف ديها وها

﴿ش﴾ ما مع صرفه دون علية وهو الذي ليس أحد عليه العلية حصة أنواع فاداسمى بشئ منها ينصرف أيضا وكذا إذا نكر به بالتمية و - شئ من ذلك ما كان أفعال تعميل مجردا من من فانه إذا سمي به ثم نكر بصرف ما حاع لانه لم يبق فيه شبه الوصف ادل به تعمل صفة الالف بظاهرة أو قدرة فان شئ به مع من ثم نكر مع قول واحد وخالف الاحسن في مسائل الأولى باب أفعال الوصف كاحراد اسمى به ثم نكر فذهب الى أنه بصرف لانه ليس فيه الا لوزن ومعنى الوصف يذهب بالتمية وأجاب الجمهور بأنه شبه بالوصف وشبه الالف في هذا الباب لانه وفيه رأى ثالث انه ن - شئ به رجل آخر لم ينصرف بعد التكرير لانه سمي به بوصفه لجرى الاسم محره في ذلك المعنى وان سمي به اسود ونحوه صرف لخلوص الالفية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا لعراء وابن لا يبارى ورابع أنه يجوز في الصرف وتزكه وعليه العارسي رأى فيه الأصل والحال كابطح الثانية باب فعلان الوصف كسكران اداسمى به ثم نكر ذهب الاحسن أيضا الى أنه بصرف ويؤيد على المنع وتوجيهه ما تقدم في آخر الثالثة احراد اسمى به ثم نكر به بالتمية ذهب الاحسن أيضا الى صرفه لان المعدل قد زال لكونه محذوف وصاحب الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة • مدول المعدل اداسمى به ثم نكر به بالتمية ذهب الاحسن أيضا الى صرفه لما تقدم في آخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتاهى اداسمى به ثم نكر ذهب الاحسن أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المرحى إذا حتم بمثل • هاعل أو بدى ألف التأنيث كحاربيب مساجد أو عبد بشرى أو عبد جرا ادركنا وسمى به ثم نكر ذهب الاحسن أيضا الى صرفه لان المنع فيه حال التسمية التركيب مع العلية لا الجمع والتأنيث وقد زالت العلية بالتكبير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم يرشئ من هذا النوع مصر وفاى كلامهم وما مع الجمع العلية صرف منكر ابا جاعل والاحدى العلتين

﴿ص﴾ مسئلة بصرف المتاهى اداسمى بالمرحى والمرحى وشبهه فعلى ومضارع قبله أو بعده ومع المصروف به ان اكل • ووجه

﴿ش﴾ اداسمى بالمرحى صرف لزال سبب المنع بالتصغير كزال المعدل في غير والالف المقصورة في تعليق تصغير على والالف والسون في - ريعين تصغير - رحان والوزن في تصغير تصغيره وصيغة الجمع في جنيد تصغير جنادل و - شئ من ذلك المؤنث والجمعى والمركب المرحى وشبهه فعلى وهو باب سكران وشبهه الفعل المضارع كتعلب ويشكر فها تبنى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقولى قبله أو بعده أى سواء

كان شبه المضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أوعارضا فيه كاجيدل تصغيرا جادل فانه بعد التصغير على وزن أبيضر بخلافه قبله واحترزنا بالمضارع عن الماضي فان مشابهته تزول بالتصغير وقولى فى الاعجمى الامرخم أثرت به الى أن تصغير الترخم فى الاعجمى يقتضى الصرف نحو بر به رسميع فى ابراهيم واسماعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والحجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبيه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع الحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على توسط أشبه الفعل فبمنع وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد ان كان جائزا

﴿ ص ﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعال من وقوم ذا ألف التانيث قيل ومطلقا فى لغة

﴿ ش ﴾ يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالاول نحو وجئتك من سبأ نبأ سلا وسلا وأغلا لا ودا ولا سوا عارلا بنونا ويعوقا ونسرا والثانى كقوله ﴿ تبصر خليلي هل ترى من طعامن ﴾ واستثنى الكوفيون أفعال التفضيل فلم يميز واصرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة فى الضرورة والبصر بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كما جردا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فنحو واصرفه للضرورة وعلاوه بأنه لا فائدة فيه لانه مستوفى الرفع والنصب والجر ولانه اذا زيد فيه التنوين سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى بساكن فيكسر ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا أى فى الاختيار لغة لبعض العرب حكاهما الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه فى الشعر فحرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام

﴿ ص ﴾ ومنع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها ان كان عالما

﴿ ش ﴾ فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى فى الاختيار وعلى ذلك احمد بن يحيى فانه أنشد

أؤمل أن أعيش وإن يوى * بأول أو بأهون أو جبار

أو التالى دبار فان أفته * فؤنس أو عروبة أو شبار

فقيل له هذا موضوع فان ونساو دبارا مصر وفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز فى الكلام فكيف فى الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثانى المنع مطلقا حتى فى الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الخامض من الكوفيين قالوا لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فانه رجوع الى الاصل فى الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولو ورد السباع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

والرابع يجوز فى العلم خاصة

﴿ ص ﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جنى فى ذى آل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ ش ﴾ الاسم اما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جنى فى المعرف بال والمضاف قال فانه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حد هما ليس شئ من ذلك

منصرفا ولا غير. نصرف. معرفة كان أو ذكر في الخصاص وسبقه اليه شيخه أبو علي الفارسي
 ﴿ ص ﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وفم بلا
 يم ودي كما حب وهن خلا للفراء فبالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا

﴿ ش ﴾ الباب الثالث من أبواب النيباء الاسماء الستة المدكورة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء
 بشرط أن تكون. صفة فان أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له أبوله أخ وان تكون إضافة لغير
 ياء المتكلم فان المضاف اليها يعرب بحركات مقدره وان تكون مفردة أي غير شاة ولا مجموعة لأنها إذ ذلك
 تعرب اعراب المنى والمجموع وان تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات نحو أخى زيد ويختص الحم بشرط
 أن لا يمانله قرء وقرأ وخطأ فانه ان ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حوك وحوك وحالك ويختص
 العم بشرط أن نزال منه الميم فان نزل أعرب بالحركات نحو حلو فم المائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى
 صاحب فان كانت للاشارة أو موصولة فانها مبنية وقصر العراء لاسراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك
 في هن وتابعة قوم ورد ينقل سبويه عن العرب أجرة مجراها وهو كتابة عم لا يعرف اسمه أو يكره التصريح
 باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ ص ﴾ وهل بها أو مقدره أو بما قبلها والحروف اشباع أو منقولة أو لا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجر والبقاء
 رفعا وهو وودو مقدره والباقي بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والسبب بالبدل والجر بهما أقوال
 أشهرها الاول وأصحها الثاني

﴿ ش ﴾ في اعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور أن هذه الاحرف نصبها هي الاعراب وانها
 نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادي والراجحي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن
 الاعراب التي هي به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاء ظاهرا وبالذلاله
 المتعلوه ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الاعراب زائدة على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذى مال على حرف
 واحد وصلا وابتداء وهما مريان وذلك لا يوجد الا شذوذا الثاني وهو مذهب سبويه والفارسي وجمهور
 البصريين وصحة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدره في الحروف
 وانها أتبع فيها ما قبل الآخر فلا تخرفا داقت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعته حركة الياء لحركة الواو فقبل أبوك ثم
 انتقلت الضمة على الواو لحذفت واذا قلت رأيت أباك فاصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا واذا
 قلت مررت بأبيك فاصله بأبوك ثم أتبعته حركة الياء لحركة الواو فصار بأبوك فانتقلت الكسرة على الواو
 لحذفت فكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة
 أو مقدره فاذا أمكن التقدير مع وجود الضمير لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
 والحروف اشباع وعليه المارني والراجح ورد بأن الاشباع يابه النمر وبقائه فيك وذى مال على حرف واحد
 الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربي ورد بأن شرط النقل
 الوصف وصحة المقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر
 الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف
 فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة والفاء لأجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبي العافية
 ورد بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فسادها وان كانت لامات لزم جعل الاعراب
 في العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكائين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراء ورد

بأنه لا نظيره السابع انها معرفة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجرو بعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ورد
بأنه لا نظيره وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا وبأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذامال معربان
بحركات مقدره في الحروف وان أباك وأخاك وحماك وهناك معرفة بالحروف وعليه السهيلي والزندى التاسع
عكسه العاشر ان الحروف دلالات اعراب قاله الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها
معرفة بحركات مقدره في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلالات
اعراب بهذا التقدير وقد عد هذان القول مذهبين فتصير أحد عشر الثاني عشر انها معرفة في الرفع بالنقل وفي
النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل
في رأيت أخاك رأيت أخوك فابدلت الواو ألفا والاصل في مررت بأخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء
فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب

﴿ ص ﴾ وليس كذلك من في حكاية النكرة وقفا خلافا للجرهري ونقص هن اعرف وأب وأخ وحم دون
قصرها فوق تشديدهن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وقع فاءم منقوصا كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم
مشهور ويضم ويكسر ويثلاث مقصورا ومضعفا ويتبع الآخر في الحركات كفامرء وعيني امرء وانهم
على الاشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الالف ففعل
وان لام حم واو وذى ياء وانها المحذوفة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتابه في النحوان من في حكاية النكرة
في الوقف معرفة بالحروف كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءني رجل منو لمن قال رأيت رجلا منا ومن قال
مررت برجل مني قال ابن هشام وليس بشي لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الوصل ولان وضعها
وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه
الثانية جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء ففي هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر
من الاعراب بالحروف كحديث فأعضوه بهن أبيه وودنهما التشديد كقوله * ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة *
وهي وفي أب النقص كقوله

بأه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

والقصر كقوله * ان أباه وأبا أباه * والتشديد نحو هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد
وفي أخ الثلاثة سمع في القصر كره أخاك لا بطل * وحكى أبو زيد جائي أخك وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو
قال رجل من طيء

مالرء أخوك ان لم تلفه وزرا * عند الكريمة معوانا على النوب

وفي حم النقص والقصر وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه تسع
لغات والعاشره اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر * يا حبيذا عينا سلما والضمما *
وفي التشديد * ياليتها قد خرجت من فم وشاركة * في القصر يد ودم قال

يارب سار بات مانوسدا * الاذراع العيس أو كفا اليدا

غفلت ثم أنت تطلبه * فاذا عني بعظام ودم

وقال

وفي التضعيف دم قال

أهان دمك فرغ بعد عزته • باهرو بيفك اصرار على الحسد

وشاركه في الاتباع طاهر وعينا امرى وانتم تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهزمة وقال
 إلى ان امرؤ هلك ما كان أوله امرأ - وكل امرئ يتبع الراء الهزمة ومثله انهم وقيل انهما معربان من
 كائين فان الحركة في الراء والنون حركة اعراب لا تتباع وفيه ما لفته اخرى فتح الراء والنون في الاحوال الثلاثة
 وفي امرئ ثالثه ضم الراء على كل حال وفي مرة وقع الميم مطاوعا بها جاء القرآن وثالثة كسرهما مطلقا ورابعة ضمها
 مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب و اخ وحم وهن من الاضافة لاذوكما سيأتي في باب الاضافة
 وأما فوق ولا بعد دالا، وفي تلك اللغات وقال الصحاح • خالط من سلمى خياشيم وفا • فأفرده لفظا حالة النصب
 لحمه للصر يون بالصر وية • و حور الاحمش والكوفيون ونايعهم ابن مالك في الاختيار فتح بجاء على أنه
 حذف المضاف اليه ونوى ثبوتها بقي المضاف على حاله أي خياشيم او فاها • وأما عكس ذلك وهو ابقاءه في حال
 الاضافة فجملة العارفين الا في الشعر وناداه ابن ميمون وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان
 وغيرهما حواره في الاحتيار في الحديث لخلوف فم العائم وقال الشاعر • يصبح ظمآن وفي البحر فقه • الرابعة
 لا تصح وعليه الصريون ان وزن هذه الاء ما حصل بفتح الفاء والعين بدل حمهما على أفعال الافوك فوزنه
 فعن بفتح الفاء ويكون لعين • ذهب العراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان
 وذهب الخليل الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذو فلام • واو او على الاول أصله ذوى فلامهاية • وقال
 ابن كيسان يجهل الويل قال أبو حيان والمدوف • من ذوه هو اللام في قول أهل الاندلس والعين في قول أهل
 قرطبة قالوا والقاهر الاول واختلف في حم أيضا هل لانه واو او ياء على قولين أحدهما الاول كتاب وأخ لقولهم في
 لينة حمون • هي ام ياءه من الخباية لان اجاء المرأ بمجموعها

لحم • رابع المثني في الألف والياء ولزم الألف لغة وعليه لا وزن في ليله والمحق به مفيد ككرتين
 • يدعي منه تصف أو تكرار وجمع بمعنى كاحوكم وحوككتي الحداد وحواليها وكلا وكلنا مضافين لمضمر ومطلقا
 في الاء والياء المثني تعطف • أصهما كل حلا فالكوفية بل ألف كلا والهاء عن واو وقيل باله والفاء كلتا تثنية وقيل
 تخفي وفي قول ابن جني وتأوهما • بل الحاق وبيزله • ولت في ضميرهما • هان واثان واثان • بلاهزمة لغة مفردا
 • ساه • من كياء وقيل لأصله أن وزان • وما غاب لشرف كابون أوند كبر كمر بن أو حفة
 كمر بن • وفي في فرد محص

بالمعنى • باب الزاد • من أبواب البيان المثني وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف
 في الاء والفاء • ومع الألف • يجر بالياء نحو قال رجلان ولزم الألف في الاحوال الثلاثة لغة معروفة
 في الاء والفاء المثني الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطنون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخنم
 • حمدان ومردادة وعديلة • وأرج عاراقوه ثمانى ان • حمدان اسحران • وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وزن في
 • الحمد • أمثلهما قوله • ودان • أمثلهما • قوله • في لغاتى • والحق بالثني في الاعراب العاظ
 • في الاء والفاء المثني الحارث بن كعب وبنو الهجيم وبطنون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخنم • كرات اد
 • لصر لاهل كلات • وحواسم من كرتين بل كرات ومثله قولهم حمان الله وحنايته • وقوله • ومهمين قدوين
 من كرات • مهمهمهم • وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والمعطف كقوله •
 تعدي • ثمانى • عراكها • خمس وخمس وتأويب وتأويب
 • يعنى الكرات • من المعطف كقوله • إلى • صاعد • كاد • كاد • أي صاعد • صرد • كاد • ذلك • ومنها ما هو في المعنى

جمع كقوله تعالى فاصحابو ابين أخو يكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما ما كان كونهما مثنيين حقيقة ومنها ما لا يصلح للتجريد فن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين والحصنين ومنه اثنان واثنان وثنتان في لغة نيم سواء أفردنا نحو ومن الابل اثنان أم أضيفا نحو وجاء اثنان أم ركبنا نحو فانفجرت منه اثنا عشرة عيناو بمشامتهم اثني عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة الاصل اثنان ومن ذلك ثنانيا لظرفي العقال ومذراوان لظرفي الآلية والقوس وجابني الرأس وقيل طرفا كل شيء ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر في التجريد * وأنا أمشي الدالي حواليك * ومثله حوله قال تعالى في التجريد فلما أضاءت ما حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع مسموع بحفظ ولا يقاس عليه ثم نارة يغلب الاشراف كالثال الاول قال الله تعالى ورفع أبويه على العرش ونارة المذكر كالثاني ونارة الاخف كالثالث ونارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوى البحرين ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا لي مضمرا نحو ما يبلغن عندك الكبر أحدها أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتهما فان أضيفا لي مظهرا أجر يا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجربهما مع الظاهر مجراهما مع المضمرة في الاعراب بالحرفين وعزاها الفراء الى كنانة وبعضهم يجربهما معهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا الف كلاً منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعلى كعما ووزن كتما فعلى كذكري وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جنى وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبي علي وانما قلبت تاء لتأنيث كيد التأنيث اذا لالف تصير تاء في بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوى كما يقال في أخت أخوى ورد بأن تاء التأنيث لاتقع حشا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخرون الى أنها زائدة لللاحق والالف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الالف لللاحق وفي قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كتما في قوله في كلات رجليها سلامي واحدة وأجيب بأنه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلات الجنيتين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جذ الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفهما رابي

قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أي الاعراب كالتثنية في متحضر الافراد كقوله

على جردا يقطع ابهراها * حزام السرج في خيل سراع

ثني الابهر وهو عرق مجازا * تنبيه * قال ابن مالك هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فأفاد انها يقال لها أسماء ثنية كما يقال اسماء جمع * ص * مسئله لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع واسمه واسم جنس الا ان أطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا مثناة ولا مالا ثاني له وكل وبعض ونحو فلان وأفعـل من واسم فعل ومحكى من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبنى الاذان وثان والذنان واللتان على الاصح ولا ثواني الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافاً للكوفية فيهما والمختار جواز المخرج وذى وبه ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى ثالثا يجوز ان اتفق في المعنى الموجب للتسمية وينسكرا العلم والاجود أن يحكى الا نحو جاديين رعمايتين وأذرعان

(١) بياض في الاصل مكان الشاهد

ومنع المازي المدول وما فيه ال قبل يبق وقيل يعوض ولا يفتى غالباً عطف ال بضم ل ولو مقدر أو يوقى بالحكي
بدوا وذر ووكد المريج ان منع واستغوا بسيان وضمان عن سوا آن وضمانان وحكيوا يستوي في التثنية
مدكر وغيره ولا تحذف التاء الا في اليه وخصبة

﴿ ش ﴾ جئت ملائني ولا يجمع من الاله اط جمالا نظير به في غير هذا الكتاب وأنا امرح على طريقة
أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها لا يراد له لا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع
ذلك تعاقفا ولا عبرة من جوع لتكبير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين
ومائين أي صريين مهمما وتدرى الجمع قولهم لفاطمة وداوان وقوله عند التفرق في الهجاء جالين وفي اسمه
دوله فوماهما أحوان وهو ران مالك تنبئة اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على
جمع لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية مالم
يجمع من ذلك عدم شبهة الواحد كما منع في نحو مساجد ومصايح وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو
استتزام تشبيههما احتياج اعرابيين في كلمة واحدة قال ولما كان شئ الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه
بواحد أولى به فذلك كانت تنبئة اسم الجمع أكثر من تنبئة الجمع قال ومن تنبئة اسم الجمع قد كان لكم آية في
فئتين يوم التقا الجمعان ه التثنية لا اعراب ولا يثنى ولا يجمع المثنى ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء
الفعال وأما نحو زيدان ولا رحبان فانه يثنى قبل البناء وأما دان ونان والندان والندان فقبل انهما صيغ وضعت
بشيء وانست من المثنى المعنوي وبسبب المحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقبل انهما مشاة حقيقة وانها لما
نبتت اعرابت وهو رأى ابن مالك وأما الذين ذميمة وضعت للجمع تعاقفا فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى
لمركب تركب اسم سناد ولا يجمع تعاقفاً نحو زناط شر او هو المراد بقولي ومحكى من جملة وأما تركيب المريج
كذلك وسببونه فلا أكثر على منعه أيضاً لعدم السماع واتسبه بالحكي وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك
وجمعه واختار ابن هشام والمصراوى وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما حتم بوجه وجمعه وهو
خيارى قال حنظل في الترشح فان نبت على من جعل الاعراب في الأحرقت ممدى كريان وممدى كربين
وحصر ومان وحصر موتين أو على من أعراب اعراب المتضامين قلت حضرامون وحضرى موت وقال في
المخوم بوجه ثلثة الملامه لا حيت نحو ويهان وسويوهون وذهب بعضهم الى أنه يحذف عجزه فيقال
سيان وسيون ويتوصل الى تثنية المركب اسناداً بدوا الى جمعه بدوا فيقال جاءني ذواتنا بظ شر او ذوا
تأبط شر أي صاحبها هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المريج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة
نحو أي بكر فيستعمل فيها تثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما
فقول أنوال الكربين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع ما فيا على علميته بل اذا أريد تثنيته
وجمعه فبدر التنكير وكذا لا يثنى الكتابات عن الاعلام نحو فـلان وفـلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التنكير
والاحود ادانى العلم أو جمع أن يحلى بالألف واللام عوضاً عما سب من تعريف العلمية ومقابل الأجد ما حكاها
في الدبيع ان مهم من لا بد حلها عليه وبقية على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول
لثاني تعريف حد الم افع اية الا في هذا الكتاب واستثنى نحو جاديين امة الشهر وعمايتين امة جبلين
وأدعاب وعرفات فان التثنية والجمع فيهما تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ولم تضاف قال

حتى اذار جب نولى وانفضى ه وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال ه لوان عصر عمايتين وبدل ه ومنع المازي تثنية العلم المدول نحو عمرو وجه جمع لامة أو تنكبر وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب
العمران فاذا نفي على سبيل التغليب فع اتفاق اللفظ والمعنى أولى واذا نفي ما فيه ال كالرجل فليل تبقى فيه ال وقيل
تحذف ر يعوض منها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح وبما لا يثنى لتمر يفه أجمع وجمعاء في التوكيد
واخوته خلافا لكوفين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا تأتي له في الوجود
كشمس وقر والثريا اذا قدمت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين
فنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما ولحنوا المعرى في قوله

جاد بالعين حين أعمى هوا * عينه فأنثى بلا عينين

والثاني لا وصححه ابن مالك تبعه الأبي بكر بن الأنباري قيسا على العطف ولو روده في قوله تعالى و إله آياتك
ابراهيم واسماعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأبدى ثلاثة فيد الله العلياء بدل المعطى وبدل السائل السفلى
وقول العرب القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السباين واللبن احد اللحمين والحية
احد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران
للذهب والزعفران والافالنج السادس أن لا يستغنى عن تثنية وجمع بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض الاستغناء
عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سى ولا ضبعان اسم المذكور للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم
المؤنث على أنه حكى سوا آن وضبعانان ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة ألف للاستغناء
عنها إذ يفنى عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرة وعن جمعها تسعة وخمسة
عشر وثلاثون والممكن لفظا يفنى عن تثنية مائة وألف وجمعها مائتيا وجمعا واستدل الأخفش على ما أجاز به بقوله
* لها عند عال فوق سبعين دائم * وأجيب بأنه ضمن ورة ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصر بين للاستغناء
عنه ما بكلا وكلتا ولم يجمع يسارا استغناء عنها يجمع شمال قاله ابن جنى في كتاب التمام السابع أن يكون فيه
فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنية وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفى كاحد وعرب لأفادتها
العموم وكذا الشرط وان كان معر بالأفادته ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لأنه جار
مجرى التعجب ولا قائم من أقام زيد كما سيأتى في أوائل المبتدأ لأنه شبيه بالفعل وبقي في المتن مسئلان أحدهما
أصل التثنية والجمع العطف وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض
ممنوع الا في ضرورة كقوله * لبت ولبت في محل ضحك * وهو في الجمع أفج منه في التثنية لكثرة ألفاظه
ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزبد الكريمة وزبد البخيل أو مقدر كقول الججاج وقد نعى له ابنه
وأخوه انا لله محمد ومحمد في يوم واحد محمد ابني ومحمد أخى الثانية يستوى في التثنية المذكور والمؤنث فلا تحذف
ناه التأنيت مما هي فيه الامن اليه رخصية فانهم قالوا أليان وخميان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع
في المفرد آلى وخصى فأجروا التثنية عليه ايثار التخفيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى
عن تثنية بتثنية غيره

ص * ولا يتغير لكن تقلب ألف مقصور فوق ثلاثى أو يأتى أو مقلو به عن ألف اذن ياء وغيره واو وقيل الا في
ثلاثى واوى مكسورا الأول أو مضمومه وفي الاصلية والمجهولة ثالثها الأصح ان أميلت اياء والاواو رابعها ان
أميات أو صارت ياء في حال وقلب همز بدل من ألف التأنيت واو أولى في الملحقة وتركة في المبدل من أصل
خلافا للجزولى وورد تصحح مبدلة من ألف وقلبها والى من أصل ياء والأصلية واو وحذف زائدة خامسة
وألف وهمز قاصعاء ولا يقاس على الأصح وقيل مذراوان وثنايان له رم الافراد ولا ترد فاء ثلاثى وعينه ولا مهان

عوض الوصل والافعال في اضافة لاغية بره على الاجود ويقال ابا ن واخان و بديان ودميان ودموان وغبان
يدوان وله وتعود في ذات داناودوانا

في ذلك الاسم لغته الملاحة من غير تغيير وانه كان مجعاً فهو زيد امه ملاجا يا محرا ره وما آخره
او واو ساكن مفعلهما شدان او غنمه من نحو ربي زمر و دنلى ودلوا من متوشح ام مهورا
غير مودودت ورثاؤا او وضو هوبي ام مودودا همرته اصلية نحو فراء ووضا فمبيع ذلك تلحقه الالف والياء
للتغيير الاصح من في الملامة ورياء المفعول واما لغة مورثتغاب الله ما ان كانت زائدة على ثلاثة كنهى
ومعنى ويشتاقى او ناله يدلا عن ما كرسى او امانة او محموله رايات كلبى وتسمى اربعة عن الف
ان ما يقال في التثنية الهبان ومهيدان ومسدديان رحبان وما يقال في التثنية اعلان وما عند ذلك تغلب
وزاد هي لثة المبدئية من واو كعنى وعضوان والاصلة غير امالة كاذانما اذوان وانجهوله غير المائلة
كدادوهو انه هو فاعله مفعولها كهديت است من ابدوالا الدمى ومه ما باليون نحو دين وبالذال
ددوه مودودا فليند رهل الله من له او يولان الالف في الثلاثى لا بدان يكون عن احدها وذهب
بعض العربى في ان تامة الاصلية والنجهوله بالياء مطاء اوا اميات امية ان قال ابن مالك ومفهوم قول
عدي بن عامر اذ نرى اذى رضى احرى امه الوارثا وذهب الاحسن الى امة ان امية او انقلبنا الى
اياء في حال نحو رضى رضى فالتاء والالفيت واوا هه اربعة اقوال حكاه ابو حيان وذهب الكسائى الى ان
التثنية كالتثنية من ووالياء اذا كان اول الكلمة تكون كوربا كوربا رضى اومه ومما كعنى
وبلوا واما المودودت كالتثنية من الف التثنية نحو حرا فقلت وانشور حرا وان ووردت مع بعضها
وقالها يا حكي او حاتم حرا الى وحكى نيرة حرايان فتماس على ذلك الكوفيون ومنه غيرهم وان كانت
ملحقة نحو غلبها وحرا ما يرفها العلب واوا ره و الاولى والتصحيح نحو وعليا وان وعليا ان وان كانت
بيده من اصل نحو كساها ووردا جازها ووجهان والتصحيح اولى نحو كساها واوا و كساوان هذا ذهب الجمهور
وسوى المرفوعى وها رضى التي قلها في اى الاولى اقرار المزور ورفى هذه لعلها يا حكي كسايا فقام
الكسائى وجماعته بجمعهم ابن مالك وان كانت امة اية فتقدم انها تصح في دور درها او اوا مع فراوان
ووصاوان في تنية فراوان ووصاوان العارضى وحفظ الحافظ وورد ايضا حذف الزائدة وهي خامسة مع
حوران في حورلا وحديث ذاب والهمزة مما اطال من الممدود مع قاصه ان وعاشر ران وخنفسان
فرمصان وانا لان في قاصه وعاشر امة قاصه وقره ما عا لاه فتماس الكوفيون على ذلك في المشايخ
ويجوزهم لفته لو ادمت في العوى والا فتماس على الاصح مما قبل تصحيح المبدئية وما بعده وقد
صح امرى من وبن ونا من وكان العارضى من بن ونا من اربعة لان الالف الاولى رابعة والثاني مثل
كساة الان الكلمة بين التثنية لم يسهل فهمها الافراد كانت تصح فصحوا لا يرد في التثنية ما حذف من
عاشرين والام ان عوض تنية هو الوصل فيقال في اسم الهبان وان لم يمرض في التثنية فان ردى الاضافة ردهنا
والافلاها اذ اورد من الالف المفعول رب واح رحم ويقال قاضيان وابوان و احوان وحوان ومن
الثاني هو يدوم وهم وسوسة رجمه قال هبان و بديان ودمان وغان وحنان وحنان رشح في الاول ابا ن واخان
وفي الثاني حنوا و بديان ردمان ردموان رغبان وفوان وقيل ليس بشاذ وانما ابا ن واخان على انة التزام
العنى في الافراد والاضافة و بديان وما به في على امة الفصر فيها قال ابو حيان واما ذمال فيقال فيه اذو امال
كان قلنا المحذوف من در اللام في المودود لان الوارثا المودود هي اللام وامادات فقالوا في تثنيها

ذاتنا على اللفظ بل ارد وهو القياس كما نرى ذوا على لفظ قال * يادار سلمى بين ذواتى العوج * وذواتنا على الاصل
 بدلام الكلمة وهى الياء المتحركة العين وهى الواو قبلها وهو الكثير فى الاستعمال قال تعالى ذواتنا أفنان
 * ص * الخامس جمع المذكور السالم فى الواو والياء ان كان لهما قبل أو شبيهه خاليامن تاء التانيث علما أو مصغرا
 أو صفة تقبل التاء ان قصدوا فعل تفضيل وجرز الكوفية فى ذى التاء وصفة لا يقبلها بحكمه كالثنائية
 لكن بحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصود يرفع وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجميا
 أو ذا ألف زائدة

* ش * * الباب الخامس * من أبواب النيبات جمع المذكور السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجوز بالياء
 ثم هذا الجمع موافق للثنائية فى شروطها كما تقدم ويزيد بشروط أحدها أن يكون لهما قبل كالزيدين
 أو مشبه به نحو رأيتهم على ساجدين . قالتا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت
 لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشقى علم كلب
 وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليامن تاء التانيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كما جدر عمر أم ووضعت لمؤنث
 ثم سمي به مذكر قال أبو حيان ولو سميت رجلا زينا أو سلمى جمع بالواو والنون باجماع اعتبار اسمها الآن
 فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبو حيان ولذلك عبر بتاء التانيث دون
 هائه ليشمل ما ذكر ثم العلة لما ذكر انه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى فقد صارت بالعامية لازمة للكلمة لان العامية تسجل الاسم
 وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون
 مطلقا فقالوا فى طلحة وحمزة وهيرة وطلحون وجزون وهبيرون واحتجوا بالسمع والقياس اما السماع فقوله
 فى علانية للرجل المشهور رعلانون وفى ربيعة للمتمل القائمة بعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع
 تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم * . وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب
 تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث فى جمع السلامة يعقبها على أن جاءه تكسير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت
 فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الا نقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما
 كزيد وعمر أو مصغرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحير وسكيران أو صفة تقبل تاء التانيث ان قصد
 معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة كرجل وفقى وغلان ولا صفة
 لا تقبل تاء التانيث كاحمر وسكران وعانس وجرح وصبور وقتيل ولا صفة تقبلها الا معنى التانيث كقول
 ومولوه وفروق وفرقة فان التاء فى نحو ذلك للبالغة لا للتانيث قال أبو حيان نعم تبقى صفة لا تقبل التاء وتجمع
 كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى وأفعال التفضيل المعرف باللام والمضاف الى نسكرة نحو
 الأفضلون وأفضلا بنى فلان فان تانيثه بالالف يجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذى هو مان طر شاربه * والعانسون ومنا المردي الشيب

وقوله فارجدت نساء بنى نزار * - لائل أسودين وأجرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا فى
 شعر أو نادر كلام جملا أو بابا أو فصلا لا ييسر بالجميد قال الأصحاب وإنما افرق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل
 فانه يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت وتعمرى منها عند التذكير نحو قام وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه بالفعل

العموم للعقلاء وغيرهم وعليها فوجه شدوذه ان عالما اسم جنس لاعلم وقيل ان عالمون مبني على فتح النون لامعرب
لانه لم يقع الاملازم الياء و ر د بقوله

تنصفه البرية وهو سام * وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو ووجه شدوذه انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم
حون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لان القياس بأباه وجمع أب واخوته كذلك
شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت
على حد التثنية من رد الفاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستتقال وأما الباقي فخالف التثنية حيث حذفت
لاماتها ولم ترد لالتقاءها بما كنه مع حرف الاعراب وكذا ابن حبان حذفت همزة المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم
حذفت الما ذكر وعادت قحة الباء التي هي الاصل ومنها أول وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا
يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شدوذه كأرضين وباه كل ثلاثي
حذفت لامه وعوض عنها ياء التانيث ولم تجمع جمع تكسير كسبه وثبني بخلاف الر باعي وثلاثي لم يحذف منه شيء
كثرة أو حذف منه غير اللام نعم الحق أبو حيان بذلك ما حذف فآؤه وعوض منها اللام كعده فانه يقال عدون
وبخلاف ما لم يعوض من لامه شيء كيد ودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لالهاء كاخت و بنت
أو كسر كشفة وشاذ فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفى الشروط فان كانت فآؤه
مكسورة سلمت غالبا ككائة وميين وعضة وعضين ورية وورين وعزة وعزين وقد تضم بقلة حكى الصنعاني
عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت
مضمومة جاز الضم والكسر كسنة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لفتحة الجواز وعلياء قيس وأما بعض
بني تميم وبني عامر فيجعل الاعراب في النون ويلزم الياء قال * أرى مر السنين أخذت مني * ثم الاولون
يتركونه بلاتنوين والآخرون ينونونه فيقولون في المنكر أمت عنده سنيانا بالتنوين قال

* متى تنج هبوا من سنين ملحمة *

وقال ألم تسقى الحجيج على مهاد * سنيانا ما تعدلنا حسابا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشر ون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في
الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلانضم اليه شذوذا
آخر ومن العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعر به على النون كزيتون قال
في البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثني والجمع على النون أجرى له مجرى
المفرد حكى الشيباني هذان خليلان وعليه خرج * لا يزالون ضار بين القباب * وقد يقال شياطين تشيها
لزيادتي الكسوفية بزيادتي الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان
وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بهمز معاش ومصائب ومن هذا قراءة
الحسن وما تنزلت به الشياطين

* ص * وليس الاعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو فها أو دلان أو بالبقاء والانقلاب خلافا لراعيها
* ش * الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن
اعراب المثني والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون
والزيدن مثلا وهو رأي الاخفش ورد بأنه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه لم يكن

يخرج الى تغييرها كما يخرج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بمركات مقدرة في الالف والواو والياء وهو رأي الخليل وبيوبه واحتراره الا علم والسهلي كالتصوير ونحوه ورد ابن مالك بلزوم ظهور الالف في الياء ويزوم تشبيه المصوب والمجرور بالالف لصرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حلوا احواله العرب على حالة الجرأجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكافدروا والكسرة قدروا الفضة تحفة للمحمل وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ما ذكر ولذلك لاحظ من العرب من يجرى المثني بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيت ايتها فكأنك رأيت الاعراب وبه يفسر أبو حيان مذهب الأحمش وقيل الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقضاء لام انصبا وجرا وعليه الجرمي والمنازني وابن عمه هو وهداياتي أن الاعراب معنوية لفظية قال ابن عمه في ركان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كائنان وثلاثون فمادخل العامل يحدث شيئا وكان ترك العلامة بمقوم مقام العلامة فلما دخل الياء عمل العرب والمجرى بالالف والواو ياء فكان التغيير والانتقال وعدمه هو الاعراب ولا انحراب ظاهر ولا مقدر ورد ابن مالك ما استقر به مخالفة لظن ارباب في العربيات ما ترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان أن الالف والياء كذا في الجرمي وهداياتي وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أوجد

منهم وهو كسر في المثني وقد انضم مع الالف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل بفتح الياء فيهما من غير افتقار وهذا لان مالك انها رفع توهم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أو همزة أو كانا في واحد والافعال عوض أو فارقة بين رفع المثني ونصب المفرد وحمل الباقي ولا هي التنوين ملاءمة لرفعها وتوسط الاضافة ولو تقدر او شبهها وتفسر صلة وخصة المبرد بالذات والتناز غير ضرورة وورد الكوفي في التنوين زعمه لأحمش في ضاربك للطفافة الضمير وتشد في موصول وإشارة مطلقا على

الجمع في الالف والياء في المثني وبعد الواو والياء في الجمع نون واختلف في أنها زيدت لما ذاع على مذاهب العرب وهو رأي ابن مالك انها رفع توهم الاضافة في نحو رأيت بنين كرماد ناصر بن باغين والافراد في الاشارة والمقصود بالمفرد نحو هذان الحوزلان ومررت بالمهتدين فلولا التنوين لا التباس حال الاضافة بعدمها والمفرد المثني في ذلك الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبها أبو حيان للزجاج ورد ابن مالك بأن الحروف ثابتة عنها فلا حاجة في التنوين بلون قال أبو حيان وهداياتي على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وليه ابن كوفي وجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكانت التنوين عوضا عنها وذلك حذف في الاضافة كما حذف التنوين ورددتونها مع الالف واللام وفيما التنوين في نحو يازيدان ولا رحلين فيها ونحو المصروف اذا نسي وبأن التنوين انما يدخل ليغفرق بين الاسم الباقي على اصله وبين المشابه للعمل ولا حاجة اليه ههنا لان التثنية والجمع ابعاد عن الفعل فلم يخرج الى فارق وانما حذف في الاساقفة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف فمكره هو از يادتين في آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي وردت سابقا في المذهبين قبله وبتبوتها في الوصف والحركة والتنوين لا يشبان في الوصف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيها وجداني مفردة ومن الحركة فقط فيما التنوين في مفردة كثنى مالا ينصرف ومن التنوين فقط فيما الحركة في مفردة كعصا وقاض وعين ووس فيما حلاهما كثنى حيلي وهذا الذي وعليه ابن جني السادس انها فارقة بين رفع المثني ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدان ليس بالامر بالمصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامة للتننية والجمع أن ينقل اليه الحركة والتنوين فاستنعت الحركة للاعمال ولم يمنع التنوين ولكنه لم يحركه لاجل الساكنين فثبت نونانقله ابن هشام الخضر اوى وأبو حيان قال ولا يردانه لاتنوين في تننية ما لا ينصرف والمبني لأننا نقول للمثنى زال شبه الفهم والحرف فرجع الى الاصل فماد التنوين ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع وانما حركه لاتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لجهة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما وورد العكس وهو فتحهما مع المثنى وكسرهما مع الجمع فليل قبح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله * على أحوذيين استقبلت عشية * وقوله

أعرف منها الأنف والعينانا * ومنخرين أشها طبيانا

وقوله * وأنكرنا زعاف آخرين * وقوله * وقد جاوزت حد الأربعين * وقوله * الا الخلائف من بعد البنيين * قال ابن جنى ومن العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون التننية لغة قال أبو حيان يعني مع الالف لامع الياء لانها شبهت بالالف غضبان وعثمان أنشد المطرز في اليواقيت يا أبتا أرقى القدان * فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تننية اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف في الاشارة والياء في الموصول اذا كان حقهما الاثبات كألف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد كآلة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهاتان والذان يأتيانها إحدى ابنتي هاتين وأرنا اللذين وتحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يدها والمقبى الصلاة غير محلى الصيد أو مقدره كقوله

هما خطنا إما أسار ومنه * وامادم والموت بالحر أجدر

ولشبهه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر واثنتي عشرة ونحو لا غلامى لك وابيك وسعديك ودوايك وهذا ذك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأى العلم ولتقصير الصلة وسواء عند سيديويه والفرء صلة الالف واللام ومائى أو جمع من الموصول كقوله

خليلى ما ان أنتا الصادقاهوى * اذا خفتا فيه عدولا وواشيا

وقوله * أبني كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله * هما اللتان ولدت نيم * قال الفرء صارت الصلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص بالذان والذات بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون في صلة الالف واللام من لسان العرب في المثنى والبيت المصدر به محتمل أن يكون المحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ * وعورة العشيبة لا * وقال * وخير الطالبي الشرة الغشوم * بنصب عورة والشرة وخرج عليه والمقبى الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بلفح دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أى الذين وقدح فيه بلحتمال انه أراد بالذى الجمع على حد قوله تعالى كمثل الذى استوقد الى أن قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبى لمابدالى * معالم منهما وهما نجيا

أى نحيان وقوله • لو كنتم نجدى حين استمعتكم • وجوزة الكسائي في السعة فيجوز عنده قام الزيد بن بدير
نون قال أبو حبان و يشهد له ما مع بيضك تنان و بيض ما ينأى ثنتان وما يتان قال و ينبغي أن يقيد مذهب به بأن
لا يودى إلى الالباس في المفرد كما في هذان وهاتان وفيها تخرج على رأى الكسائي في الجمع قراءة غير مجزى الله
ولذا فهو العذاب بالصواب وذهب الاخضر وهشام إلى أنها تحذف للطفة الضعيف في نحو ضاربك وانه منصوب
المحل لان موحد الصب الماهولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وهي غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف
النون ولحدها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذي قاله سيبويه
والمحققون أنه في محل حر بالاضافة

﴿ص﴾ وما سمي به من منى وجمع على حاله كالبحرين وعلين وقد يجرى المنى كسلمان والجمع كفسلين
أوهارون أو يرم الوار وفتح النون مالم يجاوزا سبعة

﴿ش﴾ دأبى بالمنى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالألف والواو والياء
كالعربين أصله تنبيه محرم حمل عما ليلد نحو دورنكتين وكتابين علم موضع وعلين أصله جمع على ثم سمي
به إلى الحذف قال تعالى لى عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريهون وصفون ونصيون وقسرون ويرون
ودارون وولسطنون كلها العلام اما كن بقوله من الجمع فترفع بالواو وتصب ونجر بالياء قال زيد بن عدى
نكنا أبا بكر بنوه بصدرة • بمعنى مخضوب الجيوب من الدم

وفي الحديث شهد صديق و بنيت صفون هذه اللمعة الفصحى فيها وفي المنى لغة أخرى وهي اجراؤه كعمران
وسمان في التزام الألف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كفسلين
في التزام الياء وحرس الاعراب في النون مصروفا الثانية ان يجعل كهرون في التزام الواو وجعل الأعراب
على النون غير مصروف للعلمية وشبه الجملة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المنى كسلمان
والجمع كفسلين أو هرون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فان جاوزا هاهنا يعربا بالحركات

﴿ص﴾ مسألة قد يوضع كل من المفرد والمنى والجمع موضع الآخر وقامه الكوفيون وابن مالك بلائس
والجمهور والجمع في نحو رؤس الكيشين بشرط اضافة إلى منى لفظا أو نية فان فرق متضمنهما مختلفان
﴿ش﴾ الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمنى على اثنين والجمع على
جمع وقد تخرج عن هذا الأصل وذلك فسمان مسموع ومقبس فالأول ما ليس جزأما أضيف إليه جمع وضع
رحلهما يردى اثنين وديناركم مختلفة أى دنائركم وعيناه حسنة أى حسنتان وقال امرئ القيس • بها العينان
تهل • أى تهلان • وقال الآخر

إذا ذكر عيني الزمان الذى مضى • بصصراء فلع ظلتا تكفان

أى نيبان وقال • كما وفى بعض لغةكم دنوا • أى بطونكم وقال • لأطعمت العراق ورافديه •
أى رافده لان العراق ليس له الاراد واحد ومنه ليك واخوته فانه لفظ منى وضع الجمع قالوا شابت مفارقة
ليس له الامرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا
مسموع لا يماس عليه وقامه الكوفيون وابن مالك اذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من
لغيات على التناد والسادر قال أبو حبان ولو قيس شئ من هذا لا لتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات
والثاني ما أضيف إلى متضمنه وهو منى لفظا نحو قطعت رؤس الكيشين أى رأسها أو معنى نحو • كفا غرى
الاهواء عند عربين • أى ككأسدين فاعرب بن أفواهما عند عربينهما فان مثل ذلك يرد فيه الجمع والأفراد

والثنية فن الأول قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوأتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوأتهما فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور بالقياس بالجمع وقصره الأفراد على ما ورد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنتين مع فهم المعنى ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه الاثنى واحد لأنه ان كان له أكثر النسب فلا يجوز في قطعت اذنى الزيد بن الأتيان بالجمع ولا الأفراد للدلالة على ومن أمثلة ذلك

* حمامة بطن الواديين ترعى * أي بطني * بما في فؤادينا من الهم والهوى * اذا كان قلبا بنا يجفان ظهراهما مثل ظهور الترسين فانعشاني في من فؤوبهما فمخالسا نفسهما بنوا فدان فرق متضاهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والأفراد وخالفه أبو حيان لان الجمع انما قيس هنالك كراهة اجتماع تثنتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع أو أفراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

* ص * السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو وارجع أرباء مخاطبة فبالنون رفعاً وحذفها وحذفت رفعاً اثرًا ونظاماً عليه لاندخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقد يفتح ويضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفتح والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالوار والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها

* ش * * الباب السادس * من أبواب النيباة المضارع اذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضمير كالزيدان يقومان أو وارجع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كيقومين ياهدفانه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والوار والياء كما انها في المثني والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معرفة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولانه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لالزامتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا أن تكون معرفة ولا حرف اعراب وفيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا أن الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبهه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرئ سحران نظاهرا وفي الصحيح لاندخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى نجابوا وقال الشاعر

أيت اسرى وتبتي نداكى * وجهك بالعنبر والمسك الزكى

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لانتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وفتحت بعد الوار والياء طلبا للاشتغال الكسر بعدها وقيل تشبيهاً للاولى بالمثني والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف أيضا قرئ أعداني ان أخرج بفتح النون وقد تضم معها أيضا ذكره ابن فلاح في معنيه واستدل بما قرئ شاذاً طعام تزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفتح نحو أعداني والادغام والحذف وقرئ أتحاجوني واختلف في المحذوف فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجه ابن

مالك لاهاه من حذف بلاسب ولم يهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولا نهائية عن
 القدر وهو عهد حذفها نحو ما في نحو وان الله يأمركم بما يشاء من يسهل ولا نهائية كلمة ونون الوقاية
 كما وحذف الجزاء - هل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر للجازم والنائب ولا تغييران بكسر هاء بعد الواو
 وليا ولو كان محذوف نون الوقاية لا يحتاج الى الامر بن وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية
 ونافية الاحض الاحض الاوسط والصغير والمردواوي على وابن جني لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالمحذف
 ولا نهائية حتى سهل التقي العمل من الكسرة فدا مكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت
 له من عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لازم وجوده مؤثر ولا أثر مع امكانه المقدر كما لو جرد
 من السباع المضارع الممثل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء في حذف آخره جزاء المحذف بالجازم وقال
 أبو حيان لتعريف هذه وتكون ما به ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كدونه دونه واذا بقي المحذوف
 لمركبات ظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقى اشباع وبه هل ما آخره همزة وابداله ليسا بضعيف ولا يجوز
 حذفه خلاصا من عدمه

من حذف السباع من أول الية لعامل المضارع الممثل وهو ما آخره ألف كبغشي أو واو وكيفرو أو ياء
 كيمي فيتعلم تعدى حرف الية الية من الكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لانها
 عند حذفها في الحروف محذوف ما عاقبه وقال أبو حيان لتعريف ان هذه الحروف انحذفت عند
 حذفها لان الجازم لا يتعدى لانها كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة
 لان ما عاقبها ليس على ما هي في الكلمة وهذه الحروف لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم
 فيحذف ذلك ولا يعلل به في الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لئلا يلتبس المجزوم
 بالرفع في عين الاتحاد بصورة ويجوز في الشعر أن يكون ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما يحذف
 من غير أن يكون من يتق فان له مع وجودها في الحروف مع الجازم كقولهم ولا ترضاها ولا تنق
 في لغة الكلام لانه لم يصب العرب وخرج عليه فراه لا تحذف ذكرا ولا تحشى انه من يتقى وبصير ثم اختلف
 حينئذ ما لدى حذف الجازم من الضمة الطاهرة تورد بها كباقي وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان
 بقائه للملا في الظرفي لأب في قال حذف الطاهرة بجزء من الألف لانه لا ضم فيها طاهرة ومن قال المقدرة
 بجزء من الألف لانه لا ضمها والأول تأوله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف
 الحروف التي هي لامان وان الحروف الموحودة ليست لامان الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن المركبات
 التي هي لا يجوز في الضرورية أن حذف هذه الحروف لانه بجزم والموزون من الافعال كيقرا ويقرى
 ويوصو ويوصون همزة ووص يوصون وغيره كما امرى وابن جني على أنه لا يجوز ابداله لانه لا يحذف الا في
 الضرورية قال الحضر اوى وما حكى الأحض من فريت وتوحيث يرفوت لغة ضمة فاذا دخل الجازم على
 المضارع في هذه اللغة لم يجر حذف الآخر لأن حكمه حكم الصحيح بقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال

عجبت من ليل لالا واتيانها من حيث زارتني ولم أدراها
 أي ولم أدري أنه امرها ناري وأجارين عمود حذفه اعطاه حكم الممثل الأصلي واقوله وإن لا يبدل بالظلم بنظم
 وأجيب بأنه ضرورة أو على أنه بقدي بيدي كفي بقي

من حذف حروف المضارع في المضارع للياه وقيل لانه يدر الكسرة والحرف المدغم والمحكي على الأصح

والمقصود فان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافاً لابن فلاح وفي نحو بخشي
 ﴿ش﴾ ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك
 خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء وأما الكسرة
 فتقبل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الاعراب اكتفى بها في المناسبة وقيل تقدر أيضاً وهذه
 حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال وان تحقق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف الممكن للدغام
 نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحاً ذكره أبو حيان في شرح التسهيل الثالث
 المحي في نحو من زيد المن قال ضربت زيداً ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأي
 البصريين وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع انها حركة كتابة الاعراب الرابع الاسم المقصور وسيأتي في باب
 لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف في حالة الجر الفتحة على ياءه وقال ابن فلاح الهمزة تصدر
 الكسرة لانها انما امتعت في غير المنصرف للثقل ولا تغفل مع التقدير الخامس المضارع الذي آخره ألف
 كبخشي لما ذكر في المقصور

﴿ص﴾ والضمة والكسرة في المنقوص هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدر فتحة ضرورة خلافاً
 لابن حاتم في غير المنون الامعدي كرب على الأجود وكذا ظهورها وتقدر في ياء جوار المحذوفة
 ﴿ش﴾ النوع الثاني ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص هو ما آخره ياء خفيفة لازمة
 تلو كسرة كالقاضي والمداعي بخلاف نحو كرمي لتشد يدها وما جره أو نصبه بالياء لعدم لزومها وطبي ورمي
 يسكون ما قبلها وعلامة التقدير الاستئصال ولذا ظهرت الفتحة خلفها على الياء وقد تقدر أيضاً ولكن في الضرورة
 كقوله * ركسوت عارلح فتركته * وقوله * ولو أن واش اليمامة داره * وقوله
 * كأن أيديهن بالقاع العرق * وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة رخرج عليه
 قراءة من أوسط ما طعمه ونأهاليسكم يسكون الياء نعم ما أعرب من مركب اعراب بتضائيفين وآخر أولهما ياء
 نحو رأيت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة لنصب بلا خلاف استصحاباً للحكما
 حالة البناء وحالة منع الصرف وقولي على الأجود أي اذا أجزى على الأجود أي من أحواله الثلاثة وهي حالة
 الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعاً للتقدير ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة
 في ياء المنقوص كقوله خبيت الثرى كابي الأزند * وقوله * تدلى بهن دوالي الزراع * وقوله
 * لا بارك الله في العواني هل * وقوله * ولم يخبثب بهر العوالي بالدم

﴿ص﴾ والضمة في نحو يغزو ويرمي وظهورها وتقدر الفتحة ضرورة أو شاذراً جازاً الفراء في نحو يحيى نقل
 حركة الياء وادغامها فيظهر

﴿ش﴾ النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لتغلبها
 عليها والخفة الفتحة عليها ما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة أو شاذلاً يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة
 * تساوى عندي غير خمس دراهم * وقوله * اذا قلت على القلب يسلمو قبضت * وقوله في تقدير
 الفتحة ليقتضيني رقية ما وعدتني غير مختلس * وقوله * اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله
 * أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وخرج عليه قراءة أو يعضو الذي يبداه بالسكون وذهب الفراء في نحو
 يمي ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتندغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشأ
 وكأنها بين النساء سبيكة * تمشى بشدة ينها قاعي

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لا يقال يعمي بل انه يقال يعمي هكذا السباع بقياس التصريف لان المعتل العين واللام نجري عنه مجرى الصحيح فلا نمل قال والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله فله مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيها كسر لسا كين وهموزاً بدل لسا لم يلداد اسكن اللام أو وصل بضمير وقع أو كسر ﴿ش﴾ السور الرابع ما بقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كرموا الثاني المهموز إذا أبدل لبتا معضاً على اللغة الضميمة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد إذا كان لانه وفتح الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله • وذى ولد لم يلداه أبوان •

﴿ص﴾ ولا توجد أو قبلها ضمة الا في فعل أو مبنى أو أعجمي أو عرض طرفها أو لا يلزم ﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها أو قبلها ضمة الا في الأفعال كبدعوا والمبنيات كهو وذو الطائفة أو في الكلام الأعجمي كهند ورأيت يحط ابن هشام السند أو عرض طرفها نحو بانء ومرخم نمودا ولا يلزم كالأمعاء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر نالها مجوز في الشعر فقط

﴿ش﴾ اختلف في جوار حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على أقوال أحدها الجواز مطلقاً وعليه بن مالك وقال ابن ابي عمير حكاه عن لغة نهم وخرج عليه قراءة وبعولنهن أحق بسكون التاء ورسنا بسكون اللام فتوروا الى بارئكم ومكرالبي • وما يشركم • وبأمركم بسكون أو آخرها قول الشاعر • وقد بدا ملك من المثرر • وقوله • فليوم أنشرب غيري • والثاني المنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال في رواية في لبيتين وقد بدا ذلك فاليوم أتي • والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان وادانت نقل أبي عمرو وأن ذلك لغة نهم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ المكرة والمعرفة قال ابن مالك حذف النكرة عسرفهي ما عدا المعرفة

﴿ش﴾ لم كان كثيراً من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكما كثرت في الدور في أبواب العربية صدر الامعاء كتب العمود كرها بعد الاعراب والبناء وقد أكثر الناس في حدودها وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدها معجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لمطامع وكان ذلك عاماً أول وأول من أسس قد لولهما معين لاشباع فيه بوجه ولم يستعمل الا نكرتين وما هو نكرة بمعنى معرفة لفظاً كاسماء هو في اللفظ كحزمة في منع الصرف والاضافة ودخول ال • ووصفه بالمعرفة دون النكرة وبحينه مبتدأ أو صاحب حال وهو في الشباع كاسد ما هو في استمهالم على وجهين كواحداه • وعبد بطنه فأكثر العرب ما عدا معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على المال ومثلها ما ذوال اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه وبالنكرة اعتباراً بمعناه وإذا كان الامر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف ما يدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كأبن ومقي وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهي الاصل خلاف الكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها • تكلم فخطب فلم فغائب فاشارة ومبادئ والاصح ان تعرفه بالقصـد لا بال منوبة وان كان علم باق فوصولـة نوال ونالهاهما سواء وما اضيف الى أحدهما في مرتبته مطلقاً أو المضر أو دونه مطلقاً والأذوال مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل

بعد الاشارة وقيل هو أرفعها وقيل الاشارة وقيل ذوال ويستثنى اسم الله تعالى والاصح ان تعريف الموصول
بعهد الصلة لابل ونيتها وان من وما الاستفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها
وأرفع الاعلام الاما كن ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذى آل الحضوري ثم عهد
الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لراعمها في الخالي من التنوين واللام
(ش) فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن
الطراوة قالوا ان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كررت زيدو زيد آخر
وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الاحال الوجود لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل
التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص
هي التي حدث فيها التعريف لا اختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الاوله اسم
نكرة وتجد كثيرا من المنكرات لا معرفة لها الا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير
المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها في طي
ترتيبها في الاعرفية وهي المضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل
أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يارجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم
الى أن تعريفه بال محذوفه ونابت حرف النداء، نابها قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في
النكرة غير المقصودة نحو يارجل اخذ بيدي انه باق على تنكيره وأما العلم نحو يازيد فذهب قوم الى أنه تعرف
بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما زاد النداء وضوحا وأما الموصول
فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب الفارسي وذهب الاخفش الى أن ما فيه آل من الموصولات تعرف بها
وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لانه في معنى ما هي فيه الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من
المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال
لغناؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولائهما
قائمتان. قام أي انسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قاله من تعريف الجواب غير
لازم إذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم الثالثة مذهب أئمة النحو المتقدمين
والتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال
عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من تطرقه
الى الآخر وعلى التقاربت اختلف في أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم
أعرفها وعليه الصميرى وعزى للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لانه جزئي وضعا واستعمالا
وباقى المعارف كلييات وضعا جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج وقيل ذوال لانه
وضع لتعريفه اداة وغيره لم توضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من
المضاف اليه و به تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف
المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ثم ضمير
المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبوجهه مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل
الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيت، فلوتقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلته
نطرق اليه الابهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لان كلاهما تعريفه

المصنف الموصول ثم دوأل وقيل دوأل قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة في قوله تعالى من أنزل
 الكتاب لئلا يتدبر به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب
 لم يعلمه غيره فادعى وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بال وقيل لان كلامهما تعريفه
 الموصول وادعى أن لا يذهب إلى التفسير في المصنف لجعل العلم أعرف من ضمير الغائب الابن مالك
 والمدى ذكر وادعى أن المراد في المصنف قوله على الإطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة
 الموصول قبل الموصول لأن المصنف واحد والاشارة لازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي
 في علم من العلم ثم العلم بعد العلم والاشارة لازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي
 ويؤيد ذلك ما رووه في المصنف من انه لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا

الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا

الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا
 الموصول ليس له معرفة وما كان ثم أسماء الأسماء لأن الموصول لا يعرض له شريك كما مر اقبل وطلوت قال أبو حيان قال أصحابنا

كاضر باو اضربوا ويضربون وتضربون الرابع الالف للثني مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائبا
 كاضر باو اضربوا ويضربون وتضربون بان وتضربان فقولي لغيرمتكلم يشمل المخاطب والغائب وهو عائد للثلاثة الخامس
 الياء وهي للمخاطبة نحو اضربني وأنت تضربين وقيل الاربعه النون والالف والواو والياء حروف علامات
 كتاء التانيث في قامت لاضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء
 وشبهه المازني أن المضمرا استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء
 بالتاء في فعلت للفرق وشبهه الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول
 الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت
 حروف الساكنة النون ولم يسكن آخر الفعل لما وليست الياء في التثنية كتاء التانيث فان علامة التانيث لم تلحق
 آخر المضارع في موضع ومنها ما يقع منصوبا ومجرورا وهو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث
 مكسورة نحو ضربك ومربك والهاء للغائب المذكر نحو ضرب به ومربه والياء للمتكلم نحو ضربني ومربي ومنها
 ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو حكم تاء المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قنا وضربنا ومربنا ثم حكم
 هذا القسم أعني الضمير المتصل أنه لا يبتدأ به ولا يقع بعده إلا في الضرورة كقوله

* أليجاورنا الاك ديار * وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار منهم ابن الانباري

﴿ص﴾ ويسكن آخر مسندا الى التاء والنون ونحو يحذف معتل قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثي وتبدل
 الفتحة بمجانس وتحذف آخر معتل مسندا الى الواو والياء وتحرك الباقي بمجانس لا محذوف الالف والاصح أن
 فتحة فعلاهي الاصلية

﴿ش﴾ اذا أسند الفعل الى التاء والنون وناسكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة
 الاسكان عند الاكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله ثم
 حمل المضارع على الماضي وأما الامر فيسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة اذ لا يوجد
 التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو وانطلق والكثير لا يتوالي فيه فراعته أولى وبأن تواليها لم يهمل
 بدليل عايط وعرتن وجندل ولو كان مقصودا لاهمال وضعالم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التانيث
 بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحوأ كرمنا وأ كرمنا ثم حملت التاء والنون
 على نال المساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لانها
 تخرجن على العرب في موضوعات كلامها والتعبير بأخر مسند أولى من لامة لانه قد يكون حرفا زائدا
 لللاحق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فان كان ما قبل آخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو
 خفت ولا تخفن وتخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله الى فاء الماضي
 الثلاثي نحو خفت وطلت اذا أصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر بل
 يقتصر فيهما على الحذف هذا اذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك لا يدل
 على البنية لان أول الفعل مفتوح فيل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل الى الفاء فان كان
 واو أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعث واذا أسند الى الواو والياء فملوم ان حركة آخر الفعل
 مجانسة للضمير كيضربون وتضربين فان كان معتلا حذف لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له
 صور الاولى أن يكون آخر المسند الى الواو واوا كتدعون يا قوم فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانسة وهي
 أصلية لا محتملة الثانية أن يكون آخره ياء ويسند الى الياء كتوبين يا هند فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة

أصلية الثالثة والرابعة أن يدنو الـواو وآخره ياء أو عكسه فجتلب لما قبل المحذوف حركة مجانس الضمير
كترمون ياقوم وتدعين يا هندوة وشمل الصور الأربع قولي وبجرك الباقى بمجانس الخامسة أن يكون الآخر
الما نحو محشون ونحشبن فالحركة الأصلية باقية بها والما لا تجتلب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولي لا تحذف
الألف وإذا أسند الماضى إلى الألف كضربا فالتصنيف آخره هي قصة الماضى الأصلية هذا مذهب البصريين
وقال العراء ذهب تلك واجتلبت هذه لأجل الألف

﴿ص﴾ وتوصل التاء والكاف والهاء بهم والألف فى المثنى وهم فقط فى الجمع وسكونها أحسن فان ولها ضمير
متصل فضمها رودة واجب وقال سيبويه وبنس راجح ونون مشددة للامات والألف للغة وقيل مجموعهما
ضمير وأجاز قوم حذفها وهما

﴿ش﴾ لصائر السبعة أصول وهى فروعها فادأر بد المثنى فى الخطاب أو الغيبة يدعى التاء فى الرفع
والكاف والهاء فى النصب والجر بهم والألف نحو ضمير بتالمذكر والمؤنث وضمت التاء فهما أجرا للهم محرى الواو
أمرهما محذوف ضمير بتكاف وضمير بهم ما وضمير بها وإذا أرى بالجمع المذكر فى المدكوران زيد بهم فقط
نحو ضمير بهم ضمير كم ضمير هم ضمير هم وفى هذه الهم أربع لغات أحسنها لسكون ويقال لها الضم بأشباع
بأحلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان ولها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح
مع حوز السكون عند سيبويه وبنس نحو ضمير بتوه ومنه أنتمكم وهاو فرى أنتمكم باللسكون ووجه
الضم أن لا ضمير يرد وشيئا إلى أصولها على الأصل فى ضمير الجمع الأشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالألف
فإنه لا يفتعل ويف وادأر بد فى المدكوران جمع الامات زيدون مشددة نحو ضمير بتن ضمير بكن مريكن
ضمير مريكن وادأر بد فى الغيبة الاثنى زيد على الهاء ألف نحو ضمير بها وضميرها هذا هو الصحيح كما قال
أبو حيان أن الألف زائدة تفويبه للحركة الهاء لم تحركت بالفتح للعرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان
الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافى أنه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء اتصلت بضمير
مخوطة أو لم لا وقد أحسن قوم حذفها فى الوقف وحواها به والكرامة ذات أكرمكم لله به ونهت نفسى بعد
ما كتبت أهله أى بها واهلها

﴿ص﴾ وقد تحذف الواو مع الماضى ونسقى الصفة وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم يتصل بضمير وقل
ان فصل ساكن ولفظ اختيار الضم مطلقا والألف مع احتلاسا بعد ساكن ولو غلب على المختار وأشباعها بعد
حركة وقيل هى الواو الثالثة ضمير وقل اسكانها وان حذف الساكن جازا لثلاثة وكسرها التثنية والجمع
كالمرد وقد تكسر كاهم كسر أو ياء ساكنة وكسرها حيثما أفس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل
حركة أشهر وقد تكسر قبله مطلقا

﴿ش﴾ فى مسائل الأولى قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضى ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله
• لو أن الأطيبا كان حولى • وقوله • هلع إذا ما الناس جاع وأجدبوا • وقوله
• إذا ما شاء ضررنا من أرادوا • قال بعضهم من العرب من يقول فى الجميع الزيدون قام ولم يسمع ذلك
مع المصارع ولا الأمر الثانية هاء الغائب أصلها الضم كضربه وله وعنده وتكسر بعد الألف كسرة نحو ضربه ولم
يعطه وأعطوه به بدل ياء الساكنة تعرفه وعليه ويرى اتباع ما لم يتصل بضمير آخر فانها تضم نحو يعطيه موه ولم
يعطيه موه فان فصل بين الهاء والكسرة ساكن قل كسرها منه فراهة ابن دكوان أرجئه وأخا ثم كسرها فى
الصورتين المدكورتين لفة غير الحجاز بين اما الحجاز بون فلفظهم ضم هاء الغائب مطلقا بها فراهة فص

وما أنسانيه بما عاهد عليه الله وقراءة حمزة لاهله ما كثروا الثالثة اذا وقعت الهاء بعد ساكن فالافصح اختلاصها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف علة نحو فيه وعليه هذا رأى المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه بذلك بحرف العلة وقال الافصح بعد غيره الاشباع فاختره أبو حيان أما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعا ومن غير الافصح قوله * له زجل كأنه صوت حاد * الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة تقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها إن الانسان لربه لا يكتنود ومنها قوله * الآن عيونها سال رادها السادسة اذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن معتلا مثال ما حذف جز ما يؤده اليك ونصله جهنم ووقفا فالله اليهم السابعة كسر الهاء في المثني والجمع ككسرها في المفرد فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين ويضم فيما عداها وعند الحجازيين مطلقا قال أبو عمر والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة الثامنة قد تكسر بقلة كاف المثني او الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم وفيكم وبيكم وفيكم هذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن وائل وقال انها رديئة جدا وحكاها الفراء في الياء عن الهمزة التاسعة اذا كسرت الهاء في الجمع كسر الميم اتباعا وهو الاقيس وضمها على الاصل وسكونها قرئ بها أنعمت عليهم والضم أشهران وليها ساكن والسكون أشهران وليها متحرك ولذا قرأ الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن يولم العاشرة قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقوله * وهم الملوك ومنهم الحكماء *

* ص * ويعود على جمع سلامة واو وتكسر هي أو التاء واسم جمع هي أو كفرد وقد يخلفها نون لتشا كل وضمير المثني والانات بعد افعال من كغيره وقيل قديما أي مفردا مذكرا والاحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ونون في القلة وفي العاقلات نون مطلقا

* ش * لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الواو نحو الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل لجماعة وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو ونحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل لجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل أقتت واسم الجمع يعود عليه الواو ونحو الرهط خرجوا والركب سافروا أو ضمير المفرد نحو الرهط خرج والركب سافر وقد تأتي النون، وضع الواو للمشاكلة كحديث اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقلن ورب الشياطين وما أضللن والاصل أضلوا وانما عدل عنه لمشاكلة أظللن وأقلن كما في لادريت ولا تليت ومازورات غير مأجورات وضمير المثني والجمع المؤنث بعد افعال التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما وأحسن النساء وأجملهن وقيل يجوز فيه حينئذ الافراد والتذكير كحديث خير النساء صواح قر يش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده وقول الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قدالا

وهذا رأى ابن مالك ورده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذا اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن في جمع المؤنث غير العاقل ان كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وهاء مع التاء في غيره وان كان للقلة أن يؤتى بالنون فالجنوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والاجتماع بالعكس وقد قال تعالى اثني عشر شهرا منها أربعة حرم الى أن قال فلا تظلموا فيهن أي في الاربعة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا سواء كان جمع كثرة أو قلة تكسيرا أو تصحيحا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت

وصر بنا قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات برضعن فطفوهن لصدنهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى
 وأزواج مطهرة وهو على طهرت ولو كان على طهرن لغير مطهرات وقول الشاعر واذ العذاري بالدخان تلغفت
 ﴿ص﴾ الثاني معصل وهو الرفع الملتصم بالالف زائدة على الاصح والافصح حذفها وصل لا رقا وتلو في
 لخطاب ناء حرفية كالأسماء لفظا وهو ما قبل المجموع ضمير و قبل الناء فخطو قبل اما مركب من الف أقوم ونون
 تقوم وأنت منهم ما و ناء تقوم ولا يقع الناء في النون ونحن له معظما أو مشاركا في قول أصله بضم الحاء
 ويكون النون وهي وهو وهما وهم وهن أجنبية والمختار وقال الكوفيون وابن كيسان والزجاج أن الضمير الماه فقط
 ونالها الأصل هو وهي والياء واو وقد يسكن هاء وهو يمدوا وواو وهم ولام وهم زاستهم وكاف جر
 ويكون الواو والياء وشديد هما لغة وحذف ما صرورة وقد نبتت عمل هذه الضمائر مجرورة

﴿ش﴾ القسم الثاني من قسم الضمير المعصل وهو نوعان ما للرفع وما للصب ولا يقع مجرورا فالأول
 العاطف أحد هاتين مع النون بالالف لئلا يكلم ويكون النون معنوية زائدة في الف في الوقف لبيان الحركة
 كهاء السكت ولذلك أمروا كقول حاتم هـ هـ نرى أنه وليست الف من الضمير بدليل حذفها وصل هذا
 مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الف وصل
 في لغة قوا والهاء في أنه بدل من الف وفي الف اعان اثباتها وصلها وقعا وهي لغة تميم وبها قرأنا فاع وقال
 أبو العباس أنا نوالعـ شعري شعري هـ وحذفها فبها وحذفها وصلها واثباتها وقعا وهي لغة الحجاز وإذا
 أريد الخطاب زائدة ناء وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الأسمية لفظا فتقع في المذكر وتكسر في
 المؤنث ويقال أنت وأنت وتصرفا فتوصل بهم في جمع المذكر كما يتم ويم في الف في المنى كما نقا ونون في جمع
 لامات كالتن وتضم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء
 وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي ناء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية
 والالف التثنية والون للتأنيث ورد بان التاء على ما ذكرنا لكلم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين
 إلى أن اما مركب من الف أقوم ونون تقوم وأنت مركب من الف أقوم ونون تقوم وناء تقوم وردها أبو حيان
 وفي شرح التسهيل لا يجرى حيال قال يجرى به نصا لا تقع الناء في موضع التاء التي في فمات لا يجوز أن يقال فعل
 نالهم سماسه والفاء من التاء وأما غير يجرى به فعلنا واختلاف مجزوه فهم من قصره على الشعر وعليه
 الجري ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعياه المبرد وادعى أن أجارته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى
 التي والاحتجاب ومعناه ما قام الأنا أشد الاحتش الضمير تقوية لذلك

أصرفت حبل الحى أم صرموا هـ يصاح بل صرم الحبال هم انتهى

وقد نعت ل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن الثاني نحن لالتكلم معظما نفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو
 نحن اللدون صبحوا الصياح واختلاف في علمه بناء على الضم فقال الفراء ونعاب لناضم من معنى التثنية والجمع
 قوى بأقوى المركبات وقال الزجاج نحن الجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال
 لأحش الضمير نحن المرفوع فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبها بقبول وبدلاناها متعلقة بشئ وهو الخبر
 عن ابن فأكتر وقال هشام الأصل نحن بضم الحاء ويكون النون فتحات حركة الحاء على النون وأحكمت الحاء
 والياء من الأماط للغمية وذلك هو اللغائب وهي للغائب وهما المتناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلاف
 في الأصل منها فمنا البصريين أن هو وهي أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والالف
 والنون في المنى والجمع وقال أبو علي الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والالف زوائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدان كالبراقى لحدفهما في المثني والجمع ومن
المفرد في لغة قال بنينا في دار صدق قد أقام بها * وقال دار سعدى اذ من هو كا * وهذا المذهب هو المختار
عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم فهو وليهم .
ثم هو يوم القيامة . لمي الجوان وبعد همزة الاستفهام كقوله * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم * وبعد
كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكن الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله
* وركضت لولا هو لقيت الذي لقوا * وقوله * حبذا هي من خلة لو نحلنا * وتشديد الواو والياء لغة
همدان كقوله * وهو على من صبه الله عاقم * وقوله * وهي ما أمرت باللفظ تأمر * وحدفها
ضرورة كالبيتين السابقين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة بجر ورة حكى انا كانت وكهو وقال
* فلولا المعافاة كنا كهم *

ص * والانسب ايا ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره اسما مضافا اليه عند الخليل وحر فاعند سيبويه وهو
المختار وقيل اللواحق هي الضمائر ويا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل
المجموع الضمير والصواب ان يا غير مشتقة وقد تخفف كسرا وفتح مع همزة وهاه
ش * النوع الثاني من المضمر المنفصل ما لل نصب وهو لفظ واحد وذلك ايا ويليه دليل ما مراد به من متكلم
أو مخاطب أو غائب أفراد أو ثنية وجمعان كير أو تأنثا فيقال اياي ايانا اياك اياك اياك اياكم اياكم اياها اياها
اياهم اياهن وهذه اللواحق حرف ثين الحال كاللاحقة في أنت وأنتا وأنتم وأنتن وكاللواحق في اسم الإشارة
هذا المذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع الى الاخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا
وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك الى أنها اسماء مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو ايا الظهور
الاضافة في قولهم فاياه وايا الشواب وهو مراد ولدشذوذ ولم تعهد اضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت ايا
مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا اضافة اليه والمبني اذا لزم الاضافة أعرب كأى بل أولى لان ايا لا ينفك
وأى قد ينفك عن الاضافة وذهب الفراء الى أن اللواحق هي الضمائر فيا حرف ز بد دعامة به تدعيا للواحق
لتنصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير الا أنه قال ان ايا اسم ظاهر أضيف الى اللواحق فهي
في موضع جر به وقال ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير
فهذه ستة مذاهب و ايا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة
من اختلاف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله * فأولذ كراها اذا ما ذكرتها * وقيل من الآية فتكون عينها ياء ثم اختلف
في وزنها فقيل افعول والاصل إروو وإوى وقيل فاعول والاصل إروو وإوى وقيل
فعلا والاصل إروو وإوى وفي ايا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورة
ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة
على ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمر وبن قائد ومع الفتح قراءة الرقائبي ومع كسر الهاء
قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي « فائدة » علم مما تقدم أن الجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء
والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن وتضم اليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة
وناو ايا وتضم اليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قومها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى
رأي أبي علي هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف
ص * مسألة يجب استتار من فوع أمر ومضارع غير غيبة واسمها و الة محجب والتفضيل وفعل الاستثناء

و يجوز في غيرها

﴿ ش ﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كضرب والمضارع
للتكلم كضرب وتضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الأمر كضرب في التسهيل واسم فعل المضارع
كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال
الاستثناء كفاء وأما حلاز يدا وما عدا عمرو وأولا يكون خالدا زادا ابن هشام في التوضيح وابن مالك في
باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب - ييويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل
حالا وخلا وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائدا على البعض المعلوم من الكلام ولذلك لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائدا على مفرد ذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد إلى أنه عائدا على من
المعلوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام فإذا
قلت عدا زيدا لتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل
أي عدا فإيهام وهو غير مطرد فيهما يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون
على أن الاسم ههنا ضمير لازم الأضمار ثم قال البصريون هو عائدا على البعض المعلوم من الكلام السابق وقال
الكوفيون على المصدر المعلوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وإنما التزم الأضمار في هذه
الأفعال الخمسة لجرها بما جرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الأف كما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد
وكذلك بعد ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله

﴿ ص ﴾ مسنله أخص الضمائر الأرفع ويطلب في الاجتماع وهي أمكن متصل بتعين اختيارا وتعين الفصل
ان حصر بأنما وزعم سبويه أنه ضرورة وخبر الزجاح أو رفع بمصدره مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير
صاحبها أو أضمر عاملة أو آخر أو كان معنوبا أو حرف تقي أو فصله متبوع خلافا لمن خصه بالشعر أولى وأومع
أولا أو أما أولا ما فارقة أو نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحاد ترتيبه وبعث اتصاله ان اختلاف الفظا
وحازرتبه ويحب غالباً تقديم الأخص وصلا فان أخرته بين الفصل وقيل يحسن ونالها يحسن في ضمير مثنى أو
د كور قيل أو إيان ويحب في غيره ويختار وصلها أعطيتك وحاب نازية في الأخبار على الأصح فهما وانفصال
نأى ضربه وضربك ومعطيتك وكذا خلقتك وكتبه وقيل وصلها ما ونالها وصل كان دون خلت ويتعين الفصل
في أحوات كان ومعامل اعلم ان كن ضمائر الغير الثالث كاعطيت وكذا إيمان أو واحد اتصل

﴿ ش ﴾ أخص الضمائر أعرفها ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير
الغائب وذلك لقلة الاشتراك وإذا اجتمع الأخص وغيره غاب الأخص تقدم أم تأخر فيقال أنا وأنت أو أنت
وأنافعا ولا يقال فعلت أو أنت وهو أرفع وأنت فعلقا ولا يقال فعلا متى أمكن اتصال الضمير يعدل إلى المنفصل
لقصد الاحتصار الموضوع لأجله الضمير الألفي الضرورية كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت • أيام الارض في دهر الدهار ير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدهما ان يحصر بأنما كقوله • وإنما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي •
هدا ما جزم به ابن مالك وزعم - ييويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات ونوسط الزجاج فأجازه ولم يخص
بالضرورة ولم يوجه الثانية ان يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كجبت من ضربك هو قال

* بنصر كم نحن كنتم ظافرين فقد * الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كز يد هند صار بها هو
قال غيلان مية مشغوف بها هو مذبت * له فحجاه بان أو كريا

الرابعة أن يضر عامله كقوله * وان هو لم يحمل على النفس ضيها * وقوله * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب *
الخامسة أن يؤخر عامله كايالك نعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة
أن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم . وما أنتم بمجزين . ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله
متبوع كقوله * فالله يرعى أبا حرب واينا * وخصه بعضهم بالضرورة ورفيق قوله تعالى يخرجون الرسول
واياكم التاسعة ان يلي وارثه كقوله * يكون واياها بهما مثلابعدى * العاشرة ان يلي الانحوا أمر الاتعدوا
الاياء مقام الا أنا الجارية عشر ان يلي امانحوقام امانا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله
ان وجدت الصديق حقا لايا * كخرفني فلا أزال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عاملا في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحدارتبة نحو علمتني اياي وعلمتك اياك
وعلمته اياه بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني فانه لا يجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتعدا
بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل
نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف
لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجورها وانظر هوها وقال الشاعر
بوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهما تقفوا كرم والد

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصله بأن
اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتك فان آخر
الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيتك اياك وندر قول عثمان * أراهنى الباطل شيطاننا * والقياس أرانيه
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو أعطيتهموك
وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا أن يكون ضميره ثني أو ضمير جماعة ذكور فيجوز ذلك الاتصال
والانفصال أحسن نحو الدرهم اعطيتهمالك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال
اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدرهم اعطيتهم كن واذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثانيهما خبرا
في الاصل وجا ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتك اياه
والوصل أرجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيتك زيد الدرهم والذي أعطيتك زيدا اياه درهم والوصل
أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع الخبر عنه على قاعدة باب
الاخبار ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم
فاعل مضاف الى ضميره . و مفعول أول نحو زيد عجب من ضربيه وضربى اياه ومن ضرب بكه وضربك اياه
والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زاداها أبو حيان
على التسهيل ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثناني باب ظن وكان نحو خلقتك
وخلقتك اياه وكنته وكت اياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد النسخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجح ابن مالك في الالفية لانه الاصل
والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجح ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

في حذفه فمدحجزه عن العمل منصوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الامر فروع والمرفوع بحجزه من
 لعمل فكان العمل مباشر فهو شبه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان
 اكثر من خلافهما اما اخوات كان فيتمين فيها الفصل كما في البديع وغيره كقوله ليس اياي واياك ولا تخش
 رقباء وقد فوهم ايسى وايسك واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان
 كان به ضمها ظاهرا فان كان المضمرة واحدا وجب اتصاله او اثنين اول ونان فكا عطيته او ثمان وثالث فكتظنت
 ﴿ س ﴾ . مثله تعجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد
 روط ومن رعن ناد على الاصح ومع جعل ولعل أجود ولدن واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف
 من اخوات ليت المدحمة وهو المدمغم فهاجر بحري في نحو انا ووجب في لدوقه تلحق افعال من واسم الفاعل وقيل
 انه نحو . لتي تويته والمختار انها المحذوفة في قلبي خلافا لابن مالك

﴿ ن ﴾ . يلحق وحو ما قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعل ماضيا ومضارها
 وامرا كما كرمي ويكرمي واكرمني متصرفا كما مثل ارجامدا كهيني وعساني وليسني وما احسنني واسم
 العمل نحو رويدي وبيكي او المحرف نحو اني وكاني وليتي ولعنتي ولكنني وسميت نون الوقاية لانها تقي
 العمل من الكسر المشبه للمجر وكذا تلحق الوصف نحو العاربي واصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره لك به
 به وقال ابن منبج لانها تقي من التباس امر المدكر بامر المؤنث لو قيل اكرمني ومن التباس ياء المتكلم بياء
 مخاطب فيه ومن التباس العمل بالاسم في نحو ضربني اذ الضرب اسم للفعل وقد تلحق الكسر الفاعل في نحو
 اكرمي ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت عن او عن او قد اوقط او بجعل والثلاثة بمعنى حسب
 او من ويقال مي وعني وقدني وقطني ومجئني ولدي وورد حذفها في بعض ما ذكر وهو اقسام قسم شاذ خاص
 باصرورة وذلك في سبعة لفاظ فعل التعجب وليس قال . اذ ذهب القوم الكرام ليسي . وليت قال . كنية
 حار اذ قل ليبي . وقد قال . قدني من نصر الحبيبين قدني . وقط ومن وعن قال

أبها السائل عنهم وعني . لست من قيس ولا قيس مني

وأجزاء كوفيون . مدحها في السبعة من فعل التعجب لشدتها بالأبهاء من حيث انه لا يتصرف وأجزائه قوم في
 ليس وأجزاء العراء في ليت وأجزائه البدر بن مالك بكثرة في ذوقه وأجزائه الجزولي في من وعن فقولي على الأصح
 جمع السبعة وقسم راجح وذلك في لفظين مجمل ولعل فان الاعرف فيهما مجلي ولعل وهو الوارد في القرآن
 قال تعالى لعل ابلغ الايات ومن لحاظها قوله . قلت أعباني القدوم اعلمني . وقسم جائز . او للحوق من غير
 راجح لاحدهما وذلك في لدن وان وان وكان ولكن قال تعالى من لدني . ذرا قرى في السبع مشددا
 ومعها وقال ابي انا لله . ابي آمنت بربكم وانما لحقها النون تكميلا لشبهها بالفعل الذي عملت لاجله وانما شذ
 الحذف في ليت دون البواقي لانها أشبه بالفعل . نهن بدليل إعمالها مع مادونهن والاجتماع الاثالث في الاربعة
 والمقاريبات في اعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفي لدن أجود . من الاثبات وعليه ابن عصفور في لدن حلالها
 على لدن المدحمة . لدن فانها لا تحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة . مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من اخوات
 ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلان حذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى
 المدحمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الا بعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرف ويجري هذا الخلاف
 في ابا وانوارا كذا . كما قيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد
 حكاها بعضهم كعاد كردان فاسم في شرح الاافية وورد لحوق النون في غير ما ذكر . ذودا كفضل التفضيل

كحديث غير الدجال أخوفني عليكم تشبيهاه بالفعل وزناوه عنى خصوصاً فعل التعجب وكاسم الفاعل في قوله
 * أمسني إلى قومي سراح * وقوله * وليس الموافيني ليرتد خائباً * تشبيهاه أيضاً بالفعل وذهب
 هشام إلى أن النون في أمسني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين وأجازها - ذاضار بنك وضار بنى ورد بوجودها
 مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالنعام يفل مسكا * يسوء الفاليات إذا فليني

أي فليني واختلف أي النونين المحذوفة فقال المبردهي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو
 المختار عندى ورجحه ابن جنى والخضر اوى وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال
 سيوبه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياساً على تأمروني قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا
 الحذف ضرورة لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثليين

* ص * مسألة الأصل تقديم مفسر الغائب ولا يكون غير الأقرب البديل وهو لفظه أو ما يدل عليه حساً
 أو علماً أو جزؤه أو كلاً أو نظيره أو صاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمّل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح
 إن كان مؤخر التسمية ومنع الكوفية نحو ضارب به ضرب زيد مرأى أحب زيد والفراء زيدا غلامه ضرب
 بتصريفه والجهر وضرب غلامه زيدا وأجازة الطوال وابن جنى وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب
 نعم وأول المتنازعين ومجرو ررب وما أبدل منه مفسره على الأصح قال الزمخشري وأخبر عنه به وضمير
 لشأن وهو لازم الأفراد نذكره مع مذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجه الكوفية وابن مالك التثنية
 مالم يله مؤنث أو مشبه به أو فعل بعلامة فيرجح تأنيثه ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصح فيهما ومنصوب في باب إن
 وظن ويستتر في كان وكاد ومنه قوم وإنما يفسر به جملة خبرية صرح بجزئها خلافاً للكوفية في ظننته قائماً
 وإنما ضرب أوقام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافاً لابن السيرافي ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفاً

* ش * ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فمأر عن المشاهدة فاحتج إلى ما يفسر
 وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون قد ما يعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب
 نحو لقيت زيدا وعمراً يضحك فضمير يضحك عائداً على عمرو ولا يعود على زيد البديل كما في قوله تعالى ووهبنا
 له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته البجوة والكتاب فضمير ذريته عائداً على إبراهيم وهو غير الأقرب لأنه المحدث
 عنه من أول القصة إلى آخرها ثم المفسر ما صرح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل
 عليه حساً نحو قال هي راودتني عن نفسي ويأبى استأجره إذ لم يتقدم التصريح بلفظ زيداً وموسى لكونهما
 كانا حاضرين أو علماً نحو إنا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن أو جزئه أو كلاً نحو والذين يكزون الذهب والفضة
 ولا ينفقونها أي المسكوزات التي بعضها الذهب والفضة وقوله

أماوى ما يفتنى الثراء عن الفتى * إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

أي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك عدلوا وهو أقرب أي العدل الذي هو جزء مدلول العمل لأنه يدل
 على الحدث والزمان * إذا نهى السفه جرى اليه * أي السفه الذي هو جزء مدلول السفه لأنه يدل على
 ذات متصفة بالسفه أو نظيره نحو عندى درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص
 من عمره أي عمر معمر آخر قالت

قالت أليتاه هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا ونصفه فقد

أي ونصف حمام آخر مثله في العدد أو صاحبه بوجه ما كالأستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو فن عنى له من أخيه

نبي فتباع بالمعروف وأداء ليه ضمير اليه عائدا الى العاقب الذي استلزمه عنى حتى توارت بالحجاب أى الشمس
 أى عن ذكرها ذكر العشى وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المضمير فيؤخر عن الضمير وذلك في مواضع
 أحدها أن يكون الضمير مكتملا مفعول فعل أو شبهه ان كان المفعول مؤخر الرتبة ولذلك صور ضرب غلامه
 زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يكمل المضاف وأمثله شبه الفعل أضراب
 غلامه زيد أضراب غلام أخيه زيد وإنما جاز ذلك وشبهه لان المفعول مؤخر الرتبة والمضمير في نية التقديم هذا رأى
 البصريين ووافقهم الكوفيون في صور وخالفوه في صور فقالوا اذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل
 فان قيل المفعول محروور أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو زيد غلامه ضرب وغلام ابنه ضرب
 زيدون من به موصولة تجزى نحو صار به ضرب زيد وان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف لم يجز أيضا نحو ما رأى
 أحمد بن زيد ما أراد أحمد بن زيد فقالوا لان فى رأى وأراد ضمير امر فوعاد المر فوع لا ينوى به التأخير لانه فى
 موضعه وأجاب البصريون بأن المرفوع حينئذ متصل بالمصوب والمصوب ينوى به التأخر فليس اتصال
 المرفوع به من مائة مائة باجماع فان قدم العامل نحو أحب ما رأى زيد واخذ ما أراد زيد جاز عند
 الكوفيين أيضا كذا قال أبو حيان خالف الكوفيين وقال إن ابن مالك خلط في النقل عنهم وفي شرح
 السهبي لان حيان في آخر كتابه عن العامل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيد ضرب غلامه لم يجز ذلك
 عند الكوفيين وأما المبرد فعليه ضرب زيد غلامه وقال ابن كيسان عنى بينهما فصل لانك اذا قلت
 ضرب زيد غلامه فمات زيد من أول الكلام الى آخره وقع بعد الكلام فصار المضمير قبل المظهر فبطلت
 فمات ضرب زيد غلامه في موضعه لا ينقل فيعمل بمد زيد لان العامل فيه وفي الغلام واحدا فاذا كانا جميعا بعد
 العامل وكل واحد منهما فى موضعه انتهى أما اذا كان المفعول الذى اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو ضرب
 زيد غلامه زيد فان الجمهور يقدمون التقديم لعود الضمير حيث شئت على تأخر اعطاء رتبة وحكى المقار الاجماع عليه
 الكنى أحمد بن يوسف الله الطول من الكوفيين وعزى الى الاحفش ورجحه ابن جنى وصححه ابن مالك
 في قوله في لفظ كثير كقوله • جزى ربه عنى بن حاتم وقوله • كساحله ذا الملم أبواب - وودد •
 وقوله • جزى نود أبا القيسلان عن كبر • والاولون قصروه على النمر قال أبو حيان وللجواز
 وحسن القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على العامل فيجعل لكثرة كالأصل وصورة المسئلة عند المجرى بأن
 تشبه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامه جار هندا فلا يجوز اجماعا لأن هندا لا تشارك غلامه فى
 العامل لانه مرفوع واضرب وهى مجرورة بالاضافة وذلك أن المشاركة تقتضى الاشارة به لان الفعل المتعدى
 يدل على مجرد افعال الكلام به على فاعل وهو مفعول فاد لم تشاركه لم يحصل الاشارة به فينتأ كذا المنع ثم التقديم فى هذا
 الموضع جازى فى المواضع لآلية واجب الثاني أن يكون الضمير مرفوعا بنم وبابه نحوهم رجلا زيد وبش رجلا
 زيد والمرفوع رجلا زيد الثالث أن يكون مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين نحو جفوني ولم أجف الأخلاء إننى
 الرابع أن يكون مجرور برب نحو • وربى عطبا أنقذت من عطبه • الخامس أن يبدل منه المضمير نحو اللهم
 صل عليه الرؤف الرحيم هذا ذهب الاحفش وصححه ابن مالك وأبو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا البديل لا يفسر
 ضمير البديل ورده أبو حيان بالورد وقال • فلانهم أن ينام اليانسا • وقال • فاستا كتبه نودا مهمل •
 السادس أن يعبر عنه بالمضمر نحو إن هى الاحياتنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يهلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه
 وأمله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع فى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه هى النفس تحصل
 ما حلت وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه السابع ضمير الشأن فان ضمير الجملة

بعده قال أبو حيان وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه وسمته
 البصريون ضمير الشأن والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قدر وامن معنى الجملة اسما
 جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى
 رابط به لانها نفس المبتدئ في المعنى والفرق بينه وبين الضمائر انه لا يعطف عليه ولا يؤكده ولا يبدل منه ولا يتقدم
 خبره عليه ولا يفسر بمفرد وسماء الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدري عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في أنه
 اسم يحكم على موضعه بالأعراب على حسب العامل الاما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم انه حرف فانه اذا دخل
 على أن كفا عن العمل كما يكفها بما وكذا اذا دخل على الافعال الناسخة ككفها وتلغى كما تلغى في باب ظن ومال
 أبو حيان الى موافقته وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا الطلبية
 وأن يصرح بجزئها فلا يجوز حذف جزء منها فانه جىء به لتأكيدها وتغخيم مدلولها والحذف مناف لذلك كما
 لا يجوز ترخيم المنسوبة ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بمفرد فقالوا
 في ظننته قائما زيدان الهاء ضمير الشأن وقائم بفسره وزعموا أيضا انه يجوز حذف جزء الجملة فيقال انه
 ضرب وانه قام على حذف المسند اليه من غير ارادة ولا ضمير ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال
 ابن هشام في المعنى وقد غلط يوسف بن السيرا في اذ قال في قوله أسكران كان ابن المراغة ان كان شائيه وابن
 المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة
 ومضمون الجملة شئ مفرد وهو نسبة الحكم للحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع ومذهب البصريين ان
 تذكيره مع المذكر وتأنيته مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو قل هو الله أحد فاذا هي شاخصه أبصار الذين
 كفروا فانها لا تعمى الابصار ويجوز التذكير مع المؤنث حكى انه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر كقراءة
 أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقية فان الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الاول وهو مردود
 بالسمع وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبة أو مذكرا شبه
 به المؤنث نحو انها قرجاريتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو فانها لا تعمى الابصار فالتأنيث في الصور الثلاثة أرجح
 من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو قل هو الله أحد واسم ما كقوله

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى * به نائبات الدهر كالدائم النخل

ومنع الاخفش والفراء وقوعه مبتدأ أو قال لا يقع الامعمولا ومنع بعضهم وقوعه اسم ما ويرزمنصوبا في بابي ان
 وطن نحو وأنه لما قام عبد الله وقوله * علمته الحق لا يخفى على أحد * ويسكن في باب كان وكاد نحو

اذا مت كان الناس صنغان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

وقال تعالى من بعدما كاديز يغ قلب فريق منهم في قراءة يز يغ بالتحية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة
 وقوعه في باب كاد

* الفصل ويسمى عمادا ودعامة وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقا للمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخا بعده
 معرفة أو كهي في منع اللام جامدا أو مشتقالا ان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ غيبة بعد
 حاضر مقام مضاف وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين زكريتين كعرفة وقوم مطلقا وقوم بعد
 اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولى ظاهرا منصوبا أو قرن بلام الفرق على الاصح
 ومحتمله والابتداء قبل رفع البديل أيضا بعده والتوكيد أيضا بعد ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب قال
 سيبويه وفاء الجزاء بالبصرية وتلوا الا والفراء وانما والنافية وقبل عارض آل وفي باب ما ورجه في ليس

ونعم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالوار ولا ولكن ان كرر الضمير والمجزئين ان اتفقا ونحو ما بال زيد هو العائنه ومررت بعبد الله هو السيد وطلبت زيدا هو العائنه جاريتها وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي العائنه ووقوعه بين ضمير بن وجر بن وتصديره وتقدمه مع الخبر ونحوه بعد كان وطن ويجوز بين مفعولي ظن المأخر قال أبو حيان وفي المنوط نظر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل محله كتابه وقيل تلوه وفائدته لاعلام بان تاليه خبر لامانع والثاني كيد قال البيهقيون والاحتصاص

في هذا بحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والتمت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لاتابعا وهذا احسن لانه قد يعقل حيث لا يباح لعمت نحو كنت أنت العائنه اذا ضمير لا يثبت والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعقد عليه في العائنه اذ يثبت ان الثاني خبره تابع به من الكوفيين يسميه دعاء لانه يبدئ به الكلام أي يقوي به ويؤكد والثاني كيد من هو كيد محيشه وهو من المقام بين يمينه صفة قال أبو حيان ويبنى به لتأكيد ومذهب الخليل ويؤيد وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى انه حرف وصححه ابن عمه مور كالكاف في الاشارة وقد دللنا عليه من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من اول وهله تكون الخبر خبر الاضمة فاستدش به بالحرف اذ بهما في اللمنى في غيره فلم يجمع الى موضع من الاعراب وقال الكوفي ان محله محن ما من بعده وقال الفراء كحل ما قبله في ربه هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيدا هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيدا هو القائم محله كس ويقع بعطف المرفوع المعصّل مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والحذف والعيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ اوله ونحو نحو زيدا هو القائم. كنت أنت الرقيب. ان هذا هو القمص. نحمدوه عند الله هو خير او اعظم احرار ولا يقع بعده الاسم الامعرفة كانه الاو او شبهها في امتناع دخول ان عليه كالمثال الاحير ووا كان طاهر ام ضمير ام مهم ما م معرفة باللام ام مضافا جامدا ام مشتقا يتقدم متعلقه عليه ووا كان السابح فملا ام حرفا هـ من مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى انه يستحق المطابقة فتقع اللفظ العيبة بعد حصر قائم مقام مضاف كقوله

وكائن بالاناطح من صديق هـ براني لو اصبحت هو المصاب

فهو فصل اللفظ العيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في براني على حذف مضاف أي مصاب هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحمله على كبرى في المصباح على ان هونا كيد للعامل في براني والمضاف مقدر والمصاب مدرأي بظن مصاب المصاب أي يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا اصاب في نفسه وكان صديقه قد اصاب فعمل ضمير المديق وهو كذا الضمير لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيدا هير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وتقول هـ اذا زيدا هو خير امك ورد بان اطهر نصب بلكم على انه خبر من فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمرتين في امتناع دخول ال عليهما نحو ما ظن احداهن خير امك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان يكون امة هي اربي من امة وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لانحو لارحل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيدا هو يقوم وذهب الفراء الى انه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجوز كان زيدا هو اهلك وكان زيدا هو صاحب الحمار

ونحوه وأوجب ابتدائية ورفع ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس
 الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال
 زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم إلى جواز وقوعه
 قبل مشتق فقدم ما ظاهره التعاق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون الجارية في
 صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصدته لم يجز اجتماعا وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول
 الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر
 نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون إلى جواز توسطه بين كان
 واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع في السكك عند الجمهور
 ان فائدته صون الخبر من توهم نابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه نابعا اذا تابع
 لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيد هو القائم ظننت وان تقدم
 الاول وتأخر الثاني نحو زيد اظننت هو القائم في جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا
 تقول ظننت هذا الخلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين
 الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خبرا من عمرو عند سيبويه لانه تأكيدي في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يعني
 عن صاحبه فان فصلت وأخرت البديل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه في نيته الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان
 واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو
 يوم الجمعة إياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتعاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو ظننته
 هو نفسه القائم انما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبلة ظاهر منصوب نحو
 ظننت زيد هو القائم اذ لا يمكن الابتدائية لنصب ما بعده ولا البديلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لان المضمرة
 لا تؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد هو الفاضل وان ظننت زيد هو
 الفاضل لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو زيد هو القائم احتمل أن
 يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احتمل الثلاثة
 والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان
 زيد هو القائم وانك أنت القائم احتمل في الاولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البديل وان كان بين منصوبين
 والاول ضميرا احتمل الفصل والتأكيدي نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعد مفعول ظننت
 ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما ينصب نحو ظننت زيد هو القائم وظننتك أنت القائم وعم
 يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبرا مطلقا ويقرون ان ترى أنا أقل تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل
 عند الجمهور اعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السامعون على
 الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شئت هو الأبر وأولئك
 هم المفلحون ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو ما زيد هو القائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان
 الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد هو الالكريم فقال البصريون
 يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائي ولو وقع قبله لانا في وانما نحو وكان عبد الله لا هو العالم
 والصالح فقال الفراء تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه البصريون لان لا تصلح فارقة بين النعت
 والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيد هو القائم أبوه أو هو

القائمة أو القائم جاريتة فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي وفصل الفراهيدي أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريون وإن لم يطابق نحو كان ز بدهى القائمة جاريتة فالبصريون بمنحون هذا التركيب أصلا لا يرفع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوز الكسائي على الفصل ويجري ماد كرفي باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو فإن كر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلف نحو كان ز بده هو القائم وهو الأمير وأجاز هشام بن عبد الملك المعطوف والمعطوف عليه أن اتفقا نحو كان ز بده هو المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراهيدي ما كان يكرر الضمير جاز اتفقا نحو كان ز بده هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو في باد كرفي نحو كان ز بده هو القائم لا هو القاعدة وما كان ز بده هو القائم لكن هو القاعدة أول لكن القاعدة

﴿ن﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فإن كان اليقين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كعرفة لفظا ونكرة معى قيل ويراد به اسم الجنس والأصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجا للشخص

﴿ن﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره مخرج بالمعين التكرار وبما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل من كل كالمخاطب وغائب وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل صار جزئيا وبشره أحد فبالأسد إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه في أسد إليه أحد وألصاحته لأن يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء معين وهذا معنى قولهم إنها كليات وصحاح جزئيات استعمالا ثم التعيين إن كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا في الخارج كز بده فهو علم الشخص وإن كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا في الذهن أى ملاحظ الوحدانية كإسماعيل السبع أى لماهية الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أى من غير أن تعين في الخارج والذهن كإسماعيل السبع أى لماهية هذا تحرير الفرق بينهما فانهما متساويان لمدى كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو إطلاق لمعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية فإن العرب أجرت علم الجنس كإسماعيل ونعالة محرى علم الشخص في امتناع دخول آل عليه وإضافته ومنع الصرف مع عله أخرى ونعته بالمعرفة وبجيشه مبتدأ أو صاحب حال نحو إسماعيل أجرى من نعالة وهذا إسماعيل مقبلا وأجرت اسم الجنس كإسماعيل محرى التكرار وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحد معنى لما افترق اللفظ وقد فرق بعض أهل المعقول أن أسد اوضع على شخص لا يتبع أن يوجد منه أمثال فوضع على النسياع وإسماعيل وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنين في الذهن ثم صار إسماعيل يقع على الانعاس لوجود ذلك المعنى في الانعاس وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب الأشباه والنظائر الصورية فليطلب منه

﴿ص﴾ منه معدى من إضافة وإسناد ومزج ومضاف اسم وكيفية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحا أو ذمما ويؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم إن أفراد دون آل أضيفا وجوز الكوفية الاتباع والاتبع أو قطع ومزج فإن ختم بويه كسر وقد يعرب بمزج الصرف برة يضاف والاعرب ممنوعا بمزج آخر الأول غير الياء والميمون ومضافا والأصح جواز منه حينئذ بناؤه

﴿ن﴾ ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عرى من إضافة وإسناد ومزج كز بده الثاني ذوالإسناد وهو المحكى من جملة نحو برق نحره وتأبط شر او شاب قرناها وأثرت إليه بقول به بذلك ومنقول

من جملة وسيأتي بسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذوالمرج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليب الجانب الصوت ويلبها الأعراب بمشروع الصرف وغير مختوم بويه كمعدى كرب وبعليك ففيه ثلاث لغات الفصحى أعرابه أعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدى كرب فيسكن أو منوننا ويلبها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ويجرى الأول بوجود الأعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدى كرب على جعله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين ما لم يعتل الأول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة أنكروها بعضهم وقد نقلها الأثبات الرابع ذوالإضافة وهو اسم وكنية فالأول كعبدالله وعبد الرحمن والثاني ما صدر بأب كابي بكر أو أم كام كانوا زاد الرضى أو بان أو بنت كبن آدمي وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما أشعر به مع المسمى كزين العابدين أو ذمه كانف النافذة وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعنده ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطقة وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد اسماء الأصل وذلك ما مون بتأخره فلم يعدل عنه وعنده غيره بأنه أشهر من الاسم لأن فيه العاصية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لا غنى عن الاسم ونذر * قوله بأن ذالك كلب عمر أخيرهم حسبا * وإن كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها وهو المختار نعم لترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والأولى تقدم غير الأشهر منهما ثم إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من إضافة الشيء إلى نفسه وجواز الكوفيين فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل فإن كان في الأول ألس الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبدالله زين العابدين أو الأول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو عبدالله بطقة تمتعت الإضافة وتعين الاتباع بدلا أو بيانا أو القطع إلى الرفع باضمار هو وإلى النصب باضمار أعني

* ص * ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر وتعين وصفة وماض ومضارع وأمر قبل وصوت وهو مقيس وشاذ بفتح أو إعلال ما استحق خلافة وضدها ومر تجل لم يستعمل قبل أو جهل أوله بقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرهما وقيل ليس علمها ما غلب بإضافة أو آل وتحذف في نداء وإضافة حتما ودونها نورا كأن قارنت ارتجالا أو نقلوا الألفان ملح الأصل دخلت والأفلا لا منقول من فعل اختيارا * ش * ينقسم العلم إلى منقول ومر تجل واسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأى الأكثرين وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس منها شيء مرتجل وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم بدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجه لنا نحن أصلاها فتوهمها من سمي بها من أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة والمر تجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ولذلك لم يجعل آل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمر تجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمر تجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكى قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل أنه ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى

هذا فلا تترك حكاية فيه ثلاثة أقوال وعندى أن الخلاف المذكور هل كلاهما نجل أو منقول أو متبعضة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرنجل أحدهما بنى على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين منقول ومرنجل بالنظر إلى الأكثر والأفقل لا يكون منقولاً ولا مرناً وهو الذي علمت بالفتنة وحكاية ابن قاسم وصيغة فيل وثلاث عادته في إجماع شيخه أبي حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول إما من جملة وستأثروا في باب التسمية أو من مذكر كفضل وزيد أو من اسم عين كاسد ونور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم معمول كعروب وبوعود أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغية كعباس أو من فعل ماض كعمر أو من ماضع كيزيد أو أحد وتقلب أو من أمر كاصمت أو المبالغة أو زعم بعضهم أنه قد يتقن من صوت كبه ووجود كان أم ترقص به وتقول لانكمن به جارية حديده فلقب به وقال ابن خالويه به السلام اسم من قال من صدقة لاصوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من التكرار وشاذ وهو ما خالف إياها فمثل ما استحق الادغام كعجب فانه فعل من الحب وقياسه بحب الادغام أو بادغام ما استحق العكس أو بفتح ما استحق الكسر كعوب والقياس كسر الهاء لان ذلك حكم فعل مما طوره واروعيته بحجة كعوب أو بكسر ما استحق الفتح كعمدى كرب والقياس فتح الدال كرمى أو باعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دواران وموهان كالجولان والظوفان والتصحيح ما استحق الاعلال كدين وحياة والقياس مدين وحياة قلب الواو ياء وادغما بالاجتماعها وسكون السابق ومن أمثلة المرتجل - ادو ادو امدو العلية فهو كل اسم اشهر به بعض ماهوله اشهر انما هو ضربان مضاف كان عمر وابن زالن وكان واحد من ولد عمر وزالن يطلق عليه ابن عمر وابن زالن الا أن الاستعمال غلب على عبد الله وعمر ودو اداة كالاغشى والناظرة لمن غلب عليه من بين سائر ذى عشائر ونزع قوم في عدة من أقسام العلم وفانوا انه شبه العلم لا علم وصحة ابن عمهور قال لان تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة اراة ثم ال غلب بها لزمه ويجب حذفها في النداء والاضافة كحديث يارحمي ورحمن الدنيا والخرة وقوله يا افرع بن حابس يا افرع وقوله احقان اخطلكم هجاني . وقال حذفها في غيرها كقوله يا ادم بن مالك وما القيت . وحكى في اخبوق طالع الامام غلب بالاضافة فلا يفضل منها بحال قال ولو قارنت الملام في علم كالنصر والنعمان أو انجالا كالبيع والسمو والحق كهما حكم ما غلب به من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع احوق به من التردد لان الاداة فيه مقدورة في التسمية قصد هزة أحد ياء يشكر وتاء تملب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها زيدة للتعريف ثم عرض بعد ذلك ياءها شيرة وغلبة اغشى بها لان الة مبدية في بوز ودها فلم تنزع ولولم يقارن الاداة النقل بان نقل من مجرد الحكم المنقول منه صالح له كما في الة والصفة واسم العيين نظرفان لمع فيها الاصل دخلت الاداة فيقال الفضل والحارث والبيت وان لم يلحق التردد فان لم يكن المنقول صالحا لاداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل الا في ضرورة

ممن وقع في كراة لم تعقبها اذ كانت يدرا او سمها اول العلم وما يحتاج لتعريفه من المؤلفات وأنواع معان الاعيان لا تواف غالباً من النوعين مما لا يلزم التعريف ومن الاعلام امثلة الة الوزن فخافه مانع آخر منع صرفه من كرا الاداء وزن مناه أو الف تأييد فان صاحبت الحاق فوجه ان وما لا فلا وما سكي به موزونه المذكور او من غيره فانه نزل به فكاه وعلى الاصح وكذا بعض الاعداد المطابقة والمختار صرفها مطلقا والاصح ان اسماء الامم اعلام ولا الهاتح وكناوعن اسم العالم بفلان وفلانة وكنته بابي فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس من وهنه ومنه قيل العلم يعرف وبنى يجمع ويصغر وجاءت به نيت والحديث بكيت

وذيت مثلثا وذييه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترخيم
 ﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيد بن وما من زيد كزيد بن ثابت
 أو تقديرا كقول أبي سفيان لا قر يش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصر ذلكم وحيث يثنى ويجمع ويدخله
 أل ويضاف الثانية سميات الأعلام أو لو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج
 الى تعيينه من المؤلفات كالسور والكتب والكواكب والامكنة والخييل والبغال والخيروالابل والغنم
 والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والكمال وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشذقم وهيلة
 وواشق وذى الفقار وأنواع معان ابرة للبرة وخبز للفجرة ويسار لليسرة وخباب بن هياب للخسران وأنواع
 أعيان لا تولف غالبا كابي الخارث وأسامة للاسد وأبي جمعة وذوالة للذئب وندر مجيها الأعيان مألوفة كابي
 الدغفال لاجق وهيان بن بيان للجهول شخصاء ونسبوا فنور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة
 وأبي المضال لنوع الفرس ومن النوعى ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص
 من وجهه وشياع من وجهه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن
 يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعنى بالنوعى نوعى المعانى والطريق فيه السماع فجاء من ذلك
 فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلاتنوين أى الحين دون الحين وفينة بالتنوين أى حين دون
 حين وكذلك يتعدى غدوة وبكرة وعشية بلاتنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء والتنوين أى
 بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك فى نوعى الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه
 كاسامة وذوالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك
 فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها الانهادلة على المراد دلالة متضمنة للإشارة الى حروفه وهيته
 ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المدول ويصرف فعل غير مدول
 ثم هى أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف
 معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بناء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كالفعل أو مزيدا آخره
 ألف ونون كفعالن أو ألف الحاق مقصورة كفعلى وزن حبنطى مثال تعريفها فعلة وزن جفنة وهكذا ومثال
 تنكيرها كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلاوات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا معرفة ولا نكرة وهو ما كان
 على زنة منتهى التنكير كفاعل ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة كفعلاء وفعلى بالضم وقسم فيه
 وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتبار ان حكم يكون ألفه
 للتأنيث امتنع فى الحالين وان حكم يكون مالا للحاق امتنع فى التعريف وانصرف فى التنكير وقال الخضر اوى
 اتفق أصحابنا فى أمثلة الأوزان انهما ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه
 انفعال وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن في حكمها حكم نفسها فهى أعلام فان كان فيها ما يمنع
 الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعلان لا ينصرف وفعال لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأرد حكاية
 موزون مذكور معها فيه خلاف كقولك ضارب وزنها فعلة ففهم من لم يصرف هنا فعلة لان هذه الامثلة
 أعلام فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فعلة واذا قال عائشة
 وزنها فعلة لم يمنع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن بمثال بمنزلة الموزون في حكمه حكم
 منازل منزلته من الصفات مثاله هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته فامتنع صرفه هذا رأى سيبويه
 والمبرد وخالف المازنى وقال ينبغى صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف الأثرى انه يجب صرفه فى

قولا كل أقبل اذا كان صفة فانه لا يصرف و رديانه صفة في المعنى دون القيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ
 لراية من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم تنفد بعد ودمد كوز ولا محذوف انما يدل على مجرد
 العدد وانما كانت أعلاما لان كلامها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة للإشارة الى ما ارتسم
 به هذا الصنف في الطولية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى
 ابن محشرى وابن الحبار وابن مالك ونقل أبو حيان عن بعض السيوخ انه بصرفها وهو المختار عندى قال ابن
 مالك ولو عمل بهذه المعاملة كل عدده مطلق لمعنى أن يجعل عددا قال ولو عمل بذلك غير العدد من أسماء
 المعادير بحرف لان الاختلاف في حقائقها وواقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعنى بالاختلاف ان الرطل
 والمدح مثلا تختلف باختلاف المواضع الخامة مذهب الجمهور ان أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت
 عليها التي لمع كالحارث والعباس ثم علبت فصارت كالدبران فالتبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع
 وماهيا من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولا ماها للتعريف فاذا
 رلت صارت ككراب السادسة كت العرب عن علم المد كالعاقل نحووز بدعلان وعن كنيته بأبي فلان
 أو بن فلان وعن علم المؤنث العاقول نحو همد بعلانة وعن كنيتهام بأفلان أو أم فلانة وفلانة فلانة لا يثنيان
 ولا جمعان وأمرهم - عرب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم وانما يلحق للعرق بين الصفات والدليل على أنه لم
 مع مؤنثه من لصرف في قوله ولانه أهدت حلة لعلان وكواعن علم مالا ينقل بالعلان في المذكر والفلانة
 في المؤنث مردوا آل ورقابين العاقول وغيره وفي تهذيب الأسماء واللغات للسوى انه وقع في الحديث بغير لام
 ولا يعمل أحمره ابن حبان واليهبى وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت ثاء لسودة فقالت يا رسول الله ماتت
 ولانة هي لثاء الحديث وكواعن اسم جنس غير علمهن في المد كروهنة بضع النون وهنة بسكونها في المؤنث
 ولا يكتفى به عن علم عاهن أو غيره كاسامة قاتة السلوين والحضر اوى وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكتفى به عن
 علم مالا ينقل وقال بعضهم يكتفى به عن علم العاقول أيضا كقوله

الله أعطاك فصلا من عطية ه على هن وهن فبما مضى وهن

بخطاب حسن بن زيد وكفى عن أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقول هنت وصللا
 وهنة وهما وفي غيرهم هنة وصللا ورفاهة رقايم ما وقال في الهابة هن وهنة كناية عن نكرة عاقول وغير عاقول
 وإصعران وبنينان ويجمعان تقول عدى هنية أى جور برة وهنى أى غلبم وعدة هنوات زاد غيره ويعرفان
 باللام ويقال لمن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة أعلام كنى بها عند النسيان أو قصد الإيهام ولما كان
 لعرض من الكتابة لسائر كثير الكتابة عن العرج هن وعن فعل الجماع هنت وكذا عن مقدمانه وكنوا
 عن الحديث الذي يراد إيهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكتبت وذبت بفتح التاء فهما
 وكسرها ووصفها وبديهة تشديد الياء والفتح وكذا ثم كداند كرمكررة وكيت وكيت وذبت وذبت وكيت كيت
 وذبت ذبت مكررا يعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وقيل يبطلها تصغير الترخيم وردة ابن جنى
 بقوله ه وكان حريت في عطائي جاهدا ه بر بد الحارث بن وعله قال فلو كان منكرا لأدخل عليه ال

ه ص ه اسم الإشارة داوداك وذلك لمجرد كروذى ونى ونارذه وذه ونه ونه ودهى ونهى وذات وتيك وتيك
 وديك ومنهها نعلب وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك
 باء بدل الألف تشديد النون لثناهما وإزالة المدا وقصرا وقد ينون ويضم ويشبع همزته ويقال هلاء وهؤلاء
 وأولاء ويقال الأك وأولئك وأولئك لجمعهما المشهوران المجرد للقريب وذا الكاف للتوسط واللام للبعيد

واختلف في أولئك والبعدي بالثني بالتشديد أو بدله والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرى بالبعيد وعزى لسيبويه
وقيل ترك اللام تمهي وألف ذاقا البصرية منقلبة عن ياء أو واوقولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة
والمختار وفاقا للسبيري في أصل وقديقال ذاء وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه
عند سيبويه والمختار وفاقا للبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالعدفاستغنى عن الحد كما تقدم في الضمير
فيشار للمفرد المذكور بذو ذلك وذلك واختلاف البصريون في الف ذابعد اتفاهم على انها منقلبة عن أصل فقال
بعضهم هي منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير ذيا وأمالها فالعين واللام المحذوفتان يا أن وهو ثلاثي الوضع في الاصل
وقال بعضهم عن واو ووجهه من باب طويت وقال السكوفيون ووافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في
التثنية وردبانه ليس في الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد واما حذفها في التثنية فلالتقاء
الساكن وقد غوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان ذائثي الوضع نحو ما وأن
الالف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء اذا أصل الاسماء المبنيّة ان توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبها
جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسبيري والخشني ونقله عن قوم واختلف أيضا في وزن ذاء
فالأصح أنه فعل بتحريك العين لان الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لانه الاصل وقديقال في
الإشارة الى المفرد المذكور ذاء بهمزة مكسورة بعد الف وذائه بهمزة وهاء مكسورة قال * هذا أنه الدفتر خبير دفتر *
ويشار الى المفرد المؤنث بعشرة الفاظ وهي ذى وما بعدهما والهاء في ذه وته مكسورة باختلاس وسا كنه وذات
مبنيّة على الضم وتزاد تيمك بكسر التاء وتيمك فتحها وذيك وانكرها تلب وتلك بكسر التاء وتلك فتحها حكاها
هشام وتيمك بكسر اللام والتاء وتلك بكسر اللام حكاها الفراء وأنشد قوله * يأتيه تيمك الدم الحوالى *
وقوله * وان لتلك العمر انقشاعا * وللثني المذكور ذان وذائك في الرفع وذين وذينك في النصب والجر وللثني
المؤنث نان ونانك وتين وتينك وقديقال في المذكور ذانك وذينك وفي المؤنث نانك وتينك وذلك على لغة
من شدد النون بابدال النونين ياء وجمع المذكور والمؤنث معاً وأولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر
وأولاء بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والفارسي فعال كغناء وعند
أبي اسحق فعل كهدي زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتعاقا وأفعالها أصل عند
المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لاملتها وتويناها لغة حكاها قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك
وتسمية هذاتنوينا مجاز لانه غير مناسب لو اُخذ من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة
زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله في أولاء وأولك حكاها
قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو علي ويقال أيضا هولابفتح الهاء وسكون الواو في لغة حكاها
الشلوين اذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرى من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف
وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من
كلام المتقدمين ونسبه الصغار الى سيبويه واحتج ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على
أن المنادى ليس له الامر تبين فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف
والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بل اللام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له الامر تبين
وبأن القرآن لم يرد فيه المجرى من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه
الإشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتب في التثنية والجمع بلفظين وهي وجوه حسنة الا أن دعوى الاجماع

في الأول مردودة رذهب أكثر الصويين إلى أن الإشارة ثلاث مرتبة قري ولها مجرد وسطى ولها ذوالكاف
وبعدى ولها ذوالكاف واللام وصحة ابن الحاجب واحتج على هذا في مرتبة أولئك بالمد قبيل هؤلاء وسطى
كأولئك وقيل للبعدى كأولئك قال أبو حيان ويستدل للأول بقوله

بما أبلغ عزلا ناشدنا • من هوليا تكن الضال والسر

لأن هاء التثنية لا تمحى دائما بعد من الشواهد على أولى لك بقوله • أولئك قومي لم يكونوا أشبه • ومن
شواهد أولئك قوله • من بين الألك إلى إلا كا • والمنى توسطه بتخفيف النون وبعده بتثنيها أو الياء
لمدله منه حوار مع الألف ولزوم مع الياء عند البصر بين الهمزة والتثنية • قال أبو حيان

• من • وصحبت هاء التثنية مجرد وتقل مع الكاف ومع مع اللام قال ابن مالك والمنى والجمع وخالف أبو
حيان وقيل ترمي في الهاء والكاف وتعمل على أو أحوته وقيل • برها حلالا للمرجح وقد أعادته توكيدا
وأما أبو حيان والمعروف في المؤنث هاء هي ذم ماردة وحكى هو ذم وهو ذوالكاف حرف خطاب تبيين أحواله
كالاسمية وقد به • في ذلك عن دايم قال ابن مالك وإشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر على الكاف مطلقا
• تشمل بأرأيت معنى أحدي فلا يلحق تاء العلامة استثناء من اختلاف العلمية والعامل التاء وقيل الكاف وقيل
بجهاضت • تعيها والهاء • بدو قول • وكلا ونصر وليس • وهم • وشس وحسبت وقد ينوب ذو البعد
عن • وتكسبه لسمية أو رفته ونحو ذلك ويتعاقبان • منه السهيلي

• ش • فيه مسائل الأولى تمحى هاء التثنية مجرد من الكاف كثيرا نحو هذو وهذي والمقترن بالكاف دون
للام قليلا كقوله • ولأهل هذا الطرف الممدد • وقوله • قد احتملت منى فهاتيك دارها • ولا تدخل
مع اللام محال فلا يقال هذا لك وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره الهاء تثنية واللام
تثنية فلا يجتمعان • وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار إليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب
وهاه تثنية للمخاطب ليطر وإنه ينظر إلى ما يحضره لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمع ما قال ابن مالك ولا
يدخل على المقرون بالكاف في المنى والجمع فلا يقال هذا لك قال لان واحدا ههنا ذلك وذلك لحمل على ذلك
شبه وجهه لانهما فرعا وحمل عليهم ما شئ ذلك وجهه اتسار بهما الغطاء ومعنى قال أبو حيان وهذا بناء على
ما احتاره • من أنه ليس للمشار إليه الأمر بتان • وقد ورد للمعجم بخلاف ما قال في قوله • من هوليا تكن بين الضال
والسر • وهو ما يبره هوليا تكن • وزعم ابن يسعون أن في في المؤنث لا تستعمل إلا هاء في أولها وبالكاف في
آخرها الثانية تعمل هاء التثنية من أمر الإشارة أما وأحوته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرا نحو ها أنا ذا وها
نعم أولاء قال تعالى ها أنتم أولاء • وفي غير الضمائر المذكورة قليلا كقوله • تعلمها لمر الله ذاقها • وقوله
• صلت لها ذلها ها وداليا • تعمل بالواو وقد أعادها بعد الفعل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى
ها أنتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام • يسويه فانه حمل هاء الآية في الآيات في منزلتها للتثنية مجرد
غير مصحوب بالاسم الإشارة لانها مقدمة على الضمير من الإشارة الثالثة لا خلاف بين الصويين أن كاف الخطاب
المماثلة لاسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من أفراد وتثنية جمع وتذكير وتأنيت فيتنصرف كالاسمية
بالفتح والكسر ولموق الميم والالف والنون نحو ذلك ذلك كما ذلك ذلك • وذلك إذا كان كما إذا كان
وقد يكتفي في خطاب الجمع المذكور بكاف الخطاب • مفتوحة كما يجاطب المفرد المذكور قال تعالى • فاجزاء من
يعمل ذلك • وذلك خبر لكم • وذكر ابن البادش لأفراد الكاف إذا خطب به جماعة تأويلين أحدهما

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثاني أن يخاطب الكل ويقدر اسم هر من
أسماء الجوع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يافر يوقر ياجمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم
في الجمع بأشباع ضمة الكاف كقوله

وأيما المالك ثم التالك * ذو حبرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النوك الإذلك

أراد ذلك مخذف الميم واستغنى بأشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لا دليل في البيت لأنه يتزن بالاسكان وإن
صححت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله
سأترك منزلي لبني نعيم * وألحق بالحجاز فأستريح

فلا حجة فيه وفي الكاف لغة أخرى وهي الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علة تنفية ولا جمع تركها على
أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرهما مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتمثل هذه
الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يا زيد عمر ما صنع وأرأيتك يا هند وأرأيتك يا أمة كم
وأرأيتك قنق التاء مفردة دائماً يعني لماق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذهب
أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب وعليه البصريون الثاني أن التاء
حرف خطاب وليست باسم والاطباقت والكاف هي الفاعل للطابقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى
عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل باجماع ولم يعم ذلك في
الكاف الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما
بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعمله لم أنه لا موضع لها من
الأعراب وإن زيد هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فإن قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون
الأول غير الثاني أجب أبو علي بأنها لم تتعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت إليها أما
أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهباً
وأرأيتك ذاهباً وأرأيتك ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتك ذاهبات لأن ذلك جائز في أفعال القلوب الخامسة
تصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحبل والنجاء وروى وهي أسماء أفعال نحو حبلك أي أنت والنجالك أي
أسرع ورو يدك أي أمهل وقليلاً ببلى وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيداً تر يد أبصر زيداً
ولستك زيداً قائماً قال * ألسنتك جاعلي كلبني جميل * ونعمك الرجل زيدو بسك الرجل عمرو وحسبتك
عمر قائماً قال * وجيت ما حسبتك أن تجيئاً * خرج أبو علي عليه إذا لا يخبر بأن والمعل عن اسم عين السادسة قد
ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد ما لرفع المشار إليه والمشير نحو ذلك الكتاب ذلككم
الله ربى . فذلكم الذي لمتني فيه . إن هذا القرآن يهدي أوضه من نحو ذلك اللعين فعل . أهذا الذي يذكر .
فذلك الذي يدع اليتيم أو نحو ذلك قال في التسهيل ككتابة الحال نحو . كلاً عمه هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . هذا
من شيعته وهذا من عدوه . زاد أهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بما يرد
بعده من أجلها نحو . أولئك على هدى الآية وقولي ويتعاقبان هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة أن ذلك قد
يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى . ذلك نتلو عليك من الآيات ثم قال
إن هذا هو القصص وقال الشاعر * تأمل خفا فإني أنا ذالك * أي هذا رده السهيلي قال إن ذلك من
النيابة السابقة لا التعاقب

* (ص) * ويشار للكان بهنالا لزم الظرفية ويجر بمن والى ويلحقه لواحق ذلكم لا ينصرف كافة وكهنا لك

ثم وقيل نحن . فعولابه رها . او هـ . او قد يصحها الكاف وها . ويقال هـ ونهـ وقفا وهنت وقد يشار بهناك وهناك
وهـ الزمان وقال العضل هـ . الكان وهناك للزمان

ش . يشار اليه كان القريب بهنا وهو لازم الطرفية فلا يقع طاء . لا ولا . فعولابه ولا مبتدأ ويجر ببعض
المروف كما هو شأن لازم الطرفية فصر عن والى نحو تعال من هنالى هنا وتلحقه لواحق ذاهو الكاف وحدها
فى التوسط او البعد على القولين والكاف . مع اللام فى البعد وتدخل هاء التثنية فى هنا بكثرة وهناك بقلة ولا
يدخل فى هـ . ثم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذاهو الكان البعيد فقط بيم . فتوحه التاء
المنذ . وهى كم . فى لزوم الطرفية والجرب عن والى وقيل إنها تقع . فعولابه وخرج عليه قوله تعالى . واذا رأيت ثم
رأيت . ورويان المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو افتصارا أى وقت . لكن رؤية يشار للبعد أيضا
هـ . كبر الهاء . وهما ضمها والنون . شدة هـ . هـ ما قال

كان در باخالط البرنا . خالطه من هـ . هـ . وهـ

وهـ صحها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد صحها هاء التثنية فيقال ههنا ويقال فى هنا المصغرة
هـ . فى الوصف قال

قد اقبلت من أمكنه . من ههنا ومن ههـ

وهـ قال أيضا فى الوصف . وقد يقال فى هنا المشددة هنت مشددا كما كن التاء قال . وذكرها هنت
ولات هنت . وهـ يشار بهناك وهناك هـ . مدة للزمان كقوله تعالى . هنالك ابنتى المؤمنون . أى
فى ذلك زمان كقوله قيل ادجنوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وقوله . هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت .
وقول الأقرع

وإذا الا . ورما طمت ونشأبت . فهناك يعترفون ابن المزع

وقول الآخر . حنت نوار ولات هنا حنت . أى ولا حان فى هـ . هذا الوقت وذهب الفضل الى أن هناك للكان
وهـ الكان للزمان

ص . أداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك أله همزة قطع وقيل وصل وسبويه قال
أوحياى وجميع النعاه اللام ونحلها أم وقيل فى الأبدغم فيه

ش . الكنية التى لأجلها قدمت هـ . هذا الباب على الموصول تاتى ختم المقدمات بالخاتمة المشغلة على معانى من
وما وأى الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل . مناسب وكونها مفردة بخاتمة
السبب فيه توفية يعادى فى هـ . هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي فى
جميع الجوامع الأصلية الى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة فى الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة فى
المعروف واسم الى ما صنعتها هـ . ما بيتان الاولى ان هذا الباب مختصر وباب الموصول يستدعى أحكاما طويلة
ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعى فروعا . وتطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول
ابن عمر بن الموصول لرويتها وكانت لذلك كالأصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك فى التسهيل
باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عند هـ . ونوعه فى الرتبة وليس لما صنعتها وجه من المناسبة اعلم أن فى أداة
التعريف . هـ . بين أحدهما الهاء اليملىها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع
بالتاء . وهل يقال ابن جنى وكان الخليل يسميها آل ولم يكن يسميها آلاف واللام كما لا يقال فى قد القاف والذال
ثم اختلف على هذا هل همزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثانى أنها اللام فقط وهمزة وصل اجتمعت

للابتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للابتداء بالساكن وعليه سيويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل أن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتمعت همزة الوصل لا يمكن النطق بالساكن وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يوثق بها لعدم الحاجة إليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبه لعدم النظر منها وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن واقتراح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم تذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا بذا ال * بالشحم إنا قدمنا به بجل

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل كقدا كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على أفادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على أفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وإن سلم فشرطه تعذر الجمل على النظر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تخلفها أم في لغة عزيت لطي وحبير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميا لان الميم لا تدغم إلا في ميم قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمراء صيام في امسفر أخرجه أحمد وقول الشاعر * ترى ورأى بامسهم وامسهم *

﴿ص﴾ فان عهد مصحوبها بحضور حسي أو عامي فعهديه ويعرض فيها الغلبة والملح والجنسية فان لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فلاشمول فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف إليه أفعال أو مجازا فشمول خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضور قيل وتختص الحضور بية بتلو إذا الفجائية والإشارة وأي الزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها زعم ابن معز وراختصاص اللام بالعهديه وابن بابشاذ العهديه بالأعيان والجنسية بالأذهان

﴿ش﴾ أل نوعان عهديه وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بأل نحو أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهمها أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو اذهبا في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهديه الغلبة والملح الصفة فالتى للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للمح لم تدخل أو لا على الاسم للتعريف لان الاسم علم في الأصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وإنما أنت تريد شخصا معلوما لم يكن بد من ادخال أل العهديه عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لاحقيقة

ولا يحار نحو . ووجهنا من المعناه كل شيء . ومولك والله لا أزوج النساء ولا ألبس الثياب وإملا استفراق الأفراد وهي التي نعلمها كل حقيقة نحو وحاق الإنسان ضعيفا وعلاقتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو . ان لانساق حجر الدين آموه . ووجه نعته بالجمع وإضافة أقل اليه اعتبار المعناه نحو . أو الطفل الذين يفتخرون . وهو لهم أعلاك لانس الدينار الحر والدرهم البيض ومائلا استفراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو مدح وهي التي نعلمها كل يحار نحو زيدا رجل عدا أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه من الجرو في غيره وهو مرض في المناسبة المحمور نحو خرجت فادا لانس اذيس بينك وبين مخاطبتك هدي أسد محروس . وأردت خرجت فادعه الحقيقة قد حلت ال تعريف الحقيقة لان حقيقة الأسد معروفه للناس وقال ابن معمر في نفع الحضورية لا بعد اسم الإشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في النداء نحو يا أيها الرجل واد لانس منه نحو خرجت فادا لانس في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناها وما بعد ذلك لا تكون في المحذور لان يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فهاذ كره ابن عمه فور نظر ذلك تقول لانس في حصر نك لا شتم لرحل فهدد المحذور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذ اليست لتعريف شيء . صرح له كظم ولان . . الكازم فيه ولان استجج في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما ذكر من تعبير لانس في ضمة وحانية هو من ذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معمر وزفد كران ال ذلك كون في ضمة . وادفت يديا حير من الدرهم فعناه هذا الذي عهدته علي على شكل كذا خيرة من يدي في شكل كذا فلام المعهد اذ لا تارقه . وقال ابن معمر لا بعد عندي أن ته في الألف واللام ينال تعريف الجنس عهديين لان الاجناس عدادهم فلام معلومة . مدفهومها والعهدي تقدم المعرفة وقال ابن هشام (١)

من (س) ونفسه وفاد كوفية يابنها عن الضهير قال ابن مالك لا في الملة
 من (ش) احتج في رواية ال عن الصهير المضاف اليه فقه أ كثر البصريين وحوزه الكوفية وبعض
 البصريين وكثير من المتأخرين وحر جوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمثاقون
 في قوله وقال ابن مالك الجوار في غير الملة وقال الزنجشري في وعلم آدم الأسماء ان الاصل أسماء المسميات
 نحو من الجاهل للظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأ بيسم الله في النظم ان الاصل في نظمي لجوز يابنها عن ضمير
 الملة قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التحميل بضمير الغائب

من (ج) وزيدا لارماني ابيع وقيل للمح والدي قبل ولان ونا درافي علم وحال ونمير . وضافه قال الا في
 من (س) برحل منلك وحر منلك والميل ما بعد . معناه لانتها وابن مالك بدل وابن هشام كالميل نسلح

من (ش) تلع ان رائحة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصول بناء على أن تعريفها بالملة والتي في البيع
 وقيل انها للمح والتي في الآن على أحد لقولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالدخلة على بعض الاعلام في قوله
 • بانعام العرور من أسبها . والاحوال كقولهم ادخلوا الاول فالاول أي اولافأولا وقوله
 • دبت الحميد حاتمك . مستصرا • أي جيد والتميز في قوله • وطبت النفس يا نفس عن عمرو
 أي مساو المضاف اليه التميز في قوله

الى درج من الشيزي . لاه • لباب البريليك بالشهاد

واحتج في نحو مررت بالرجل منلك وحر منلك مما أتبع فيه المفروقون بأل بهما قال الانس انه منكرة وال

(١) يباين بالأصل في النسخ الثلاث

فيه زائدة ليصح اتباعه بما ذليسا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وان كان موضعا لا تدخله كما نصب الجماء الغفير على نية الغاء أل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهب إليه الحكم بالبديهة وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن البديل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الاخفش والخليل على ما ذهب إليه وقال ابن هشام (١)

﴿ ص ﴾ الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا الامر وكى وتوصل بمضارع مقرر ونية بلام التعليل لفظاً وتقديراً وأن توصل بمبتدأ وخبر ولو التالية غالباً يفهم عن أثبت مصدرينها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمهما قوم اسما ويوصلان بمتصرف غير أمر والاكثر بماض وجوز قوم وصل ما بجمله اسمية وثالثها ان نابت عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والسهيلي كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قيل وتشاركتها ان

﴿ ش ﴾ الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقتضود بالباب لانه المعرفة وذكر الأول استطراداً وبدى به لان الكلام فيه أخصر وذلك يستتبع أحكاماً وفروعا كثيرة وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا كان أم مضارعاً أم امرائحو أعجبنى أن قت وأريد أن تقوم كتبت اليك بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالامر والدليل على انها مصدرية دخول حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسير به ولا يقوى عندي وصلها به لأمرين أحدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فامعنى الامر المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبنى أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع انتهى أما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقاً الثاني كى وتوصل بالمضارع ولو كونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرتها نحو جئت لى تكرمنى أو كى تكرمنى الثالث أن بالفتح والتشديد إحدى أخوات إن وتوصل باسمها وخبرها نحو يعجبنى أن زيد قائم وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع لواتالية غالباً يفهم عن واختلف فيها الجمهور وانها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك الى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج الى جواب وخرجوا على ذلك يود أحدهم لو يعمر . ودو الوتدهن . ومفهم عن يشمل ودو يود وأحب وأتمنى وأختار والمسموع ودو يود ومن استعمالها دون مفهم عن نادراً ما كان شركاً لو مننت * وانما توصل بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافاً لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والاخفش في قولهم إنها اسم مفتقرة الى ضمير وأنت اذا قلت يعجبنى ماقت فتقديره القيام الذي قتته وعلى رأى الجمهور انما توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضياً نحو . بما رحبت ومن المضارع . لما تصف ألسنتكم . أى لوصف وجوز قوم منهم السيراني والأعلم وابن خروف وصلها بجمله اسمية كقوله * كما دماؤكم تشفى من الكلب * وا بهور منعوا ذلك وقالوا هي في البيت كافة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتى وذكر في البسيط انها لا تكون سا بكة الا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سا بكة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة الى الوصف بالمفرد قال أبو حيان ويرده قوله * يسر المرء ما ذهب الليالي * أى ذهاب الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهيلي إن صلة ما لا بد أن يكون فعلاً غير خاص بل مبهماً محتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست لان الجلوس نوع خاص ليس مبهماً فكانك قلت يعجبنى الجلوس الذي جلست

(١) بياض بالاصل

فيكون آخر الكلام. فسرا لأوله رافعا للاهم فلا معنى حينئذ لها ورد باليت السابق ونخص ما بينايتها عن طرف زمان نحو. حادين فهامادامت السموات والارض. لأهمهم ماد رشرق أي مدة دوامها ومدة ضرور تشرق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن يتعضوا • أما الحلم مالم يستعن بجهول

وقوله • أطوف ما أطوف ثم آوى • وتسمى ظرفية ووقية وذهب الزنجشري إلى أن ان تشاركها في ذلك وخرج عليه. أن آناه الله الملك. إلا أن تصدقوا. أي وقت أن آناه رحيم أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر اعبا لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعطيل ولم يقم دليل على كون أن ان ظرفية مثل ما في (س) وإسمي وهو الادي لذكره دعاه وغيره وزعم يونس والعراء وابن مالك وقوعها مع دربة والتي لا نشأه والأصل لذي ولتي بوزن فعل والكوفية الدال فقط ساكنة والعراء ذاتي إشارة والسهيلي ذو صاحب قيل وقد تعرب يؤهها قيل وتكسر وتشدها كسرا وضما وحدها ساكنة ما قبلها أو مكسورا القات وقيل ضرورة والمدان والمدين والمذان والمذبن ثمى والذين يجمع ذكره أوشه. به وأعرابه لغة ونفى عنه الذي. ضمنا معني آخر. ودونه قليل وقيل هي كن وكالذين الأولى وقد تفع مؤنث وغير عالم وعند اللاه واللائين. أعرابه لغة وجمع لتي لذي والذلي واللواني واللابات كسرا وسكوما واللاه واللاوات مكسورا ومعرا. وذوات مضمومة أو مرفوعة لذي لذي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي ولذي ولذان اللتين ولاتي لغة وأسكر. أبو حيان

في الموصول لا يسمي محمورا بالألف لم يخرج إلى حذف الذي للمرد المذكور عملا كان أو غيره والتي معدة مؤنث كذا في الأصل الذي يأتي بوزن فعل كعمي ربت عاير. مثال زيادة لازمة أو عرفها على المولى وقيل الكوفيون لاسم بذال فقط من الذي ساكنة لظروف الياء في النسبة وفي الشعر ولو كانت أصلا لكانت مفعولا. بل قد يكون المفعول بذال ساكنا. فإنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال امرؤ القيس لذي دالمشاهير كذا أصل التي في مشارها قال أبو جهم أصل الذي ذو بمعنى صاحب وقيل في الأعراب التي صارت الذي في غيبة لغة والأصل محلاذ وفي الذي والتي إناج أياه ساكنة وهي لأصل وتشدها مكسورة قال

وليس المثال فاعله يمال • وإن أغتاك لاذلي

يبال به الملاء ويسطع به • لأقرب أقربه ولأه صي

وقال أبو حيان. تعصم التشديد في التي وإنما ذكره ابن مالك تبعاً لمزولي وأكثر أصحابنا وتشدها مضمومة قال

أمن منة طعت قال الكريم الذي • بألف الميم ان جماء بدي

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء. وبه صرح بعض أصحابنا وصرح أيضاً مع البناء بجواز الجر بوجه الأعراب وعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء وإن كان ما قبلها قال

فلم أريتنا كأن أحسن بهجة • من اللذبه من آل عزة هاجر

وقال • فعل مات تلومك ان نهي • وحذفها وكسر ما قبلها قال • واللذلو شاء لك انت برا • وقال

تغصت بك اللت تبتمك فذل ما • بك ماها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب إلى أن ما. كرم من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فذهب فاسد لان أسماء العربية

نقلوها على أنها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن الذي قد يقع موصولا حرفيا في قول بلصدر وخرجوا عليه وخضتم كالذي خاضوا أي نحو ضمهم والجمهور منه وذلك وأولوا الآية أي كالجع الذي خاضوا من الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكور فعا والمثنى له نسبا وجرأ واللذان للمثنى المؤنث والذين لجع المذكور بالياء في الأحوال كلها ويختص بالعاقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون وما نزل منزلة نحو الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا عاهد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد . اللهم أرجل يمشون بها . وعرابه لغة طي رهنيل وعقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو قال * نحن اللذون صبحو الصباحا * ويقع الذي بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذي جاء بالصدق وصدق به ودونه بقبلة . كمثل الذي استوقدنا . بدليل . ذهب الله بنورهم . وقيل إن الذي كمن يكون للواحد والمثنى والجع باقظ واحد وعليه الاخفش قال * أولئك أشياخي الذي تعرفونهم * قال أبو حيان ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها الأولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكورين قال * رأيت بني عمي الأولى يحدونني * وقال * من الأولى بحشرهم في زمرة * وقد يقع للمؤنث ومالا يعقل قال

ويأبى الأولى يستلمون على الأولى * تراهن يوم الروع كالحديد القبل
وقد قال * أبي الله للشيم الأولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء آلوا من نساءهم
وقال . فاأبونا بأمن منه * علينا اللاء قومه هدا والحجورا
واللذين قال * وإيمان اللذين انقدروا عفو * وتعرّب في لغة كالذين قال
* هم اللذون فكوا العليل عنى * ومنها الجع المؤنث اللاتي واللواتى وبلايات مع كسر ما قبلها
وسكونه واللا والوا بقصرهما واللاآت بالبناء على الكسر وبالاعراب كجمع المؤنث السالم وذوات البناء
على الضم في لغة طي وبالاعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها ابن النحاس . ومن شواهد ما قبلها
واللواتى يأتين العاشئة من نساءكم . واللواتى يشن من المحيض من نساءكم . وقرى اللواتى يشن بالياء .
وقال الشاعر * وكانت من اللواتى يعبرها أنها * وقال * من اللواتى بن بالصرار * وقال
* وأخذت اللواتى زين بالكتم * وقال

جمعها من أينتى سوابق * ذوات ينهن بغير سائق

وحذف ال من الذي واللى واللذان والذين واللواتى لغة حكاها ابن مالك وقرى صراط الذين أبعمت قال
أبو حيان يلم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقى قياسا لاسماعا وهي من السندود بحيث
لا يقاس عليها

خص * وبمعنى الذي وفر وعنه من وما وذر الطائفة وذات مؤنث وحكى اعرابهم ما رتثنتهما ووجهها وذا غير
ملغاة ببناء استغهام عما وكذا من خالفا لابن الأنبارى وطلقا وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا مجردا من
الاستغهام خلافا لابن عصفور . أل وزعمها المازنى حرفا والاخفش معرفة رأى خالفا لثعلب مضافا إلى معرفة
قيل ونكرة لفظا أونية والحقها علامه الفروع لغة وأوجب الكوفية تقدير عاملها واستقباله ونالها ان كان
فعلا وجملا من الموصول كل معرف بأل وإضافة

ش * من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلغيا واحدا وهو الفاظ من
وماوسياتى اعتبار ما يستعملان فيه ودونى لغة طي لا يستعملها موصولا غيرهم وهي مبينة على الواو وقد

فان الماء ماء أبي وجدى • وبني ذوحفرت وذوطوبت

وقال • الحسى من درء عدهم ما كهابيا • وروى من ذى الاعراب وذات عندهم ابصاره خاصة بالثؤنت
• عليه على الصم حكي بالهصل دوه منكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به وحكى اعرابها بجمع الثؤنت
الاسم وحكى تنبيهه وذات وجههما يقال في الرفع دواردوانا وذوات وفي النصب والجر ذوى وذواتى وذوى
ومهاد بشرطين أن تكون غير امانة والمراد بالالفاء أن تتركب مع ما قد صيرت امانا واحدا وأن تكون بعد استفهام
أو من كقولته تعالى يا ليتك مادى معون أى ما لى ينفقونه وقول الشاعر • قد فلت اليقال من ذاقها •
وأصل دالموصولة هي المشار بها حرد من • الحسى الاشارة واستعمل موصولا بشرطين المذكورين قال
أوجيان ولا خلاف في صحة ما وصلته بعدما وأما بعد من الحيات فوم لأن من نحص من به قل فليس فيها
بها ما تبقى ما وصلته بحدوث الاستفهام في غاية الإبهام وأخرجت دامن التخصيص الى الإبهام وجذبها الى
مماها ولا كذلك من الحيات وأبهر الكوفيون وهو عذاه وصوله وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله
• نعوتوه من عملين تطبيق • وأجيب بأن تعملين حال أوجير وتطبيق خبرتان وعن الكوفيين أن
الاشارة كالتعوي بأن يستعمل موصولا وحرجوا عليه وماتلك بيمنك يا موسى وأجيب بأن بيمنك
بأن لا يرد حرجوا عليه أي ماها اسم مؤنث ولا ما حجتهم أى الذين حاججتم أما اذا ركبت ما مع ذافصارا اسما
بغيره مع أن أصلها مؤنث ولا يهر أن يكون مجموع اسم استفهام كقوله

حرجوا علي ما دابال دوتكم • لا يستعمل الى الدبرين نحنانا

وهذا لا يردح فيه لموصولة وكذلك من ذاك قوله تعالى من ذالذى يذفع عنده الابدانه والثانى أن يكون المجموع
موصولا وصلته كقوله

دى ماداعمت اتقيه • ولكن بالمعيب بنسبي

أى دى دى • قال أوجيان واستعمالها الى هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأذكره ابن عمشور
أصله وأول بيت على أن ما مبتدأ وأداحيره ودعى معاق بالاستفهام ومنها ال فالجمهور انها تكون اسم موصولا
تسمى دى وهو ربه وذهب المازني ومن وافقه الى أنها موصول حرفى وذهب الاخفش الى أنها حرف
تعريف وليست موصولة واستدلوا بتعطل العامل لها وورد ابعود الضمير عليها في نحوة وأفصح المتقرب به ورد الاول
أنها لا تؤول مصدر والثانى يدحو لها على الفعل ومنها أى بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله

• فسلم على أبيهم أصل • أو نية نحو ويحبنى أى عندك وأجاز بعضهم اضافتها الى نكرة نحو ويحبنى أى رجل
عندك وأى رجلين وأى رجال وأى امرأة وأى امرأتين وأى نساء والجمهور ومنه وذلك لأنها حينئذ نكرة
والموصولات ماعرف ولذلك امتنع كونها موصولة فى • أى منقلب • وقد يلحقها علامة الفرع فى لغة حكاها ابن
كيسان ويقال أيزهم وأياهم وأبيهم وأبوهم وأبيهم وأبائهم وأبنهم وأبنهم ومن شواهد قوله
إذا اشتبه الرشد فى الحادنا • ت فارض بأينها قد قرر

والبصريون على أنهم لا يلتزم تقدم عاملها ولا استقباله فيجوز أحب أبيهم قرأ ويحبنى أبيهم قام وأوجهما
الكوفيون وقيل إن كان فعلا لم يجز كونه ماضيا لا يجوز يحبنى أبيهم قام لأنها وضعت على الإبهام
والمعوم والمضى يعرجها عن ذلك وأنكره لب كونها موصولا قال لا تكون الاستفهاما أو حراء وهو محجوج
يشوب ذلك فى لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الاسماء المعرفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله * وأقعد في أفنائه بالاصائل
فاليبت خبر أنت وأكرم صلة للبيت كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة إذا أضيفت
إلى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله * يادارمية بالعلباء فالسند * وتقول هذه دار زيد بالبصرة فبالعلباء
وبالبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا تانيا وبالعلباء حالا
* ص * مسألة توصل آل بصفة محضة وفي المشبهة خلاف و بمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح
وبجملة اسمية وظرف ضرورة

* ش * توصل آل بصفة محضة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسم كابطح وأجرع وصاحب وراكب
قال في جميع ذلك معرفة لاموصولة وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما توصل بهما نحو الحسن وبه جزم
ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيط لضعفها وقر بها من الأسماء ورجح ابن هشام في المغني لأنها للثبوت
فلان توصل بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعال التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به
وعليه ابن مالك لوروده في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * وقوله

* ما كالبروح وبغد ولا هيا فرحا * وقوله إلى ربه صوت الحمار الجددع * والثاني لا وعليه الجمهور
وقالوا الأبيات من الضرورات القبيحة ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق كقوله
* من القوم الرسول الله منهم * وقوله * من لا يزال شاكر أعلى المعه * أي الذين رسول الله والذي معه
* ص * وغيرها بجملة خبرية لانثائية معهود معناها غالباً وجوزها المازني بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي
بالطلبية وهشام بذات لبت ولعل وعسى وقوم بالنجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم
معرفة ويمثل ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استدعى لفظاً قبلها وابن السراج وقوع
التعجب فيها والصحيح جوازها بقسمية وشرطية مطلقاً بشرط معناه في الموصول وزعم بعضهم إسقاطها في الذي
بمعنى الرجل والداهية

* ش * غير آل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود معناها غالباً فخرج بالخبرية الانثائية
وهي المقارن حصول معناها للفظها فلا يوصل بها قال ابن مالك لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور
بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير
لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت
عليه . وقد يراد به الجنس فتوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء . وقد يقصد
بمعظم الموصول فتبهم صلته كقوله * فذل الذي لا يقيت يغلب صاحبه * انتهى وخرج أيضاً الطلبية وهي
أولى بالامتناع من الانثائية لانها لم يحصل معناها بعد فهي أبعد عن حصول الوضوح بها غيرها وجوز الكسائي
الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي أضربه أو لا تضربه زيد وجوزها المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ
الخبر نحو الذي يرجه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقة بل أولى لما فيها من صيغة الخبر
وجوزها هشام بجملة مصدرية بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أو لعله منطلق زيد والذي عسى أن
يخرج زيد قال

واني لرام نظرة قبل التي * لعل وان شطت نواها أزورها

وتأوله عبره على انه ما قال القول أي أقول له لي أو الصلة أزورها وخبر لمصل مضمر والجملة اعتراض وأما جملة
 لذهب فان فلانها إثباتية توصل بها أو خبر به فتولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءني الذي
 ما بعد الثاني المع لان التهج اءما يكون من خطاه السبب والصلة تكون. وضحة فتناويا والصحيح جوازه
 وتعملة الفهم نحو جاء الذي أفهم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذي جاء ان قام
 عمر وقام أبوه ومع قوم المستثنى نحو واحد من الخلتين فبهما من ضمير عائد على الموصول وأجيب بأنهما قد
 صارتا خبره جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تعبد الا باقتراها بالأخرى فاكنتي بصغير واحد كما يكتفي
 في جملة واحدة والصحيح أيضا جوارحه جملة صدرها كأن وقيل لا لانها غير الخبر عن مقتضاه بشرط حيث
 ضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام أبوه. نطق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشي لا يكون
 تمامه. ورد أن الثاني غير الأول لانه. وبجملة استدعي كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءني الذي حتى
 أبوه. فأنه لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وينضم فاعله ضمير روه. اما بي وجوز قوم الموصول
 باسم المفعول وضم الكوفيين وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم مرفوع به. ويستغنى بذلك عن الصلة
 كقولك صرحت الذي بالك وأنه نحو الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها طرف كقوله
 حتى اذا كانا هما اللذين. مثل الخليلين المحجلين

والصريحون في لبيت مقدر أي عادا أو صارا

و يجب. ما عائد وقيل ما لم يعطف عليها. جملة هو بها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير
 أو بوصوه عن. صرفان. به فالغيبة وكذا ان تأخر حلا فلا كسائي وأوجه قوم مطلقا وقوم في
 غير الشعر وجملة. تصل والأصح اختصاصه بالذي وفروعه وألحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم ال
 وقوم الواجب ويعتد ان في ضميرين وحال الكوفية فيها. فصل والاولى في من وأحوالها وكما في مراعاة
 بعد من تصديق المعنى ويجب ليس أرفع حلا فالابن المراج في من هي. أنتك ما يتخلف على
 ويضمير المد المفظ المعنى ويجوز عكسه بشرط قوم المصل

الذي. جملة أصله من ضمير يعود الى الموصول بر بطها به وأجار ابن الصانع حلوا منه اذا عطف عليها
 بالهاء جملة. جملة عليه نحو الذي يطير الذباب فيضمير يدل ارتباطهما بالهاء وصيرورتهما جملة واحدة وحكم
 انهما بر لظاهرة الموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعه. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به
 أو بوصوه عن حاضر مقدم بقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا
 الذي فعلت وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعلت قال. أنا الذي يعني أي جديره. وقال
 أنا الرحمن الصرب الذي يعرفونه. وقال. وأنت التي حبيت كل قصيرة. وقال
 أنت الذي أناره في عدوه. ومن أمثلة المخبر بوصوه أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى
 الذي اصطفاك الله تقول أنت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد فهل يختص
 ذلك الذي والتي وتشبهت ما رجمهما ويتعين فباعد ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض
 انهما سادو ودان الثانية والألف واللام وأجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر
 عنه تقدم الخبر فعليه عند الجمهور نحو الذي قام أما الذي قام أنت لأن الحل على المعنى قبل تمام
 الكلام. وجوز الكسائي عوده. مطابقا للتكلم والمخاطب كالموت قدم ورافقه أبو ذر الحنثي وان قصد
 تشبيهه بالمخبر به يعيب الغيبة اتفاقا نحو أنا في الجماعة الذي مثل مر. يا وأنت في الشعاة الذي قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح به تعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطاوعة أو أوجبها قوم في السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضمير ان جاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال
نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا
وقال أنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والأرحي المهلب

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذ لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قتت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا قال أبو حيان والسمع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير من وماوأل وأي وذو وذات وكم وكاين لانها في اللفظ مفردة مذكورة فان عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر في كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع إليك . وقال ومنهم من يستمعون إليك . وقال الفرزدق * تكن مثل من ياذب بصطحبان * وقال امرؤ القيس * لما نسجتها من جنوب وشمال * وان عضد المعنى السابق فالاولى مراعاته قال تعالى . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا . فسبق منكن مقول قوله وتعمل بالثناء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ ايسر أو قبح فالاول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل ل من سألتك لأبس والثاني نحو من هي حراء أمك ومن هي محسنة أمك اذ لو قيل من هو أحر أمك ومن هو محسن أمك لكان في غاية العج و سواه كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكوره ناء التانيث كحسنة أم لا كحمرأه ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني وأجازه في الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحر فان اجراء مثله عن المؤنث لم يقع فان حذف ضمير هي وقيل من محسن أمك سهل التذكير واذا اجتمع في من ونحوها ضامرا جازي في بعضهما مراعاة اللفظ وفي بعضهما مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالمثل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد بشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غيبيتي وينظرون في أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقوله قال تعالى . ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم وينفذهما هزرا أولئك لهم عذاب مهين . واذا تلى عليه آياتناولى مستكبرا وقال . ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالد بن فيها أبا قد أحسن الله له رزقا

* (ص) * و يفتى عن الضمير ظاهر خلافا لاقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطاوعة خلافا لكسائي
* (ش) * يفتى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى أى عنه وقال * وأنت الذي في رجة الله أطعم * أى رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا و يفتى عن الجملة الموصول بها طرف أو جار ومجرور ونوى معه استقرار وشبهه وفاعل هو العائد مالم يرفع ذلك المنوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس للرفوع نحو جاء الذي عندك والذي في الدار والذي عندك أخوه ثم هذا المنوى واجب الاضمار مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذي ضحكك عندك أو نام في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان الظرف قرىبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو نزلنا المنزل الذي أمس أو البارحة أو الذي آتينا بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو الذي يوم الجمعة
* (ص) * مسألة يمنع تأخير موصول وأجاز الكسائي تأخير كى عن معمول صلتهما والفراء أن وفصله ومعلقاتها بأجنبي غالبا وبغيره في أل والحرف في غير ما منه قسم واعتراض خلافا للفارسي ونداء خلافا لابن مالك فيماولى

غير مخاطب و يبيع ويخبر ويستثنى قبل نداءها وقد حذف صلة وصول أولا كقوله الثاني اشترا كما اودلالة
والخيار وفاقا للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان ال لمجرور بمن وحذف ما علم من وصول
ال ال حرفي غير ان وثالثها ان عطفت على صلة لغير ال والحرفي معمول لها بقى

هو ضم الموصول والصلة حرفيا كان او اسميا كجزء اسم فاشبهتني به ما الاسم المركب تركيب زج و من
ثم وحب لها اكم احدها تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه و اذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم
معمولها ايضا واجزا لكسائي تقديم معمول صلة كى عليها نحو جاء زيد العلم كى يتعلم و اجاز الفراء تقديم معمول
صلة ان تاء نحو اعنى الع ل ان تشرب الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة او بين متعلقات الصلة باجتناب
الامتناع من قوله

وابعض من وضعت الى فيه • لسانى • مشرعهم اذود

فصل بالى وهو احدى بين الصلة ومعمولها ومحل عمله بعد اى ويجوز الفصل بغير اجنبى كعمول الصلة نحو جاء
لدى زيد اصرب وبتة جملة اسم كقوله • ذلك الذى وايلك يعرف مالكا • وجملة الاعتراض كقوله
• مداولا عنت فى المقدور رمت اما • وجملة الحال كقوله

ان لى وهو من لا يجوز حر • بفاقة تعتر به بعد انراه

وجمله لى بعد الحذف كقوله • وانت الذى يا بعد انت بمشهد • قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب عد
العامل احب اليه ويجوز الا فى ضرورة كقوله • تكمن مثل من يادب بمطحيان • امانال فلا يجوز الفصل
بينها وبين صلتها بحال لا اجنبى ولا يغيره لانها كجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفى لان امتزاجه بصلته اشده من
امتزاج الاسم بصلته لان اسميته متعينة بدونها ويستثنى ما يجوز فصلها نحو عجت بما زيد انضرب لانها غير عاملة
تعلق وان و كى و يمرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته انه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت او
نعت بيان او سبق او تا كيد او بدل ولا يجر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذى محسن اكرم زيد او لاجاء الذى
لا زيد اساء وان لم يرد صلة مقدمه و صوابين او اكثر فيكتفى بها بما شتر كافيها كقوله

• صل لى و اى متابا ضرورة • اودلاله على المدف من الاول كقوله • وعند الذى واللان عندك احنة •
وتفى فى التمسائل الاولى فى جواز تقديم الظرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول • مذاهب
أدها المبع مطلقا وعليه الصربون والثانى الجواز طاقا وعليه الكوفيون وهو اختياري للتوسع فيهما
والثالث الجواز مع ال اذا جرت عن نحو • وكانوا فيه من الزاهدين • اى لى كالمثل الناصحين • واما على ذلك من
الشاهدين • والمبع فى غير ال طاقا وفيه اذا لم يجزى عن وعليه ابن مالك ويبدل للجواز فى غير ال قوله •

لا تظلموا • نورافانه لكم • من الذين وفوا فى السر والعلن

وقوله • واعرض عنهم عن هجائى • وقوله • كان جزائى بالعصى ان أجلدا • وفى غير ال مجرورة
عن قوله • فالتك مما حدثت بالمجرب • وقوله • ولا فى بيوت الحى بالتولج • والمائنون مطلقا وقد
روى فى الآيات والايات متعلقان جنس المذكور الثانية فى جواز حذف الموصول اذا علم مذهب أحدها
الموافق فى الاسمى غير ال دون الحرفى غير ان وعليه الكوفيون والبغداديون والاختفش وابن مالك واحضوا
بالسمع قال • فنمحو رسول الله منكم • وبعده وينصره سواء • وقال

فوالله ما نلت ولا نبيل منكم • بمعدل وفق ولا متقارب

اى ومن بعده وما الذى نتم وقال تعالى • آنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم اى والذى انزل اليكم لأن المنزل

اليناليس المنزل اليهم وقال . ومن آياته يريكم البرق . أي أن يريكم وقالوا تسمع بالبعيد خير من أن تراه أي أن تسمع وبالقياس على المضاف اذا علم والثاني المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الآيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالأية والبيت الأول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثاني الثالثة في جواز حذف الصلة اذا علمت قولان أحدهما الجواز في الاسمى غير أن كقوله

* نحن الأولى فاجع جو * عكثم وجههم الينا *

أي الأولى عرفت عدم مبالايتهم بأعدائهم وقوله * وعز علينا أن يصابوا وعزما * أي وعزما أصيابه وفي الحرفي ان بقي معمول الصلة كقوله أما أنت منطلقا انطلقت أي لان كنت فحذف كان وهي صلة أن ومعمولها باق وكذا قولهم كل شيء مهمة ما النساء وذكرهن أي ما عدا النساء

* ص * ولا يحذف عائد آل وثالثها يجوز بفتح دليل وفوقه إن تعدى وصفها لاثنين أو ثلاثة ورابعها يقل في متعدى واحد ويحسن في غيره وخامسها لضرورة ومحلها عند الاخفش نصب والممازني جر والفراء يجوز ان وسببويه يقاس بالظاهر

* ش * في حذف العائد من صلة آل نحو الضاربها زيد اهدأ أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف في محله أما منصوب هو أم مجرور فذهب الاخفش الى أنه منصوب والممازني الى أنه مجرور والفراء الى جواز الأمرين وسببويه الى اعتباره بالظاهر فيحذف جاز في الظاهر النصب والجر نحو جاء الضارب زيد أو زيد جاز في الضمير نحو الضارب باهما غلامك زيدان وحيث وجب في الظاهر النصب نحو جاء الضارب زيد اوجب في الضمير نحو الضارب زيد غلامك والثاني الجواز مطلقا لقوله * ما المستفزا الهوى محمود عاقبه * أي المستفزه والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءني الضارب زيد لانه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكور أو مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاءني الرجل الضارب زيد وهو على وجهه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد الى ثلاثة أحسن منه في المتعدى الى اثنين وفي المتعدى الى اثنين أحسن منه في المتعدى الى واحد قال أبو حيان وما نزل به فحسه من الالباس يلزمه في جاءني من ضربت ولم يقل أحد فحسه والرابع ان كان الوصف الواقع في صلته مأخوذا من متعد الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضارب زيد والضارب زيد وان كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لاجل الطول والحذف للمتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءني الطان زيد منطلقا والمعطية زيد درهما والمعطية بكر عمر منطلقا وان شئت الطان والمعطية والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

* ص * ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والافان كان متصلا منصوبا بفعل قال أبو حيان نام أو وصف أو مجرور أو بوصف ناصب وضعفه ابن عصفور وقال الكسائي أو غير وصف أو حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأباه أبو حيان أو مبتدأ ليس بعد نفي أو حصر أو معطوفا أو معطوفا عليه خلافا للفراء في الأخيرة ولا خبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا لا في أي

* ش * عائد صلة عليه غير الالف واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ان الرجل الذي قلت تريد قلت انه يأتي أو نحوه وان لم يكن فاما أن يكون منفصلا أو متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي إياه أكرمت أرمأ كرمت الإيأ وان كان متصلا فله احوال أحدها أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو اهدأ الذي بعث الله رسولا . أي بعثه * ما الله موليك فضل فاحدنه به *

أى . وليكنه أو بغيرهما بجز نحو جاء الذى إنه فاضل أو كأنه قر والحق به أبو حيان المنسوب بالفضل
 الناص نحو جاء الذى ليشير بد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال فى ابن عقيل (١) الثانى أن يكون مجرداً بجز
 حذفه فى صوراً أحدها أن يجر بإضافة صفة ناصلة تقديرية نحو . فاقض ما أنت قاض . أى قاضيه وزعم
 ابن عمور أن حذفه ضعيف جداً ورد أبو حيان بورد فى القرآن وبأنه منسوب فى المعنى ولا خلاف أن
 حذف المنسوب قوى فكذلك ما فى معناه فإن جراً بإضافة صفة غير ناصلة نحو جاء الذى اناضار به أمس أو غير صفة
 نحو جاء الذى وحمه حسن لم يجر حذفه وإجازة الكسائى لقوله

أعود بالله وآياته . من باب من يطلق من خارج

أى يطلق به . نأبها أن يجر بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمنزلة أمثلة أعطاء معنى وهو متعلقاً بنحو مررت
 بالذى أو بالرحل الذى مررت أى به . ويشرب مما شربون . أى منه فان جراً ما يفسر بحرف نحو جاء غلام
 الذى أنت علاه أو بجز الموصول أصلاً نحو جاء الذى مررت به أو جراً بحرف لا يماثل ما جره العائد فى اللفظ
 كحلت فى الذى حلت به أو مثله لعطالاً . معنى كررت بالذى مررت به على زيد أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كررت
 بالذى فرحت به . بجز الحذف فى الصور كلها وحور ابن مالك الحذف إذا تبع الحرف نحو الذى مررت يوم الجمعة
 أى به والذى رطل بدرهم لم أى به . من الحذف تبع الحذف كما حسنته فى الخبر والموصول بذلك أولى
 لا استطالته الصلة قال . يمكن أن يكون منه ذلك الذى يشتر الله عباده أى به . وقال أبو حيان أنه بد كر ذلك أحد
 فى الصلة والعائد كره فى الخبر ولا يندى أن يقاس عليه ولا أن يذهب إليه إلا سمع ثابت عن العرب وجوز
 من مالك أم الحذف إذا جرت الحرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قوى أو كان . منه مثل كقوله

وأول ما عالت ابن هو أدها . صفا استلين به للأن الجندل

وأبو حيان وحال بن البيت ضرورة صولى وأما أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن
 يكون مرهوعاً فإن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو حراً مستقلاً أو مضافاً لم يجر حذفه نحو جاء فى اللذان فاما أو ضرباً
 وسه بدى العاقل هو أو أن الماصل هو وان كان مستقلاً جراً بشرط أحدها أن لا يكون بعد حرف نى نحو
 هو الذى هو قائم الذى أن لا يكون بعد أداة نصب نحو جاء الذى ما فى الدار ذهوا والذى بما فى الدار
 هو ذلك أن لا يكون معطوفاً على غيره نحو جاء فى الذى ربه وهو . مطلقاً الرابع أن لا يكون معطوفاً عليه
 غيره نحو جاء فى الذى هو وره فاضلان بحال العراء فى هذا الشرط فأجر حذفه ورد بأنه لم يسمع وبأنه
 يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدر الخامس أن لا يكون حيزه جملة ولا طرفاً ولا مجرداً كقوله تعالى .
 الذين هم براؤن . وقولك جاء فى الذى هو فى الدار لأنه لو حذف لم يدر أحد من الكلام نى أم لا لأن
 ما بعده من الجملة والطرف صالح لأن يكون صلة السادس أن يطول الصلة بشرط ذلك البصريون ولم يشترطه
 الكوفيون فأما الحذف من قولك جاء الذى هو ماصل لورد فى فراهة ثم ما على الذى أحسن بالرفع أى
 هو . من وقوله . من من بالجد لا يطق . أى . هو . من . والبصريون جعلوا ذلك نادراً وعمل الخلاف فى
 مع أى أما أى فلا يشترط فيها الطول إنما قالوا . منتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول من . منها تصحيف
 اللفظ ومثال ما جعلت فيه الشرط والطول وهو الذى فى السماء إليه أى هو إليه

﴿مس﴾ ونسبى حينئذ على الصم . وهو به . ناطاء الزجاج والمختار وفاقلاً . كوفية والحليل . بوسى امرأها
 فان حذف . ما فيها أعربت على الصواب كالود كرا أو العائد . ومن نى . مع الطرف . مطلقاً ونصرف مع التاء وعن

أبي عمرو لا وقيل هو فيما إذا سمي

﴿ش﴾ لأى الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكرها فيها وعائدها نحو جاءنى أيهم هو قائم والثانى أن يحذف ضاها ويذكر عائدها نحو إضرب أياها هو قائم وهى معرفة فى عذبن الحالين باجتماع الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شعبة أيهم أشد وقول الشاعر « فسلم على أيهم أفضل » وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور راشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها فى الحالة الرابعة وقيل لأن قياسها البناء وإعرابها نحو الفله فلما نقص من صلتها التى هى موضحة ومبينة لها رجعت إلى ما عليه أخونها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعده لأنه حذف من كل ما بينه وذهب الدوفيون والحليليون ويونس إلى إعرابها حينئذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على أن فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوى لأنها فى الشرط والاسم تفهام تعرب قولاً واحداً فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو إضرب أيا قائم وهى فى هذه الحالة معرفة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث نقله أبو حيان والرضى فلذا أثمرت إلى الخلاف بقولى على الصواب وإذا أنشئت أى بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف إذ ليس فيها الإلتانين وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ لثابتين والتعريف لأن التعريف بالإضافة المنووبة تشبه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به وفرق ابن مالك أن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لأن جمع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية وقيل الخلاف إنما هو فيما إذا سميت امرأة بأية فى الدار فالأخفش يصرف أية وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية وما بعدهما من الصلة كالصفة وجملة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع فى الوسط

﴿ص﴾ ويجوز اتباع محذوف نسقاو بدلاوتو كيدا خلافاً لابن السراج وكثير وحالاً ولو مقدمة خلافاً للمشام ﴿ش﴾ إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى نو كيدته والنسق عليه نحو جاءنى الذى ضربت نفسه وجاءنى الذى ضربت وهما خلاف فالأخفش والكسائى على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واحتلف عن الفراء فى ذلك واتفقوا على محيى الحال من إذا كانت مؤخره عنه فى التقدير نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة فإن كانت مقدمة فى التقدير نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها أغلب ومنعها هشام ﴿ص﴾ «خاتمة» من للعالم وشبهه وأغبره شعولاً أو تفعه يلاوقيل مطلقاً أو ما أغبره غالباً ومبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقاً وقيل بقرينة

﴿ش﴾ الأصل فى من وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل إلا فى مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له عبر عن الأصنام بمن لتزليلها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله « أسرب القطاهل من يبرجناحه » نزل القطامنزلة العاقل لخطابه وندائه الثانى والثالث أن يقترب منه فى شعول أو تفصيل فالأول نحو ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات ومن فى الأرض والثانى نحو ومنهم من عشى على أربع لاقرانه بالعاقل فيما فصل بمن فى قوله خلق كل دابة من ماء وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذ من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب فى ما وقعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادراً نحو لما خلقت بيدي والسماء وما بناها الآيات ولا أنتم عابدون ما أعبد وسمع سبحانه ما سخر كن لنا ولور ودهنا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستوبه وأبو عبيدة ومكى وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل مطلقاً وقال السهيلي لا يقع على أولى العلم الأبقريته ويقع على صفات من يعقل نحو فانكحوا

ما طالب لكم من النساء . أي الطيب وعلى المهيم أمره كان ترى شجاعتها قدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول أخبرني
ما هناك

﴿ ص ﴾ ويقعان شرطاً واستغها ما ذكر الفراء نحو من قائم ونكرتين . ووصفتين . لا فالقوم وشرط
الكسائي لمن وقوعها محل جازم تكبير وبعضهم واحب . قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قول
لتعظيم أو تعجب أو تنويع وخلق نكرة من صفة في ما فعله ونعماء وانى مما أن أهل وفيه معرفة فيهما وتزاد
قيل ومن

﴿ ش ﴾ تقع من وما شرطية بنحو . من يعمل - وأجزبه . وماتفه لو ان خبر يعلمه الله . واستغها بينين نحو
من إله غير الله . وما رب العالمين . ونكرتين . ووصفتين نحو مررت بمن محبوب لك وبما . قال
الأرب من تعنته لك ناصح . ومؤمن بالغيب غير أمين
وقال رب ما تكبر الفوس من الأ . وله فرجة كمن العقال

وأكثر وقوعها . ووصفتين لأنها لا يستقلان بأنفسهما . وردبان من الصفات ما يدرم الموصوف بحوالجاء
المعبر وبأبها الرجل ومن وما من هذا القبيل . وذهب الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة . ووصفة الأفي
وضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله . رب من أنضجت غيظاً فإيه . ورد بقوله

• فكفى يا فضلاء على من غربا . وقيل يكفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة تامة بلا مسئلة ولا
سعة ولا تضامن شرط ولا استغها كقوله . ونم من هو في - رواه اللان . ولم يوافق أحد على ذلك نعم تقع
ما كذلك في ثلاثة . واضح أحدها في التعجب نحو ما أحسن زيداً على . مذهب حيويه الثاني في باب نم نحو
عـلته . لا ما ودفعته دفاعاً على خلاف فقد قيل إنها معرفة أي نم الفسل ونم الدق قاله ابن خروف
الثالث في قولهم إني مما أن أفعل أي إني من أمر فلي قبل إنها معرفة أيضاً وذهب قوم منهم ابن السيد
وابن عمقور إلى أن ما تقع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ما جدع قصيراً فقه ولأمر ما يود من يسود
أي لأمر عظيم . وبنه . الحاقه ما الحاقه . فغشيم من اليم ما غشيم . أو الصغير نحو رأيت عطيبة ما والتنويع نحو
ضربت ضرباً ما أي نوعاً من العرب وقيل فعلاً ما أي نوعاً من الفعل . المشهور أنها في جميع ذلك زائدة
وأبطل ابن عمقور الزيادة بأنها في الأوائ والأواخر تغل وبأها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطى معنى
التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبارحة من الله . مما خطاياهم . ما أنت منطاما وأجاز لكسائي زيادة من
كقوله آل الزبير حسام المجدة عدلت . ذاك القبائل والأثرون . من عددا

أي والأثرون عددا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزاد وأولو البيت على أن ما فيه نكرة موصوفة
أي من تعد عددا

﴿ ص ﴾ وتقع أي شرطاً واستغها ما وصفة نكرة حذفها ما در وفيه مانع قال ابن مالك وحالا والاختص
ونكرة موصوفة

﴿ ش ﴾ تقع أي شرطاً كقوله

أي . بين تلم بي تلق ماشه • ت من الخبر فاتخذني خليلاً

واستغهاية نحو . ماى الفريقين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله • دعوت أمر أي امرى فأجابني •
فان أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للادح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه
فإذا قلت بعارس أي فارس فقد أثبت عليه بالفر وسية خاصة أو إلى غير مشتق فهي للشاه عليه بكل صفة يمكن أن

يشئ بها فادأقت مرتت برجل أى رجل فقد أثبت عليه بما فى كل ما يمدح به الرجل وأعماله توصف بها المعرفة لانها الواضحة الى معرفة كانت بعضا مما أضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله * اذا حارب الجحاج أى منافق * أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية الدور لأن المقصود بالوصف بأى التعظيم والحذف منافق لذلك وذكر ابن مالك أن آيات قد حلا كقوله * فله عيني جبرا أيمافتي * قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيمافتي على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو وأجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مرتت بأى كريم والجهور منه واذللك لانه لم يسمع

* (ص) * الكتاب الأول فى العمدة * وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ
* (ش) * العمدة عبارة عمال يسوع حذفه من اجزاء الكلام البدلى ليقوم مقام اللفظ به وجعل اعرابها الرفع كما تقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها بالفضلات فى النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبر اظن فانها عمدة لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونصب

* (ص) * المبتدأ الخلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفا قال الرضى كل أصل
* (ش) * اختلف فى أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سبويه ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه ان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى وقيل كلاهما أصلان وايس أحدهما محمول على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة

* (ص) * قالوا وهو المجرى من عامل لفظى غير زائد ونحوه مخبر عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضمير اخلافا
لكافية كاف وشروطه تقدم نفي ولو بغيره واستفهام وبالها يجوز دونه بفتح ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة وهو قائم مقام الفاعل ومن ثم لا خبر له خلاقا لزام أنه محذوف أو نال به ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشئ ولا يجمع الا على لغة أكارنى البراغيث خلاقا لابن حوط الله فان طابعتهم ما خبره مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفردة وغيره جازا ودخل بقولنا غير زائد نحو هل من خالق قالوا بحسبك درهم والمختار وفا قالنا شيخنا الكافى انه خبر ونحوه ر ب رجل عالم أفادنا

* (ش) * حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرى من عامل لفظى غير المزد ونحوه مخبر عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف فقولنا المجرى من عامل لفظى أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظى بناء على رأيهم ان عامل المبتدأ معنوى وهو الابتداء وقولنا غير المزد يمدخول فيه المجرور بحرف زائد نحو هل من خالق غير الله وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدأ لان العامل الداخلى عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يمدخول نحو ر ب رجل عالم أفادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها فى حكم الزائد اذا تعلق بشئ وهذا الحد غير مرضى عندى لامر بن أحدهما ان عامل المبتدأ عندى الخبر كإسائى اختيارى له وهو لفظى والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرى من ناصب و جازم فلذا توركت بقولى قالوا وما قالوه فى بحسبك درهم غير مرضى أيضا فان شيخنا الكافى اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر المعنى لانه محط الفائدة اذا قصد الاخبار

عن درهم بأنه كالمه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ فمدان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه بفتح عن الخبر وهو الوصف - وإن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مفعول أو شرطه أن يكون سابقا ليس منه - نحو أحوال خارج أبوها لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منه ملاما سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقامتم أمتنا ومع الكوفيين الضمير فلا يجبرون الأتقان أمتنا بالمطابقة يجعل الضمير مبتدأ - وحررا قالوا لأن الوصف إذا رفع العامل السابق - فالخبر جري مجرى الفعل والفعل لا يفصل منه الضمير ورد بالسماح قال

حطلي ما وافى بهدي أمتنا • إذا لم تكو بال على من أقطع

وشرطه أنه أن يكون كالمه أي مضميا عن الخبر ليخرج نحو أقامتم أبوها - فمدان العامل فيه غيره من ادلا بيمين الكون عليه فمدان فيه مبتدأ أو قائم خبره قدم بشرطه أيضا تقدم في أراضهم بأي ادواتهما كما ولاو إن وغير نحو عبر قائم الزيدان ومنه قوله

عبر ما سوف على زبدن • بفتح على بالمهم والمخرن

وكالمه ربه وهن وما ومن رمي وابن وكيف وكم وأيان هكذا زعم ابن مالك في - سماح ما والهمزة وفصره أبو حيان عليهم ما لم يسمع - وأما ما لم بشرط الكوفيين والاحضن الاعتناء عليهم - ما بناء على رأيهم الآتي في عمله غيره - وقد بشرطه ابن مالك أنه - أما لا وجوبا فأجازه دونه بفتح وحمل منه قوله • حير بنو لوط فلانك لم يعبه وأجيب بأن حيرا خبر مقدم ولم يطابق لأن باب هيل لا يجرم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام العمل لشدة شبهة ولا حيز ذلك منع ما يمنع منه العمل فلا يجزعه ولا يجره فلا يقال أضور رب الزيدان ولا بوصف فلا يقال أشارت عاقل الزيدان ولا يعرف بال فلا يقال القائم أحوال ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقامتم أحوال وأقائمون أحوالك على أن أحوالك أحوالك فاعل الأعلى لفظا كلوي البراغيت كما لا يقبل العمل شيئا من ذلك وزعم بعضهم أن هذا الوصف محذوف وردبانه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخرون أنه لذي يلبسه وزعم ابن روط أنه محذوف وتثنيه وجهه واستدل بحديث أو مخرجهم وأجيب بأنه على لفظ كلوي البراغيت أو على التقديم والتأخير وعلى الأول لونه وجمع حمل - برامقدا والمرموق • مبتدأ ونورا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الأثر ونحو أقامتم زيد في جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيها استوى فيه المرد وغيره نحو أجنب الزيدان

• رافع المبتدأ قال الجمهور بالابتداء وهو حمله أو لا يضر منه وقيل بمجرد أو الخبر المبتدأ وقيل بالابتداء وقيل هما والخيار رافعا لأكوفية وابن حني وأبي حيان رافعا وقيل إن لم يكن في الخبر ذكر والافيه

• في رافع والمبتدأ الخبر أقوال الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضمف بأن المبتدأ يرفع فاعلا نحو القائم أو صاحب فلان كان رافع الخبر لأدى إلى إعمال واحد رفيع ولا نظيره وأجيب بأن ذلك إنما يجزى إذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يملان وأجيب بأن ذلك إنما يجوز فيها بعمل بطريق التثنية العمل وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الإصالة وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لأنه طالب لما عمل بهما وعليه الاحضن وابن السراج والرماني وردبان أقوى العوامل وهو العمل لا يعمل رفيعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا العمل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ قولان ونظير الثاني يعقوب العمل بواو المصاحبة في المفعول معه وبالآتي المثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيين إلى أنها تراها ما لمبتدأ رافع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كلامه ما طالب الأخر ومحتاج له وبه صار حمله وصعب بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وأجيب

بمع ذلك بدليل أدوان الشرط فانها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب نحو اياما تدعو ولوسم
فلذا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدأ
فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للنسب اليه وفرع له وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من
الجملة لانك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد
وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندي وللـكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر
الذي في الخبر نحو زيد ضربه لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوب بالضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو
القائم زيد ترافعوا على قول الجمهور واختلف في الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا ليضرب عنه وقيل تجرده من
العوامل اللفظية أي كونه معرى منها

﴿ ص ﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه بخلاف الأسماء ومشتق يتعمله ان لم يرفع ظاهرا ولا يحمل غيره واحد
وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وثلاثة ان كان بأل وفي نحو حلوا حاض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل
الثاني وقيل في المعنى لاني واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلا أو تاء كيدا أو الإبرز وقال الكوفية
وابن مالك ما لم يؤمن بس وحكمه حالا ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان اذا خيف بس كرر الظاهر
﴿ ش ﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمراد ما للعوامل تسلط على لفظه
مضافا كان أو غيره وهو قيمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب
وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتعمل ضميرا نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه
يتعمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال
أبو حيان وقدر بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو زيد كما تقول زيد قائم
هو وعمرو والمشتق يتعمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم أبوها أو محلا
نحو زيد عمرو وربه ولا يتعمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استقر فيه ضميران أحدهما
الابتداء والآخر الموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للابتداء
وللموصوف الذي صار خلفا منه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه بنفسه ولونه دد الخبر المشتق
والجميع في المعنى واحد نحو هذا حلوا حاض ففيه أقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد بحمله الثاني لان
الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبرانما هو بتامهما وقال بعضهم يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني
كالمفعله والتقدير هذا حلوفيه حوضه وقال أبو حيان الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما
ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حيايه لان المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلوة وحوضه
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت هذا لانه لا يجوز دخول الخبرين من
الضمير لثلاثتة فاعادة المشتق ولا نفراد أحدهما لانه ليس أولى من الآخر ولأن يكون فيهما ضمير واحد لان
عاملين لا يعملان في معقول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كانه حلوا حاض وليس هذا
الغرض منه قال أبو حيان وتظهر مرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلوا حاض زمانه فان قلنا لا يتعمل
الاول ضميراته من أن يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتعمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الأقوال
سكت على الترجيح قال ابن جنى راجعت أباشلي نيفا وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبينت لي ثم ان جرى
المشتق على من هو له استر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة الى ابرازة نحو زيد هنيء ضاربه أي هي
قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع ففي الافصح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمر وضاربه هو

فيكون ضار باعلى هم ووهوله ووزرع الضمير به أو تجمله نو كيدا وان جرى على غير من هوله وجب ابرازة سواء
خفيف للبس نحووز بد هم و ضار به هوأم أمن نحووز بد هند ضار بها هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون
الاستنار في حال الأمن وتبهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك أي هي
وقوله • قوي درى المدبأوتوها وقد علمت • أي بانوها هم وبقراءة ابن أبي عملة • الى طعام غير ناظرين إنا
بجرع برأي أنتم وبقراءة • فظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأريلا ذلك • أمثاله وحكم
المنتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستاره و ابرازة وفاقا وخلافا قال أبو حيان
الافى • مثله واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين جميلين مسفة بارية على رجل وليست له بل
للابوين وليبرر الضمير فيهما بأن يقال جميلين مما وسوع ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين على ضميره
صار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والعمل كالمشتق فباد كر أيضا نحووز بد هم و بضر به هو
وز بد هم بضر بها أو بضر بها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر العامل الظاهر ليزول
يقال زيد هم و بضر به زيد إبقاء الظاهر • وقع المضمير وردبانه ضعيف في غيره • وضع التعظيم

﴿ ص ﴾ • وحمله اسمية أو فعلية ولو صدر بحرف بشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرية بان وقوم في
لتفيس ومعمول الفعل • نعت في القسمية وان الانباري في الطلية ونالهاية بدر القول وقال شيخنا الكافي
ان استنارونه فانثالث أو مجرد الارتباط فالاول لا يدائية رذاب لكن وبل وحتى باجماع

﴿ ش ﴾ • الجملة ما تضمن حراين له واصل الاماء • دل على لعظهما أو لفظ أحدهما فالاول للاسمية نحووز بد
أبوه • الثاني الفعلية نحووز بد قام أبوه اما نحووز بد قائم أبوه فليس بمجمله • عند المحققين ويندرج في الاسمية
المصدرية بحرف عن نحووز بد ما أبوه قائم أو بدائه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرية بان المكسورة وما
علمت في غير المبتدأ ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله نحووز بد من بكرمه أكرمه
ويندرج في العملية المصدرية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحووز بد ان يقم أم • معه وزيد أيهم
بضرب أضر به والمصدرية بمول فعلها نحووز بد هم أضر ب أو بضر ب أو بحرف تفيس وخالف في الاخيرتين
عن المتأخرين والقسمية • نعتا ملب ورد السماع قال تعالى • والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا
وعملوا الصالحات لندخلهم • والطلية ومنعها ابن الانباري لانها لا تحفل المدق والكذب وانحر حقه ذلك ورد
أن المصدر وقع خبرا اجناسا ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال

قلب من عيبل صبره كيف يسلم • صالبا نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج اذا وقعت حبراة اول قبلها مة • در فقوز بد أضر به على تقدير أقول لك أضر به وذلك
المقدر هو الخبر والمدكور معموله قال شيخنا العلامة الكافي رحمه الله ولا يسوع الاخبار بمجمله تدائية نحو
زيد يا أبا • ولا مصدرية بل كسر أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

﴿ ص ﴾ • ويجب فيها ان لم يكن • منى ضمير عائدا اليه مطابق ولا تحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو الممن
منوان بدرهم أو شدوذوقيل يجوز حذف مبتدأ أو نالنها • منصوب بفعل تام • تصرف بقلة ورايةها بكثرة • خامها
ان كان المبتدأ استفهاما أو كلا أو كلا وسادسها ان كان صدرا أو لا يتصرف • سابعها ان اقتضى هو ما وثانها ان
نصب بمعامد وتاسعها وصفه • وتاسعها بحر ورأصله نصب والمختار ان دل دليل ولم يؤد الى رجحان عمل آخر
جار مطلقا والافلا

﴿ ش ﴾ • الجملة ان كانت نفس المبتدأ في المعنى لم يجمع الى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنيون من قبل لا اله الا

لا إله إلا الله والافلابد لها من ضمير عائده على المبتدأ ببطها به وشرطه أن يكون مطابقة له نحو زيد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرور والاف في صورة واحدة وهي أن يجز بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما إذا أدى نحو الرغيف أكلت تريد منه أو جر بإضافة سواء كان أصلاً للنصب نحو زيد أنا ضارب أم لم يكن نحو زيد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لأنه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله * رب قتل عار * أي هو عار ورد بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب أفعل تام متصرف بقله وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى . أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً وكتلاً وكلاً وعليه الفراء كآية المذكور وقوله * على ذنبا كاهلم أصنع * وقوله * كلاهما أخدمستر بضار قولك أيهم ضربت وجهه قياس الاستفهام على الموصول بجماع عام تقدم الموصول وكون كل وكلا في معنى ما فصح كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الامن ضربت وما لها المصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحوكم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضاً ووجهه بأنه إذا لزم الصدر كترفيه الرفع . فنكونه مفعولاً به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل ما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضاً نحو رجل يدعوا إلى خير أجيب وأمر بخير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أبوك ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم انامعطيك وقيل يجوز حذف المجرور إذا كان أصلاً له النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب أي ضارب به بخلاف غيره والمختار من هذا كالجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف أكلت منه وكأيهم ضربت فانه يؤدي إلى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المتقدم فتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف إلا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلاً ولا نائباً عنه ولا يؤدي إلى لبس نحو زيد ضربت في داره ولا إلى إخلال نحو زيد قام غلامه لأن حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا إلى التهية والقطع وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ ص ﴾ ويغني عنه إشارة ونحوه ابن الحاج البعيد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بلا فظ وضمه سبويه ونالها يختص بالضرورة ورابعها بالتحويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالفاء قال هشام والواو والمختار وقال الزجاج حوازي نحو زيد يقوم عمرو ان قام وان لم يعطف لا تكراره بمعناه ووجود ضمير عائده إليه بدلا من بعض الجملة خلافاً للاختصاص فيهما

﴿ ش ﴾ الأصل في الرابط الضمير ولهذا يرط به مذكوراً ومحوفاً ويغني عنه أشياء أحدها الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير . والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار . ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً . ونحوه ابن الحاج يكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والخبر إشارة للبعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا وزيد قام ذلك الثاني تكرار المبتدأ بلا فظ نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون في مواضع التحويل والتفخيم نحو الحاقه ما الحاقه . وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين . وقيل انه يختص بذلك ولا يجوز في غيره وقيل

بمختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاحتيار بضعف وعلية سيويه الثالث هووم يشمل المبتدأ
 يجوز بدتم الرجل وقوله • فأما المبر عنها فلا صبرا • وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المعنى كذا
 قالوا يميزهم أن يميزوا زيد ما بالناس وعمر وكل الناس بموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج
 على أن ال فيه للعهد لا للجنس والبيت الرابطة فيه إعادة المبتدأ باعطاء ليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر
 له عنها لأنه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيلخص المبتدأ بقاء السببية على الجملة المنجز بها الخالية منه نحو
 وإنسان عني بحسر الماء تارة • فيبدو وتارة بجمع فيفرق

في يبدو وصبر عني على إنسان المبتدأ وهي معطوفة بالفاء على بحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة
 بواو حارة هشام وحده يجوز بدقت هندوا كرهها ومنعه الجمهور لانها تامة تكون للجمع في المفردات
 لا في الخل بدليل حوار هذان قائم وقاعدته هذان يقوم ويقعد السادس شرط بشرط على ضمير مدلول على
 حو به بالخبر يجوز بدقوم عمرو ان قام اجازة الزجاج وحزم به ابن هشام في المعنى وهو المختار السابع تكرار
 التثنية مع المبرع يجوز بدقمتي أو عبيد الله إذا كان كسرة اجازة الأحفش مستدلان به والذين يكون بالكاتب
 والقوم انما لا تاتي الا بفتح الحرف المداحين. والجمهور يرون ذلك وقالوا الرابطة للعموم ووافق ابن عمهور
 في بعض كتابه ذلك في الموصول كقوله أبو سعيد الذي روي عن الخدرى وتابعه الخضر اوى وحسنه ابن حنى
 التثنية وجود صبر عني بدليل المبتدأ بدلان به من الجملة المنجز بها اجازة لأحفش أيضا نحو حسن الحاربة أعجبتني
 هو عني حسن ولا تاتي بهم الرابطة بالبدل الذي هو واد هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني
 المثل على الحاربة وهو عني بدلي الحسن

بوصف • ولرف أو محرو ورتام عمله كونه في الأصح والتعريف وهو قال ابن كيسان انه الخبر والعامل
 في مرهونه والخيار وهو قال ابن مالك تقديره اسم فاعل ليعقبه بعد أمار رجع ابن الحاجب العمل وعليه هو من قبيل
 الخلة على ذل المعرد وقيل مسم برأسه بدلعاووز ككوفية لئلا يصح كسنتق ومنعه لئلا يصح ان تقدم
 ويؤكد صبر وعمله أي

بش • إذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور - براف شرطه ان يكون تاما نحو زيد ما مالك وزيد في لدار بخلاف
 الناص وهو ما يميزهم بمجرد كرهه كرهه مائة أو به نحو زيد بك أو زيد أو عك أي وانق بك وراغب
 فيك ومرش عليك فلا يصح ان يراد الا فائدة فيه ثم ما مسائل الأولى احتلف في عامل الظرف والمجرور الواقفين
 خبر فالأصح انه كون قدر وقيل المبتدأ عليه ان خروف ونسبه ابن أبي العافية الى سيويه رانه عمل فيه نصب
 لا الرفع لانه ليس الأول في المسمى ورد بأنه مخالف للشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب
 ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون واداهل زيدا - ولا فالأخ هو زيد أو زيد خلفك
 والخلف ليس بزيد فخالفة له عملت النصب ورد أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن
 يكون عاملة لأن العامل الاعطى شرطه أن يكون مختصا فالعنوى الاضغف أولى وعلى الأول يجوز تقدير
 الكون باسم العاقل وبالعقل فالقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقرا أو كان أو استقرا فاختلف
 في الأولى منهم ما فرحح ابن مالك وغيره تقدير اسم العاقل لان الأصل في الخبر الافراد والتصريح به في قوله
 • فأنت لذي محبوبه الهون كائن • ولتعيينه في بعض المواضع وهو ما لا يملح فيه العمل نحو ما عندك
 فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان أما إذا العجائية لا يليق بالعمل ورحح ابن الحاجب في اللز مخشري
 والعامر في تقدير العمل لانه الأصل في العمل واتعيينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن لسراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسي بن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسياما نسيا والقولان جار يان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أم لا قدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أم في المقدر والاكثر ون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا والا جاز أن يؤء كدو يعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخرا قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع

* (ص) ولا يختبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاد ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كاء أو أكثر وهو نكرة أكثر ويجوز نصبه وجره بنى خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

* (ش) والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بنى وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خير وغدا أمرأى شرب خمر واليلة الهلال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتادون وقت نحو اليلة الهلال والرطب شهرى ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو كل يوم ثوب تلبسه أو يوم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم ويومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصالة ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر بنى وكذا ان كان واقعا في أكثر نحو الحج أشهر وان وقع في بعضه فحكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتا غدا *

* (ص) ورفع مكان منصرف عن عين نكرة جاز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والا واجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الابد مكان وبكثرة في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد أنت منى فرسخين أنت من أشياء غير ماسرناهما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كالיום يومك جائز لا غيره كالأحد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهرك وخلعتك ونعلك اسفلك وشبهه ويلزم نصب غير متصرف كفوق وقيل الا فيما كان من الجسد

* (ش) فيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم واية أن الرفع واجب الا إن عطف عليه مثله نحو القوم عين وشمال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب راجح الرفع مرجوح وخصه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بموقت متصرف من الطرفين عن اسم

عين مقدار إضافة بعد إليه جاز فيه الرفع والنصب والموقف المحذور ذكره في فرسخ وفرسخا ويوم ويوما أي بعد زيد واحترز بالمنصرف عن اللزوم للطرفية كضحية معينا فان قصد في نحو أنت مني فرسخين أنت من أشباه عما سرنا فرسخين تعين النصب على الطرفية والخبر متعلق بني أي مكان بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانك مني فرسخا الثالثة اذ قلت اليوم الجمعة جار رفع اليوم ونسبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت والعبد والعطر والاضحى والبير وزمان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العبد معنى العود وفي العطر معنى الاطيار وفي الاضحى معنى التضحية وفي البير وزمان في الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شائك وأمرك الذي تذكر به وأما الاحد وما بعده من الايام فلا يجوز فيه الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب إنما هو على انه كائن وباني ولا نسي كائن فيم: بخلاف ما تقدم وأجار العراء وهشام النصب في ذلك أيضا على الآن أي على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثني فيعمل الاحد والاثني واقفه في الآن كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أيام من أسماء الشهور ونحوها رفع فقط نحو اول السنة المحرم ونوف لطيب المحرم الزامة اذ اقلت طهرتك حلعتك جار رفع الخلف ونسبه لما رفعه لان الخلف في المعنى الظهر وأما النصب فعلى الطرف وكذا ما أشبه ذلك نحو نعلك أسعلك قال تعالى. وركب أسعلكم. فرى ما وجهه فان كان الطرف المحر به غير متصرف فهو النصب نحو رأسك فوقك والاحد لا تحتك بالنصب لأن فوق ونحت لا يستعملان الاطرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثلين المذكورين بخلاف ما ليس به نحو فوقك فاد وتك وتحتك نعلك

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وأجره بوس وهشام وفي جواز تقديره خاف

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد لأنه اسم حرى محرى المصدر فلا يجز به وأجازه بوس وهشام فيقال زيد بوس حرى بوجه واحد وقدره زيد بوضع التعرذ وعلى هذا هل يجوز تقديره فيقال واحد زيد كما يقال في زيد بوس وهشام لا قال أبو حيان وحج بوس وهشام نص لعرب على قولهم زيد بوجه

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وهو معمول به وحال قال الكسائي ووصف مجرور

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وهو معمول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حتى لا حوش زيد قائم أي ثبت قائما فرى ونحن نصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور فمسألة لاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتهاد المعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخبر منك زيد عند سبويه وقد يعرفان ويعرف في المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير المعرفة

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وهو معمول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حتى لا حوش زيد قائم أي ثبت قائما فرى ونحن نصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور فمسألة لاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتهاد المعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخبر منك زيد عند سبويه وقد يعرفان ويعرف في المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير المعرفة

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وهو معمول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حتى لا حوش زيد قائم أي ثبت قائما فرى ونحن نصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور فمسألة لاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتهاد المعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخبر منك زيد عند سبويه وقد يعرفان ويعرف في المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير المعرفة

فمن لا يرفع الاخبار بوجه واحد وهو معمول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حتى لا حوش زيد قائم أي ثبت قائما فرى ونحن نصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور فمسألة لاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتهاد المعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخبر منك زيد عند سبويه وقد يعرفان ويعرف في المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير المعرفة

مبتدأ والثاني أن الأعم هو الخبر نحو زيد صدقي إذا كان له اصدقاء غيره والثالث انه بحسب المخاطب فان علم منه انه في عامه أحد الامرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم فقبل في جوابه القائم زيد فالجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والجهول الخبر والخامس ان اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدأ والافالسابق والسادس ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ ص ﴾ وينكر ان بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفاً وموصوفاً بظاهر أو مقدر أو عاملاً أو دعاء أو جواباً أو واجب الصدر أو مصغراً أو مثلاً أو عطف على سائغ للابتداء أو عطف عليه بالواو وقصد به عموم أو تعجب أو إبهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هي أو تلافياً أو استفهاماً ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب أولولاً أو وار الحال أو فاء الجزاء أو إذا فجاءة أو بيناً أو بيناً أو ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبراً

﴿ ش ﴾ يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالبا بأحد أمور أولها ان تكون وصفاً كقولهم ضعيف عاذب قمره أي حية وان ضعيف التبعاً الى ضعيف والقوله شجرة ضعيفة الثاني أن تكون موصوفة اما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه شرأهر ذاناب أي شرعظيم الثالث أن تكون عاملة امارفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازته أو نصبا نحو أمر معروف صدقة أو جرائع و غلام امرأه جاءني وخمس صلوات كتبتن الله ومثلك لا ينخل وغيرك لا يوجد الرابع ان يكون دعاء نحو سلام على آل يس . ريل للطفقين . الخامس ان تكون جواباً نحو درهم في جواب ما عندك أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً ولا يجوز تقديره متقدماً لان الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم في السؤال والمبتدأ السادس ان تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقوم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلاً اذا لامثال لا تغير نحو ليس عبد بأخلك التاسع أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما الحادي عشر الى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت أو العجب نحو عجب زيد أو إبهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق للعادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

أو حصر نحو شرأهر ذاناب أي ما أهر ذاناب الاشر وثي جاء بك أي ما جاء بك الاشي أو الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الثامن عشر الى الخامس والعشرين ان يسبقه نفي نحو ما رجل في الدار واستفهام نحو اإله مع الله هل رجل في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح وافته على الهمزة المعادلة بأم نحو أ رجل في الدار أم امرأة قال ابن هشام في المعنى وليس كما قال أولولاً نحو * بولوا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة * أو دار والحال نحو * سرينا ونجم قرأضاء * وفاء الجزاء كقولهم ان ذهب غير فغير في الرهط (١) وغير القوم سيدهم أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب أو بيناً أو بيناً نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدنا مزيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم احداً وافقه انتهى * وقد وافقه عصره به البهاء ابن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب

﴿ ص ﴾ مسألة الاصل تأخير الخبر ويجب ان اتحاد عرفا ونكرا ولا بيان في الاصح أو كان طلباً أو فعلاً فلورفع

(١) المعروف في المثال ان ذهب غير فغير في الرباط (٢) هكذا في النسخ التي بأيدينا

الباري طهور تقدم وثالثها المختاران كان جمالا. نبي أو اقترن بالعاء أو إلا أو ائمة قبل أو الباء الزائدة أو المبتدأ
لازم صدر أو دعاء أو نلواما

﴿ش﴾ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليحقق ويجوز تأخيره
حيث لا مانع من تقديمه ويوجب التزام الاصل لأسباب أحدها أن يوم التقديم ابتداء الخبر بان يكونا معرفتين
أو كرتين، ساريتين ولا فريضة محوور بدأ حوك وأفضل منك أفضل مني فان كان فريضة جاز التقديم نحو أبو
يوسف أبو حنيفة وقوله • بنونا بنوا بنائنا • وقوله

قبيلة الأم الاحياء أكرهها • وأغدر الناس بالخبران وافيها

أى أكرهه لأن الاحياء ومنهم من أجر التقديم مطلقا ولم يمتد الى إيهام الابع كاس وقال العائدة تحصل للمخاطب
سواء المبرم أو حر وهذا طار من السيد في قوله • نساء النساء العار • أن يكون نساء النساء متدا وبها خبره
وعكسه وهو ممن مع التقديم مطلقا ولم يحصل من ما دل عليه المسمى وغيره الثاني ان يكون الخبر طلبا محوور بدأ
صريحه يرد به لا صريحه الثالث والرابع أن يكون الخبر فريضة محوور بدأ مقام ذلوه قدم ذلوهم لعا عليه فلورفع
لباري أو طين الطهور أو زينة • نحو فاسا زينة • وقا • والزبدون • وحده • والذي رحمه الله بالجمع • ومع في
لنبي العاء • لا الناس • على السابع لقوط لالف الملاقة • الساكن • ذكر ذلك في حواشي • على ابن المصنف ومنع
يوم تقديمه ما حلالا لانه الشبهة والجمع على الافراد لانه لا أصل الخامس ان يقترن الخبر بالعاء نحو والذي يأتي
وهو درهم لان العاديات اشبه بالجرأ • والجرأ لا يتقدم على الشرط السادس ان يقترن بالآ أو بما محوور • وما
شبهه لا سول • انما أنت تدبر وشده • هل الاعليك لمول • السابع ان يكون المبتدأ لازم الصدر حال استعظام
نحو أيها الفان • ونحو لا تحو من قم أم • والمضاف الى أحدهما نحو غلام أبهم أفضل وغلام من قم أم معه وضهير
تسأل نحو هو • يرد • مطلق • ومذحول لام الابتداء محوور بدأ قائم الثامن ان يكون المبتدأ دعاء محوور • عليك
و • يرد • السابع ان يكون المبتدأ أيها • أما محوور • أما لان العاء لانلي أما العائذ ان يقع الخبر مؤخر
في مثل نحو السكالب على لمر وهذا الصورة هي الآتية في قولي • ومع ان قدم مثلا كذا خبره • ورا دبعضهم أن
من الخبر الباء الزائدة محوور بدأ قائم على لغة الاحمال

﴿ش﴾ ومع ان قدم مثلا كذا خبره أو كان ذا الصدر حلا فلاملا خمس والمازى أو كم الخبرية أو مضافا الى ذلك
أو إشارة طرفا أو • مضافا لابتداء بنكرة حلا فالمجرى الى أو دال على ما يفهم بالتقديم ومنه سواء على أف أم قدمت
على أن • مذحول المزة • مضافا وقيل عكسه • وقيل فاعل معن وقيل مفعول • وسواء لا خبر له أو مضافا • انما الى ان
حلا فالعراء • والاحمش أو الى • مقترن باداة حصر أو هاء أو ذى ضمير ملائمة لان أمكن تقديم صاحبه ومنع
الأخمش في داره • بدو الكوفية في داره قيام • بدأ أو عجز • بدو قائم أرضيته • زبدو قائم أو قام أبو زبدو • بدأ
أبو حمر أو صاري • وأجازهما هشام والكسائي الاخيرة وضميرته دون قائم

﴿ش﴾ ومع تأخير الخبر ويوجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تغير كقولم
في كل واحد • بعد الثاني ان يكون واجب التصدير كاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف اليه نحو صبح
أى يوم السمر الثالث ان يكون كم الخبرية أو مضافا اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع ان
يكون اسم إشارة طرفا نحو ثم زبدو هنا عمرو وقري • ثم الله شهيد • وجه تقديمه التباس على سائر الاشارات فنك
تقول هذا • بدو لا تقول زبدو • هذا الخامس ان يكون تقديمه • صحيحا للابتداء بالبنكرة وهو الطرف والمجرور
والجمله كما سبق السادس ان يكون دال على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو قوله • فلواخر لم يفهم منه

معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقت أم قدمت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخل
الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوباً لأنه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو مبتدأ
والجمله خبره وقيل هو مبتدأ الجملة فاعل معن عن الخبر والتقدير استوى عندي أقت أم قدمت وقيل هو مبتدأ
لاخبره والجمله. فعول بلاأبالي معنيابسواء قاله السهيلي السابع أن يكون الخبر مسنداً دون أمالي أن المفتوحة
المشددة وصلتها نحو . وآية لهم أنا جلنا . اذلوأخر لا تلبس بالمكسورة وجوز الفراء والاحفش تأخيره قياساً على
المسند إلى أن المنخفضة نحو . وأن تصوموا خبركم . فان ولي أما جاز التأخير اتفاقاً نحو

عندي اصطبار وأما اني جنع * يوم النوى فلو جدد كادييريني

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلبس نحو ما في الدار الازيد
وانما في الدار زيد أو إلى مقرون بفاء نحو أما في الدار زيد أو إلى مشتمل على ضمير ملابسـه نحو في الدار
صاحبها اذلوأخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . واذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداها
يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ أو سببياً أو ناصباً ضميره أو مشتملاً عليه أو على
ضمير ما أضيف إليه أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالاول نحو قائم زيد والثاني نحو قائم أبوه
زيد أو قائم أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخامس نحو في داره قيام زيد وفي
داره عبد زيد السادس نحو زيداً أبوه ضرب زيداً أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير
الرابع والمفرد في الأخير لاهتمامهم فأجاز الأخير بصورتيه ووافق الكسائي على جواز الصورة الثانية وهي
زيداً أبوه ضارب دون زيداً أبوه ضرب وعضده أبوه على بأن الاصل الاخبار بالمفرد والخبار بالفعل بخلاف
الاصـل فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي فلا يوصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن
الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديمه معموله بخلاف اسم الفاعل ودورض بأن تقديم معمول الفعل
أولى لقوته وأجاز الكسائي أيضاً التقديم في الثالث ومنع الاحفش التقديم في الرابع على أن زيداً مرفوع
بالمجرور وانما أجاز الكوفيون ولم يجزوا قائم زيد وضربه زيد لان الضمير في قولك في داره زيد غير معتد
عليه ألا ترى أن المقصود في الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسمع حكى نعيم
أنا ومثنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة إلى جواز زيداً أخوك دون قائم زيد بنساء على مذهب له غريب
خارج عن قانون العربية وقد أشرت إليه في كتاب الاقتراح في أصول النحو وتركتها هنا لخافته

* ص * مسألة تحذف ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فيهما في الأولى قولان في المحذوف من زيد وعمر و
قائم ثالثاً التخير ويقل بعد إذا

* ش * يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالاول يكثري في جواب الاستفهام نحو . وما أدراك ما هيه نار . أي
هي نار . قل هل أنبئكم بشر من ذلك النار . أي هو النار . وبعد فاء الجواب . من عمل صالحاً فلنفسه . أي فعله
لنفسه . وان تحالطوهم فاحذروهم . أي فهم إخوانكم وبعد القول نحو . وقالوا أساطير الاولين . أي هو ويقل
بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاد السبع ولم يقع في القرآن بعدها الاثبات ومنها في غير ذلك . سورة أنزلناها
براءة من الله . أي هذ والثاني نحو . أكلها دائم وظلها . أي دائم . والمحضات من الذين أدتوا الكتاب . أي حل
لكم واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأهم ما أولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ
لان الخبر محظوظ الفائدة وقال العياشي الاولى كونه الخبر لان التجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال
المسئلة فمير جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره واذا جئت بعد مبتدأ بن خبر واحد نحو زيد

وعمر وقائم فذهب سيبويه والمازني والبردالي أن المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عمور الى عكسه وقال آخرون أنت مخبر في تقديم أيها شئت

﴿ص﴾ ويجب في مبتدأ خبره نعت. قطوع لمدح أوزم أو زحم أو ممدد بدل من اللفظ بفعله أو محموص ثم أصرح قسم ونحوه من أنت زيد ولا سواء خلافا للبرد والبراني وبعد لا سببا إذا رفعت

﴿ش﴾ يجب حذف المبتدأ في. واضح أحدها إذا كان مخبرا عنه نعت. قطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أوزم نحو مررت بريد العاصم أوزم نحو مررت ببيكر المكيين وإنما التزم فيه الحذف لأنهم لما قطعوا هذه النعوت الى الصب التزموا الضمير المناسب إمامة على أهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في السداء إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار وأخرى لرفع بحرى الصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد لمبدأ أي هو الحياط لذي إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع والاصل في ما أتت لأنا جبي به بدلان للفظ بفعله فلم يجر تطهارة ناصبه لثلا يكون جمابين البدل والمبدل منه ثم جعل لرفع على الصب فالتزم صبار المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمحموص في باب نعم نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذبي لاهلن أي تبنى الخامس قول العرب من أنت زيد أي يدك السادس قولهم لولاك سيبويه وتأوله على حذف مبتدأ أي هذا إن لا سواه أو لاها سواه وهو وجه الحذف لأن أي في استويان وأجر المبتدأ والبراني تطهارة السابع قولهم لا سببا زيد أي

﴿ص﴾ وجهه ان يكون ولو ما لا يتنازع قول الجمهور. مطلقا والمختاروه فالمرماني وابن السراج والشاوي وابن مالك وغير ذلك من كان صارا لادليل ولبه لولا قولك حديثي وعهدوه مع يجوز وقيل الخبر الجواب وفعن نالها رفعها وأسئل مستعمرة وقد رده بعض المتقدمين لونه بمحضر ومع قسم صريح لا غير في الاصح وواو مع والكوفية سدت عند الجمهور من حيث حسبك نيم لسان وضربى زيد قائما وان المقدر اذا اذ كان وقيل ضرب به وقيل نالت ونعوه من المال. قيل ظهر وقيل لا خبر والعائل فمن وقيل هو قائما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل صرى قائم. صمرو ورفع قائما ضرورة وحوزة الاخفش بعد فعل مضاف الى ما ووصولة بكان أو يكون ومن ذلك قر وياو والمال ويجرى مجرى مصدر مضافه وفي قول ثالث المختار ان اضيف ليه راجحى ابن عمودر كل ما لا يعيقه في الوجود والمختار وقال سيبويه. مع وقوع هذه الحال فلا ونالها ما دار عامر وعادته بها ما بها ان كانت من طاهر ورايها ان تعدى المصدر وتوسطها وممولها ونانها ان يعقل وجوازها جملتها وواو لاوها ورايها ان جرى من ضمير ود حول كان على مصدرها واتباعه وعلى زيد كان قائما على زيادتها لا مصدر بكونه كان حيا صفة للياه والكافي والكافية قبلها وعهدى زيد قد بين

﴿ش﴾ يجب حذف الخبر في. واضح أحدها اذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لانه معلوم من متضاها اذ هي دالة على امتناع لوجوده فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرت عمر اليشك في ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتبين المحذوف ووجب لسد الجواب بـ لوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف وحنوا المعرى في قوله فلولا الغمد بـ كـ لـ الـه وقيد الرماني وابن السراج والشاوي بن وثيهم ابن مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلوار بدكون بعينه لادليل عليه مع الحذف فملا عن أن يجب نحو لولا زيد سلمنا ما لم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قولك حديثي وعهد بكره لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا انه ارز بد حوه لم يخ

ومنه بيت المعزى السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها الا كونا مطلقا قال ابن
أبي الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لا كرمتك ولولا زيد جالس أكرمته وهذا لم يثبت بالسمع والمقول
لولا جالس عمرو ولولا قيام زيد انتهى (قلت) والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل ان في بعض رواياته لولا
حدثان قولك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان انه
لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لانه مروى بالعمى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم
والمولودون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر السنتم وكلوا فيما ذكر لومان به عليه ابن النحاس في تعليقه على
المقرب وذهب قوم الى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وانه الجواب وذهب الفرء الى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ
بل مرفوع بها الاستغناء بها كما يرتفع بالفعل الفاعل وردبأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع
لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجود زيد أو نحوه لظهوره في
قرله فقلت بلى لولا ينازعني شغلي وذهب جماعة من المتقدمين الى انه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره
لولا يوجد أولم يحضر الثاني اذا وقع خبر قسم صريح نحو لعمرك وأمين الله وأمانة الله وانما وجب حذفه لكونه
معلوما وقد سد الجواب سد بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو على عهد الله لا فعلن
لانه لا يشعر بالقسم حتى يذ كر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل الا في القسم وقيل ان أمين الله ونحوه خبر
محذوف المبتدأ والتقدير قسمي أمين الله الثالث اذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضعته أي مقترنان
فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المحو بية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جزم مع لكان
كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الخبر لم يحذف وانما أغنت عنه الواو كاغناء
المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية
بان احتمت العطف نحو زيد وعمرو قررنا ان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك نيم
الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبنى على الضم لانه كان مع ربا قبل ذلك فحمل
على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة
المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت تم الناس وقيل هو مبتدأ لاخر برله لان معناه كفف واختاره ابن طاهر
الخامس سد ثمة ضربى زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ سد اعرابا في فسر صاحب حال بعده لا يصلح
أن يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة الذبول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول
هنا اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال قوم ضربى مرفوع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى
زيدا قائما أو ثبت ضربى زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقديره بربت بجوز تقدير
قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا
مفعول به وقائم حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى خبر او لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن
الخبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع
موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي
الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضمير ان مرفوعا ن أحدهما من صاحب الحال
والآخر من المصدر وانما احتج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير
يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت الى ضميرين حتى لو أكدت كرر التوكيد نحو ضربى زيدا قائما
نفسه وقال الفراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجر يانها على صاحبها في افراده وتثنيته

* ورأى عيني الفتى أبا كا * يعطى الجزيل فعليك ذا كا *

وقال عهدي بها في الحى قد سر بلى * بيضاء مثل المهرة الطائرة

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط وعزى للفراء الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائم اضرب زيد او ملتونا شربى السويدي والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعاً قيام زيد أم مضمراً مسرعاً قيامك والثالث الجواز إذا كانت من مضمراً والمنع إذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعدياً والجواز إذا كان لازماً وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو شربك ملتونا السويدي قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومفعوله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومفعوله نحو ضرب زيد افرسارا كبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله والثاني المنع وعليه الفراء لان را كبا لم يؤد الى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملته اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيدييه والثاني الجواز بلقاء وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى * وشرب عدي عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو أو دونها وعليه الفراء اقتدارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضرب زيد قائماً والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضرب زيد الشديداً قائماً قولان أحدهما الجواز قياساً وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضوع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمي زيد كان قائماً قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لان اسم كان حينئذ ضمير علمي وعلمي خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفس العلم ولا منزلة منزله ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زائدة التاسعة إذا كسبت عن المصدر الذي سدت الحال مسدخ خبره قبل ذكر الحال نحو ضرب زيد هوقاً قائماً قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائمه مسدخ خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجاز وأما ضربيك فكان حسناً على أن حسناً صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله عهدي زيد قديماً على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديماً فقدم عبد الله ورفع بما بعده وثني قديماً لانه لعبد الله وزيد وكانا خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضى المنع

* ص * وان ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فاعل لأحدهما واقع على الآخر جازم قديماً مضافاً إليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافاً لمنعهما

* ش * فيه مسألتان الأولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو وبعد فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريهما فليل لأن يباريهما خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بالخبر وقيل نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدل على صحته بقول الشاعر

• واعلم بأنك والمنب • تشارب بقارها •

ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من أجاز من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والرجح بغير بيان ياربها ويبار بها في موضع نصب على المال والالتفات إليها وجه من أجاز من الكوفيين على أن المعنى يتباريان وليمة قدر واحذوا فاذن بالالف صديقا يتبه ولو كان العطف بالماء أو بنم لم تصح المسئلة اجماعا ولو حذف العطف صحت المسئلة اجماعا لثابتة هل يجوز أن يثنى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طلبان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثاني نعم وعناء الكافي وهشام وحزم به ابن مالك على أن لتقدير راكب الناقة طلبان حذف الموقوف لوضوح المعنى وجوز به من أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طلبين ومثله غلام زيد صر يثمه أو على هـ لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال طلبان راكب الناقة اذ لم يتم دليل - ابن علي تنبيه الخبر وتفسيره واحد

• ص • وتعدد الخبر بعطف وغيره ونائبان لمختلفا بالافراد والجملة ورابعها ان نبحا معنى كقولها من والاصح في نحو المرفوع منع العطف والتقدم ونائبها تقدم أحدهما على منع التعدد السابق أولى والباقي صفة وقيل خبره مقدر

• ش • اختلف في حوزة الخبر مبتدأ واحد على أقوال أحدها هو الاصح وعليه الجمهور والجواز كافي لغوبه وان يعامل أم لا فالاول كقولك زيد فقيه شاعر وكاتب الثاني كقوله تعالى وهو الغفور الودود وله من الجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك دابت هذابتى • مقيظ مصيف مشق

والقول الثاني المبع واختاره ابن عصفور وكثير من المقاربه نوع على هذا فورد من ذلك جعل الاول خبرا في صفة الخبر وهو من جملة خبر مبتدأ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتعدا في الافراد والجملة فالاولى كما تقدم والثاني يجوز بدأه فاقم أو جود خارج بالمنع ان كان أحدهما فردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى هو أو أحد الخبرين ان حلوا ماضى أى من وزيد أعمر أيسر أى اضبط وهو الذى يعمل بكلماته يدبه وهذا النوع يتبع فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو على استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المعردة فيقال هذا حلوا ماضى قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقدمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقدم أحدهما أو تأخير الآخر وأجاز بعضه انتهى ومن ذلك ينصل في التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

• ص • وتوالتى مبتدأ فبغير عن أحدها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه أو يجاء آخرها بالواو ويصلب عكسا والمختار خلافا للصحاح منه في الموصولات

• ش • اذا تعددت مبتدآت متواليه فلن في الاخبار عنها طريقتان أحدهما أن تجعل الواو في المبتدآت فيضرب عن آخرها وتعمله مع خبره خبر الماقبله وهذا الى أن يخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه. ثالثة بدعه خاله أو به قائم والمعنى أبو أحي خال عم زيد قائم والأخران يجعل الواو في الاخبار فيثنى بعد خبر الأخير بها آخر الاول ونال المتلوه منه زيد بهند لاخوان الزيدون ضاربوهما عندهما بذنه والمعنى الزيدون ضاربوهما الاخوان عند هذبن ذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما رضعه الصوريون للاختبار والتفرين ولا يوجد له في كلام العرب البتة قالوا بهند من الموصول الذى اللتان التى أبوهما أو هما اختها

أخوالك أخته زيد وقال ابن الجباز العرب لا تدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع النحويين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه

﴿ ص ﴾ مسألة تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ مضمرة شرطاً بحال موصولة بمستقبل عام خلافاً لسيبويه وغيرها موصولة لا يظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافاً لمن أطلق أو جواز الماضي أو المصدر بشرط أو الامة أو منع أن كذا أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفي واستفهام أو مضاف اليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الاصح أو مضافاً اليه وقل في خبر كل مضافة الى غير ذلك وجوزها الاخفش في كل خبر والفراء إن تضمن طلباً

﴿ ش ﴾ لما كان الخبر مرتباً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يمتنع الى حرف رابط بينهما كالم يمتنع الفعل والفاعل الى ذلك فكان الاصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ الساكنه لما لحظ في بعض الاخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد ان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعداً كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث وجائز وذلك في صور أحدها أن يكون المبتدأ ال موصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزاني فاجادوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزمخشري وذهب سيبويه وجمهور البصريين الى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين بنحوهما على حذف الخبر أي فابتلى عليكم الزانية أي حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدأ غير آل من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرية باداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقدر ما النافية مثال الظرف قوله مالدى الحازم الليب معاراً * فصور وماله قد يضيع

ومثال المجرورة قوله تعالى وما بكم من نعمه فخر الله . ومثال الجملة قوله تعالى . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ماموصولة تسقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذي هو يأتيني فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ان يأتيني أكرمه فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء انما دخلت لشيء المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لا يجوز دخوله على اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي زارنا أمس فله كذا والسند بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله . وما آفأ الله على رسوله منهم فإأرجظم عليه . وأرله المانعون على معنى التبيين أي وما يتبين اصابته اياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقاً وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذي ما يأتيني فله درهم وان لم يجز دخول اداة الشرط على ما النافية لان هذا ليس شرطاً حقيقة وانما هو مشبه به ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من اجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشرط اذا كد الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب الثلاثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة أعني الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده خرم فهو سعيد وعبد للكريم فإيضاح ونفس تسعى في تجارتها فلن تحيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ مضافاً الى نكرة المدكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله * وكل خير ليه فهو مستول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لان

المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع به هذه الافعال والاسم الموصوف بلذي ليس كذلك
 وأول الآية على ان اللان مبتدأ ثان والعاء داخل في خبره لانه وصول وهو وخبره خبر الأول السادسة ان يكون
 المتدأ مضافا الى الموصول نحو غلامي الذي يأتيني فله درهم ومنه قوله • وكل الذي حلتفه فهو حامل • وقيل دخول
 العاء في • بكل مضافة الى غير ذلك اما الى غيره ووصوف كقولهم كل نعمة فن الله اولى • ووصوفه بغير ما ذكر
 كقوله كل امرئ مباحد اربدان • فشرط بحكمة المتعالي

وجوز الأختن دخولها في كل خبر نحو زيد فطاق واستدل به بقوله • وقائلة خولان فانكح فتانهم •
 وقوله • أنت فانظر لاي ذلك نصير • والجمهور رأوا ذلك على أن خولان خبره ومحد وفار أنت فاعل بمقدر
 فمعه الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها في كل خبر هو امرأتهي نحو زيد فاضربه وزيد فلا تضربه
 واستدل بقوله تعالى هذا قليد وقوه وقول الشاعر

يارب موسى اظلم وأظلم • فاصب عليه ملكا لبرحه

• ص • والمسحج دخول الناسخ على موصول شرطي ويزيل العا لاين وأن ولكن على الاصح قبل ولعل
 ويل وكان • ضارعا وفعل اليقين

• ش • اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور
 على جوازها ومنه الأحسن لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول اذا دخل زالت العاء من
 خبره لوال شبه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما يكن الناسخ إن أو أن ولكن فانه يجوز دخوله معها
 كما أنها ضعيفة العمل اذا لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف بها على معنى الابتداء
 بخلاف احوالها ليل ولعل وكان فاتها قوية العمل فميرة للمعنى فتوى شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من العاء
 وقيل مع العاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لا تحقق الخبر والشرط فيه توقف فيه عن شبهه ورد بالسمع
 قال تعالى • إن الذين قد والمؤمنين والمؤمنات ثم لا يتوبوا فإهم عذاب جهنم • وانزلوا • ثم اغنم من شيء • فإن الله
 حسبه وقال الشاعر

• • ولكن ما قضى فوف يكون • فان عملت في اسم آخر جاز دخولها اجاعا نحو انه الذي يأتيني فله درهم
 وقيل يجوز دخول العاء مع لعل الخاقا لها بما لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ
 الماضي ومع فعل اليقين كعملت دون طنت وعليه ابن المراج

• ص • ولا يه تلف قبل خبر ذي فاء عند الكوفية وجوز ابن المراج
 • ش • قال أبو حيان في شرح التمهيل اذا جئت بالعاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند
 الكوفيين واجاز ابن المراج

• ص • نواسخ الابتداء الأولى كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد
 ما الظرفية وزال ماضى يزال وانغك وروح وفتى وفتنأ وفتاقيل ووتى • رام بمعناها به • دنق وشبهه وقد يفصل
 ويقدره برفع المبتدأ حلالا الكوفية ويسمى اسمها فاء لا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها راء فعولا والكوفية
 حال الفراء شبهه ورفعان به راء باضمار الشأن ونالها فاء ولا تدخل على ما لزم صدرا أو • ذفا • وابتدائية أو عدم
 تصرف أو خبره جملة طائفة ولادام والمضى بما ريس على خبره • فرد طلي على الأصح ولا صار ونحوها دام وتلوها
 على ذي ماضى بشرط الكوفية في الباقي قد وان مالك في ايس على قوله الشأن والحق قوم بصار آض وعاد وآل
 ورجع • حال واستعمال ونحوه وارند وما جاءت حاجتك وقعدت • كما • نهار به وقوم غدوا وراح والفراء المصر

والجبر واظهر وقوم كل فعل ذى نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وهذه مراد بهما التعريف مرفوعا
بعدها ما لاثاني له وسموها تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ ش ﴾ أى هذا بحث الأدوات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتسحق حكم الابتداء وهى أربعة أنواع كان
واخواتها وكادوا واخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وما الحقى بذلك فأما كان فذهب البصريين انها ترفع
المبتدأ أو يسمي اسمها وير بما يسمي فاعلا مجازا اشبه به وقع ذلك فى عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيئا وأنه باقى على رفعه واستدل الاول باتصال الضمير بها وهى لاتصل الا
بالعامل وينصب الخبر باتفاق الغريبتين ويسمى خبرها وير بما يسمي فعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر
سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيئا لأنها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على
تغير الخبر بالزمان الذى ثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها
تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان
الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا مشبهه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب
الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وأنه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن
الحال واعتراض بوقوعه جملة ونظر فالواقع المفعول كذلك وأجيب بالذم بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال
زيد عمر وفاضل والمجرو ونحو مررت بزيدا والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسم بعد كان
وأنكره الفراء ورد بالسمع قال

اذامت كان الناس صنغان شامت * وآخر من بالذى كنت أصنع

وقال * وليس منها شفاء الداء مبذول * ثم اختلفوا فى توجيه ذلك فالجمهور على ان فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة
من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائى ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافق ابن الطراوة
والمحقق على عدة من هذه الأفعال ثلاثة عشر ثمانية لاشترط لها وهى كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار
وايس وواحد شرطه أن يقع له لما الظرفية وهى المصدرية المراد بها ووصلتها التوقيت وهى دام نحو وأرصادى
بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دواى حيا وأربعة شرطها تة دم نفي أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى زال
ماضى بزال وانفك وروح وقى والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفي بحرف أو فعل أو اسم

كقوله ان زالوا كذاكم ثم لازا * ت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قدوع

وقوله غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثال النهى صاح شمر ولا تزل ذا كرامو * ت قنسيانه ضلال بين

ومثال الدعاء * ولا زال نهلا بجر عائلك القطار * وسواء كان النفي ملفوظا به كما مثل أم مقدره كقوله تفتأ نذ كر
يوسف أى لا تفتأ رقول الشاعر

تنفك تسمع ما حيا * ت بهالك حتى تكونه

أى لا تنفك وقوله * لعمر أبى دهاء زالت عزيزة * أى لازالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قوى * بحمد الله منتظما مجيدا

أى لا أبرح وسواء كان اتصالا بالفعل أم مفصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لى فرحة وتنكؤها

وقوله واحترز بماضى زال من زال التى مضارها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتى مضارها يزول وهو فعل تام بمعنى ماز والمشهور فى فتح كسر العين وفيها لغة بالفتح والثالثة افتى قال فى المحكم ماقتت العمل وماقتات متافوتوا وما اقتاب الاحيرة تميمية ود كر الثلاثة أيضا بوزيد ود كر الصغائر فتويفتو على وزن ظرف لغة فى فتح ثم ان مازال واخواته اندل على لازمة لغة للوصف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان فعلها متصله الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها فى اوقات دامت له كذلك نحو ومازال يعطى اسراهم قال ابن مالك وكذا العمل فى وى ورام معناها قال وهما غير بيتان ولا يكاد الصوابون يعرفونهما الا من عى باستعراء العرب ومن شواهد استعمالها قوله

لا بنى الحب شعبة الحب ماذا • م فلا يجيبته ذا ارعوا

وقوله اذا رمت ممن لا يريم منها • لموافد ابعدت فى مرويك المرى

قال واحترز به وى بمعنى زال من وى بمعنى قدر ورام بمعنى حاول او تحمى ول انتهى • وقال أبو جازد كرمها من وى رادها من الضماديين فى افعال هذا الباب لان معانها منى مازال نحو ما وى زيدا قائما رديا به لا يريم من كونها معانها من وى لانها فى العمل لا ترى ان طرز يداق معانها اقام زيدا قائما النهار ولم يجعل العرب تاقم اسمها ولا حيا كما فعلت ذلك نظير قولوا التزام التكبير فى المنسوب بهاد ايل على انه حال واما البيتان فلام وى فى الاول على افعال الخاض أى لا بنى عن شعبة الحب والثانى بحقل الحال لتكبيره والحق قوم منهم من مالك بما رما كان معناها وذلك عشرة افعال كقوله

ربيتته حتى اذا تعددا • راض نهيدا كالحمان أجردا

وعاد كقوله • لله من عاد بالرشد أمرا • وآل بالمد كقوله

ثم آلت لاتكلمنا • كل حى معقبا عبقبا

ورجع كقوله • ويرجع بالأ كباد من كسرات • وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كعاروا حار بالمهمل كقوله

وما المرء الا كالثهاب وضوئه • بحور رمادا بعد إذ هو ساطع

والفعال كقوله إن لعداوة نستعمل مودة • تتدارك المهوات بالمسنت

وفى الحديث فاستعالت غربا ونحو قول كقوله • فبالك من نعى نحو ان أبوسا • وارند كقوله تعالى • فارتد

دمير والتابع قولهم ما جرت • حلتك قيل وأول من قالها الخوارج لابن عباس • بن أرس له على الهم ويروى

يرفع حاجتك على ان ما حبر جرت • قدم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على أنه

الحبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والعاشق قد

من قولهم نجد شجرة حتى قدمت كأنها حربة أى صارت كأنها حربة فكانها حربة خد برقعت فالملحوقون

طردوا استعمال هذين الصلطين القوية الشبه بينهما وبين صار وجملا وان ذلك جاء البرقة بزين وصاعين

وقد دللنا على ما حجة لافاضها أى صار وجه ل منه الرخشمى قوله تعالى فقد مدد موما وغيرهم قصر وهما

على ذلك المثالين وقالوا فى الثمانية الاولى ان المنسوب فيها حال وان آلت بمعنى اعدت ولا يكلمنا جواب القسم

واقى عليه ابن مالك فى آل وقدمه الحق قوم منهم الرخشمى وأبو البقاء الجزولى وابن عمه فى افعال هذا

الباب يدور راح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله فى وقت الغد والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث

نه يدور راحا وروح بطائنا ويقول شدا زيدا ضاحكا وراح عبد الله نطقا أى صار فى حال ضحك وانطلاق

وتبع ذلك الجمهور منهم ان مالك وقال المنسوب بعدها حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق الفراء بها أسحر وأجهر

وأظهر ذلك في كتاب الحدود وقال أبو حيان ولم يذكر شاهد على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الأخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريبا بالقدوم والطلوع ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أنشطت الإشارة لم يحتل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيدا قائما وقال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد بكر بما وذهب زيد متحدا فان جماعته تامانصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما لزم الصدر كإسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية والمقررون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا والكلاب على البقر لجر يانه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كإيمان في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذوقه * وكوفى بالكارم ذكريني * وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لأكلت كيف مادام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوا وبينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلو بين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشرط ذلك في المنفى بغير ما كلم ولا ولن ولا في غير المنفى إجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الأخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعوا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازهم مطلقا وعليه البصريون أكثرته في كلامهم نظما ونثرا كثيرة توجب القياس قال تعالى . ان كان قبضه قد . ان كنت فلتنه . ان كنتم آمنتم . أولم تكونوا أقسمتم وقال الشاعر * ثم أضحو العبد الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فأمسى الحى ساروا * وحكى الكسائي أصبحت نظرت إلى ذات التنابير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقدر ظاهرة أو مقدره وحينهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيدا قائما شئ واحد واشتراط فدلائلها تقرب الماضي من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعر منه * قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفى الحال فيلزم من الأخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب أنها لنفى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتعنيها على حسب القيد

* (ص) وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفي الطرف والحال خلاف مرتب * (ش) اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث فمعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان كسائر الأفعال وذهب ابن خروف

وابن عمه رآى أنها من لغة من احدث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول وردها والاول بالسباع فاله وكونك اياه عليك بسيرة وحكى أبو زيد مصدر فتي وحكى غيره طلبت أهل كذا طولا لابت أهل كذا يتونه ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفخر خير من كونك عاصيا مع العى ويبنى الامر باسم العامل منها ولا يبينان من الزمان ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فن قال بدلالتها على الحدت أجاز عملها فيه ولذا غنق بعضهم المجرور في قوله. أ كان للناس عجا. بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح العارسي بأنها لا يتعاق بها حرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظراتي وحكى أبو حيان الخلاف لذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال فن منعه قال لانه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن حوزة قال الحال يعمل في هذا وليس فعلا فكان أولى أمادها المصدر فالأصح منعه على لعمول ببنائه لها لاهم عوضوا عن الطوق به الخبر وأجازة البراق وطائفة فيقال كان زيدا قائما كونا

س) وتعد حبرها كما مروا أولى بالمتع

س) في تعدد حبر كان الخلاف في تعدد حبر المبتدأ والمع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزة هناك كآين درستويه وابن أبي الربيع ووجهه أن هذه الافعال شئت بما يتعدى الى واحد فلا يزداد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الاصل حبر مبتدأ فادأ جار معدد مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى أولى

س) ونورد خمسة الاول في باب كصار حلا هلا كره في طين

س) نورد كان وأصح وأصغى وأسى وظل بمعنى صار فلا يع الماضى خبرها كما تقدم كقوله تعالى. وبست خيال ساو كارت هيا. مشاؤ كنتم أر واجئلانة. فاصغتم بنعمته اخوانا. ظل وجهه مسودا. وقول الشاعر

تم أضحووا كأنهم ورق ج ه فألوت به العبا والدبور

وقوله أميت حلا ورهم الكرة لاصهاى ولها نادى شارح اللمع أن ظل لا يأتى بمعنى صار بل لا يستعمل الا فى فعل النهار وقال بعمه هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا فى الوقت الذى للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها ووجهه من ربح خبرى ان باب بمعنى صار قول ابن مالك وايس بصحج لعدم شاهد على ذلك مع التبع بالاشعر وهو جعل من بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدري أين بانته بدء. وضعف بناء كان جملة على المعنى جمع عليه وهو بدلالة على ثبوت. صمدون الجملة ليلا دل ومن أحسن ما يخرج به قوله

حن كلمة ذكر كذب ه آيت كأننى أطوى بحجر

لان كظم يدل على عموم الاوقات

س) وكلها تتصرف الاليس فيل ودام ولتصار بهما مالها كغيرها

س) جميع هذه الافعال تتصرف ويأتى منها المصارع والامر والمدر والوصف الا أن الامر لا يأتى صوغه من المستعمل معها الا ليس فجمع على عدم تصرفها وامادام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب العراء وجرم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل فى موضع دام بدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الحار لا تتصرف مادام لانها للتوقيت والتأييد فتفيد المستفيل قال أبو حيان وما ذكركم من عدم تصرفها لم يدكره البصريون ولتصارف هذه الافعال من العمن والشروط مالمالاضى منها وكذا سائر الافعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى. هل كونوا عابرا أو حذبا أو حلسا ولم ألك بغياء. وقول الشاعر

وما كلى من يبدى البشاشة قائما ه أحالا ادا لم تلقه لك من بعدا

وقضى الله يا ايها ان رثا ائلا ه أحبك حتى يغمض الجفن يغمض

قوله

﴿ ص ﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها الست وحكى كسر اللام وضماها ويبطل عملها مع الا في تميم خلافا للملك النخاعة وأبي علي وفي نفيها ومائتاها والاصح الحال ما لم يقيد مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر في زال بزال فهي فعل وحكى يزيد فعل والصحيح تلقى القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم وردبانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعيل واماليس فذهب الجمهور ان وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها الست بضم اللام ولا يقال الا الست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها الست بالضم فدل على انها تثبت مرة على فعل مرة على فعل وحكى الفراء أن بعضهم قال ليست بكسر اللام وأما زال فالأشهر في مضارعها زال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضا زيل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا زيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنتم ينقم وينقم ينقم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما مخصوصان بنفي الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما يعينان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشاويين بجمع بين القولين وهو ان أصلهما النفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن أمثلة استقبال المنفي بليس قوله تعالى . أليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . ولستم ياخذونه الا أن نغمض افيه . وقول حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * وبما . وما هم بخارجين من النار . وما هم عنها بغائبين . ومن أمثلة المنفي بليس قول العرب ليس خاق الله مثله الثالثة حكى أبو عمر وبن العلاء أن لغة بني تميم ايهال ايس مع الاجلاء على ما كقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع على ايهالها ولا ضمير فيها وقد نازع في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمرو وادج الناس ليس في الأرض حجازي الا وهو ينصب ولا تسمى الا وهو يرفع ثم وجهه أبو عمرو وخلعا الأجر وأبا محمد الزبيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقيا بالرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقيا بالنصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورعى به الى أبي عمرو وقال هولك بهذا فقت الناس و زعم أبو نزار الملقب بملك النخاعة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أنخره والجملة ثم موضع نصب خبر ليس وزعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف والا للمسك بدل كأنه قيل ليس الطيب في الوجود الا المسك أو الطيب اسمها والا للمسك نعت والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الايهال اذابت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وزال خلافا للغارسي وقتيء خلافا للصاغاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختلاف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تفيد وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافا للغارسي فانه أجاز في الحليات أن تأتي تامة قياسا لاسماعا وقتيء خلافا للصاغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو قمت عن الامر فتأذنته وزعم البهاذي أن ظل أيضا لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه وحدث نحو اذا

كان النساء فادنونى وحضرنحو وان كان دوعسرة و رفع نحو ماشاء الله كان وكهل وغزل يقال كنت
العسى كعلمه وكنت الصوف غزله وأصح وأضحى وأضى بمعنى دخل فى الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى
فما كان الله حينئذ - ونون - بين أمجدون وقول الشاعر

ومن فعلاى نى - من الفرى - اد الليلة لشبهاء أضحى جليدها

وطل بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا و باب بمعنى أقام ليل أو نزل العوم ليل أو صار بمعنى رجع نحو - ألا الى الله نصير
الأمور - وصم وقطع نحو - قصرهن اليك - ودام بمعنى بقى نحو - مادامت السموات والارض - وانفك به - نى
حلس أو نعل - نى نحو اعك الا - بر أو الحام و برح بمعنى ذهب أو طهر و بالمعنيين فمرفوهم برح الخفاء و نوى
بمعنى فربو نعت ورام بمعنى ذهب و هارق و ذكر ابن مالك ان فاعل المتوحدة تاتى تامة بمعنى كسر أو اطعأ حكى
أمره و ناه عن الأمر كسرته والبار لفظها و قد اختلف فى كان الثانية فالفجور على انها من أقسام الناقصة
و ذهب صاحب الابدع نى انها من أقسام الناقصة و ذهب أو القاسم ان الارض الى أنها قسم رأسها

✽ ص ✽ و حذف حيارها الفرى ضرورة و نالم الا ليس و لودوها

✽ ش ✽ قال أبو حيان نى انما لا يجوز حذف اسم كان و أحوالها ولا حذف خبرها لا اختصارا
ولا فصلا أما الاسم فلا يثبت بها ما عدا ذلك و ما لم يرد كان فبما حوز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر
لمنتهية فانه يجوز حذفه أو ما آل ليه من - فبما عدا ذلك - صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى
معناه ادعى ممتلا كقول من أن كور ريد و لا يرد نى لا يجوز حذفها قالوا و قد حذف فى الضرورة كقوله

رمى أمر كرت من و ندى - و يربا من أهل الطوى رماى

وقوله لى - ليك كهم من سلف - يبقى حوارك حين ليس بحجر

نى ليس فى مبادرت يومين انه و بين من أجاز حذفه ليرتفع اختياره و فصل بن مالك فتعنه فى الجميع الا ليس
فأجاز حذف خبرها اختيارا و نوى لا يرد نى ان كان - كرهة عامة تشيها لالا كقولهم فيها كاه سيوبه ليس
حداى هذا قوله - و أما لوجود ملك ليس حوده و قوله

تيسم و حليم ته ليس ناصر - فبوشم من نصر ما حير معقل

ومما قاله بن مالك ذهب ليه العر و قال يعررى ليس خاصة أن يقول ليس أعلان الكلام فديتوهم تمامه
ليس أو كرهة كقوله من أحد

✽ ص ✽ و هو تلى لو أو جملة و خبر للمس و كان - بهية - بالواو و اقلاد حمش وان الملك فبما

✽ ش ✽ فيه مستلذان الاولى و تتدخل الواو على أجازة و ان باب اذا كانت جملة تشيها بالجملة الحالية كقوله
و كانوا أناسا يهجون فأصبعوا - و أكثر ما به طونه لنظر الشرر

وقوله و طلوا و هم سابق دمه له - و آخر يشئ دمه له بن المهل

و ما ذهب الاحمض و ناهى بن مالك و الجمهور رأسكر و ادلك و ناولوا الجملة على الحال و العمل على التمام الثانية
ذهب الاحمض و ابن مالك أيضا الى حوار د حول الواو على حبر ليس و كان المبهمة اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس نى - الا وفيه اذا ما - قابله - عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا و بهيته - محتومة لكن الآجال مختلف

وقوله ادا ما ستور البيت أرحب لم يكن - سراج لنا الا و جهك أنور

و الجمهور رأسكر و ادلك و أولوا الاول و الثانى على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو و قالوا الخبر

* ص * ويجوز توسطها ومنع الكوفية مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس
 * ش * اجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ
 قال تعالى . وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البران تولوا وقال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت منغصة * لذاته باد كار الموت والهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه
 ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر اخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس
 تشبيها وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك
 فحكي فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور

* ص * وتقديمها للإدام والمنفي بما وليس على الأصح وفي زال واخوته وثانها الأصح يجوز ان نفي بغير ما قال
 دريود ولن ولم والأصح يجوز بينها وما وفي دام خلاف

* ش * يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال الإدام وليس والمنفي بما أمادام فحكي الاتفاق عليها لأنها
 مشروطة بدخول ما المصدرية والظرفية والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيما قبله وأما المنفي بما غير زال واخوته
 ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما عمل لها صدر
 الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج
 وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخيه والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قسماً على
 فعل التعجب وعسى ونعم وبشس بجماع عدم التصرف وقدم ما للبصر بين ونسبه ابن جنى الى الجمهور وأجاز ابن
 برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى . اليوم يأتيهم ليس
 مصر وفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الأفعال المذكورة وأما زال واخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال
 أحدها المنع مطلقاً سواء نعتت بما أو بغيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين لان ما عندهم
 ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع ان نعتت بما لان لها الصدر والجواز ان نعتت
 بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحقى در بود ولم ولن بما منع التقديم ان نفي بهما اما تقديمه على الفعل دون ما بان توسط
 بينهما نحو ما قائم زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثر ومنعه بعضهم لان الفعل مع ما كجدا فلا يفصل
 بينهما وأما توسطه بين ما ودام فنص صاحب الإفصاح . بدر الدين ابن مالك على انه لا يجوز لان الوصول الحرفي
 لا يفصل بينه وبين صلته بعمومها ولأن دام لا يتصرف . وقال أبو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدرى
 غير عامل ولا يمنع فيه ذلك الا أن يثبت ان دام لا يتصرف فينتج المنع

* ص * ويجبان وينعان لما مر

* ش * قد يجب توسط الخبر أو تقديمه . وقد منع كل من ذلك للامور الموجبة والممانعة في خبر المبتدأ . مثال
 وجوب التوسط ما كان قائماً لا يزيد ومثال وجوب التقديم أين كان زيدوكم كان مالك ومثال وجوب أحدهما
 على سبيل التخيير كان في الدار ساكنها وكان في الدر رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز تأخيره ومثال
 ما زعمهم . وجوب التأخير كان بعلم هند حبيبها لاجل الضمير وصار عدوى صديقاً للاباس

* ص * وفي تأخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم و يمنع تقديم خبر متأخر من فوعه وفي منصوب لا ظرف
 ثالثها بفتح لا ظاهر اعراب مشارك عرفا ونكر اولاً يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفية وابن السراج الا

طرف ويجوز مع خبر وتقدمه

ش) فيه مسائل الاولى اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم خبر رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستد المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسط وكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فتسمع مع الاستدعاء كقول العرزدق

الى ملك مأمه من محارب • أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال زيد بن الجواز مع كان تقديم معموله في قوله تعالى • أهولاء يا كم كانوا يعبدون • وأنفسهم كانوا يظلمون • وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع في الضميمة الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عسور وقال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدمات يقوم زيد لم يرجع الى المبتدأ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أي كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كونه قائما كان معموله منصوبا نحو آكل كذا كان زيد طعامك فبقيته أقوال نالها يصح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بحرف من ناصبه لكونه مفعولا فان كان طرفا أو محرورا جاز بلا فتح اجاعا لان العرب تتسع في الطرف والمحرور ما لا يتسع في خبرهما نحو ما رواه كان زيد اليوم وراعيها كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ في ما رواه في التعريف والتكبير ولا بيان ولا يجزى ذلك عنافي طاهر الاعراب لان نصب الخبر بيبه ويجوز كان أكل زيد ولم يكن خبرا منك أحد فان حفي الاعراب وجب تأخير الخبر لللباس نحو صار عدوى صديقي وكان قتالكم ولولاك الزامة مذهب أكثر البصريين انه لا يجوز أن يلي كان واخواتها معمول خبرها من معمول وحسن وغيرها الا الطرف والمحرور ولا يقال كان طعامك زيد آكل ولا كان طعامك آكل زيد وهذا الحكم غير محتمس في باب كان بل لا يلي عامل من العوامل ما نصبه غيره أو رفته فان كان معمول الخبر طرفا أو محرورا جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظروف والمحرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين • ثم ابن السراج أن يلبها غير الطرف أيضا لوروده في قوله • بما كان اياهم عطية عوداه وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستتر بها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون هي زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجاعا نحو كان آكل طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آكل وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يتأتى في كان زيد آكل طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سنها في الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكل وكان طعامك آكل زيد وآكل كان طعامك زيد

ش) واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير ضمير والآن وأن وقيل ما يراد بانيونه مطلقا وقيل ان قام مقامه أو شبهه وقيل ما صح جوابا أو نكرتان • وسوغ تخبر وفي الاخبار هنا وان معرفة عن نكرة نالها سائغ ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

ش) اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي ما عين اسمها وخلافه خبرا الاقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال آخر فقيل تخبر فابها شيت جهاته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عسور وهو ظاهر كلامه • يوبه فانه قال واذا كانا • رقتين فانت بالخيار أيهما جعلته فاعل رفته

ونصبت الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول
الخبر نحو كان أخو بكر عمرا واذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجهل كونه عمرا وكان عمرا وأخا بكر اذا
كان يعلم عمرا ويجهل كونه أخا بكر وعلى هذا السيرافي وابن البادش وابن الضائع وحلوا كلام سيبويه على
ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم
والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل
الاشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمضام الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اغتنت بتقديم
الاشارة لكان التثنية الذي فيه امام مع المضمرة فلاول هذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا والان كان أحدهما أن وأن
المفتوحتين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فا كان جواب قومه الا أن قالوا .
بنصب جواب لشبههما بالمضمرة من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملة اذا اجتمع مع معرفة غيره
فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهير
وقول الشاعر * فكان مضلي من هديت برشده * أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من أضللت
به لا يثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر
ومشابهة كالمثالين الاولين بخلاف ما اذا كان هو نفسه كالبيت وقيل ماصح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم
حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبع الجماعة تفسيرا يجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان
كان أحدهما قائما مقام الآخر ومشابهة فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما
دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلها فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم
والآخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن أو أن المصدريتين فانه
يتعين جعله الاسم قال وضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت
مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرة وان
فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار فاشتمت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان
قائم رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما
ولا يجوز ان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر
هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه
لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يعنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف
المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلاقة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء

وقوله * ولايك موقف منك الوداعا * قال وقد جعل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر
معرفة كقوله وان حرمان أسب مجاشعا * بائى الشم الكرام الحضارم

وأجاز سيبويه ان قرينامتك زيد

* (ص) وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالان قبل وان قرن بتنفيس أو قد اولم خلافا للفرء لالزال واخوته ولا يكون
اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعدني وشبهه

* (ش) فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منفي ايا كان وقرن بالان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما
وليس زيد الا قائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما طنت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الامسيام تجرد حول الاعليه نحو ما كان من تلك الاحدا وما كان زيدا الاثلا ضاحكا وكذلك لا يدخل على خبر
 رل واخونه لان نهيها يجب فان قولك ما زال زيد عالما فيه اثبات العلم زيد فهو كقولك
 • كان زيدا وهذا لا يدخل عليه الا كذلك ذلك • واما قول ذي الرمة

حراج لاتمك الامناحة • على الحسف اوزرى بهابلا اقرا

فقبل حطائه ولهذا نتج الاصعق بشمره اكثر ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة
 الاوتميم يملك وناحة حال ولا يجوز دخول الاعلى خبر مقرون الثانية بكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة
 لان هو اسمى التي الموضع لا ابتداء بل نكرة كقوله

كم قدر ايت وابس نى بابيا • من زار طيف الهوى ومزور

وشاركه في ذلك كان بعدنى اوشبه كقوله

ادله يكن احديا قيا • فان التماسى دواء الامسى

وقوله ولو كان حى في الحياة مخلدا • خلدت ولكن ليس حى بمخاله

وقد ياحق بها في باب زال واخونه

• (ص) وتزادى كان بول تزداد وسطا قبل و آخر افعالها وقيل واطا لها ضمير مدرها وشذيين جار ومحرور و
 ورد الكوفيه اصح وامسى والامرأ يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

• (ش) فيه مسلمان لاولى تخص كان مرادفة نزل كثيرا اى انها تاتي دالة على اللوام وان كان الاصل فيها ان
 يدل على حصول ما دخلت عليه من معنى مع انقطاعه عن قوم وعليه الاكثر كما قال ابو حيان اوسكونها عن

الاصحاء عند آخرين وحزمه ابن مالك ومن الدالة على اللوام لو اردت في صفات الله تعالى نحو • وكان
 به • فيما سيرا • اى لم يزل • ثم ما يدلك الثانية تخص ايضا بانها تزداد بشرط ان تكون بلفظ الماضى متوسطة

من مسند ومسد ليتعموما كان احسن زيد او لم يكن كان مثلهم ومنه حديث اوسى كان آدم وجوز الفراء زيادتها
 رط لمصارح كقوله • كنت تكون ما حدثتيل • وجوز ايضا زيادتها حبر ان يجوز يد قائم كان قيا على

الاصح او وردت بعد ما به والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح في غيره واصله المعادة وشذ زيادتها بغير
 الحار والحرور في قوله

سراقى بكرتساموا • على كان المسومة العرب

قال ابو حيان ولا يعمد في يرهذا البيت وجوز الكوفيون زيادة اصح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى
 ادفاها وحل على ذلك ابو على قوله

تدوعينيك وشانيمما • اصبح مشغول بمشغول

وقوله اعادل قومي ما هويت فأوبى • كثيرا ارى امسى لديك ذنوبى

• اجاز الفراء زيادة سائر افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينقص المعنى نحو ما اضحى احسن
 زيد او زيد اضحى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله

• ليوم قدبت نهجوما وثمنما • فاذهب فابلك والايام من عجب

لم يرد ان امره للذهاب والصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتتم له من ذلك من الفعلة
 بحيث لا يقاس اليه وقد اختلف في كان الزيادة هل لها فاعل فذهب السيرافى والمبرى الى انها رافعة لضمير
 المصدر الدال عليه الفعل كما به قين كان هو اى كان السكون وذهب الفارسي الى انها لفاعل لها لان الفاعل اذا

استعمل استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل ما فعل ولما استعملته العرب للشيء لم يحتاج اليه اجراء له مجرى حرف النبي واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الاسناد
 ﴿ص﴾ ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد أن ولو بكثرة وهلا والابقلة ويجوز رفع نالها ان حسن تقدير فيه أو معه والافلا ويجوز يونس وابن مالك جرمقرون بان لا وان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالي الفاء جواب أن خبره مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حادثة أو مفعول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعدلن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهر ان

﴿ش﴾ تختص كان ايضا من بين اثار اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * فاعتمادك من قول اذا قيل
 ومع المتكلم قوله حدثت على بطون ضبة كلها * ان ظالمنا منهم وان مظلوما
 ومع المخاطب قوله لا تقرن الدهر آل مطرف * ان ظالما ابدا وان مظلوما
 ومثاله بعد الوع الثلاثة قوله

لا يامن الدهر ذوبغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

علمتك منانا فلست بآمل * نذاك ولو غرثان ظمان عاريا

انطق بحق ولو مستخرجا احنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الانصب التالي على انه خبر كان وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هنالك تقدير فيه او معه ونحو ذلك كقولهم الناس مجزون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا سيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا وان كان المقتول به سيفا وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خيرا وان كان معه سيف او على تقدير ان التامة والاول اولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة قبلها أى الناقصة أولى من التامة وعلاها ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمالان على سبيل واحد ولا يختلف العامل ومثاله بعد الوع الا طعام ولو عمر فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام ثم الرفع على تقدير ولو يكون عندكم ثم أو على تقدير ان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالآيات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأبهم أفضل ان زيدا وان عمر او الثاني بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح وامرر بأبهم افضل ان زيدا وان عمر وفسالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يمكن صالحا ان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او الا ان مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيدا وان مررت بعمر و فوافقه ابن مالك على اطراده وقصر غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور بان في الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد الوع الا وقولى وجعل تالي الفاء الى آخره أشرت به الى ان قولهم نخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير في الرفع فالذي يجزى به خيرا والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى به خيرا او على الحال أى فهو يلقاه خيرا او على المفعول

عمل لائق اي هو محزى اوي على خبر او علم من ذلك ان في مسئلة ان خبرا فغير اربعة اوجه احسنها نصب الاول
وربع الثاني واضعها عنك وبينهما نصب ما اورفهما ثم قال الشلو بين انهما تكافئان لان ما في نصبه الاول من
الحسن يعالجه بفتح رفعه وما في نصب الثاني من الضبح يعالجه حسن رفعه وقال ابن عمه فو ربل رفعهما احسن لعله
لا صار هيم بالاسية الى نصبهما القسم الثاني ما بحورية له وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعد هلا والاقال ابو
حيان محزى محزى لو غيرهما من الحروف الدالة على العمل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة
اعدلان كقوله

من لدسولا في اتلاتها ه اي من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت اليها من النوق
واحد هاتاه اوشا بل وتلاوها ان تلاوها اولادها وفولي ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله
دارمن هومي واجمانه كاندى ه لزم الرحلة ان تيسل بميلا

من يوبه اراد ارمان كان هومي مع الجماعة لضم الثالث منجيب وذلك في صورتين الاولى بعد ان المصدرية اذا
عوض منها ما كقوله ه اما حرة امانت داهر ه اي لان كت حذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل
الضمير وحسب ما عوضا عنها او لانه حذف كان لثلاث جمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما لم كان
والاصوب فيها هذا هو اصح في المسئلة وبقي فيها قول آخر فرغم بهذين ان كان المحذوف فيها مائة والاصوب
من يوبه اوي وان ه اي ان ماضي زامة لباصة لكونها عوضا عن العمل فبات مثابه في العمل وزعم المبرد
ان من لدسولا عوض هوي الظاهر كان هومي عوضا عنه كبت مطلقا بظن ورد بان هذا الكلام جرى مجرى المثل
فيقال في جمع ولا يبرو اس هذا الموضع من واطع قياس زيادة ما في بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك
ليس بالاسية لذل كقولهم هوي هذا املا اي ان كت لاتعين هوي ووقول زاجر

مرمت لارض وان مالا ه لوان يوقلك اوجالا اوله من غم املا

اي ان كت لاتعين هوي عوضا عنها وواي عوضا عنها من كان وان كان ه هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحدف مع المكسورة
هوي عوضا عنها لاق هوي عوضا عنها كبت مطلقا بظن كت كانت مائة لا عوضا ولا يجوز اما انت مطلقا اطلقت
تعدت كان

ليس ه وتعريف لاهاما كنه حرمه لانه اقل ما يوصل به عبر اوي اكن خلاه ليونس

ليس ه يعوي حذف من كان تعصبا بشرط ان يكون من ماضع بخلاف الماضي والامر مجزوم بالسكون
تعدت لرفع وواي عوضا عنها والمجزوم بالحذف وان لا يوصل به عبر نحو ان يكنه فان تسلط عليه ولا يساكن
تعدت كنه كنه وانما ما حذفت فيه الشرطية والابواب من الماضين ه فم يك ينفعهم ه واه في ذلك
الماضي ه انما وانما لانه كنه الحذف بها قول نحو ه وان تك حذفت بالرفع قول ابو حيان وحذف هذه النون
نادق العباس لانه من نفس الكلمة لانه هوي ه كثيرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند
ملافا الصبر لان ادمع يرد الشيء الى اصله تارة دون ثلث اذا اضيف اليه ه قيل تدنه ولا يجوز زلده ولا عند
الساكن لانها تحرك حينئذ ه هوي الشبه واجاز يونس حذف امع الساكن ووافقه ابن مالك ثم كانه ه قوله
لك الحق هوي ان هاجه ه رسم دار فديق من بالمرر

قوله ه فان لك المرآة ابدن وساعة ه وقوله ه اذا ملك الحاجات من ه ه الفنى ه والجمهور قالوا ان
ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من ان النون حذفت للتخفيف ونقل اللفظ والنقل بثبوتها قبل الساكن أشد
فيكون الحذف حينئذ أولى ورد ابو حيان بان التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها
 ﴿ ص ﴾ مسئلة الحق بليس أحرف أحدها ما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها بسقاط
 الباء وشرطه بقاء النفي لان نقض بالأو انما وثالثها ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول و رابعها ان كان صفة ولا
 بدل منه خلافا للصفار لا بغير وجوز الفراء رفعه و فقد ان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لانافية خلافا لهم وما
 خلافا لقوم وتأخير الخبر خلافا للفراء مطلقا والاخفش مع الاوقيل نصبه لغة ومعمولا خلافا لابن كيسان ومنعه
 الرماني مرفوعا أيضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عندهم بجوز معمول لا خبرا وعندى عكسه ولا يقدم معمول
 ما بحال وثالثها يجوز ان قصد الرد

﴿ ش ﴾ أصل العمل للذوالفعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان أو في معنى
 الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو جذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم انه ان اختص
 بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان
 جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف
 وراعاه بنونيم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخله على المبتدأ والخبر وتخصص
 المحتمل للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسمها ونصبوا
 الخبر خبرها قال تعالى . ما هذا بشر . ما هن أمهاتهم . هذا مذهب البصر بين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل
 شيئا في لغة الحجاز بين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والنصب على اسقاط الباء لان العرب
 لا تكاد تنطق بها الا بالياء فاذا حذفوها عوضا منها بالنصب كما هو المعروف عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين
 الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذف ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لا عملها عمل
 ليس شرط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالابطال العمل نحو . وما محمد الا رسول . وكذا اذا بدل من الخبر بدل
 مصحوب بالانحوماز يدشى الا شئ لا يعاب به لاتحاد حكم البديل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز
 يونس والشاويين النصب مع الامتلاء لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذي يعثونها را * ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكالا ويعذب معذبا أي تعذيبا ويدور دورا منجنون أي دولاب
 وقال قوم بجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو مازيد الأخطأ أو منزل منزلة نحو مازيد الأخطأ
 وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو مازيد الأخطأ وقال الصغار في البديل يجوز نصبه لكن على الاستثناء
 لا البدلية وان انتقض بغير الالم يؤثر فيجب النصب عند البصر بين نحو مازيد غيبر قائم وأجاز الفراء الرفع
 الشرط الثاني فقد ان فان زيدت بعدما بطل العمل كقوله * فما ان طينا جبن ولكن * وقوله

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخرف

قال ابن مالك ما كان عمل ما استحسانا لاقياسا شرط فيه الشرط المذكور لان كلا منها حال أصلي فالبقاء
 عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بنزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة
 ان تزيل شبهها بليس لان ايس لا يليها ان فاذا اوليت ماتباينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب
 الكوفيون الى جواز النصب مع ان وروا قوله * ما ان أنتم ذهبها ولا صريفها * بالنصب والبصريون
 على ان المذكور زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندى أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن

عليه وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائم فترك الهمزة وأدغم على حدلكننا
هو الله ربى وقرأه سيد بن جبيران الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم وقال الشاعر
* ان هو مستولى على أحد *

وقال ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا
وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها الانحوا . ان الكافرون الا في غرور
ويرده ما تقدم

* (ص) وتزاد أيضا بعدما الموصولة والمصدرية والا وقبل همزة الانكار وضرورة بعدما التوقيتية قال قطرب
وترد بمعنى قد والكوفية واذا

* (ش) هذا استطراد الى ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتى وزائدة
وذلك في مواضع أحدها بعدما النافية كما تقدم وأثرت اليه بقولى أيضا ثانيا بعدما الموصولة كقوله
* برجى المرء ان لا يراه * أى الذى لا يراه ثانيا بعدما المصدرية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيت *
* رابعها بعدما الاستفاحية كقوله * الى أن سرى ليلى فبت كنيها * خامسها قبل همزة الانكار قبل
لأعرابي أتخرج ان أخصبت البادية فقال انا انيه منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان
تأتى بمعنى قد وخرج عليه . فذكر ان زعمت الذكري . وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى اذ وخرجوا عليه
لمدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا هي في الآتين شرطية والقصد في
الأولى التهيج وفي الثانية التبرك

* (ص) الثالث لا وعملها أكثر من ان وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط ان و إبله
مرفوعها وتنكبر جزئها وألغاه ابن جنى

* (ش) لا أيضا من الحروف غير المختصة في إعمالها أقوال أحدها وهو المشهل كما رانها تعموا الحاقا بايس
كقوله تعز فلاشى على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

الثانى انها لا تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت
بحرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب في
خيرها مفوظا به كقوله من صد عن نيرانها * فان ابن قيس لا يبراح

وقوله * في الجحيم حين لا مستصرخ * ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال
أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا إعمالها قليل جدا بل يرد منه صر بحال البيت السابق
والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد ولا إعمالها أربعة شروط الشرطان المذكوران في ان والثالث ان لا يفصل
بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكبر اسمها وخبرها
بحولارجل قائم لم يعتبر ابن جنى وطائفة هذا الشرط فأجاز وإعمالها في المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا ناغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا
وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال * تنبيه * قال أبو
حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطر زى فانه قال
فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طى وفي البسيط القياس
عند بنى تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها اه

﴿ص﴾ الرابعات وهي لازيدت التاء تأنيذا وقيل لغيره وسيبو به ركبت كأنما وقيل فعل ماض وقيل أصلها
 ايس وقد تكسر ومختص بالحين قيل ومراذفه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عمرو ولا يذ كر جزأها والاكثر
 حذف الاسم والعطف على حـرها كما أنكر الأحمش عملها وفي قوله كان وجرا الفراء بها الزمان وقد يضاف
 إليها حين ولو تقدير أو قد تحذف حينئذ دون التاء جاءت مفردة

﴿س﴾ اختلف في لآب فذهب سيوبه إلى أنها مركبة من لا والتاء كأنما ولهذا نحكى عند التسمية بها كأن نحكى
 فوسيت بأنما وذهب الأحمش والجمهور إلى أنها لازيدت التاء علم التأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل
 نبت ورب وذهب ابن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقوله العاطفون
 تحين مامن عطف أي حين مامن عطف وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لآب ليس أبدلت سينها تاء كما
 في سـت فمادت الباء إلى الالف لان الأصل في اس لاس لأنها فعل والكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ
 تمى ومعمل هذا لامع الحين كما أن لندن لم تشبه بها بالتسوية من الأفعاء وروى في البسيط ومجمل أن تكون التاء بدلا
 من سين اس كما في سـت وانقلت التاء العلى العلى اس فتكون اس نهـها ضعف بالتعبير فعملت في لغة أهل
 بحر عمان في موضعها وهو الحال واحتمل عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيوبه والجمهور
 بها عمل عن اس ولا يكن في أم الحين خاصة قال في البسيط ورب شئ بمختص في العمل بنوع ما لا سبب
 كما أنعمت في عدوه خاصة والياء في القسم وفيه لا تقصر على اعط الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كما وان
 بساعة وسبب ما من ملك كقوله بدم لبعاء ولآب سـهـه بدم • والبرموافق أن لا يذ كر الجزآن مهابل
 لأن من حذف أحدهما أو لا أكثر ونحو ذلك الاسم وقد يكون الخبر وقري بالوجهين قوله به إلى ولات حين
 مناس أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كما ذكر مرادف الحين قولان
 أحدهما من وسبب الشونين ومن عمهور كقوله • لات هناد كرى حيرة • فهنا سها وذكري الخبر
 أي لآب هناد حين كرى حيرة وقوله • حنت وار ولات هنا حنت • أي ايس هذا أو ان حين
 والثاني لا وليه من منات وهي فهاد كرى وسبب مهمله وهنات من على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير
 لآب هنا ظرف خبر منصرف ولا يجوز من معنى في إلا أن يدخل عليه من أو إلى وواقفه أبو حيان القول الثاني
 بها لا يعمل - يقال الاسم الذي بهدا ان كان رفوعا فبتدأ أو منم ويا على إضمار فعل أي ولات أرى حين
 اس قوله ابن عمرو عن الأحمش وصاحب البسيط عن السيرافي واحتماره أبو حيان لأنها لم يحفظ الا تيان
 بعد الاسم حيرة منتين ولان ايس لا يجوز حذف اسمها فلوحذف اسم لآب لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم
 تصرفوا في الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها حيرة مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ نبي الفعل بها في موضع من
 الموضع لقول الثالث انها عمل عمل ان وهي للفي العام وعزى إلى الأحمش فجعل ولات حين مناص بالنصب
 لأنها مثل لا اعلام بحر والمجر محذوف أي لم الرابع انها حرف جر تخفص أسماء الزمان قاله الفراء وأشد
 • طلبوا صاحب اولات أو ان • وقري ولات حين مناص بالمجرو من أحكام لآب انها قد تكسر نأؤها وانها قد
 يضاف إليها حين اعطا كقوله • وذلك حين لآب أو ان حلم • أو تقديرا كقوله
 • تد كرحب ليلي لآب حين • أي حين لآب حين تد كر وقد تحذف لآب حين تقديرا إضافة الحين وتنق التاء
 كقوله • العاطفون تحين مامن عطف • أرادهم العاطفون حين لآب حين مامن عطف فحذف حين
 مع لآب ان مالك وقد جاءت لآب غير مضاف إليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول الأقبه
 نزل الناس لنا كفافهم • ونولوا لآب لم يغب الضرار

وهي هنا حرف نفي مؤ كذب حرف النفي وهو لم واست عاملة والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما
فينصب ويرفع في نحولات حين جزع ولا حين طيش ويتعين الرفع في مثل نحولات حين قلق بل حين صبر
أولكن حين صبر

﴿ ص ﴾ مسألة تزداد الباء في خبر منفي بليس وما ولو زيدت كان اسمها خلافا للفرء والخبر خـ لا فالهشام أو
طرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خـ لا فالأبي عـ لي ولا
منصوب خلافا للكوفية فيجوز بعد ان وفي مقدم وثالثا فيه لم ان فصل بموله وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ ولا
ومنع قياسها ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرًا وخبر المبتدأ بعد هل ولكن وليت وان بعد نفي ودونه
قال ابن مالك وبمحال شفوية وخالفه أبو حيان والآخرش وكل موجب

﴿ ش ﴾ تزداد الباء في خبر ليس وما إذا كان منفيًا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادته ادفع
توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتموهه، مرجحًا فاذا جئ بالباء ارتفع
التوهم ولذا لم تدخل في خبرها الموجب فلا يجوز ليس زيدًا لبقائه ولا ما زيدًا لابتحارج فلز زيدت كان بين اسم
ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرء وأجازة البصر يون والكسائي نحو ما زيد كان بقائه ولو كان الخبر مثلًا
لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازة البصر يون والكسائي نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفًا فان جاز أن
يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصر بين وأجازة هشام نحو ما زيد
بحيث يجب وأجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كاف التشبيه حكى ليس بذلك ولا يختص دخول الباء
بخبر ما الحجازية بل تدخل في خبر التسمية خلافا للفارسي والرخشمري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ولأن
الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيًا لا لكونه منصوبًا بدليل دخولها في لم أكن بقائمًا وامتناعها في كنت قائمًا
ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل ما لزيادة ان أو تقدم الخبر في الأصح قال
﴿ لعمر ك ما ان أبو مالك ﴾ بواه ولا بضعف قواه * وقد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم أكن بقائم قال

وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقال * فلما دعاني لم يجدي بقعد * وقد تزداد في خبر لا أخت ما

كقوله فكن لي شفيعا يوم لادو شفاعة * بمن فتميلا عن سواد بن قارب *

ومنع قياس ذلك في المسئلةين ابن عصفور وقد تزداد في لا التبرئة قالوا لا خير بخير بعده الدار أي خير وفي اسم
ليس إذا تأخر عن الخبر وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله * الامل أخوعيش لذيد بدائم * وفي خبر لكن كقوله
* ولكن أجزا لو فعلت بهين * وفي خبر ليت كقوله * ألا ليت ذا العيش اللذيد بدائم * وفي خبر
أن بعد نفي ودونه كقوله تعالى . أولم يروا أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر * فانك مهما أحدثت بالجرى *
وذكر ابن مالك انها تزداد في الحال المنفية كقوله * فارجمت بخائبة ركاب * أي خائبة ونازعه أبو حيان
باحتمال كون الباء للحال لازائدة أي بحاجة خائبة أي ملتبسة بحاجة وجوز الآخرش زيادة الباء في كل موجب
نحو زيد بقائم واستدل بقوله تعالى . جزاء سيئة بمثها . وأوله الجمهور على حذف الخبر أي واقع

﴿ ص ﴾ مسألة ولي عاطف بعد ليس وما ووصف تلاء سبي رنغ وللوصف ماله أو جعل المبتدأ وخبرًا أو أجنبيًا
جاز عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجوز أن جرع على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفي
نصبه وجره لان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الأجنبي جاز نصبه خلافا للقدماء

﴿ ش ﴾ إذا عطف على خبر ليس وما ووصف يتلوه سبي أعطى الوصف ماله مفردًا ورفع به السبي نحو ليس

حتى من ذلك أى حقيق وتليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة * قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك
 وليس كذلك بقدر سبقه الى عمدها ابن طريف والسر قسطى وزاد ثعلب في أفعال الشرع قام وانشد
 * قامت تلوم وبعض اللوم آونه * وزاد أبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهارى في كتابه المسمى الاملاء
 المنحل في أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وماذ كر بعد، وذلك تسمية نشر فعلا زاد غيره طار
 وانبرى ونشب وزاد اللخمي ابتداء وعما قبلت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم ومازاده البهارى ومن
 ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد تردت في الاشتقاق من المكر وهو أفل من مجيء بالرجاء
 وقد اجتمع في قوله تعالى . وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم
 * * * * * ويبرزها الفظ المضى ومع مزارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مزارع طفق والاختفش
 صدره وفطرب صدر كادو بعضهم فاعله وعبد القاهر مزارع عسى وفاعله والكسائى مزارع جعل وبعضهم
 الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

* * * * * أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ المضى ومن ذلك ابن جنى بأنها لما فصدتها المبالغة في
 الغرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعيم وبشس وفعل التعجب وعمله
 ابن يسعون بالاستعانة بزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعمله ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا
 ماضيا ذلك لخبر من ان رجاء الاوقار استقر في نعتك والماضى يتم في الحال الذى هو الشرع لارادة الاتصال
 والدرام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى يكاد يربها
 يعنى وقال الشاعر * يوشك من فر من منيته * بل المضارع نى أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الاصمعي
 أنه لا يستعمل ماضيا رسمع اسم الفاعل من أوشك قال * فوشك أَرْضَانُ نَعُودَا * وقال
 * فانك يوشك أن لاتراها * وحكى الجوهرى مزارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغوي غيره والظاهر أنه قال ذلك
 رأيا وحكى الاختفش من رطفي وحكى قطرب من كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا فاعله
 فى البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وانشد

أمون أسمى يوم الرجاء وإنما * بقمينا برهن بالذى أنا كاد

أى بالموت الذى كذب آتية وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائى
 مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجع وحكى أبو حيان الامر وأفعال التفضيل من
 أوشك وانشد قول زهير * وأوشك عالم يخشع * وقوله * بأرشك منه أن يساور قرنه * وحكى
 قوم اسم الفاعل من كرب

* * * * * وألف كادوا ووقيل ياء وزنها فاعل ولا تزداد خلا للاختفش وكسر عسى لغته ومع ضمير رفع قليل
 * * * * * كاد من ذوات الواو وحكى سيويبه كذب بضم الكاف ولا يكون هذا من الواو وقيل من ذوات الياء
 وزعم الاختفش أن كاد قد تزداد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها . والجمهور وتأولوا الآية على معنى
 أكاد أخفيها أفول هي آتية وكسر السين من عسى لغته حكى ابن الاعرابى عسى فهو عس وإذا اتصل بها
 ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسينم جاز فيها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين
 فى السبع ألامع ضمير النصب فليس إلا الفتح

* * * * * مسألة تهمن ككان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع هزل وما للشرع ومعها مع أولى والرجاء
 وفى الباقى الوجهان والحذف مع كادوكرب أعرف وعسى وأوشك قيل وقارب بالعكس وتدر دخول

وقيل هي تامة حينئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسي ضمير نصب اسما جلا على لعل وقيل خبر امقدا وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حينئذ وقدية تنصرف عليه ونفي كاد نفي للبارية وقيل بدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها بنفيه وعكسه

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسي زيد اتفاقا كما حكاه في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذ لم يقترن بأن اتفاقا نحو طفق يصلحان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الافعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلوقدمت لازدادت مخالفتها الاصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة الى الحروف فأجزت توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن ففي التوسط قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذ اعلم ومنه قوله تعالى . فطفق مسجحا . أي مسح للدلالة المصدر والاحسن كتابته مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبيه على الاصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأني أصاب أو كاد من عجل أخطأ أو كاد وقوله * وقد ذاق طعم الموت أو كربا * الثالثة يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمر وينشأ ابنه لانها ما جاءت لتدل على ان فاعلها اقترابا لهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسي فان خبرها رفع السببي كقوله

* وما ذاع عسي الحجاج يبلغ جهده * على روائد رفع جهده وقول غالبا أشرت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسي السببي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبته * تكلمني أحجاره وملاعه

وقوله * وقد جمعت اذا ما لقت يشغاني ثوبي * قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارنا لها كما في باب كان وقدير ذكرة محضنة كقوله * عسي فرج يأتي به الله انه * الخامسة يسند أو شك وعسي واخلاق الى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادتا الجزأين كما عدت سدا فعلى حسب وقيل بل هي حينئذ تامة مكتملة بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسي أن تذكر هو اشيا عسي ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تبيخ الى كريم * ينالك بالندي قبل السؤال

وتقول اخولوق أن تظير السماء وقال الخضر راوي لا يجوز ذلك في اخولوق بل يختص بأوشك وعسي فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسي أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الاول تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسي أن يقوموا الزيدون عسي أن يقوموا وهذا عسي أن تقوموا والمنحدرات عسي أن يقمن وكذا أو شك واخولوق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الامثلة عسيار عسيار وعسيار وعسين والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقعت من قيس على نعل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب واللاحق لغة لآخرين ونسبت اسم القبياتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسي اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الا بصورة المرفوع وهذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعسالك وعساه قال

بالتاملك أو عا كاه فذهب سيوبه بقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الاسناد السابق الا ان الخلاف وقع في العمل فكس العمل ان يثبت الاسم ورفعت الخبر جلالها على لعل وقد صرح به في قوله

هات عاها انار كاس وعاءها ه رفع بار ومدف المردو العار في عكس الاسناد اذ جعل المخبر عنه خبرا والمخبر عنه هو المزمع به حصول خبر عسى ان اصرت بها ومذهب الاحمسن وابن مالك اقرار الامر بتعمل الال اذا كتبت في العمل لمع كانه صير لرفع ضمير الصب وهو في محض رفع بيانه من المرفوع كتاب

صير لرفع ضمير الصب والخبر في قولهم اكرمتم ان انا كات ومذهب السببر في انها حينئذ حرف ظن وهو منصرف وخبره من الضمير المصوب كالتصديق بكون الخبر محذورا كما يقع ذلك في لعل

الاعتراف به في كاد انبات الخبر ونهاه في له شاع ذلك على الالسة حتى قال بهضه اعزها بها

تعوي ه اعصر ما هي اعطته ه جرت في اساني جرهم ونعوه

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

في معرض الخ انا ه وان اثبت قامت مهام بخود

أو خلافاً على رأي نحو ما هذا ما كن لكنه متحرك وما هذا أسود لكنه أبيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمراً قائم بالاجماع وذكروا ابن مالك وصاحب البسيط انها للثأ كيد أيضاً قال في البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم انه موافق لما قبله في الحكم فانه يوثق به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولاً كيد الأول وتحقيقه نحو ما قائم زيد لكن عمراً قائم لما قبل ما قائم زيد فكأنه يوهم ان عمراً مثله لشبهه بينهما أو ملاحظة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لقمته لكنه لم يقم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توها ولذا لا يقع بين وفاقين واختلف فيها هي بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وانها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفراء هي مركبة فن لكن سا كنه النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن للملاقاة الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي فاذا قلت قام زيد لكن عمراً لم يقم فكأنك قلت لا كان عمراً لم يقم والمعنى فعل زيد لا كعمل عمر و ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان أصل كآن ان المكسورة وفحتمت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتبدل على المحذوف لكثرة لتغيير وكان التشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها تأتي للتحقيق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي ان الارض لانه قد مات ورنائه بذلك وخرجه ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أي لان الارض « قلت » وعندي تخرج أحسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله

أي أشجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرح آت وكأنك بالدينيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل اذ المعنى تقرب اقبال الشتاء وإيمان الفرح وزوال الدينيا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه نحو كان زيداً أسداً واذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة طنت وتوهمت نحو كان زيداً قائماً لان الشيء لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى فكأنك شئت زيدا وهو غير قائم به قائماً أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم و وافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو كذا كان صفة وقد تدخل كان في التشبيه والانكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأنني لأعلم وفعلم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون قال تعالى . وى كأنه لا يفلاح الكافرون . فهي للتعجب على جعل وى مفصولة واختلاف في كأن بسيطة أم مركبة فتعال بالاول شذوذاً واختاره أبو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وانها مركبة من ان وكاف التشبيه وأصل كان زيدا أسداً إن زيدا كأسد فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على ان وجب فتحها لان ان المكسور لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضر اوى انه لا خلاف في انها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تنطق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما وهو الصحيح لانها لما فارقت الموضوع الذي يمكن أن يتعلق فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جنى وابن عصفور والثاني

نعم وعليه الزحاج قال الكاف في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما في أخوك
 فالتقدير كاخوتي إياك . ووحودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى ضميره وعلى عدم التعلق هل هي باقية على
 جر . مدخولها أم لا . أخلان لابن حتى أقواما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها وليت للفتى ويقال لتبادل
 الياء ، وادغا . هاء في التاء ويكون في الممكن وغيره تحوالت الشبابة . ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الأخصس والكسائي
 المكره . نحو . لعل الساءة قريب . فلهذا ما جمع نفسك . ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الأخصس والكسائي
 في معانيها لتعادل ونخرج عليه . له له يتدكر أو يحشى . وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام ونخرج عليه . وما
 يدريك له يركى . وحينئذ لعلنا نعلمك وزاد المطوال في معانيها أو أكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا
 عن هذه المعاني كلها إلى الترجي والاشفاق والجمهور على ان اهل بسطة ولاها أصل حكاه في البسيط عن
 الكوفيين . قيل مركبة من عل والملام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها العار أخر عدتها ثلاثة عشر اضافة على
 تعدد الملام قال

لأنهم العقير ذلك أن • تزكع يوما زلدها وسدره

والمثل للملام وما قال • أخوك ولا يدري أمك - آله • وعن حذف الملام من هذه ولأن تبادل العين
 هو الزمونا قال

عنون على الطلق الخيل لأبنا • يسكني نديار كما يسكني ابن حزام

وتعدت لزوم من هذه وخرج عنها أو ما يشعركم أنها ذات لا يؤمنون . وحكى أبيت السوق عليك أن
 تدعى السور أو من تبادل الملام . كما في رجل ورجل ورجلين وأمن يامن الممجة وهم ما بدلا من المهملة ورعل
 لهم . كما في العروين بالهمزة كما هو جريان وأعلت وهي أولها - استعملها كما قال العارسي في تذكرته
 وأما قولك - أو كما في قول أمني في أمليه . وقال قائل رجل يمي من يدع والى المرأة العالة . فقال اعرابي لو ان
 من أمني - أو يدع - بدل من - أمني - لما سمعته قول أبي العباس - عدا ماني زهان - له • قال يحيى بن
 عمر - مع الأسماء - هكذا

فإن • • • • • كان وقيل الكوفية الجرمان وقد دده ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين
 كمر بها • • • • • له دام وفي • • • • • ومع الأخصس - وقوع - وف خبر ليت ومبرمان
 ما عني • • • • • وبما يمكن وجوز العراء نصب جزأى ليت وابن - الملام وابن الطراوة الباقي وتقع
 • • • • • يدونه بسند عن الجرأين وألحق الأخصس بليت لعل وكان • • • • • وأن

• • • • • كان لهذه الأجر شيه يكن في لروم المنة أو الخبر والاشفاق • • • • • عملها • • • • • كونه
 • • • • • وفاعل آخرتها إلى العربية ولأن • • • • • كما عدت الأسماء كالمضلات فأعطيا
 • • • • • العرب بين العربيين أنها الباصية للاسم واحتفت في المرفوع • • • • • الرافعة له أيضا
 • • • • • الكوفيين أنهم عمل في • • • • • شيأيل هو باق على روه قبل دخولها • • • • • تبدل به السهيلي بأنها أضعف
 من الأفعال لم تجز أن تعمل عملهن • • • • • ومع من العرب نصب الجرأين • • • • • فقبل • • • • • وعاء به الجمهور وقيل
 سائغ في الجميع وأنه لغة وعليه أبو سعيد العاسم بن - الملام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء
 ومن الوارد في ذلك قوله • • • • • ان حراسنا • • • • • وقوله • • • • • ان الهجور حية جروزا • • • • • وقوله

كان أدنيه اذا تشوفا • • • • • قادمة أو نداء محرفا

وقوله • • • • • الاليتى حجر ابواد • • • • • وقوله • • • • • ياليت أيام الصبار واجما • • • • • وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك

وشبهه على الحال أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقى في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الاحرف
خلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها انما عملت تشبيها
بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان
بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال إن زيد أو إن عمر انطلقا من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا
لعلين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة
النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيئهم * لانحسبوا اليهم عن ليلكم ناما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لانها مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا
وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبر اللعل فلا يقال لعل زيد اقام ومنع الأخفش
وقوع سوف خبر الليت فلا يقال ليت زيد سوف يقوم لان ليت لما يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل
بجواز دخول أن فيه جملا على عسى قال * لعلهم ما أن يبغيا لك حيلة * وفي الحديث لعل أحدكم أن يكون الحن
بحجته وقولي وبالمكن مرتقيره الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولا هاهنا هذه الاحرف بشرط الفصل
بالخبر الاليت بلا شرط نحو ان عندي انك فاضل وكان في نفسي انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز
في ليت نحو ليت انك عندي فيكون أن ومعمولا هاهنا مسد جزأي ليت وألحق الأخفش بليت في ذلك لعل
وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا ردي في القياس لان
هذه الحرور انما تعمل في المبتدأ أو أن لا يبتدأ بها أو أجاز هشام أن أن زيد انطلق حق بمعنى أن انطلق زيد حق
وأجاز الكسائي والفراء ادخال ان كقوله

وخبرت ان انما بين بيتيه * ونجران أحوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لوقال قائل انك قائم تعجني جازان تقول ان انك قائم يعجني قال أبو
حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

* (ص) ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط طرفا ومع معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لما مر وتوسط
المعمول طرفا خلافا للأخفش وحالا وفاقا للجولوي ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تكبير الاسم وقيل
والتكبر ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعري قيل استفهام في الاصح واسم وقيل يخص بالشعر
ونالها ان أدى الى ولا فعل قبح في غيره ورايها فهمها وخامسها لم يؤد الى ولا اسم يصلح لعمليها وسادسها
يختص بأن وأكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما لزيدان ولا ظننت خلافا لكوفية

* (ش) فيه مسائل الأولى لا يجوز تقدم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرفوا فيها
وأما تقدمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا الماذا كروان كان ظرفا أو مجرورا وراجل التوسع
فيها نحو ان لدينا أنسكالا ان عليا للهدي وان لنا لآخرة والأولى وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل
بالاسم ضميره نحو ان في الدار ساكنها وان عندهم أخاها ولا يجوز ايلاء هذه الاحرف معمولا خبرها فلا يقال
ان طعامك زيد آكل بالاجماع فان كان ظرفا أو مجرورا وراجل التوسع فيها كقوله

فلا تلحنى فيها فاحا بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلا به

ومنع الأخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وأجازته أبو علي الحسن بن علي بن
حدون الأمدى المعروف بالجولوي في نكتته على ايضاح الفارسي قال لانهم قد أجزوا الحال مجرى الطرف نحو ان

خبر عين وامبتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما
الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما معنى حقا ولا جرم غالباً وموضع جراً ورفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر
وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي ويجوز أن بعد إذا جازة وفاء جراً وأى المفسرة وأول قولى وفى
الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

﴿ ش ﴾ لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك فى . وواضع الأول ان تقع صلة نحو وآتينا من
الكسور زمان . فالتحفة لتنوء الثانى ان تقع حالاً نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فر يقام من المؤمنين
لكارهون . الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال . انى عبد الله . الرابع ان تقع قبل لام معلة . نحو والله يعلم انك
رسوله الخامس الأثقع خبراً اسم عين نحو وزيد انه . نطلق بناء على اجازة ذلك وهو رأى البصريين
والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلاً فالخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان
السادس اذا وقعت مبتدأً أو بها نحو انا . أنزلناه قال أبو حيان وايس وجوب كسرها حينئذ مجمع عليه فقد
ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي ودخل فى
المبتدوء بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الى جملة نحو جالس حيث ان زيدا جالس ومن
أجاز اضافتها الى مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين
وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائى
والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال فى البسيط وأصل هذا الخلاف ان جاتى القسم والمقسم
عليه هل احدهما معمولة للآخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لافعل القسم أو لا وفى ذلك خلاف فن قال
نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولاً ومن قال لا وانما هى تأكيدياً المقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن
جوز الأمرين اجاز الوجهين الحال الثانى ما يجب فيه الفتح وذلك فى مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من
المسبحين الثانى بعد لولا نحو ولو أنهم صبروا الثالث بعدما الظرفية نحو لولا أكلك ما أن فى السماء نجما الرابع بعد
حتى غير الابتدائية وهى العاطفة والجارية نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان فى
موضع نصب أو جارة فى موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعدما المنخفضة
اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى الا الاستفتاحية كسرت بعدها وروى بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب
فخرجت على المعنيين السادس بعد لاجرم غالباً قال تعالى . لا جرم أن لهم النار . أى حقا وبعض العرب اجراها
مجرى اليمين فكسرتان بعدها السابع اذا وقعت فى موضع جر بحرف أو اضافة نحو ذلك بأن الله . مثل
ما أنكم . الثامن اذا وقعت فى . موضع رفع بفعل بأن تقع فاعله أو نائباً عنه نحو . أولم يكفهم أنا أنزلنا نزل أو حى الى
أنه استمع . أو بابتداء بأن تقع . مبتدأً نحو . ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة . بخلاف ما اذا وقعت فى موضع
رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم التاسع اذا وقعت فى موضع نصب غير خبر نحو . ولا تخافون أنكم . بخلاف نحو
حسبت زيدا انه قائم فانها فى موضع نصب لكنها خبر فى المعنى فتكسر وهى فى هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها
بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو بلغنى أنك . نطلق أو تنطلق أى انطلقك ومن الاستقرار
ان كان ظرفاً أو مجروراً نحو بلغنى أن زيدا عندك أو فى الدار أى استقراره ومن الكون ان كان اسماً جامداً نحو
بلغنى أن هذا زيد أى كونه وأنكر ذلك السهيلي وقال انما يؤول بالمصدر ان الناصبة للفعل لانها ابتداء مع الفعل
المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامداً وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له وأجيب
بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمران فباعتبار تقديرها اجلة تكسر وباعتبار تقديرها

وجوز دخول اللامين وهي لام الابتداء آخرت كراهة توالي تو كيد بن وقال ثعلب ومعاذمة قابلة للباء فيما وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشدت في خبره بتدو أو أمسي وزال ورأى وما وفي لهلك مع تأ كد الخبر ودونه وقيل هي لام قسم وقيل أصلى له انك فان صحبت نون تو كيد بعد ان أو ماضيا متصرفا دون ة- نوى قسم وفتحت

* ش * تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول اما بالخبر نحو ان لك لأجرا . أو بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيد اراغب أو بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساك كزاز يد وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا هو القمص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو . وان ربك لذو فضل . بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيد فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزئها وعلى الثاني والأول أولى لتعيينه في الفعلية نحو وانما نحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربتك لمحارب * شق ومن سالتك لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أو قال أحدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيد البك لوائق واني لبحمد الله صالح وأنشدوا * اني لعند أذى المولى لذو حنق * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد دللتا كيد لم يعد الاعم ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأ أخصني عمدا مودته * على الثناء لعندي غير مكفور

فان كان حالا أو مفعولا به فليل بجوز اجرائها مجرى الظرف نحو ان زيد الضاحك . قبل وان زيد الطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيما ينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ومن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن نص الأئمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بالترجيح وقال من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز ومن راعى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيد القياما قائما وان زيد الاحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسمع وان تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم يجز دخولها عليه أحدهما الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيد القائم في الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان في الدار زيدا وان عندي لقائما صاحبك ولا تدخل اللام على اداة الخبر اذا كان شرطا فلا يقال ان زيد ان أكرمني أكرمته حذر من التباسها بالموظفة فانها تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوظفة نحو ان زيدا من ياتك بعسن اليه قال ابن مالك الا أنه لم يسمع فالأجود أن لا يحكم بجوازه وواقفه أبو حيان وقال ان الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا ان أكرمتك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال ان زيدا لقد قام بخلاف المضارع فانه يدخل عليه نحو ان زيدا يقوم لشبهه بالاسم الذي هو الاصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد قرينة في الحال فأشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا التعم الرجل لانه لكونه للانشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع وكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

* فقال من سألوا أمسى لجهودا * وخبر زال كقوله

وما زلت من ليلى لذن ان عرقها * لكالها ثم المقصى بكل مراد

وخبر رأى حكى قطرب أراك لسانى وخبر ما كقوله * وما أبان لمن أعلاج سودان * وقيل همزة ان
مبدلة عاء مع تأ كيد الخبر أو تجریده كقوله * لهنك من عبسية لوسية * وقوله

* لهنك من برق على كريم * هذا ما اختاره ابن حنى وابن مالك من انها في هذه الكلمة لام الابتداء جار
دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجمع بينهما تنبيهها على موضعها الاصلى وذهب سيويو به وابن السراج الى
أهالام قسم مقدر لالام ان قال سيويو وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وذهب قطرب والفراء والمفضل
ابن سلمة والفارسي وصححه ابن عصفور الى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم
وقد سمع له ربي لا أقول يريد والله ربي فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها الاحدى الكبر وضعف
أبو حيان القولين الاولين بلزوم الجمع بين أداتى تأ كيد والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم
وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجى مع اقرار الهمزة
في موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله * فت تعدوا كأن لم تشعر * الرابعة اذا صحبت
اللام بعد ان نون تأ كيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم ويكون اللام جوابا لالام الابتداء نحو ان زيدا
ليقومن وان زيد القام وحينئذ يمنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت ان زيدا يقومن أو
لقام وانما يمنع الكسر لان اللام حينئذ في موضعها غير ممنوى بها لتقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا
لمنطلق فانها تكسر معها لانها مقدمة في النية مع لفة للفعل عن فتح ان وانما آخرت للعللة السابقة

* ص * مسئلة تردان كنم خلافا لابي عبيدة فتهمل

* ش * اختلف هل تأتى ان حرف جواب بمعنى نعم فأثبت ذلك سيويو به والاخفش وصححه ابن عصفور
وابن مالك وأنكره أبو عبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير من قال له لعن الله ناقه جلتى اليك ان وراكها
ولا عمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليها قراءة إن هذان لساحران

* ص * وتخفف فتهمل غالبا وتزوم اللام ان خيف لبس بالنافية وهى الابتدائية وثالثها ان دخلت على اسمية
فهي والا غيرها وعلى الاصح تكسر في ان كنت لمؤننا ولا تعمل في ضمير ولا يلبها غالبا فعمل الامتصاف ناسخ
ماض أو مضارع خلافا لابن مالك وقاس كالاخفش ان قلت لمساها ولا تخفف وخبرهما ماض ولا تعمل الكوفية
بل نافية واللام كالا وقال الكسائي ان دخلت على فعلية والاعمال والفراء هي كقد

* ش * تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة وحالها
اذا أعمت كالمها وهى مشددة لانها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد
ولا يجوز انك قائم بالتخفيف وأما في دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهي كالمشدة سواء واذا أهملت لزمت
اللام في تانى الجزأين بعدها فقاينها وبين ان النافية لا تلبسها حينئذ بها نحو ان زيدا قائم ومن ثم لا تزوم مع الاعمال
لعدم الالباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ولا حيث كان بعدها نفي نحو ان زيدا يقوم أو لم يقوم أو لما يقوم أو ليس
قائما أو ما عدم الالباس في الجميع واختلف في هذه اللام فذهب سيويو والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحاة
بعد ادوان الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسي

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام اخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منووبة بالتأخير من
 تقديم وهذه بحملها ادخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيما بعد بخلاف تلك لا يقال
 انك قلت لم اولا لانها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك واجاب الاولون
 بان ذلك كله انا جازتها ونسجها على خلاف الاصل لصرورة العرق فانهما يتبع أكثر من ذلك وذهب بعضهم
 الى التعميل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان
 ونمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت وأخواتها فان كانت للعرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقته وقد
 اختلف في الحديث المشهور وقد سماه ابن كثر مؤمنا الاحش الضمير والاعرابي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية
 ومن الاحش وابن الاخضر لا يحصر لا يجوز في ان الالكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقته فعل العلم عن العمل
 وقال الاعرابي وابن أبي العافية لا يجوز الا الفصح بناء على انها غير هامة ولا يلبى المخصصة في الغالب من الافعال
 وانما كان ضمير هامة اما سببا كان أو ضارعا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لعاقبين وان
 كان ضمير كرهه وان يظنك لمن الكاديين وقرأ ابي وان لأخلك يا فرعون شيورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها
 والماضي وان ما ورد من المسارع بحذف ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس به حجج ولا أعلم له موافقاته ونذر
 الا وهو غير المسارع في قوله من مسعود ان ايتهم اقليل وقول لشاعر هـ شلت بينك ان قلت لمالما •
 وما كان من ذلك لا يوطأ وان يريك اعمك وان يريك لمبه والبصر وان الا الاحش على أن ذلك من
 المسارع ويقاس عليه وذهب الاحش الى حوار لقياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض
 بالماضي والماضي لا يندفع بالعدم بناء على انه لا يغير منه أحد محذوران اما دخول اللام على الماضي
 في قوله من مسعود ما اتبعه من الكوفيين وذهب الكوفيون الى أن المشدود لا تخفف أصلا
 وان المشدود هو حرف التوضيح وهي النافية ولا عمل لها لئلا تكون كيدوها او اللام به به اللام بحجاب بمعنى
 دون المشدود في قوله من مسعود وذهب الكوفي الى ان المشدود لا يندفع بالماضي كات محذوفة من المشدود
 في قوله من مسعود وان دخلت على اعمك كانت تسمى باللام تسمى لا كقول الكوفيين وذهب العراء
 الى ان المشدود لا يندفع بالماضي وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود
 على من ادعى ذلك نحو وان اذلا او فيه من كل من التامات فقط وقرأ ابن مالك ومع ان عمر المطلق
 في قوله ونحذف ان منها الاصح اعمل حوار في مضمرة ولا يلزم أن يكون الثاني على الأصح والخبر جملة
 مضمرة محذوفة أو مع ما أو غير ما أو رب أو هامة فان بصرف وه يمكن دعاء قرن غالبا في أو أو وقد اتفقنا
 (١٤٧) هـ نحذف ان المعتوجة وفي اعمالها حيث ذهبت أحدها من الأسماء شيئا لا في ظاهر ولا في مضمرة
 وتكون حرفا صدرها به مالا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيين الثاني أنها تعمل في
 المصدر وفي الظاهر نحو عدت أن زيد قائم وقرئ أن غضب الله عليهم وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها
 تعمل حوار في مضمرة لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعى الى تقدير اسم لها محذوف
 وحمل الجملة بعدها في وضع خبرها وهل اقبل انها لغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب علم الاختصاص
 بالاسم في اتمام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستعجب وقوع الافعال بعدها لا يفصل ثم
 لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب
 معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لك ولا يكون خبرها مفرد بل جملة إما اسمية
 مفردة صدرها المبتدأ نحو وأخردواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو وان هالك كل من يحق وينتعل أو مقرونة بلا نحو

وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن إذا سمعت آيات الله . أو برب نحو
 تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أميناً
 أو فعلية فان كان فعلها جامداً أو دعاء لم ينجح إلى اقتران شيء نحو . وأن ليس للانسان الاماسي . وان عسى أن
 يكون * ان نعم معترك الجباع اذن * والخامسة ان غضب الله عليها . وان كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو
 أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولاً . أن لن نجتمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيما ولا في لما فينبغي
 أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو يلو نحو . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا
 يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله لهدى الناس . أو بقدر نحو . ونعلم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم
 أن سيكون . وندر خلوهما من جميع ما ذكر كقوله * علموا أن يؤملون فجادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد
 أن يتم الرضاة . بالرفع وكذا ندر أعمالها في بارز كقوله * فلو أنك في يوم الرخاء سألتني *
 * (ص) * وكان فأقوالها ويأتي خبرها مفرداً واسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد
 * (ش) * تخفف كان وفي أعمالها حينئذ الاقوال الثلاثة في ان أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز
 مطلقاً في المضمر والبارز كقوله * كان نديبه حقان * وكقوله * كان ظبية تعطو * في رواية النصب
 فهما والثالث الجواز في المضمر لافي البارز ولا يلزم أن يكون ضميراً للشأن أيضاً كما في ان ويزيد عليها بجواز
 كون خبرها مفرداً كقوله كان ظبية في رواية الرفع وجملة اسمية كقوله
 * كان نديبه حقان * في رواية الرفع وفعلية مصدرية بلم نحو . كان لم تغن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان
 ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جوازه أو بقدر نحو * لما نزل برحالتنا وكان قد * أي وكان قد زالت
 * (ص) * ولكن فلا تعمل خلافاً لـ يونس
 * (ش) * تخفف لكن فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل ويزوال موجب أعمالها وهو
 الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والآخرش أعمالها قياساً على أن وان وكان
 * (ص) * لالعل وجوزه أبو علي وينوي الشأن
 * (ش) * لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً
 * (ص) * مسألة تلي ما لبت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال في الأصح والباقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي
 فيها والزجاج والحري في لعل وكان وأوجه الفراء في لبت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة يفسرها ما بعدها
 خبراً وقيل نافية والاكثر أن ان معها تفيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخي والزمخشري والبيضاوي وان
 * (ش) * توصل لبت بما فيجوز ابقاء أعمالها وأعمالها كما في ما روي بالوجهين قوله
 * قالت ألبت هذا الحمام لنا * ويوصل بها الباقي فتكفرها عن العمل وتلزم الإهمال نحو . انما الله إله واحد انما الهكم
 اله واحد والفرق بينها وبين لبت ان لبت أشبه بالأفعال منها ولذا الزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وانها باقية
 الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فانها تدخل عليهما معاً نحو انما يوحى إلى . انما خلقناكم
 عبثاً . كما يساقون * ولكننا أسعى لمجد مؤثّل * لعلمنا أضاءت لك النار الحمار المقيدا * فلها تعين فيه الالغاء وجاز في
 لبت الأعمال رعي القوة اختصاصها بالإهمال الحاقاً بأخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني
 في النحو ذكر فيه ان لبتا تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصغار عن البصريين لكن الأخصش على سعة
 قال انه لم يسمع قط لبتا يقوم زيدونقل أبو حيان عن الفراء انه جوز ايلاء الفعل لبت لانها بمعنى لو وأنشد حفظه
 * فليت دفعتم الهم عن ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين

بقول ولا يلبيها العمل بحال أي مع ما وما لا مجردة وبمحصل من جميع المسئلتين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الأعمال في الجميع حكى انماز بد اقامم ويقاس في الباقي ووافق الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز في لبت ولعل وكان خاصة ويتعين الالغاء في إن وأن ولكن وعزى إلى الاخضر ووجه اشتراك الثلاثة الاول في تفسير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر فانهم لا يعبرن مع الابتداء وذهب الفراء إلى وجوب الأعمال في لبت ولعل ولم يجوز فيهما الالغاء وعندى جواز الوجهين في لبت وإن قصر على السماع وتعين الالغاء في البواقي لعدم سماع الأعمال فيها ثم ما المذكورة زائدة كافة عن العمل به ليدخل هذه الحرف على الخ لهداهو المعروف وزعم ابن دريبس - توبه بعض الكوفيين أنها مكررة مهمة منزلة الضمير المجهول لها من التسخيم والجملة التي بعدها في وضع الخبر ومسررة لها كالتى بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواحي كضمير الشأن وزعم أبو علي العارضي أنها روية واستدل بأنها طابت وهو المحصر نحو انما الله واحد كاهادة التي والانيات بالا وما ذكر من افادتها المحصر قول لا كثيرين وانما الله واحد بغيره من الصفة أبو حيان وألحق الزمخشري بانما المكمورة انما المعنوية مما لها ضمير المصدر لاها فاعرفها وما ثبت للاصل ثبت للمصرع وقد اجتمع في قوله تعالى قل انما بوحى انما الحكم له واحد وذو القربى الاقرب الصفة على الموصوف والذاتية بالعكس قال أبو حيان وهذا في انفراد به قال ودوى المصدر في لا يماطلة لا تماثلها لانه بوح اليه غير الواحد وأجيب بأنه محصر مقيد اذا الخطاب مع المشترك أي ما بوحى أي في شأن الربوبية لا التوحيد لا الاشارة فهو قصر فاب على حد وما محم - دارحول ذات صفة على لله بانه وهم مكررة في الرسالة وان كان قصر افراد وقد وافق الزمخشري على ذلك ليدواوى ويصغى لتوحي في الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم في عميت

ليس كذلك كان لانها تكررت وقصد بها النبي العام في مكررة تلها غير معموله لغيرها لكن ان كان غير صاف ولا شامك بركبها وهي على ما نصب به ونعمه الباء غالباً وقيل معرب مطلقاً وقيل مبنى وقيل ان ركبت لم يعمد في الحذف ولا الاسم ومن يكثر الموانع يتبين أودونه أو يفتح أقوال والأصح جواز الخبرين ويجب كبر الخبر وأجيب ولو طرفاً ودكر ان جهل خلافاً لعموم ولا لحدودها فالالتزمه تيم ويكثر مع الادر برفع نالها بلان محل الاسم وقيل لا مع وقيل ضمير الخبر وقيل خبراً للاع اسمها ويجوز نصبه خلافاً للجرى وربما حذف الاسم دون جواريمان حذف لا وربا ركبت مع الزائدة والخمور أن لا أبالك ولا بدى لك مضاف والملامح استوان مالك عويل كبر واللام متعاقبة مع خبر خبره والمختار وفاقلاً في علي وابن يسعون وابن الفراء على لغة الفصحى ولك الخبر لا تحذف اللام اختياراً ولا تعمل بظرف خلافاً ليونس وقيل الخلف في لئافس ويجوز بانه اسم والخمور يرتفع تتبين شبهه مضاف وجوز ابن مالك نقله ابن كيسان وبجسن وبني أهل بغداد الكردان عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في مقبول خلافاً للرماني ومعرفة خلافاً للاكسائي في علم مردود مضاف الكنية ولله والرحمن والعزير والفراء في ضمير غائب وإشارة

ليس كذلك عمل لا عمل ان الحافظات المشابهة لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر لانها التوكيد التي كما ان التوكيد الانشائي هو قياس القيس والحافظات ليس قياس نظير لانها مافية مثلها فم وأقوى في القياس لكن عملها عمل ان أوصح وأكثر في الاستعمال وله شروط الاول أن لا تكررت فان كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز كما يأتي في التوابع الثاني أن يفصدها النبي العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يفصده العموم فتارة تلتفي وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولها مكررة فلا تعمل في معرفة باجاء البصريين لان عموم النبي

لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف
لكنية نحو لا أبا محمد أو الله أو الرحمن . والعزيم نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافق الفراء على
لا عبد الله قال لأنه حرف مستعمل يتألف لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما
لزم عبد الله والسائي قاسمهما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا
هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله
عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أبا حسن لها وقول
الشاعر * يكون ولا أمة في البلاد * وقوله * لاهيتم الليلة للطي * وقوله * بيكي على زيد ولا زيد مثله *
فقول باعتبار تنكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واتعالي مسماه وعلى كل من أشبهه فصارت كذكره لعمومه
أو بتقدير ممن وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك قال

أهدموا بيتك لأبالك * وزعموا أنك لا أخالك

وقال لا تعنين بما أسبابه عسرت * فلا يدي لأمرى إلا بما قدرا

ففيه أقوال أخذوا وعليه الجمهور رأيتها أسماء مضافة إلى المجرور وباللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر
محذوف والإضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لأنه لم يقصد في أب أو أخ معين فلم تعمل لافي معرفة وزيدت
اللام تحسینا للفظ لئلا تدخل لافي ما ظاهره التعريف الثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف
في الأعراب والمجرور وباللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن
كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة إذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف
ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور وباللام هو الخبر وعليه
الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل
وكان القياس في هذه الألفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدي لك قال * أبي الإسلام لا أب لي سواء * وقال * تأمل
فلا عينين للمرء صارفا * لأنه أكثر استعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غيره ضرورة الامع اللام
وورد محذوفها في الضرورة قال

أبلموت الذي لا بد أني * ملاق لأبالك تخوفيني

ولا يجوز أيضا في غيره ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور وآخر نحو لا أباليوم لك ولا يدي بها
لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن يونس يفرق
في الفصل في الطرف بين الناقص والتام فيجيزه بلادل دون الثاني ورد سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين
إن واسمه لافي باب كان فلا يجوز أن عندك زيدا مقيم وأن اليوم زيدا مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين
الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبافاعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا
والنكرة بشيء فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو لا فيها غول . وجوز الرماني بقاء النصب حتى لا
كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشيمة زائرا وأجيب بأن اسم لافي الأولين محذوف أي لأحد ورجلا
تمييز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون النكرة غير معمولة لتغير لا بخلاف نحو جئت بلا
زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا من حبابهم فانها فيه معمولة للفعل مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت
الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت أو شبهه بأن يكون عاملا
فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعنا جبال حاضر ولا راغباني الشرع محمود فان كان مفردا أي غير مضاف ولا شبهه

ركب مهاوي على هذا ذهب أكثر البصريين واختلف في موجب البناء فقبل تضمنه معنى من كان قائلاً
 قال هل من رجل في الدار فقال بحبه لارجل في الدار لأن نبي لاعام فينفي أن يكون جواباً لوال عام وكذلك
 صرح عن في بعض المواضع قاله الألامن سبيل إلى هندة وصحة ابن عمه ورورد بأن المتضمن معنى من هو لا
 لا الاسم وقيل تركيبه مهاوي كيب حصة عشر بدليل زواله عند الفصل وصحة ابن الصائغ ونقل عن سيوبه وقيل
 تضمنه معنى الملام الاستغرافية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقية أمس الدار وذهب الجري
 والزاجي والسبغاني والرماني إلى أن المفرد معها مرت أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً للبناء ورد بأن حذفه
 من الذكر المطولة كان أولى وأنه لم يهد حذف التنوين إلا منع صرف أو إضافة أو وصف العلم بان أو ملاقة
 ساكن أو وصف أو بناء وهذا ليس واحداً مما قبل البناء فتمين البناء وذهب المبرد إلى أن المنى والجمع على حده
 معرمان مهالاً لم يهد فهم ما التركيب مع نبي آخر بل ولا وجد في كلام العرب منى وجمع مبنيان ونقض بأنه
 قال بنان ما في البناء كداهما على الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به فالمعرد وجمع التكسير على الفتح نحو
 لارجل ولا رجل في الدار والمنى والجمع على البناء كقوله • نزهة العين بالعبس متعا • وقوله
 • أرى الزرع لأهلين في عرساته • وقوله

بحشر الناس لا بين ولا آبا • الأوقد علمهم شـون

وأما جمع المؤنث السامع في أقوال أحدنا وحووب بناءه على الكسر لأنه علامة نصبه الثاني وحووب بناءه على
 الفتح وعليه الماربي والعاربي اثبات حوازل الأمرين وهو الصحيح لتسارع صدورى بالوجهين قوله
 • لا بد من البناء • قوله • لا إمام ولا جازان • له • قال أبو حيان وفرع به من أصحابنا الكسر والفتح
 إلى الخلاف في حربة لارجل فن قال أنها حركة عراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح
 التركيب كمنه عشراد الحركة ليست للمدات خاصة انما هي للمدات ولا ومن جوز الوجهين راعى الأمرين
 مذهبى على الفتح حوازل أو حوازل لا ينون كما هو ظاهر وان بنى على الكسر فقبل لا ينون وعليه إلا كثرون
 كالأبيون في البناء نحو بناء • وبه ورد البتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف
 لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ويثبت كالم في لامه من ذلك فان أضيف اعظاً وتقدير أعرب بالكسر وفاقا
 نحو لامه من ذلك أو لامه من ذلك وجمع التركيب غالباً حول البناء على لا نحو بلا زاد ومع جئت بلا
 نبي الفتح وهو نادر والاجماع على أن لاهى الزمعة للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند
 الفتح والمنى والمبرد والسبغاني وجماعة وصحة ابن مالك إجراءه لم يجزى ان وقيل انها عمل فيه شيئاً بل
 لامه المذكورة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصحة أبو حيان وعزاه لسيوبه واستدل
 لجواز الاتباع بما بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم إلى انها نعتة من في الاسم أيضاً شأحالة
 التركيب لأنها صارت منه بقره الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل الأولى يجب تنكير
 خبر لأن اسمها كره فلا يخبر عنها معرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفاً أو مجروراً والضعفها فلا يجوز
 الأصل إنما بين اسمها لا يخبر ولا بأجنبي الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الخجاز ملتزم في لغة تميم
 وطى فلم يعقلوا به أصلاً نحو ولا ضير فلا فون ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وإنما أكثر أوجب
 لأن لا ومادحات عليه جواب استعها عام والاجوبه يقع فيها المحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون فيها
 لا وهم ويحذفون الجملة بهدها رأوا أكثر ما حذفه الخجازيون مع الانحوالا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان
 لم يعلم بقرينة عالية أو حاله لم يحذف المحذف عند أحد فلا عن أن يجب نحو لا أحد غير من الله قال ابن مالك ومن

نسب الى تميم التلام الخذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير الى الرنخشري والجزولي وور بما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك أي لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الابدلا جاز في المذكور بعد ما رفع والنصب نحو لا سيف الاذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والاله الا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام فكانت قلت الله اله ورد بانه تم بالا ضمير والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لامع اسمها لانها في محل رفع بالابتداء الرابعة ندرت ركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بالنافية كقوله * لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * وهذا من التشبيه المحفوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه وانعرا به مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد في البناء لعدم الاعتداد بالفعل من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف لانه كقوله * أراني ولا كفران بالله آية * وذهب البغداديون الى جواز بناؤه ان كان عاملا في ظرف أو مجرور نحو . ولا جدال في الحج . بخلاف المفعول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قائل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

* (ص) * وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما خلافا للشاويين فلا تغير وتثنية افلا تلغى ولا خبر ولا مقدر او لا إتباع الاعلى اللفظ خلافا للبرد

* (ش) * اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشاويين ادزعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله * ألا اصطبار لسامى أم لها جاد * الثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله * ألا طعان الأفرسان عادية * وقوله * ألا ارعوا لمن وات شيبته * وحكم لاني هذين المنيين حكما الوالم تدخل عليها الهمزة من جواز النعاه وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التثنية فذهب سيبويه والتحليل والجرمي أنها لا تعمل الاعمال ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لاني اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها الاعلى اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو الأغم إلى الماء بارد الأبا إلى الأغلامي إلى الأغلامين الماء ولبناء وعسلا بارد اخلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التثنية واقع على اسم الاعلى الاول وتلغى الخبر على الثاني ومن شواهد ما قوله

الأعمرولى يستطاع رجوعه * فبرأب ما أثبت بد الغفلات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

* (ص) * مسألة يجب اختيار اخلافا للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن مدخولها بمعنى فعل وفي المفرد عن خبر منفي بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يفتى حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حينئذ اسما كغيره مضافا

* (ش) * اذا لم تعمل لا إملا لأجل الفصل أو لا يكون مدخولها معرفة فذهب سيبويه والجمهور الى وم تكرارها ليكون عوضا عما فاتهما من مصاحبة ذى العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال

والمصدر الزعم كقوله * على الله أرزاق العباد كما زعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى سمن أو هزل فلازمة يقال زعمت الشيء بمعنى سمنت وبمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو . وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . أى اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستأتى في أفعال التصيير وبمعنى أوجد نحو . وجعل الظلمات والنور . أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت إلى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت في باب كاد خامسها هب أثبت الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجزى أبا خالد * والافهينى امرأها لكا

أى ظننى وقوله

* فهى أمة هلكت ضياعا * يزيد أميرها وأبو يزيد

وهى جامدة ولم يستعمل منها سوى الأمر ل الماض ولا ضارع ولا وصف والأمر باللام ويتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع وزعم الحربرى (٧) النوع الثانى ما دل على يقين وهو خمسة أيضا أحدها علم نحو . فان علمتوهن مؤمنات . فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا أو بمعنى علم عامة فهو أعلم أى مشقوق الشقة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو . وان وجدنا أكثرهم لفاقين . ومصدرها وجدان عن الأختش ووجود عن السيرافى فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثل الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجودة ثالثها لفى بمعنى وجد أثبت الكوفية وابن مالك كقوله

* قد جربوه فالقوه المغيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام فيه فى البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدوها ابن مالك كقوله * دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * قال وأكثر ما تستعمل مع مادة الباء كقوله دريت به فان دخلت عليها هزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخر الباء كقوله تعالى . ولا أدراكم به . وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما تعدى لاثنين ولعل البيت من باب التضمن ضمن دريت معنى عامت والتضمن لا ينقاس ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادى محتمل للتضمن فان كانت بمعنى ختم تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * قال ابن مالك وهى جامدة لا يستعمل منها الا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه العلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تامت فلان خارجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فتصرف بالانزاع ويتعدى لواحد النوع الثالث ما يستعمل فى الأمرين الظن واليقين وهو أربعة أفعال أحدها ظن فن استعملها بمعنى الظن . ان ظن الاطباء ما نحن بمستيقنين . وبمعنى اليقين . الذين يظنون انهم ملاقور بهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدرى ان استعملها بمعنى العلم غير مشهور فى كلام العرب وأبقى الآية ونحوها على باب الظن لان المؤمنين حتى الصديقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم وزعم الفراء أن الظن يكون شكا ويقينا وكذا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث . فان كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا . وما هو على الغيب بظنين ثانيها حسب فن الظن . وبحسبون أنهم على شئ ومن اليقين * حسبت التقي . والجود خير تجارة * والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وبيض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها حال يخال فن الظن قوله

(٧) بياض بالاصل

• أخاك ان لم تفض الطرف ذاهوى • ومن اليقين قوله

دعاني العذاري عمهن وختني • لي اسم فلا أدعي به وهو اول

والسدر حيلاً أو حالاً أو حيلة ومخالة وخيلان وخيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يخيف فان كانت
بمعنى تكبر أو طامع من حال العرس طلع والمضارع منهما أيضاً بحال فلازمة رابدها رأى قال تعالى . إلهم يرونه
بعيدا . أي يظنونهم ونراه فر يبا أي نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرثة تعدت لواحد قال الفارسي وابن
مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما إلى أن التي بمعنى اعتقد تعدى إلى اثنين وبذلك قوله
رأى الناس الامن رأى مثل رابه • خوارج ترا كين فصد المخرج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى فلبية وهي المرادة حيث قبل أفعال العلوب النوع الرابع ما دل على نحو بل
وهي تسمية أفعال صبر وأصار المفعولان من صار أحدي أحوات كان بالتضعيف والمهمز قاله فصيروا . مثلا
كفهم ما كوله وجعل بمعنى صبر نحو . جعلناه هباء . وذهب حكيم ابن الاعرابي وهبني الله فداءك أي
صبري ولا يستعمل منها بمعنى صبر إلا الماضي فقط ورد نحو . برودونكم من بعد إيمانكم كفاراً . وترك كقول
وربته حتى إذا ما تركته • أفعال القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتعد وتعد كقولهم . تعدت عليه أجزا . وفي قراءة لا تخاف . واحمد الله إبراهيم حليلاً . وأنكر بعضهم تعدى
رأى وتعدى نحو . نى ابن وقال الفايتهدى إلى واحد والمصوب الثاني حال قال ابن مالك والحق ابن أفلح بصار
كان المفعول من كان بمعنى صار . قول وما حكم به جزئياً لا أعده . موعاً وقال أبو حيان لا أعلم أحداً من
العلماء يقولون إن أفلح لم يكن في شيوخ لا أعلم رجل اسمه . لم ين أحد من أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب
سويته عن أبي عمر بن الحبيب قال ومقالة ابن مالك من أنه جزئياً موعاً فان مذهب سويته أن النقل بالمهمز
يفس في اللزوم من في المتعدى وكان بمعنى صار تجرى مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالمهمز قياساً والحق
العرب رأى له مية الحمية فأدخلوها على المبتدأ والخبر ونسبوهما ماها موعاً وإن اجراء لها مجراها من حيث
إن كلامهم ما دراك بالباطن كقولهم

أراهم رهني حتى داما • تولى الليل وانحزل انحرالا

وفي الخبرين . إلى رأى أعصر حراً . فاعمل مضارع رأى الحمية في ضميرين متصلين لمعنى واحد وذلك خاص
بمعدت المعولين وما جرى مجراها والحق الأحفش يعلم مع المعاقبة بهين لمجرى مدها بفعل دال على صوت نحو
معدت ريداً في كالم معلاى المعاقبة موعاً نحو معدت كلاماً معدت خطابة . وواقعه على ذلك الفارسي
وابن بادشاه وابن عمه وروان المانع ابن أبي الربيع وابن مالك واحتموا بأنهم المادخات على غير موعاً أن لها
مفعول ثان بدل على المفعول كما أن طن المادخات على غير منطون أي بعد ذلك مفعول ثان بدل على المظنون
والجمهور رأوا كره ذلك وقالوا لا تعدى معدت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذلك وإن كان عيناً فهو
المفعول والعمل به في موضع نصب على الحال وهو على حذف . صاف أي معدت صوت زيد في حال أنه يتكلم
وهذه الحالة مبنية وانح ابن السيد لغولهم بأهاس أهال الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى واحد وانها لو
معدت لاثنين لكانت إمامان باب أعطى أو من باب طن ويطن الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع
الثاني من باب أعطى ويطن الثاني اسم لا يجوز التأوفاً وباب طن يجوز فيه الالقاء والحق قوم بصير ضرب على
مثل نحو . وضرب الله ثللاً عمداً لم لو كما . أن يضرب مثلاً ما موصة . واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية . فقالوا
هي في الآيات ونحوها . تعدية إلى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب مثل

فاسم مواله . فثبت للفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أي ما يدكر وذهب ابن أبي الربيع الى أن ضرب بمعنى صير متعدلاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خذالا ومال اليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الانسان ضعيفا . والجمهور أنكروا ذلك وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالا وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردى انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى الى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرت وسط الدار بئر او لا يكون بئرا تميزا لانه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قيصا والجلد نعلا وصنعت الثوب خاسيا لان المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكى في المفتاح فيما يتعدى الى اثنين توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعةتقدت وتميت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه في الارشاد ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب الى صحة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسألة مدخولها كان أو ذواستفهام وأنكر السهيلي دخولها على جزئى ابتداء وتنصها مفعولين وقيل الثانى شبه حال

﴿ش﴾ مادخات عليه كان دخات عليه هذه الافعال ومالا فلا الا المبتدأ المشقل على استفهام نحو أيهم أفضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل وغلام من ظننت عندك واذا دخات على المبتدأ والخبر نصبت مفعولين وكان الاصل أن لا تؤثر فيهما لان العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها الا أنهم شبهوا بأعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم الفراء ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من الافعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرورات موضع المنصوب الثانى هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيقى بل مشبه بها والمشبه بالشئ لا يجرى مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضا بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيقى بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمر او اسما جامدا كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالا ولا يقدح بوقوع الجملة والظروف موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمر ومنطلق ومررت بزيدا وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلا قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء قال والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الافعال يجوز أن لا تدكر فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا يجوز أن تقول زيد عمر والاعلى جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمر وقال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر اذا ألغيت هذه الافعال

﴿ص﴾ وتسعدنهما أن ومعمولاها وتقدمهما كمجردين وثانيهما تكبر كان

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تسعدن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيدا قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير . وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول والجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة

سأيه ويكون الآخر حذف للعلم به

* ص * وخص متصرف القلبى بالانغاء آخر او وسطا والاكثر بخبر به هو أولى آخر او في الوسط خلف لا مقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن في موهمه ويجوز بضعف به مد معمول فعلى الأصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيد أو آكلان زيدا طعاما. ك وقد يقع الملقى بين معمولان وعطفين وسوف ولا يجب الماء ما بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد الملقى بمصدر نصب قبض وضماف لياء ضعيف وفوق ضمير فاشارة وثو كدجمله بمصدر الفعل بدلا من لفظه منطوبا فلا يقدم خلافا للقوم فعلى الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فان جعلت خبره رفع وعمل حتما

* ش * يختص المتصرف من الافعال العلية وهو ما عدا هب وتعلم من الانواع الثلاثة بالانغاء وهو ترك العمل لغير مانع افظا أو محلا أو ما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المفعول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور رانه على سبيل التخيير لا لزوم فلك الانغاء والاعمال وذهب الاخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن ابي الربيع فان بدأت لتخير بالشك عملت على كل حال وان بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالانغاء المتأخر أولى من اعماله وفي المتوسط خلاف قيل اعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظى وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخيره بضعف لذلك فقاوم الابتداء بتقديم ومن شواهد الانغاء المتأخر قوله

* هما سيدان ابن زعمان وانما * والمتوسط قوله * وفي الراجز خلت اللؤم والعشل * أما اذا صدر الفعل فلا يجوز الانغاء عند البصر بين وجوز الكوفيين والأخفش وأجاز ابن الطراوة الا أن الاعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله * انى رأيت ملاك الشبهة الادب * وقوله * وما إخال لدينا منك تنويل * وقوله

* وإخال انى لاحق مستتبع * بالكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من انغاء العمل بالكسبية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيد فعند الكوفيين والأخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصر بين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيد يجوز نصبه عند البصر بين دون الكوفيين الثالثة أظن آكلان زيدا طعاما كيجوز على قول البصر بين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين ولكه تقدمه معمول جاز الانغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملقى بين معمولين إن كقولهم * ان المحب علمت مصطبر * وبين معطوف ومعطوف عليه كقولهم * ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر * وبين سوف ومصحوبها كقولهم

* وما أدري وسوف إخال أدري * فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قائم أظن زيد ويقول أظن زيد فالانغاء جائز عند البصر بين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصر بين قوله * شجاك أظن ربع الطاعنين * روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الانغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبر أو ليسا ههنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ويقع توكيد الملقى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل ونحذفه فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظنى قائم وضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق أما ضعفه فاجراءه مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان المفعول عوضا عما هو المصدر لاضميره ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذلك منطلق قال أبو حيان وانفقوا على أنه أحسن من المصدر واختلّفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الأول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني أن اسم الإشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتو كذا جملة بمصدر الفعل
بدلان لفظه منصرفا بحوز زيد. نطلق ذلك أي ظنك زيد. نطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر
المؤ كذا للجملة فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقا من قولك زيد قائم حقا لان شأن المؤ كذا التأخير
وجوز قوم منهم الاخص تقديمه، فعلى الاول لا يجوز اعماله واقالانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا
والتأخير لكونه مؤ كذا واستحقاق شيء واحد تقديمه وتأخير في حال واحد محال واختلف مجزؤ التقديم
في اعماله فأكثرهم على المع لانه لو عمل لم يكن على العمل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيد قائما وفي
التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيد ذاهب قياسا على متى ظن زيد ذاهب قال أبو حيان من
أجاز الاعمال في ظنك زيد قائما كان عنده ما يجوز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضمار الفعل
بعدها لذلك ومن ذهب الى إجازة الاعمال ما ومنعه في ظنك زيد قائما ابن عصفور فان جعلت متى خبر الظن
رفع وعمل وجوز نحو متى ظنك زيد قائما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤ كذا ولا بدل من اللفظ بالفعل وإنما هو مقدر
بحرف مصدرى والعمل

• (س) • وحسن أيضا التطبيق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو قال ما أو ان النافية أو لام
ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وان السراج أو لا أو أو على أو لعل وأسكر نطلب تطبيق الظن وقيل القسم مقدر
بهامعاق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه المأمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتمية
• (ش) • يختص أيضا بالتصرف من الأفعال الغلبية بالتطبيق وهو ترك العمل في اللفظ لافي التقدير لما منع ولهذا
يعطف على الجملة المتعلقة بالنصب لأن محالها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أنهم قام
لعم أي المرين أحصى. أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدحولا له نحو علمت أز يد قائم أم عمرو أو
مدحولا له النافية نحو. وطنوا ما لم من محيص. لقد علمت ما هو لا ينطقون. أو لان النافية نحو. وتظنون
إن لنتم لا قليلا. أو للام لا ابتداء نحو. واقد علمت والمان اشتراء. ووجه المع في الجميع لان لها المصدر فلا يعمل
مافهاه اها مدها. وعدان مالك من المتهانات لام القسم كقوله • ولقد علمت لتأين منيتي • قال أبو حيان ولم
يدكرها كثيرا كما قال صرح ابن لدهان في العروة أنها لا تطلق وعدان مالك أيضا وكقوله
وهو علم الاقوام لو ان حانها • راد نراه المال كان له وفر

• وعدان السراج وبها لا لادافية وذكرها النعاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يدكرها أصحابنا وعد
أبو على العارضي منها العمل نحو. وما يدريك له يركي. وما يدريك لعل الساعة قريب. ووافقه أبو حيان لانه
مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده. تقطع مما قبله ولا يعم فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه
لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ووجه السلوين ووجهه ادريس بأن آلة
التطبيق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيذ أما التصحيح فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام
وتردد الظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعد هذه الافعال من جميع المعلقات
المدكورة وانه هو المعلق لاهي وقوم الى أنه مقدر في ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول
الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيد اما أبو قائم ثم قيل هذا خاص بالغمية لان الجازية
كالعمل والعمل لا يدخل على العمل فلا يزال علمت ليس زيد قائما وقيل عام لانها ليست بفعل

• (س) • والحق مع استفهام أبصر وتمكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها حلافا
ليونس ونصب علمت زيد أبو من هو أرجح وأوجه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرني

ولذي استفهام معها له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنتين فالجملة مسددهما والثاني ان ذكر الاول او بحرف فتصب
 باسقاطه اول واحد فهي هوفان ذكر فبدل كل وقيل اشتغال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه
 ﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى الحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو . فستبصر
 ويصرون بأبيكم المعتون . وتفكر كقولك * تفكر آياه يعنون أم قردا * وسأل نحو . يسألون أيا ن يوم الدين
 وزاد ابن خروف نظرو وافقه ابن عصفور وابن مالك نحو . أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت . قال ابن الزبير
 ولم يذهب أحد الى تعليةها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسى كقوله * ومن أتم إنانسينا من أتم *
 ونازعه أبو حيان بأن ما في البيت يحتمل الموصولة وحذف العائد أي من هم أتم وزاد ابن مالك أيضا ما قارب
 المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو * اما ترى أي برق هنا * على ان رأى بصريته ويستنبونك
 أحق هو . لان استنبأ بمعنى استعلم فهي طلب للعلم . ليلوكم أيكم أحسن عملا . ونازعه أبو حيان بأن رأى من الاول
 علمية وايم من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس
 تعليق كل فعل غير ما ذكره من ج عليه . ثم لنزعه من كل شيعة أهم أشده . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية
 اذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبو من هو جاز نضبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا
 مانع في العمل واختلفو في رفعه فأجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى مستفهم عنه
 اذا المعنى علمت أبو من زيد وهو نظير قولك ان أحد الا يقول ذلك الا ترى ان أحد انما يقع بعد نفي لكنه لما
 كان ضميره قد نفي عنه الفعل وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل
 ورد بالسباع قال

فوالله ما أدري غريم لويته * أيشدان قاضاك أم يتضرع

الثالثة يجب النصب بعد رأيت بمعنى أخبرني نحو رأيتك زيدا أبو من هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في
 علمت زيدا أبو من هو لانها في معنى أخبرني وأخبرني لا تعلق هذا مذهب سيبويه ونازعه كثيرون وقالوا
 كثيرا ما تعلق رأيت قال تعالى . قل رأيتكم ان اتاكم عذاب الله أو أتكم الساعة أغير الله تدعون . رأيت
 ان كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى . في آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أي رأيتكم عذابكم
 وقال أبو حيان هي من باب التنازع فان رأيت وفعل الشرط تنازعا لاسم بعده فأعمل الثاني وحذف من
 الاول لانه منصوب أي رأيتكم أو أي العذاب ويضمر في رأيت مفعول فعل الشرط الذي يمكن تسليط رأيت
 عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما المادون الافعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأخوانه
 بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقي كذلك وان كان مفعولا به بقي مفعولا به أو مصدرا
 أو ظرفا أو حالبا بقي كذلك مثلها علمت أي الناس صديقك وأيم ضربت وأي قام فت ومتى قام زيد وكيف
 ضربت زيدا الخامسة الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسددها فان كان التعليق
 بعد استيفاء المفعول الاول كما في علمت زيدا أبو من هو فهي في موضع المفعول الثاني وأما في غير هذا الباب
 فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة في موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهدا صحيح أم لا وجعل ابن
 مالك منه . فلينظر أيها أزر كي طعاما . أي الى وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو عرفت أيهم
 زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك
 ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيدا وأمر زيدا أبو من هو
 واحتج الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتغال ولا حاجة الى

تقدير وذهب المراد والاعلم وان خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال وذهب الفارسي الى
 امر في موضع المفعول الثاني امرت على نفسه. منى علمت واختاره أبو حيان
 ﴿س﴾ وحسن ايمار رأي بصريه رحيمية يجوز كون فاعلهامف. مؤلفا ضمير بن متصين. تحدي منى
 والاكثر مع من مكه وقد اشار كما اقدم وابتنا المنصرف من فقدو وجدو يمنع. طلقا فان اضمر فاعل. تملأ
 وفمر بمعمول ويجوز عداق اليه خلافا للاضمر وجوزة الكسائي ان أبرز
 ﴿س﴾ تختص الافعال الفعليه بجوار اعمالها في ضميرين. تملين لمسمى واحدا فاعلا والاخر معمولا نحو ظنتني
 زيد وان ظنتك زيد. زيد طيه خارجا قال تعالى. ﴿أرأيت ان اتفقى﴾ وقال الشاعر. ﴿وختني لي اسم﴾
 وقال. ﴿وكت أبي لاجرع﴾ وقال. ﴿وكت أحسني كاعتني واحد﴾ وقال. ﴿وخت وما حبتك ان تحبنا
 ودل. ﴿وبله ممانا﴾ وهن يجوز وضع منس. مكن الضمير الاول نحو ظنت نفسي عالما خلاف قال
 من كسائي هم ولا اكثر من لا ولا يجوز ان كان في. ازل الالف لا يفتي ال صر يفتي ولا ضربتك ولا زيد ضربته
 بالالف. ﴿وبله ممانا ممانا﴾ بالالف منس بحور. فان رر ان ظمت نفسي. وقال المراد لا شئت ان يكون الفاعل
 معمولا وقال. ﴿وكت لا تتجمع ضمير ال يرحم ال الى نبي﴾ واحدا احدى ما رفع والاخر نصب. ﴿لشي واحد﴾ وقال
 امر الما على الالف المقارن اعمار اعمال والمعمول به وقع فقلت على اسم الالف عمل نعم المجرى بأفعال. ﴿بدا
 انك في ذلك رأي الصريه والحسية بكثره وتقدم وقدو وحديه له كقول الشاعر
 ﴿والمسار في رماح دريشه﴾ وقوله تعالى. ﴿ان رأي أحد صرحر﴾ وحكى امرء عبد منى وقد تنى
 ووجدتني وذلك على سبيل التخييل لا الحقيقة أم قوله نبيت أخر تنى وحدي وشاذوم يقل أحرص نفسي
 فان كان أحد الضميرين مفعلا جار في كل قول نحو ماضرت ال ايالك ويمنع الاتحاد مطلقا في باب ظن وغيره
 ان ضمير الفاعل متصلا مفعلا بالهول نحو ظن زيد فاقنا وزيد اضرت بر يظن نفسه ضرب نفسه فان
 ضمير مفعول الضمير ماضرت زيد فاقنا لا يابا وماضرت زيد الا هو وماضرت زيد الا يابا
 ﴿س﴾ ماله يحكى بقوله الصريه. الجملة في اعط المفعول حلف ولا يلحق به ممانا خلافا لكونه وان
 مهور وصب. مرد كهي معمولا لا قبل به. ممد در ومراد اعطه خلافا لقوم ويحكى خبره. ﴿دوانم جله
 وفماض قول. قائل الى يحكى. ﴿بهي عنه وحده﴾ كثيرا ورا دويهم من نظر مطاعا في لغة قول شرطها تضمن
 ممانا بشرط لا. متهم ممد في امه وفي المنه هو ران ما له اوقد له نظرف او معمول قال الاكثر أو اجني
 وكونه ماضرا لحاظ قال ابن مالك. خلافا لشيخ أبو حيان والسهلي وأر لايه مدي باللام معمول وجوز
 ال يراف في ماض والكوفية في امر فان فقد بشرط فالحكاية ويجوز ان يبال بحب في تقول زيد منطلقا
 ان علمت عنه

﴿س﴾ في المول وما نصرف ممانا من ال اب أحد ما ان يحكى به نجن نحو قال. ﴿ان تبه الله. ﴿ممولون ربنا آمنا
 مولوا آمنا. وان دعت ويحب مالم اذنا كذا انما الآية والماذين لاجوائهم علم النبيا. ﴿قول للذيهم لا زكى مال
 دي يحمل والاصل ان يحكى اعط الجملة كماله مع ويجوز ان يحكى على المعنى باجماع فاقنا قال زيد عمرو منطلق فلك
 ان معمول زيد عمرو ومنطلق او المطلق عرفان كانت الجملة المفعول حكيث على المعنى باجماع فتقول في قول زيد
 عمرو قائم بالجرح قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على الماعظ قولان صحيح ان عمه ورا المع قال لأهم
 ادحو رر الماعظ في المعربة في معنى ان. انتم ود في المفعول واد حكيث كلام. الكلام الى. نحو ما طقت ذلك
 ان تحكى الماعظ فتقول قال فلان انه علمت وذلك ان تقول قال فلان اطلق أو انه انطلق وهو منطلق وهل يلحق

بالقول في ذلك. اه كناديت ودعوت وقرأت ووصيت وأوحى فولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو
ونادوا يا مالك ليقص علينا ربك. فدعا به أنى. غلوب فانتصر. بالكسر. فأوحى اليهم بهم لنهاكن الظالمين
قرأت الحمد لله رب العالمين. واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الاضمار والثاني لا وعليه
البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح به في. نادى به نداء خفيا. قال رب. ونادى
نوح ربه فقال رب. ونادى أصحاب الأعراف رجلا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى. واختاره ابن مالك الثاني
أن ينصب المفرد وهو نوعان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا
وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذا هنا معناها وقيل
على انه نعت. صدر محذوف أى قولاً الثاني المراد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا
ما ذهب اليه الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه. يقال له ابراهيم. أى يقول له الناس
ابراهيم أى يطاقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير
ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير متم الجملة كقوله * اذا ذقت فاعا قلت طعم مذاقه * أى طعمه. طعم مذاقه
وقيل يضاف لفظ قول واعظ قائل الى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول ياللرجال ينهض منها * مسرعين الكهول والشبابا

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يعنى القول عن المحكى به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنحن الاولى قلم فانى لئتم * برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أى قلم فمائلهم وقد يحذف القول دون المحكى به وهو كثير حتى قال ومنه فاما وأما الذين اسودت وجوههم
أ كهرتم. أى فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك فى لغة بنى سليم مطاقتا بقولون
قلت زيدا قائمان غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلاف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه
حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختارناهم ابن جنى وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط
واعتدوا بقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا ورب البيت اسرائيلا

اذ ليس المعنى على ظن وفي لغة جمهور العرب شرط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به
يكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله

متى تقبول القلص الرواسيا * يحسمان أم قائم وقاميا

وقوله * علام تقول الرج يشغل عاتقى * وحكى الكسائى أن تقول للعميان نقلا أى تظن فان فقد شرط
نماذ كرتعيت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفصن بالظرف والممول مفعولا
أوحالا كقوله

أبعد بعد تقول الدار طامة * شعلى بهم أم تقول البعد محتوما

وقوله اجهالا تقول بنى لوى * لعمر أيبك أم متجاهلينا

ونحو أفى الدار تقول زيدا وأحمد تقول عندا واصله قال أبو حيان وكذا معمول المعمول نحو أهدنا تقول زيدا
ضاربا وقيل لا يضرب العصل. طلائر لو بأجنبي نحو أنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين
ماعداسيو به والأخفش وكذا تعين الحكاية فى غير المضارع والمضارع غير المخاطب وذهب السيرافى الى
جواز أعمال الماضي بشرط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز أعمال الأمر بشرطه أيضا وذكر ابن

مالك لأعمال المضارع شرطاً خامساً وهو أن يكون للمحال لا للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكروه غيره
وشرط السهلي أن لا يعدي العمل باللام نحو أتقول لزيد همر ومنطلق لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن
من فعل القلب وهذا قول سموع وإذا اجتمعت الشروط فالأعمال جائز لا واجب فبجوز المحكاة أيضاً مراعاة
للأصل نحو أتقول لزيد منطلق وكذا أعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ ص ﴾ مسئلة تدخل الهمزة على علم ورأى فتصب ثلاثة أولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع
الأكثر التعليق وقوم الالفاء والثالثان لم يبن للفعول

﴿ ش ﴾ تدخل الهمزة المسماة بهمزة الفعل وهمزة التعدية على علم ورأى المتعديين لفعولين فتعديهما إلى
ثلاثة ما عدا أولها الذي كان فاعلاً وكذا أقصى ما يتعدي إليه الفعل من المفعول به نحو أعلمت زيدا همر أقادما
وأرست زيدا همر أكرماً وللثاني والثالث من هذه المعامل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الالفاء
والتعليق وغيرهما منع قوم الالفاء والتعليق ما سواه ثبت للفاعل أم للفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع
لأن معنى الكلام عليهما ولا يجزى بهما معنى الكلام على الابتداء ومنهما آخر ونان ثبت للفاعل وعليه
المزولي لما فيه من أعمالها في المفعول لاول والفاء بالذاتية إلى الآخرين وذلك تناقض لأنه حكم بقوة وضمف ما
تختلف ما دام ثبت للفعول ومنع آخرون التعليق دون الالفاء وعليه الأكثر ومنع قوم الفاء أعلم دون
أرى وعليه الشلوبين لأن أعلم مؤثر فلا يبنى كالاتفي الأفعال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالفاء كما
وافقه في المعنى ورد بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى فيتم تساويهما في الالفاء وقد ورد بالمع بالفاءهما
حكى البركة أعه الله مع الأكر وقال الشاعر • وأنت أراي الله أ منع عاصم • واستدل ابن مالك
للتعليق بقوله تعالى • ينشئكم إذا زقم كل ممزق الآية وقول الشاعر

حذرا فقد نبت انك للذي • سجزى بما تسمى وتعد أو تشق

﴿ ص ﴾ وحدها وأحدها للدليل جائر وانما دونه فمع سبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول
والاقتصار عليه وحوز لا أكثر حذف لاول دونهما أو هادونه والشلوبين حذفه دونهما والجرى عكسه
﴿ ش ﴾ يجوز حذف هذه المعامل الثلاثة وبعضها للدليل كقولك لمن قال أعلمت زيدا بكر أقادما أعلمت
وأما لاقتصار وهو المحذف لغير دليل ففيه مذهب أحدها وعليه الأكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه
ابن مالك وخطاب يجوز حذف لاول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر لاول كقولك
أعلمت ككشك مينا بحذف العلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث ان لم يحصل الكلام من فائدة
بذكر العلم به في الصورة لاولي والمعلم في الثانية الثاني وعليه سبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف
وابن سمعور لا يجوز حذف لاول ولا لاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لابد من الثلاثة لأن الأول كالفاعل
ولا يعرف والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفها فيه اقتصارا الثالث وعليه الشلوبين يجوز حذف
الاول فقط مع ذكر الآخرين نحو أعلمت ككشك مينا لا يجوز حذف الآخرين دون الأول ولا حذف
الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجري واختاره ابن
القواس يجوز حذف الآخرين فقط لأنهما في حكم مفعولي ظن دون الأول لأنه في حكم الفاعل

﴿ ص ﴾ والمثنى سبويه يعلم نيا واللحمى نيا وأعرف وأشمر وأدرى والفراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون
حذفوا والخمسة ابن السراج الظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجا وابن مالك وقوم أرى اخلية والحريري
علم والجرجاني استعطي وبعضهم أكسى

﴿ ش ﴾ الجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى وزاد سيبويه نبأ كقوله
 ونبت قيساً ولم أبله * كإزعموا خير أهل اليمن
 وزاد ابن هشام اللخمي انبأ وعرف وأشعر وأدرى وزاد الفراء في معانيه خبر بالتشديد كقوله
 * وخبرت سوداء القلوب مريضة * وقوله * وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وزاد الكوفيون حدث
 وتبعهم المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وقال أبو حيان وأكثراً أصحابنا كقوله * فن حدثتوه له علينا العلماء *
 وزاد الحريري في شرح الملحمة علم المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد في لسان العرب متعدية الى ثلاثة
 وزاد ابن مالك أرى الحمية كقوله تعالى . اذ يريدكم الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً لولا أن أراكم كثيراً . وزاد الأخفش
 وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطي وزاد
 بعضهم أكنى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر والجمهور ممنعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف
 حرف الجر أو الحال

﴿ ص ﴾ وما بني للفعول فكظن

﴿ ش ﴾ ما بني للفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فما جاز في ظن جاز فيه قال ابن مالك الا لاقتصار على
 المرفوع فإنه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جائز هنا الحصول الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فأغنى
 عن التصريح باستثنائه

﴿ ص ﴾ الفاعل ونائبه الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

﴿ ش ﴾ لما كان الكلام ينقصد من مبتدأ وخبر وينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب عن
 الفاعل انحصرت الـمد في ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل
 ما أسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه
 كما صدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو وأسرنا
 الجوى الذين ظلموا . وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كات زيد

﴿ ص ﴾ وزعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه للبتدأ وخلفه منى الفاعلية وقيامه بالحدث الفاعل والكسائي
 كونه داخل في الوصف ونصب المفعول بخر وجه والجمهور يجب تأخيره وذكره ويحذف مع عامله أو فاعل
 المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكدة ويقدر في نحو ثم بداهم منا وقد يجرب من أو الباء الرائدة ويغلب في كفي
 قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

﴿ ش ﴾ في مسائل الأولى في رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند اليه من فعل أو ما
 ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثاني أن رافعه الاسناد أي النسبة فيكون العامل معنوياً وعليه هشام
 وردبأنه لا يعدل الى جعل العامل معنوياً الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالبتدأ من
 حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر وردبأن الشبه معنوي والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء
 الرابع كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان ورد بقوله مات زيد وما قام عمر والخامس ذهب قوم
 من الكوفيين الى أنه يرتفع باحداثه الفعل كذا نقله ابن عمرو ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية
 الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام
 مستدلين بنحو قوله * مال الجمال مشياً وثيلاً * أي وثيد مشياً وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار
 الخبر الناصب وثيلاً أي ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

الصر يون انه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بين خبر المبتدأ بأنه كالملة في عدم تأثره بفاعل
 متلوه وكالمصاف اليه فإنه يمتد لبيان وكجز المركب في الارجاع عنلوه ولزوم تأخيره والخبر مابين للثلاثة وهو
 ممتد لعمد لا يمتد لبيان ويأت من الفاعل ما يستمر فلو حذف لالتبس الحذف لا يستتار بخلاف الخبر
 وذهب الكافي في حواشي حذف الفاعل لداير كابتداء الخبر وروى في الهمالي وابن خلدون في شرحه على
 الاول صور يجوز حذف الفاعل مع انه ممتد له كقولك زيد المر قال من اكرم والتقدير اكرم
 زيد حذف الفاعل مع العمل فانها فان المصدر يجوز حذفه نحو او اطعام في يوم ذي نبيته نالها فاعل
 فعل الموت او لعمامة فانها يجوز حذفها من غير ان ضمير الخطاب والجمع - ذو لالتقاء الساكنين
 فان قلت يجوز حذف الفاعل في خبره انه اوضح انه كوزة نحو قوله تعالى . ثم يداهم من بعد ما رواه
 لآيات . وقوله صلى الله عليه وآله ولم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤن فالجواب ان الفاعل فيه ضمير
 مصدر يرجع الى مدد اليه لعمول وهو السيد في الآية لدلالة بداو لشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس
 بذلك ما سبق . ثم يجوز حذف الفاعل من الزائدة نحو وما يأتينهم من ذكراى ذكرا والباء الزائدة نحو وكفى بالله
 والعنق في امور كثير ومع يجوز حذف الفاعل في الخبر واللفظ والاعتناء بالياء فاعل كفى نحو وكفى
 بالله . وكفى بالله .

والجواب ان حذف الفاعل في كل ظاهر من علامة تنبيه وجمع لانى له ا كروى البراغيث وقيل هو خبر مقدم
 وفيه اثني بدل

والجواب ان حذف الفاعل في الظاهر من غير بد من علامة التنبيه والجمع نحو قام زيدان وقام
 زيدون وقام الخديت ومن العرب من يلحقه لالف والواو واليون على اها حروف وال كنه التانيث لاضمار
 وهذه الامة باسمها العويون امة كروى البراغيث ومنها قوله . وقد اشد ما بعد وجم . وقوله

يتوونى في شراة شعبين اهلى فكلهم نوم

وقوله . سجع زريع محاسبا . العجهاثر السحاب

وقوله . نحو وان مصرين لسيط اقراره . ومن اعويين من حمام اضمار ثم احلوهوا فاعل ما بعد ها
 بدل . واو بين مبدأ والخلة السابقة خبر وانصح الاول لقل الائمة انها لغة وعزيت لطنى وازد شوية وكان ابن
 مالك يعمد بالعمية فاقون فيكم . الا ان الله وهو من ذود كناية في اصول النحو وغيره
 الجرس . ويجوز حذف الفاعل في جواب نبي او اسمها م ولا فاس اي بك زيد ضارع وقيل يجوز ان من وجوز قوم
 زيد عمر اى ليضرب للدليل

والجواب ان الموار حذف عامل الفاعل لغريته كان يجاب به نبي او اسمها م كرى بد في جواب ما قام احد او من قام
 وما حذف فيه لعدم تلبس قوله تعالى . يسع له بها لعدو والاصال رجال . على فرائد . يسع للفعول اذ
 التقدير يسع . حال لدلالة يسع عليه . والله قول الشاعر . ليك زيد ضارع علمومة . اى بيكك ضارع
 واختلف في القياس على ذلك فعمد الجمهور وحوزه الجرمي وابن حنى وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب
 عنه فلو قيل بو عطف في المسجد رجال على . هنى اعط رجال لم يجز لاملا حية . نادى بو عفا اليهم بخلاف بو عطف في
 المسجد رجال يريد فانه يجوز لعدم اللبس واجاز بعض النحويين زيد عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذا كان
 ثم دليل على اضمار العمل ولم يلبس ومنع ذلك . ويوان لم يلبس لان اضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ
 واضماره يستدعى اضمار فعل آخر لان المعنى قول له ليضرب فكثير الاضمار

﴿ ص ﴾ مسألة الاصل أن يلي فعله وفيدفصل بمفعول لا ان لبس حلا فلا بن الحاج بن مفدر الاعراب أو كان ضميرا غير محصوره يجب ان كان المفعول ضميرا أو يؤخر ما حصر منها بانما كذا الاخلافا لكسائي مطلقا والفرء وابن الانباري في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير من

﴿ ش ﴾ الاصل أن يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقاء على الاصل اذا حصل لبس كان يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمأخرون ونازهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرب بأن سيوي به لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الاغراض الواهية وبأن في العربية أحكاما كثيرة اذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمر وفان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء اجال ما يتخاطبون به لما لم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لا فائدة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقا نحووا كل الكثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقب عيسى ويجب البقاء على الاصل أيضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ونحو ضربت زيدا أو كرمته لان الفعل يؤدي الى انفصال لضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهرا للماد كرنحو ضرب بنى زيد ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا محصورا بانما اجاعا خوف اللباس وكذا بالاعلى الاصح اجراء للمجرى انما نحو انما ضرب عمرا زيد أى لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد ضمير وب آخر وانما ضرب زيد عمرا أى لا مضر وب له غيره وقد يكون لعمر و ضارب آخر وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمر الا زيد وما ضرب زيد الاعمر وما ضرب زيد انا وما ضربت الا زيد أو اياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالافعال كان أو مفعولا لمن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله * فإزاد الاضعف ما بي كلامها * وقوله

* ولما أبى لا جاحا مؤاده * وقوله * فلم يدرا الا الله ما هيجت لنا * وقوله * ما عاب الا لثيم فعل ذى كرم * وأجاز الفرء وابن الانباري تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنع تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور و قدّم فانه يكون في رتبة فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر في مبحث الضمير فأغنى عن اعادته هنا

﴿ ص ﴾ مسألة بحذف لغرض كالم وجعل وضعة ورفع وخوف واهام ووزن وسجع وابتجاز فينوب عنه المفعول به فيقاله ويقام الثاني من باب أعطى اداليس ومنع قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح ووطن واعلم حلا فالقوم ان أمن أو لم يكن جملة ولا نظر فاقبل ولا نكرة والاول أولى لاثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فهما

﴿ ش ﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو كتب عليكم القتال . للعلم بأن فاعل ذلك الله أو الجهل به كسرق المتاع وتمظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أودى فلان اذا عظم وحق من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيسترد ذكره أو قصد ايهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو فان أحصرتم . واذا حيتتم . اذا قيل لكم تفسحوا أو اقامة وزن الشعر كقوله

وإذا شربت فاني مستهلك • مالي وعرضي وافر لم يكلم

وامسحاح ال جمع نحو من طابت سر برنه حدث - برنه أو قصد الإيجاز نحو • ومن عاقب بمنزل ماء وقب به ثم بنى عليه فينوب عنه المفعول به قبالة من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لا كثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول أفوال أصحها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيدا أو الاحسن إقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى ريد عمرا اذ لا بدري لو أنهم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ والثاني المنع. طلقا والثالث المنع ان كان ككرة والاول معرفة لان المعرفة لرفع اولي قياسا على باب كان وعزاه أبوذر الحثني للفراسي والرابع انه فيصح حينئذ أي اذا كان ككرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كما في الحسن - واه وعزى للكوفيين وان كان من باب لمن أو أعلم بهيد أيضا أفوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن إقامة الاول نحو طابت طالعة الشمس وألم زيدا ككشك - هينار المنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيدا أو ألم بشر زيدا فائضا أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا أو ظن زيدا أبو قائم - ألم زيدا غلامك في الدار وألم زيدا غلامك أحوه - أثار وهو دائما حجة طالعة وابن عمه روي ابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لأنه مبتدأ في الاصل وهو بالاعراض - كان بالبيان عنه أولى وهذا ما احتار الجزولي والخضراوي والثالث يجوز بشرط السامع بشرط أن لا يكون ككرة فلا يجوز ظن قائم زيدا قال أبو حيان فان عدم المفعول في قول ريب الخفة مستثنى من ذهب الكوفيين الجواز نحو لم أهب أحوك وصرح به السيرافي والعماس ومنعه العاصم وان كان من باب استار بهي وولان أخيهما كما قال أبو حيان وهو من الاول وهو ما تعدي اليه بنفسه وعليه الجمهور والمنتجع في الثاني نحو اختيار الرجل زيدا وورد الصانع قال - الذي اختير الرجل - بما حقه وجوز المراد وابن مالك إقامة الثاني نحو اختيار الرجل زيدا وأشار أبو حيان إلى أن الخلاف - يعني على الخلاف في إقامة الجزوي والخضراوي مع وجوده مؤول به الصريح لان الثاني من باب التمييز حرف الجر وأما الثالث من باب العلم فلا يجوز في قول الخضرابي وابن أي في الجمع بالافعال كمن قال أبو حيان ذكر صاحب الفروع - ووازه ومن بعدهم شرط ان لا يلبس نحو ألبس زيدا ككشك - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع

في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع

في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع
في باب - هينار وهو مستثنى كالم - هينار - زيدا من هشام في الجامع

لعدم الفائدة إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز المفظوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أي جلوس وضرب لم يجز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتاً وجلست مكاناً سير وقت وجلست مكاناً لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلست مكان بعيد وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحر وتم وعندلان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلست عندك ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصر بون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وإنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فإن جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بز يد كما لو كان الجار زائداً والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مهم مستتر في الفعل وجعل ضميراً مهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وإنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مرز يد بعمر وقد ذهب البصر بين أن المجرور في موضع نصب فإذ ابني للفعل كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا دعي أنه إذ ابني للفعل كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائداً على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لأنه لو كان المجرور وهو النائب لقبل سيرت بهند وجلست في الدار ولو كان إذا قدم بصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بز يد سيراً يدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفي بهند فاضلة فإنها فاعل قطعاً ولا يؤنث كفي وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللغوي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بز يد سير فعله الأصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن أصبغ وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور مع النائب فيكونان في موضع رفع وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخير في إقامة ما شئت هذا مذهب البصر بين وقيل يختار إقامة المصدر نحو فاذا انفخ في الصور رنفخة وعليه ابن عصفور وقيل يختار إقامة المجرور وعليه ابن معطي وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان ووجهه أن المجرور في إقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في إقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً يجوز بخلاف المكان فإنه يدل عليه دلالة لزوم كدلالاته على المفعول به فهو أشبه به من المذكور إن فكان أولى بالإقامة وإذا انتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدى الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وإنما هو منصوب بفعل العامل المبني للفعل للمفعول في أعطيت زيداً درهماً بقى درهماً منصوباً على أصله بفعل العامل واختاره النخسري وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدر أي وقيل أو أخذ وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله كما في كان زيد قائماً ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً تماماً وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقيم ولأنه بيان لعله الشيء وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ما يحده العارسي وابن حني وقيل يجوز بناء على حوازا قامة الحجر وروايجوزا أيضا قامة الغيز وجوزة الكسائي وهشام فيقال في التلاط لدار رجالاتي رجال وسكى خذ مطبوبة به نفسى قال أبو حيان لا يقام في هذا الباب قول له لا معمول معه ولا حال ولا تيبز لاها لا يتبع بها اختلاف المصدر والظرف
 (ن) ويعام في كان قول ضمير المصدر وفي طرف أو بحر وره معمول وعليه ما يحذف جزأها رجوز العراء
 ٥٥٥ الخبر المراد وكين يقام وحمل يعمل فارغا والكسائي بنية النجول وفي الملازم ضمير مصدر أو مجهول أو
 فارغ قول

(ن) فيه من الأوزان الأولى إذا حور بناه كان معمول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها
 ويجوز في ذلك والخبر وعليه ليراقى وان حروف وقيل طرف أو بحر وره معمول لها بناء على أنها تعمل
 في أو تحت لا تيم والخبر أيضا وعليه في جمهور حور العراء قامة الخبر المراد نحو كين قائم في كان زيد قائما
 وحور أيضا في كين في كان زيد يوم أقام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في العمل نسي وحوزة أيضا
 في حمل من باب المعارفة فيقال حمل يعمل كذلك من غير تقدير في العمل ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه
 يدر في العمل ضمير المجهول والبصر يوزن على المعطوف طامسا لثبته إذ انى العمل الملازم للمعول في النائب أقوال
 أحدها ضمير لما ركس أى الجلوس وغله الرجحى وان اليد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أى الجلوس
 لمعهود التيق ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف المعامل أسد العمل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر
 أو في أو لم يكن في عملها المعهود أو ضمير ضمير مجهول الثالث أنه فارغ ضمير فيه وعليه العراء
 (ن) منه لا يكون المعامل وسأله حمله ونانم الجوزان كان قلبا وعلين

(ن) في ذلك إذا لى الجملة على مذهب أصحاب المع ولا يكون فاعلا ولا تابعا منه والثانى الجواز
 نورود في قوله أى سمى الملم من بعد ما أراد أن يابى اجتهده فأجاز ويحتملنى يقوم زيد وظهر لى قام
 زيد أم عمرو وأجيب أن الفاعل فى الآية ضمير البداء المهورم من بداء أرض ضمير لـ جن المهورم من العمل
 الثالث يجوز أن يقع فاعلا أو تابعا له من أقوال العرب إذا لى ونحو ظهر لى أقام زيد أم عمرو ولم يقام
 مكر أم حدى بخلاف نحو يسرى حرج عبد الله ولا يجوز وسب هذا السبوبة

(ن) المصارع مع إذا تجرد من ناصب جازم وهو رافعه عند العراء وان مالك ابن الحيار وقيل تمر به
 من العوامل المعظية مطلقا وقيل الإعمال وقيل نفس المضارعة وقيل لـ الذى أوجب اعترابه وقال البصرية
 وقوعه موقع الاسم والكسائي لزوائد

(ن) لما نصى الكلام في مرفوعات الأسماء حدث بالمرهوع من الأفعال وهو العمل المضارع حال تجرد
 من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها من التجرد والتمرى من لـ ناصب الجازم فهو منوى
 هو رأى العراء واحتاره ابن مالك وقال انه من المص وروى له فى الكوفيين واحتاره أيضا ابن الحيار
 الثانى وقوعه موقع الاسم فهو سوى أيضا مذهب يرويه وجهو البصريين وقال ابن مالك انه منتفض
 نحو هلات عمل وحات أفل ومالك لا يعمل ورأيت الذى يقبل فان العمل فى هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم
 لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحرور المضارعة فيكون عامله لعظية والرابع أنه ارتفع بنفس
 المضارعة وعليه نواب قال أبو حيان فى لرفع العمل المضارع سبعة أقوال أحدها انه لتمرى من العوامل
 المعظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى فى الافصح للعراء والاحفش والثانى التجرد من
 الناصب والجازم وهو مذهب العراء والثالث وهو قول لانم ارتفع بالاهمال وهو قريب من الذى قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدى والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في نحو زيد يقوم وقع وقع قائم وذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس انه ارتفع بالسبب انتهى أوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتى معنوى والسابع وهو مذهب الكسائى انه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظى قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعلم بالاehl في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور يرفع العدد لمجرد المتماطف فان حذف العاطف رقت وجوز سيبويه اشمام واحد الضمة ونقل همز أربعة الى ثلاثة ومنعها غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثانى الرفع بالاehl أثبتة الاعلم وجعل منه قوله تعالى . يقال له ابراهيم . فارتفع ابراهيم عنده بالاehl من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر في الرفع فبقى مفعولاً والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد ثمان وسار الناس أنكر وادلك وخرجوا الآية على غير فهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء أى يا ابراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدأ محذوف أى يقال له أنت ابراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لافي اللفظ ولا في التقدير نحو واحد وثمان وثلاثة وأربعة فان عرى من العاطف كان موقوفاً نحو واحد ثمان ثلاثة أربعة كان التركيب الذى حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثانى) فى الفضلات المفعول به اختلف فى ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولاً وقيل ينصب الكل تشبيهاً به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعها ونصبها وهو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات المفعول به وقد حده صاحب المفصل ونحوه بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخ نحو أو حدث ضرباً أو حدثت فتسلا وما ضربت زيداً وقد اختلف فى ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خالف معنى المفعولية أى كونه مفعولاً كما قال فى العامل ان عامله كونه فاعلاً وقولى وقيل ينصب الكل تشبيهاً به اثرت به الى ما ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فرعموا ان العمل أعماله مفعول واحد وهو المفعول به وما قبلها عندهم ليس شئ منها مفعولاً وتشبه بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب العامل حكوا

خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل الصنفاذ هذا جون قد بلغت * نجران أو بلغت سواتهم هجر

والسوات هى البالغة وسمع أيضاً رفعها قال * كيف من صاد عمقان وبوم * ونصبها قال

* قد سالم الحيات منه عندما * والمبغ لذلك كاه فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

(١) بياض بالاصل

﴿ ص ﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطاً أو استفهاماً فلا كوفية فيما قصد به استنبات أو اضعيف اليها أو
بشيء فاصلاً جواباً أما أو أمر فيه العاء أو كان معمولاً فسر الجواب أو كم الخبرية الا في لغة وتأخيره ان كان
إن أو أن أو مع فعل دلل على معنى وهو وصول بحرف أو جازم لا عليه ولا م الابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو فلما أو ربما
وتعوماً يريد ضرباً الا ضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضاً وقوم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيها
عدم ذلك وإد قسم إذا احتماص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن نسخاً والمختار انه غير المحصر وفقاً للسبكي
﴿ ن ﴾ الأصل في المفعول به الآخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازاً وجوباً كما تقدم في باب
وقد تقدم على الفعل جوازاً نحو فر يقاهدني وفر يقا حق عليهم الصلاة فر يقا كدبتم وفر يقا تقتلون
ويجب تقديمه عليه وذلك في صوراً استهداد تضمن شرطاً محمولاً كرم أو كرمه وإيهم تضرب اضرب به ثانياً
في اضعيف في شرطاً نحو غلام من اضرب اضرب ثانياً اذا تضمن استهما محمولاً رأيت وإيهم لقبية ومتى
قدمت رأيت وان كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستنبات هذا ذهب البصريين ورواهم الكوفيون
في قولهم جازوا في الذي لا يرمي له ذلك حكوا من قولهم ضرب من مناو فعل ماذا وتصنع ماذا وان ابن
الملك والعتب جوازاً ان في موضع كدما وعث أو البصريون حكوا بشرط ذلك رابها اذا اضعيف
في استهما محمولاً من رأيت حبها اذا اضعيف جواباً محمولاً وما اليهم ولا تفر سادسها اذا اضعيف فعل أمر
في حيث اضعيف الجواب يريد اضرب سادسها اذا كان معمولاً كم الخبرية محمولاً ككلامك أي كثيراً من
العمل لك وكفى لأعشى الذي يؤخر تأخيره عن الفاعل في امر دبة محمولاً ككلام وقد يمنع تقديمه
في صوراً أحدها ان يكون ان المشددة أو المعجمة محمولاً في أنك أو أنك منطلق قال أبو حيان وقياس
ما قبله ان المشددة ان المشددة وما أجرد هشام من أن أن زبداً ثم حق جواز التقديم ثانياً ان تكون
مع فعل دلل على معنى تعوماً أحسن ريداً ثانياً ان يكون مع فعل موصول محمولاً البران تكلف لـ أنك
في حيث يكون مع فعل موصول تعوماً نحو اضرب ريداً الا لا يقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم فان قدم
في الخبرية في حيث ما هي ثانياً ان يكون مع فعل موصول بلام لا ابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب
يبدتكم في الاضرب من ريداً ولتضرب ريداً سوف اضرب ريداً ثانياً ان يكون مع فعل مؤكد
بأنون ولا يبدتكم ضربين دلل رضى والعمل ذلك كونه مقدماً على الفعل داللاً على ان الفعل غير
مؤكد وقد يؤخر عن مرتبة المؤكد كيد العمل يؤدر يكونه مما فينا ان في الظاهر واذا قدم المفعول أفاد
الاختصاص عند الجمهور نحو تلك هبة وتلك تبتين أي لا غيرك بل الله فاعيد أي لا غيره وخالف في ذلك
ابن الحاجب وهو ان أوحى ان ههنا الاختصاص الذي يتوجه كثيراً من الناس من عدم المفعول وهم وعلى الأول
يرطبه ان لا يكون المقدم نسخاً كما هو المبدوء بها والمشهدور ان الاختصاص والمحصر مراد فان واختار
السبكي لتعرفه في ما وان المحصر في غير المذكور وانبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصية من غير مرضى في وعبروها ان المشددة من علم البيان لا التدوير في طلب بسط الكلام في مامن
كتاباً شرح أهمية المعاني وكتاب الاتقان
﴿ م ﴾ وحذف المفعول لا نائباً ولا محبباً وجواب ومحمور ومخروف عاله حتماً وكذا يجوز يذربته
لا فالكوه في روى الا في من الفعل لازماً أو لا يبدان بالتمام أو غرض حذف الفاعل وهي حذف بعد
نوعه وجواباً غالياً ويجوز بالياء الرائدة كثيراً فمفعول عرفت ونحوه نحو ولا تلتوا بأيديكم وقيل لا في ذي اثنين
ونحو كفى بالمرء كذبان يخون بكل ما سمع

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضلة وينع في صوراً أحدها أن يكون نائباً عن الفاعل لانه صار عمدة كالفعل ثانيها أن يكون متعجباً منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها أن يكون مجاباً به كزيداً لمن قال من رأيت إذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها أن يكون محصوراً نحو ما ضربت الأزيد إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب ، طلقاً والمقدود نفيه مقيداً خامسها أن يكون عاملاً له حذف نحو خيراً لنا وشراً المدوناً لثلاثاً يلزم الاجتاف سادسها إذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربت به فلا يقال اختياراً زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصغار أجاز سيويوه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيويوه حكى عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفي المنع الا في الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو . فعال لما يريد . أي لما يريد وقد لا ينوى اما لتضمن الفعل المتعدي معنى يقتضى لزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضى التعدي كتضمن اصالح . معنى الطف في قوله تعالى . واصالح لي في ذريتي . أي الطف بي فيهم وإمالا ليدان بالتعميم نحو . يحيى ويميت . يعطى ويمنع ويصل ويقطع واما البعض الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالاجاز في . واسمعوا وأطيعوا . والمشاكلة في . وان لي ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكي . والعلم في . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا . والجهل في قولك ولدت فلانة وانت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعمين في . ومن يظلم منكم نذقه عذاباً . والتعظيم في . كتب الله لأبنا رسلي . والخوف في ابغضت في الله ولا نذ كر البغوض خوفاً منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لوفهم والمدكور في جوارها غالباً نحو . ولو شاء ربك لآمن من في الارض . أي ولو شاء ايمان من في الارض . لو شاء الله لهدى الناس . أي لو شاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى . قالوا لو شاء ربنا لآمن لولا انزل ملائكة . فان المعنى لو شاء ربنا لآمن لولا انزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزايد الباء كثيراً في مفعول عرفت ونحوه وما زيدت فيه الباء في المفعول نحو . ولا تلفوا بأيديكم الى التهلكة . وهزى اليك جذع النخلة . فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالمداد أي أيديكم . وجذع النخلة وسبباً والمداد اولت زيادتها في مفعول ما يتعدي لاثنتين كقوله تسقى الضمير ببارد بسام * وقد زيدت في مفعول كفي المتعدي لواحده ومنه الحديث كفي بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع وقوله * فكفي بنا فضلاً على من غيرنا حسب النبي محمد ايانا *

﴿ ص ﴾ مسألة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالاصل تقديم فاعل معنى ومالا يتعدي بحرف ومن ثم جاز خلافاً لهشام أعطيت درهمه زيدا ودرهمه أعطيت زيدا وثالثها يمنع الاول دون الثاني وامتنع خلافاً للكوفية أعطيت مالكة الغلام ويجب ويمنع لما مر

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فمعلوم أن المبتدأ فیهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم يقدم على الاثنتين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل معنى في الاول وما يتعدي اليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالاصل في أعطيت زيدا ودرهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيد لانه أخذ الدرهم ومختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيدا أو على العامل أيضاً نحو درهمه أعطيت زيدا تعود الضمير على مقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيداً والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعه لهما ولبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبنى

... على أن لا يهول في رتبة واحدة بعد الفاعل فأيما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدم على الفعل فان
إليه التأخير وحسب التدوير بقدره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير وبما يعرج على الاصل أيضا امتناع
المطبات ما كان له لام لهود الضمير على. وحرمانا رتبة لان المالك هو الآخر. فهو نظير ضرب غلامه زيدا
والكرويون. ووزوا ذلك على تقابل المتناول لهود للعلام أولا فالاول عندهم هو الذي بقدر العمل آخذ له قبل
صاحب. وقد يعرج عن هذا الاصل فقالوا مطبت درهما زيدا واحترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم
والتأخير في الاصل في نحو مطبت زيدا عمر الاله لوقوم لم يدر أن يذبح أحدا. وأحود وقد يجب لخروج عنه
في نحو مطبت لهلام ما كان له يعود الضمير على مقدمه ويؤخر المحذور. ثم ما أعطيت زيدا الادرها وما
أعطيت درهما لزيدا

... مثله تعدي عال له فيا الضمير. ويجب ما عا في مثل وشبهه الا انما يكثر استعماله حلا للزمخشرى
كالكلاب على امره. فهو جبراً. وشعاره. وهو كيلة من أن زيدا كل شيء ولا هذا هذا ولا زعماتك إن تأتي
وهي الذين واهل لها رديا. فمات عبدك وكذا امر حيا وأهلوا. ولا حبر الادعاء فن باب المصدر وقيل مصدر
منه ما في بعض المردود. تبدأ أو حبراً فيزم حذف. والاصح ان منه. وهو جازف. وعلى الاسباب

... يجوز حذف ما قبل المفعول به فيا. المراد من مطبة. وهو بفتح زيدا لمن قال من ضربت أي
ضربت زيدا. من امر مطب. وهو من ذكره وبنائى رأيت وحديتك ان فتع حديثه. فيه أي تم. وكذا
من لم يفتح أي لم يفتح. المراد من مطب. من مطب. أي مطب. وهي كونه قياساً له لا ينصرفه على مورد
الاصح. وهو في امره. بدأ أولكم جوا جبراً. أي أول. من له إبراهيم. أي تتبع. ويجب الحذف ما عا

... في ذلك نبي يرب كذا في الامور كقولهم كل شيء ولا تشبهوا. أي أت ولا تشبهوا ولا زعماتك أي
هذا هو الحق. وأولهم. فبين السعد. ولا أرفع. كذا ما شبهه. المثل في كثرة الاستعمال نحو واتهموا جبراً لكم أي
والنوع المثل. من كثرة استعماله نحو رأيت امرأ فاضد أي وأب فانه لا يجب ضمها فعل قل أو حيان وقد عمل
الزمخشرى من هذا قوله. وهو. بفتح واو. أمر فاضدا. ووافي وجوب ضمها فعل. وقد نص. بيوبه

... على لا يجب ضمها في الثاني والله أعلم. في كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقر يا ضمير
الذي فيه الجمل من الناس جميعاً حيرهم ونهرهم وانتم أنت طريق الاله فاسا كما هو قولهم اشعاره. وهو كيلة
مثل ان يفتح الناس من وجهين. وهو ما أعطيتني حياها ونسي. الكيل وامان انت زيدا وأص له ان رجلاً غير
معروفه. مثل اسمي زيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة. فاسم الرجل المجهول باسم ذي الفضل
دفع عن ذلك وجهين له من انت زيد على جهة الازكار. ليه. كأنه قال من انت زيد كذا زيداً أو ذا كذا زيداً في

... قولهم من انت زيد. والمخاطب وقد يقال من ايس اسم زيد من انت زيد على المثل الجاري وأما كل شيء ولا هذا
عما أنت على شيء ولا أنت هذا أو أقرب كل شيء ولا تقرب هذا أو ما هذا ولا زعماتك فمما ان المخاطب كان يرفع
بعمارة. ما لهر. لاف قوله قبل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ
ان تعول أو قول كذا ولا زعماتك وانه لم كذا ولا زعماتك وأما ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار فالمعنى نجد من يقوم

... لك. فمما أهلك في الليل والنهار وهو. اخرى بحري المثل في كثرة الاستعمال وأما ديار الاحباب فمما اد كذا قال
أبو حيان ان أراد ان مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم تقف. ليه وان أراد لفظ دياره ضافاً الى اسم
التي وبقية كثير قال دوارمة دياره أدنى. ساء. يزار قال طرفه دياره ناسي اذ تم بدلا بالناسي في البسيط مانعه
وهذا كذا الدار فانه كذا عندهم. فاستعملوا. تعذب العاقل كقوله دياره أي اذ كرو مثله كذا الايام والمعاهد

والدمس لانه يستعمل عندهم كثيرا واما يدريك فعندما حضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتلى * عديرك من خليل من مراد

وأما مر حيار أهلا وهلا فالعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام الأهل وسهلا أى لينا وخفضالا حزنا وهذا يستعمل خبر المن قدك ودعاء للمسافر والأول هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره لماك الله ذلك وقدره سيويه برحمت بلادك وأهلت قال أبو حيان وإنما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقد دره بفعل من لفظ الشىء الموعو به فعلى تقدير سيويه يكون انتسابه من حياء الى المصدر لاعلى المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذى قدره بمبيره انما هو اذا استعمل دعاء ما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدره قال وهم الفواس فنسب لسيويه أن مر حيار مفعول به أى صادفت رحبا لاضيقا وأن مذهب غيره انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الامثلة نحو هاء على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم ضمها للنائب نحو كل شىء أى أمم عمنى قصد وديار الاحباب أى تلك ركلاهما وتم رأى لى وزدنى ومن أنت وزيد أى ذكرك وكلامك وكذا البواقي قال * الأمر حب واديك غير مضيق * أى الاهداء مرحب أركلك مرحب وانشد لسيويه * وبالذهب يمون النقيمة قوله * الملقى لمعروف أهل ومرحب * وأما سيوح قدوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على ضمها مذكور كقولك فليأب مصدرين وبالنصب على ضمها ذكرن سيوحه وسأى أهل ذلك فاحتمل على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار أو جازمه فقال الشلوبين وجماعة بالأول وآخرين بالثاني

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب تحذيرا ان كان ايا أو مكررا أو متعاطفا والافيجوز اظهاره وأجاز قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد ايا لا ينصب المحذور باضمار آخر أو حره بمن ويكفى تقديره فى أن تفعل وتعطف المحذور على اياى و ايانا وعلى اياك واخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضم ما يليق كح وائق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب الامعطوفا والضمير هنا هو كذا ومعطوفا عليه كغيره

﴿ ش ﴾ من المنصوب على المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراس من مكرره بايا أو ما جرى مجراه وانما يلزم ضمها مع ايا مطلقا نحو ايك والشمر فالناصب لا يفاعل ضمير لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع التعاطف نحو ناقته الله وسقيهاها استغناء بد كر المحذرنه عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيها الاظهار وجوز بعضهم اظهاره على مع المكرر حكاه فى لبيط وقال الجزولى يقع فيه الاظهار ولا يمنع عند قوم والشائع فى التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر بايا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو اياك أو اياك أرايا كما أو اياكم أو اياكم كن والشمر ويضمير فاعل أمر يليق بالحال نحو اتق وبعدونج وخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا باضمار ما ذكره نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يحل وفك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافى وجماعة واجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمير والتقدير اياك باعد من الشمر واحذر الشمر فيكون الكلام جلتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير اياك باعد من الشمر والشمر منك فكل منهما باعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمير أو مجرور بمن نحو اياك الشمر فلا يجوز ان يكون الشمر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل آخر تقديره دع الشمر و اياك من الشمر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لا طراد حذف حرف الجر مع أن اذا أمن اللبس نحو اياك ان تفعل أى من ان تفعل وقد يكون التحذير

لنكلم مع اياي وان يحذف أحدكم الأرنب أي اياي نوح عن حذف الأرنب أو نوح حذف الأرنب عن حضرتي
 ولا يكون المحذوف ظاهراً ولا ضميراً غائباً الا وهو مطوف نحو اياك والشر وما ز رأسك والسيف وقوله
 • فلا تصعب أخا الجهل • واياك وايا • أي باعد منه وباعده منك واما قولهم أعور عينك الحجر فعلى
 حذف العاطف أي والحجر وقولهم اياها وايا الشواب شاذ أي لبتباعه من النساء الشواب وبتباعه منه وحكم
 الضمير في هذا الباب مؤ كذا ومطوفاً عليه حكمه في غيره وهما ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ما تضمنه
 اياك من الضمير المتفضل اليه من العمل الناصب له فاذا أ كدت قلت اياك نفسك ان تفعل أو اياك نفسك والشر
 وأنت بالخيار في تأكيد أنت قبل النفس وتر كذا واداء كدت الضمير المستكن في اياك قلت اياك أنت نفسك
 ان تفعل أو اياك أنت نفسك والشر واداء عطفت على اياك قلت اياك وزيدا والأسد وكذا رأسك ورجليك
 واعربت وأنت بالخيار في تأكيد أنت وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك وزيدا ان تفعل كان
 في ما حكي مؤ كده أنت ثم العمل المحذوف في هذا الباب يجب تقديره بعد ايا ولا يجوز تقديره قبلها وان الاصل
 ما عدك من لزمه ما حذف العمل الضمير لانه يترجم منه تعدى العمل الرفع للضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك
 لا يجوز لاني افعال له فوجب وما حل عليها لاني اياي اذ قد ناصبه فعل أمر فانه يجوز لانتفاء هذا المحذوف
 ﴿ ص ﴾ وبتبعه ما نصب غير ما نصب لزم ان عطفت أو كرر ويجوز اظهاره دونها ولا يكون ضميراً وقد
 رفع المكرر وانما يرفع في ما نواو ويجوز كون نالها ممولاً

﴿ ش ﴾ من المنصوب ممولاً به باعتبار فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب المكوف على
 ما يعمد عليه ولا يجب لانه في صورته انما عطفت أو كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد
 وتضمير لزم أو شبهه قال • أحك أحك إن من لأخله • ويجوز الاظهار فيما عداها من نحو العهد
 ويجوز أن تقول لزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المعنى به الاظهار فلا يجوز أن يكون ضميراً وقد
 رفع المكرر قال •

لمدير ون بالوفاء اذا قال • ل أحول الجدة السلاح

ولا يرفع في هذا الباب وباب الضمير الا نواو دلالتها على الجمع وهي للمعارضة هنا في الزمان بخلاف الفاء
 ونم دلالتها على التواخي ولان المطوف هنا ضميراً كما دل المعطى لان اياك والشر معناه اياك ايعد
 من الشر والشر منك والتوكيد المعطى اذا اختلف المعطى لا يكون الا نواو ويجوز كون ما به بدل الواو في
 اياي ممولاً به لانها كانت للمعارضة في الزمان جازاً يا يحفظ فيها معنى المية

﴿ ص ﴾ وبتبعه ما نصب على الاحتصاص قال • يوبه يوبه يدبر أعني وهو أي به ضمير متكلم وقل بعد مخاطب
 وغائب في تأويله خلافاً للمعار وحكمها كالنداء الاحرف ووسفها بإشارة وقال السيرافي معربة مبتدأ أو خبراً
 والاحش • يادى ومتبوعها مرفوع ولا يزداد عليه ويقوم مقامها منصوباً معرف بال أو إضافة قال • يوبه
 فلا كثر بنو و • مشر وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غيرها قل علماً ولا يقدم منصوباً على الضمير

﴿ ش ﴾ من المنصوب ممولاً به فعل واجب الاضمار باب الاحتصاص وقدره • يوبه بأعني ويختص بأي
 الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا فعل كذا أي الرجل واللهم اغفر لنا أيها المعصية وقوله
 حذبه • هو فاني أيها العبد • يدل العفو يا الهي فقير

وانما احتسبها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن في الماديات ما لزم النداء بل صيغة خاصة إلا أنها الرجل فلزمه
 معنى المطاوعة الذي في النداء والنداء يكون مفعولاً لافعال مثل اني افعل زيداً بنفسك وحكم أي في

هذا الباب حكمها في باب النداء من بناءها على الضم محكوما على موضعها بالنصب ووصفها باسم الجنس. لمترما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادى نفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الإشارة فانه ممنوع هنا فلا يقال على أيها إذا الفقير تصدق سواء قصد به التبيين أم صرف إلى اسم الجنس وزعم السيرافي ان اياها من معرفة وضعها حركة اعراب لانياء على انه خبر تقديره أنا فاعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به أو مستدأ تقديره الرجل المخصوص أنا المذكور وزعم الاخفش انها منادى لانها في غير الشرط والاستفهام لا تكون الا على النداء قال ولا ينكر ان ينادى الانسان نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس افعه منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها ورد بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبنك الله ويقوم مقام أي في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على معنى مفهوم الضمير معرفة باللام نحو ونحن العرب اقرى الناس للضيف أو الاضافة قال سيديويه وأكثرا لاسماء المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في الاختصاص هذه الاربعة ولا ينصبون غيرها قال * نحن بنى ضبة أصحاب الجبل * وقال

إنا بنى منقر قوم ذو حسب * وقال

لنا معشر الانصار محمد مؤئل * بارضائنا خير البرية أحمد

وفي الحديث نحن معاشر الانبياء لانورث وقل كونه تالما كقول ربيعة * بنا تالما يكشف الضباب * ولا تكون اسم إشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعده حشو اسننه وبين ما نسب اليه أو اخبره قل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضعية أيها البائع فالضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه في معنى على أو عليك ومنع الصغار ذلك البتة لان الاختصاص مشبه للنداء فكلا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

﴿ ص ﴾ ومنه المنادى ويقدر ادعو وانا نادى انشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل وقيل فعلا وهو همزة لقريب وأي له أو ابعيد أو متوسط أقوال وياو أيار هي آي وآ للبعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بيا القريب وقيل مشتركة بينهما قيل والمتوسط وزعم الجوهري أي اشتراكه وبعضهم الهمزة للمتوسط وبالقريب وابن السكيت هاء يابلا والجمهور تختص وبالندبة

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار باب المنادى وللزوم اضماره أسباب الاستغناء بظهور معناه وقصد الانشاء وإظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بانادى أو ادعوا وانشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن الناصب له معنوي وهو القصد وورد بأنه لم يعهد في عوامل النصب وذهب بعضهم الى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حروف النداء اسماء أفعال بمعنى ادعوا كاف بمعنى أتضجر وليس ثم فعل مقدر وورد بأنها لو كانت كذلك اتحملت الضمير وكان يجوز اتباعه كما سمع في سائر أسماء الافعال ولا كفي بهادون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوائل وقد قالوا يا ايالك انفصلا ولم يقولوا ايالك فدل على أن العامل محذوف وذهب بعضهم الى أن النداء منه ما هو خبر لانشاء وهو النداء بصفة نحو يا فاسق ويا فاضل

لا حذال المذوق والكدر في تلك الصفة . منه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة حروف النداء ثمانية أحدها
 الهمزة والجمه ورواها القريب نحو • أطعم • هلا بعض هذا التعليل • وزعم شيخ ابن الخباز أنها للتوسط قال ابن
 هشام في المعنى وهو حرف لاجتماعهم وقد كرم في شرح له قيل أن النداء بها طليل في كلام العرب وتبعه ابن الصانع
 في - واثني المعنى وما قاله يرد . وهذا هو ذلك بل أكثر من ثلثائة شاهد وأفردها بتأليف الثاني أي بالفتح
 والمصر والسكون قال • أنه معي أي • في ردد الضمير • وفي معانها أفراد قبل للقريب كالمعز
 وعليه أنه ذو الجزم إلى وقيل لا بعيد كياء عليه من مالك وقيل للتوسط الثالث يابهي أم الباب ومن ثم قال
 أبو بيان أنها لم الحروف وأنها تستعمل للمعرب والبعيد مطلقا وأنه الذي يظهر من - تقراء كلام العرب
 وقال ابن مالك هي للبعيد حقيقة أو حكما كالأتم والناهي وفي المعنى لابن هشام يا حرف لنداء البعيد حقيقة
 أو حكما وهذا الذي بها العرب وكيدا وفيه هي من - حركة بين البعيد والقريب وقيل بل ياء - ما بين المتوسط
 . ذكر ابن الخباز من - أنه أن بالقرين وهو حرف لاجتماعهم - الرابع يابهي للبعيد وفي الصحاح أنها لنداء
 القريب والبعيد قال في المعنى و ليس كذلك قال

أنا ليه الوعاء بين حلال • وبين القاء أنت أم أم عالم

الخامس هي للبعيد قال • هي أم عمرو هل لي اليوم عندكم • وهاتوه أصل وقيل بدل من همزة أيا وتليه ابن السكيت
 . حرره بن هشام في المعنى السادس أي بالمد والكون السابع آلم وهو المبعيد وقد حكاه الكوفيون عن
 العرب من - فهو من - وقد كرا لاجتماعهم في كتابه الكبير وأحدها ابن عمور في المقرب للقريب
 كالمعز والجمه وذكره بن عمور بن عمور • وأبو أيمن مني ومعس • والجمه ورأها مختصة بالندبة لا
 . ومعس في - برها وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة فليلا كقول عمر بن الخطاب لعمر بن لعاص
 وعجبت يا ابن العاصي

• ص • في - يظهر نصب مضاف وشبهه ونكرة تفقد زبني على ما يرفع به لفظا أو تقديرا لم مفرد ونكرة
 • مفرد • ثم لرباني إعراب ما فان وصفت فتشبهه المضاف وفيه يجوز زلياء والمصوب وقيل إن كان فيه
 • غير زبني فوجب نصب أو خطاب فالرفع وجوز نصب ضم حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم
 كل شيء وجمع ومع الاعين لنداء النكرة مطلقا والمذكر في الألف والكوفية إن تكن خطاب موصوف ولا
 • من بين المضاف باللام وقد عمل عامله في مصدر وطرف ويحذف تنوينه فموص لا ياءه حلالا يودس فان
 كان ذا أصل واحد هو قافا

• في - الكون المبادى • هو ولا به كان موصوبا لكن إن - يظهر نصبه إذا كان مضافا نحو يا عبيد الله يا رحل
 • هو • في - نحو يا حيران ريد وقوله • ويا • وقد انار العربك ضوءها • أو نكرة غير موصولة كقول
 الاعشى يا رحلا حديدى ويبنى المعنى المردأ على غير المضاف وشبهه والكفرة الموصولة على ما يرفع به لفظا وهو
 • في - المردو والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم نحو يا ربي يا رحل يا رحل يا رحل يا رحل والالف في المثنى نحو
 يا ريدان والواو في الجمع السالم نحو يا ريدان أو تدري في المصور نحو يا وصى والمقوص نحو يا غاضى وما كان
 • في - قبل النداء نحو يا يوبه ويا حرام ويا خدة عشر ويا رقي نحره هذا مذهب الجمهور وعلة لبناء الوقوع
 • وقع كلف الخطاب وقيل شبهه بالضمير وحسن بالضم الثلاثين • من المنصرف لوقعه بالمضاف للياء لو كسر
 • زعم الرائي أنها • عربان وإن العلة في إعراب لبناء • ونحوه إن الاناى • من الكرفيين وذهب بعض
 الكوفيين إلى جعل المثنى والجمع بالياء - على المضاف وذهب الكوفيون إلى أن المثنى عشر إذا نودي

أجرى على أصله من الإضافة فيعرب نصباً بالياء والبصر يون بيقونه على التركيب مبنياً باللام لإضافة غير
حقيقية وذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو حسن الوسم على الضم لأن إضافته في نية الانفصال ورد بأن البناء
ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الأصمعي إلى منع نداء السكرمة مطلقاً وذهب المازني إلى أنه
لا يتصور أن يوجد في النداء ككرة غير قبيل عليهم إرمان ما جاء منونا فأنما الحقه التنوين ضرورة وذهب
الكوفيون إلى جواز نداءها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخالفته
نحو يا ذاهباً أو الأصل يارجلاً ذاهباً والمع ان لم تكن كذلك فهده أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة
أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فجوز زنداوهار فاقارهي من شبه المضاف فنصب نحو يارجلاً كرميما
و يا عظيم ابرجى اكل عظيم وقوله * ألا يا نخله من ذات عرق * قيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي وفصل
الفراء وأوجب النصب إذا كان العائد ضميراً شبيهةً نحو يارجلاً ضرب زيد أو الرفع إذا كان ضميراً خطاباً
نحو يارجلاً ضربت زيداً ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة كقوله
* يا بؤس للحرب ضرار الأفوام * وقديماً مل عامل المنادى في المصدر كقوله * يا عند دعوة صب دامت دنف *
وفي الظرف كقوله

يادار بين النقا والحزن ما صنعت * يدالنوى بالأولى كانوا أعالي سكي

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو يا قاض لموت البناء وتثبت ياءه عند الخليل إذا لام وحب الحذفها
وقال يونس تحذف لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فبقى
حذف الياء بحال وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تدر في حركة الأعراب مع أ النداء مكان تغيير وتخفيف
فناسب أن لا تثبت الياء فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء باجماع نحو يا مري ويأبى عاماً لأن مر ذهب
عينه ولامه ويف ذهب فاءه ولامه فاذا نود يارت اللام
* ص * وينون منادى للضرورة الاختيار عند الخليل وسبب بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك
الأول في العلم والثاني في السكرتة وعندى كسه

* ش * يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالجمع ثم اختلف هل الأولى بقاء ضم أو نصبه فالخليل
وسبب بقاء المازني على الأول عاماً كان أو نكرة مقصودة كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وقوله
* مكان يا جل حبيبت يارجل * وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجري والمبرد على الثاني رداعلى أصله كما رد غير
المصرف إلى الكسر عند ثبوته في الضرورة كقوله * يا عدياً لقد وقتك الأواقي * وقوله
* يا عدياً ما أنت من سيد * واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة
المعينة لأن شبهها بالضمير أضعف وعندى كسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة
المعينة لأنها لا يتيسر بالنكرة غير المقصودة إذا لفرق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا
الرأي لأحد

* ص * مسألة يحذف حرف النداء إلا مع الله والاستغاث والتعجب والمندوب ونحوه البصرية اختياراً مع
اسم الجنس والإشارة وفي نكرة ثم تفصل وحذف المنادى دون حذف وقديماً فصل بأمر
* ش * يجوز حذف حرف النداء اختصاراً وفي التنزيل يوسف أعرض ربنا لأتزع أيها المؤمنون
ويشتق صوراً لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو يا الله الثاني المستغاث نحو يا يزيد
الثالث التعجب منه نحو بالياء الرابع المندوب نحو يا يزيد الخامس اسم الجنس السادس اسم الإشارة السابع

عوضاً من الاضافة مفتوحة وقد تضم ودى الجنسية من فوعار جوز المازني نصبه وصفاً وابن السيد بياما وزعمه ملك النخاعة مبنياً وأل بدلامن يا أو بموصول بغير خطاب أو بإشارة بلا كاف قبيل أربها قال ابن الصائغ ان نعت بذي ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفة وقيل هامبقاة من الاشارة وقيل أي موصولة بالرفوع خبر المحذوف

* (ش) * اذا نودي اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو يا هذا الرجل يا هذا الذي قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف اذا قد راسم الاشارة وصله الى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالاشارة في النداء ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودي أي وجب بناؤها على الضم وايلؤها هاء التثنية إما عوضاً من مضافها المحذوف أو تارة كيد المعنى النداء ووصفها إما بذي ال الجنسية من فوعانحو يا أيها الانسان يا أيها النبي . وقيل انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقاً وقيل انه يجوز نصبه قاله المازني جلا على موضع أي ورد بأن الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بيا أيها فلم يجز الحمل على موضعها بأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما أتى بأي ليتوصل بها الى ندائه ومن ثم زعم ملك النخاعة أبو زرار أنه مبنى وان اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه ال التي للعهد أو التي للغلبة أو التي للبح ولا ما فيه ال من مثنى أو مجموع كان عام قبل دخولها فلا يقال يا أيها الزيدان ولا يا أيها الزيدون واما بموصول مصدر بأل خال من خطاب نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر يا أيها الذين آمنوا ولا يجوز يا أيها الذي رأيت كما لا يجوز أن ينادى وأما باسم اشارة عام من الكاف نحو يا أيها دان كلاً زاداً كما في الأيه اذا الزاجري أحضر الوغى * ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوزه ابن كيسان نحو يا أيها ذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أي باسم الاشارة أن يكون اسم الاشارة منصرفاً بما فيه ال الالف واللام كالبيت السابق وقوله * الأيه اذا السائل أي يعمت * ولا يجوز اتباع أي بغير هذه الثلاثة فلا يقال يا أيها صاحب الفرس مثلاً ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا أيها بدون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى يا أيها النفس المطمئنة وفي البديع ان ذلك أولى لا واجب فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى يا أيها الثقلان يا أيها المؤمنون . وحكم هاء التثنية الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني أسد وقرى في السبع يا أيها الساحر ويقولون يا أيته المرأة وقيل ان هاء التثنية في يا أيها الرجل ليست متصلة بأي بل مبقاة من اسم الاشارة والاصل يا أي هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ايهامه وحذف ذا اكتفاء به من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل أي موصولة بالرفوع خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة أي وعليه الأخفش ورده المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم اذ له أن يقول انهم التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضاً أنه لو صح ما قاله الجازي فهو المبتدأ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول انهم التزموا حذفه في هذا الباب لان النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لانه لا يبنى في النداء ما يوصل لان الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك انما يلزم اذا قدرت معرفة قبيل النداء لا اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أي الموصولة لا تكون الا مضافة لفظاً أو نية والاضافة منتقمة في هذه بوجهها وأجيب بأن هاء عوضت فيها من المضاف المحذوف فحرت مجراه فكأنها مضافة

* (ص) * مسئلة اذا نودي علم وصف بان متصل مضاف لم قال الكوفية أو بغيره جاز فحه وفي الأجود وتقدير

عليه وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبجذفه
لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ولو كان المنادى المؤنث مبنيا في الأصل
نحو يارقاش بنه عمر ولم تغير حركة البناء الاصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان
﴿ ص ﴾ واذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدى نصب الثاني بدلا أو باضمار أعني أو بيانا قال ابن
مالك أوتأ كيدا والسيرافي أو نعمتا وضم الأول أو نصب اضافة لتلو الثاني معه أو هو مقحم أو لثله مقدر أو مركبا
أو اتباعا أقوال واسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ ش ﴾ اذا كررت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا شك كالنحو ياتيم عدى تيم عدى وهو توكيد
محض وان كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدى فلك أن تضم الأول على انه منادى مفرد وتنصب الثاني على
انه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باضمار أعني أو على انه عطف ببيان أو بدل زاد ابن مالك أو على انه تأكيد
قال أبو حيان ولم يندكره أصحابنا وهو ممنوع لانه لا معنوي كما هو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف
لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيرافي نصبه
على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر في
كلامهم واختلف في وجهه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة الى متلو الثاني والثاني مقحم بين المضاف
والمضاف اليه والأصل ياتيم عدى تيم حذف الضمير من الثاني وأقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضامنين
بغير الظرف الا في هذه المسئلة خاصة وقال الغراء هو والثاني معام مضافان الى المذكور أخذ من قوله قطع
الله يدور رجل من قالها أن الاسمين مضافان الى من ولم يصرح به هنا وقال المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر
مثل المضاف اليه الثاني والثاني توكيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثاني بناء
لاعراب جعل الاسما واحدا و أيضا كما قالوا ما فعلت خمسة عشر ك وقال السيرافي هو على الاتباع والتخفيف
مثل يازيد بن عمرو لان الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين
عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو يارجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الاول وفي الوصفين ضمهم بلاتنوين أو نصبه ممنونا نحو
يا صاحب صاحب زيد

﴿ ص ﴾ مسئلة لزوم النداء من الاسماء فل وفلة وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجر
ضرورة ومكرمان وملائمان ومخبثان ومكذبان وملكعان ومطيبان وملائم ولومان ونومان وهناه والمعدول
الى فعل في سب مذكر وفعال مبنيا على الكسر لسب مؤنث الا لضرورة وسمع رجل مكرمان وملائمان
وقدر أبو حيان القول وينقاس فعال سببا وأمر على الاصح في ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة
الامر من أفعل

﴿ ش ﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ أو لافاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا
تستعمل الا في النداء وهي قسمان مسموع ومقيس فن المسموع فل للرجل وفلة للمرأة يقال يا فل ويا فلة وقد جر
فل في الضرورة قال ﴿ في لجة امسك فلانا عن فل ﴾ واختلف فيهما فليل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف
الالف والنون ترخيا و به جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنيستان عن علم من يعقل وعليه
ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كنيستان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل
ويا امرأة وفل مما حذف منه حرف وبنى على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ي بدليل أنه اذا سمي به ثم

الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال وقال في قوله . اللهم فاطر السموات . إنه على نداء آخر أي فإيا طر
 وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال
 أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنهم يسمعون فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال
 المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغبر النداء تمكيناً للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم
 نعم ودليلاً على الندرة كقول العلماء لا يجوز أن كل الميتة اللهم الآن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسألة الندبة إعلان المتفجع لاسم من فقد ملوت أو غيبته ولها واو وياء مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا
 يندب ضمير وإشارة وكذا موصول الأصلة تعيينه باسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف الضمير
 خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندى الميت إذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف
 النداء بحرفين واوهي الاصل وياء ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتاً اسمه
 زيد وبخضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه نحو واعبد الله
 واضار باعمرو أو ضمه إذا كان مفرداً نحو وازيد وتوينا عند الاضطرار نحو * واقفعا وأين مني فقعس *
 ولا يندب المبهم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وأنتاه ولا واهذاه ولا وأمن
 ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم الجنس غير
 مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا إذا كان للموصول صلة تعيينه نحو وأمن حضر بئر زمراء لأنه في الشهرة
 كالعلم وأجاز الرياشي ندبة النكرة وفي الحديث واجبله وقال غيره هو نادراً إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف
 لضمير المخاطب كما لا يجوز نداء لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع
 الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن الحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هنالك
 وفرق البصريون بأن هذه الالف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ماتم به جوازاً ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الالكوفية قلبها وتحرريك
 التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التانيث ويقع ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوز الالكوفية مطلقاً وفي ياوواو
 يقدر حركتها القح والحذف والاصح لا يعني عنها فتحة وأنها لا تقلب ما بعد نون مثني وأنه لا يعوض فيها تنوين
 وصلوا وأنه لا يلحق نعتها أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوز بعضهم
 في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويلها غالباً بالاسم أو منقلبه هاء ساكنة لا وصلوا اختياراً خلافاً للفرء

﴿ش﴾ يلحق جوازاً آخر ماتم به المندوب ألف وليس لحاقها باللام رآخر ماتم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه
 والموصول والمركب ثم إن كان متلوها تنويناً أو ألفاً حذفت لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه
 وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيداه أو زيدنيه
 وإن كان همز تانيث أقر نحو واحرا آه وجوز الكوفيون حذفها وإن كان حرفاً محرراً كفتح ان كان مضموماً
 أو مكسوراً أو قران كان مفتوحاً نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يعوثاه ما لم يحصل لبس فتقرر الحركة
 وتقلب الالف واو إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا مسمى به واغلامه وقوموه
 بقلب الالف واو وحذف الواو الأولى لالتقاءها ساكنة معها في غلامك وقومي مسمى به واغلامك وقوميه
 بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذلو بقيت الالف وقيل واغلامها لالتبس بالغائبة أو واقومها
 لالتبس بالثني أو واغلامكاه لالتبس بالذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقاً وإن لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واو يقدر بهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في
 غلامى واعلاماه أو واعلامياه وبقى مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمره
 خلافا للكوفيين الثانية لا تغلب الألف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدناه
 وأجازة الكوفيين وابن مالك فيقال وازيدناه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الألف نعت المنسوب
 عند جمهور البصريين لأنه معمول من المنعوت وأجازة بونس والكوفيين وابن مالك نحو وازيد الطويله
 وأجر حذف الحرف بها نعت أى نحو يابها الرجله وأجاز بونس وابن مالك لحرفها الجرور بإضافة نعته نحو
 الأيا عمرو وعمره وبن الزبيره والجمهور حلوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحرفها البدل وعطف
 النون الخامسة إطلاق النعاه يقتضى جواز لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن عطى
 العسيرة وابن الحاجب فيقال فى عبدالله وعبدة اللهاه وفى جهجاه واجهجاه ومنعه ابن مالك لاستقلال ألف وهاء
 بعد ألف وهاء لسادته قبل فتحه بلحق الألف المنادى غير المنسوب كقول امرأته من العرب فصحت يا عمراه فقال
 بالبيكة جرم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيويه السابعة تلى الألف فى الغالب سائلة ومنقلبة ياء أو واو اوهاه
 ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله • وقت فيه بأمر الله يا عمرا • ولا يثبت فى حال الوصل
 الا ضرورة وأجاز العراء نونها فيه مكسورة ومضمومة

• من • مسئلة تحريك اللام مفتوحة منادى متعجباً منه أو مستغاثاً به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة
 ومكسورة المعطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد
 نجر بن أو يحذف أو تلبه ياء لحذف المستغاث به وإذاولى ياء ما لا ينادى إلا بحذف اللام مستغاثاً به وكسرهما
 وأثبت بعض آل حلاف أعمه وتعاقبها ألف كالتدب وبمخصص الباب ياءه وفل ورود وافى التحجب

• ش • إذا استغيت المنادى أو تعجب منه جرم باللام مفتوحة يا نحو يا لله بالهاء بالتحجب وما كان منادى صح أن
 يكون مستغاثاً به مستغاثاً به وما لا فلا إلا المعروف بأل فإنه يجوز هنا والاستغاث دعاء المستغيت المستغاث والتعجب
 بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمراً عظيماً فتنادى حنسه نحو يا لئاه والآخرا ترى أمراً مستغثاً فتنادى من
 له نسبة إليه أو مكنة فيه نحو يا لئاه وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب
 منه بحرفه مشاركتة فى المعنى لأن سبب ما أمر عظيم عند المنادى واختلف فى هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف
 واختاره أبو حيان بدليل معاقبة اللام والأصح إيست زائدة وعلى هذا ذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف
 النداء لما فيه من معنى العمل وذهب سيويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عمشور وبكسر اللام
 مع المعطوف إن لم يمد معه يا نحو • يا لكهول وللشبان للجب • فان أعيدت معه يا فصحت نحو يا لئاه
 وبالزجاج وتكسر أفعال المستغاث من أجله نحو يا لئاه بالضم وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب
 لعلان قال ابن عمشور فولا واحداً أو ليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد
 وقيل بحال محذوفة تقديره يالز يدمدعو العمره وقد نجر المستغاث من أجله لأنها تبنى للتعليل كاللام قال

بالرجال ذوى الألباب من نهر • لا يبرح السفه المردي لهم ديننا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالدا ما هل كنا • وهل بالموت بالناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلى يا المستغاث من أجله كقوله

(١) بياض بالأصل

يالاناس أبو الامثارة * على التوغل في بنى وعدوان

أى يالقوى لأناس واذاولى باسم لاينادى الاجاز انحو ياللجب وباللدواهى جاز فى اللام الفتح على أنه مستغاث به أى ياعجب احضر فهذا وقتك والكسر على انه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكانك دعوت غيره تنبهه على هذا الشئ وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثه بعض آل وان أصل بالغلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا فى ابن م ولذلك صح الوقف عليها فى قوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * والبصريون قالوا بل هى لام الجر بدليل رجوع كسر ها فى العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها موجب ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الغراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه فى المتن اليهم بل قات خلافا لراعه وتعاقب اللام ألف فى آخر المستغاث والمتجيب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو يازيد العمر وتلحقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هى الاصل ويختص باب الاستغاثه والتجيب بيا من بين سائر حروف النداء وربما وردت وافى التجيب * تنبيه * انما أعرب المستغاث والمتجيب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجوده فيه لدخول اللام التى هى من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن ياصار حكمها فى النداء حكم العامل اذا البناء فيهما مشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لعناه زال عمل بالفظا و صار بمنزلة ما زيد بجبان فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

* ص * مسئله الترخيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الا ضروره ان صلح له ولو غير علم وذى ناء ومعوض ومنتظر فى الاصح ولا ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعا ولا دونها ومضاف ومبنى غير النداء خلافا لراعهما

* ش * الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يدمر خا ويدخل فى المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الا ضروره بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بأل وسواء فى جوازه فى الضروره العلم وغيره وذو الناء والخالى منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها فى غير النداء الا العلم لانه المسموع ولا شاهد فى غيره ورد بقوله * ليس حى على المنون بخال * أى بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاثى خال من الناء كما لا يرخم فى النداء وقال بعضهم اذا رخم فى غير النداء عوض منه ياء ساكنه كقوله * من الثعالى ووخز من أرائها * وقال المبرد لا يجوز الترخيم فى غير النداء الا على نية التمام كقوله * طريف بن مال ليله الجوع والحصر * ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماح قال * ان ابن حارث ان أشق لرؤيته * أى ابن حارثه وما ورد من ذلك فيما فيه آل كقوله * قواطن مكنه من ورق الحما * أى الحمام فن الحذف الذى هو غير حذف الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل قال وأما ملائم فليس ترخيم ملائمان بل بناء على يفعل من اللوم قال ونصوا أيضا على انه لا يرخم المندوب الذى لحقته علامة الندبه ولا المستغاث الذى فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثه كقوله

* اعام لك بن صعصعة بن سعد * وقال ابن الصائغ انه ضروره ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجاز الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله * خذوا حظكم يا آل عكرم واذا كروا * فى أبيات آخر وأجاب سيبويه بأنها ضروره قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه ناء التأنيث وقوامع الوارد ومنعه اذا كان غيرها

ا- كان مدعيا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كتاب حذام

ب- يرخم دوالتاء مطلقا خلافا لابن عمصور في خصوصه بن قسعة والبردي في النكرة مطلقا الا انه وغيره

ان كان عاويل او كرتة مودر زائد بن على ثلاثة بيل او ثلاثيا محرك الوسط قبل وما كنه

ج- ما في متاء التانيث لا يشترط في ترخمه عدية لازيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثانيا غير علم

كقول بعض العرب ما شارحى بر يدبنا اة اقبى ولا سرحى وقال ابو حيان ويشتنى فله الخاص بالنداء فانه

لا يجوز ترخمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء مضافا لخلاف في ترخمه كقولك في هبة مسمى به

ذهب اول وان كان كرتة مودر في خلاف ذهب للمرداني انه لا يجوز ترخمها ورده الجمهور بنص قوله

هـ بن يرمى مفاها مفاها وفي الديق لا يجوز للمردن ترخم الكرتة المعادة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان

ممودر وهو الاف ما حكاه غيره فلدقات مطلقا وزعم بن عمصور انه لا يجوز ترخم صلعة بن قسعة لانه

لانه من مجهول لدى لا مرف قال الشاعر

صلعة بن قسعة بن قسعة هـ لملك لا ابلت ترد ربي

د- ان كان في المطلق التاء من تعالفا وما وان كان كذا به عن مجهول فانه علم الا ترى انهم منعهوا الصرف

لانه في التانيث في كنه حكم التانيث في العار من تاء التانيث في ترخم بشرطين ان يكون علميا بخلاف

علم الحس والاسارة والموصول وان يكون رائدا على الاله فلا يرخم كالتالي وذهب بعضهم الى جواز ترخم

الكرتة مودر ودالاتها في معنى المعروفة وبذلك ذهبها اचारق في ضمير يا ضعف واستدل بما ورد من قولهم

فريق كرتة ما كرت وان وما صاح اي باصاحب و الجمهور جعلوا ذلك نادا وذهب الكوفيون الى الكسائي

في جواز ترخم التانيث بشرط ان يكون محركا لوسط فيقال في حكم يا حنك وهذا المبرد به جماع ولا يقبله قياس

بعض من نشأوا في الاحسن واتفق الكوفيون على ذلك قال ابن عمصور فان كان التانيث ساكن الوسط كهندي

وعمر وبنجر وحمير واولاد حذام اذ اذاعه في البصر ولان ان تانيثي عليه الاسم بعد الترخم ثلاثة احرف

والمعنى ان الكوفية التانيثي على حرفين ما ما ساكن فيسه الادوات محوسن وعن قال ابو حيان وليس كما

ذكر في الخلق في موهود حتى احوالها الكوفية في كتاب التبيين ان بعض الكوفيين اجازوا ترخمه

وهو ابن هشام المحصر اوى من الاحسن فقال ما صحت احوال امراء وجماعة ترخم التانيث المنحرك الوسط و اجاز

ابن الحسن وحده يرخم الساكن الوسط من التانيث

هـ- يرخم المرح محذف تانيثه وقيل ان محذف حرف او حرفان وقيل الهاء فقط من ذي وبه ومن

ابن عمصور ورعه الالف ايضا ومنع سيبويه ترخم الحلة و ابو حيان المرح واكثر الكوفية ذابوا به والعراق مركب

العدد عدا والجرى علم الكتابة والكوفية تسمى به من تانيثه وجمع

هـ- في مسائل الاولى اختلف في ترخم العلم المركب تركيبا مرجح فالجمهور على جواز مطلقا ومنع اكثر

الكوفيين ترخم ما آخره وبه وقال ابو حيان الذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخم المركب تركيبا لان

فيه ثلاث لغات التاء وينبغي ان لا يرخم على هذه لانه مبنى لاسباب النداء كندام والاضافة وقدمت البصريون

ترخم المضاف ومنع الصرف وينبغي ان لا يجوز ترخمه لانه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم واما قوله

هـ اقاتلي المجاج حينئذ ان لم ازرله دراب وانزلك عنده هده وادابا بر يدرا مجرد هذا من الترخم في غير النداء

المسروية وهو اذا نادى لاني عليه الفواعل قال ولم تده النداء في ترخمه على جماع انما قوله بالقياس من جهة ان

الاسم التانيثي منه يشبه تاء التانيث وهو ل معاملة الحذف في الترخم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية

ترخيمه فقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في حضر موت وخمسة عشر وسيبو به يا حضر ويا خمسة
 وياسب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال يا حضر م في
 حضر موت ويا بعلب في بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسمه وأجاب الأولون عن اللبس
 بأنه يزول بالانتظار فيتم عين اذا خيف وقال الفراء فيما آخره و به لا يحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا
 فيقال في سيبو به ياسيبو الثانية اذا سمى باثنا عشر واثنا عشرة رخم يحذف العجز وتحذف معه الألف أيضا
 فيقال يائن ويائنة كما يقال في ترخيم مالولم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخيمه
 وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ماسمى به من الجملة كتابط شرا في ترخيمه خلاف فذهب
 أكثر النحويين إلى المنع وابن مالك إلى الجواز ونقله عن سيبو به فيقال ياتأبط يحذف الثاني وقال أبو حيان
 هذا النقل عن سيبو به خطأ فان سيبو به نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي على اللفظة وما ضم
 اليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور ورواستثنى الجرمي مسئلة طامر بن طامر كناية عن
 لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجوز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخوا و فلانا سمع يافلاتعال وهو أيضا
 كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كإرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لانه علم
 واستثنى الكوفيون ماسمى به من مثني و جمع تصحح فنهوا ترخيمه والبصريون جوزه يحذف
 العلامة والنون

﴿ ص ﴾ ويحذف مع الآخرة لوه ليناسا كما زائد قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمي
 حذف ثاني الفتح والاختف المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا
 وقوم المدغم والكوفية يافع لا ياء والألف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا ما لم يبق على حرفين وكذا ان حرك
 أولهما على المشهور أمامتوا الهاء فنهوا أكثر وجوزه سيبو به ان بقي ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوز ان
 والتركا أكثر

﴿ ش ﴾ تقدم أن الترخيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرفين ساكن زيد قبله أكثر
 من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال
 في منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وزيدون وهنداء اعلاما يامنص ويامسك ويامر ووياسم
 ويازيد وياهند فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كعمر ولا ينام تحركا
 كقنور وهبيج ولا أصليا كخيار ومنقاد فان ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافا للاختف حيث جوز الحذف
 في هذه الصورة فيقال يامخت ويامنق ولا ما قبله حرفان فقط كعماد وحمود وسعيد لئلا يشبه الاسم ببقائه على حرفين
 الادوات اذ ليس في الاسماء المتكينة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم ويائم وياسع
 وقيل انما قال الفراء بالحذف في حمود فقط فرار من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة ووافق البصريين في عماد
 وسعيد لانتفاء ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو
 بقي الساكن أشبه الادوات اذ ليس في الاسماء المتكينة ما آخره ساكن وردبانه على لغة التمام لا يشبهها وعلى
 الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه في قوة حرف واحد
 ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغريق وفردوس خلافا للفراء والجرمي حيث جوز الحذف فيه فيقال ياغرن ويا فرد
 ولا ما قبل هاء التأنيث كسعاله وميمونة عند الأكرين وأجاز سيبو به حذفه ان بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا
 ولم ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبو به و به ورد السماع قال: أحار بن زيد قد وليت ولاية *

بريد حارثة بن زيد وقال • بأرط إنك فاعل ما قلته • بر بديأر طاة وقال • إنك يامعاو يا ابن الأفضل • بر بديامعاوية
 ويا ابن الأفضل منادى ثان لأن بعض المتشددين له من العرب كان يقطع عند قوله يامعاو ونم يبتدى يا ابن الأفضل
 ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما هو والنساع
 الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يلحقها وما فيه زائد ثان زبدا • ما
 بحذفان وذلك العا التائيت كحمراء والألف والنون في نحو سكران وعلافة التثنية والجمعين كما
 تقدم وياه النسب كطائبي والوارد والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الأول كون زيادتهما كما
 ذكره توت براداما كملاء بحذفان الأول زيادته لتأخر ما زيدت الأخرى له وهو وفعل يبناء • مرداح
 وزلال وكذلك حولا ياو بر دريا لا يحذفان لانهما لم يزداد ما قبل الأخيرة جاءت للتأنيث بعدما كانت الأولى
 للملاحق الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على أقل من ثلاثة كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون
 أول الزيادة تين سا كنافان كان • نصر كالمحذوف كعرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد
 مما قبل آخره حرف علة كحولا ياو بر دريا لا يحذف منه الا الأخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية
 حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضى حذف الثلاث في رغبونا ورهبونا

• ص • مسألة الأحواد انتظار المحذوف فلا يغير الباقي الا بصر يك ما كان • مد عمان تلا العاقيل اول ما كان
 له لا أصل في السكون فيعنه على لا صح ونالها بحذف كل ما كن يبقى قال الأكثر والابرد ما زال سبب حذفه
 ويتعين الانتظار في ذي التاء ان ليس وقيل مطلقا وقيل لا بشرط اللبس في الاعلام وفيما يؤدي الى عدم نظير
 على لا صح ونعطي آخر ما يتطر ما استعقه لو تم به وضعاو بر دثالث ثنائي ذي لين و يصف ثانياه ان جهل وعينه
 الكوفية وما قبل آخره ما كن

• ش • في المرحم اعتان الانتظار وهو نسبة المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والاول أكثر استعمالا
 يا قوما هي العوود عليه ما فرى ونادوا يا مال وقول زهير • يا حارلا أرمين منكم بداهية • وجاء على
 الثاني • يدعون عنبر والرياح كاتها • ثم اذا انتظر فلا يغير ما قبل بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جف
 وناهرق ولا يعمل فيقال في نود وعلاوه • وقابله يا نود ويا علاو • يا قاي الابامين أحدهما نصر يك ما كان سا كنا
 لا دعيم ان كان • له الف كاحار ومجار علهين فرار من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كحذب ومجر
 فانه يبقى على سكونه خلافا للمراء في قوله بنجر بكه أيضا حيث حرك على رأى الناس أو على رأيه فبالحركة الاولى
 في الأصل ويحرك في احار ياتع وفي مجاز • مجر بالسكمر فان لم تكن له حركة في الاصل كما حاربت فبالفتح
 لانه أقرب المركات وقيل بالسكمر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل بسقط كل
 ما كن يبقى • بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فيقال يا أسع نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن
 يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف او اوجع كقاضون ومطفون علمين فان الياء والألف حذفتا للملاقاة الواو
 ما اذا حذفت الواو مع النون ردت الياء والألف لزال موجب للحذف فيقال يا قاضي ويا مصطفي هذا مذهب
 كتة النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف
 للإسماة عند حذف المضاف اليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاض ويا مصطف والالزم رد كل • غير
 بسبب ازالة الترحيم ما كان يستعفه ويتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التانيث اذا خيف التباسه
 بالذكر كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة اذا التمام فيه بوم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب
 رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا لم يعتبروا اللبس في الاعلام واعتبروه

في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم النظر كما لو رخم
 طيلسان بكسر اللام فإنه لو قدرنا ما لزم وجود فعل بكسر العين في الصحيح العين وهو بناء، همل كذا جزم به ابن
 مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاحفش وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا
 ما يؤول اليه الاسم بعد الترقيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذ اترك
 الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تم به وضعا فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال يا حارو يا جعف ويا هرق
 وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا كقولك في ناحية يانا جي بسكون الياء ويعل بالقلب أو الابدال كقولك في ثمود يا
 نمي بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء يا بدال
 الواو والياء همزة لوقوعهما آخر اثر الالف زائدة وفي قطوان يا قطب الواو الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها وان
 كان ثنائيا ذالين ضمه فان لم يمل له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذف التاء وضمفت الالف فحركت الثانية
 فانقلبت همزة فقبل بالياء وان لم يمل له ثالثه جي به كذات علماء رخم بحذف التاء ويرد المحذوف وهو الواو لأن أصله
 ذوات ولذا قيل في التثنية ذواتا فيقال ياذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفيون
 يتعين فيما اذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرار من وجود اسم متكسنة ساكن الآخر
 ﴿ص﴾ وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذف منه وقوم الالف الممدودة ووقف على المرخم بحذف
 الهاء غالباً ياء ساكنة وهي المحذوفة أو للسكت خاف ويحذف منها ألف الاطلاق ضرورة
 ﴿ش﴾ فيه مسائلتان الأولى سمع من كلام العرب مثل ياعائشة بفتح التاء قال النابغة * كني ليهم بأمية ناصب *
 الرواية بفتح أمية فاختلف النحاة في تخرجه ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة من هاء التانيث
 التي تلحق في الوقف أثبتنا في الوصل إجراء له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتياناً للحركة آخر المرخم المنتظر وذهب
 قوم منهم الفارسي الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الى القول بزيادة
 حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم
 سيويه الى أن التاء زيدت آخر البيان أنها التي حذف في الترقيم وحركت بالفتح إتياناً على هذه الاقوال
 الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح إتياناً للحركة ما قبلها والاسم
 مبني على الضم تقديراً كما أن الاول من يازيد بن عمر وكذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد
 جزمه بقول سيويه في التسهيل واختاره أيضاً ابن طلحة وألحق قوم في جواز الفتح بذى الهاء ذال الالف
 الممدودة فأجازان يقال يا عفرأهلمى بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذى التاء
 قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة
 فيقال في الوقف على مثل ياطلح باطلحه وندر تركها حكى سيويه يا حرملى في الوقف يريديا حرملة قال ابن
 عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعرا كنه قليل
 واذ اوقف بها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوقة هاء أو هي غيرها وهي
 هاء السكت المزبودة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحصاه له أن الترخم لا يكون الا في
 الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيويه الثاني قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا
 رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتدوا عليه من جعله اسماً ما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق
 عوضاً منها في الضرورة قال * قفي قبل التفرق يا ضباعا * ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيويه فقال
 واعلم أن الشعراء اذا اضطر واحد فوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلائمها

﴿ ص ﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه

﴿ ش ﴾ إسمي . فعولا . مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كما فعل به وله وفيه ومعها المصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدد العاقل وأما المفعول به فعمل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والاعمال والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول . صاحب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان تهمة ما انتصب . مصدر مفعولا مطلقا هو قول الصوريين الاماد كره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى . وكذا الى . تتعمق للمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعلمت وأوقعت فإحداث فعلت فعلا لواقع ذات الفعل لأن الذوات الواقعة مناهي هذا ولا يقع منها الجواهر والأعراض الخارجة من ذلك لا تكون . مطلقه في حقايل في حق الله كقولك خلق الله زيداً فإنه مفعول مطلق فذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ ص ﴾ وهو أصل العمل والوصف وقال الكوفيون العمل وابن طاحنة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والعمل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر . وكذا للفعل والمؤكد يدل المؤكد ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفرع أن يحمل على الأصول وذهب ابن طاحنة إلى أن كلام من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر وذهب البصريين إلى أن المصدر أصل العمل والعمل أصل للوصف وردبانه ليس في الوصف ما في الفعل من دلالة على زمان . وبين فبطل اشتقاقه منه وتبين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة

﴿ ص ﴾ ثم إن مصدر زيادة على عامه فهم لتوكيد والاختصاص لنوع وعدد ويشي ويجمع دون الأول وفي النوع خلف

﴿ ش ﴾ المصدر نوعان مهم وهو ما يساوي معنى عامه من غير زيادة كقمت قياما وجلت جلوسا وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يشي ولا يجمع لأنه ينزله تكرار الفعل فمعمل . مما ملته في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جني إن من قبيل التأكيد العقلي وهيل إنه من التأكيد المعنوي لازالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه الآدي وغيره وذهب هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قهين مالا زالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لازالته عن الحدث عنه وهو بالنفس واليهين ومختص وهو ما زاد على معنى عامه فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب لأمير أو ضربت بين أو ضربت يتي ويني ذوالعدد ويجمع بالاختلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يشي ويجمع . عليه ابن مالك قياسا على ما جمع منه كالمقول والألباب والحلوم والثاني لا وعليه الثالوثين قياسا للأشياء على الأحاد فانه لا يشي ولا يجمع لاختلافها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح من الجمع قديلا تقول فت قيامين وقعدت قعودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود

﴿ ص ﴾ وناصبه . مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر أو السهلي بضمير منه وان لم يعرفه نالها ان غاب . مناه في فعله المضمر والافيه أو من غير لفظه فالجمهور بضمير وثالثها ان كان لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ ش ﴾ ينصب المصدر بمدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء . وفورا . وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا وبالوصف اسم فاعل نحو . والداريات ذروا . والماصات صفا . والماصات عمفا . أو اسم مفعول نحو أنت

مطلوب طلبا وبالفعل نحو. وما بدلو تبديلا. هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفى صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمرا لا يجوز اظهاره والتقدير في قعدة مودا فعل قعودا وقال السهيلي كذلك الا أنه قال أنصبه بضم من لفظ الفاعل السابق فاذا قيل قعد قعودا فهو وعنده بقعد آخر لا يجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كما تكلف وخرج عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو. أنبتكم من الارض نباتا. فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه الميرزا بن خروف وعزاه لسيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغيرا للمعنى الفاعل الظاهر كآية فنصبه بفعل مضمرا والتقدير فنبت نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله * وقد تطويت انطواء الحصب * لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمرا من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالثما * مشى الهولك عليها الخيل الفضل

فشي منصوب بمضمرا دل عليه السالك والثاني أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جنى التفصيل فان أريد به التأكيدي عمل فيه المضمرا الذي من لفظه كقعدت جالوسا وقت وقوفابناء على أنه من قبيل التأكيدي اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر في التأكيدي ما ذكر وأما الذي لغير التأكيدي فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمرا أيضا كقوله

* وآلت حلفه لم تحال * فخافة منصوب لحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

* ص * والاختصاص بالالعهد والجنس وقيل لانه دخله الاين وصف ونوعه واصف ولا تعاقبه أن والفعل خلافا للاختصاص وينوب مضافه ككل وبعض ضمير ونوع وهيئة وعدد واشارة وأوجب ابن مالك وصفها به وقت ونعت وما استفهامية وشرطية وآلة لا مالم يعهد ومنه علم كسبحان وبرة وفجار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدر او لا يقاس والاكثر لا ينصب مصدرين مؤكدا ومبيننا وقيل يجوز وثلاثة

* ش * فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بأل إما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم أو جنسية نحو زيد يجلس الجالوس يريد الجنس والتكبير ويكون بالنعت نحو قتيبا طويلا أو بالاضافة نحو قتيبا قتيبا مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب باعرابه الثانية لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضرب به لان ان تخلص الفعل بالاستقبال والتأكيدي ان يكون بالمصدر المهم وعلاه بعضهم بأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الأخفش إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من ككل وبعض نحو. فلانموا كل الميل. لته بعض اللوم وما أدى معناها نحو ضربت أي ضرب. ولا تضروني شيئا. وضمير نحو. لا أعذب أحد من العالمين. ونوع نحو. والنازعات غرقا. ورجعت القهقري وقعت القرصاء وهيئة نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة مرضية وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربا واسم اشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر ناقصا للاشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من
كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ولذلك اقتصر واعليه اذ ليس مفعولا اول ولم يذكروا بعده المصدر
نادما له راعى هذا حرجه - بيوبه ووقت نحوهم لم تقمض عينك ليله أرمداه أى اغراض ليله أرمدت نحو
واد كرر بك كثيرا وما لا - تهاهية نحو ما تضرب زيد أى أى ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم
أى أى قيام شئت والآلة نحو ضربت به سوطا ورشقت به - هما والاصل ضربت به سوطا ورشقت بهم ويتردى في
جمع أسماء الآلات - هل لو قلت ضربت به خشبة ورشقت به خشبة لولا أن الآجر لم يجر لأن الآجر لم يجر لانه لم يجر والخشبة لم تعهد
لأنه لم يجر الزاوية من المصدر ما هو علم للمعنى كـجهان علم للشيء - بج وبرة عم للجرة وبخار علم للجرة ويسار علم
للجسر يقال برة وبخار به بخار وهو ماق على الجنس الحامسة استعمالوا لعطاء مصدر ايمنى الاعطاء والثواب
مصدر ايمنى الاثابة قال الشاعر

• وبعد عطال المثة زماعا • وقال تعالى • نوابا من عند الله • وذلك - موع لا يقاس عليه السادسة منع
الاشمش والمبرد وان السراج والأكثر من عمل العمل في مصدر بن • وكوميين وذهب اليراقى وابن طاهر
لى أنه يجوز أن ينصب ما وان ينصب ثلاثة اذا اختلف • منها نحو ضربت بشد بد اضربتين وعلى الأول الثانى
بدل ومن المسموع فى ذلك قوله

ووطننا وطأ على حنى • وطأ المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه لبداية لان الثانى غير الاول فصرح على اضمار فعل

• ص • - مثله يحذف عامله لقرينة ويجب فى • وواضع منهما ما كان بدلا من فعله ويقدر معنى • بالفضل له
كـفرا والأصح أن يهرف فعل وانه لا يقاس فى الدعاء ونالها يقاس ان كان له فعل وجار رفع بعضها وقع اضافتها وما
أضيف نصب ومما أفرد وأضيف ونحو ويس وويب ويختار الرفع فى ونحو مفردا عكس تب وقيل يجب وفى
عطف ونحو على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ونحو تب على حاله ويقال ويله وويل له وويل طويل
وبالنصب فيهما غول وغولة ولا يفرد عنه ومضافه للتبيين كلك بعد قيا والأحسن فى المعرف الرفع وهو مسموع
فى الأصح

• ش • يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حينئذ المن قال أى يبرسرت أو مضموية نحو وتأهبا
• بيون المن رأيت يتأهب لفر وجبا • بر و المن قدم من حج وسعيامشكو ر المن سعى فى • ثوبة ويجب الحذف
فى • وواضع فى منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل - واه كان فله مستملا كـقيا ورعيا أو مهمل أى غير
موضوع فى لسان العرب كـفرا بمعنى نتناوفاة وهى ريج الأذن وتفه وهى وسخ الاظفار فى قدر للثلاثة فعل من
معناها وجعل ابن عمه ومن ذلك بهرا بمعنى غلبه ومنه • ثم قالوا تحبها قلت بهرا أى غلبنى حبا غلبة وقال أبو
حيان حكى ابن الاعرابى وغيره انه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بـهل مستعمل لامهمل
واحتلاف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ فى الدعاء للانسان أو عليه كـقيا ورعيا وجد عاد عقرا وبعدا
وسحاوتهم سارا كـسار بؤسا وخيبة وتبا أو يقاس عليها فى - بيوبه على الاول والأخفش على الثانى قال أبو
حيان وينبغى أن يفصل فىقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها فى الشعر مر فوعا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة • لأول من يلقى وشريسر

فالجر وخبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا فى قبيح من الكلام واذا اضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافا
بعدا وسحقك وأشد الكسائى

إذا ما المهاري بلغتنا بلادنا * فبعد المهاري من حسيرو متعب

ومما استعمل مفرداً أو مضافاً قولهم لله اب المرحوم ويح فلان ويح له للنجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولي وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويح كلمة تعال رحمة وويس كلمة تعال في معنى رافة وهي مضافة إلى المفعول وتي أضفتها لزم التنبه ولا يجوز فيها الرفع لأنه مبتدأ لا خبر له فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له ويحاله وويل له وويلاله ولا يقوى النصب في هذا قوله في غيره لأن هذا مصدر لا فعل له وإنما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع في نحو ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب إذا أفرد نحو تب الله ويجوز تب له وقال ابن أبي الربيع تبا لك التزم نصبه وويح لك التزم رفعه وفي وويل لك وجهان ولو قسمنا الساوينا لك لا نتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له وان عطف تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جلتان فعلية على أهمية اتساو بهما في المعنى ويقال تباله ويح له فلا يكون في ويح الرفع كحالة قبل العطف انتهى ومنع المازني عطف ويح على تب وعكسه قال لأن ويح رجه له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تبا أيضاً دعاءه على حد قاتله الله ما شعره ويقال للصاب المغضوب عليه وويله وويل له وويلاله وويل طويل له وويلاطو بلا فيجب النصب في الإضافة ويجوز هو والرفع في الأفراد ويقال عول وعولك ولا يفردانما يستعمل تابعا لو ييل ومضافها للتبيين كلك في سقيالك وأما الم عرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لأنه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجري بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كليك وسعديك تابعة وحنانيك ودوايك وهذا ذيك وحجازيك وحوالك ولا تتصرف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم بونس لبامفردا قلبت ألفه وتثنيها للتكثير وقيل للشفع وزعمه السهيلي في حنانيك خاصة والكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كأمس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله في اجابة الداعي لبيك وسعديك أي اجابة بعد اجابة واعداد بعد اعداد أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد ويله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أي تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال تحنن على هذاك الملية * لك فان لكل مقام مقالا

ودوايك من المداولة قال

إذا شق برد شق بالبردة مثله * دوايك حتى كنا غير لابس

أي تداولنا دوايك كان الرحل في الجاهلية إذا أراد أن يقدم مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذا ذيك قال * ضربا هذا ذيك وطعنا وخننا * أي تهذا هذا ذيك وحجازيك أي تحجز حجازيك أي تمنع وحذاريك أي تحذر أي ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحوالك أي اطفاء بعد اطفاء وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فان أفرد منها شيء كان تصرفا كقوله * فقالت حنان ما أتى بك ههنا * واختلاف في تثنيها هي تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول باخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أحدهما الثاني وقال

متصرف كقوله تعالى . لذي حجر . ومن ذلك عجا و جدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء
قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول
حمدت الله جدا وأجده جدا فالجواب انما تكلم سيبويه في حمد الذي هو نفس الحمد أعني الذي هو صيغة الانشاء
للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذي أوردته المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لانفس الحمد
قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر فانه قال عجا و جدا وشكرا اثلاثا مصادرة قائمة مقام
أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجا و جدا وأشكر شكرا وتفارق ويله واخوانها في أن معنى هذه الخبر ومعنى
تلك الدعاء وتفارق سبحانه الله واخوانه وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله
عجب انك قضية واقامتى فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سرد هاسيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضرار الفعل المتروك إظهاره من ذلك
قولك جدا وشكرا لا كفرا وعجا و أفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة وحب و انعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا
ولاها ولا فعلن ذلك ورغما وهو انما ينتصب هذا على اضرار الفعل كأنك قلت أجد الله جدا وأشكر الله شكرا
وأعجب عجا و كرمك كرامة وأسرك مسرة ولا كاد كيدا ولا أهم هاو أرغما ثم قال سيبويه وقد جاء
بعض هذا رفعا بيدي ثم يبنى عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال ومعنا بعض العرب يقال له كيف
أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كأنه يقول أمرى وشأني حمد الله وثناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن تقي قول
سيبويه جدا وشكرا لا كفرا له كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجا مفرد عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل
كفرا الامع جدا وشكرا ولا يقال أبدا جدا وحده وشكرا لا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضرار الامع
لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل أفعل كيدا
وكرامة الاجوابا أبدا وكان قائلا قال أفعل ذلك أو اتفعله فقلت أفعله وأ كرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد
مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا نعى عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعى عين و حبا
وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الا كرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسمان في معنى انعام ونعام
عين بضم النون وكسرها وفتحها وأنكر الشلوبين الفتح وأ كاد الذي قدره سيبويه في كيدا اختلف فيه فقال
الاعلم هي الناقصة والمعنى ولا كاد أقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا
مقاربة وهما من همت بالشئ ولا فعلن ذلك ورغما جواب لمن قال أفعله وان رغما أنه رغما وان هو ان هو انما قال
أبو حيان وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا يطرده وبه صرح صاحب البسيط وهو
مخالف لكلام ابن عصفور انها تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك في التعجب كرم ما و صافا قال سيبويه
لانه صار بدلا من أ كرم به واصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرم ما و صافا صلفا لأن أبنية التعجب
ليس منها ماله مصدر الافعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبع للزجاجي فيما هو يدل من اللفظ بالفعل وقيل
هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك فرة قال بالاول ومرة قال بالثاني واختلف
هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه
السخاوي الى سيبويه وذهب الزمخشري الى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه
منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضرار الخبر أي
غفرانك مطلوبنا

* ص * ومنها الواقع في توبيخ مع استفهام أو لا للنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو نائبا عن خبر

اسم عين بنكر براو حصر او مؤ كد جملة لا تخفل غيره ويسمى مؤ كد نفسه او تختمل فؤ كد غيره ويلزم فيه
 مرة البتة ولا يقدم عليها في الأصح لا نحو أجدك لاتعمل اللام للاضافة لمناسب الفاعل وايلائه غالباً أول اولن
 وحوزالزجاج توسطه وسيبو به رفعه والمبرد الباقي ومنها المشبه به مشرراجدون بعد جملة مشتملة على معناه
 وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز انبائه قال ابن خروف بضعف وان عم فور سواه وهو أولى ان خلت الجملة
 ﴿ش﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواه كان مع استفهام كقوله
 أذ لا إداشب العدى نار حرمهم • وزهوا إداما يجنون الى السلم
 أم دونه كقوله

خولا واهملا وغيرك مولع • بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواه كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله • أطربا وانت قسرى • أم لا نفس كقول عامر بن الطفيل
 يخاطب به أغند كعدة البعير ومونا في بيت سلوية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر بالطلب نحو
 وسدوا لونا قاما تابعدوا إماما فداء والمخبر نحو

لا حين فامادرو واقعة • نخبى وإمبلوغ السؤل والأمل

وهو مدفوع نأبأ عن خبر اسم عين بنكر براو حصر فالتكرير بنحو زيد سيراً - براى سير وكقوله
 أما جدا جدا ولهو كزدا • دإذن مالى اتفاق - بيل
 أى جدا جدار المصدر نحو زيد سيراً ومازى بدلاً - براى أى سير وكقوله

ألا الله - توجيرون تفضلاً • بدار الى نيل التقدم فى الفضل

أى بدارون بدار جعل أحد الله - ظنين فى التكرير بعوضان ظهور الفعل وقام مقامه فى المصدر إنما أو ما
 والأفعل كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو جددك جد عظيم وإنما بدارك بدار حريص
 وهما ما وقع مؤ كد المضمون جملة فان كان لا يتطرق اليه الاحتمال يزول بالمصدر معنى مؤ كد الله - لأنه بمنزلة
 تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو له على ديناراً اعترافاً وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر
 معنى مؤ كد الغير لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غير المعطوف معنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا
 المصدر المؤكده فى ضربيه يجوز أن يأتى ذكره ومرفقه باللام وبلاضافة فالتكرة نحو هذا عبد الله حقا
 وقد عاوى قينا وهو عا جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو وضع الله
 وه عدا الله وصفة الله وكتاب الله وقد ألزم فى بعضه التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه
 التطلع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكده بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة
 المؤكده على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضموناً من جهة المعنى اذ التقدير فى له على ديناراً اعترافاً
 أعترف بذلك اعترافاً وفى هو ابني حقا حقا فاشبه به ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياساً عليه
 وأجاز الزجاج توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لأنه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله
 وكذا كم صير كل أناس • سوف حقا تبليهم الايام

وقوله
 أى ورب القائم المهدي • مازلت حقا ابني عدى • اخا اعتلال وعلى أدى

أى - مر وأجازة قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا زيد من نطق وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على
 الظرف لا على المصدر أى فى - حقا زيد من نطق نص عليه سيويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك
 لاتعمل فأجاز فيه الفارسي تقدير بن آدمه أن يكون لاتعمل فى موضع الحال والثانى أن يكون أصله أجدك

أن لا تفعل ثم حذف أن وبطل عملها وزعم الشاويين أن فيه معنى القسم ولذلك قد تم انتهى قال أبو حيان
 قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقالات فعل كذا ولا تستعمل إلا مضافاً وغالباً بعد لا
 أولم أولن قال في النهاية والاسم المضاف إليه جده فأن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب
 والغيبة نحو أجدى أكرمك وأجدك لا تفعل وأجدك لم تفعل وأجد لم يزرنا وعلته ذلك أنه مصدر يؤكد
 الجملة التي بعده فلما أضفته لغبر فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فان قلت كيف أدخل سيبويه هذا في
 المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لأنك إذا فرضته مؤكداً فأنما يكون مؤكداً لما بعده قلت إنما هو جواب لمن
 قال أنا لأفعل كذا وأنا أفعل كذا فبلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجسد فهو مجرد فيما يقوله فاذا قلت أتجد
 ذلك جده فهو مؤكداً لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء
 ويكون لازماً للاضمار فصنع الله مثلاً على اضماره هو وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع
 باقي الخبر المكرر والمصور فيقال زيد سير سير وإنما أنت سير ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل
 المصدر ما وقع مشبهاً به مشعراً يحدث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك
 مررت به فأذله صوت صوت حمار وله صراخ صراخ الشكلى وقوله * له صريف صريف القعوب بالسد *
 واحترزنا بقولنا مشعراً يحدث عما لا يشعر به نحو له ذكاء الحكاء فلا يجوز نصبه لأن نصب صوت وشبهه
 إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسنداً إلى فاعل إذا التقدير في وله صوت وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده
 لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو
 صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه وبقولنا حارية إلى آخره عن نحو فيها صوت صوت حمار وعليه نوح نوح الحمام
 فالنصب في ذلك ضعيف لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بصوت فوجه النصب على ضعفه أن
 الصوت يدل على المصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصح العمل في المصدر نحو هو مصوت صوت حمار فان
 صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بضمير ثم إذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه ما ذكر من
 النصب على المصدرية بنحو صوت صوت الحمار وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أي يبدبه
 ويخرجه صوت حمار ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا في النكرة وعلى الخبرية
 بتقدير المبتدأ فيهما وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال لان الثاني ليس بالاول فيدخل
 المجاز والانساع وجعلهما ابن عصفور متكافئين لان في الرفع المجاز وفي النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب
 ان خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم

﴿ص﴾ مسئلة أنا بواعنه صفات كعائذ بك وهنيا وأقائم وقد قعدوا وأعيانا كتر با وجند لا وفاها لفيك
 وأعور وذاناب ولا يقاس وفي الصفات خلف والاصح أنها أحوال والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس
 سيبويه رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنا بواعن المصدر اللازم اضماراً نصبه صفات كعائذ بك وهنيا لك وأقائم وقد قعد الناس وأقاعدا وقد
 سار الركب وهي أسماء فاعلين وهني من هنو كشر يف من شرف قال بعض المغاربة وهي موقوفة على السماع
 وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائباً عليها نحو أضحكوا وأخارجوا أنا بواعنه أيضاً
 أسماء أعيان قالوا ترباً وجندلاً في معنى تربت يدها أي لأصاب خيرا والتراب والتراب والجنديل الحجارة وقالوا فاهال فيك
 أي فالدهية ويستعمل هذا في معنى الدعاء أي دهاه الله وقيل ضمير فاهال للخبية وقالوا أعور وذاناب والمقصود به
 الانكار وأصله أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جلاً أعور مشوه الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأديين ذلك منكر عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الأكثرين
أن نصب الصفات المذكورة على الحاملة المؤكدة لعاملها المترجم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتعمد
ونصب الأعيان على المفعولية بعمل. مقدر والتقدير أطعمك الله وأزمتك تر با وجندلا وأزمتك الله فاهالفيك
وأنستقبلون أعور وذئاب وذهب المراد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها ما در جاءت على فاعل كالمالح
والعافية وذهب الثلويين وغيره إلى أن تر با وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال
تر بالث كما يقال سقيالك وذهب ابن عمه ور وابن خروف إلى أن أعور وذئاب حال والتقدير أنستقبلونه
أعور وسمع رفع تراب على الابتداء وما بعده الخبر قال • فترب لأفواه الوشاة وجندل • قال أبو حيان
ولا يتقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها الوقت فوهالفيك على قصد الدعاء لا يجوز وإنما غير المدعو بها فقال
سيبويه لو قال أعور وذئاب كان ميبيا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أي مستقبلكم أو مصادفكم
• ن • المفعول له شرطه أن يكون. مدر احلا فالقونس. ملاقيل ومن أفعال الباطن وشرط التأخر ون
واللام. شاركته لعمه وفتا وفتا وفتا والجري والمرد واليائني تنكيره والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب
في الأصل جبر لا نوع المصدر ولا عمل من لفظه واجب الاضمار فان قد شرط جبر باللام أو من أو الباء قبل أو في
اللام وأن ويكثر. مها. قر وما بال ويقل مجردا. نعه الجزولي ويستويان مضافا ويجوز تقديمه خلافا لقوم
لا تعددوه وتوخرورا

• ن • قال أبو حيان تتفاوت نصوص العويين على الشروط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباعث
في المحدث لا تدور وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما لهيب فذو عيب بالنصب وتأوله على المفعول
به من كان العيب غير مصدر وأوله الزجاج ثقة يدبر ذلك ليصير إلى معنى المصدر كما أنه قيل أما ملك العيب أي مهما
تذكره من أحسن تلك العيب وشرطه أن يكون. مثلا بخلاف المصادر التي لا تهلل فيها كقوله جالوسا ورجع
له فترى وشرطه بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاز بدخوفا ورغبة بخلاف
أفعال الخوارج الظاهرة نحو جاز زيد فتاللكفار وقرائة للمعلم فلا يكون. مفعولا له وشرط الأعم والمتأخر ون
شاركته لعمه في الوقت والفاعل نحو ضربت إني تأديبا بخلاف ما يشاركه في الوقت نحو وقد نضت لنوم
تمامه لأن ليس ليس وقت النوم أو الفاعل نحو • والى تعرفونى لذكر الأهزة • ففاعل تعرفونى هزة وفاعل
ذكرى الشاعر أي لذكر أيايالك فيعمران باللام ولم يشترط ذلك. سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم
أكرمك أمس طمعا عندا في معرفك وحذرت حذر زيد ومنه • يركم البرق خوفا وطمعا. ففاعل الأراءة هو
الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجري والمرد واليائني كونه نكرة وأنه ان وجدت فيه ال فرائدة
لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها ورده. سيبويه والجمهور
فإن السبب الحامل قد يكون. معلوما عند المخاطب فيعمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها الملوثة ولا تنافي بينهما
فجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وثق سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق
لأن الشيء لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذالم
أصرح به واختلف في ناصبه فالمرجح وعليه سيبويه والغارمي أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به
المصاحب في الأصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابتداء على حسب السؤال فتوكل في جواب لم ضربت
زيد اضربته تأديبا أصله للتأديب إلا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا ما داليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لأن
الضمير برد الأشياء إلى أصولها وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر ولذلك لم يترجم جواله استغناء بباب المصدر عنه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمير من لفظه فالتقدير في جئت اكرامك اكرمتك اكرامك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية جئتك للماء والعشب وللسموم ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقديجر بمن أو الباء لانهما في معنى اللام نحو . خاشعا متصدعا من خشية الله . فبظلم من الذين هادوا . قيل وقديجر بنى السببية نحو دخلت امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وان كانا غير مصدرين لانهما يقدران بالمصدر وان لم يتحد فهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأمثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجزولي الى تعيين نصبه ومنع جره قال الشاوي بين ولا سافله في ذلك وان كان معرفا باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله * لأقعد الجبن عن الهيجاء * وقوله * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * ويجوز للجبن وللاغارة وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى . ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . وقال . لثلاف قريش . ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسمع قال

* فاجزعا ورب الناس أبكى * وقال * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى . ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا . تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

* ص * المفعول فيه هو ماضن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه ولو مقدر ان نصب له ويصاح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجز بغير من يقتصر في إمامتصرف كمين أو لا كعدوة وبكرة عامين والا فغير متصرف كبعيدات بين وما عدين من بكرة وسحير وضحي وضخوة وصباح ومساء وليل ونهار وعنته وعشاء وعشية وقد يمنع وجوز الكوفية تصرف ضحي وعنته وليل أو ممنوع كسحر معيننا مجردا

* ش * المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ماضن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه منذ كور أو مقدر ناصب له فاضن جنس يشمل الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لافي الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز تعدد خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو وقت يوم الجمعة وقت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه أو مقدر ان يزد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا مفعول به وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصر في الحد على ذكره وهو أوسع من المكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة والسبب في تعدد الفعل الى جميع ظرف الزمان قوة دلالة عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعدد الفعل الى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليهما من حيث يدل عليهما من جهة المعنى واللفظ فاللهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيدي المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه . أسرى بعبده ليلا . لان الاسراء لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيدي في الظرفين

كلا ينكر في المصدر والحال والمختص فبيان محدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
 والمحرم وساثر أسماء الثهور والصف والنساء ولا يعمل فيه من الأفعال الا ما ينكر ويبتاؤل فلا يقال مات
 زيد يومين ومن ثم قدر في أمته الله مائة عام فالبنة وغيره محدود وهو أسماء الأيام كالبيت والاحد وما يخص
 بالاضافة كيوم الجمل أو بال كاليوم والليله أو بالصفة كقعدت عندك يوما فقد عندك فيه زيدا ما أضفت اليه
 العرب لفظ شهر من أعلام الثهور وهو رمضان و ربيع الأول و ربيع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان نسبان
 أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف مكان يكون فاعلا أو مبتدا أو خبرا أو يتصب
 بمفعول به أو يعرب بغير من كسرى يوم الخميس ويوم الجمعة مباركا واليوم يوم الجمعة وأجنت يوم الجمعة
 . واجتمعكم الي يوم القيامة . ثم هو نوعان متصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغير متصرف
 كعدوة وبكرة علمين قصد هما التعيين أم لا لان علميهما جنسية فيستعملان استعمال أمانة فكما يقال عند قدم
 التميم أمانة نثر السباع وعند التعيين هذا أمانة فأحذره يقال عند قدم التميم عدوة أو بكرة وقت نشاط
 وعند قصد التعيين لأبى بن الليث الى عدوة أو بكرة وقد يخلو ان من العلمية بأن ينكر ابعدها فينصرفان
 ويتصرفان ومنه . ولهم رزقها فيها بكرة وعشيا . قال أبو حيان جملت العرب عدوة وبكرة علمين لذين
 لوقتين وقد فعل ذلك في نظائرهما كعفة وضحوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية انما توثق للمناسبة
 عشا الثاني غير متصرف بأن لا يعرب عنه ولا يعرب بغيره بل يلزم النصب على الظرفية أو يجرب عن وانما يحكموا
 بتصرف ما جرب عن وحدها كعند وقيل وبعد لان من كثرة زيادتها لم يعتد بدخولها على الظرف الذي
 لا يتصرف وهو أيضا نوعان ممنوع التصرف كعصر اذا كان من يوم بعينه وجر من آل والاضافة نحو آزر ورك
 يوم الجمعة . عصر . وحيثك . عصر . أنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه يتصرف
 ويتصرف نحو . تعيياهم بهجر . وكذا ان عرف بال أو الاضافة نحو . سير زيد يوم الجمعة المحرم منه أو من
 بكرة . ويتصرف كعبدان بين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع بعد مصغرة . ومنه لقيته مرارا متفرقة
 مر يابعا . من بعض الجمع به . يدل على ما أريد من المرار وتصغيره يدل على ما أريد من تقاربها لان تصغير
 الظرف المراد به التقريب . ومنه ما عين من بكرة . وعبر وضحي وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعفة
 وعشاء وعشية هي . الأسماء تكرار أربدها أزمان بعينه فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك
 لا تتصرف وتوصف بالنكرة . تقول أنتيك يوم الخميس ضحى من نعمة واقبتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع
 جنسية التصرف فتصير ادراك علميا كعدوة وأجاز ال كرفيون تصرف ما عين من عتمة وضحوة وليل
 . نهار فتقول سير عليه عتمة وضحوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه ما لم يصف من مركب الأحيان كصباح مساء أى كل صباح ومساء ويساويه المضاف معنى خلافا
 للمحررى في تخصيصه العمل بالاول وودو وذات مضافين لوقت الا في لغة وأنكرها السهيلي في ذات ويقع
 تصرف وصف حين عرض قبا . ولم يوصف

﴿ش﴾ الحق بالمعنى التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يصف من مركب الأحيان كفلان يزورنا
 صباح مساء ويوم يوم أى كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه • صباح مساء يصفوه خبالا

وقال آت الرزق يوم يوم فاجل • طالب اوابغ للقيمة زادا

وهو مبنى حيثما لفظه . معنى حرف العطف كـ . عشرة بخلاف ما اذا أضيف المصدر الى الجزفانه يتصرف

فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله * ولولا يوم يوم ما أردنا * وقوله * وقد علاك مشيب حين لحين * وكذا إذا لم يركب بـ بل عطف نحو * فلان يتعاهدنا صباحا ومساء * وزعم الحريري في درة الغواص انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن الخواص يهون في ذلك فلا يفرقون بينهما وأن الفرق هو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء فحذف العاطف ورد عليه ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافي بأن سير عليه صباح مساء وصباح مساء وصباحا ومساء معناهن واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زبدي أن السير لا يكون الا في الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع الا بالأول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم تردان السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح وألحق العرب أيضا بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ذوات مضافين الى زمان نحو لقيته ذاصباح وذامساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال * اذا شد العصابة ذات يوم * الا في لغة الخثعم فانها اجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات ليلة برفع ذات وقال بعض الخثعميين * عزمت على اقامة ذي صباح * وزعم السهيلي ان ذات مرة وذات يوم لا تصرف الا في لغة خثعم ولا غيرها وان الذي يتصرف عندهم انما هو ذوق فقط ورده أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك والسبب في عدم تصرف ذوات في لغة الجمهور انهما في الاصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لطرف محذوف والتقدير في لقيته ذاصباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة ذات يوم فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لثلا يكثر التوسع وعبارة ابن أبي العافية فضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما أو حديثا أو طويلا فهذه أوصاف عرض حذفها بموصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها فقبل سير عليه قديم أو حديث أو طويل قبح ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرفا وهي في الاصل صفة نحو قريب وملي حسن فيها التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ملي من النهار أي قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف نحو سير عليه طويل من الدهر لانها ما وصفت ضارعت الاسماء

* ص * وما صلح جواب كم أو متى وهو اسم شهر لم يصف اليه شهر قيل أو أضيف قال ابن خروف وكذا شهر مفرد وأعلام الايام أركان الأبد والدهر والليل والنهار مقروننا بأل لا بالمبالغة فالفعل واقع في كله تعميما أو توزيعا ويجوز في غيرهما التعميم والتبعض ان صلح وتعريف جواب كم خلافا لابن السراج واطافة شهر الى كل الشهر وفاقا لسيبويه وخلافا للتأخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب للمفعول نيابة عن المصدر وقيل على حذف المصدر

* ش * ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمامتعيما وإمامتسيطا فاذا قلت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الاول الى الآخر وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الايام أو الليالي ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كالْيَوْمين المعهودين وأنكر ابن السراج أن يرد جواب كم معرفة

لانهم من جواب متى اذ برادتها الوقت وبكم العدد وما صلح ان يقع جوابا لمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه
 لفظ شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه نعمها او تقريبا نحو سرت المحرم وسرت صفر يحفل الامر بن
 واعتكفت المحرم للتعميم واذنت صفر للتقريب وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى اذنت وان
 كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القيد في بعضه وكذا ان
 كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز ان يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت
 شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز ان يكون
 العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال ابو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء
 والسمع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان رمضان علم
 وشهر اسم كذلك التام هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك اسما للشهور والعلم واقع على الشخص بجميع
 صفاته وكذلك اسم الشهر كالعلم فلا تقع على بعض الشهر قال وايس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر
 لا على جميعه من جهة انه ليس عمما فاجاز ان يقال سرت الشهر وانت زبدان السير في بعضه واجاز ان يعمل
 في الشهر مما لا يتناول نحو اقيمتك الشهر وكذا رعم في اعلام الايام انها كاعلام الشهور فاذا قلت سرت السبت
 او سرت الخميس لم تكن العمل الا في جميعه الا انها معان فادا اضعف اليه يوم اوليلة فقلت سرت يوم السبت
 لانه لبيت يجر ان يكون السير في بعضه وفي جميعه لان تعريفه بالاضافة واجاز لذلك ان يعمل في المضاف
 اليه مما لا يتناول نحو اقيمتك يوم الخميس ويجزئه في الخميس وسائر ايام الاسبوع فلا يقال لقيمتك الخميس ولا
 لقيمتك السبت قال ابو حيان وما رعمه باطل لان الاسم يتناول معناه بحملته نكرة كان او معرفة علما او غيره
 وقد اعمرتك الشهر اذا اضيف اليها شهر وبينها اذا اضيف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضاف
 اليه من جهة لانه لا ياديه الا نون يوما ولا يجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسما الايام يجوز ان يكون في كلها
 متى رعمه لانها من بين الخمس غير المحدود ويعمل فيه المتناول وغيره فسواء اضيف اليه يوم ام لا انتهى وكذا
 قال جوت مني لا بد والدمر والليل والنهار مقر ونه بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا اضيف اليه شهر
 كقول التعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدمر والليل والنهار وانت زبد لقاءه في ساعة
 من الساعات ولا اقيمتك الدهر والابد وانت زبد يومه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه
 زبد المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الابد وما روي ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور
 في اسما الايام والشهر والابد ونحوه وذلك نحو اليوم والليله ويوم كذا اوليلة كذا واسما الايام واشباه ذلك يجوز
 فيه التعميم والتبويض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيدا اليوم ويحفلها نحو سار زيد
 اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظرف وهو مذهب البصريين وزعم
 الكوفيون انه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في
 وادغم العمل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لان في يقتضى عندهم التبويض وانما حملوه شيئا بالمفعول لا مفعولا
 به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على ان في تقتضى
 التبويض وانما هي لدواعي قال تعالى فأرسلنا عليهم بياض صر في ايام نحسات فادخل في الايام والفعل
 واقع في جميعها بدليل . . . نحرها عليهم سبع ليل ونمانية ايام حسوما . وقال . فترى القوم فيها صرعى فادخل في على
 ضمير الايام والليالي مع ان الروية متممة في جميعها وذهب بعض النحويين الى ان ما كان من الظرف معطيا
 غير ما اعطى الفعل كالظرف في المحدودة والمؤقتة فمنها انتصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ففي سرت

نومين كأنه قال سرت سيرامقدرايومين لانه لادلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أي سير يومين
 فحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فينصبه والقولان المحكيان في آخر القولة راجعان الى أصل
 الظرف لا الى مسألة التعميم وهما مقابلان لقولي في أول الباب لواقع فيه ناصب له وبقي مسألة اضافة شهر الى أسماء
 الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل
 العرب من أسماء الشهور رمضا فالإيه شهر الا رمضان و ربيع الأول و ربيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا
 يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الأبن في كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه
 أضاف شهر الى ذى القعدة قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم
 يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها انتهى

﴿ص﴾ مسألة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفي كونه مبهما خلاف وما لا يعرف الا باضافة
 أوجرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الابني ونحوها وألحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو
 مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت
 وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على
 قرب أو بعد كهومني مزجر الكلب

﴿ش﴾ الذي يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر
 عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متقاربان نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل
 تحت حد المبهم أم لا فالشاور بين علي الثاني لان المبهم لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظرفية المقدرة لها
 نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على الاول لانه
 انما يرجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة
 فراسخ والباع لا ينضب الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود
 بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر
 من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلي فانه زعم أن انتصاب هذا النوع
 انتصاب المصادر لا انتصاب الظرف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى المثني والحركة لا يقال قعدت
 ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطي معدودة فكأن سرت خطوة مصدر فكذلك
 سرت ميلا ونحوه الثاني ما لا يعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه ككان وناحية ووراء وأمام ووجه ووجهة
 وكجنابتي في قولهم هما خيطان كجنابتي أنفها يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية والجنبي في قوله

* جنبي فطية لا ميل ولا عزل * وكأقطار في قولهم قومك أقطار البلاد وسواء في جواز نصب ما ذكر على
 الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصه
 وما في حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك في الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت
 متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدامك وخلفك الثالث ما جرى مجراه باطراد قال
 ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقامه يضاف اليها تقديرا
 نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص
 ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا الا أنه أشد مبالغة
 قال وشرقي منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكري سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صدك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعروفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون طرف المكان عندهم الامرفة الاضافة فان كان نكرة فليس بطرف نحو قام عبد الله بالدار وراه بمعنى متأخرا وقداما بمعنى متقدما أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والخوت وقيل هو ما كان له من جهة مختصا بعض الأما كن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أر بد معنى الطريقة كجئت في الدار الا ما سمع من ذلك بدونها فهو معتد ولا يماس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب يسيوبه والمحققين انه مصوب على الظرف شيئا بالمختص بغير المختص وذهب العاربي ومن وافقه الى انه ما حذف منه اتساعا فتدبر الى المعول به وذهب الاخفش وجماعة الى انه ما يتعدى بنفسه فهو معول به على الاصل لا على الاتساع وذهب السهيلي الى انه ان اتسع المدحول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان الصب لا بد منه كدخلت امرئ ويخرج ان يقال دخلت في امرئ وان ضاق عند الصب جدا لأن الدخول قد صار ولو جاوزت كما دخلت في الدار وأدخلت في السبي في الملقاة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس نفسه به انه يجوز فيه لوجهين التعمد في السب ووجه في والحق العراء دخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى أمماء لما كن دخلت وذهبت وانزلت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليها وانطلقت الشام قال أبو حيان وذهب يسيوبه ولا يخبره من البصريين والعراء نقة فيها بهاء وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب وهو من السب وهو من حرج الحر وهو في ذى ومع اسميه لطريق قاله كعامل الطريق النطب في طريق امرئ وهو حرج ووجه كقولهم قلا حيتي أمم يسيوبه أى في حيتي وذهب بعضهم الى أن اتصاب لغيره في طريقه ووجه في لا يتأخر عنه مشهور في كلام العرب ومقيس واحتراده ابن الطراوة النوع الرابع مدحول من غير المدحول المشق هو من اسم كمدوم مرقدوم على ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعودى مقعد أى مقعد وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال كذا كذا مقيس في أى مقعد وما لم يسمع من نصب ذلك متصرفه على السماع لا يقاس نحوه وهو من مقعد القابلة ومقعد لا يروى عنه في أى مقعد في العرب ومما يط الثريا ومزجر الكلب أى في الارتجاع والبعدوا شبا ذلك مما دل على قرب أو ما يمدد كرماء من الافتصاف فيه على السماع هو مذهب يسيوبه والجمهور فلا يقال هو منى تحتك ومثلك زيد ومرابط العرب ومقعد لشرالك ولا هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذى مقعد به وجرلان العرب استعمالها الا على معنى تخيل المقرب والبعد وذهب الكسائى الى أن ذلك مقيس على من يجره كثره تصرف بين وشمال ودان ضا فاليهما ومكان وتدر في وسط سا كسا والمتحرك اسم قال الكوفيون المرقات والعراء ما حسن فيه بين طرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن نحر يكة ونقلب والمرزوقى ما كان آخر العصل يكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل لا بمعنى بدل وأنكر الكوفية ظرفيته وكان معناه وحول وحولى وأحوالى وحوال ووزن الجبل ووزن الجبل وصدك وصقبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجى وابن مالك هى اسم متصرف والرمانى وأبو البقاء وابن هشام ظريف كثيرا ونسبه فليلاو بسائى و يوصف بها كغيره يضاف لمرفة وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الله اثم بالسواء على العج ويزدته على وسط وسوى بمعنى مستو وشطر بمعنى نحوذ كره أبو حيان وعند مثلث العين لما كان المضور والعرب حسا أومعنى وتأتى لزمانه وماها الذى معربة لانه على لادن فى الاصح ولكن لانجر اصلا ولا تكون ظرفا للمعنى بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفا قال الحربرى والمسكرى وابن السجرى وخلافا

للعري وتقلب ألفهامع الضمير لا غيره غالبا

(ش) * الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ وفاعلا وناثبا ومضافا اليه وهو يمن وشمال نحو جلست يمن زيد وشمال بكر وبين الطريق اسهل وشمال الطريق أقرب وقال تعالى . عن اليمن وعن الشمال قعيد . وذات مضافة اليه ما قال تعالى . تزاور عن كهفهم ذات اليمن واذا غربت تقرضهم ذات الشمال . وقال الشاعر * وكان الكأس مجراها اليمنينا * وتقول دارك ذات اليمن ومنزلهم ذات الشمال ومكان نحو اجاس . مكانك ومكانك حسن الثاني ما ندر فيه التصرف كوسط سا كن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سهبا

وسطه كالبراغ أو سرح المح * بدل طورايخبو وطوراينير

فوسطه مبتدأ خبره كالبراغ أما وسط المتحرك السين فاسم قال في البسيط جعلوا السا كن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثاني نحو ضربت وسطه وقال الغراء إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحرير لكن السكون أحسن في الظرف والتحرير أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين إلا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط طبا بحر يك فيها لا تتفرق أجزاءه نحو وسط الرأس ونابغه المرزوقى قاله أبو حيان وقول الفرزدق

أنته بمجلوم كأن جبينه * صلاية ورس وسطها قد تغلقا

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرق أجزاءه وهو الصلاية الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ منها بدل لا بمعنى بدل نحو هذا بدل هذا أى مكان هذا قال أبو حيان ولم يذ كر الكوفيون بدل ظرف مكان وإنما ذ كر البصريون وإذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى قال تعالى فلما أضاءت ما حوله . وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر * ما رواء وقصى حوله * وقال * أليس ترى السمار والناس احوالى * ومنها فإذ كر سيوبه زنة الجبل أى حذاءه متصلا به ووزن الجبل أى ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصدرك وصقبك اسكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل إسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا أن نقل إنه مما يلزم أن يكون طرفا قال أبو حيان ومما أهل الحويون ذ كر من الظروف التى لا تتصرف شطر بمعنى نحو قال تعالى . شطر المسجد الحرام فولوا وجوهكم شطره . وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقمى * صدور العيس شطر بنى تميم

وقال * تعدو بنا شطر نجد وهى عائدة * ومن جرها بمن قوله

وقد أظلم من شطر نكرم * هول له ظلم يغشاكم قطعا

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية مذهب سيوبه والجمهور لانها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبذلك فكأنك إذا قلت مررت برجل مكانك أى عوضك وبذلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشئ حقيقة أنما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء والعكبرى الى أنها ظرف متمكن

أى يستعمل طرفا كثيرا وغير طرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست طرفا البتة فانها اسم مرادف لغبر فكأن غير لانكون طرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المقصورة والمدودة فهاذا كره على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدي وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عمقور ومن نصرفها ما حكى أناني - سواؤك وقوله

• سواك يا ثعها وانت المشترى • وقوله • ولم يبق سوى العدوان • وقوله

أترك لي - لي ليس بيني وبينها • سوى ليله أتى إذا لصبور

وقوله ذكرك الله عند ذكرك سواء • صارف عن فؤادك الغلات

وقوله • معطل سواء الحق مكذوب • وقوله • فان أخسوا نكحكم الوحيد • وقوله

• وما قصدت من أهلها لسواك • والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر

حكاهما الأحمش ولغة الفتح والمد حكاهما بيوبه ولغة الكسر ولله حكاهما ابن الجباز في شرح الفية ابن معط

وزعم عبد الله ثم بن مرزوق القبر واتى أن - سوا المدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذي

حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تنغير بوجه الأعراب تغير غير والصحيح ان فتحها أعراب وهي لازمة

المعرفة فذلك يرفع وينعقد قال ويروى أن يقول بناء - سوي وسوي أو يسدي فرق بينهما وبين هذين أما سواء

بمعنى وسط نحو - سواء الخيم - أو بمعنى مستوحى - سواء عليهم أأذنبتم - فعرية اجاعا وكذا - سوا بمعنى حذاء

تعدى سوا عمرو - وسوا - سوي كغيره انتهى بها نحو قام القوم - سوي زيد وما في الدار - سوي حمار قال

كل - سوي الذي يورث العور • رفعة خمره وخمار • وقال

• الف في الدار تطلق سوى طلل • ويوصف بها نحو جاء في رجل - سوي زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم • - سوي ما قد أصاب بني النضير

• - سوي عن غير بأنها تدرم الاضافة اعطاء بخلاف غير فانها تقطع عنها لفظا وتدرى كما - يأتي ولا يفترض على

هذا قوله تعالى • كما - سوي • فان سوى فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف - سوي الى المعرفة والنكرة

كالمتين الساعين وقيل انها تعرد عن غير بأنها الأضاف الى المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليهما ورده

أبو حيان بقوله - سوي طلل و - سوي ابله وهما كرتان ومنها عند وهي ابيان كون مظهر وفيها حاضر احسا أو

بهي أو قربنا حسا أو معنى فالأول نحو • فلما رآه مستقرا عنده • والثاني نحو • قال الذي عنده علم من الكتاب •

والثالث نحو • عند سيرة المنهى عندها جنة المأوى • والرابع نحو • عند ملك مقتدر • رب ابن لي عندك

بيتا في الجنة • وانهم عندنا لمن المصطعبين الاخبار • ما عندكم ينهد وما عند الله باق • وقد ترد للزمان نحو الصبر

عند الصدمة الاولى ولم يستعمل الامتصوية على الظرفية كما مثل أو مجرورة عن نحو • آتينا رجعة من عندنا

• وانما تتصرف لسدة توغلبها في الإبهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب

من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها الذي وهي بمعنى عند لا بمعنى لدن في الافصح ومن ثم كانت معرفة لكن تغارق

لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثاني أن عند تكون طرفا للاعيان

والمعنى كما تقدم ولدى لا تكون طرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندي هذا القول صواب ولا يجوز

لدى ذكره ابن الشجري في أماليه وم - برمان في حواشيه الثالث أنك تقول عندي مال وان كان غائبا

ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه

لا فرق بين لذي وعند قال ابن هشام في المغني وقول غيره أولى وتقلب ألف لذي مع الضمير ياء كعلي والى
قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لامع الظاهر نحو . لذي الحناجر . لذي الباب . ومن العرب من
يقر الالف مع المضمرة أيضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الى كم يا خناعة لا الانا * عن الناس الضراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا واثقتونا * على نصر اعتقادكم علانا

* ص * مسئله يتوسع في المتصرف فيجعل مفعولا به ويضمير غير مقرون بنى ويضاف ويسند اليه لا إن كان
العامل حرفا أو اسما جامدا ولا متعديا لثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان ان عملت فيه على الأصح
* ش * التوسع جعل الطرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ ضمارة غير مقرون بنى نحو
اليوم سرتة ولا يجوز ذلك في المنصوب على الطرف بل اذا أضمير وجب التصريح بنى لان الضمير يرد الاشياء
الى أصولها فيقال اليوم سرت فيه وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو
* و يوم شهدناه سائما وعامرا * يارب يوم لي لا أظله *

الثاني نحو * ومشرب أشرب به وشيل * والاصل شهدنا فيه وأظلل فيه وأشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه
على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار * ياسارق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو . تربص أربعة
أشهر يامسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الطرف لان تقديره في محول بين المضاف
والمضاف اليه فيمتنع قاله الفارسي ولان الحافظ اذا دخل على الطرف يخرج عن الظرفية قاله ابن
عصفور ويجوز حينئذ الاسناد اليه نحو . في يوم عاصف . اننا نحاف من ربنا يوما عبوسا قطر برا * صيد عليه
الليل والنهار * قال بعضهم ويؤ كدو يبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك في الطرف غير المتوسع فيه قال صاحب
البيضا في هذا نظر وللتوسع شروط الاول أن يكون الطرف متصرفا فالزم الظرفية لا يتوسع فيه لان التوسع
مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند اليه ويضاف اليه الثاني والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما
جامدا لانها يعملان في الطرف لافي المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن
لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لأن الاتساع في اللزوم له ما يشبه به وهو المتعدى الى واحد والاتساع في المتعدى
الى واحد له ما يشبه به وهو المتعدى الى اثنين والاتساع في المتعدى الى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدى الى
ثلاثة فيجوز فيها وأما ما يتعدى الى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى أربعة فيمتنع هذا
ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غيره للبرد وقيل يجوز في المتعدى الى ثلاثة أيضا ونسبه
ابن خروف الى سيبويه وأبو حيان الى الجمهور ولا بمبالاة بعدم النظير واللام يجوز في اللزوم اذ لم يعهد نصبه
للمفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدى الى اثنين أيضا لانه ليس له
أصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا
ما صححه ابن عصفور قياسا لما ذكره سماعا لانه لم يرد الا في المتعدى لواحد وللزوم قال أبو حيان والامر كما قال
من عدم السماع مع المتعدى لاثنتين والخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل في الطرف
حذرا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت تشبها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الطرف
على الاتساع وهو مجاز أيضا كثر المجاز فيمتنع منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر وتظيره قولهم
دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخول الى الطرف بغير وساطة في مجاز

فلم يجمع عليها محازان وقال ابن عصفور يجوز الانساع معها كسائر الافعال امان فلنابانها لا تعمل في
الطرف فواسع لانه لا يوسع ولا يجمع التوسع اضافة الطرف الى المطرف المقطوع عن الاضافة الموض
به لتووين نحو سير عليه حينئذ وما انتصب من المصادر صب الطرف بجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم
واما صفة الطرف نحو سير فليلا في وصف فيه التوسع الا ان وصف

﴿ ص ﴾ وينوب مصدرين مكانه لانه وزمان بكثرة وقد يجعل طرفا دون تقدير او بقاء غيره مضاف اليه
لا مصدر مؤول خلافا لمخشري

﴿ ش ﴾ قد يوب عن الطرف مصدر اذا كان الطرف مضافا اليه محذوف ولا بد من كونه مينا لوقت او مقدار
وهو كقولهم في الطرف زمان نحو حنك ص لانه المصدر اذ هو الماح والانتظار تك حلب ناقة فليل في المكان نحو
حلب فرب بداي مكانه وقد يجعل المصدر طرفا دون تقدير مضاف كقولهم احقانك ذاهب اي افي
حق وقد يكون المصدر اسم بين نحو لا اكله العارطين ولا صل مدغيبه العارطين لا ينوب في ذلك المصدر
مؤول وهو ان العمل نحو وينوبون ان تكهون فاندر في خلافا لمخشري

﴿ س ﴾ الكثرة في السروف المبيات

﴿ ش ﴾ اوردت في هذا العمل ما أسبق الى جمعها واستيعابها من مبي طرف الزمان والمكان مرتب على
حرف المفعول

﴿ ش ﴾ بدوت المصى وبمعمل في لاصح وترجم لطفية ما يصف لزمان والاضافة الى جملة غير
مصدرية لانه خوة اورد ما أسس اولئك اوليت اولين ويقع ان يلها اسم بعد ماض وقد يحذف جزؤها
منها نحو من توب وتكسر ايضا كقبي وقال الاخفش اعترانا وقد تنفع والحق بها شبحنا لكافصي في
ذلك نحو واور لا حش وريح والمأخرون وفوعها معولاه وبدلانته والرخشري مبتدأ وهي نجي
بمعين خلافا لمخشري وجرها في قول طرفا واما حاة هـ سببا وبنها صرفا وطرف مكان او زمان او زائدا افعال
وعلى لطفية عامها اول من حى من المادش تاليها وعمل ببناء قدر والشاويين عامها محذوف واذا بدل
من او عبيدة وما عبق ورائدا واحتماره من الشجري ما سببا وبنها

﴿ ش ﴾ من القدر وفيه دلالة على اهميتها اولها التووين والاختيار بها نحو محبتك اذ جاء زيد والاضافة
اليها لا تأويل نحو بعد ادهد سببا وبنيت لا تقارها الى ما بعدها من الجمل ولو وضعها على حرفين وأصل وضعها
ان تكون طرفا لموت المصى وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله
قالى بومئذ تعبت احبارها والجمهور رحمه لولا آية ونحوها من باب ونهج في الصور اي من تنزيل
لستقبل الواجب الودوع به ما هو وقع قال ابن هشام ويخرج له بومئذ بقوله تعالى فسوف يهملون اذ
الانلال في اعتناقهم فان يهملون يستقبل لعنا ووهي لدخول حرف التنفس عليه وقد عمل في اذ فينرم ان
يكون مفعولا اذا وترجم اذ لطفية فلا تتصرف بان تكون فاعلة او مبتدأة الا ان يضاف اسم الزمان اليها نحو
حينئذ يومئذو بعد ادهد سببا رأيتك أس اذ حنت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا
به نحو وادكروا اذ كنتم هالكا وبدلانته نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انبذت والجمهور
لا يثبتون ذلك وواقعهم ابو حيان قال لانه لا يوجد في كلامهم احببت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما
ذكروا ذلك مع ادكر لما اعتاص عامهم ما ورد من ذلك في القرآن ونحوه يسهل وهو ان تكون اذ مفعولة

محذوف يدل عليه المعنى أى اذ كر واحالتكم أو قضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى . واذ كر وانعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء . فاذا ظرف . معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلى بمحتمل بل مرجوح انتهى وجوز الزحسرى وقوعها مبتدأ فقال فى قراءة بعضهم . لقد من الله على المؤمنين . أنه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث وأن تكون اذ فى محل رفع كذا فى قولك أخطب ما يكون إلا إذا كان قائماً قال ابن هشام فقتضى هذا أن اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً وتلزم إذا الاضافة الى جملة اما اسمية نحو . واذ كر وا إذ أنتم قليل . إذ هما فى الغار . أو فعلية كما سبق ويقع فى الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما كانت لماضى وكان الفعل الماضى مناسباً لها فى الزمان وكان فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط فى الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال أتذكر إذ ان تأتينا كرمك ولا إذ . . . يأتلك تكرمه إلا فى ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها إذ فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت الى المفرد كقوله * والعيش منقلب إذ ذلك أفمانا * والتقدير إذ ذلك كذلك وقد تحذف الجملة كلها اللهم بها ويعوض منها التنوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر النون حينئذ لا لتقاء الساكنين نحو . وأنتم حينئذ تنظرون . أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش أنها حينئذ معربة والكسر جراً عراب بالاضافة لا ببناء وحمله على ذلك انه جعل بناء هانا شاعن اضافتها الى الجملة فامازالت من اللفظ صارت معربة وهو مردد بأنه قد سبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولاعله لبنائه إلا كونه مضافاً لى فلا كانت الكسرة اعراباً لم يجز بناء الظرف وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذا ل منون ولو كان معرباً لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى مرة على الكسر لا لتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلباً للتخفيف وهذا معنى قولى وقد تفتح وقولى وألحق بها شيخنا الكافى فى ذلك اذا أشرت به الى مسئلة غريبة قل من تعرض لها وذلك انى سمعت شيخنا رحمه الله يقول فى قوله تعالى . ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون ايتت إذن هذه الكلمة المعهودة وانما هى اذ الشرطية حذفت جملتها التى تضاف إليها وعوض ههنا التنوين كفاى يومئذ وكنت أستحسن هذا جداً وأظن أن الشيخ لا سلف له فى ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جرح الى ما جرح اليه الشيخ وقد أوسعت الكلام فى ذلك فى الاتقان وحاشية المعنى وتزاد إذ لتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى . ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم انكم فى العذاب مشركون . أى لأجل ظلمكم فى الدنيا وادلم يهدوا به فسيقولون . وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأروا وهى حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل . استفاد من قوة الكلام لامن اللفظ وترد المفاجأة نص على ذلك سيويه وهى الواقعة بعد بينا وبينما كقوله * فبينما العسر إذ دارت مياسير * وقوله

بيننا كذلك والاعداد وجهها * اذراعها لحفيف قبلها فرع

وهل هى حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكداً أى زائد أقوال اختار الثانى أبو حيان اقرارها على ما استقر لها وابن مالك والشلوبين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن البادش عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما واذ كر لانه عنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها قوله تعالى . وإذ قال ربك للملائكة . والثانى التحقيق

كفد وحلت عليه الآية قال في المعنى وليس القولان بشئ واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبيننا خاصة قال لانك اذا قلت بينا أما جالس إذ جاء زيد فقد رتبها غير زائدة أهملت فيها الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا العمل هو الناصب لين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف

ص ١٠٠ إذا المستقبل مضمرة معنى الشرط غالباً قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم للحال ويختص بالخبر ومبه وكذا المظنون خلافاً للبيانين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم في السعة خلافاً لمن جوزه بقوله أو مع ما ولا يدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فهما وتضاف أبدأ الجملة صدرها فاعل ولو مقدر وقبل لم يسم به وجوزه الأحمس الى أهمية الجرأين وأوجب الفراء ايلاءها الماضي شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الأحمس في ناصب الجواب لا للشرط قال ابن مالك ونحى . معمولاً به وبحرورة بحتى ومبتدأ أو زرد للفاجأة فأقوال إذ وتلزمها العاء قال المازني زائدة ومبرمان عاطفة والزائدة جزائية ولا يليها فاعل وثالثها يجوز مع قد قال أبو عبيدة وتزاد

ش ١٠٠ من الظروف المبتدئة إذا والدليل على اسميتها لا حبار بهامع . بانسرها الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس ويدلها من اسم صريح نحو أحييتك غدا اذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضمرة معنى الشرط غالباً ومن ثم وجب ايلاؤها الجملة الفعلية ولزمت العاء في جوابها نحو . إذا جاء نصر الله . الى قوله فسيح وقد لا يفسر معنى الشرط بل تنویراً للظرفية مضمرة نحو . والميل إذا يقضى . والميل إذا . يحي . وزعم قوم أنها تخرج من الشرطية وقال ابن مالك أنها وقعت معمولاً به في حديث أني لأعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي . في قوله تعالى . اذا وقعت الواقعة . والحبر اذا الثانية وحافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع يوم القيمة وهو يوم رافعة لاخرين هو وقت راج الارض وبحرورة بحتى في قوله تعالى . حتى اذا جاؤها .

ص ١٠٠ في ذلك ان حتى في الثاني والاحسن في الثالث والجمهور رأوا كذا وذلك كله وجملا وحتى في الآية حرف تذييل . حتى على الجملة بأمرها ولا عن له . واذا وقعت طرفا جوابه محذوف أي انقسمت أقساما وكنتم أزواجا . ودون الثاني تبدل من الأولى ودان الحديث طرف محذوف هو معمول أعلم أي شأك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج من الاستقبال وقال ابن مالك أنها وقعت للماضي في قوله تعالى . واذا رآوا نجارة أو لهموا انقضوا إليها . في الآيات بعد ذلك مضافهم وكذا . ولا على الذين اذا ما أتوا لتعلمهم قلت لأجد . الآية وقال قوم أنها وقعت للحال في قوله تعالى والميل إذا يقضى . لان الميل . قارن للغشيان ونحتمس اذا بما يتيقن وجوده نحو آتيتك اذا أحرر أسرا ورجح نحو آتيتك اذا دعوتني بخلاف ان فانها تكون للحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله . وان كان المرء حراً ولد . ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه بهم الزمان نحو . أفان مت بهم المالدون . ولا يكون اذا خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة كقوله . واذا أصيبك حصاصة فتمل . واذا دلت اذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه ككلاما واختاره ابن عسور فلو قال اذا دلت فأنت طالق فقامت ثم قامت أيضا في العدة ثانياً والثالث يقع بهما شئ على الاول دون الثاني وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضا على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال اذا طلقت امرأة من نسائي فبعد من عبيدي حر فطلق أربعمائة من العبد واحد وتصل اليمن على الاول ويعتق أربع على الثاني وتلزم اذا الاضافة الى جملة صدرها فاعل سواء كان مضارعاً نحو . واذا أتتني عليهم آياتنا . واذا لم تأتهم بآية . أم ماضياً نحو . اذا جاءك المناهون . وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي أكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتا . واذا ترد الى قليل تقنع

وقديلبها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو . اذا السماء انشقت . وجوز الاخفش
ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله * اذا باهلي تحته حنظلية * وفي ناصب اذا
قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان جملة على سائر أدوات الشرط والثاني انه
ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثر ولما تقدم من أنها لازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف فالاشارة بقولي ومن ثم الى قولي وتضاف أبدأ والاولون انفصلا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد
اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك وورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل
تدخل على الفعل المصحوب بقدر نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المعنى
ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقدر اذا لا يقترن
الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب
ومنه . فاذا هي حية تسمى . وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والاخفش واختاره ابن مالك ويرجحه قولهم
خرجت فاذا إن زيد بالباب بكسر الهمزة لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن
جنى وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن
طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صح كونها خبرا على
المكان أي فبالحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجملة ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخله
عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيدي لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب
الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جنى وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره
السلو بين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم وقعها في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون . وقال الزجاج دخلت
على حد دخولها في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزداد واستدل بقوله

حتى اذا سلكوهم في مناوة * شلا كاشلت الجمالة الشردا

قال فزادها عدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن جنى على حذف جواب اذا

* (ص) * الآن لوقت حضرا وبعضه وزعمه الفراء منقولاً من أن والمختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل
أصله أو ان وقيل ظرفيته غالبية

* (ش) * من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر
جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو . فن يستمع الآن . الآن خفف الله عنكم . قال
ابن مالك وظرفيته غالبية لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوى في النار الآن حين انتهى الى
قمرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبني لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

ألى الآن لا بين ارعواء * لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان وقيل عن ياء لانه من أن يشين اذا قرب وقيل أصله أو ان قلبت الواو
الفائم حذف لتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذف الالف
وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح وراح استعماله مرة على فعل ومرة على فعال ترمز وزمان واختلف
في علة بنائه فقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمن معنى الاشارة بمنزلة
اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمال معرفة وليس علما وأل فيه
زائدة وضعها ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا بنا في زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمّن معناه فكيف إذا كان أباه وقال المبرد وابن السراج لأنه خالف نظائر أذهونكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالالف واللام لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها ثم عرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن في أول أحواله بالالف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بناء الجاه النخير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لائر الأسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوحب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رده هو على الزمخشري وقال العراء انما بنى لأنه نقل من فعل ماض وهو آن معنى حان فبقى على بنائه استصحابا على حداتها كم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم يدخل عليه ل كما لا يدخل على قيل وقال ولجاز فيه الأعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم إلى أنه معرب وقصته أعراب على الظرفية واستدل له بقوله ه كأنهم الملائكة تتفيرا • بكسر الهمزة أي من الآن لحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على أنه معرب وصحة ابن مالك التحليل أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن افتتان الفتح والكسر كما في شتان لأن الفتح أكثر وأشهر والمختار عندي القول بأعرابه لأنه ثبت لبناؤه على معتبرة فهو منصوب على الظرفية وإن دللته من حر وحر وجه من الظرفية غير ثابت ولا يصلح لاستدلاله بالحديث السابق لما تقر رغبة مرة وثى شرح ذلك في لابن العاصم إن الذي قال بأن أصله أو أن يقول بأعرابه كما أن أو أنا معرب

• • • • • أمس اليوم الذي أتت به أو ما هو في حكمه في إرادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند ورودها وتصرفه لغة وزعم قوم محكيين من الأمر فان قارن ال أعراب غالبا وكذا إن أضيف أو نكر أو نثي أو جمع أو صغر

• • • • • أمس اسم معرفة تصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أتت به أو ما هو في حكمه في إرادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جمع لعرب ونحوه ببناءه فمعناه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها وإنما تضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والعرف بينه وبين مع حيث لم يبن أنه لما عدل عن السهر لم يضمن معنى الحرف بل أتى من باب السهر المعروف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لأنه في معنى الفعل الماضي وأعراب غدلانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم عليه بنائه شبه الحرف إذ افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أتت به • وقال آخرون بنى لشبهه بالأسماء المهمة في انتقال معناه لأنه لا يختص بمعنى دون آخر وأجاز الخليل في لقبته أمس أن يكون التقدير لقبته بالأمس لحذف الحرفين الباء والهمزة فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسرة أي أنه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي سمي بفعل الأمر من المساء كما لو سمي بأصبح من الصباح فتوالت حيث أمس أي الذي كما نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت وتعرفه بال إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل غير ظرف فد كرسبويه عن الخليل بنى بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجر كما كان حال استعماله ظرفا نقول ذهب أمس بمافيه وأحببت أمس وما رأيتك مدامس

قال اليوم أعلم ما يجي به * ومضى بفصل قضائه أمس ونقل عن بني تميم يوافقون الحجاز بين حالة النصب والجرف في البناء على الكسر ويعر بونه اعراب مالا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن يأس * وتناس الذي تضمن أمس

ومن بني تميم من يعر به اعراب مالا ينصرف في حالتى النصب والجرف أيضا وعلمته ما ذكر في سحر من العدل والتعريف وعليه قوله * انى رأيت عجباً مذامسا * ومنهم من يعر به اعراب المنصرف فينونه في الاحوال الثلاثة حكاة الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبنى على الكسر تشبيهاً بالاصوات وحكى الزجاجى والزجاج أن من العرب من بينيه وهو ظرف على الفتح فتأخذ فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى الفتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلاتنوين مطلقاً وتنوين واعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً واعرابه غير منصرف رفعاً وبنائه نصاباً وجرافاً فان قارنه أل اعراب غالباً نحو ان أمس ليوم حسن وقال تعالى كان لم تمن بالأمس . ومن العرب من يستصحب البناء مع أل قال

وانى وقفت اليوم والامس قبله * يبابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في تخريجها أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجر على اضمار الباء فالكسرة اعراب لالبناء ويعر أيضاً حال الاضافة نحو ان أمس سنا يوم طيب وحال التنكير نحو . مضى لنا أمس حسن لا تريد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو . سان وحال الجمع نحو أمس وأماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * به تيمس ميسة العروس

قال ابن مالك في شرح الكافية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيديوه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكناً وهو اليوم والليله قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو ذهول عن نص سيديوه

* (ص) بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف مضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ ويقع اعراباً وان نكر نصب ظرفاً وقد يجزى ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكف بما

* (ش) من الظروف المبنية في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله احوال أحدها أن يصرح بمضافه نحو جئت بعدك فهو عرب منصوب على الظرفية ثانيها أن يقطع عن الاضافة لفظاً ومعنى قصداً للتنكير فكذلك كقوله * فاشربوا بعداً على لذة خرا * وقد يجزى قرى لله الامر من قبل ومن بعد . بالجرف والتنوين وقد يرفع روى فاشربوا بعداً بالرفع ثالثها أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف . رابعها أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم . نحو لله الامر من قبل ومن بعد . أى قبل الغلبة وبعدها وعلله ابن مالك بأنه كان حقه البناء في الاحوال كلها تشبيهاً بالحرف لفظاً من حيث انها لا تتصرف بثنائية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لا فتقارها الى غيرها في بيان معناها . لكن عارض ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثانى دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي الافصاح أكثر النحويين يقولون لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح في هذه الحالة بلاتنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيت قبل ومن قبل وأنشد

ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمالها الا طرفا ولا يقاس على استعمالها اسما ولا
تضاف قبل أيضا لجملة ما لم تكف بما نحو قبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاولي الصحيح أن أصله أو آل بوزن أفعل
قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وقول بوزن فوعل قلبت الواو الاولي
همزة وانما لم يجمع على أو اول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم نانيا
وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد تكتسب بعده شيئا وقد
لا تكتسب وقيل انه يستلزم نانيا كما أن الآخر يقتضى أولا فلو قال ان كان أول ولدته ليدنيه ذكر أفأنت طالق
فولدت ذكر او لم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أى
أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيته بالتاء ودخول من عليه
نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسما فيكون مصر وفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله
أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوطي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أوله وآخره بالتنوين
﴿ ص ﴾ بين للمكان وقيل للزمان وقال الزنجاني بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه
بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقه ما أو الالف عرض عليه الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح
وقيل يضاف لزمن محذوف لا الجملة وقيل ما أو الالف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل
للتأنيث وتضاف بينا لمصدر لا بينا على الأصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين
كخمسة عشر قبني على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها
﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون طرفا للمكان وتدخل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما
لحقها ما أو الالف لزم الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا انها طرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم
الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزنجاني أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال
تعالى . هذا فراق بيني وبينك . لقد تقطع بينكم . بالرفع مودة بينكم بالجر ولا تضاف الا الى متعدد ومتى
أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الأولى واذا لحقتها الالف أو ما لزم تضافها الى الجمل سواء
كانت اسمية كقوله * فينا نحن نرقبه أتانا * وقوله * فينا العسر اذا دارت مياسير * أو فعلية وهو قليل كقوله *
فينا نسوس الناس والأمر أمرنا * وتقول بينا أنصفتي ظممتي ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف
الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الانباري أن بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن
الجملة بعدينا وبيننا مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور ومذهب الفارسي
وابن جنى الى أن اضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل طرف الزمان
دون طرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولا بد من اثنين فافوقهما والتقدير بينا أوقات
زيد قائم أقبل عمرو واختاره ابن البادش وذهب قوم الى أن ما أو الالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من
الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والالف اشباع لان كون الالف كافة لم يثبت وثبت كونها
اشباعا فالجملة بعد الالف في موضع جر بالاضافة وبعد الما محل لها من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن
الالف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذو وهو قدام و وراء ولا حاجة الى الدخول في
الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر * قال بينا تعانقه الكاهة وروعه * وألحق بعضهم بينا بها فأجاز
اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينا قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ
قياس بينا على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها

الايام على . من الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد حذف خبر المبتدأ بعد بينا لانه المعنى عليه
كقوله فينا العسر كما قد حذف الجواب لذلك كقوله

فينا العتي في ظل نعماء غضة • تبا كره أفسانها وزاوح

الى أن رمة في الحادثات بنكبة • بضيق بهامنه الرحاب الضامح

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر قال • بينا كذلك رأيتني مستعباه قال أبو حيان وبإضافة بينا الى المصدر اخذ
أبو علي أن بينا ليست محدوفة من بينا كما قال بعضهم لان بينا لا تضاف وانما هي مكفوفة بما داخله على الجنتين
وتركيب بين كحمة عشر فبني على الفتح كقوله

نحس حصة تناوبه • من القوم يقطع بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأرابت الاضافة وركب الالمان تركيب حمة عشر فان أضيف صدر بين بين الى عجزها جاز
عاه لظرفية كقولك في أحكام الهمة الـ هيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أفس من الابدال وان أضيف
لها العين رول الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همة بين بين بالفتح وقال الصواب همة بين بين بالاضافة
• حيث لم كان • مثلنا وحوث واعرابهم العلة وتلزم الاضافة لعله وتندر لفرده وقاه الكسائي وتر كها أندر
فتموض ما وحوث لا حمش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وانكره أبو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا
حذف وزوالها الرياح موصولة

• من الظروف المبيضة حيث وعلة ياها • بها بالحرف في الافتقار ادلالت بعمل الاضافة الى جملة
ويت الى التسمي التسمي بالعلل وبعده لان الاضافة للجملة كلاضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر ومن العرب من
ياها على الفتح طلبا للتعريف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طي ابدال ياها واوا
فيقولون حوث وفي نائمها أيضا المركاب الثلاث ولغة فحس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وحيث من
حيث حيث بحر وهاتين وهي عـ دم كعد وقرى • سندر حهم من حيث لا يعمون • بالكسر ففصل
لا عرب ولغة الباء على الكسر وسواء في الخلة الالهية أو العملية قال في المعنى واصافها الى العملية أكثر ولهذا
رجح الاصناف في جلست حيث زيد أراه وتندر واصافها الى المفرد كقوله • بيض المواضي حيث لي العمائم •
وقوله • أما ترى حيث هيل طالعا والكسائي يقبـه وأندر من ذلك عدم اضافها للفظان تضاف الى جملة
تحدوفة موصلا • هاما كقوله • اذار بد من حيث ما صنعت له • أي من حيث هبت والاصل فيها أن تكون
تلكان قال الاحمش وقد تدر للزمان كقوله

لمعتي عقل اميش به • حيث تهدي ساقه فوره

اي حين تهدي ولا يستعمل غالبا الا طرفا وتندر جرها بالباء في قوله • كان هنا بحيث معكى الازار • وبالي في
قوله • الى حيث ألفت رحلها أم قسم • وربي في قوله • فأصبح في حيث التفينا ندر بدعم • وقال ابن مالك تصرفها
نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راء • به حتى فيه عزة وأمان

فحيث اسم إن وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها هـ لان فرع عن كونها تـ كون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها
التي قبل اسم ان في البيت حتى وحيث الخبر لانه طرف والصحيح أنها لا تتصرف فلان كون فاعلا ولا مفعولا به
ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام في المعنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد ينقص
نمبرها وقد تقع مفعولا وفاقا للمعاري نحو • الله أعلم حيث يجعل رسالته • اذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لاشياء في المكان وناصبها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به الا إن أولته بعالم قال ولم يقع اسم لان خلافاً لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

* (ص) * دون للمكان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وقال بعض المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردى فغير ظرف

* (ش) * من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات قبل وبعد وهو للمكان تقول قد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه يتصرف لكن بقله وخرج عليه ومنادون ذلك فقال دون مبتدأ أو بنى لضافته الى مبنى والأولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما قال الشاعر * وبأشرت حد الموت والموت دونها * وقال * وغير الخى دونها ما وراؤها بالرفع * ويستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله (١) أمادون بمعنى ردى كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجه الاعراب

* (ص) * ريث مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تليها ما زائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في منفي ولم يصرح حوايينائه والعله قائمة

* (ش) * ريث مصدر رات ريث اذا أبطأ فاذا استعمل في معنى الزمان جازاً أيضاً ان يضاف الى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر ببطء قيام زيد فلما خرجت الى ظرف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصغاري في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبنى كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهد قوله * لا يصعب الامر الا ريث يركبه * وقوله * خليلي رفقا ريث أفضى لبانه * وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

محياه حين يلقى ينال السؤ * ل راجيه ريث ما يتثنى

* (ص) * عوض مثلث لعموم المستقبل وقد ير دللضي وقد يضاف للعائضين أو يضاف اليه فيعرب وقد يجرى كالقسم

* (ش) * من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المستقبل عموماً كما بدأ وقد ترد للضمي كقوله * فلم أراعاً عوضاً كثرها لكا * وبنى لشبهه بالحرف في إبهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبنائه إما على الضم كقبيل وبعد أو على الفتح طلباً للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين أو أضيف اليه كقوله * ولا يتل عوض في خطاي وأوصالي * أعرب في الحاليين لمعارضته الشبهه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثر استعمال عوض حتى أجره مجرى القسم كقوله

رضيعي لبيان ندى أم تحالفا * بأسحج داج عوض لانتفريق

* (ص) * قط مقابل عوض ويختصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء ضمها وقال الكسائي أصله ققط ويقال قط وقط وقط وقال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان لقي همز وصل كسر وترد قط وقد أسمي فعل بمعنى يكفي مبنيين فقل الدال بدل من الطاء وقيل قدم من قوله من الحرفية وبمعنى حسب

(١) بياض بالاصل

فالعالم البناء وبضمان للياه والكاف والظاهر

من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض فهي للوقت الماضي وهو ما وبنيت لشبهه الحرف في ايهامه
 لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها تضمنت معنى في لانها لا يحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لانها
 تضمنت معنى مندومي ما رأيت قط مند خافت وقيل لانها تضمنت معنى من الاستغراقية وقيل لافتقارها الى جملة
 وقيل لانها اشبهت العمل الماضي لانها الزمانه وبنيت على الضم تشبيهاً بقيل وبعد وقد تكسر على أصل التقاء
 الساكنين وقد تبع فافه طاه في الضم وقد ضعف طاؤه مع ضمها واسكانها فهذه خمس لغات وزعم الاخفش انك
 اذا اردت بها الزمان ضم ابد نحو ما رأيت ثله قط فان قلت بقط شئت اسكنت نحو ما عندك الاهداق فان
 لغيت الف وصل كسرت لا لتقاء الساكنين نحو ما عندك الاهداق اليوم وما عندك الاهداق الآن وزعم
 الكسائي ان أصل قط فطط تضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها
 فلو وأصلها مصدر وهو العط بضم العين قطع بفتح الطاء نقلت الى الطرف فقولك ما رأيت قط معناه ما رأيت فيما انقطع من
 عمري وتضمنت هي وعوض ما بي نحو ما فعله عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الايجاب وزد قط وقد
 وهو في الأصل بمعنى كفى نحو وقد زيد درهم أي يكعبه وقدني وفتنى بنون الوقاية أي يكفيني وليس فيها ما الا البناء
 في السكون ثم قيل في الكمان - استعملان وقيل بدل بدل من الطاء وقيل قد هي الحرفية نقلت الى الاسم
 وزاد في أصلها من مرادفين لحسب للعالم حينئذ يبنوا وهما الى السكون او ضمهما على حرفين و يضافان الى
 باسم الفاعل في ياء لتذكركه وكاف المتخاطب نحو قد زيد درهم وفقط زيد درهم وقدني وقطبي بلانون وقدك وقطك
 وقد مررت وهو قيل يقال قد زيد درهم بارفع كما يقال حسبه درهم

في كسب وقال كي اسم يستعمل به عن المحرفه بل ما لا يستغنى به والحال قبل ما يستغنى ومعناها على أي
 من حال - وهو طرف أو كره غيره وابن مالك أطلقه مجازاً على الاول محلها نصب دائماً ويجاب به على كذا

في كسب اسم يدخل الجاز عايم في قوله على كيف تبسيع الاحرين وابدال الاسم الصريح نحو كسب وكيف
 في التامج أم سببه الاحبار مع مباشرة لعدم نحو كيف كسب ويقال فيها كي كما يقال في سوف وقاله
 كي نحو على - سلم ومانزلة و اعالم فيها أن تكون استعها ما حقيقياً نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف
 تكمره من الله . وتقع خبر قبل ما لا يستغنى به نحو كيف أنت وكيف كسب وكيف طنت زيد او حال قبل ما يستغنى
 نحو كيف زيد أي على أي جاز زيد وانما بنيت لتضمها هي همزة الاستفهام وبنيت على فتحة طلبها للخطبة
 عن سببها ان كيف طرف أو كره الاخصس الـ البرافي وقاله هي اسم غير طرف ورتبوا على الخلاف أموراً
 أحدها ان وضها عند سببها صب دائماً وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عنده في أي
 حال أو على أي حال وعند غيره تقديرها في نحو كيف زيد أو صحج زيد وفي نحو كيف جاز زيد أو كسب جاز زيد ونحوه
 الثالث ان الجواب المطابق عند سببها أن يقال على خبر ونحوه وعند غيره أن يقال صحج أو نحوه وقال ابن
 مالك لم يقبل أحد ان كيف طرف ادليت زماناً ولا مكاناً ولا كنهاناً كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها
 سؤالاً عن الاحوال العامة سميت ظرفاً لانها في تأويل الجاز والمجرور واسم الطرف يطلق عليهما مجازاً قال ابن
 هشام وهذا حسن

في صين كسب اول غايه زمان أو مكان وتلزم من غالب او يقال لذن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن
 واعراب الاولى لغة ونزاد النون مضافة تاضر و اضاف لغيره ووجهه خلاف الابن الدهان وسمع نصب غدوة بمدّها
 تميزا ورفها ناضمار كان ويطلق على غدوة المنصوبه بالنصب وجرها وفالابن حيان وخلافاً للاخصس وابن مالك

* ش * من الظروف المبنية لادن وهي لاول غاية زمان أو مكان وبنيت لشبهها بالحرف في لزوم استعمالها واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدي فانها لا يلزم زمان استعمالها واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ قال تعالى . وعند مفتح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناها من لدنا . وقد تجرد منها كقوله لادن غدوة لادن شبت واعراب لادن لغة قيسية تشبها بعندوبه قرأ عاصم . بأشاد يدا من لدنه . بالجروا شمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرهما وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد أبو حيان عاشره وهي لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيويو به ولد بلانون محذوفة من لادن كما ان يك محذوفة من يكن ألا ترى انك اذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدني ولا يجوز من لدك ولا من لده ويجزى لادن بالاضافة لفظان كان مفردا كقوله

تنتفض الرعدة في ظهيري * من لادن الظهر الى العصير

وتقديرا ان كان جملة اسمية كقوله * وتذكر نعماء لادن أنت يافع * أو فعلية كقوله

* لادن شبت حتى شاب سود الذوائب * وقنع ابن الدهان من اضافة لادن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله * أراني لادن ان غاب رهطى * وقوله

وليت فلم تقطع لادن ان وليتنا * قرابة ذى قربي ولا حتى مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها في قوله * لادن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على التمييز وحكى الكوفيون رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أي لادن كانت غدوة قال سيويو به لا تنصب لادن غير غدوة ولا تقول لادن بكرة لانه لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقبل لادن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضمف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأرجبه أبو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لادن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في النوانى ما لا يجوز في الاوائل وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التسهيل

* ص * لما حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن جنى ظرف كاذ وتختص بالماضي وتقتضى جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارع ابن مالك واسمية باذأ والفاء وتحذف للدليل * ش * من الظروف المبنية لما التي هي كلمة وجود لوجود والقول بظرفيتها رأى ابن السراج والفارسي وابن جنى وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبلاضافة الى الجملة ومذهب سيويو به وابن خروف أنها حرف وتقتضى جملتين وجدت ثابتهما عن وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمه والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البرأ عرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرية بجادلنا . والجهور أولوه بالماضي أي جادلنا أو الجواب محذوف أي أقبل بجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذأ الفجائية نحو . فلما نجاهم إلى البر ففهم مقصده . فلما نجاهم إلى البر اذا هم بشر كون . وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف أي انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب للدليل

كالاته المذكورة

ص ﴿ مدومند وهي الاصل خلافا لابن مالكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل أصلها من دور وقيل من إدوقيل من داو كسر مهمالعة وسكون. مذقبل حركة وضمها قبل سا كن أشهر فان وليهما جملة طرفان. مضافان اليها أو الى زمان. مذكور فلولان وقيل ل. مبتدآن خبرهما من. قدر أو اسم مرفوع فقال المبرد وابن اسراج والعارضى مبتدآن له ومعناها الا بد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجى طرفان خبراه. ومعناها بين والكوفية والسهبلى وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثانى عليه وهوم خبر معدوف أو محروور طرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود وأكثر العرب وحدث خبرهما الحاضر وتخرج خبر من ذلك الماضى ورفع. ذلك ويجوز رفع معدود بعد ما جرته وأن وصلها ولا يعرف. ضمرا ولا يلحقان بالمتصرف على الاصح فهما

ش ﴿ من الظروف المبنية في بعض الاحوال. مدومند ومنند بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا حال لعراء أصلها من دور من الجارة ودو الطائفة بمعنى الذى وقال غيره أصلها من اد حذفت الهزرة فالتقى سا كان لكون وسال بحركة الدال وحذفت حركتها لقمة التي هي أنقل الحركات لانها ضمنت. هني ثنين من والى اذ هانت ما رتبة. مندومان معناه من أول هذا الوقت فصارت. قامهما تقويت ثم ضمت الميم اتباعا للحركة الذال وعندى أن لتعليل ما حل على سائر الظروف قبل وبعد فقط وعوض أولى ومنذ أصل مذوهى محذوفة منها عند جمهور يداين وهو منى صمد ل. مدومند ملافة لسا كن نحو مد اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر أولان مضموم بقول. من بطورين في قسم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل اللغة لساكن. وقال من ما يكون مما أصلان لان الحذف والتصرف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء. من ذلك وردة الشويبي أنه قد جاء الحذف في الحروف الأتري تخفيفهم إن وأن وكان وقالوا فى لعل عل وقد عورس. ووجه دل من العجوة وكسر ميم مد. ومثله. سبي سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في قول كسر ميم من سبي سيم وكسر ميم من سبي سيم. وكل ولهم الالنة أحوال الأول أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية كتقوله. مبرك من أبي مال. مضافا نافع. وقوله. مارال مدعقدت بداه ازاره. وقوله. منذ ابتدأت منذ ماض يقع. والمشهور انهما حينئذ طرفان. مضافان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافى والعارضى وابن مالك. وقيل فى زمان. مضاف الى الجملة وعليه ابن عسور لا يها لابل يدخلان عنده الاعلى أسماء الزمان. المعون نظامها أو وقت. مذكور فالتقدير هبما رأيت. مذكور بد قائم مذكور من زيد قائم. وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير اسمان. مضاف الى جملة يكون هو المحرر وعليه الاخفش الحال الثانى أن يليهما اسم مرفوع نحو مذبوم الخميس ومندومان وهما حينئذ مذهب أحدهما وعليه المبرد وابن السراج والعارضى انهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناها الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المعنى وعبارة أبي حيان وتقديرهما فى المذكر الامد والتقدير أمدا انقطاع الرؤية يومان وفى المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخمس الثانى وعليه الاخفش والزجاج والزجاجى ان المرفوع بعد هما مبتدأ ومندومند طرفان خبره كما اذا أضيفا الى جملة ومعناها بين وبين مضافين فعنى ما بقيته مذبومان بينى وبين لقائه يومان ولا يخفى ما فى هذان التمسك لانه تقدير مالم يصرحوا به فى موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهبلى وابن مضاء وابن مالك انهما طرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجح ان فيه اجراء مندومند على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء

تنكيره بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة من من وذو الطائفة أو من من واذا فبعد هما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان وبان اضمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين أنه خبر لمبتدأ محذوف بناء على انها من من وذو الطائفة والتقدير ما رأيت من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل جملة مذومندومرفوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافي إنها في موضع الحال كأنه قال ما رأيت متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل له ما أمد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيهما من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم محرور فمیل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد تثبت لهما فلا يخرجان عنهما ما أمكن بقاؤها عليهما وقد أمكن ذلك بان يجعل لظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انها حينئذ حرفا جارا لهما الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرت ان اتسع كما تقول يوم الجمعة قت فيه أو قتة ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيت مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو منذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما بالحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وعلى ترجيح رفعه للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله * وربيع عفت آثاره منذ أزمان * ومن القليل في منذ قوله * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيت مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي مذ من قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو ما رأيت مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به اللفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذومند لا يجزان الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجزا مضمرا الزمان نحو يوم الخميس ما رأيت مذ منذه أو مذ و رد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذومند بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن في الحال الثاني ألحقهما بالمتصرف

* (ص) مع لمكان الاجتماع أو وقته ونحوه من وتقع خبرا وصلته وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفردتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقلة وهل هي حينئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد في وقت وفاقا للثعلب وابن خالويه وأبي حيان

* (ش) من الظروف العادمة التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمر ووجئت مع العصر ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم ذهب من معه وقرئ . هذا ذكر من معي . قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بل الثالث محقق العود الا انها أعربت في أكثر اللغات لمشايتها عند وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلته ودال على حضور وعلى قرب فالحضور . كنجني ومن معي . والقرب كان مع العسر يسرا . وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربيعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحدة وزعم النحاس أنها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع في الظروف المبنيات لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب باعرابها وتفردت عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله • أفبقوا بني حرب وأهوانا معا • وقوله • أكف صحابي حين حاجتنا معا •
واختلف في معاقبة الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان إلى أن فصحها أعراب كافي حال الإضافة والكلمة
ناثية اللفظ حين الأفراد وحال الإضافة وذهب يونس والاحضن وصححه ابن مالك إلى أن فصحها كقصة
تأفتي وانها حين أفردت رد إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصارت مقصورة وأبداه ابن مالك بوقوعه كذلك حالة
الرفع كالمقصور وورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول
الزيدان عندك وذهب ابن مالك إلى أنها في الأفراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس يصح فقد قال
نعلب إذا قلت ما آجما أحمل أن فطم ما في وقت أو وقتين وإذا قلت ما آمعافا لوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه
أنها باقية للدلالة على الاتعاد في الوقت

• وس • ومنها كل زمن مهم مضاف لجملة فان صدرت بمعنى فبناؤه راجع أو معرب فرجوح ومنعه البصرية
أو ما أوله تنعير أو لا التنعير وكذلك وقد يعرأ بها ويرفع ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسمية وجوزة
لاحضن وابن مالك

• ش • من الظروف التي تبي حوار لا وجوبا كل أسماء الزمان المهمة إذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمهمة
مالاتعتس بوجه كمن ومدة ووقت وزمن وما يعتس بوجه دون وجه كهار وصباح ومساء وغداة وعشية
تختلف ما يعتس تعريف أو غير كاسم ويدفاه لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين
والسبوع وأربع وعشرون ولا يضاف نبي من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف
جميعها كما وردت في الجمل اسمية والاسمية لكن السماع راجح فيها كان صدرها مبنيا نحو كيوم ولدته
• • • على حين عات المشاب على حين يستعين كل حليم • مرجوح فيها كان صدرها معربا قرأ نافع هذا
ومر مع الصادقين بالساء وقرأ السمة بالأعراب وقال الشاعر • على حين لا بد ويرجى ولا حضر • وقال
كريم على حين الكرام دليل • وقال • على حين التواصل غير دان • رويت الثلاثة بالفتح • ومنع
المرجون السام في هذا الاسم وأوجوه الأعراب وأبدان مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع
السماع والآيات وان صدرت الجملة تاء أو لا حتى اسم يختلف الحكم من بقائه رفعها الاسم ونصبها الخبر
والإضافة معالها كقوله • على حين ما هدا عين أصابي • وقوله

وكنى نصيبا يوم لا دو شعاعه • بفتح فتيل عن سواد بن قارب

وان صدرت لالتفات بقى اسمها الأضاع على ما كان من بناء أو نصب وقد يرفع حكى جنتك يوم لا حر
ولا يد بالساء وبالجر وبالرفع وقال • تركتني حين لا مال أعيش به • بالرفع ومذهب سيبويه أن الظرف إذا
كان بمعنى المستقبل بمعنى إضافته للفعلية ولا يجوز إضافته إلى الاسم لانه حينئذ بمعنى إذا وهي لا يضاف إليها
فلا قال أتيتك حين ريد داهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى إذ يضاف للفعلية والاسمية معا كهي
وذهب الاحضن إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسم أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى • يوم هم
بارزون • قال أبو حيان إن أجاز الاحضن ذلك لانه يجوز في إذا أن يضاف إلى الاسم فكذا ما هو بمعناها

• س • أوليى والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاق لابن مالك لا يبنى مضاف لبنى مطلقا
• ش • من الظروف التي تبي جواز لا وجوبا بأسماء الزمان المهمة إذا أضيفت إلى مبنى مفرد نحو يومئذ
وحيث والحق بها إلا كثرون كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه إذا أضيف إلى مبنى نحو
مقام أحد غيرك وقال تعالى • إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون • وقرئ • أن يصيبكم مثل ما أصاب • بفتح

اللام وقال ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر * واذا ما مثلهم بشر * وقال
 * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * والقول بيناء المضاف الى ياء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن
 مالك الى انه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلاً لا ظرفاً ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء
 التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات
 اعراب فتل في الآية الاولى حال من ضمير لحق المستكن وفي الثانية مصدر أو حال وفاعل يصيكم الله وفي البيت
 حال وغير في المثال والبيت حال أو مستثنى ودون وبين منصوبان على الظرف وهذا الذي ذهب اليه هو المختار
 * (ص) ولا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادراً

* (ش) قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها
 ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عند نادراً كقوله * مضت مائة لعام ولدت فيه *
 وقوله ويسحرن ليلة لا يستطيع * مع نبا حابها الكلب الاهري را
 والمعر وف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . واتقوا يوما
 ترجعون فيه الله .

* (ص) المفعول معه هو التالي او المصاحبة والأصح انه مقيس فقيس لا يختص والجمهور بما صلح فيه
 العطف ولو مجازاً او المبرد والسيراني بما كان الثاني مؤثراً للاول وهو شبيه والخضر اوى بما في معنى ما سمع
 * (ش) المفعول معه هو التالي او المصاحبة فخرج غير التالي واو اما قديطاق عليه في اللغة مفعولاً معه كالجرور
 مع وبياء المصاحبة كجاست مع زيد وبعثك الفرس بلجاءه والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من
 العامل السابق لامن الواو وهنا لا يفهم الامن الواو وفي كون هذا الباب مقيساً لخلاف في بعض النحويين يقتصر
 في مسائله على السماع ونسبه جاءه الى الاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يميزونه الا حيث لا يراد
 بالواو معنى العطف المحض لأن السماع انما ورد به هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم
 يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى
 العطف أصلاً نحو قدمت أو ضحكت أو انتظرتك وطالع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان
 خصوصاً بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو
 مع عطف في الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه بما
 يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء
 البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما أو مجازاً نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق
 زيداً في حال سيره كما لا يفارقه من سائرته وقال المبرد والسيراني يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للاول وكان الاول
 سبباً له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجمت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه وقال
 ابن هشام الخضر اوى الاتفاق على أن هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظ سمعت وينبغي
 عندي أن يقاس على ما سمع ما في معناه وان لم يكن من لفظه فيقاس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على
 صنعت وكذا ما في معناها وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز انتهى

* (ص) وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمرة بعدها والكوفية الخلاف
 والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصبه المتعدى وكان لا معنوى كإشارة

* (ش) في ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الأصح انه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة

واستوى الماء والخسبة وأعجني استواء الماء والخسبة والناقصة تركت وفصلها ولست زائلا وزيد حتى فعل
وسواء في العمل المتعدي أو اللازم عند الاكثر بنحو لو خليت والأسدلا كلك ونحو لو زكت الناقة وفصلها
لرضعها وقال قوم لا يكون الامع غير المتعدي لئلا يتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول
معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدي بالواو والجمهور رنم لان
الصحيح انها شقة وانما يدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر • يكون واياها بما مثلا بعدى • وقال
• فكونوا أنتم وبنى أيكم • ومدح بيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة
والظرف والجار والمجرور وأما قوله أبو علي وغيره نحو هذا لك واياه وعليه هذا ردائي مطويا وسر بالاقول
لثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرماني لاختصاصها بالما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه وردبانه لو كان كذلك
لاصل اسمية بها كما يتصل بأن وأحوالها وبأنه لا ينظر لها إلا بعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل الثالث
ان ناصبه فعل مصدر بدل الواو وعليه الرجح قال فادانت ما صنعت و اياك فالتقدير ولاست اياك وانعام
معل في فعل السابق امصل الواو وجوزص بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيها
ذكره في باب اذ صيرت من مابلي انه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك
في كوفيين ورد ان الخلات معنى من المعاني وقد ثبت النصب بالمعاني المحررة من الأله اط وبأنه لو كان الخلاف
مستعمل في ما هو من هذا كان عمرا وعمرا وقد قلنا أحد من العرب قال أرحبان وهذا القول لبعض
الكوفيين وأما قوله ما أحسن بل أن الواو هيئة لها من هذا أن يتصب انصب الظرف لان أصل جاء الورد
الاسم المنع مع اسم السوء ما حدث مع يكات من تسمية على الظرف ثم أقبت الواو مع ما يتصب ما بعد ها على
نصب مع أي وفت الواو وهو ما يدل على ما يتصب الحروف كما يرتفع بعد الواو فتوقع غير بارتماع غير
نحو لو من فها آله لا لانه بعد ما ولاصل غير الله

• من غير ولا يندرج على قوله ولا ما حيه خلاه لان جى ولا يصح ل بين الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا
لمصدر لأفص

• من • المفعول لا يتقدم على عامله اتفاق لان أصل واو الما عطف والمهطوف لا يتقدم على عامله المهطوف
عليه اتفاقا ولا يتقدم على ما حيه أيضا المذكور وأما قوله ان جى فيقال استوى والخسبة الماء لورد في العطف
قال عليك ورحمة الله السلام • ونسبته هذا قول • جى • في شائبة وتسمية • ولأن باب المفعولية في التقديم
أوسع محالين باب التسمية وانما المانع ههنا من التقديم ما عمل على ذلك فاداجا في الاصل بقوله أو اضطرار جاز هنا
نكرة وتوسعه ولا يجوز اتصال الواو بالمفعول به من طرف ولا يغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل
بالظرف بين الواو والعاطفة وهو مطوفا بالان الواو هيئات • قوله الجار مع المجرور رنموا العمل بينهما وزعم صدر
الافاضل ان المفعول به يكون جملة وخرج عليه وهو لم جاز يد والشمس طالعة وفر من جعلها حالا لانها لا تتصل
الى مصدرين هيئة فاعمل ولا مفعول ولا هي • وكده واجب أنها وولة بالحال السببية أي جاز يد طالعة
الشمس عند غيبته وقيل تقول أنكرا ونحوه

• من • وتجب العطف به بعد مرد خلافا للمصيرى ونالها يجوز ان أول جملة والنصب بعد ضمير متصل لم
أو كدوهو في نحو مالك وزيدا كان مضمرة في الجار أو عمدر لابس بعد الواو وقال السيرافي بلبس فان
كان مفعولا أو ظاهرا رجح العطف وأوجه به منهم وقد ينصب بعد ما وكيف بقدر وهو كان ناقصة وقبل تامة
وقدر سبويه مع ما كت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعين وفرق والسيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فوات المعية فان لم يصلح الفعل جازا ضار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به ويستويان في مضمراً كدخول رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ ش ﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان أحدهما أن لا يتقدم الواو الا مفرد نحو أنت ورأيت وكل رجل وضيعته والرجال وأعضاءها والنساء وعجازها هذا قول الجمهور وجوز الصيمري فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثانيا جزأها والتقدير كل رجل كائن وضيعته والثاني أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت اعلم ومالك والمعنى مالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم اليه مجاز الثاني ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكده بنفسه نحو مالك وزيدا وما شأنك وزيدا وما صنعت وإياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه الا في الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لا بضم منو يابعد الواو أي أي ما شأنك وملابسة زيدا أو ملابسة زيدا كذا نص عليه سيبويه قال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الضائع وهكذا تقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابس يجعله مفعولا به لا مفعولا معه وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل وهو لا يس لان المصدر لا يعمل مقدر الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور في الصور السابقة ظاهرا أو ضمير المرفوع من نصب لان نحو ما شأن عبد الله وزيدا وما أنت وزيدا فالاحسن جز في الاول ورفع في الثاني لا يمكن العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنه بعض المتأخرين كان الملاحظ ورد بالسمع قال * وما أنت والسيرافي متلف * وسمع ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصته من تريد قال سيبويه أي ما كنت وزيدا وكيف تكون وقصته من تريد لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لا تعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشاويين وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سيبويه به مع ما كنت ومع كيف تكون أذالك المقصود لسبويه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لا يمكن ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه لان ما دخلها معنى التحقير والانكار اذ يقال ان أنكر عليه مخالطة زيدا أو ملابسته ما أنت وزيدا لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست مجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أي على أي حال تكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لا تغتذ بالسهم واللبن ولا يجيبك الأكل والشبع أي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أتم وبنى أيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير ككونوا أتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى اضرار الفعل الصالح نحو . فأجمعوا أمركم وشركاءكم . لا يجوز أن يجعل وشركاءكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكبد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدر أو مثله . تبوؤا
 الدار والابنان . فالإيمان مفعول معه أو مفعول باعتقاد أو مقدر فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين
 الأضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله • وزججن الخواجب والعبونا • لان زججن غير صالح للعمل في
 العبون وموضع الواو غير صالح للمع فيقدر وكلن • وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي
 والمارني والمبرد إلى جواز العطف على الاول بتضمن العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال
 يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحووا كلت خبزا ولبننا فيضمن زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه
 العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا كدضمه بالرفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأياك ونحو رأسه
 والخائط أي حل أودع وشأنك والحق أي عليك بمعنى الزم وأمر أو نفسه أي دع وذلك مقبوس في كل متعاطفين
 على مدار فعل لا يظهر فالعمية في ذلك والعطف جائز ان والعرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون
 في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقديم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه الامثلة رد
 على من يتعدان المفعول معه لا يكون الامع العاعل

ع • ويطابق الاول خبر و • بل بعده وأوجه ابن كيسان

ع • داوم مع هذا المفعول معه خبر لما قبله أو حال مطابق ما قبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالسة
 شديدا ونحو • عند المطابقة لما قبل أن تنى نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدا ومنع
 ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واية تختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر
 للمعنى لا ينفك عنه ولا ينبغي أن تقدم على اجزائه من مسائله الا يسمع من العرب

ع • المستثنى هو مخرج الأواحدى أو واحدتها بشرط الافادة فان كان به مضاف متصل والافتقار بقدر
 يمكن وذلك الكوفية سوى وابن بهون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف
 المستثنى منه مع الامتناع مع عطفها ولا يكون مدمدمه أو كدقها ولا في غير تنقي وشبهه في الاصح ولا في
 لا يه كولا ولو حذف وجوز زجاج الابدال في التعويض وقوم نصب ما قام الازيد او ان ذكر نصب بالأو بما
 قام أو به واسطتها أو بان مقدرة بعدها أو بان محذوفة من ان ركبت الامنا ومن لا أو بخلافه للاول أو باستثنى
 اول من كان متصلا ونحو انما كفى والمنفى اختيارا تبعه بلا وقال الكوفية عطفها ولا يشترط افراد المستثنى
 منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في مخرج ولا مردوده متضمن
 الاثناء بخلاف غيرها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل
 واجب والتابع مقطوع صح المناوذة ومتصل متقدم وموجب لاقه وهل المتقدم بدل أو بمبدل أو يقاس خلف ولا
 يبيع محروور براند والاسم لا لتبرئة على اللفظ وجوز الكوفية في نكرة لجرور بمن والاخفش ومعرفة وان
 عاد قبل صالح للاقتناع على مبتدأ أو نسوخ بغير زال وأخوانه ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع
 العائد جواز أو صاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه

ع • عبرت بالمستثنى كإبن مالك في التسهيل خلاف تعبير النواة سيبويه فن بعده بالاستثناء لان الباب
 للمصوبات والمستثنى أحدها الا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو
 حيان اجري ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكما يوجب لما بعد واومع بالمفعول معه كذلك يوجب لما بعد
 الاوشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالأو احدى أو اخوانها تحقيقا أو تقديران مذكور أو متروك بشرط الفائدة
 فالمخرج شامل لجميع النصبات وبالأبخرج ما عد المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام

اخوتك الازيد او تقديرها هو المنقطع نحو . ما لهم به من علم الا اتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا لانه ليس بعينه فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العارفين . اذا لحظ في الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف لان السابق زمانه لا يصح دخوله . ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ما ضربت الازيد اي احدا وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تغد فلا يقال جاء قوم الارجلا ولا قام رجال الازيد لعدم الفائدة فان افاد جاز نحو . فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا في دارك الا رجلا والعائدة حاصله في النفي للعموم نحو ما جاءني احد الارجلا والازيد وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الارجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند البصريين بل كن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما في الدار احد الاحجار في تقدير لكن فيها حجارا على انه استدراك مخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم ابوالججاج ابن يسعون الامع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله * وما بال ربع من احد الا الواري * الا فيه بمعنى لكن والواري اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الواري بال ربع وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن في قوله * ولكن زنجيا عظيم المشافر * قال ابو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار احد الاحجار * ثم المستثنى منه تارة يكون محذورا وتارة يكون مذكورا فالاول مجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفريغه له ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الازيد وما ضربت الازيد او ما ضربت الازيد . وما محذورا الا رسول . وما في الدار الاعمر ولا يكون ذلك عند اكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنهي والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم وقوعه في الموجب ايضا نحو قام الازيد وضربت الازيد او ضربت الازيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الازيد او هو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز ولو كان الموجب لازما له نفي كل ولو لا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الازيد الا كرمتك ولو كان معنا الازيد الا كرمتك واياه غيره لان التفريغ يدخل في الجملة الثابتة واما الجواب الذي هو منفي فخارج عما دخلت فيه الا و اجاز الزجاج الابدال في التخصيص اجراء له مجرى النفي نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنقضها ايمانها الا قوم يونس . والتفريغ يكون في كل العمولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك اولوا قوله تعالى . ان نظن الاظنا . على حذف الوصف اي ظنا ضعيفا وقال الكسائي في نحو ما قام الازيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال ابو حيان وهو مبني على ما اجاز من حذف الفاعل وجوز ايضا بناء عليه الرفع على البديل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائد * غيرك يا ابن الاكرمين والدا

يروى بنصب المجد وغيره لم يبق احد غيرك واجيب بان غير فاعل مرفوع والفاة بناء لاضافته الى مبني

والثاني وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال أحدها أنه الاصحح ابن مالك وعمره لسبويه والمبرد واستدل بانها مختصة بدخولها على الاسم وليست بجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثاني أنه بما قبل الامن فعل ونحوه من غير أن يعدي اليه بواسطة الاوعزى لابن خروف لا تنصب غيره به الا بواسطة ادا وقعت موقع الا الثالث انه بما قبل الا معدي اليه بواسطة وعليه السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن باب شاد والرندي وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عمه وسبويه واحتراره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غير بان ما بعد الامشبه بالنظر في المختص الذي لا يصل فيه العمل الا بواسطة حرف الجر وغير الابهامها كالنظر في المهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل الا قبل نحو القوم احوثك الازيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي قال التقدير الا ان ريد ان يتم الخامس انه بان مخففة ركبت الامنا ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع فعليا لم يحكم لا ومن نصب على حكم ان السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفسه عن الاول او عن كسبه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عمه السابع انه بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج في قوله سيرافي ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء في من المستثنى من مذكور المتصل والمقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الازيدا وجاء القوم الاحارا ومقام احد لا يزيد وما في ابدال الاحار الكن بختار الاتباع في المتصل المؤخر المنى وشبهه نحو مقام احد الازيدا وما مررت احد الازيدا وما مررت باحد الازيدا وقال تعالى . ومن يضر الذنوب الا الله . ومن يقنط من رحمة ربه الا الهون . ما فعلوه الا قليل منهم . وهو يدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار لعاقب وعطف عند الكوفيين والاعندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل وان يكون في العطف بدل ولا ولكن واجب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني فيه مخالف للاول في المعنى وقد قور مررت برجل لا يزيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان ليدل في الاستثناء فسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجهها وهو الحق وحقيقة البدل ههنا يقع موقع الاول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض الصويين أن الاتباع يختص بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مردا وقد رد على سبويه بقوله تعالى . ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم . وشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كاحد ونحوه ورد بالجماع قال تعالى . ما فعلوه الا قليل منهم . وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالجماع قال تعالى . ولا يلفت منكم احد الا امرأتك . فمن نصب وحكى سبويه ما مررت باحد الازيدا وما أتاني احد الازيدا واختار ابن مالك النصب في التراخي نحو ما ثبت أحد في الحرب ليلامع الناس الازيدا ولا تنزل عند أحد من بني نعيم ان وافقهم الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه قال أبو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب في ما رده كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الازيدا وانت تعلم أن الامر بخلافه فتقول مقام القوم الازيدا فنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال أبو حيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا الا ان ابن عمه ور حكي نحوه عن ابن السراج ورده وإذا أتبع المجرور بمن أو الباء الزائدين أو اسم لا الجنسية فمن اعتبار المحل نحو ما في الدار من احد الازيدا . وما من إله الا إله واحد . وليس زيد بشي الا شيئا لا يعاب به ولا إله الا الله وانما تم بجزر الاتباع على اللفظ لانها لا تعمل في المعرفة سوى الباء ولا في الموجب وأجازة الكوفيين

في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجزاه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من في المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

* وما بالربع من أحد * الا الأورى بالخفض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يجتار فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو . ما لهم به من علم الاتباع الظن * ومالي الا آل احمد شيعة * فشر بوا منه الا قليلا منهم . وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الا زيد قال

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والالعيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الامانقص وما نفع الا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الاحجارا أحد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه مالي الأبوك أحد قال سيبويه فيجعلون أحدا بدلا وأبوك مبدلا منه ووجهه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل هو بديل وهو في نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بدل من الاسم مجموعين وهو شبهه ببديل الشيء من الشيء لأن ما قام الأبوك في قوة ما قام غير أيك وغير أيك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله * اذا لم يكن الا النبيون شافع * وقوله * فلم يبق الا واحد منهم شقر * أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني أحد الا زيد اخير منك وما قام القوم الا زيدا العقلاء وما صررت باحد الا زيد اخير منك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالتأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يجتار النصب ولا يوجب لان المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الابدال بفصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبديل مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافؤا في لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشر بوا منه الا قليل . واذا عاود على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد وما كان أحد يجترى عليك الا زيد وما حسبت أحد يقول ذلك الا زيد فيجوز في هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للبتداء أو الاسم كان أو للفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النفي وهو أقرب الى الظاهر منه الى المضمرة ويجوز أن يجعل تابعا للمضمرة فيكون بدلا منه لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فهم أحد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فهم أحد يقول ذلك الا زيد قال أبو حيان والقياس يقتضي اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما اخوتك في البيت عاتبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد لا اخوتك وللضمير المستكن في عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفي في المعنى وسواء في المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم بدارهم الا الوحش قال

في ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبا

فكواكبا بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع الا أن أحد اوضحه خاص بالعاقل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الا زيد يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجل أكرمه الا زيد وما صررت

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الازيد او عمرا جاز اتفاقا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالوار و بعد مفردين يصح لكل للثاني فان تقدم فللا ول فان كان أحدهما مرفوعا ولومعنى فله مطلقا
 ﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل واليه نادى في شرح اللع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول أليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارتشاف فأجبت أن لا أخلى كتابي منها فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى . والذين يرمون أزواجهم . الآية فقوله الا الذين نابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا الا في الجدل لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى وسببت سقائى لجيرانى الا أن يسافروا والا فلا خيرة فقط نحواً كرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالوار عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للاخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحاد العامل فلا لكل أو اختلف فلا خيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه اليها بادي بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا واما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين الاول نحو . قم الليل الا قليلا نصفه . فالاقليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاخص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا فانه يكون للاول نحو استبدلت الازيد امان أصحابنا بأصحابكم فلازيد امان مستثنى من قوله من أصحابنا لان قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اخص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الازيد امان أصحابنا بأصحابكم وما كت الا الا صاغر عبيدنا ببناءنا وضرب الازيد امان أصحابنا بأصحابنا وما كت الا الا صاغر ابناءنا عبيدنا فالبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبى الزيدون نساءهم الا ذوى النهى واستبدلت الازيد امان إماننا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والاعطف بالوار وجوز الصبرى طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للاول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرغ العامل شغل بأحدها ونصب غيره والانصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الأول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الا بدي نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الافعال حالان الأول أن تكون للتأكيدي فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم الامجد الا أبابكر وهى كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يعنى عن الاول كما أن أبابكر يعنى عن ذكر محمد فان لم يكن يعنى عنه عطف بالوار ولما بينته للاول نحو قام القوم الازيد والاعفرا وقد اجتمعا في قوله

مالك من شيخك الاعمله * الارسيه والارمله

والرسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يفتى عن قوله الاربعه فطفت بالواو وهما يفتيان عن قوله الاعدله فلم
 يطف لاربعه الحال الثاني أن نكر رغبنا كيد فان أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه
 البصريون والكسائي أن الأجر يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى أن ينتهي الى الاول
 نحو له على عشرة الاثني عشر الاثني عشر فالسبعة عشر من ثمانية بتي واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة
 فيضم الاشعاع داخله والاول خارجة فالمقر به انسان الثاني أنها كلها راجعة الى المثنى منه الاول فاذا قال له على
 مائة الا عشرة الاثني عشر فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به انسان وتسمون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع
 والمقر به على هذا انسان وتسمون أيضا وعليه العراء والمعنى عليه له عندي مائة الا عشرة سوى الاثني عشر التي له
 عندي وان لم تكن استثناء بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا مثل بواحد نهائيا كان متقدما أو متأخرا أو
 متوسطا أو نصب ما وادخله وما قام الازيد الاعمر الا بكر اولئك أن ترفع بدل زبد عمرا أو بكر الكن الاول أولى
 وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو ما قام الازيد الاعمر الا خالد أحد وزعم ابن السيد
 أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النصب على الاستثناء كما نص عليه الصوري والنصب على الحال قال لانها لو
 تأخرت لما ذكرتها صواب لأن الأوصاف بها فاد تقدمت نصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء
 ونكسه ورد أن الاستثناء في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلا
 وان تأخرت فلا حدها منه. مردا ولما بقي النصب نحو قام القوم الازيد الاعمر الا بكر او ما جاء أحد الازيد الا
 عمر بكر وجوز الأيدي في الاستثناء نصب الجميع على الاستثناء كما قاله الصوري ورفع الجميع على الصفة
 ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فبما تقدم إن الأوصاف في المكرر وجوز
 في التي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو التبع ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي
 على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم لأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

بأنه يجوز استثناء المساوي خلافا للقوم ولا كثير وفاقلا بن عبيد والسباني والكوفية وعليه كما حكم جافع
 الامن اطعمته لا يستغرق خلافا للعراء وفي العدد نالم الابجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفي وعكسه خلافا
 للكسائي. مما حث الاستثناء من صناعة لاصولين

قال أبو حيان تعق الصوريون على أنه لا يجوز أن يكون المثنى مستغرا للمثنى منه ولا كونه أكثر
 منه إلا أن ابن مالك نقل عن العراء حوار له على ألف الاعمين واختلوا في غير المستغرق فأكثر الصوريين أنه لا
 يجوز كون المثنى قدر المثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن
 عمير والأيدى وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب ابن عبيد والسباني واختاره ابن خروف والشاويين
 وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فادونه ولا يجوز
 أن يكون أكثر وبدل الجوارح الاكثر قوله تعالى . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين .
 والعاوين أكثر من الراشدين . ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن نفسه . وحديث . سلم يا عبادي كما حكم جافع
 الامن اطعمته والمطعمون أكثر قطع الجوارح النصف قوله تعالى . قم الليل الا قليلا نصفه . قال أبو حيان وجميع
 ما استدلل به محفل التأويل والمستقر من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلاف الصوريين في الاستثناء من
 العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقا واختاره ابن الصانع والثاني المنع مطلقا واختاره ابن عمير لان أسماء
 العدد وصف فلا يجوز أن تزد الا على ما رخصت له والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندي عشرون الا عشرة
 والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الاثني عشر وهذا وما قبله بقوله تعالى فابث فيهم الف سنة الا خمسين عاما .

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب الا في هذه الآية الكريمة قال ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية خرج التنكير ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فحقوقام القوم الا زيدا وما قام أحد الا زيدا على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لدلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الاثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقيّة مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الاصول لا تعلق لها بالحق فلا أضربنا عن ذكرها هنا

﴿ص﴾ مثله يوصف بالاول بتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذوالجنسية قال الاخفش أو غيرها ويؤيد به كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمرة وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يليها

﴿ش﴾ الاصل في الا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفات قد تحمل احدها على الأخرى فيوصف بالا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين أن المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بالا يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها بتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعاً منكرات نحو جاءني رجال قرشيون الازيد ومنه لو كان فيهما آلهة الا الله أو مشبه الجمع نحو ما جاءني أحد الازيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال الينلي وهو احتراز من العدد نحو له على عشرة الا درهما فانه يتعين فيه الاستثناء أو ذأل الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو * قليل بها الاصوات الابعامها * بخلاف ذي آل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بأل العهدية وجوز سيويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفرداً ومثل بلو كان معنار رجل الازيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمرة ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شرط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالجمع عليه الا أن تمثيل سيويه بلو كان معنار رجل الازيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة الا الله لا يجوز فيه الاستثناء لانه لا عموم فيه استغراقاً يندرج فيه ما بعد الا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجزمى بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه * الا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه ووصوف بالصبا والجنوب وليس من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف باللام يجيء الا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الازيد بحذف الموصوف وجعل الاصفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسمع قال

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمريك الا الفرقدان

فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الاصفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاداً ومن شرط الوصف بالا أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الازيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يليها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة في الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والاحفش وزد عاطفة كالواو والاعراب كالا-تثناء والاصمى وابن جنى وزائدة
 ﴿ش﴾ أنبت الكوفيون والأحفش لالا معنى ثالثا وهو اللفظ كالواو وخرجوا عليه . لثلا يكون للناس
 عليكم حجة الا الذين ظلموا . لا يحاف لدى المرسلون الا من ظلم . أى ولا الذين ظلموا والا من ظلم وتا ولهما الجمهور
 على الا-تثناء المقطع وأنبت الاصمى وابن حنى لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله . حراجج ماتنك
 الاماحة . وخرج عليه ابن مالك . أرى الدهر الامجنونا بأهله . وأجيب بتقدير لافى الثانى وبأن تنفك تامة
 فيها نبي ومناحة حال

﴿ص﴾ ولا يلبها بنت ما قبلها خلافا للز مخشرى و يلبها فى النفي . مضارع . مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو
 حدثت قد ولا يلبها بنت ما قبلها ولا انعكس الام-تثنى منه . أو وصفته قال الاحفش أو ظرف وحال وابن الانبارى
 أو مرفوع والكسائى مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يصل بين الموصوف وص-منه بالافلا يقال جاءنى رجل الاراكب لانهما كشيء
 واحد لا يصل بينهما كمال يصل بينهما وبين الموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الاو ما بعد هان
 حكم من استأمة والمعة لا تستأف ولا تكون فى حكم المتأف كذا ذكره ابن مالك تبعه للاحفش والفارسي
 وذكره صاحب السبى . يطورد على الزمخشري حيث حو ذلك فى المفرد نحو ما مررت برجل الاصلاح وفى
 جملة نحو ما مررت بأحد لا يريد حبر منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف
 لخصرى ولا كوفى . وقال الام-واب ان الجملة فى الآية والمثال حالية وانما تنفس المفعلة على الحال لوضوح الفرق
 بين المفعول والمحال على صاحبه وبمعنى فى الاعراب والتكبير الثانية على لافى النفي فعل مضارع مطلقا
 . فاعلم بها . أو لم تعوما كان زيد الا يضرب عمرا وما خرج زيد الا يجرتوبه وما زيد الا يفعل كذا وماض
 بشرط ان يعدها فعل نحو . ما رأيتهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويفنى عن تقديم فعل
 على ماضى عند كونه

ما لحد الاقديين انه . بندى وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تعرب من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالاولى لان المستثنى لا يكون
 لا ولاه وانما اساع . وقوع الماضى بتقديم الفعل لانه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا
 وكان فيه فعلان كما كان مع كلما قال ابن طاهر أجاز المراد وقوع الماضى مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم
 من العامة وفى الديدج لو هلت ما زيد الا قام . يجوز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة
 لأنك اذا هلت جاء القوم الا زيد او كانت قلت جاء القوم وما منهم زيد فقطضى هذا أن لا يعمل ما بعد الا قبلها ولا ما
 ما قبلها فلا تقدم نالهم . اعلمها فلا يقال ما زيد الا أناضارب وقال الرماني لا يقال ما قومك زيد الا
 صارون لان تقدم الاسم الواقع بعد الاعلمها غير جائز وكذلك له لما تقر من أن الممول لا يقع الا حيث يقع
 العامل ولا يؤخره ممول ما قبلها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيد عمرو وما ضرب الا زيد عمرو
 الاعلى اضمار عامل يفسره ما قبله من هذا القسم المستثنى منه ووصفته فيجوز تأخيرها كما تقدم نحو ما قام
 الا زيد او ما مررت باحد الا زيد اخبر من عمرو وأجاز الكسائى تأخير الممول مرفوعا كان أو منصوبا أو
 محذورا واستدل بقوله

• ما زادنى الاغراما كلامها • وقوله • وما كف الا ما جدضربأس • وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك
 الا رجالا . الى قوله . بالبينات والزبر . ووافق ابن الانبارى فى المرفوع فقط كما تقدم فى باب الفاعل بتوجيه

وواقفه الاخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الازيد عندك وما امر الامر وبك وما جاء الازيد راكبا
قال أبو حيان وهو المختار لانه يتساح في المذكورات ما لا يتساح في غيرها
﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جراؤها اعراب تلوالا وقتها مطلقا لغيره وناصبها قال الجمهور كونها فضلة
والسير في السابق والفارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائمة بمقام مضافها وان أصله النصب باستثنى
ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قيل وبالاول والصفة وفي العطف بلا بعد غير خاف ويحذف تالي الا وغير
بمدليس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير أصلها الوصف وانها محمولة في الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتعرب بما
للإسم الواقع بعد الامن وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جاء القوم
غير الحير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورهجان الاتباع في المنفى نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على
حسب العامل في المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بني أسد وقضاة
يفتحها في الاستثناء مطلقا واذا انتصبت في الاستثناء في الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها
انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السير في
وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان
ما عدا ان يدام قدر مصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذي اختاره انها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان
أصله النصب باستثنى مضمرا وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه باستثنى لازم الاضمار وجعلت إلا
عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الا جود نحو جاؤا وغير
زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فينصب في نحو جاؤا غير زيد وعمرو ويرفع في نحو ما جاء أحد غير زيد وعمرو
وليس ذلك عطف على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان
غير قائمة مقام مضافها في الاعراب ووجهها منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التثنية في العامل فيستحيل
المعنى قال أبو حيان وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيده وبدل نحو
ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على
العطف الا أن في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الحمل على المعنى
قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك أيضا في غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الحمل على المعنى وفي
الاستثناء من الحمل على الموضع فهو في الاستثناء أقوى وذكره سيبويه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا
يكون في الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا
فلا يجوز فيه الا مشاركته في الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الازيد وعمرو
على أن الافي معنى غير لان مكانهما واحد وشدوا عليه

وماهاج هذا الشوق الاحمامة * تغنت على خضراء سمر قيودها

بروي برفع لفظ سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال أبو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت
بجرى العطف وانها لا تتقيده والمانعون حملوا الجر على الجواز واذا كانت غير استثناء ففي العطف بعدها بلا
خلاف فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جاؤا غير زيد
ولا عمرو وإما على تقدير زيادة لا وإما على الحمل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي فان قولك جاء القوم الازيد
في معنى جاء القوم لزيد وهو هنا أولى لان غير في أصلها تعطي النفي وذهب الفراء وثعلب الى المنع كما في الاذلا

يقال جاؤا لا زيدوا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الاو بعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاء في زيد ليس الا وليس غير اي ليس الجائي الا هو او غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير اي ليس المقبوض غير ذلك او ليس غير ذلك مضبوذا فان اوجيان وليس هذا استثناء من الاول لانه يكون تابعا للماليس مبعضا ولان ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الاحسن وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيراني لان لاصل في باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ويجوز ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿س﴾ ويستثنى بيده مفعلا لازم النصب والأضافة الى أن وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من أجل ويقال بيد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء بيد ويقال بيد ما بدال ماها ما هو واسم ملازم للأضافة الى أن وصلتها نحو نحن وآخرون الساقون بيدانهم أو نوال الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور الا انها لاتقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متملا واذا استثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال به كثير المثل بيدانه تعين وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالصاد بيداني من قر بش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حذف ولا عيب فهم غيران - يوفهم - التت وأشد أبو عبيدة على مجيها بمعنى من أجل قوله

عمد فعلت ذلك بيداني • أخاف ان هلكت أن ترى

﴿س﴾ ونعاشا وحلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة فيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والخروج فالتعطف كغيرها أولا كالزاد أو محالها كغيرها أو قال وبني الفراء حرفية حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعلها وحرفية زايها وبيان ما هو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتعبر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشي خلاه لبعدهم ولا لامطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلاه وعدا مع ما وترد حاشا فاعلا منصرفا ومن لأم الجر فاعلا أو سماء معنى التثنية مبنيا لافي لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شيء مهمة ما لاساءة وقيل لعراء والأمر ما استثناء

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء حاشا وحلا وعدا وينصب المستثنى بها ويجوز فاذا نصب كن أفعالا لانهم ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها لا يلى العوامل كدخول الادلا يقال ما قام القوم حاشا زيد بالرفع فانتفت لاسمية بالحرفية مما هي جامدة قصيرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بعارض ولا أمر واذا جرت حروف جر ذم الاتيان العوامل كغير فاست اسماء ولو كانت أفعالا لم يتيان الجر بغير واسطة حرفه وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فعملها مع المجرور نصب واختار ابن هشام في المعنى انها لاتتعلق بالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولانها تنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغيرها اذا استثنى بها ومن النصب بها فن قوله • حاشا فر يشاقان الله فضلمهم • وحكى اللهم

• معلى وابن بسمة معنى حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله • ولا خلا الجن بها أنسى • وقوله

• عدا لبي وعدا أباهما • ومن الجر بها قوله • من رامها حاشا النبي ورهطه • وقوله • حاشا أبي ثوبان ان به • وقوله • حاشا أي مسلم مدور • وقوله • خلا الله لأرجوسواك وانما • وقوله

• عدا الله طاء والطفل الصغير • وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشي نحاشي وأن الجر بعد ما بلام مقدرة والاصل حاشا زيد لكن كثرة الكلام بها فأسقطوا اللام وخفضوا بها وأنكر سيبويه وأكثر البصر بين فعلينها قالوا انها حرف دائما تنزلة لالكتها بجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا

وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزه ضمن معنى الاستثناء والعدر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعد القلته وإنما نقله الاخفش والفراء ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لافعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقائل ما أشربت به من معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيهما - الازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائذ على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدوا وقال الكوفيون عائذ على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم زيدوا وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه ولا يكون الضمير عائذ على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائذ على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لانها مصدرية فدخولها يعين الفعلية كقوله * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقوله * تمل النداهي ما عداني فاني * وزعم الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جنى أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوه بالقياس ففساد لان ما لا تزداد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسماح فشاذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدوا أو وقت خلوهم وما المصدرية كثير ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقوله مسك بقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعلا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول الاعلى حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما اذا نصبت لأنه جمع بين أداتين بمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيتها ومنها الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة * ولا أحاشي من الاقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا التصرف فهم فيها بالحذف قالوا حاش وحشا ولا دخلهم إياها على الحرف قبل لام الجر والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للترزية بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود حاشا لله بالاضافة كما اذا لله وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى تبرأ أو تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب كل شيء مهمة ما النساء وذرهن نخرجه ابن مالك على أن صلته ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معمولها وإنما أضمر عدا لانها متفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلافاتها مختلف في فعليتها فـ كان المتفق على فعليتها أولى بأن يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاجر أن ما استثنى بها كالا ونخر جاعليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وذرهن ونخرجهما السهيلي على أن ما نافية كايستثنى بها

* ص * وبليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونها ماصقة حيث صح الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق

* ش * من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى ارتجبت للاستثناء وينصبان المستثنى على انه خبر لهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في مبحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا ونخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلونضيت بما أولما أولن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم الكرام ليسى * وحديث يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة نافية قال ابن مالك أو معرفا بلام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأثنى القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا إلا أن المنقول اختصاصه
بالنكرة دون المرف بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو أثنى امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء
منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما فاضمير
الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءني امرأة ليست أولادك فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء
لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لانها نص في النبي عن الثاني وهو معنى الاستثناء
وليس ذلك في عدو خلا لا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنها ليسا موضعى بجد فلا يقال ما أثنى امرأة عدت هذا
أو حلت دعوا

١٣٥ (ص) وبلاسماء الأخص وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعد هاء تثنى بل منه على أولوية
باعتبار ما قبله وقال خطيب مكوت عنه وبني اسم لا وقبل حال وقيل لازادة وأصله سوى ونحذف ياؤها خلافا
لابن عمير ودون كمن المحذوف اللام أو العين قولان فان تلاها حرف جر بالاضافة ومازائدة يجوز حذفها
خلافا لمخضراوى أوقف حرف محذوف وما موصولة أو نكرة جاز النصب تمييزا للنكرة تامة وقيل
لمر فأوصف له لها وقيل هي كافة قال دريود بن عيسى الجر بالانصب والرفع بالثقل وقد يلبها طرف وفعل ونسرت
د كافة وفي وجوب الواو قبل لا حذف وقال لانها وتاها

١٣٦ (ص) عند الكوفيين وجماعة من المصريين كالأخص وأبي حاتم والعمري والنحاس وابن مضاء من أدوات
الاستثناء لا سي ووجهه أنك إذا قلت هم القوم لا سي زيد فقد علمت أنهم زيدا في أولي بالقيام منهم فهو مخالفهم في
الحكم تثنى لهم بطريق الأولوية قال المخضراوى لما كان ما بعد هاء ما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة
كان استثناء من ذلك لأنه خرج عنه توجهه كمن له وأقرب ما يشبهه قوله

فنى كنت خيرته خيرته ه جواد فابتنى من المال بافيا

لأن كونه جواد خيرته كمن ردى هذا الخبر على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لانه
مشارك لهم في القيام وليس أكد في القيام في حقه يتفرجه عن أن يكون قائما وما يبطل ذلك دخول الواو عليها
وتدعيمه في حقه الألف كما في الأدوات فالمدكور بعد هاء ليس تثنى بل منه على أولوية بالحكم
لأنه ما قبلها فان تلاها حرف جر ونحو لا سي زيد بالاضافة ومازائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة
ونحو زيد هاء نحو لا سي زيد ليس عليه سيويه وزعم ابن هشام المخضراوى أنها لازمة لا تحذف وليس
كما قال أبو عمرو نحو لا سي زيد غير متدا محذوف وما موصولة بمعنى الذي بحرورة باضافة سي والجملة صلة
والقيد لا سي الذي هو زيد وأجاز ابن حروف أن تكون ما نكرة موصوفة والجملة صفة وان تلاها نكرة
بغيرها الأمران ونالت وهو النصب وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واختلف في وجه
النصب فقيل إنه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أي ولا
مثل نبي يوم وقيل انه على الظرف وما معنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق يوم الحذف للعلم كما قالوا
رأيت الذي أمس أي الذي وقع واتفق وقيل ان ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييزه مثل قولهم على
الخمرة مثلها زيدا واستثنى ابن مالك والشلوبين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أي ولا مثل ما بك في
يوم وقد يلبها طرف كقوله

بسر الكريم الحمد لاسي بالدي ه شهادة من في خبره يتقلب

وتقول به جنى الاعتكاف ولا سيما عند الكمية ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله

فق الناس في الخير لاسميا * ينيلك من ذى الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلو لهم والغم والعمى * ولا سميا ان نكت بالمرس الضخم
ومن أحكام لاسميا أنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المصنفين من قال لاسميا والامر كذا
ولا يحذف لامن لاسميا لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سميا من حالت ال * أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لابلواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالايمن لاسميا * عهد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهى فى لارجل وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة
السابقة ورد بوجوب تكرار لا حينئذو يمنع الواو لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى فى البديع عن بعضهم
أن لافى لاسميا زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فعينه واوسا كنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت
فى الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسميا حكاها الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن
عصفور حذرا من بقاء الاسم العرب على حرفين واذا خفت فقال ابن جنى المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء
بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام
وقوامع الظاهر لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا لزال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد
أبدلت العرب سين سمياتاء فقالوا الاتيا كما قالوا فى الناس النات وقرئ . قل أعوذ برب النات . وأبدلت أيضا
لاتاء فقالوا اتاسميا كما قالوا قام زيد تابل عمر وأى لابل عمرو

* ص * وألقى به لامل مثل ما ولا سوما ولا ترما ولو ترما لكان لانجر تلو هذين

* ش * حكى ابن الاعرابي فى نوادره وأبو الحسن النساي الامثل ما معنى لاسميا وانه يرفع ما بعده ويجز كما
بعد لاسميا وفى التسهيل أن لاسوا ما كذلك فىقال قام القوم لاسوا ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على
جواز الرفع والجر بعده أيضا وقال النساي لا ترما ولا سميا ولا مثل ما معنى واحذوذ كرا بن الاعرابي لو ترما بمعنى
لا سميا قال الا أنه لا يكون بعدها الرفع وكذا قال الآخر ووجهه أن ترفع فلما يمكن أن تكون ما بعددها زائدة
وينجر تاليها بالاضافة لأن الفعل لا يضاف فتمين أن تكون موصولة وهى مفعول تروزيد خبر محذوف وتر بعد
لاجزوم بها وهى ناهية والتقدير فى قام القوم لا ترما يذلا تبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو زيد فانه فى
القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أولئك كيب وكذا بعدلو والتقدير لو تبصر الذى هو
زيد لرأيت أنه أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

* ص * وبيله أثبتة أهل بغداد والكوفية وسمع جرت اليها فقييل كغير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف
جر ونصبه مفعولا وهى مصدر أو اسم فعل ورفعه مبتدأ وهى ككيف وهاؤه تفتح وتكسر ويقال بهل وبهل
* ش * عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء ببله وهى بمعنى لاسميا نحوأ كرمتم العبيد ببله
الاحرار على معنى أن إكرام الاحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن الا لاتقع مكانها
ولأن ما بعدها لا يكون الامن جنس ما قبلها ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح
دخول لاسميا ببله فى أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها
مجمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسمع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا • بغير بغير بله مهريه نجيا

قال قطرب وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله

نذرا لجامح ضاحياها ماتها • بله الا كف كأنها لم تخلق

وإذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر بإضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي

مصدره ينطق له بعمل مضاف إلى ما بعده وهي إضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر وإذا نصبت فالنصب

معمول وبله مصدره موضع العمل بمعنى ترك أو اسم فعل بمعنى دع وإذا رفعت فتبدأ ببله الخبر وفي هاتين العنتان الفتح

باء والكسر على أصل التغاء الساكنين الأعلى المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بله بفتح الهاء وسكونها

• • • • • ومعنى الألف لا نحو • ان كل نفس لما عليها حافظ • وأنكره الجوهرى وقامه الزجاجى وتوقف

أبو حيان وتقدم استثناء سوي ودون

• • • • • قال أبو حيان تكون لما معنى الأوهى فليله الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر

على التركيب انتهى ورفع في كلام العرب نحو قوله تعالى • ان كل نفس لما عليها حافظ • وان كل لما جميع لدينا

مختصرون • في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما معنى الأوهى من حكى ان لما معنى الأوهى من سيوبه والكسائي

وقرأ ابن • • • • • مودون مبالغة • مقام معلوم أى الاله وقالوا شئت الله لما فعلت كذا وعمر كذا لما فعلت كذا وقعدك

لله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى لا وقد حذف شئتك الله أو ألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أى

ألتك أو شئتك بالله لأصغت قال الشاعر

قلت له بالله يادا البردين • لما صنعت نفسا أو اثنين

فهذه التركيب ونحوها من المجموع ينبغي أن يعتمد في معنى لما بمعنى الأوهى من الزجاجى أنه يقال له بات من القوم

لما أحولك وه أرمين القوم لما زيد ما قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه

التركيب ونحوها حتى يثبت معانها أو سماع نظائرهما من لسان العرب وزعم الجوهرى أن لما بمعنى الأوهى

معمول في لغة سوي من أدوات الاستثناء سوي وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عند من يرى

لأستثناءها

• • • • • الحال هو فضله داله على هيئة صاحبه ونسبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الطرف أقوال ويغلب

انتقاله الألفى • • • • • كدة وقيل بشرط لزومه أو انتقال غيرها أو اشتقاقه ويعنى وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة

على سمر أو معاملة نحو كلمته فاهلى فى وهل هو مصدر • • • • • الحال أو تقدير من أوجاعلا أو حذف وناب أقوال ولا

يقاس خلافا لابن هشام • • • • • مع رفعه ولا يقدم المجرور وجوزة الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الأصح أو على

ترتيب كنهته الحساب بابا بابا ونصب الثانى قال الفارسي بالاول وابن جنى صفة له والزجاج تأكيده وأبو حيان

منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بهما محذوفه لظهورها فى لتبع من • • • • • من قبلكم باعانا فباعا أو

على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أو غيره

• • • • • الحال يذكر ويؤنث وهو فضله داله على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضا حكا فضله داله على الهيئة

التي جاء عليها زيد وخارج بالفضلة العمدة نحو زيد ضاحك وبداله على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعى

وبصاحبه نحو رجعت الفهرى فانه يدل على هيئة الرجوع علا على هيئة الصاحب ولا يقدح فى جعله فضله عدم

الاستثناء عنه فى بعض المواضع نحو وإذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كمالا يقدح فى العمدة عروص

الاستثناء عنه واحتلوا من أى باب نصب الحال فقبل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو

الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذا المجي في وقت الضحك أو الاسراع من لافاشبت ظرف
الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة أن تكون منتقلة أي
وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو . أنزل اليكم الكتاب مفصلا . قائما بالقسط . خلق الله الزرافة يديها
أطول من رجلها ولذي بقصير اخلاق أشهل اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو
وهو الحق مصدقا . وان هذا صراطي مستقيما . ولا تعثوا في الارض مفسدين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا
من قولها وقيل لا تكون المبينة المنتقلة وما ورد من الثابت كالمثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم
وقيل لا تكون المؤكدة الا غير منتقلة والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا إما من المصدر كاسم الفاعل
أو المفعول أو من الاسم غير المصدر كظفر من الظفر وهو مستخرج من الحجر ويستتر من النسر ويعني عن
الأشتقاق أمورا جدها وصفه نحو . فتثمل لها بشراسويا . الثاني تقدير مضاف قبله كقولهم وقع المطر عان
عدلى غير أي مثل عدلى الثالث دلالة على سعر نحو بعت الشياه شاة بدرهم والبرق فيزاد درهم والدار ذراعا بدرهم
أي مسعرا الرابع دلالة على فاعلة نحو كفته فاه الى في أي مشافهة وبعته يدا بيد أي مناجرة ورأسا برأس أي
مماثلة وقد اختلف في اعراب كفته فاه الى في فذهب سيبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أي
مشافهة الموضوع موضع الحال أي مشافها وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة
كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والبطا وفاه الى في ليس كذلك ومذهب الاخفش أن
أصله من فيه الى في حذف الجار فنصب كقوله . ولا تعزموا عقدة النكاح . أي على عقدة وتعقب بانه لا يعهد
حذف الجر لزموا بأن مبدأ غاية المتكلم فله لافم المتكلم ولو كان معنى من مقصود القيل من في الى فيه اذا
أظهرت وفي الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في ومبدأ الاقراء
من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر في الغاية على أن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بانه من
المفاعلة فام اتضمن كفته معنى كلني وكفته صح ذلك لان كلني من فيه صحج أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا
ضمنت شيئا معنى شيىء علقته به ما يتعلق بذلك لان كلني من فيه صحج أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا
مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة مناب جاء علام حذف وصار العامل فيها كفته ولا يقاس على هذا التركيب
بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كفته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فاجاز
ماشية قدمه الى قدمي وكأخفته وجهه الى وجهي وصار عته جبهته على جهتي وجار رته بيته الى بيتي وناضته قوسه
عن قوسي ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامده وقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب وضع فردو بأقل من
هذا الشذوذ يمتنع القياس وسمع كلني زيد فود الى في بالرفع على انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى في فاه نصب
أورفع عند البصر بين لان الجار للتيبين كلك بعد سقيما وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا رفع ويجوز تقديم
كلهما وتأخير العامل فيقال فاه الى في كلفت زيدا عند سيبويه وأكثرا البصر بين لتصرف العامل واتفق
الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصر بين وعزى لسبويه أيضا لانها حال متأولة لم تقو قوة غيرها ولم يسع فيها
تقديم ولو قيل فوه الى في كلني زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال أبو حيان ولا أحفظ عن البصر بين نصاب في ذلك
والقياس يقتضي الجواز الخاءس دلالة على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبان واحدا بعد واحد وعلمته
الحساب بابا بابا أي مفصلا أو صنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى أن الاول لما وقع موقع
الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى أنه في موضع اللفظ الاول وتقدير بابا بابا حذف وأقيم الثاني
مقامه فجري عليه جريان الأول كما تقول زيد عمرو وأي مثل عمرو وقيل هو صفة له بالتقدير لان التفصيل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج النسي تا كيد للاول قبل وهو اولى لان التكرار للتا كيد ثابت من كلامهم واما التكرار بالتعصيل فلم يثبت في موضع ونصب بانه لو كان تا كيد الاوى ما ادى الاول وقال ابو حيان الذي احتاره ان كلهما منصوب بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا احدهما ومتى اختلف بالوصفية او غيرهما لم يكن له دخل في الحالية اذا الحالية مستمادة منهما فصار يعطيان معنى المفرد فاعطيا اعرابه وهو نصب وتظهر ذلك قولهم هذا حلوس... من وكلاهما من فوع على الخبر بانه وانما حصل الخبر بمجموعهما فلما تابا من باب المفرد الذي هو من امرنا امره قال ولود هب داهب الى ان نصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا وبابا بابا لان وجه واحد باعرا يعان التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار من اعمومهم ورهاني بعض التراكم كحديث لتبعن من من قبلكم باعرا باعرا قال ابو حيان والتكرار في من هو لا يدل على انه اريد به شعاع الواحد بل الاستعراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك. السادس دلالة على اصابة الشيء بنحوه. األيس يريدان خدمت طيبا. وهذا خاتك حديد اوده جيتك خزا. السابع دلالة على درجته نحو هذا حديدك... الثامن دلالة على نوعيته نحو هذا مالك ذهبا. التاسع دلالة على تشبيهه نحو كر... العاشر دلالة على تقسيمه نحو اقسم المال بينهم اثنان وأخماسا. الحادى عشر دلالة على... رطبيا اثنى عشر دلالة على تفضيل على غيره ذكره ابن... من على كمالا

وورد صدره اول وصف وهيل بعدى. ماض وقيل. معمول مطلق ما قبله وقيل لمقدره هو الحال ولا... الاعراب في الاصح الاعراب الرجل... فراجع والنصب معمول له اذ به اوه مطلق افعال ولا يقع ان او ان... لا دخل ولا يلى حتى

فان يكون ذلك... كثر من وروده نعتا فنه. ثم ادعيت يا تبتك سعياء. ينفقون... اذ عوه حوه وطما... اى دعوتهم جهارا. وقالوا قلته صبرا رأيتك ركضا ومشاوعدوا... وكنهه... وشافه وطلع بفته وأخذت ذلك عنه... ما عاها ختلف الصويون في تخريج هذه... من المصروع... وجهه ورا البصر بين الى انها ما در في موضع الحال مؤولة بالمشتق... وطائعين ومجاهرا ومجورا وكذا الباقي وقال بعضهم هي... وهيل هي احوال على حذف. ماض أى ذاسى... السابعة... السابعة... الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقه لفعل... ركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون... لا يقاس عليه غيره فلا يقال جاهز يدبكاه ولا... النقص عنه فقل عنه قوم انه اجاز ذلك مطلقا ونقل عنه... ثلثة انواع جوزوا القياس فيها. الاول ما وقع بعد... اى الكامل فى هذا على التمييز كانه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى... الثاني. اوقع به. يدخبر يشبه به. يتدوه نحو أنت زهير شعرا فيقال... حادى عشر دلالة على تفضيل على غيره ذكره ابن... من على كمالا

قولك زيد القمر حسنا وثوبك الساق خضرة . الثالث ما وقع بعد ما نحو أفعالها فالعلم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أفعالها فعملهم يدمهم ما يدكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فالنصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما من اقسامين وأما بلا فنييل وذهب بعضهم الى أن نصب عالما في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهماتذ كر عالما فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لأنه لا يخرج منه شيء عن أصله اذا الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن أصله ووضع موضع اسم الفاعل ولانه ورد في اليبس مصدرا سمع أمأقر يشافأنا أفضلها وأما العبيد فدو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكدا لنصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شيء فالذكور عالم عالما فلزم تقديمه كالمزم تقديم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد ما جائز في لغة تميم قالوا أفعالهم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد أفعالهم معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفته وأوجه بنو تميم نحو أفعالهم أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضا في لغة الحجاز ووجهه سيبويه بأنه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لأنه مؤكدا والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كقولين في المنكر ومذهب سيبويه أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرت ما جرى المعارف في باب الاخبار بكان ولأن أن للاستقبال والمستقل لا يكون حالا وأجاز ابن جنى وخرج عليه قوله

وقالوا لها لاتنكحيه فانه * لا اول نصل أن يلاقى محجما

* (ص) * مسألة يجب تنكيره وثالثها ان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعاملا فقول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتبعه بنو تميم توكيدا وكذا امر كبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر محذوف الزيادة وقيل من واحد وقيل لافعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بضمير

* (ش) * يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولثلاثيتهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسمى التقدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أي اذا سميت وسمع لندو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخريين بفعل التسمية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاعز منها الاذل وهي مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا ايادي سبأ فأول بتقدير مثل أو تبدد الابقاء معه وطالبته جهدي وطاقتي ووحدي فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدئه أي عائدا . وانه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم أو خمسهم أو عشرتهم وتأويله عند سيبويه انه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلنا أو نحن سالمهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجمعهم وعلى الاول بجمعها وهل يجري ذلك في مركب العدد قيل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بدادو بداد علم جنس فأول بتبددة وفي وحده مذهب قال سيبويه والخليل هو

ولا ضمير متصل بصلته أل أو حرف ويجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها الألف والضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل الألف الفعلية ﴿ش﴾ الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الغمام وديعة تهمي

أم منصوبا كقوله * وصلت ولم أصرم مسبين أسرتي * أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفي معيناً يزيد أو أصلي نحو . وما أرسلناك إلا كافة للناس . هذا هو الأصح في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتونا الآن أو غدا كما قال ابن هشام في الجامع إنه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لأن الاضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندي أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فنحو امررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكاً وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعلو المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جرم ضمن معنى الاستقرار نحو زيد في الدار متكثفا كما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهي اسم ونقل ابن الانباري الاجماع على المنع حيث ذوليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجوزون مسرعا قام زيد ويجوزون قام مسرعا زيد لتقدم الرفع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجوزون لقيت راكبة هندا ولا لقيت تركب هندا وعلوه بأنه يومهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما الانتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أوليت أو لعل أو فعل تجب أو اتصل بصلته أل نحو القاصدك سائل لا يزيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو أعجبتني ان ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته الى ضمير ملابستها نحو جاء زائر اهند اخوها وجاء منقاد العمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الا زيد

﴿ص﴾ وعلى عامله وثالثها يمنع في نحو راكبا زيدا وجاء وابعها ان كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعنا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائي أو ضمن معنى الفعل لا حروفه كاشارة وتنبية وعن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز ان كان فعلا

﴿ش﴾ في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمي تشبيها بالتمييز والثاني الجواز

• مطلقا الاماياتي استناؤه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والنظر في الفرق بين القيزان
الحال يقتضيه الفعل بوجه قدمت كما تقدم سائر العضلات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم
بحرجون . وسواء كان الحال صادرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفي المؤكدة خلاف كالحلاف في
لمصدر المؤكد ومنع الاء مشرا كباي بد جاء بعد ما عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه
الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت ونوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع
معافلا يجوز ان كباي جاء بدلانها عندهم في معنى الشرط فيقول الى تقديم المضمرة على الظاهر لفظا ورتبة وان
كانت من مرفوع مضمرة جاز تأخيرها ونوسطها وتقدمها على الرافع والمرفوع معافلا كما في الدار أنت وراكبا
جنت وان كانت من منصوب ظاهر أو محرور ظاهر لم يجز تقدمها كالمرفوع ولا نوسطها حذر من توهم المفعول
أو مضمرة جاز التقديم نحو ضاحك القيتي هند وضاحك امرت بي هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم
منها ان يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هند المنجدة فلا يقال منجدة ما أحسن هند أو صفة غير
محضة أو صلة لأل نحو الجاني مسرعان فلا يجوز أن مسرعان في زيد بخلاف صلة غير هاء يقال من الذي خائفان
أو صلة لمرفوع مصدرى نحو يمجني أن يقوم زيد مسرعان فلا يجوز أن مسرعان يقوم زيد أو مصدر نحو يمجني
ركوب العرس مسرجا أو نعمت نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا مسرجها فلا يقال برجل مكسورا مسرجها
ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غلطة منه ونصوص الصوابين على جواز تقديم معمول النعت
عليه من معمول به وحال وطرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم معمول على المفعول لا على النعت العامل فيه
فيعرف في مررت برجل يركب العرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب العرس ولا يجوز مررت مسرجا برجل
يركب العرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يمنع فيه تقديم مكسورا مسرجها من جهة أن العامل في مكسورا
النعت بل من جهة تقديم المضمرة على ما يصير وقد نص الصوابين على منع تقديم المضمرة في هذه المسئلة وما
أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمرة ما بعده ومن الصور المستثناة أن
يكون العامل أفعال التفضيل نحو زيد كهاهم ناصر الانحطاط عن درجة اسم العاقل والصفة المشبهة فاشبه
الجواري أو متصلات الاملاء أو الام القسم نحو لا صبر محتسبا والله لا قوم من طائفا أو مفهم تشبيه نحو زيد مثلك
نحو عاوز يذره يرسعراوز يذره الشمس طالعة والمع في هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائي التقديم
فيقال يذره يرسعراوز يذره الشمس طالعة ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه
وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كما في مثل أماءنا فاعلم أو اسم الإشارة وحرف التثنية نحو هذا زيد قائما يجوز
كون العامل في الحال حرف التثنية وهو ليت والترجي وهو اهل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو جاز يذره الشمس طالعة
فلا يجوز والشمس طالعة جاز يذره الكسائي والفراء وهشام مطلقا وأجاز بعضهم اذا كان العامل فعلا

• (س) واعتبر بل وجب على الاصح توسط أفعال بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفي حال أو ذات والاصح
انه يعمل فيهما
• (ش) كان القياس اذا كان العامل أفعال التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان
يعننى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا يتصوب مع أفعال التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد
مردا أنفع من عمر ومائنا أو تفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمر ومفردا أو الا المتصدا الذات مختلف الحالين
نحو هذا سرا أطيب منه رطباوز يذره قائما أخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالين فالاصح أنه

أفعل التفضيل فبسر حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من ضمير منه والعامل فهما أطيب وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على اضمار كان التامة صلة لأذني الماضي وإذا في المستقبل وهما حالان من ضميرهما وقيل على اضمار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تقديمهما عليه لأن القياس في أصل هذه المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها إذ لا يمهّد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين وإنما وردت أجريت كما سمعت ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الأولى مفعولة عنه من التائفة فيقال هذا أطيب بسر آمنه رطباً وزيد أشجع أعزل من عمر وذاسلح قال أبو حيان وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج إلى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه فهو هذا أطيب منه بسر رطباً أو التقديم فهو هذا بسر آمنه رطباً أطيب فلا يجوز باجماع

﴿ص﴾ فان كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة وثالثها يجوز أن كان مثله وفي تقدمه عليه لا الجملة الأقوال ورابعها يجوز أن كانت من مضمير مرفوع وقال ابن مالك إن كانت مثله قوي، والاضعف فان تأخر المبتدأ جاز اتفاقاً ﴿ش﴾ إذا كان عاملاً الحال ظرفاً أو مجروراً في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال أحدها وهو الأصح المنع مطلقاً وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائم في الدار زيد والثاني الجواز وعليه الانخس والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرف فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق . فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسطه بان يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال أحدها الجواز مطلقاً وصححه ابن مالك نحو زيد متكئاً في الدار زيد عند هندی في بستانها والثاني المنع مطلقاً الضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال تعالى . والسموات مطويات بيمينه . والثالث الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً أو مجروراً والمنع في غير ذلك والرابع الجواز إذا كانت من مضمير مرفوع نحو أنت قائم في الدار والمنع إن كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً بضعف التوسط أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف ما إذا تقدم المبتدأ أو تأخر الخبر فان تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائم زيد

﴿ص﴾ وان وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير الحالية الاسم والانخير بته وقال المبرد لافرق فان تكرر مطلقاً حجت الحالية وأوجبها الكوفية فان كان ناقصاً فالخبرية، مطلقاً خلافاً لهم أو نام أو ناقص وبدى بأيهما جاز أعلى الأصح

﴿ش﴾ إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبراً بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين الحالية الاسم وخبرية الظرف نحو في الدار قائم زيد قائم لأنه من حيث تقدمه الأولى به أن يكون عمدة لافضلة فان لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فان كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً وحكم بر حجان الحالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به قال تعالى . وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها . فكان عاقبتهم انهما في النار خالدين فيها . وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم لان القرآن نزل به لا بالرفع وأجيب بأنه يدل على أنه أجود ولا واجب على أنه قد قرئ

في الآيتين خالدون وخالد بن فان كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعيين خبر به الاسم وحالية الظرف . طلقا
تكرر أو لا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وان
اجتمع طرفان نام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتمام نحو إن عبد الله في الدار بك واثقا أو واثق
أو بالناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في صورتين لأنك حين
قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية
﴿ ص ﴾ مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلي عمل الإشارة والتشبيه وأبو حيان لبت
ولعل وبعضهم كان والأصح حوار ثم عدده ما ورد وغيره متعقبن أولا ولا يجتمعان إلا ان صلح انفرادهم بالموصوف
وقيل نحو في متضاهين وفي التعريف يكون للاقرب المختار للاسبق ولا يفرد بعد ما وندر بعد لا
﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف
وحور ابن مالك قاله كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . ان هذه أممكم واحدة . فأممكم
صاحب الحال والعامل فيه ان وفي الحال الإشارة الثانية تقدم أن العوامل المنووبة تعمل في الحال كإشارة
وتعريفها ومنع السهيلي عمل حرف التشبيه في الحال فقال ما حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والاحوال
قال ولا يصح أن يعمل في اسم الإشارة لانه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها وإنما هو كالمضمر ولا يعمل
هو ولا أنت . فيه من معنى الاضمار في حال ولا طرف . والعامل في مثل هذا زيدا قائما إنما هو وانظر مقدرة دل
بها الإشارة لأنك أنشئت في الخطاب ليظهر . وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء لعمل للفعل إلا أن فيه
تقدير عامله بإعطاء به ط ثم صرح باختياره أيضا صاحب البسيط . وقال أبو حيان الصحيح أيضا أن لبت
والمعلول في الحروف لا يعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل
كان أيما في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعته سواء كان صاحب الحال واحدا
نحو زيد راغب كذا مسرعا ثم تعددا وسواء في التعدد اتفق اعرابه نحو جاء زيد وعمر ومسرعين أم اختلف نحو
لبي زيدا عمر اذ احكى هذا هو الأصح . مذهب الجمهور وروى عن جماعة منهم الفارسي وابن عمقور أن الفعل الواحد لا
ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى أفعال التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم
وخرجوا المنسوب ثانيا على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير
من المتعقبن وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فان اختلفا في هذا المعنى لم
يجمعوا وأجاز الكوفيون وهنظام أن تعي الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة طلبين
على ان طلبين حال من المصاحب والناقة ونحو ربه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر
أي والناقة لان الحال كالخبر والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه إنما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو
الحال وتعرف الحالان نحو لقيت زيدا مدام تعدد حال الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
الاسم الأول فمما زادوه تعدد اللغات كذا قالوه ووجهه بان فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ماقبه من
ضمير إلى أقرب . المذكور وانتهر انفصال الثاني وعوده به على الأبعد إذ لا يستطيع غير ذلك ويجوز عكس هذا
مع أن اللبس فان خيف تميز المذكور أولا وفي التهيد العرب تجهل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم
وماتأخر المعرول ولو جعلت الاحير للاول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التهيد مخالف
لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي نجر ورائنا • على أثر بنا ذيل مرط صر جل

فأمشى لأول الاسمين وتجر لثانتهما ويجب للحال اذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادامعها إما أو وكقوله تعالى . اناهد ينه السبيل إما شا كرا وإما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفى أن لا يزال يروني * خيالك إما طارقا أو مغاديا

وافرادها بعد إمامنوع في النثر والنظم وبعدا نادرتقول لاراغبوا ولا رهاها فتكرر وقد تفرّد كقوله

قهرت العدى لامستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

* (ص) * مسألة تقع موطئة ومؤكدة خلافا لقوم اما جملة من معرفتين جامدين لتعين أو فخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعاملها مضمرة وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو عاملها فالأكثر مخالفتها لفظا زاد ابن هشام أو صاحبها أو مقدره ومحكية وسببية

* (ش) * للحال أقسام باعتبارات فتنقسم بحسب قصد هالذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فتمثل لها بشراسويا . وتقول جاءني زيد رجلا محسنا وتنقسم بحسب التبيين والتأكيدي الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسدة أي ضارهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد عنها بدونها وإثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي الى انكارها وقالوا لا تكون الحال الا مبينة اذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها ودلى اثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة مضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئها معرفتين لأن التأكيديا يكون للمعارف وكونها جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وظائرها إما بيان تعين نحو زيد أخوك . معلوما * نحو أنا ابن دارة معروفها نسي * أو فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كرميا أو تعظيم نحو هو فلان جليلا مهيبا أو تحقير نحو هو فلان . أخو ذام قهورا أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا الى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان . متمكنا فائق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها انه مضمرة تقديره اذا كان المبتدأ أنا حق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني انه المبتدأ مضمنا معنى التثنية وعليه ابن خروف الثالث انه الخبر مؤ ولا يسمى وعليه الزجاج ونظهور تكلف القولين كان الراجح الاول . مؤكدة عاملها وهي التي يستفاد منها من صريح لفظ عاملها فالأكثر أن تخالفه لفظا نحو . ولينم مدبرين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا . ولا تمثوا في الارض . فسدن . وقد نوافقه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره . قال ابن هشام في المعنى ومؤكدة لصاحبها وأهلها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد منها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنات وهو الغالب نحو . وهذا بعلي شيخا . ومقدرة وهي المستقبلية كمررت برجل معه صقر صائد به غدا أي مقدر ذلك . ومنه ادخلوها خالدن . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبها وعدمه الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببية نحو مررت بالدار قائما ساكنا

* (ص) * مسألة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال بشرطية خلافا للطرزي ففي لزومها الواو خلف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلى النهي فان كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال الا أو متلو بأوقيل أو ذات خبره مشتق تقدم لزومها ضمير صاحبها وخت من الواو غالبا ولا فهمها أو أحدها واجتماعها في اسمية ذات لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بعد قيل ويلم الواو وفي ماض مثبت . تصرف عار من الضمير . وكذا . فان فقدت قدرت في الاصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الاصح

نقع المال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السبب
أو - ووف أولاد حوز الامراء و فوع جملة الامر تمسك بنحو وحدت الناس أخبر تعلقه وأجيب بأنه على تقدير
معولاهم . و حوز الامراء و فوع جملة الامر تمسك بنحو اطلب ولا تعجب من . طلب و رد بان الواو عاطفة ومن
المخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا لما رزى نحو اقبل . هذا ان جاز بدقيل بلزوم الواو وقيد لا تلزم وعليه
ان حتى والجملة الواو حالا اما ابتدائية نحو . ابطوا بهمكم لبعض عدو . خر حوا من ديارهم وهم الوف .

نظرت البها والجموم كأنها • • • ما يبيع رهبان تشب لفعال

وان فرعان من المؤمنين كارهون • • • وطلاعة قد أهمهم انفسهم • • • أو صدره بلا التبرئة نحو . والله يحكم لا معقب
لما كرهه • • • أو عما نحو • • • فراسا ما ينسان حاجر • • • أو بان نحو • • • وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون
ما أعطى ولا سألنهما • • • الا وانى لما جرى كرى

أو كان نحو • • • صدره من الذين أو نوا الكتاب كتاب الله وراه ظهورهم كأنهم لا يعلمون • • • جاز بدو كأنه أحد
أو نصار ع ثبت عار من قد نحو • • • ويدرهم في طغيانهم يعمهون أو مقررون بقدم نحو • • • لم تؤذوني وقد تعلمون أو منفي
بلا نحو • • • وما الا تؤمن بالله • • • تهلك لانصبوا وويلك شيبه • • • أو ولم نحو واطفوا بنعمة من الله وفضل لا يمسسهم سوء
ويقال • • • ما تنعوا أو • • • كم • • • ضرب صدورهم • • • كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا • • • أو بماض تال لا لا نحو • • • ما
أبهم من رسول الا كانوا به منزهون • • • أو متلو أو نحو • • • كن للخليل نصيرا جارا أو عدلا • • • لا ضرب به ذهب أو مكث
قال نحو • • • أو حتى الى و • • • جوح ليه نبي • • • ولا بد لجملة الواقعة حالا من رايض وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين
الضمير في قوله • • • كونه • • • أو • • • بن كنهه قد علمت • • • كنهه • • • وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على
نوعه • • • ولما ع الضمير ويتمين الضمير أيضا في المدحية بنصار ع • • • ثبت عار من قد أو منفي بلا أو ماض بعد الا
أو بعد أو • • • ولا معنى عنه الواو ولا نجاء عنه غالبا وقد ورد دخولها معه في قولهم فت وأصلك عينه وقوله

• • • دعوت وأرهم • • • ما • • • كانه • • • وقوله تعالى • • • ناسفها ولا تنبغان • • • بتخفيف النون • • • ولأنه سأل عن أصحاب الجحيم
فأصل في حذف النون أي وناصلك • • • أنا أرهم • • • وأنها لا تنبغان • • • أنت لا تأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة
نحو رقيه لا تقصر على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الا • • • لانه لكان تنزم الواو في المضارع المنبت
مقررون قد ولا معنى عنه الضمير نحو • • • وقد تعلمون واجتماعها في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومنها
المصدر تأس نحو • • • ولا تيبه والخيرت منه تعفون ولستم يا حذبه • • • ومن انفراد الواو فيها قوله

• • • دم الشتاء • • • لست أملك • • • وذهب الامراء والرخشري الى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية الاندورا
شاد الى لا بد منه ومن الواو • • • وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدأ فيها شتقا متقا • • • ما لم يجز دخول الواو
عنده ولا قال جاز بدو حسن ووجهه قال ابن مالك وقد دخلوا الاسمية من الواو والضمير معا نحو مررت بالبرقيز
يدرهم نبي حمد السمن • • • نوان يدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد
الضمير • • • اما الضمير كائن ال أو الواو كقوله • • • نصف النهار الماء غامر • • • أي والماء • • • وذهب ابن جني الى أنه لا بد
من تقدير الضمير مع الواو فاذا فات جاز بدو الشمس طلعة والقدرة طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت
على الواو وقد تعجب امراد الضمير لا يجوز الا تيان بالواو معه وذلك في الاسمية اذا عطفت على حال كراهة
ال • • • عر في عطاف نحو جاز بدو ما • • • يا • • • أو هورا • • • كب لا يجوز أو هورا • • • كب قال تعالى • • • جاءهم بأسنا
بيانا أو هم قائلون • • • قال في البسيط وكذا في الاسمية الواقعة • • • بالان اتصال بعمل بالان نحو ما ضربت أحدا
الاعمر • • • خبر منه • • • وزعم ابن • • • روف أن المضارع المنفي لم لا بد فيه من الواو كان ضميرا أولم يكن ورد بالسمع

كآلية السابقة قال ابن مالك والمنفى بلما كالمنفى بلم في القياس الا انى لم أجده الا بالواو نحو . أم حسبتم أن تتركوا
ولما يعلم . والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفى بان قال أبو حيان لا أحفظه من
كلام العرب والقياس يقتضى جواز زيدا ان يدري كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا في حديث
فظل أن يدري كم صلى ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالى الا والمتلو بأ والماضى من الضمير قد سمع الواو
كقوله * فحنت وقد نضت لنوم ثيابها * فان كان جامدا كليس أو منفيًا فلا نحو جاء زيد وما طلعت
الشمس بالواو فقط جاء زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد ما درى كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالى
الا والمتلو بأ وان كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا لتقربه من الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم .
وقد بلغنى الكبر . فان لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أوجاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت إلينا . هذا ما جزم به
التأخرون كابن عصفور والأبدى والجزولى وهو قول المبرد والفارسي قال أبو حيان والصحيح جواز
وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها للكثرة وورد ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدا لاننا
بنى المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن
أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض
التأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والادخل العاطف عليها وقدرها سيويه والأقدمون باذ ولا ير بدون
أنها بمعنى اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك

* (ص) * وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبرى صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو إضافة أو جزأ وصفة
وموصوفها أو حرف ومدخوله وتميز بجواز الفاء ولن وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل
لها ولا للاستأنفة والمجانب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو اذا والصلة قالوا والمفسرة الكاشفة حقيقة
ماتليه صدرت بحرفه أو لا والمختار انها بحسبه وفاقا للشاويين وانه لا محل لتالى حتى وفي أفعال الاستثناء ومد
ومنذ خلف

* (ش) * لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية تبه عليها عقبها وذ كر
ما تميز به عنها ولما كان من جوه التميز كونها لا محل لها من الاعراب استطراد الى ذ كر بقية الجمل التي لا محل لها
والاعتراضية هي التي تفيد تاء كيدا وتسديد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وفي البسيط شرطها أن
تكون مناسبة للجملة المتصودة بحيث تكون كالتأ كيدا والتبنيه على حال من أحوالها وان لا تكون معمولة
لشيء من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها الا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف
اليه لان التاني كالثنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو لا أخافا علم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأى صلة
إما بين الموصول وصلته كقوله * ذلك الذى وأبيك يعرف مالك * أو بين أجزاء الصلة نحو . والذين
كسبوا السيئات . الآيات فان وزرهم عطف على كسبوا فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر
جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين خبرى اسناد إمامين المبتدأ والخبر كقوله * وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * أو
بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حتى لقاءه * بدالك في تلك القلوص بداء
وقوله ياليت شعري والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمرى مجمع
وقوله انى وأسطار سطر سطر * لقائل يانصر نصر نصرا
وقوله أرانى ولا كفران لله انى * أو افي من الاقوام كل بخيل

أو بين العمل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والموادن حنة • أسنة قوم لا ضفاف ولا عزل

أو بين الفاعل ومعموله كقوله

وبدلت والدهر ذوت تبدل • هي فادبور بالصبا والنعال

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وحواله نحو • فان لم تعملوا وان تفعلوا فاتقوا النار • وبين جزأى قسم أى بين القسم وحواله نحو • قل فالحق والحق أقول لأملأن • وبين جزأى اضافة وتقدم وبين جزأى جرائى بين الجار والمجرور نحو واشترىته بى الع درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو • وانه لقسم لو تهبون عظيم • وبين الحرف ومدحوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت • ليت شبابا يوع فاشتريت

وهو • كان وقد أى حول جديد • أى فيها حمامات • نول

وهو • وسوف إيل أدري • وقوله • أخالد قد والله أو طنت عشوة • وقوله

• ولا أراها تزال طائلة • وتنفير الاعتراضية من الحالية بأمر أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فسلم المرء ينعمه • ان سوف بأى كل ما قدرا

لذى أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنبيه فى وسوف إخال

وبها طائفة كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد • أحوجتهم فى الى ترجان

توزيع أنه لا يقوم مقامها • مردد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال نصب ولم يكن للاعتراضية محل من الأعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إلا ما سببه عدم حلول معرود محلها وهى المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا • ويجوز بدقائم وقائم بدقائم أو بنية لا اعطاء نحو • كبا جاء زيد والمجاب بها القسم نحو • نال الله لا كيدن أصنامكم • ولو رفته جواب شرط فخر جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بباد الفجائية نحو • من تقم أم وان فت فت أما لأول فانه وور الجزم فى لفظ العمل وأما الثانى فلان المحكوم لوصفه بالجزم له محل لا جملة بأمرها والواقعة صـ له الاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأعجبنى ان فت والمفسرة وهى ال كاسفة لطيفة ما عليه سواء صدرت بحرف التعريف نحو • فأوحينا إليه أن اصنع الفلك • وتزمنى بالطرف أى أنت • ما لبثت أم • لم يدرك به نحو • ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب • الآية فجملة خلقه الى آخره تعبير بلان آدم • • بل أدلكم على تجارة تنجيكم • ثم قال • تؤمنون • والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور • وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقق انها على حسب ما كانت تفسيره فان كان المفسر له موضع • وكذلك هى والا فلا ومما له موضع قوله تعالى • وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم وقوله لهم مغفرة فى • موضع نصب لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك • إنا كل شئى • لفظنا • فلفظنا فسر عام لافى كل شئى • وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار • على وعلى • تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف فى جعلها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهى مستأنفة أم لا الأولى الجملة بمد حتى الابتدائية كقوله • حتى ماء دجلة أشكل • فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درر • توبه انها فى موضع جر مجتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جعل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافى حال اذ المعنى فى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم

مسألة ثالثة وصححه ابن عصفور اذ لا رابط لها بذى الحال الثالثة جملة مذومند وما بعدهما وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب

﴿ ص ﴾ مسألة ورد منه ألقاظ مركبة منها ما أصله العطف كسفر وشذر مذر وأحول أحول وحيث بيت وبيت بيت وما أصله الاضافة كبادى بدء وأيادى سبا فقال قوم مبنية تكلمة عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثانى للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها فعل فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا فى الجريان تكلمة عشر وهى ألقاظ محفوظة لا يقاس عليها فيها ما أصله العطف نحو تفرقوا وسفر بغير معنى منتشر بن وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول فى قوله سقاط شرار العين أحول أحولا بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث بيت بمعنى مبعوثه أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جارى بيت بيت بمعنى مقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادى بدء بمعنى مبدوء به وتفرقوا أيادى سبا بمعنى مثل أيادى سبا والذى جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذى بنى لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف فى القسم الاول وشبهه ما هو متضمن له فى الثانى وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثانى للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض فى التقدير كما تتبع الاول فى يازيد بن عمرو للثانى فى حركته

﴿ ص ﴾ مسألة تحذف الاين حصر أو نهى عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوى عند الاكثر ويجب ان جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدرج مع الغاء وثم أو كان مؤكدا أو نائبا أو توييحا

﴿ ش ﴾ الاصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا بنحورا كما لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربى زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك أو منياعنا نحو . لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى . ولا تمس فى الارض مراحا . ويجوز حذف عاملها القرينة حالية كقولك للسافر راشد امهديا أى تذهب وللقادم مسرورا أى رجعت وللحدث صادقا أى تقول أو لفظية نحو را كبا لمن قال كيف جئت وبلى مسرعان قال لم ينطلق ومنه بلى قادرين أى نجمعها ويستثنى ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الاشارة ونحوه فإنه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم أم لا تضعه فى نفسه ولأنه إنما عمل بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولأنه يجتمع فيه تجوزان تنزله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف فى الظرف فقال فى قوله * واذا مثلهم بشر * أن مثلهم حال والتقدير واذا ما فى الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم حظين بنات صلعين كنان أى عرفهم أو بين نقصا أو زيادة بتدرج أى شيا فشيئا نحو بعته بدرهم فصاعدا أو فسا فلا أى فراد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا أو فأنحط سافلا وشرط نصب هذا الحال أن تكون مصحوبة بالغاء أو بثم والغاء أكثر فى كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدرج معها وصورة فسا فلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فان لم ينقل عن العرب فهى ممنوعة لان حذف العامل فى الحال وجوبه على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهنيا مريثا أى ثبت له ذلك والواقعة توييحا نحو قائما وقد قعد الناس ألا هيا وقد جدقنا أولك

﴿ ص ﴾ التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة أو مفرد عدد أو مفهم مقدار أو مماثلة أو مغايرة أو تعجب

بالص على جنس المراد بعد تمام باضافة اوتنوين اوتون ومنع الكوفية القيز بمنى وغيره وأبو ذر بماقى نعم
والاعلم عن الذهب

﴿ نون ﴾ القيز ويقال له المميز والتميز والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة
تكون نصب زيد عرفاً ومفرداً عدد ونحو أحد عشر رجلاً أو مفرداً كمقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كتحال ذرة
ودون ماء ونحوي معنا أو مماثلة نحو منزل أحد ذهباً أو مقبرة نحو لسا غير هاشاء أو تهب نحو و بجر رجلاً ومأنت
حارة وياحـ بالـ له وياهيك رجلاً وقولى بالص على جنس المراد يتعلق بقولى رافع لابهام والحال والقيز
منه كان فى سائر العيود الا فى كونه بمعنى من واء ما يأتى القيز به تمام باضافة نحو مل الأرض ذهباً وعدل
ذلك صيما اوتنوين طاهر كمرطل زينا أو مقدار كخمسة عشر اوتنوين ثنية كتونين معنا اوتنوين جمع نحو
بالاحسين أعمالاً أو شبه الخ مع ثنوين لثنية له وثمرات النكرة كل نكرة وقد اختلف فى نكرات منها
من مثل مع الكوفيين التمييز بها لابهامها لا يبين بها وأجازة سيويه فيقولون عشرة من مثله لى مل الدار
مثلك ومنها غير مع العراء التمييز بها لانه لا يبينها وأجازة بوس وبيوبه لانه لا يخلو من فائدة اذا نادى
عنده ما ليس مماثل لهذا وهذا المقدار منه تخميس ومنها ما فى باب نعم وأجازة الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى
شئ وتنتصب تمييزاً وتبعه الرخصى ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبى بكر الجثنى وذهب الاعلم فيما
تعمد به مصوب عن التهجى الى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ حى ﴾ وباصبه ميمه تشبهاً بأفعل من أو باسم العاقل قولان ونحوه الاضافة ان حذف التنوين أو النون ولا
يحدف غيره الاضافى بمعنى عنه التمييز وتجب اضافة مهمم مقدار ان كان فى الثانى معنى اللام أو جزءه ويختار فى
نحو حية حزر ونحو رصه تمييزاً وحالاً واظهار من مع كل تمييز الا فاعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهى
تعميس وقيل رائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء

﴿ نون ﴾ تمييز المعردى نصب ميمه كعشرين مثلاً فى عشرة من درهم او رطل وقفيز وذراع فى رطل زينا وقفيز
وذراع نوناً وحزلاً من هـ ما أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون
فى مدى شئت به فاعل باسم العاقل فى الماها بعد ها وقيل بأفعل من فى طلبها التمام بها على طريق التبيين
منه ما فيه التذكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم العاقل لا يعمل الا متمداً ويعمل فى النكرة وغيرها ويجوز
التمييز باضافة ما قبله اي ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زينا وأردب شعير ومنوا من ولا يحدف شئ
من التنوين أو النون الاضافى اليه صاحب اقيام التمييز فانه نحو زينا بدأشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل فان
لا يباح لذلك نحو لله درهم رجلاً ولا ويجوز رجلاً ولا ويجرجل والمقادير اذا أريد بها
الذلات التى يعجزها التقدير لا يجوز الاضافة نحو عندى منوا من وقفيز وذراع نون بر بدل الرطلين اللذين بوزن
بهما الممن والمكيل الذى يكال به البر والآلة التى يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على
معنى من وكذا تجب الاضافة بها بجزءه منه نحو غصن ربحان وثمره نخلة ربح رمان وسقف مقل هذا ان لم تتغير
اسمها بالتعويض بأن بقى على اسمها الاول فان تغيرت كحبة خبز وخاتم فضة وسوار ذهب فانها أسماء حادثة بعد
التعويض والعمل الذى هيها اللهم ثبات اللائقة بها لان فى هذا النوع الجر بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال
والاضافة أرجح لان الحال يجوز انى التأويل بشرق كقوله دم والتمييز باب ضعيف لكونه فى خامس رتبة من
العمل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من منسبه بالصفة المشبهة وهى مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل
فلا يحسن الا عند أمدر الاضافة اذا كان المقدار مخلطاً من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندي رطل سمناعسلا اذا أردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولالله سل وحده وانما هو مجموعهما فجعل سمناعسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلوحامض وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد الا ترى انك تقول هذان زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيد وعمرا خبرا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراد خبرا ولا عمرو على انفراده وكذلك زيد وعمرو وقائمان وقال بعض المغاربة الامر ان سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع كل تمييز كرفي هذا الفصل أو غيره نحو ملء الارض من ذهب وأردب من قح ولى أمثالها من ابل وغيرها من شاء ووبحه من رجل ولله درهم من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال * ياسيد اما أنت من سيد * وقال فيالك من ايل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم مالم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد أكثر مالا من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا جرت الارض من عيون ومن المذكورة فيها قولان أحدهما أنها للتبعض وصححه ابن عصفور والثاني انها زائدة قال في الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها نصابي قوله طافت امامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ومن تقبا

* ص * مسألة تمييز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبتدأ ومفعول وأنكره الشلو بين والابدي وابن أبي الربيع ومشابهة وهو بعد أفعال فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارس والله درهم رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح أن يخبر به عما قبله فله أو لا يلبسه المقدر وان دل على هيئة وعنى به الاول جاز كونه حالا واظهار من

* ش * تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد بنفسا . واشتعل الرأس شيئا . والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل مالى أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو . وفجرنا الارض عيوننا . والأصل فجرنا عيون الارض هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره النحويون وانما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشلو بين عيوننا في الآية نصب على الحال المقدره لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الربيع عيوننا نصب على البدل من الارض وحذف الضمير أي عيونها أو على اسقاط حرف الجر أي بعينون ونارة يكون مشبه بالمفعول نحو امتلاء الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلاء . طار ع ملاء فكانت قلت ملاء الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد ان كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعال التفضيل فاعل في المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرنا على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قولهم حسبك به فارس والله درهم رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالله شهيدا . وفي ناصب تمييز الجملة قولان أحدهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي وصحح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب من تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبافانه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلث فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الأب أي ما أكرمه من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملبسه المقدر بان يكون الأب أباز بدلا من نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

التمييز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم بـ ضيفا اذا اريد ان يداو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من ويجوز حينئذ اظهاره من معه وهو الا جودر فعالته الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وان تمت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ما قبله انحاء معنى أم لا مالم يلزم أفراده لافراده معناه أو كان مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعدم معرفته ببيان لا يعيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وفرعيته ان انحاء معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم زيدان رجلا وكرم زيدون رجلا وكذا ان لا ينعقد من حيث المعنى نحو حسن زيدون وجوها الا ان يلزم أفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم زيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم ينعقد من حيث المعنى بالزيدون لانه لافراد بل لوله يلزم أفراد لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه نحو كرم زيدون معناه فان قصد اختلاف الأنواع في المصدر لا اختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو بالاحسرين أعمالا لان أعمالهم مختلفة المحال هذا احسن بكذا وهذا احسن بكذا وكقولك تخالف الناس او تغاروا اذ هاتان ويلزم جمع التمييز بعد معرفته ببيان اذا كان معنى الجمع يهوت بقيام المفرد مقامه نحو تظفر يديا بالاذلوقيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا لطيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسطه بين متصرفين وفاقا لا تقدمه اختيارا وجوزة قوم على فعل متصرف غير كفي والغراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز وسطه مع الوصف نحو طيب نهارا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فخرت عيوننا الارض وأما تقدمه على الفعل فمعناه ان عمود جزماء على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له ما به من فعل وشبهه اختلفوا ففتح سيبويه والا كثرون من البصريين بالكوفيين والمغاربة تقدمه فلا يقال نهارا طاب زيد كما يمنع التقديم في تمييز المفرد وماورد من ذلك فضرورة وجوزة الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال وما كادته بالعراف طيب • وقياسه على سائر العضلات ويشتق من المتصرف كفي فلا يقال شهيدا كفي بالله باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال مار جلا أحسن زيد اكذا ولا رجلا أحسن زيد كما يمنع اذا كان عاملا جامدا باجماع نعم اشتق من محل الاجماع في النأي صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حيا فان الغراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراذني وغيرهم تناول البصرية ماورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تكبير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراذني الى أنه يجوز ان يكون معرفة كقوله • وطبت النفس يا قيس عن عمرو • وقوله • علام مثلث الرعب والحرب لم تقصد • وقولهم • فخر بـ نفسه وألم رأسه وطرقت • معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمعمول به أو على اسقاط الجار أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا ينعقد والجمهور لا يكون مؤكدا ويحذف لقرينة أو قصد الإبهام لا المميز مالم يوضع غيره ووضعه ﴿ ش ﴾ فارق التمييز المحال في أنه لا ينعقد بخلافها وفي أنه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدا كذا

قاله الجمهور وذ كر ابن مالك ان التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى . ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا . وأجيب بأن شهر او ان كد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامه وهو اثني عشر مابين ويجوز حذف التمييز اذا قصد ابقاء الابهام أو كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا ان يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أي تالله ما رأيت كاليوم رجلا

﴿ ص ﴾ مسألة بميز العدد ان كان مابين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه واضافة عشرين واخوانه لفة أو عشرة فادونها مجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس ثالثا ان استعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فافوقها مفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراء سائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين وألف ضرورة وأجازه ابن كيسان ولا يميز واحدا واثنا عشر دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثره ان أمكن قلة غالباً ولا يفصل من العدد اختياراً وينعت جملاً عليه وعلى العدد دو يتعين الثاني في الجمع السالم ويعني العدد عن تمييزه اضافة لغيره

﴿ ش ﴾ حوات ذ كر تمييز الاعداد من باب العدد الى هنا للنسبة الظاهرة خصوصاً وقد تقدم في صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فأقول العدد ان كان واحداً أو اثنين لم يحتاج الى تمييز استغناء بالنص على المفرد المثنى فيقال رجل ورجلان لانه أحصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجل وأما قولهم شربت قدحا وثنيته وشربت اثني مد البصرة فساد وقواه * ظرف عجز فيه ثنا حنظل * ضرورة وان كان ثلاثة فافوقها الى العشرة . يز مجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة أثواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين مالم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالباً نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مئين أما الالف فتجمع البتة نحو ثلاثة آلاف وهل يجوز اضافة الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أقوال أحدها نعم ويقاس وان كان قليلا وعليه الفارسي وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال * ثلاثة أنفس وثلاث زود * وقال تعالى . وكان في المدينة تسعة رهط . والثاني لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو لاكثر فلا يجوز وعليه المازني وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو في اسم الجنس أكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنتا عشرة عينا . وواعدنا . وسي ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلا . ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوز الفراء نحو عندي أحد عشر رجلا وقام ثلاثون رجلا وخرج عليه اثنا عشرة أسباطا قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشرين واخوانه الى التمييز ككرة ومعرفة فيقول عشر ودرهم وأربعون ووب وان كان مائة فافوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوز الفراء في السبعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي ثلثائة سنين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال * اذا عاش الفتي مائتين عاما * وأجاز ابن كيسان أن يقال في التسعة المائة دينار والالف درهم او بقى مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثره ما أمكن جمع القلة غالباً من جوع القلة جمع التصحيح . قال تعالى سبع سموات . وسبع بقرات . وسبع سنبلات . وتسع آيات . ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثمانى حجج فان لم يمكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله

• في خمس عشرة من جادى ليلة • وقوله • ثلاثون للهجر حولاً كيلاً • وقوله
• وعشرون منها أصبعاً من وراثنا • الثالث إذا جى بنعت مفرداً وجمع تكسير جازاً لجل فيه على التمييز
وعلى العدد نحو عدى عشرون رجلاً صالحاً أو صالح وعشرون رجلاً كراماً أو كراماً فان كان جمع سلامة
نعم لجل على العدد نحو عشرون رجلاً صالحون ذكره في البسيط الرابعة يفنى عن تمييز العدد إضافة إلى غيره
نحو واحد عشرتك وعشري ريد لانك لم تفى إلى غير التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى
عن المصدر وقد قال الشاعر

وما أنت أم مارسوم الدنيا • روستوك قد قربت تكمل

• س • مثله تميز كم الاستهامية بصوب وفي جره ثالثاً يجوز ان جرت وهو بمن مقدره وقال الزجاج
سأهم اولاً يكون جمعاً خلافاً للكوفية مطلقاً ولا يخش فيها أربده الاصناف ويجوز فصله وحذفه
• ش • حذف الكلام في التمييز بأواع منه لم يجز عاديهم يذكرها في هذا الباب كما ذكرت تمييز الأعداد
وذلك كم الاستهامية والخبرية وكأى وكذا وسأى الكلام على معانيها في بحث الأدوات فميز كم الاستهامية
مورد موب كم خبرية من واحوانه نحوكم شخصاً ما وقال ابن مالك لما كانت الاستهامية بمنزلة عدد مقرون
بمجردة لاستهامة المسمى العدد المركب فأجرت مجراماً أن جعل بميزها كميزه في النسب والافراد وأجاز
المؤيدون كونه جمعاً مطلقاً كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحوكم غلماناً لك ورد بأنهم يسمع وأجازه الاخض
د ان جمع أصنافاً من لعمان تريد كم عندك من هذه الاصناف واحتراره بعض المغاربة فقال كم الاستهامية
في غير ما جمع وهو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص وأما ان كان السؤال عن الجماعات
فليس يميزها الجمع لانه اذا ذلك بمنزلة المفرد وذلك نحوكم رجلاً عندك تريد كم جمعاً من الرجال اذا أردت أن
أسأل من عدد اصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحوكم بطاعندك تريد كم
صنف من ليد عندك وهل يجوز تمييز كم الاستهامية حلاً على الخبرية ذهاب أحدها لا والثاني نعم والثالث
الموافق بشرط أن يدح على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك سبى ثم الجرحين ثم بمن مقدره حذف تخفيفاً
ومما الحرف الداخل على كم عوضاً عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج
فقال انه ما ضاوة كم لا باضماره من ورده أبو الحسن الا بدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف
جره كونهم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستهامية في الاختيار وان لم يجز في
الخبرية واحوانه الا اضطراراً ويكثر بالطرف والمخروور وقد يعمل بها لها بالخبر نحوكم ضربت رجلاً وكم
ثالثاً رجلاً ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما رجه به جواز الفصل فيها انها لما زمت الصدر ونظيرها
من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرها وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضاً من
ذلك التصرف الذي عليه ويجوز حذف تمييزها نحوكم ضربت رجلاً على أن رجلاً معول ضربت والتمييز
مخبرية وكم رجل جاءك أي كم من أو يوماً رجلاً مبتدأ وما بعده الخبر

• س • والخبرية مجرورة بإضافةها وقيل بمن وينصب إن فصل ودونه لغة وجره مفصلاً بطرف ضرورة
وثالثاً يجوز ان كان ناهياً وجعله ثالثاً يجوز في الشعر فقط ويكون جمعاً وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل
ان يندرج في الاصح جواز حذفه وثالثاً ان لم يقدره مضافاً ورابعاً يقع ان لم يقدره منصوباً ومنع نفيه فهما
• ش • تمييز كم الخبرية مجرورة ويكون مفرداً وجمعاً قال كم عملة كياجر بروخالة وقال كم لوك باد ملكهم
والامراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه المكبري في شرح الافصح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانت قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدره حذف وأبقى عملها كما في قوله * رسم دار وقفت في طله * ووضعف بأن اضمار حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب حلا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وور بما ينصب غير مفعول روى كم عملة البيت بالنصب وذكروا بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكروا سيويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بغير فصل جاز كونه أيضا مفردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضر اوى الى أنها اذا نصب تميزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية وكان وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جر مع الفصل بظرف أو مجرور مذاهب أصحاب الالفاظ من الفصل بين المتضامين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو

كم بجود مقرف نال العلى * وكر يم بحله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة و يونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضامين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف أو المجرور ناقصا نحو كم بك مأخوذ أناني وكم اليوم جاع جاءني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجر بهم ما جرى واحدا فان كان الفصل بجملة لم يجزا لجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز البتة وجوز الكوفيون فيما بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوز المبرد في الشعر فقط وروى قوله * كم نالني منهم فضل على عدم * بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منقيا لا في الاستفهامية الا في الخبرية لا يقال كم لارجلا جاءك ولا كم لارجل صحبت نص عليه سيويه وأجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لافرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

* ص * ويميز كائن يجرب من غالبا وقال ابن عصفور لزاما مع فقدها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو ممنوع أقوال والأصح أن لا يفصل * ش * يميز كائن الا كثر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكأين من آية وكأين من نبي وكأين من دابة . قال أبو حيان ويظهر من كلام سيويه أن من هنالتا كيد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزداد في غير الواجب فيقال إن هذا روي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

* وكأئن لما فضلا عليكم ونعمة *

وقال

أطرد اليأس بالرجاف كائن * الملاحم يسره بعد عسر

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وان لا ينصب قال في المعنى ويرده نص سيويه على خلافه ويجوز جره مع تقدم قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يحمل على اضافة كائن كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافة المحكي لا يضاف ولان في آخرها تنوينها ومانع من الاضافة أيضا وقد قال سيويه إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف يكون في ميمها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تمييز كائن لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلاف في جواز حذفه فجوز المبرد اولاً كثر ون وقال صاحب البسيط انه ضعيف للزوم من ففيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والافصح

أمدال تميز كآبن بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالظرف قال • وكان يرددنا عنكم من
مدحج • وقال • وكان بالأطبع من صديق •

﴿س﴾ وعجز كذا لا يجرب عن وقا قولا لا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزامها
﴿ن﴾ عجز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعتي بعد ثوبنا لا ذا كرا • كذا وكذا الطفا به نسي الجهد

ولا يجوز حرره عن اتعا قولا لا بالاضافة خلافا لكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا نوب وكذا
آنوب فيما سأل على المدد المبرج ورد بأن المحسنى لا يضاف وبأن في آخرها اسم الاشارة واسم الاشارة لا يضاف
وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم يجمع
و- وروا الجمع بعد الثلاثة الى العشرة

﴿نم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله (ص) نواصب المضارع ﴿



* فهرست الجزء الاول من كتاب معجم الهوامع *

| صفحة | صفحة |
|------|------|
| ٣٧ | ٢ |
| ٣٨ | ٣ |
| ٤٠ | ٣ |
| ٤١ | ٤ |
| ٤٥ | ٤ |
| ٥٠ | ٦ |
| ٥٠ | ٧ |
| ٥١ | ٩ |
| ٥٢ | ٩ |
| ٥٢ | ٩ |
| ٥٤ | ١٠ |
| ٥٦ | ١١ |
| ٥٦ | ١٢ |
| ٥٨ | ١٢ |
| ٦٠ | ١٢ |
| ٦١ | ١٣ |
| ٦٢ | ١٣ |
| ٦٤ | ١٤ |
| ٦٥ | ١٥ |
| ٦٧ | ١٦ |
| ٧٠ | ١٨ |
| ٧٢ | ١٩ |
| ٧٤ | ٢٠ |
| ٧٦ | ٢١ |
| ٧٧ | ٢١ |
| ٧٨ | ٢٢ |
| ٨١ | ٢٤ |
| ٨٥ | ٢٤ |
| ٨٦ | ٣٤ |
| ٨٧ | ٣٥ |
| ٨٩ | ٣٥ |
| | ٣٦ |
| | ٣٦ |

﴿تابع فهرست الجزء الاول من كتاب معجم الهوامع﴾

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ١٢٦ لان | ٩١ احوال اى |
| ١٢٧ مسألة تزايد الياء في خبر منى بليس | ٩١ ... في من وما |
| ١٢٨ الثاني من النواسخ كادوا اخواتها | ٩٣ ﴿ الكتاب الاول في الهمد ﴾ |
| ١٢٩ مسألة تعمل ككان | ٩٣ لمروعات من الال... |
| ١٣٠ مبصت في حكم تقدم خبر هذه الافعال أو توسطه | ٩٣ المبتدأ والخبر وأحكامهما |
| ١٣٢ الثالث من النواسخ ان واخواتها | ٩٦ مبصت في اخيه وأقسامها |
| ١٣٤ مسألة تعمل عكس كان | ٩٦ مبصت في رابط الجملة |
| ١٣٥ مبصت في حكم تقدم خبرها | ٩٨ مبصت في وقوع الخبر طرفه أو بـرا أو محرورا |
| ١٣٦ مسألة تكسر إن صلة وحالا الخ | ٩٩ مبصت في الاخبار بشرط الزمان أو المكان |
| ١٣٨ مبصت في فوارق أن المفتوحة عن المكسورة | ١٠٠ مسألة لا يصل لعدم مبتدأ وتكبير خبره الخ |
| ١٣٨ مسألة تدخل اللام اسم المكسورة الخ | ١٠١ مسألة لاصل الخبر الخبر الخ |
| ١٤١ مسألة ترد إن كنتم الخ | ١٠٢ مسألة في ما علم من مبتدأ أو خبر الخ |
| ١٤١ مبصت في تخفيف إن المكسورة | ١٠٣ مبصت في تعدد الخبر والمبتدأ |
| ١٤٢ مبصت في تخفيف أن المفتوحة | ١٠٤ مسألة يدل العهد في الخبر الخ |
| ١٤٣ مبصت في تخفيف كأن ولكن | ١١٠ مبصت في دخول الناصب على المبتدأ الموصول |
| ١٤٣ مسألة تلي ما لبت الخ | اشترط |
| ١٤٤ مسألة كان لا إن لم تنكر الخ | ١١٠ نون المبتدأ والخبر وأقسامها |
| ١٤٧ مبصت في دخول همزة الاستفهام على لا | ١١٠ الاوّل منها كان واخواتها |
| ١٤٧ مسألة يجب اختيار ا تكرار لا الخ | ١١٣ مبصت في دلالة هذه الافعال على الحدث |
| ١٤٧ الرابع من النواسخ ظن واخواتها | ١١٤ مبصت في حكم تعدد خبرها |
| ١٥١ مسألة مدخولها ككان الخ | ١١٤ مبصت في تصرفها |
| ١٥١ مبصت في كون أن ومعمولها يسدان عن المفعولين | ١١٥ مبصت في سبب تسميتها ناقصة |
| في هذا الباب | ١١٦ مبصت في حكم حذف اخبارها |
| ١٥٢ مبصت في حكم حذف مفعولى أفعال هذا الباب | ١١٧ مبصت في حكم توسط اخبارها |
| ١٥٣ مبصت في اختصاص المنصرف من هذه الافعال | ١١٧ مبصت في حكم تقديم اخبارها |
| بالالغاء | ١٢١ مبصت في حكم حذف كان واسمها |
| ١٥٤ مبصت في حكم اختصاصه بالتطبيق | ١٢٢ مبصت في حكم حذف نون كان |
| ١٥٥ مبصت في ملحقات الافعال المذكورة | ١٢٣ مسألة الحق بليس احرف |
| ١٥٦ مبصت في اختصاصها بجواز إعمالها في ضمير بن الخ | ١٢٣ ما النافية الحجازية |
| ١٥٦ مسألة يحكى بالقول وتصريفه الجمل الخ | ١٢٤ إن النافية العالية |
| ١٥٨ مسألة تدخل الهمزة على علم ورأى الخ | ١٢٥ لا النافية الحجازية |
| ١٥٨ مبصت في جواز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها | |

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب مع الهوامع ﴾

| صفحة | صفحة |
|--|--|
| ١٧٩ | للدليل |
| الندبة | ١٥٨ |
| ١٨٠ | مبحث في الملحقات بأعلم وأرى |
| الاستغاثة | ١٥٩ |
| ١٨١ | الفاعل ونائبه |
| الترخيم | ١٦٠ |
| ١٨٤ | مبحث في تجريد عامل الفاعل من علامتى التثنية |
| مسألة الأجود وانتظار المحذوف الخ | والجمع |
| ١٨٤ | ١٦٠ |
| المفعول المطلق وهو المصدر | مبحث في حذف الفاعل لقرينة |
| ١٨٦ | ١٦١ |
| حكمه وعامله | مسألة الاصل أن يلي فعله الخ |
| ١٨٧ | ١٦١ |
| مبحث في اختصاص المصدر | مسألة يحذف لغرض الخ |
| ١٨٨ | ١٦٢ |
| مسألة يحذف عامله لقرنية الخ | مبحث في حكم اقامة غير المفعول به مقام الفاعل |
| ١٩٣ | مع وجوده |
| مسألة أنا وبواعنه صفات الخ | ١٦٤ |
| ١٩٥ | مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة الخ |
| المفعول له | ١٦٤ |
| ١٩٥ | المرفوع من الأفعال |
| المفعول فيه وهو المسمى طرفا | ١٦٤ |
| ١٩٩ | الفعل المضارع المجرد |
| مسألة يصلح للظرفية من الامكنة الخ | ١٦٥ |
| ٢٠٠ | خاتمة في المرفوعات |
| مسألة كثر تصرف يمين وشمال الخ | ١٦٥ |
| ٢٠٣ | ﴿ الكتاب الثانى فى الفضلات ﴾ |
| مسألة يتوسع فى المتصرف الخ | ١٦٥ |
| ٢٠٤ | المفعول به |
| مبحث فى نيابة المصدر عن الزمان والمكان | ١٦٦ |
| ٢٠٤ | مبحث فى وجوب تقديمه |
| الظروف المبينة | ١٦٦ |
| ٢٠٤ | مبحث فى حكم حذفه |
| مبحث إذ | ١٦٧ |
| ٢٠٦ | مسألة اذا تعدد مفعول الخ |
| « اذا » | ١٦٨ |
| ٢٠٧ | مسألة يحذف عامله قياسا |
| « الآن » | التحذير |
| ٢٠٨ | ١٦٩ |
| « أمس » | الاغراء |
| ٢٠٩ | ١٧٠ |
| « بعد » | الاختصاص |
| ٢١٠ | ١٧١ |
| قبل وأول وأمام وقدام وورا وخلف وأسفل | المنادى وأدواته |
| ٢١١ | ١٧٢ |
| مبحث بين | أحكامه |
| ٢١٢ | ١٧٣ |
| « حيث » | مبحث فى تنوين المبنى |
| ٢١٣ | ١٧٣ |
| « دون » | مسألة يحذف حرف النداء الامع الله الخ |
| ٢١٣ | ١٧٤ |
| « ريث » | مبحث فىما لا يجوز نداؤه |
| ٢١٣ | ١٧٤ |
| « عوض » | مسألة اذا نودى اشارة وصف الخ |
| ٢١٤ | ١٧٥ |
| « قط » | مسألة اذا نودى علم وصف الخ |
| ٢١٤ | ١٧٧ |
| « كيف » | مبحث فى حكم تكرار المنادى المضاف |
| ٢١٤ | ١٧٧ |
| « لدن » | مسألة لزوم النداء من الاسماء فل الخ |
| ٢١٥ | |
| « لما » | |

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب مع الهوامع ﴾

| صفحة | صفحة |
|---|---------------------------------------|
| ٢٣٦ بحث الحال | ٢١٦ بحث ورود |
| ٢٣٨ بحث في ورود الحال مدرا | ٢١٧ مع |
| ٢٣٩ مسألة يجب تنكيره | ٢١٨ المثنى من الظروف جوارا |
| ٢٤٠ مسألة لايجب من نكرة غالبا | ٢١٩ المفعول به |
| ٢٤٠ بحث في تقديمها على صاحبها | ٢١٩ عامه |
| ٢٤١ بحث في تقديمها على عاملها | ٢٢٠ تقديمه على عامه وصاحبها |
| ٢٤٢ بحث في توسط الفعل بين حالين | ٢٢٠ أحكامها في الملامط |
| ٢٤٣ بحث في حكم تقديم الحال على الجملة اذا كان عاملها طرفا | ٢٢٢ المثنى |
| ٢٤٣ مسألة وان وقع ظرف واسم الخ | ٢٢٦ تقديمه على المثنى |
| ٢٤٤ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحب | ٢٢٦ مسألة لا يثنى بأداة شيان |
| ٢٤٥ مسألة تقع موطنه ومؤكدة الخ | ٢٢٧ بحث في حكم لا يثنى به بعد الخ |
| ٢٤٥ مسألة تقع جملة خبرية بالخ | ٢٢٧ بحث في تكرار الإلا |
| ٢٤٧ بحث في الجملة الاعتراضية | ٢٢٨ بحث في استثناء المساوي |
| ٢٤٩ مسألة ورد منه الفاظ مركبة الخ | ٢٢٩ مسألة توصف بالاولى بها الخ |
| ٢٤٩ بحث التمييز | ٢٣٠ بحث في ورود الإلا في العدد |
| ٢٥١ مسألة يميز الجملة الخ | ٢٣٠ بحث لا تقع الإلا في الموصوف وصعته |
| ٢٥٢ مسألة يلزم في تمييز الجملة المطابقة الخ | ٢٣١ مسألة توصف بغير ويستثنى الخ |
| ٢٥٢ بحث في حكم توسط التمييزين الفعل ومرفوعه | ٢٣٢ من أدوات الاستثناء |
| ٢٥٢ بحث في جواز تنكيره | ٢٣٢ ومنها ما هو حلا وعدا |
| ٢٥٢ بحث في حكم تعدده وحذفه لقرينة | ٢٣٣ ومنها ليس ولا يكون |
| ٢٥٣ بحث في تمييز العدد | ٢٣٤ ومنها لا سيما |
| ٢٥٤ مسألة يميز كم الاستفهامية منصوب | ٢٣٥ ومنها الملحقات بالاسماء |
| ٢٥٤ بحث في تمييز كم الخبرية | ٢٣٥ ومنها بله |
| ٢٥٦ بحث في يميز كذا | ٢٣٦ ومنها ما |

﴿ تم فهرست الجزء لأول ﴾

كِتَابٌ

مِيعَ الْهُوَامِعِ شَرَحَ جَمْعَ الْجَوَامِعِ

— في علم العربية —

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الجزء الثاني

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غيره مؤول في
 لأصح ويعوز في الموقن الرفع شذوذا وكذا خوف يقين مخوفه في الأصح والأصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول
 معمولها وإنما يجوز مع أي شيء لا يعمل وقيل يجوز أنظر وقيل بشرط ونرفع إعمالا على الأصح وعن
 الكسائي لا يرفع المضارع ولا يعزم وحكاية الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ أو حبرا ومعمول حرف ناصخ
 ويروى كذلك ويقن وبعض المضارع يعمل عبر الحرم ومضاف خلافا لابن الطراوة لا يعنى الذي خلافا لابن الذكي
 نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غيره مؤول في
 لأصح ويعوز في الموقن الرفع شذوذا وكذا خوف يقين مخوفه في الأصح والأصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول
 معمولها وإنما يجوز مع أي شيء لا يعمل وقيل يجوز أنظر وقيل بشرط ونرفع إعمالا على الأصح وعن
 الكسائي لا يرفع المضارع ولا يعزم وحكاية الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ أو حبرا ومعمول حرف ناصخ
 ويروى كذلك ويقن وبعض المضارع يعمل عبر الحرم ومضاف خلافا لابن الطراوة لا يعنى الذي خلافا لابن الذكي

نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غيره مؤول في
 لأصح ويعوز في الموقن الرفع شذوذا وكذا خوف يقين مخوفه في الأصح والأصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول
 معمولها وإنما يجوز مع أي شيء لا يعمل وقيل يجوز أنظر وقيل بشرط ونرفع إعمالا على الأصح وعن
 الكسائي لا يرفع المضارع ولا يعزم وحكاية الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ أو حبرا ومعمول حرف ناصخ
 ويروى كذلك ويقن وبعض المضارع يعمل عبر الحرم ومضاف خلافا لابن الطراوة لا يعنى الذي خلافا لابن الذكي

معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله * كان خير بالعصان أجلا * فقوله بالعصا متعلق بأجاد وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا يظرف ولا بمجرد ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب يبيوبه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندى تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجماع ما اشتراك فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرني أزورك بالنصب مع تجوزهم الالفاء أيضا وجوز أزرك جوابا ويجوز زاهال أن جملا على أخنهما المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وان المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم * أحاذر أن تعلم بها قدرها * ومن حكى الجزم بهالفة من البصريين أبو عبيدة واللحياني وزادها بالهالفة بنى صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ محو وأن تصوموا خير لكم . وخبر مبتدأ محو الأمر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدأ لها إلا مصدران وقع جثة أول ومعمولا الحرف ناسخ نحو ان عندى أن تخرج ولا بد أن يكون أحدا الجزأين مصدرا إلا في لعل فيجوز أن يكون جثة نحو لعل زيد أن يخرج جملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها أو خبرا نحو كان أن تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها معمولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المسكارم حسبكم * أن تلبسوا خز الثياب وتشبهوا

أى لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدالى أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أى القيام ولا أعطيتك أن تأمن أى الامان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه أهل أن يفعل . وخافة أن تفعل وأجى بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف الى أن ومعمولها لان معناها التراخي فابعدا في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال

* ص * لن بسببته وقال الخليل من لان والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيديا التأييد على الختمار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقال ابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاختصاص الصغير ولا يفصل اختيارا وجوز الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها

* ش * الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور رانها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لان فأصلها لان حذف الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذف في قولهم ويامه والاصل ويل أمه ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين ألفا ونون أن فصارت لن والحامل لهما على ذلك قررها في اللفظ من لان ووجود معنى لان فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لأصل لانها أقعد في النفي من لان لان لاتنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المعنى وتنصب لان المستقبل أى انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نفيه

ثم ذهب سيوبه والجمهور رانها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها كمن النفي بلا وذهب
 الزمخشري في معمله إلى أن لن أنا كيد ما نعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أرح اليوم مكاني فإذا كنت
 وشددت قلت لن أرح اليوم قال تعالى . لا أرح حتى أبلغ مجمع البحرين . وقال . فلن أرح الأرض حتى
 بأذن لي أبي . وذهب الزمخشري في أمودحه إلى أنها تنفي تأكيد النفي قال فقوئك لن أفعله كقوئك لا أفعله
 أباد منه قوله تعالى . لن يحلفوا ذابا . قال ابن مالك رحمه على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل
 ورده غيره بأنها لو كانت للتأكيد لم تنفي بها اليوم في . فلن أكرم اليوم انسيا . ولم يصح التوقيت في قوله . لن
 يرح عليه عا كمن حتى يرجع اليناموسى . ولما كان كرا الأبد في قوله . ولن يقضوه أبدأ تكرار والاصل عدمه
 وبأن استعادة التأكيد في آية لن يحلفوا ذابا من خارج وقد وافقه على إعادة التأكيد ابن عطية وقال في قوله . لن
 تراني . لو قيل على هذا النفي لضم من ان . موسى لا يراه أبدأ ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل
 المقبروتة وروافقه على إعادة التأكيد جماعة منهم ابن الجبار قال بعضهم ان . منعه مكابرة فلذا اخترته دون
 لتأكيد وأمر بعبء الواحد الزمكاني وهو ال في كتابه البيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى
 لنفي فيها قال . ويرد ذلك أن الألفاظ . شا . كالتلماعى . ولا آخرها ألف والألف يكون . امتداد الصوت بها بخلاف
 لكون . وقبل ذلك عنه ابن عمه مور وأبو حيان ورداه . والجمهور رعى أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا
 كحال . بعد . ارح وى لني غير لا وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد لن إلى الدعاء كحال . بعد لا قال الشاعر في لا
 • ولارال مهلا يجرعائلك العطر •

وقال في لن لن تراني أو كذلك كم لن لارا • ت ل كم خالد اخلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عمه مور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف
 عليه دعاء . لاخر وتقدم معمول معمول لن عليها جازر بخلاف معمول معمول ان اذ لام صدرية فيها وقد قالوا
 بن لن أضرب في لن أضرب وكما جازر بدأ أضرب جازر بدأ لن أضرب ومنعه الاخض الصغير أبو الحسن
 إلى بن سائت البعدى لأن لن له صدر الكلام ولا يقدم معمول . وهو له عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز
 العمل بن لن وبين العمل في الاختيار لانهما محمول على سبب . وكذلك يجوز لن تفعل ولا تضرب بدأ نصب
 يضرب لأن الواو كالعامل ولا يعمل بينهما وبين الفعل . بلا كما لا يقال ان لا تضرب بدأ هذا مذهب البصريين
 وهشام واختار الكسائي العمل بالقسم ومعمول العمل نحو لن والله أكرم بدأ ولن بدأ أكرم روافقه
 لعراء على القسم وزاد جوار العمل أن لن نحو لن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحو لن إن تزرن أزورك
 بالنصب وحسبوا الالمام والجزم حوايا قال أبو حيان وأصحاب العراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو
 الصريح لأن لن واخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما
 لا يجوز العمل بين أن وانهما لا يجوز بين ان واخواتها والعمل بل العمل بين عوامل الأفعال والأفعال أفصح منه
 بين عوامل الاسماء والاسماء لأن عوامل الأفعال أضف من عوامل الاسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يحب أن من رجائك من • حرك من دون بابك الحلقة

• ص • كى ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبان . ضمرة وجوز الكوفية انطهارها
 وتعين الأولى بعد اللام والثانية قبلها وترجع مع انطهار أن وانكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا
 تعيد الناصبة عليه ولا تنصرف بل تنجر باللام ويجوز تأخير . ملو لها والعمل لا النافية وما الزائدة وبها لا يغير ذلك
 وحوز الكسائي . معمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك ورد له . ولا يقدم معمول منه وبها ولا على

المعول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بك

﴿ش﴾ الثالث من نواصب المضارع كى ومذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده * واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاختلاف أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل إنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل * واحتج من قال إنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب جئت لى أعلم وسمع من كلامهم كيه فاما كى أعلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيه فهي حرف جر بمعنى اللام كما قال له ويوجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذف أنها نحو لم وفيم وعم فاذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت ويبدل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله * يراد الفتى كيا يضر وينفع * فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع وأما جئت كى أعلم فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام المقضية للتعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أعلم ويحتمل عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتى بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كى على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم تجز لان كى كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كما في اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو كيا لا تقدم وهي اذا كانت ناصبة لا ينفصل بينها السببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتبين الناصبة بعد اللام نحو جئت لى أعلم لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك شبه سيبويه احدهما بالآخرى وتتبعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كى لأقرأ فكى حرف جر واللام تأكيدها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كى ناصبة للفعل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كى زائدة لان كى لم يثبتت ريادة لها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أى مجئ كى قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح * كادوا ينصرتيم كى ليحققهم * واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصر بين الا في ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال أبو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كى الموصولة كما كقوله * كما أن نمر يتخذها * ولا أحفظ من كلامهم جئت كى أن تكرمنى ومع اظهار أن نحو جئت كى كما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة لان أن هى التى وليت الفعل وهى أم الباب وما كان أصلا فى بابها لا يجعل تأكيدها ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل فى باب الجر فكانت كى توكيدها ولا يجوز أن تكون كى تأكيدها لان التأكيدها فى غير المصادر لا ينقسم على المؤكدة ومن أحكام كى انه لا يمنع تأخير معاولها فيجوز أن تقول كى تكرمنى جئت كى سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها فى المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معاولها بلا النافية نحو كى لا يكون دولة. وبما الزائدة كقوله * تريد كى كى جمعىنى وخالدا * وبها معا كقوله

أردت كى لا ترى لى عشرة * ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصر بين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار وجوز الكسائى معمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كى والله تزورنى وأكرمك

کی غلامی تکرم و از ورک کی آن تکافی، ا کر مک واختار ابن مالک و ولده جواز الفصل بما ذکر مع العمل
قال أبو حیان وهو مذهب ثالثم يسبق اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على
المعول فقط نحو حنت کی الصوائعم والثانية على کی فقط نحو حنت الصوكی أنعم والثالثة على المعول أيضا
نحو الصوائعنت کی أنعم وعليه المنع في الاول للمعول وفي الثانية والثالثة ان کی من الموصولات ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان ضمرة وهي موصولة أيضا وفي الصورة الثانية خلاف للكسائي
قال أبو حیان ولا يبيد أن يجرى في الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما يعني كما
ووههم المنددون واستدلوا بقوله

وطرفك اما جنتنا فاصرفه • كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

واكر ذلك للمعربون وتأولو ما ورد على أن الاصل كما حذف باؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما
وحذف الون من العمل ضرورة

• في الخبرين هما حرف بسيط وقال الخليل من ادان والردي اذا ان وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لان
الضمرة وتتم ما جرت عليه وحيد ردي حير وانما تنصب من قبلها ولها مصدرية والرفع حينئذ لغية أنكرها
الكوفيون في رواية عطاء قل النصب أو داخل المتبع وحوزة هشام بعد مبتدأ الكسائي بعد اسمي أن
• كما • • • • • حرف جواز واللامية وحوزة ابن بادشاذين داء ودعاء وابن عصفور والأبدى بظرف
الكسائي وهشام واهراء معمول ثم اختار الرفع والكسائي النصب وحوزة تقدمه مع العمل ودونه والفرء
والفرء في المصدرية دل أبو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيديو به الجواب والجزاء قال
الشيخ في رواية أخرى في الاول لا يحدف معمول ما صب دونه ولا للدليل على الاصح

• في حذف الون في حقيقة ذلك فذهب الخواري إلى أنها حرف بسيط وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف
• في الحقيقة فذهب الخواري إلى أن الون عوضا عن الخلة المضاف إليها ونقل إلى الجزائية فبقى بها معنى الربط والسبب
ولذلك قال سيديو به معناه الجواب والجزاء واللامية في كل موضع وقال أبو على الفارسي غالبا في
الجزءين أو مع كقولك لمن قال أو ورک دن ا کر مک فقد أحبتة وجعلت اكرامه جزاء زيارته أي
في رواية أخرى اكرمتك قال • • • • • فذهب الخواري إلى أن ذلك صدقك ادلا بحجزة هنا والشلوين
في كلام في جعل مثل هذا جزاء أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل إلى أنها حرف تركيب
من دون وانها باب علم الحرفية ونقلت حركة لهمزة لي الذال ثم حذفوا والنزوم هذا النقل فكان المعنى
د قال العائل أو • • • • • اكرمتك قلت حينئذ زيارتي واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على
عمر بن محمد الجيد الرندي إلى أنها مركبة من ادوان لانها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط
كادوا والنصب كان ثم حذفوا همزة أن ثم ألف ادالاته الساكنين وعلى الاول فهي ناصبة للمضارع بنفسها
عند لا كثيرين لانها تقاوم الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب أن ضمرة بعدها لا هي لانها غير
مختصة ادخل على الحمل الابتدائية نحو ادن عبد الله أتيتك وتابها الاسماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع
لانها شرط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحببتك قلت اذا أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن
النصب أن يخص المضارع إلى الاستقبال فانها ان يلبها فيجب الرفع في نحو ادن زيد يكرمك للفصل
ويقتصر العمل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد لربط ادن والاكثر بمتبها فاصلة في أن فكذا في

إذا قال الشاعر * اذن والله نرهبهم بحرب * وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو
 إذا يازبدا حسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك الاسباع من
 العرب وأجاز ابن عصفور والأبدى الفصل بالظرف نحو اذن غداً كرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء
 الفصل بعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرغب وأرغب
 واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل
 عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصر بين في ذلك ومقتضى
 اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدر ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وان لم تصدر لفظاً
 فهي مصدرية في النية لأن النية بالمفعول التأخير ثالثاً أن تكون مصدرية فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك
 اذن بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان اقتصر ما بعدها الى ما قبلها افتقار
 الشرط لجزائه نحو ان تزرني اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن الأقبليها

أو الخبر للخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب
 بعدمبتدأ كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو * اني اذن أهلك أو أظير * ر بعد اسم كان نحو كان عبد الله
 اذا يكرمك ووافق الفراء الكسائي في ان وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص الفراء على تعين الرفع بعد ظن
 نحو ظننت زيدا اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضاً وان وليت عاطفاً قبل
 النصب والاكثر في لسان العرب الغاؤها قال تعالى . واذا لا يلبثون خلافاً لا قليلاً فاذا لا يؤتون الناس نقيرا
 وقرئ شاذاً لا يلبثوا ولا يؤتوا فن الغي راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة
 مستأنفة والغاء اذ مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر وثاقها البصريون بالقبول
 ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجزأ أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
 حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جداً ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذها بالشاذ
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي لا اقتصاراً ولا احتصاراً فلو قيل أن زيداً يخرج
 لم يجز أن تجيب بقولك أريدان وتحذف أخرج وأجاز بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحیح البخاري فيذهب
 كما في عود ظهره طبقاً واحداً يرد كما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لأن
 حذف الفعل بعد الدليل جائز منقول في فصیح الكلام ولم ينقل من نحو هذا في كلام العرب

* (ص) * مسألة تنصب أن مضمرة لزوماً بعد لام الجحود والمؤكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوقه
 بكون ماض لفظاً أو معنى منفي بما أولم قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حتم
 غالباً وزعم الكوفيه النصب بها فدخلها الخبر وهي زائدة للتأكيدها وتعلب بقيامها مقام أن والفهرى لا يرفع
 مدخولها ضمير السببي وجوز قوم انظار أن مع حذفها وقوم دونه ولا يلي مفرداً

* (ش) * أن أم البياض تنصب ظاهرة ومضمرة ولها إذا أضمرت حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد
 نوعين من الحروف أحدهما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التي
 يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون الى أن
 الناصب هو لام الجحود نفسها وذهب ثعلب الى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الاول لا يجوز انظار
 ان لان إيجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكلا لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين

أجازوا ذلك في لام الجحدود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني
تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله

حتى تكون عز زمان نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هي المرادفة لكي الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف
واحد منهما فالمرادفة لكي نحو وأسامت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لآلى نحو لن نبرح عليه
عافين حتى يرجع اليناموسى . فهي هنا حرف غاية قال أبو حيان والذي ذكره معظم النحويين في معنى
حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون
مرادفة لآلى أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقدير الى أن وإذا احتقل أن تكون حتى فيه
للغاية فلا دليل في البيت على ان حتى بمعنى الآن وقال ابن هشام الخضر اوى في حديث كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالاً من الضمير و يولد في
موضع خبر وحتى بمعنى الا أن المنقطعة كأنه قال الا أن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه
قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شئى باطلا * حتى أير مالكا وكاهلا

المعنى الا أن أير وهو منقطع بمعنى لكن أير انتهى وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا نحو لآسرين
حتى أصبح القادسية أو ماضيا في حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا الى أنه
غاية لما قبل حتى فهو تقريبا بالاضافة اليه فان كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا
يكونان متصلين الوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى رفع بمعنى ربما بعدا في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحيه
جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع
أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع لكذلك . يمكن من إيقاعه في الحال نحو سرت حتى
أدخل المدينة أى فأنا الآن . يمكن من دخول المدينة لا يمنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعدها فضلة
فلو كان واقعا وقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوها ووجب نصبه نحو كان سيرى حتى أدخله الا أنه لو رفع لكانت
حتى حرف ابتداء فيبقى الخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائى رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت
حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل وجوز في قول حسان * يفتشون حتى ماتهر كلابهم *
ورد بعدم السماع وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخرجات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سيبويه
والأكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى وما فيه الاستفهام وقيل ما نحو ما سرت حتى أدخل المدينة وقيل ما سرت
حتى أدخلها إذا أردت بقلم المنفى المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وإنما يجوز الرفع لأنه على معنى السببية للأول
في الثانى والأول منفى لم يقع فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مسبهه وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل
الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أدوات النفي على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير
كان عند دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير
مسموع وإنما أجازة الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقلم التقليل لا النفي فكذلك عند سيبويه وجوز أبو علي
والرمانى وجماعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء الى امتناع الرفع أيضا بعد كثيرا وطالما و بما نحو أكثر

ما مرت حتى أدخلها وطلما مرت حتى أدخلها ورجعتم حتى أدخلها الخاقا لما قبلها إلا أن السير كما كان مجهول
العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضة - يبو به يقولم مررت غير مرة حتى أدخلها لانهم
كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في
المرح أن من العرب من ينصب بمعنى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها
وبين الفعل شيء وحوز الأخص وان السراج فهاها بالظرف نحو أقصد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط
ماض نحو أصحبتك حتى ان قدر الله أنه لم يولد وحوزه هنام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو (١) وأصبر
حتى ليك تجتمع الناس وأجار لأخص وابن مالك تطبيقها قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبتك حتى ان تحسن
لى احسن اليك قال أبو حيان والمعنى بالتطبيق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمنه
ذلك في كي نحو حدثت كي ان تكافئني أ كافتك فيرد على الأخص في حتى بما رده على الكسائي في كي انتهى
* ص * و بعد أو بمعنى الى أن أو إلا أن وقيل نصبها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخص
* ش * النوع الثاني من الأفعال هو ما يندرج تحت حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو إذا وقعت موقع الى أن أو إلا أن
نحو لأزمنتك أو تمنيتني حتى وهو له لانهان المعب أو أدرك المني أي الى أن تقضي حتى والآن أدرك
فان يقع وقع ما يتبعه الأفعال نحو

ولو لا رجل من رؤسنا أغرتنا * وآل سبيع أو - ودك غلقما

ويذكر من أن نصبها أو بما كان هو ذهب البصر بين ولذلك لا يتقدم بمفعول الفعل عليها ولا يفصل بينها
بين الفعل والآخر فاعب وذهب الكسائي وأحاديث الجرمي الى أن الفعل انتصب بأولها وذهب الفراء
وأبو حيان الكوفيين الى أن له من نصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن ثم يكاله في المعنى
ولا مطوفا عليه وذهب الكسائي وأحاديث الجرمي الى أن الفعل انتصب بأولها وذهب بعض النحويين الى
أن نصبها بمعنى موقع وقع لانه وقع موقع الى أن أو إلا أن فان نصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا
فان ما يندرج تحت الأخص في جوارضه أو والعامل بالشرط نحو لأزمنتك أو ان شاء الله تقضي حتى
* ص * و بعد أو السبب جوارضه خلاف الشد ودلالة اسم فعل ونالها إن اشتق أولها أو دعاء بفعل أصيل
قال الكسائي أو تعبر أو لاستعظام ما يقع وقيل ان لا يمكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضد وقوع الفعل فان أخبر
عن تاليه يعبره حتى فالرفع أو بغيره طرف جاز أو يندرج السبب بعده وقيل يختص بالانبيات أولها مطلقا
بمنه فما وندفها حكي أو عرض أو تخصيص أو ممن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عاربه من
نسيبه وجوزوا سبق ذا الجواب إليه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية ونالها ينصب بشرط
وصف أو ظرف محل العمل

* ش * الثاني اعاء اذا كانت متضمنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها جوابا لاجد أمور أحدها الأمر
نحو أصبر زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولانهم خلافا في نصب الفعل جوابا للأمر الا ما نقل عن العلاء بن سبابة
قالوا وهو مع الفراء انه كان لا يجوز ذلك وهو محجوج بثبوتها عن العرب وأنشد يبو به لأبي النجم
ياناق سيري عنقافسها * الى سليمان فاستر بها
الآن يتأوله ابن سبابة على انه من نصب في التسيب فيكون مثل قوله
سأترك منزلي لبي نيم * وألحق بالحجاز فاستر بها

قال ولا يبعد هذا التأويل ولينه وجه من القياس وهو اجراء الامر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الامر ومن اجراء الامر مجرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البديل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا أشرت بقولي خلاف الشذوذ وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مسموع وجوز الكسائي قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كنزال من النزول ودرالك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تأوله بالمصدر فان المصدر في نحو نزال فانزل هو صيغة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع في صلة أن بمصدرها كما في نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو . لا تغتر واعلى الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه فيحل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيالك ورعيابو بأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصبحك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المقرض لا عن المقرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ومنع النصب في نحو أز يدقرضني فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة . من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه . بالنصب ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض فجواز به بعد من يقرض وأز يدقرض فأسأله أخرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجاز بك لان الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان أباه اقتدى في هذه المسئلة بما ذكره أبو علي في الاغفال رداعلى الزجاج حيث قال في قوله تعالى . لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق . لو قال وتكتموا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذي في القرآن أجود في الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي علي على الزجاج في هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخولك زيدا فأكرمه فالرفع ولا ينصب فان تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفي الدار زيد فكرمه جاز النصب لان المجرور نائب مناب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام للدلالة الجواب عليه . وفهم الكلام نحو متى فأسيره مك أي . متى تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان محضاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا . أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو ألم تأتينا فتحدثنا ويجوز في هذا القسم أعنى المؤول الجزم والرفع أيضا كقوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * ومن المؤول مانعض بالانحوا . ماتا تينا

فقدنا الاخصر قال أبو حيان والتقليل المراد به الذي كالنبي في نصب جوابه نحو قلما أتانا قعدنا كما كان كذلك في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها ودكر ابن سيده وابن مالك انه ربماني بقدر نصب الجواب بعدها وحكي بعض المعاصرين قد كت في خبر فعره بالنصب ير بما كت في خبر فعره السادس العرض مع الاتقع الماء فتسع أي في الماء تحذف الحرف وعدي الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام الأندون قيصر ما • فحدثوك فإراه كن معا

لسابع التعويض مع هلا أمرن قطاع وقال الشاعر

لولا موحين ياتني على دنف • فتعمدي نار وجد كاديفنيه

قال أبو حيان والعرض والتعويض متقاربان والجامع بينهما ما التبيه على الفعل الآن التعويض فيه زيادة تأكيده وحذف على الفعل وكل نحو تعويض عرض لانيك اذا حذفته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض ادلائع لو موه ولا محفة لجرده لمرض النام حتى تحوليةتي كت معهم فأفوز واختلف النواة في الرجاء هل له حوات في نصب له عمل بعد الماء جوابا له وذهب البصر يون الى أن الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب لعمل بعد الماء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوتها في النثر والنظم قال يمانى وما يدريك له يركى أو يدكر فتمهله الذكرى • وقال لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع • في قوله من سمع فوه أو قال أبو حيان يكن تأويل الآيتين بان النصب فيهما من العطف على أكثرهم لان خبر لعل أكثر في اسان امرت دحول ان عليه • وفي شرح كتاب سيبويه لا ي نصب لعل الفاعل المارخا لعل الكوفيون في سيبويه لا ي نصب لان مناهها التي نحو انا عزأت فأكرمك لان معناه ما أنا آت فأكرمك قال وهذا لا يجوز لان المصنف اليها اسم واحد وما جلاها لانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يجوز وهذا لا يوافق ما عداهم فلا يصح ما هو يحذف اشئ آخر لان في ذلك ازالة لوضعها وأشار بدر الدين بن مالك الى أن انه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كان اذا خرجت عن تشبيه النصب بعد الماء نحو كاني يزيداني فتكرمه لان معناه ما هو الا ياتي فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يعقله البصريون ولا يكون كان في الا تشبيه وفي التسهيل يلحق بالنبي التشبيه الواقع وموهه نحو كانيك وال غياقة تشبهه ما أنت وال غياقة تشبهه ما أنت قال أبو حيان وهذا منى قاله الكوفيون قال ابن المراج وليس بالوجه ومنع البصريون من عدم هذا الجواب على سببه لان الماء عندهم لا مطف وجوز الكوفيون فيقال ما زيد فتكرمه يا أيها الان الماء عندهم ليست للمطف فعولى وجوزوا أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخير معقول السبب بعد الماء والمصوب نحو ما زيد بديكرم فتكرمه أخانا زيد ما زيد بديكرم أخانا فتكرمه ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الماء عاطفة على مصدر متوهم فكلا لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكلا لا يجوز بين بديكرم ومعموله لانه في تقديم المصدر وان تعدت جملة اسمية نحو ما زيد بقادم فتدناقا أكثر النحويين على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفاعل نظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول يدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فتكرمك وما أنت منافسة من اليك وما زيد بديكرم لنافه فتكرمه وما زيد بديكرم فتكرمه فان كان اسم الادالة فيبه على المصدر نحو ما أنت زيد فتكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال وبذلك على ان الجار والمجرور والنظرف مجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر ان العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجرمت

الفعل بعد الظرف ووصلت الموصول وأدخات الفاء في خبر ما الموصولة بالمجرور كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق * وما أنت من قيس فتنج دونها * وقال الآخر * مكانك تحمدي أو تستريحي * وقال تعالى . وما بكم من نعمته فن الله

* ص * وبعدوا والجمع جوابا للمامر وتوقف أبو حيان في الدعاء والعرض والتخصيص والرجاء وتميز بمجول مع الفاء بتقدير شرطها قبلها أو حال محلها * ش * الثالث الواو إذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محتملاتها وكانت هي ومدخولها جوابا للمواضع السابقة في الفاء مثال الأمر قوله

فقلت ادعي وادع وإن أندي * لصوت أن ينادي داعيان

والنبي قوله تعالى . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق . وقول أبي الأسود * لآتته عن خلق وتأتى مثله * والدعاء قولك رب اغفر لي ووسع علي في الرزق والاستفهام ما أنشد به بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع

أتيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والنبي قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أي ولما يجمع علم بالجهد وعلم بالصبر والمثول قول الخطيب

ألم ألك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيرا أي ألا يجمع بين النزول واصابة الخير والتخصيص قولك هلا تآتيننا وتكر منا أي هلا يجمع لنا بين آتيننا وكرامتنا والتمنى قوله تعالى . ياليتنا نرود ولا نكذب بالآيات بنا ونكون من المؤمنين . في قراءة من نصب والرجاء قولك لعلى سأجاهد وأغنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتخصيص والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسمع من العرب وتميزوا بالجمع من الفاء بتختم تقدير مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفى بها ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب وتميزوا بالجمع من الفاء بتختم تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها . ما بعدها شرط وجزاء ألا ترى أن قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك وتشرب اللبن ولا إن لا تأكل السمك وتشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير المنفى أو في جواب النفي الذي تدخل عليه هزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لأن ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى أن معنى . لا تفتر واعي الله كذبا فيسحتكم . إن افترتيم أسحتكم وكذاليت لي مالا فانفق منه معناه إن وجدت مالا أنفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك أن قولهم تقع أنوار في جواب كذا وكذا إنما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لأنها إذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا متبها إنما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أو حال مكانها وذلك أن هذه الفاء تقع ما قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ أن تقدر بشرط قبل الفاء كما إذا قصدت الأخبار بنفي الحديث لانتفاء الاتيان قلت ماتا تينا فحدثنا فيصح أن يقال ماتا تينا وإن تأتينا فحدثنا وأما ما بين أمرين أي بد نفي اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فاذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والاتيان فقلت ماتا تينا فحدثنا فيصح أن يقال ماتا تينا فحدثنا فالتنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا إنما نفاه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما ذلك هو المقصود من النصب على أحده معنييه

* ص * وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل ضمائر أن وفيها ما خلا فهاورابها النصب بنيانها عن الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي أنه أجاز الجزم في النفي وقال بعضهم نختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كلاً ينصب فيه بالفاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد بالجزم في النفي في سماع من العرب وحيث جزم في البواقي فقال ابن مالك في شرح الكافية هو ما قبلها من الأمر والنهي وسائر ما على تضمن معنى الطلب معنى ان كما في أسماء الشرط نحو من يأتي أكرمه فأغنى ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقد رد ولده هذا المذهب فقال تضمن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لان التضمن زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بتغيير فهو أسهل ولان التضمن لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمن الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه ورده أيضاً بن عصفور فقال التضمن يقتضي أن يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمن لا يجوز أصلاً لان المضمن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد ان لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلى فاذا قلت من يأتي آتته فن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولك إئتني أكرمك يكون فيه تضمين إئتني معنى ان تأتي فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلى من الطلب وهو دلالة الحقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين إنما يكون التضمن لمعنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان وحدها لان فعل الطلب ليس قابلاً لتضمن معنى ان لتنافيها من حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً انتهى ومن قال بالتضمن ابن خروف وذهب الفارسي والسيرافي الى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمن بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى انه حذف جملة الشرط وأنبئت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضرب باريد فان ضرب باناب عن اضرب فنصب زيد الا انه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق النياية وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع بالجار والمجرور لانه نابت مناب كائن لأنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذلك لنيايته مناب الجازم لانه لا يتضمن الجازم لان الجازم بطريق التضمن جازم بحق الاصل وكذا تقول الجازم فيمن يأتي أكرمه انه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء للدلالة ما قبل وما بعد عليه والتقدير مثلاً إئتني ان تأتي أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي نختاره ولا حاجة اني التضمن ولا الى النياية قال وقد حكى بعض أصحابنا مذاهباً رابعا وهو أنه مجزوم بلام مقدره فاذا قال ألا تنزل تصب خيراً فعناه لتصب خيراً قال وهذا ليس بشيء لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجاوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يقيموا في قوله تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبنى لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول

﴿ص﴾ مسألة قد تضمن ان بعدوا ووفاء قيل وأوقيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدها قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وحصر بانما فان كان بالا أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورة ويرفع منقياً بلا صالح لكى وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختياراً ويثالث معطوف على منصوب بعد جزاء

﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد الكوفيون بعد ثم والاحسن التثنية في الجزم مثاله ان تأتي فتحدثني أحسن اليك ومن يأتي ويحدثني أحسن اليه وان تزرنى أو تحسن الى أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التثنية في الجزم أحسن لان العطف اذ ذلك

يكون على ما عوط به وهو العمل السابق والنصب يكون العطف به على تقدير المدرك المتوهم من الفعل السابق
وهو في بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزوي أداة شرط لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا
لشرط . صار بين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفًا جاز النصب كقوله
فلا بد عنى قومي صرنا بحجرة • وان كنت مقتولا وبالم عامر

وهو في علم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أي فلا بد عنى قومي للدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع
ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جار نفيه والاحسن حرمة ويجوز رفعه أيضا . تتنافا قال تعالى . وان تبدوا ما في
أيمانكم أو تحسبونها بحكمه لله فيه رمان يشاء . قري مجزم بنظر ونصبه ورفع ومثله قوله تعالى . وان تحضوها
آخرون وفيه أيضا الرفع والنصب والمجزم نحو وان تأتني أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم
يشاء ونصبه على ما على اعطأز ورك وجزءه عطفا على . وضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان
ذهب من الجوابين أي مجزور . نصب بعد فعل الشك نحو حديثه شقني فأنب عليه وذلك لأن الفعل غير
مفعول من الجوابين بل في النصب منه . قال وقد اضطرب في هذه المسئلة ان عصفورا فأجازته في شرح
الماون . ومعنى شرح الحمل الكبير قال والصحيح حوا ذلك واليه ذهب سيويه قال وزاد بعض أصحابنا من
يوسع النصب . هذا ما عوط وأو والنصب بعدهما مع جواب القسم لأنه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فما جاز
نصبه . نحو وأو . لغو في ضرب زيد . ولتقوم من قنصر به قال هذا الذهاب . وبه قياس
فواشئ الشرط . سيويه من ضمه . قال أبو حيان وما ذهب إليه هذا الذهاب لا يجوز لأنه لم يسمع من كلام العرب
على أن لا يسمي في النصب بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في
الجواب . في المظروف أي . وزاد من مالم في مواضع النصب بعد العاء . والنصب بعدهما بعد حصر
بأنه امر في علم عامر . د قسي أمر فأن يقول له كن فيكون . بالنصب قال ابنه وهذا نادرا لا يكاد يكثر على
نصبه في غير ذلك . الشعر وغيره . بل لأنه من جواب الأمر وهو كن وان لم يكن أمر في الحقيقة لكنه على
نصبه . وهو من فان كان المحصر ألا نحو ما أت الأتية في ضرورة الشعر
بأنه من المسمى للمسمى بل في الحاشي من أداة الشرط قال سيويه وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار
الشعر لا يضر من حيث ينصب في غير الواجب أن العمل له وأنشد على ذلك قوله

سأولا منزلي لبي نيم • والحق باحجاز فاسترحبا

قال من مالم ونحوه في المتي بلا اصاح فيها كى الرفع والمجزم . بما عان العرب قال ابنه فقول العرب ربطت
العرب من الانعاب وأوتقت العبد لا يمر حكى المرء أن العرب ترفع هذا ونجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم
أرطه مجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياء ولم يحكيافيه الخليل وسيويه وسائر
اللسانيين وفي شرح الخليل المبر لابن عمه جواب الالف الواجب اذا كان سببا
لمجزم أي الامير لا يقطع المنص ولا يجزم الا ضرورة وفي كتاب سيويه
بمعنى الخليل أي الامير لا يقطع المنص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الاول غير
واجب الا أن يضطر الشاعر ولا يلزم هذا جاء في الشعر البتة انتهى

• مثله نضم جواز بهض لام كي مالم تكثرن بلا فيصيب الاظهار وقال الكوفية هي الناصبة وقال نعلب
فياها . قام ان وابن كيسان تغدران أو كى وقتها لغو بعد عاطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أو ثم أو أو ولا

ولا يحذف سوى ما مر الا ندورا ولا يقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب
 ﴿ش﴾ الحال الثاني ما ضمير أن فيه جواز اود ذلك في موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجودية نحو جئت
 لا كرمك فالفعل منصوب بهذه اللام بأن مضمرة ويجوز اظهارها نحو جئت لأن أكرمك وتسمى هذه
 اللام لام كي بمعنى انها السبب كما أن كي للسبب يعنون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا
 يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها فتكون للنصب باضمار كي لا باضمار أن وان كان يجوز أن ينطق بكي بعدها
 فتقول جئت لكي أكرمك لأن كي لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن
 فلزم أن يكون المضمرة هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسبب في أنه يجوز أن يكون المضمرة أن ويجوز أن
 يكون كي وجهها على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن نارة وكي نارة وزعم أهل الكوفة أن
 النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجود المتقدمة وانما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكدا
 لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء لكنها لام تستعمل على معنى كي فاذا رأيت كي مع اللام فالنصب للام وكي
 مؤكدة واذا انفردت كي فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا أنه قال
 لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لانه عمل الا في
 الاسماء فان اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الاظهار كقوله تعالى . لئلا يعلم أهل الكتاب . قال أبو حيان
 وسواء كانت لانافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب الا بها وانما ساء ذلك لانها حرف جر ولا
 قد يفصل بها بين الجار والمجرور وفي فصيح الكلام نحو غضبت من لاشي وجئت بلا زاد وينزل اذ ذاك اظهار أن
 يقع الفصل بين المتماثلين لانهم لو قالوا جئت للارتعاب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في النطق فتجنبوه باظهار
 أن وحكم لام كي الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثاني بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح
 كقوله
 للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف
 وقوله
 لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب
 وقوله
 إني وقتلي سليلك أثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر
 وقوله تعالى . إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل . وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله
 ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيح أو أسوءك علقما
 واحترز بالصرح من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة في غير
 المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء
 فذهب أكثرهم الى أنه يجب رفع الفعل اذا حذفت وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله * ألا أيهاذا الزاجري أحضر
 الوغى * يريد أن أحضر قبيل ومنه قوله تعالى . أفغير الله تأمروني أعبد . أي أن أعبد ووجهه أن العامل اذا
 نسخ عاملا وحذف رجع الاول لان اعظه هو النسخ وذهب أبو العباس الى أنه اذا حذف أن بقي عملها قال لان
 الاضمار لا يزال العمل كافي رب وأكثر العوامل وأنشد عليه ما روى في البيت السابق أحضر بالنصب وقوله
 وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد * شفيعا اليه غير جود يعادله
 وقوله * ونهت نفسي بعدما كدت أفعله * وحكي من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومن يحصرها وقرأ
 من تأمروني أعبد وقرأ الأعرج ويسفك الدماء واختلاف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب
 الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه الا
 ما ذكرناه وهو زرفلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف واقرار الفعل منصوبا ولا

مرفوعا يقتصر في ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿خاء﴾ زدان زائدة وليست المنخفضة ولا تنفيد غير نو كيد على الاصح فهما بعد لما وبين قسم ولو
وزعمها ابن عمقور رابطة وسببها في قول موطنه وأبو حيان مخففة وشذوذها بعد كى وقاسه الكوفية وكاف
الجر وإذا مضى وانكراها الكوفية بين جلتين في الأولى، معنى قول لا لفظه قبل أو لفظه عاربه من جار فان ولها
مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لاجازوا الجزم قال الكوفية والاصمى وشريطة قبل ونافية قبل وبمعنى
الثاقيل وادمع الماضي قبل والمضارع

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا شذرا كابين المدربة والزائدة والتفسيرية
وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن
زائدة حرف ثانی بسبب مركب من الهزرة والنون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي المتقلة خففت فصارت
مؤكدة قال أبو حيان ولا تنفيد عندنا غير أنها كيد وزعم الزخشي أنه ينصرف مع إعادة التوكيد معنى آخر فيقال
في قوله تعالى . ولما أن جاءت رسلنا أوطاسي . م . وضاف . دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في
قوله . ولما جاء رسلنا إبراهيم بالبحرى قالوا . لئلا نكذبك في أن الإساءة كانت تعقب المجى . فهي
مؤكدة فلا اتصال والمزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو علي دخلت
بشيء على السبب وان الإساءة كانت لأجل المجى . لأنها قد تكون للسبب في قولك جئت أن تعطى أى للإعطاء
قال أبو حيان . هذا كيدى ذهب إليه لا يعرفه كثير من العربيين وموافق زيادتها بعد ما كالأبوة وبين القسم ولو كقوله
ه . أمواته أو لو كنت حرا . وروى ابن عمقور في المقرب أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه
وكيدى نفس عليه . ويؤيد به زيادة زائدة ونصب في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطنة وقال أبو حيان الذي
يذهب إليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهوانها المنخفضة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى
وأن لو استقاموا . وتقرى به أنه إذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فمعناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا
وكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر أى أقسم على أنه لو كان فصلاحيه أن المشددة مكانها بدل
على اسم الشبهة . أو تزداد شدوا بعد كى وقاسه الكوفيون نحو جئت لكى إن أكرمك قالوا ولا موضع لان
لأنها . وكذا لام كما كدتها كى وبعد كاف الجر كقوله

ويوما توافينا بوجه . قسم . كان ظبية تعطوا إلى وارق السلم

وأهله حتى إذا أن كانه . معاطى يد في لجة الماء غامر

وبعد إذا كقوله

الموضع الثاني التفسيرية البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال
أبو حيان وأسس ذلك بصحح لانها غير معتبرة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الابتاويلات بعيدة
والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن في التفسير مجرى أى . لكن تعاقبها في أنها لا تدخل على
مرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكانهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل
تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت إليه أن افعل وأرسل إليه أن ما أنت و . ونودوا أن تلکم
الجملة . ولان التفسيرية شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لالقول مصرح به أو
مخدوف أو فعل متأول . معنى القول فان صرح بالقول خاصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك ان كان القول منويا
وتقدم فعل مؤول به لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجب بعده أن
وذكر ابن عمقور في شرح الجملة المفسر ان أن تأتي تفسيرية . مصرح بالقول وفي البسيط اختلف في تفسير

صرح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمرك قولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا بنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخذ عواهم أن الحمد لله . لانها واقعة خبرا للبند اولاً في قولهم كتبت اليه أن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أو حيث اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أو معه لان نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامر ان لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيراً . الموضوع الثالث الشرط بمعنى أثبت الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أُنغضب أن أذنا قتيبة حزنا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لانها لاتفصل بين الفعل أو المنخفضة لانه لم يتقدم عليها فعمل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبردهي المنخفضة من الثقيلة على تقدير أنغضب من أجل انه اذا نأ ثم حذف الجار وخفف . الرابع النفي أثبت بعضهم وخرج عليه . قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد . أى لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لثلاث أثبت بعضهم وخرج عليه . يبين الله لكم أن تضلوا . أى لثلاث تضلوا قال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبت بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أى اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشئ بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أنى لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني فكنت من أول الكتاب الثالث الى اثناء جمع التفسير على طريقة المزج ثم بدا لى أن أغير الاسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغناء القطعة التي كتبها أولاً من وجهة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلامزج ونصفه بمزج ونعود هناك إن شاء الله الى تكمله بقية الكتاب من جمع التفسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

* الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي الجزومات *

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرده اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين (الجر إما بحرف أو إضافة) لثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأى الاخفش مر جوح عند الجمهور كما سيأتى فان قلت الجر بالاضافة أضراراً به وهو مر جوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأى سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأى ابن مالك انه الحرف المقدر لا جار سواه (الحروف) أى هذا ما بحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضى بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضى وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضله ولا نصبالان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل انه

الحجر الحجز (والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المعنى وفسر الثانية بالداخلية على آله الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الأولى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل . وقال الرضى السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعي الاستعانة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقصر على السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلية على صالح الاستعانة به عن فاعل معد لها مجازا نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء وقيل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والآخرة حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتبت بالقلم وقطعت بالسكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من ان بقاء الاستعانة مدرجة في بقاء السببية قول انفرده وأصحابنا فرقا بين بقاء السببية وبقاء الاستعانة فقالوا بقاء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحرب وبالجموع وحجبت بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آله نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذا ليصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للمجارة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا (والظرفية) وهي التي يحسن موضعها في نحو . نصرمك الله بيدر . ونجيناهم بسحر (والمصاحبة) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويعنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو . اهبط بسلام . أى مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أى مع الحق ومحقا . فسج بحمد ربك . أى مع حمده وحامدا وهذه المعاني الخمسة تتجامع الا لصاق كما نقله أبو حيان عن الاصحاح وضم اليها القسم ولذا ذكرتها متواليه خلاف صنيع التسهيل (والغاية) نحو . وقد أحسن بي . أى الى (وكذا البديل) وهي التي يحسن موضعها بديل (والتبويض) وهي التي يحسن موضعها من (على الصحيح) فبها مثال الاول قول عمر رضى الله عنه كلمة ما يسرنى أن لى بها لدينا أى بدلها وقول الحماني

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

ومثال الثانى قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أى منها وقوله شرب بن ماء البحر وقول الآخر

* شرب الزيف يبرد ماء الحشرج * وهذا المعنى أثبتته الكوفيون والاصمعي والفارسي والعتبي وابن مالك

والاول المتأخرون وأنكرها جماعة وقالوا فى أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثانى بان يشرب وشرب بن

وشرب ضمن معنى يروى بنحوه وقيل المعنى يشرب بها الحجر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت

الباء للتبويض لصح زيد بالقوم تربد من القوم وقبضت بالدرهم أى من الدراهم (قال ابن مالك) فى التسهيل

(والتعليل) قال فى شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالباً بنحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملائم يأتمرون

بك . قال واحترزت بقولى غالباً من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به اذا

غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شىء واحد

قال ويدل لذلك ان المعنى الذى سمي به بقاء السبب موجود فى بقاء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت

عليه بقاء التعليل كما يصح ذلك فى بقاء السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل وأما يأتمرون بك فالباء فيه ظرفية أى

يأتمرون فيك أى يتشاورون فى أمرك لاجل القتل انتهى * وهذا هو الحق قال أيضا (والمقابلة) قال وهي

الداخلية على الاعواض والاثمان قال وقد سمي بقاء العوض نحو اشترى الفرس بألف وكافات الاحسان

بضعف والظاهر انها داخلية فى بقاء البديل (و) قال (الكوفية) بمعنى على) أى الاستعلاء وجزم به ابن مالك بنحو من

ان تأمنه بظن رأي عليه بدليل . إلا كما أمنتكم على أخيه . واذ امروا بهم يتغامزون . أي عليهم بدليل والكم
 لغمرون عليهم . أرب يبول الثعلبان برأسه . بدليل غامه . لقد ذل من بالت عليه الثعلاب . قالوا (و) بمعنى (عن)
 وفي إحصائها بالسؤال خلاف) قيل تختص به وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كالم عليه كقولته تعالى .
 فاسأل به خبيراً بدليل . بثلون عن أبنائكم . وقول علقمة

فان تسألوني بالنساء فاني • بصير بأدواء النساء طبيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو . يسمي نورهم بين أيديهم وبأيامهم . تشق السماء بالغمام . والبصرية أنكروا هذا
 المعنى وأدوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خبيراً بسبب النساء لنعلموا حالهن أو تضمن السؤال معنى
 الاعتناء . والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطمعته بجوع وسقيته بعفة تر بد عن جوع وعن عفة
 قال ابن هشام في التأويل الأول بعد لان الجور وبالباء هو المسئول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه أن الجور
 هو المسئول عنه (و) قال ابن هشام (الحضر اوى و) بمعنى (الكاف) داخله على الاسم حيث براد التشبيه نحو
 لغيت يريد الأسد ورأيت به لغم رأي بلغاني إياه الأسد أي شبهه . قال أبو حيان والمعجم أنها السبب أي بسبب
 إمامه . بسبب رؤيته (ويزاد وكيداً في مواضع) . سنة وهي العاقل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد
 وهي المذكورة في محامسا ومن غريب زيادتها أنها تزداد في الجور وكقوله • فأصحن لا يسألنه عن بابه •
 (قال ابن مالك و) زراد (عوضاً) ومثله بقوله

ولا يوانيك في باب من حدث • الأخوة ثقة فانظر بمن تنق

قال ابن هشام في قوله إياه قبل من عوضاً (وحكاه) أيضاً (في عن وعلى) وأشد قوله

أشعرع أن نفس أناها حمامها • فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

أي هم الذين أتى بين جنبيك تدفع لحدف عن وزادها بعد التي عوضاً وقول الآخر

ان لسكريم وأبيك يعقل • ان لم يجد يوماً على من يتكل

أي ان من لم يتكل عليه لحدف عليه ورد على قبل من عوضاً (وقاسه في الى وفي اللام ومن) فقال في
 الشرح يجوز أن يعامل بهذه المعاملة من اللام والى وفي قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت ممن
 عرفت ولمن قلت والى من أدبت وفمن رغبته والاصل عرفت من عجت منه ومن قلت له ومن أدبت اليه ومن
 رغبته فيه لحدف ما بعد من ورد بما قبلها عوضاً (ورواه أبو حيان) أي العوض بأنواعه فقال في الآيات
 لما شهد بها الاتيين فيها التأويل المدكور لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما
 قدمه لا يوانيك إلا أخوة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخى ثقة
 فقال عن تنق أي لا أحد يوثق به فإياه في عن متعلقة بتثق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله

• ان لم يجد يوماً أي انه اد لم يجد ما يستعين به اعقل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامة أي لا أحد يتكل
 عليه فإلى متعلقة بتكل ولم يؤول البيت الثاني وقال في المقيس هذا الذي أجازته قياساً لمثبت الاصل الذي يقاس
 عليه الا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيها استدل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من السند وذو النذور
 والبعث من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزدان لا عوضاً
 ولا غير عوض (حتى كالي) في انتهاء الغاية (لكن) الى أمكن منها ولذلك خالفها في أشياء الاول أنها (تصيد تقضى
 العمل شيئاً) ولذا لا يجوز كتب حتى زبد وانما حتى عمرو ويجوز كتبت الى زبد وانما الى عمرو أي هو
 غايته كافي حديث مسلم انك واليك (و) الثاني أنها (لا تقبل الابتداء) لضعفها في الغاية فلا يقال سرت من البصرة

حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرها) الا آخر جزء نحواً كالتسمكة حتى رأسها (قال الاكثر أو ملاقيله) أي متصلاً به نحو . سلام هي حتى مطلع الفجر . ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافي وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود بالآية (خلافاً لابن مالك) اذ قال في التسهيل وشرحه والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عنيت ليلة فزالتي حتى * نصفها راجياً فعدت ثوروسا

قال أبو حيان وما نقله الزمخشري هو قول أصحابنا وما استدلل به لاجته فيه لأنه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له في الجملة المنغية بحيثي فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت راجياً وصلها تلك اليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشري ونحن نقول اذ لم يتقدم في الجملة المنغية بحيثي ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيله وكذا قال ابن هشام في المعنى على ان ابن مالك جزم باشتراط ذلك في الكافية الرابع انها لا تجر الا (ظاهر اخلافاً للبرد والكوفية) في تجوزهم جرهما المضمراً مستدلين بنحو قوله

فلا والله لا يلقى اناس * فتى حتماً يا ابن أبي زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرهما المضمراً أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا ينبغي القياس على حتماً في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية في حتماً هنالاً أفهمه ولا أدري ما يعني هنا حتماً فلعل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المعنى بقوله

أنت حتماً تقصد كل فحج * ترجى منك انها لا تخيب

قال واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضاً لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده أنه قد يكون ضمير حاضر كافي البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتماً وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ويرده أنها لو دخلت عليه لقيت في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتماً بالوصل كافي البيت وخينئذ فلا التباس وقيل العلة أنها لو دخلت عليه قلبت ألفهياء كافي الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك والاساوي الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشافعي والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللزوم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تحتمل ما يحتمله الى فيهما لا في غيرها وقال الشاطبي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذلك وبالاضمار في الى لان المعنى واحد كما استغنوا بترك عن وذرو ودع (واما التهاو عتي) بابدال حائها عينا (الغنة) الاولى يمنية والثانية هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود ليس جنته عتي حين . فكتب اليه عمران الله أنزل هذا القرآن عربياً وأنزله بلغة قريش فلا تقرهم بلغة هذيل (ومنع البصرية جرماً لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو العجب حتى الخربلس زيد وجوزجره الكسائي (و) الفراء ومنعوا أيضاً الجر فيها اذا تلى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوزجره الكوفية (و) منع (الكوفية) الجر فيها اذا تلى الاسم الذي بعدها فعل عامل في ضمير نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال فضررت به وجوزره البصرية فيهما وجوزوا في الاول أيضاً العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجر فيها اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوزوها والعطف فيما اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم في

لدار حتى زيد في الدار أو حمله اسمية وما بعدها نثر بك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو ضروب
 وحوار والمر والمطف هما ذات لاء فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت بهم فان كان
 في ضمير وهو ضمير نثر بك فلا ابتداء والحال - على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا
 المطف هما اذا قامت عليه فريضة نحو ضربت القوم حتى زيد أيضا أيضا نذر على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى
 لا يهمله الا المطف كالمث قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم الفراء الجر) بحتى (نيابة) عن الى لا
 معها كما حرت لو اوبى بانه عن رب قال وورثنا اظهر وا الى في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما
 يتعدى اما احدى كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرف ابتداء بعده الجمل أى
 اسما وحيد (تليها الختان) الاسمية كقول جرير

فما زالت الغنلى تخرج دماها • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول امرئ القيس • هو غيا حتى كليت نسبي • والعملية المضارعة كقراءة نافع وزر لواح حتى يقول الرسول
 ولا يسهل نحو حتى وهو مصدر بشرط نحو • وابتهلوا اليتامى حتى ادبلغوا النكاح • (خلافا لابن مالك
 في عدم أنها (بشرط) عمل (المضى) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم
 في ذلك وهل من هناك لا أعرف له في ذلك لها وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له
 وبلا حش) أى الحسن (في زعمهما) (أها) جارة (قبل اذا) وأن اذا في موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ
 مبتدأ ود في موضع نصب بشرطها أو حواما قبل أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحها المبتدأ
 ذلك بل هو بادأهم المبتدأ ان يقع بعدها المبتدأ كما قالوا هل ويل ولكن من حرف الابتداء وان كان يقع بعدها
 غير المبتدأ أو غيره المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ وما تقدم في تفسيره أخذ من ابن هشام في المعنى أولى
 وأقرب ثم قل في بعض نصوصنا حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضاف منصوب بحرف جر
 وهو مرفوع أو منصوب بحرف عطف أو حمله بحرف ابتداء وتقدم في باب الحال انه لا محل لهذه الجملة على الاصح
 (مثله) هي ذات فريضة على دخول العاية) أى التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها (أو) على (عدمه) أى
 عدم دخوله هو واضح انه يمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ويعتلك الحائظ من أوله الى آخره
 دل ذلك ذكر وحمله غيبة على الاضمار • وابدكم الى المرافق • دلت السنة على دخول المرافق في الفصل
 الى الصبيحة كى بحرف رحله • والرد حتى نعله القاها

• ثم نعه • ثم أتوا اريام الى الليل • دل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل في الصوم • فنظرة الى يسيرة
 فان العاية لو دخلت هو الواجب الا نظر حال اليها أيضا وكذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتغويت حق الدائن
 حتى الحيا الارض حتى أمكن عزبت • لهم فلا زال عنها الخبر مجذوبا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بهد حتى باعق طاع الخبير عنه (والا) أى وان لم تقم فريضة على الدخول ولا
 عدمه (مثالها) أى الاقوال (وهو الاصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) حلا على الغالب في البابين
 لان الاكثريين الفريضة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها بد حل فيما
 وثاها الاقوال واستدل المولان في استواء حتى والى بقوله تعالى • فتعناهم الى حين • وقرأ ابن مسعود حتى حين
 (• رابعها بد حل • مهما) أى مع الى وحتى (ان كان من الجنس) و (لا) بدخل (ان لم يكن) نحو انه
 ليام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان في حتى عن الفراء والرماني وجماعة وابن هشام في الى غير
 المعنى قائله وهو قول الاندلسي فبانق له الرضى (فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا) نحووا كات السمكة

حتى رأسها قال ابن هشام وهم من ادعى الاتفاق في دخول الغاية في حتى مطلقا وإنما هو في العاطفة والخلاف في المحافظة مشهور قال والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها (ويقال رب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء والتاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الأولين وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة وربتا) بالضم وفتح الباء المشددة (ورب) بالضم وبالسكون (ورب) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاهما مع اعدار بتا ابن هشام في المعنى وحكى ابن مالك منها عشرة وزاد أبو حيان ربنا (وزعم) أبو الحسين علي (بن فضال) المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل (انها ثمانية الوضع) ساكنة الثاني كهل وبل وقد (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لا لغة (وان فتح الراء مطلقا) أى في الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثمانية الوضع وان التخفيف المذكور وقع الراء لغة معروفة (و) زعم (الكوفية) وابن الطراوة أنها اسم (مبنى) لأنها في التقليل مثل كم في التكثير وهى اسم باجتماع وللاخبار عنها في قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة بجوابها كذا في مبتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبادر فعلى أنه مبتدأ لأخبره كما اختاره في قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد التناسب ما في معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حينئذ لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم سرت وان يعود عليها الضمير ويضاف إليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به في قوله * يارب هيجاهى خير من دعه * والجملة صفة المجرور وأخبره اذ هو في موضع مبتدأ قال أبو علي ومن الدليل على انها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه وفي مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الأكثر قال في البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الاخفش والمازني وابن السراج والجرى والمبرد والزجاج والزجاجى والفارسي والرماني وابن جنى والسيراني والصميري وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيا للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل (نالها) وهو (المختار) عندي (وفاقا للغرابي) أبي نصر وطائفة (انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه) أى للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المعنى (وخامسها) موضوع (لهما) من غير غلبة في أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادسها) موضع لواحد (منها) بل هى حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعها) انها للتكثير في موضع (المباهاة) والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعمى وابن السيد (وقيل) هى (ليهيئ العدد) تكون تقليلًا وتكثيرًا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاهما أبو حيان في شرح التسهيل ومن وروى عنها الكثير قوله تعالى . ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . فانه يكثر منهم تبنى ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل

فان تكن الايام شين مفرق • وأكثرن أشجاني وظنن من غربي
فيارب يوم قد شربت بمشرب • شفت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد لهُوت و ليلة • بآنسة كأنها خط نعال

ومن ورودها للتقليل

الارب مولود وليس له أب • وذى ولد لم يلد له أبوان
وذى شامة غراء في حروجه • مجللة لا تنقض لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصديرها على ما يتعلق به فلا يقال لقيت
رب رجل عاتلا أول الكلام فقد وقعت خبر الان المنخفضة من النخيلة وجوبا باللو قال

أماوى أبى رب واحدا • ملكت فلا أسر لى ولا قتل

تيفنت أن رب امرى خيل خائنا • أمين وخوان بخال أمينا

وقل الآخر

ولو علم الاقوام كيف خلقتهم • لرب مفد فى القبور ووحامد

قال

قال شعيب الامام الشعمى وبمثل أن بعد ذلك ضرورة (ولانجرغ - برنكرة) معها معربا كان أو مبنيا كقوله

رب من اصبحت نيتاؤله • قد نمتى لى مونا لم يطع

(سلاها لبعضهم) فى تجويد جرها للمعرف بال محذوف قوله

ربما الجمال الموبل فهم • وعناجيج بينهن المهار

عبر الجمال وأبدا الجمهور بأن الرواية بالرفع وان صحت بالجر خرج على زيادة ال ولا نها إمالة أول الكثرة وغير
لكثرة لا يجمعان المعرفة إمالة فقط كالمرد والمثنى أول الكثرة فقط كالجوع وما لا يجمعان لا يحتاج الى

تلاوة صير بها معا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسي والعبدي
وأكثر المذاخرين وعزى لم يصير بين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النى حيث لا تقع الاصدرا ولا يتقدم

عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حرف الجرح وحكم حرف النى أن يدخل على جلة فالأقيس فى مجرورها
أن توصف بمجمله لذلك وقد يوصف بما مجرى مجرورها من طرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن

هشام فى المعنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الونسي وابن طاهر وابن خروف لا
يجب وتضمنها القلة او الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الاصدرا

لما تقدم وكون ما يعمل فيها بعدها لا يتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النى بان لما لا يتقدم على المجرور الذى يتعلق به
ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى الذى نحو بكم درهم تصدقت على الخيرية (ومجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا)

عليه (بالواو) خاصة محجور ب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تغد نعر بها وقال الجزولى
لانه يقتصر فى التابع ما لا يقتصر فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير

المعطف من التوابع ولا فى المعطف به - بالواو ولا فى (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه
الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره - يويه على المسموع أما ما حكاه الاصمعي من مبسثرة رب

للصاف الى الضمير حيث قال لأعرابية الفلان أب أو أخ فقالت رب أيبه رب أخيه رب يدرب أب له رب أخ له تقديرا
للافعال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (وتجر ضميرا) ويجب كونه
(مردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه (بفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذى يقصده

المتكلم (تليه) غير مقصولة عنه فيقال ربه رجلا وره رجلا وره رجلا وره رجلا وره امرأتين وره نساء قال

ربه أمر أبك نال أمنع عزة * وغنى بعيد خصاصة وهو ان

قال أبو حيان وسمع جره في قوله * وره عطب أنقذت من عطبه * على نية منه وهو شاذ (وجوز الكوفية مطابقته) الى الضمير لها أي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسما عا قال

ربه فتية دعوت الى ما * يورث الحداء فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من وذر وودع فقال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور ربه لم يقل به هنا قال ابن أبي الربيع لانه استغنى بما دل عليه الاضمار من التفخيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة ربه رجل عظيم لا أقدر على وصفه (والاصح أنه) أي هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة في دخول ربه عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شيء ثم فسرت الشيء الذي تريد بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضرته لأنه نائب مناب معرفة اذا وصل فضرته الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرف بال أو مضاف الى ما هي فيه (و) الاصح (انه) أي جر ربه الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جائز بكثرة فصيحوا وقال ابن مالك هو قليل وفي بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس بصحيح الا أن عني بالشذوذ والشذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) الاصح (انهازائدة في الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم ربه رجل عالم يقول ذلك فلولا أن ربه زائدة في الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمرة المتصل الى ظاهره فجعل ربه رجل في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائد منه ما لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تحطى العامل اليه كقولهم جئت بلا زاد فان النحاة قالوا لازائدة ولو أزيات لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبي الربيع إنها غير زائدة لانها تجوز معنى والزائد لا يجوز وانما يكون مؤكدا (و) الاصح بناء على أنها زائدة في الاعراب (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب في نحو ربه رجل صالح لقيت ورفع في نحو ربه رجل عندي ورفع أو نصب في نحو ربه رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه في قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدى بنفسه الى مفعوله بواسطة ربه وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) أي على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

فعطف سناء على محل سن لانه في موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسمن بقره الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) الاصح (انهاتعلق) كسائر حرف الجر وقال الرماني وابن طاهر لاتعلق بشيء كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذي يكون خبر المجرور رها أو عاملا في موضعه أو مفسر له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه أو محذوف تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظه في وقت فقولي والاصح منتصب على مسئلتى التعلق وكونه بالعامل معا كما قرنته ومقابلته في الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال لكدة) الاصبهانى (حذفه لحن) ممنوع وقال ما ورد من ذلك

مصنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشاعر

ودوية قصر نمشي نعامها • كشي النماري في خفاف البرندج

أي قطعها قال أبو حيان ومبارد قول لكذة قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

الأرب من نعتته لك ناصح • وهؤمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) العارسي (والجزولي كثير) وبه حزم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن

بعضهم قال لأنه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (بجب) حذفه (ان

قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يعهم هذه المسئلة أي وجدته فان يعهم مقامه جازا الحذف وعدمه سواء كان

هناك دليل أم لا كان تسمع اسانباة قول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت

وكان يقول ذلك ابتداء غير جواب (وبجب كونه) أي العمل الذي يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد

والعارسي وابن عمه وروى قال أبو حيان إنه المشهور ورأى الأكثرين (وقيل يأتي حالا) أيضا فلا يقال رب رجل

سيعوم فإنه ابن السراج (وقيل و) يأتي (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى • ربنا يود الذين كفروا

• الآية وقول هند أم معاربه • يارب قائله غدا • يالهف أم معاربه

والأولون تأولو الآية على أنه وضع المسمى على حدوده في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل

المستقبل غير ماضى متعور به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يارب قائله غدا

وأما شيبان لا ماضى لثبته أنه لا تكلف لأمه فإوان هذه الحالة المستقبل جعلت تنزلة الماضى المتحقق فاستعمل

بمهازي الحتمه ماضى وعدل إلى اعظ المضارع لأنه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده تنزلة الماضى فهو

مستقبل في الحقيقة ماضى بحسب التأويل وأما السبب فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لأن باب

تعلق رب ما بعدها قال ونظيره قولك رب مسمى اليوم بحسن غدا أي رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها)

متعلقها لأن لها المدر (وقد يسبق بالأوليا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

الأرب مأخوذ باجرام غيره • فلأنسأمن هجران من كان مجرما

وقوله • فان أمس مكروبا فيارب قتيبة • ومن سبقها يابا لافي جواب شرط حديث يارب كاسية (على

للاستعلاء) حسنا نحو • عليها وعلى العناك تعملون • أو مسمى نحو • فضلنا بعضهم على بعض • وللرجال عليهم درجة •

قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المعهمة ما يجب كقوله • فيوم علينا ويوم لنا • وما وقع بعد وجب أو شبه أو كبر

أو صعب ونحوه مما فيه نقل أو دل على تمكن نحو • أولئك على هدى من ربهم • أنا على عهدك ووعدك

ما استطعت (قال الكوفية والعتبي وابن مالك ويعني مع) أي المصاحبة نحو • وآتى المال على حبه • أي مع حبه

• وإن ربك لدو • مرة للناس على الله هم • أي مع ظلمهم (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو • واتبعوا ما اتتلوا

لشياطين على ملك سليمان • أي في ملكه • ودخل المدينة على حين غفلة • أي في حين (و) بمعنى (من) نحو • وإذا

اكتالوا على الناس • أي من الناس • لهم وجهم حافظون الأعلى أزواجهم أي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك

الامن زوجتك • وما ملكك بينك (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو • إذا رضيت على بنو قشير (و) بمعنى (الباء)

نحو • حقيق على أن لا أقول على الله • أي بأن كما قرأ أبي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو • ولتكبروا الله على

ما هذا كم • أي ولا جعل هدايته اياكم والبصربون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقفت موقع هذه الحروف

فكنت تقول وليت عليه أي عنه وكتبت على القلم أي به وجاء زيد على عمرو أي معه والدرهم على الصندوق أي

فيه وأخذت على الكيس أي منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تنلوا معنى تقول ورضى معنى عطف

واكتالوا معنى حكموا في الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص ولتكبر وامعنى نحمدوا
(وحذفها وزيدتها ضرورة) كقوله

نحن قتبدي ما بهامن صباية * واخفي الذي لولا الأسي لقضاي

أى يقضى على وقوله

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاء تروق

فعلى زائدة لان راق يتعدى بنفسه وجوزا بن مالك زيادتها في النثر كحديث من حلف على يمين أى يمينا وقال
أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر (وجوزا لا خفش حذفها ونصب تاليها مفعولا) نحو . واسكن لا
تواعدوهن سراى على سر . لا تمدن لهم صراطك المستقيم . أى على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو على)
الفارسي (والشاوي بين اسما) دائما معربا لانها لا يظهر فيها عـ الامة البناء من شبه الحرف اذ لا حرف في معناها وقلة
تصرفها الا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وقيل مبنيا) كهذا بدليل ان على الاسم على رأى
الجهور مبنية وكذا عن والكاف ومدومند اسمها التضمنها معنى الحرف الذي يكونه لانها بمعنى واحد فحملت عليها
على طرد الباب قال صاحب الافصح وهذا هو الوجه والقياس (و زعمها (الاخفش) اسما) إذا كان مجرورها
وفاعل متعلقها ضميرى) مسمى (واحد) كقوله تعالى . أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامو * ربكف الاله مقاديرها

لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه
نظر لانها لو كانت اسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولا نهالولزمت اسميتها الماذ كرلزم الحكم باسمية الى في نحو .
فصرهن اليك . واضم اليك . وهزى اليك . قال فليتخرج هذا كله على التعلق بحذف كما في سقيالك أو على
حذف مضاف أى هون على نفسك واضم الى نفسك انتهى قال ابن الدماميني وقد يقال لانسلم أن ما كان بمعنى شئ
يصح حلو له محله (واجراه) أى اجرى الاخفش ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرى القيس
* دع عنك نهباصح في حجراته * وقول أبي نواس * دع عنك لوى فان اللوم اغراء * قال ابن هشام وقد
تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها (عن للجائزة) وهى الاصل ولهذا
عدى بهاصد وأعرض واضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه
باب الرواية والاخبار لان المروى والخبر به مجاوز لمن أخذ عنه (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة)
كالباء نحو . وما ينطق عن الهوى . أى به (والتعليل) نحو . وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعده .
مانحن بتاركى آلهتنا عن قولك (و بمعنى على) أى الاستعلاء كقوله تعالى . فاعلم ان يخل عن نفسه . وقول الشاعر
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عنى ولا أنت ديانى قنخرونى

أى على (و) بمعنى (بعد) نحو . لتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق . يحرفون الكلم عن مواضعه . بدليل من بعد
مواضعه . عما قيل ليصبحن نادمين . والبصر يون قالوا هى للجائزة في الجميع ولو كانت لها معنى هذه الحروف
لجاز أن تقع موقعها فيقال زيد عن الفرس أى عليه وجئت عن العصر أى بعده وتكلم عن خبر أى به بل التقدير
ما صدر نطقه عن الهوى . وما كان استغفار ابراهيم الا صادرا عن موعده ومانحن بتاركى آلهتنا صادر بن عن
قولك وضمن يخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقعها بمعنى بعد
لتقارب معنى البعدية والمجازة لأن الشئ اذا جاء بعد الشئ فقد عدا وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا
وينبغى على قولهم انها بمعنى بعد أن تكون حينئذ طرفا قال ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر

(و) بمعنى (في) أي الظرفية كقوله

أواسى سراة الحمى حيث لقبهم • فلاتك عن حل الرباعة وانبا

أي في كقوله تعالى . ولاتين في ذكري . ورد بأن تعدية وفي بمن معروفاً ورفق بين وفي عنه وفي فيه بأن معنى
 الأول جازمه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر (زاد ابن مالك والبدل نحو) قوله تعالى . لا تجزي نفس عن
 نفس شيئاً . وحديث المحجبين (صوى عن أمك) (زاد ابن هشام) في المعنى (و) بمعنى (من) نحو يقبل التوبة
 عن عبادة . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما الآية (و) بمعنى (الباء) ورفق بينه وبين
 الاستعانة . ونله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء
 (وزيادة ناصر ورة) كقوله • فأصبحن لا يسألن عن غيبه (خلافاً لأبي عبيد) حيث أجازها في الاختيار
 واستدل بقوله تعالى . فاعذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره (في الظرفية مكاناً وزماناً) وقد اجتمع في قوله
 تعالى . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين . (حقيقة) كآية (ومجازاً) نحو
 ولكم في العاصم حياة . لقد كان لكم في يوسف واخوته آيات . (قال الكوفي) ابن قتيبة وابن مالك ومعنى
 الباء) نحو يدروكم فيه أي بسببه بصيرون في طعن الأباهر والكلبي • أي بطعن (و) بمعنى (على) نحو لأصلبكم
 في حدود لعل أي عليها (و) بمعنى (مع) أي المصاحبة تعود دخلاً في أم أي معهم . فخرج على قومه في زينته .
 أو انتهى (من) كقوله • وهل يعمن من كان أحدث عصره • ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

أي (و) بمعنى (إلى) نحو وردوا أيهم في أفواههم أي إليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث أن
 مرأتاً دخلت النار في هرة حسبتها في الشمس مائة من الأبل الحب في الله والبغض في الله من الإيمان بدليل
 حديث آخر أن تحت الله وتبغض الله (والمقابلة) وهي الداخلة بين مفعول سابق ومفعول لاحق نحو . فما
 منع الحياة الدنيا في الآخرة لا قليل . وقول الحضرمي ماعسى وعلمك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائر
 في البحر من البحر والبصر بون قالوا لا تكون لا للطرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية (وهل زاد) أقوال
 أحدها هم في الاختيار وغيره نحو . وقال أركبوا فيها باسم الله . نانبها أولاً في الضرورة (ثالثاً) وهو رأى
 الفارسي تراد (ضرورة) للاختيار كقوله

أما أبو سعده المليل دجى • نحال في سواده برندجا

أي نحال سواده (الكاف للتشبيه) نحو زيد كالأسد (والتعليل) أنبته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت
 نحو . ويكاه لا يعلج الكافرون . أي أعجب لانه لا يعلج أو وصلت بما المدرية نحو . واذ كروه كما هذاكم .
 (ونعاه إلا كثرون وثالثاً) تعيده (ان كفت بما) كحكاية سيوبه كما انه لا يعلم فيجاءوا والله عنه واختاره ابن مالك
 قال الكوفي والاحمش والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال كبرأي على خير وكن كما أنت
 أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خبر وعلى أن ماموصولة أي كالذي
 هو أنت (و) قال (السيرا في وابن أبي الحبار) في النهاية (والمبادرة) إذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت
 وسلم كما يدخل قال ابن هشام وهو غريب جداً (وزاد توكيدا) قال في التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس
 كئله نبي . أي ليس مثله نبي والالزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والأول أولى بل القول
 بزيادة الاسم لم يثبت (وجرها المضر ضرورة) كقوله • وان تك انسانا كما الانس تفعل • أي مامثلها وقوله

لولا ترى بعلا ولا حلائلا • كهو ولا كهن الا حائلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال أبو حيان وهي تفهم جوازه على قلة واختصاصه

بالغائب والمجرور وأصحنا خموه وأطلقوا المضمروا أنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

وإذا الحرب شممت لم يكن كى * حين يدعو الكفاة فيها نزال

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كى وفي المرفوع قلت أى كانت تمت لما وفي المنصوب

فاحسن وأجل في أسيرك انه * ضعيف ولم يأسر كايك أسر

وحكوا أنت كانا وكهوانتهى فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى

عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسما مرادفة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك الا

(ضرورة) وحينئذ فجر بالحرف كقوله

يضحك عن كالبرد المنهم * بكاللقوة الشعواء جلت فلم أكن

وبالإضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لابل * فاق حسنا من تيم القلب جبا

وتقع فاعلة كقوله

أتتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما تخاف وقد ترى * شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان في قلبى كقدر قلامه * فضلا لغيرك ما أتتك رسائلى

ومفعولة كقول النابغة

لا يرمون اذا ما لافق جلله * برد الشتاء من الاحمال كالأدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاخص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو علي (الفارسي) تقع

كذلك (اختيارا كثيرا) نظر الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع

والاسد مخفوضا بالإضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشري قال ابن هشام ولو صح ذلك لجمع في الكلام

مثل مررت بكالاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلًا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم

كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف وإضافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفية بقلب عليها وجود الاسماء

والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء) هي اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثر

بمجيئها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة الا محذوف منه أو شاذو بورود زيادتها ولا تزداد الا

الحروف (و) قال قوم هي اسم (اذا زبدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (مذكى للتعليل وتختص بما

الاستفهامية وان وما المصدرتين) فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيمه و قولك جئت كى تكرمنى

وقوله * يرجى الفتى كما يضر وينفع * وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفية أنكروا كونها جارة مع دليله

ورده (اللام للملك) نحو لله ما فى السموات وما فى الارض (والاختصاص) نحو ان له ابا فان كان له اخوة

الجنة للمؤمنين والسرجه للفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله ويل

للطفقين . ولهم فى الدنيا خزى . قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق

ويشبهه بالأمثلة المذكورة ويرجح ان فيه تقريبا للاشتراك و فرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول

اخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يخص النسي بالنسي من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر ان يكون له ولد (والتعليك) نحو وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو . جعل لكم من انفسكم أزواجاً . والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتبيين) وهي أفعال ما بين المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل توجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فان قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فان قلت الى فلان فالامر بالمعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليكن ذلك أيضاً في معنى الى وما بين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة فاعلية ومعتوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استوفى بيانه تقوية لمساكن ونحوه كيداله والملام في ذلك متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبارك وتعالى والثاني نحو سقيا وجدعاه (ولذمت) إمام القسمة وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو . لله يبقى على الايام ذو جيد . أو مجرد اعنه وهي المستعملة في لداة نحو

فيا لك من ليل كأن نحووه . بكل مغار القتل شدت يبدل

(أو بمعنى عند) نحو كتبه خمس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الخدري . بل كذبوا بالحق لما جاءهم . بكسر اللام وتضعيف الميم (قال الاخفش والصيرورة) وتسمى لام العاقبة ولا م الملك نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزباً . نذرتهم وانبأتهم حراباً (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو . واذا أخذ الله ميثاق الذين آمنوا بتبليغهم الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . وإنه الحب الحبر الشديد . لثلاف قريش . (ومعنى نذرتهم) بان ارتكبوها . كل يجري لاجل معنى . سمع الله لمن حده أي اسقع اليه (و) بمعنى (على) نحو . ويخرون لزيد فان سدا . وتله للمجيبين . وان أسأتم فلها . واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله وما تعرقنا كاني وما لكا . لطول اجتماع لم يبت ليله ما

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا افضل في الدنيا وأفضل راعم . ونحن لكم يوم القيامة افضل

وقولك سمعت له صراح (و) بمعنى (في) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجلها الوقتها الا هو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أم لسلامة لدلوك الشمس . صوموا الرؤيته وأطردوا رؤيته (و) قال (ابن الحاجب) في الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أي عنهم وليس المعنى أنهم طابوا به المؤمنين والالقاء ما يفتنوننا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك ونسبها للتعليل وقوم للتبليغ . ومن ذلك قالت أنراهم لأرلاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولا أقول للذين نذرتهم انفسكم لن يؤتوهم الله خيراً .

كفصرائر الحسناء قلن لوجهها . حسدا وبغضائه لذميم

(و) قال (ابن مالك) في الخلاصة والكافية (والتعدية) ومثل له في شرحها بقوله تعالى . فهب لي من لدنك ولياً . ومثل له بقوله قلت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه أن اللام في الآية لنسب التملك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان عمل للتعدية بنحو ما ضرب زيد العمرو وما ضرب به لبيك وقال الرضي الشاطبي لم يدكر احد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وايضا بالتعدية است من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لغوي موقوف على افعال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بوساطته وهذا القيد مشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء (والتوكيد) وهي الزائدة

بين المتضايين نحو لا أبالز بدولا أخاله ولا غلامى له و يابؤس للحرب والاصح ان الجر حينئذ يذهب بالاضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدى ومفعوله كقوله تعالى . ردف لكم . وقول الشاعر

وما كنت ما بين العراق وينرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

(والتقوية) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضعف بالتأخير نحو . للرويات عبرون . للذين هم لهم رهبون . وبكرته فرعا في العمل نحو . فعال لما يريد . مصداق ما معهم . زاعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد إلى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظيره أو في أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح وإيهام غير المقصود ووافق أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم ليلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها بامضافة كل انه من هذا والمعنى اللهم مولى كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * ان الهاء مفعول مطلق لاضمير القرآن وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلي

أحجاج لا تعطى العصاة منهم * ولا الله يعطى للعصاة منها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى * (والاشهر كسرهما) أى لام الجر مع كل ظاهر الاستغاث كما سبق (الـ مع مضمرة) فالاشهر فتحها (غير الباء) مقابل للاشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيدو بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرىء . وما كان الله ليعذبهم . وخزاعة بكسرها مع المضمرة وانما كسرت هي والباء وان كان الاصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما يضاف كان جرها ليس بالاضافة وإنما تلبس بلام الابتداء ونحوها وبقيت في المضمرة على الاصل لانه يتميز ضمير الجر من غيره ولم يعول في الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراءه اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه (لعل والجر بهالغة) عقليته حكاه أبو زيد والاختفش والفراء قال شاعرهم * لعل أبى المغوار منك قريب * (وقد أنكرها قوم) منهم الفارسي وتأول البيت على ان الاصل لعله لابي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيدوهذا تكلف كثير من درود بنقل الأئمة (وفيها حينئذ) أى اذا جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الاول ودونه) أى عل و لعل (وحكم محلها ومجرورها كرب) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزىلها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعد في البيت المذكور محل رفع بالابتداء وقرىء بياخبره (بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الانباري الجر بها قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب بيض لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاى ولولاك ولولاه قال * وكم موطن لولاى طحت كما هوى * وقال * لولاك في ذا العام لم أحجج * وقال * لولاكم ساع لحي عندها ودم * وقال * ولولاه ما قلت لى الدراهم * وقال * ولولاهم لكنت كحوت بحر * فقال سيويه والجمهور (موضعه جر بها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا والالجاز وصلها بنون الوقاية مع بيا المتكلم كالباء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة فالرابط الشبيه على موجب العمل فجر وابهام المضمرة (و) قال (الاختفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمرة فرع الظاهر وهي لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من انها مختصة ممنوع وانما هي داخله على الجملة الابتدائية (و) قال (المبرد)

طرف خفي . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (في) نحو . اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيت من ذلك الموضوع فجعلته غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاؤ وقربت منه أى اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لما يضرب الكعبش ضربة * على رأسه يلقي اللسان من الفم

والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية * (تنبيه) علم مما حكى عن البصريين في هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فاما مؤول تأويل لا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا والآخر يحل الباب كما عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفا (وتزاد) للتخصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أى في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبي المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنت أرى كالموت من بين ساعة * فكيف بين كان موعدة الحشر

أى وكنت أرى بين ساعة كالموت وقوله * ويكثر فيه من حنين الابعر * (و) قال (بعضهم) أى الكوفية (في نكرة) منفية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (في نكرة شرط) كقوله ومهماتكن عند امرئ من خليفة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفي) بأى حرف كان من حر وفه (أونهي) نحو . مالكم من إله غيره . ما تسقط من ورقه الا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استغفهام بهل) نحو . هل ترى من فطور . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها إذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الإلحاق لانه قال لا تدخل من مع كل أداة استغفهام كأين ومتى بل مع هل وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أو لو اما استدلاله بالاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبياً من نبي الخذف الموصوف أو هو أى جاء من الخبر كأننا من نبياً أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أى كأن من جنس المطر أو قصده الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على غطه وانه من أشد الناس أى الشأن ومن عليه * (تنبيه) شرط ابن هشام في المعنى أن تكون المزة فيه أيضا فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قال وأهل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر والتميز والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضي الشاطبي نقله عن ابن أبي الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيد أو قال) علي بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (بجر بله) كحديث البخاري عن أبي هريرة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخر من بله ما أطلقتم عليه والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رحمة من عندنا . قال الحريري وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المرادين كل عندك عندي لا يساوي نصف عندي لحن (و) بجر (مع) قرئ . هذا ذكر من معي . وحكى سيبويه ذهبت من معي (و) بجر (لن) نحو . وحنانا

من لدنا (و) بجر (قبل و بعد) نحو . لله الامر من قبل ومن بعد (و) بجر (عن وعلى) كقوله
 • من عن يمين مرة وأما • وقوله • من عليه بعدما تم ظمونها • (وهما اسمان حيثند) بمعنى جانب وفوق
 (مبييان على الاصح) و به جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه
 وغسل أبو حيان عن بعض أشياحه انهما مر بان ولا ينافى ما رجحه هنا ما سبق ترجمه من اعراها على القول
 باسمين لعدم العلة هناك ادلا حرف حيثند بمعناها تـ به به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعراها حيثند مع
 حكايته الخلافها (وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفينهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف
 (حر الا من واللام والياء وفي وسع حر عن على) في بيت واحد وهو قوله • على عن يمين مرت الطير سنا •
 (و الاصح انها اى من (في قبل و بعد) ابتدائية وهو قول الجمهور) وان تشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان واجب
 أهم ما يميزه من التصريف والتمية وانما في الاصل صفتان للزمان اذ اصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن
 بحيث هو . بل ذلك بهما . وقال ابن مالك وجماعة هي في ما رائدة بناء على ما اختاره من زيادتها في الايجاب
 (و الاصح انها في فعل) التعميل (ابتدائية) وهو قول - يور به في محور زيد افضل من عمر و لا ابتداء الارتفاع
 و سره لا ابتداء لا تعيناط دلا يعبر بعد ما في وقال ابن مالك وان ولاد للجائزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في
 امره او ان رأى ابتداء التعميل . قال ابن هشام قال ووضح ذلك لوقع وضعها عن (قال الزمخشري)
 في الكتاب (و لطبي) في حـ يته (وورد) من (اسماء معولا) كقوله تعالى . فأخرج به من الثمرات رزقا لكم
 أمرت من معولا فأخرج و رزقا معولا لا جـ له قال وكذا حيث كانت للتبويض فهي في موضع المعول به قال
 السبي و قد وردت من معولا كانت اسما كمن في قوله من عن يمينه (تشبيه) زد الى أيضا اسماعني
 لعمه وجمعه نـ وفي معانعي لعم محرور وكي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سو ومتى اسماعني
 وسط كما تقدم (و مرت أحرف في) بحث (الاستثناء) وهي بيد وحاشا و خلا وعدا و بله (و) في (الظروف)
 وهي • سو • سو مع على حرف وتعميل فأبى عن اعدادهاها (مثله لا يجد الجار ويبقى عمله اختيارا) وان وقع
 في ضرورة كقوله

داويل أي الناس - رويته • أشارت كليب بالأ كف الاصابع

وقوله وكرت من آل ديس ألقته • حتى تبدح فارتقى الاعلام

أى الى كليب وفي الاعلام أو ما در لا يقاس عليه كحديث البخاري صلاة رجل في جماعة ضعف على صلانه في بيته
 وسوفه خمس وعشرين ضعفا أي بحمسه (الامع كم) كتابة - دم في بحث التمييز (أو رب بعد) العاء و (الواو
 اما طعة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثلا دواو بن العرب ملائى منه والتأويل
 قليل • وثلاث حلى قد طرقت ومرضع • بل بالتمثيل التمازج • (و قيل الجر بالثلاثة) أى الواو والفاء
 و بل أما الاول فانه اليرد والكوفية قالوا ولا يكر أن يكون للحرف الواحد معان و يدل لذلك مجيها في أول
 القمائد كعمول روية • وقام الاعلام انماوى المخترق • وليست عاطفة ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة
 تدخل عليهم - او والعطف كما يد حل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم أدخلوها على واو القسم وأما
 الابتداء بها في القمائد لا مكان عطف على ما في ما طردم انما ب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة
 • دع داوعد العموم في هرم • فاشار بدا الى ما في اسمه وأما حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن
 هشام نقلا عن المتر في العاء وعن بعضهم في بل وفي الارشاق نقلا عن بعضهم فهمالكن ابن مالك وابن عصفور

وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما رب محذوفة لابهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضى ان
الجر رب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) وتجرب محذوفة بعد (ثم) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب
الكافي قال وسبب ذلك أن هذه الحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجتمع في اللفظ
(و) الجربها محذوفة (دونها) أي دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله

رسم دار وقعت في طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

(قال ابن مالك أو غيرها) أي غير رب قد تجر محذوفا (في جواب ما يضم مرثله) كزيد في جواب من قال عن
مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقر بهما منك بابا لمن قال فالي أيهما أهوى (أو معطوف عليه)
أي على ما يضم بحرف (متصل) نحو في الدار زيد والعصر عمرو أي وفي العصر ومنه . وفي خلقكم وما يث
من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية (أو منفصل بلا) كقوله

فالمحب جلدان هجرا * أولا حبيب رافة مجبرا

(أولو) كقوله * متى عدتم بنا ولو فيه منا * وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم * آتني بدابة ولو جارا
(أو) في (مقرون بعده) أي بعد ما تضم (بالهمزة) نحو أزيد بن عمرو في جواب مررت زيد (أو هلا) نحو
هلا دينار في جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش أو اذا والفاء (الجزائيتين) نحو مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح حكاه أي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان
أربعة فخماس أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها اخلافا للفرء في الصورة الاولى لقول العرب خير
بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا لفظ به
لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور لان أصحابنا نصوا
على أنه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من
الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة فيقال أزيد في جواب
مررت زيد انتهى (وقال سيبويه أو الباء) * (تنبيه) قالت العرب لاه أبو بكر يدون لله أبو بكر قال سيبويه حذف
لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا الهى أبو بكر قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبنى لتضمنه معنى لام الجر
المحذوفة كما بنى أمس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء وقال ابن ولاد بل أصله اله أبو بكر حذف
الهمزة ثم قالوا الهى بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالأصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل ولباقية لام
الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفته وبقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذا
معنى لها هنا الصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر اليها وأما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيدودم
(وفصله) أي الجار (من مجروره وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورة) اما الاول فيكون بظرف كقوله *
ان عمر الاخيرا في اليوم عمرو * وبيجار ومجور كقوله

رب في الناس مؤسر كعديم * وعديم الخال ذا ايسار

ومفعول كقوله * واقطع بالخرق الهيموع المراجم * أي واقطع الخرق بالهيموع وسمع في النثر بقسم حكى
الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تامي يده على ابن المبارك الاحرف في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال
أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الاسماع وأما الثاني (وقيل يجوز فصل رب بقسم) قاله
على بن المبارك الاحرف نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع (مسئلة) في اتصال ما بحرف الجر (زادا
بعد عن فلا تكف) أصلا كقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر * واعلم انني عما قريب *

لا كعبة الله ما هجرتكم * الا وفي النفس منكم ارب

(فان كان) المقسم به (الله و عوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثاني مسدود فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحوها الله هاء الله هاء الله هاء الله هاء الله (أو) عوض (همزة محذوفة) مفتوحة نحو الله لافعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضى بل هو استفهام حقيقي وقد يكون انكارا (أولم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو الله لافعلن (جلا نقل) الحرفية (بدونه) أي التعويض حكى سيبويه الله لافعلن وحكى غيره كلاله لاخرجن وانشدوا * ارب من تغتسه لك ناصح * وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير والاول له لا أفعل ووله (مدعو) أي الجر حال التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فلا خفض وجماعة من المحققين على الاول في شرح الكافية وهو قوي لانه شبهه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو لا خلاف في كون الجر بهما فكذا ينبغي في ها والهمزة وصحح في التسهيل وشرحه الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أي غير لفظ الله شيا أماد كر (فنصب حقا) نحو العزيز لافعلن (الثاني) أي ثاني ثانی حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله تفتأ فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لغير عينا (وشدت في الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك) سمع نالرحمن وترب الكعبة وتربى وتحياتك (الثالث) أي الثالث (اللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أي تالله وقوله

* لله يبقى على الايام منتعل * (الرابع) أي الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تجر ضمير بخلاف الباء قال بكرب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أي فعل القسم بل يضمروا وجوبان نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلاف لابن كيسان) في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا قوم قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فقول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هي) أي الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشري وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع في المعنى ولانهم مامن حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها في نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو هي العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمرة وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في اشاح وأشاح وانها لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ في الواو لين وفي التاء شدة قال ويضعف عندي أن تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك في الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واوالعطف في قوله

أرقت ولم تهجع لعيني هجعة * والله ما دهرى بعسر ولا سقم

قال ومن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أي الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (أيمن) بالكسرة فالضم (وأيمن) بفتحهما (وأيمن) بالكسرة فالفتح (وأيم)

بالكسر والضم لغة لسليم (وأيضاً) بالفتح والضم لغة لتميم (وأيضاً) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من المهمزة والضم
 فان أبو حيان وهي أعرب لغاتها (وأيضاً) بكسرتين (وأم) بضمين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر
 (وأيضاً) بالكسر والضم لغة أهل البجامة (وأيضاً) بالكسر والفتح (ومن ثلث الحرفين) أي الميم والنون أي
 بهما ما وكسرهما وضهما (ومثلاً) حكى الفصح المروى والكسر والضم الكسائي والاختصاص وان رجلاً من
 بني العنبر مثل مالك الدهران فقال مربي الباطل وهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة
 تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف
 شأنه (ونالها من وم) بلغاتها ما (حرفان) وليس بقية أيمن وحزم به ابن مالك في كتابه بئس المنظوم لانها لو كانت
 ليست مع الله كما بين وقد استعملت مع غيره حكى من ربي لافعلن ولان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى
 على حرف واحد وريان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من
 لموضع (و) (ان همزة وصل) بدليل سقوطها بعد ضمك كقوله

قال فريق لقوم لا وفريقهم . نعم وفريق لمن الله لا ندري

وقال الكوفيون بناء على ما عدهم جمع بين واستدلوا بها مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة وابدأها
 في نفس لغات وأبو حيان في هذه هي في الدرر جانه تعجيب لكثرة الاستعمال ولا يدل من الوصل (ونالها) همز
 (أو بفتح) تعريف أيمن حكى عن الاحمسي قال لان أيمن قد عمت انها وصل ولا أحسن عليها أي لان همزة الوصل
 ليست بمردية (والاصح انه حرف) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبنى لشبه الحرف في عدم
 التصرف اذ استعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الاء الا في الابتداء خاصة كالحرف (ونالها أيمن
 الكوفيون) وأصله الكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هي جرة اعرابها واقسم مقدرة
 (وأيضاً من وم) مبيهاً لانها على وضع الحرف وحركة الثاني لضرورة الابتداء والاول لالتقاء الساكنين
 في لغة اهلها (و) (الاصح بناء على الاعراب) (انه لازم الرفع) اذ لم يرو عن العرب الا بذلك وقال ابن درستوبه
 يعور جره بوزن اسم (و) (الاصح على الرفع) (انه مبتدأ) خبره محذوف أي قسماً وقال ابن عمفور هو خبر
 والمحذوف مبتدأ (و) (الاصح) (انه صاف لله والكعبة والكاف والذئ) والاول هو الغالب والباقي كقولهم
 أيمن الكعبة وقول عمرو بن الزبير أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأبى الذي نفسي بيده
 وقال اعرابي لا يضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما ضافته لغير ما ذكر فشاذاً تشد
 الكسائي . أيمن أيهم ليس العدة اعتدروا . (الاصح انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع بين على
 أفعال كالفلس لان بناء الفعل لا يوحى في الاء مفرداً وادبانه لو كان جمعاً للزمت همزته بالفتح والقطع وجه الضم
 ولها من فوعا . صوما (و) (الاصح على الافراد) (انه مشتق من اليمن) و به جزم ابن مالك في شرح الكافية
 وحكى ابن طاهر عن سيبويه انه مشتق من اليمن (و) (الاصح) (انم ايست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيمن)
 وقيل هي بدل من الواو كالتاء كونهما مشبهتين وادبانه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من
 الواو معروف مطرد كاصف واصل وغيره مطرد كتران ونجاء ولم تبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم وفيه مع
 تشدود خلاف وقال الزنجشيري هي من الداخلة على ربي حذفت نونها و رده ابن مالك بانها لو كانت لجاز
 دها على ربي كالأصل وأبواب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيمن حذف منها حتى بقيت
 الميم (مسئلة الغمم حمله) لفظاً كاقامت بالله أو تغديراً كباثله انشائية كاذ كرا وخبرية كاشهد لعمر وخارج
 وعدلت ليد قائم (و كدة خبرية) أخرى تالية (غير تجب) نخرج بالمو كدة لاخرى نحو زيد قائم زيد قائم فانه

يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالباقي التمجية بناء على الصحيح أنها خبرية (ويتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أولا نحو . ثم لعن أعلم . ولئن لم يفعل ما أمره ليسجن وليكون . وسوف يعطيك ربك . والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفراء مع السين لأنه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيؤدى دخولها الى نوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو . ان سعيكم لشتى . ان كل نفس لما عليها حافظ . أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تاقية به والافلان القصد بذلك افادة التأكيدي الذي لاجله القسم (قيل ولا مكي) قاله الاخفش ومثل بقوله . يحلفون بالله لكم ليرضوكم . وقول الشاعر
إذا قال قدي قلت بالله حلفه * لتغنى عنى ذا انائك أجمعا

ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكرة * وأجاب عن الاول بانه لم يرد القسم بالخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بانه كذلك أي حلفت لتغني عني أو بان الجواب محذوف للدلالة الحال أي لئس بن قيل (وبل) قاله بعض الندماء واستدل بقوله تعالى . والقرآن ذى الذكر بل الذين كفروا . قال أبو حيان وهو رأى باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية إلا أن الاسمية اذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان الخبر عنه معرفة لم تكرر ارها في غير الضرورة نحو والله لازيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفي بلا قال ولا ينفي بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفي بها كقوله * ردوا فوالله لا ذننا كم أبدا * ومثاله بما . ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وبن . ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

* والله لن يصلوا اليك بجمعهم * وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الكئيبون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لاسلف لابن مالك في تجوز ذلك الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لافي الضرورة ولا غيرها فانشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعها) يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلقى بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بان دون لم لانها للماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف وتتمام الكلام عند خالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف النافي به جعل لتأكيده الجملة المقسم عليها ولأن كيد في السين ولن يفيد تأكيده النفي فالتلقي بها حسن حينئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله * ربك هل للصب غيرك راقم * وقوله * بعينيك ياسلمى ارحمى ذاصباة * وقوله * زقى بعيركى لانهم جرينا * (أولما) نحو

قالت له بالله يا ذا البردين • لما غيبت نضاً وأثمين

(أولاً) نحو بالله ربك اذلفت صادقاً • هل في لقائك للشغوف من طمع

(أولاً) وتتم الملام مع النون (السديدة أو الخفيفة) في مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظلمك صادقاً ولا حاجة إلى تقييده بالثبت كما في التسهيل لأن اللام لا تدخل غيره الاشدوزا كما يأتي (والأكتفاء بأحدهما) أي باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله • نأى بن أوس حلقة لبردى • وقوله • وقيل مرة أنارت فاته • (خلافاً لابي علي) العارضي (والكوفية) في نحو زهم ذلك في الاختيار قال أبو حيان وروم المضراوى فادعى الاجماع على المع فان فصل جاز وفقاً إما معمول مقدم نحو • ولئن تم أو قلتم لاني الله محشرون • أو حرف تنغيس نحو • وسوف يعطيك • وقد نحو • والله لقد أقوم غد (و) تنزم (اللام مع قد ولو مقدرة في ما من مثبت غير جامد) نحو والله لقد آثرنا الله (ولو) كان (بعيد من الحال خلافاً لابي عمرو) في منعه قد حينئذ لاها للتقريب من زمن الحال أما المنى فلا تدخله اللام وكذا الحان من قد الم تقدرك غير الماضي والجامد لا يقترن بقد كقوله • يميناً لعم السيدان وجدتما • (و) دخول اللام (مع مرة و) في الماضي كقوله

لئن زححت در البلى لربما • غنينا بجحر والديار جميع

قوله • فليس من أهله • لئلا كان يوهي • وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أي لئلا كان بما (و) شدد دخولها مع مضارع أحد الشرائع أي قدور عما وما كقوله

لئن أمست ربوعهم بيابا • لقد تدعو الوفود لها وفودا

قوله • فليس بغير ما عهدت وأصحت • صدقت فلا بدل ولا يسور

لئلا يساغف في اللقاء ولها • فرح بقرب من أرها ممرور

(و) شدد دخولها مع (مضى) كقوله

أمدوني يوماً لم يحاق لسوى • لئن غيبت عن عيني لما غيبت عن قلبي

(و) شدد (أحدهما) أي اللام وقدم الماضي لشرط (أو) حذف (أحدهما) أي قد فقط اذ لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حامت لها بالله حامية فاجر • لنا وما كان من حديث ولا صالى

قوله • والله قد علمت ليس قد فت • (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه

قوى (حيث لا طول) راجع إلى الاسمية والماضي • ما كان في الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أو هما

قال تعالى • والشمس وضحاها • إلى قوله • قد أطلع من زكاهما • قال • والمعناه ذاب البروج • إلى قوله

• قتل أصحاب الأندود • وقال الشاعر

ورب السموات العلى وبروجها • والارض وما فيها المقدر كأن

(أوناهما) أي الاسمية كقوله

فوالله ما نلت ولا نيل منكم • بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما نلتم حذف ما النافية وأبى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافي الماضي) كقوله

فان شئت آلت بين المقام • م والركن والحجر الأسود

نسيك مادام عقلي معي * أمد به أمد السرميد

أراد لانسيتك (ويجوز) بلاشذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكّد) بالنون نحو، تالله تفتؤ، أي لا تفتؤ
 للعلم بأن الإثبات غير مراد لانه لو كان مراد الجيء باللام والنون بخلاف المؤكّد لانه يلتبس حينئذ بالثابت
 (اللام على الأصح) لعدم وروده ولم ينفى من الإلباس إذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل
 يجوز جلا على لا (وتدخل اللام كائن) كقول أعرابي ما هذه القنفة والله لا كانه على حششة القنفة الرائحة
 الرديئة والحششة جمع حش (لان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يؤت الإيجواب واحد (فالمحذوف
 جوابه أو جوابهما بخلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجواز
 انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا
 ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا
 للقسم بأن نبي لم نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو أو بما مع اللام نحو والله لو قام عمرو ما قام زيد وتعين جمع له للو
 وهو تقييد محل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله * والله لو لا الله ما هتدينا * وقوله *

فوالله لو كنا الشهود وغبتم * اذن لملأنا جوف جيرانهم دما

(أو توألى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتمًا) تفضيلاً بلزوم الاستغناء
 بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مغل بالجملة بخلافه لانه مجرد التأكيد نحو زيد والله ان تقم بقم وزيد ان
 يقم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما)
 حكاه (أولاً) أي لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً وجواب الآخر محذوف
 نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقم والله أقم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله

فاما أعش حتى أدب على العصي * فوالله انسى ليلتي بالمسالم

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو
 سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بنى على أيهما) شئت (فان بنى عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة
 (بجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والافه و جوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي
 والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزوم كونه
 مستقبلاً) لانه مغن عن مستقبل وقال عليه (و) (لزم كون (فعل الشرط ماضياً ولو معنى) كالمضارع المنفي لم
 (غالباً) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقم زيد لأقومن ولا
 والله ان لا يقم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقممت الا إن أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله . ولئن أرسلنا ريحا
 فرأوه مصفراً لظلوا . أي ليظنن (واذا كان للقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبق بقسم) ملفوظ أو مقدر
 (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو . وأقسمه والله جهداً أي ما منهم لئن أمرتهم ليخرجن .
 لئن لم ينته المنافقون . الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أي مهدته
 (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها الاعلى الشرط أي أعلنت بذلك (ويجوز حذفها)
 دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالباً) لتدل عليه ومن القليل . وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن . وان
 لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن . قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جواباً منفيًا بل لم يجز أصلاً لانه حينئذ لا دلالة في

المقتضية للبناء بخلاف ما معنى شئ فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بنائها موافقتها للجبر الحرفية فيه نظر فان القائل باسمية جبر لا يثبت جبر انجري حرفا حتى تكون هذه متساوية لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب المنص و اختاره فيما نقل أبو حيان قال لان تنوينها للتكبير وهو لا يوجد الا في اسم الفعل أو الصوت (وتنوين ضرورة) كاليات السابق (وقديجاب بهادونه) أي دون قسم كايجاب بنعم وأجل كقوله قالت أراك هار باللجور * من هذه السلطان قلت جبر

(و) يعني عن القسم أيضا (لاجرم) حكى الفراء أن العرب تقول لاجرم لا تينك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية) يعني عن القسم أيضا (عوض) فيقال عوض لافعلن قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي (ويجمع بين أيمان) تو كيد سواء اختلف حرف القسم أم لا (لكن ان اختلف الحرف لم يثب بالثاني حتى يوف الاول جوابه) فيقال نال الله لافعلن بالكعبة لافعلن (خلاف للاخفش) في تجوزها الموالاة فيقال والله تالله الله لا أفعل كما يقال والله والله لا أفعل (مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما (كعلمت) نحو . واقعد علموا من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . قال سيبويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسري . يشهد إنك لرسوله . وجاهدت وأوثقت وأخذت ومنه . واذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه . وهذه الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرتك الله) بضم الراء وفتحها مع ضم العين (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها (وقعيدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلام أو الأوازم من أمثله هنا قولهم أنشدك الله الافعلت وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله الاما ذكرت لنا * هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله يا عمر ك الله الا قلت صادقة * أصادقا ووصف المجنون أو كذبا

وقوله عمر ك الله يا سعد عديني * بعض ما أبتغي ولا تؤيسيني

وقوله عمر ك الله اما تعرفني * اناحرات المنايا في الفرع

وقوله قعيدك كما الله الذي أنتاه * ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

وقوله قعيدك أن لا تسمعي ملامة * ولا تنسكي قرح الفؤاد فيجعا

(وبجوز حذف نشدت) فيقال نال الله لما فعلت ومنه قوله

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنيت نفسا أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب تاليها) نحو نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ومعنى نشدتك بالله الافعلت أقسمت به (لا ترى الافاعلا) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبا (و) معني (عمر ك الله) بعمر ك أي عمر ك دعيرا وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي باقرارك له بالبقاء كما ان عمر ك الله أحلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالعني سألت الله أن يطيل عمر ك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر الرجل منزاه كأنه أراد تذكير القلب بك كرا لله تأ كيد اللصدق والتقدير كرتك بالله تذكير بعمر القاب فلا يخلو منه (و) معني (قعدك الله وقعيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل مقاعدك وهو بمعناه وضمن القسم قال في الصحاح على معني يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هم مصدران بمعنى المراقبة والتقدير أكرم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار

* (الاضافة) * أي هذا مجعها هي في اللغة لاملالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت

أوضفت نظري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان الجاه والمضائق
الحرب المحاط به والمضائق الملق بالقوم وضاف الم نزل به وتضاد الوادي تضائق كأنه مال احد جانيه الى
بالآخر وأضفت من الامر أضعفت وفي الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) نخرج
لتقييدية الاستنادية نحو زبد قائم وبعده نحو قام زبد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم وبالآخر
لوصف نحو زبد الحياط (ومصح بادق ملاينة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الاغنية أوضاعها . لما كانت الغنية
وامضى طرفي النهار صفت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لانتها كانت تتببه
وقت طلوعه (واصح أن الأول) هو (المضاد والثاني) هو (المضاد اليه) وهو قول سيبويه لان الأول هو
لذي مضاد والثاني هو المستبعد منه نحو صبا وغيره وقيل عكسه (ونالها يجوز في كل) منهما (كل) منها
(وتجوز) هذه لأقوال في المسند والمسنود اليه) فقيل المسند الأول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثاني وقيل
عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما ماقى الأول والثاني والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه
للمحكوم به (و) تجوز أيضا (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثاني البدل والأول المبدل منه كما يؤخذ من
منه (واصح أن الجر) في المضاد اليه (بالمضاد) قوله سيبويه وإن كان القياس أن لا يهـ مل من الأسماء الا
مأثرت له من العلم والاعتدال في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضفت الأسماء
إلى حروف الجر في مواضع غير ذلك من حروف الجر فعمل عمل و بدل له أصل الضمائر ولا تشمل الأفعال (وقال
المرجعي في شرح الكافية وهو بالحرف المقدر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاحضن بالاضافة) المعنوية قال الجمهور
تتميز للاسم في شرح الكافية ومنها هو الاصل واليه يحكم به مع صحة تقديرها واستناع تقدير غيرها نحو دار
بذبح مع تقديرها وتقدر غيرها نحو بذر بدو وعند استناع تقديرها وتقدر غيرها نحو وعنده ومنه اضافة
كل من بعدها (و) (قوله) (من إن كان الأول بهض الثاني وضع الاخبار به عنه) كتب خروخام
وهذا نحو بعض حروف الجر والحام بعض لعض ويصح أن يطلق على كل اسم الحز والفظة ومنه اضافة العدد الى
العدد والعدد الى العدد ونحو ذلك على الصريح بحذف بذر بدو عين عمر وفلاضافة فيه بمعنى اللام اذا يصح
طريق اسم لثاني فيه على الأول (قيل أولم يصح) ذلك كتفاه بكونه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسيرافي
منه نظروها في قوله . قاله . كان قرب الحظ به . وقوله . كان على الكفين منه اذا انصى .
ورد ابن مالك أن العددين يبدل على أن لاضافة معها وقد فصل بها ما ليس بجزء قال . وإن حديثنا
ملك لو أممته . وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصليا . وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الحزم مستحق للثوب كما أنه
أصله (و) قال المرجعي وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه (و) (تقدير) (في) حيث كان طرفه
قال في شرح الكافية والتسهيل فدأ عنها أكثر الصوابين وهي نابتة في الفصح كقوله . الدالخصام . بل
مكر لميل والهمزة . ترص أربعة أشهر . يا صاحبي السجن . وفي الحديث فلان نجدون أعلم من عالم المدينة فغني في
في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة
عنه وهو مردود فقد قال بها جماعة لذكر كورون معه كما صرح بتقله عنهم تقوية لابن مالك ورد الله عوى تفرده
وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير من أقل من
تقدير اللام (و) قال (الكوفي) (و) يقدر (عند) نحو هذه ناقة رفود الحلب أي رفود عند الحلب وأجاب أبو حيان
بأن هذا وما بعده من باب الصفة المشبهة والاصل رضعه على العاطفة مجاز القياس (و) قال (أبو حيان لتقدير)
أصل اللام ولالة برها وانما الاضافة تفيده الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت

غلام زيدار عمر وقالوا إضافة للملك أوسرج الدابة فللاستحقاق أو شخ أخيك فلمطلق الاختصاص (ويختص)
التقدير عند من قال به (بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى . فتم ظالم لنفسه . حافظات
للغيب . . صدق لما معهم . فعال لما يريد . ورد بعدم اطرادها ذل لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تفيد
تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تفيد التخصيص فقط وأقوى
مراتبه التعريف انتهى وهو بحث اعطى (وفي اسناد اضافة الجمل) أى الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط
وجه التخصيص أن الجمل ثلاث ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله
هكذا حكاهما أبو حيان بل لا ترجح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا
ياتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر
مضافا بل قد يقدر متونا عاملا انتهى (وغیرها) أى غير المحضة مالا يفيد واحدا منهما (بل تحقيقا) في اللفظ بحذف
التنوين وشبهه (فنه) أى من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخذن) بكسر الموحدة وسكون المهملة بمعنى
صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أى كافيك (وما في معناها) كترت بمعنى لدة وضرب
وندى بمعنى مثل وشرعك ونجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما
لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيبيويه والمبرد وهو صريح الماتن وجزم به ابن مالك في
حسب ونحوها لانها مراد بها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به
ابن مالك في غير ومثل ونحوها لانك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيد غيره ومثل زيد فكله كثير واحد في طوله
وأخر في عمله وأخر في صنعه وأخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين
لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود
للخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها لم تستعمل مفصولة عنها
لا يقال هذا مثل لك ولا غير لك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطاوعا (وكذا واحدا وعبد بطنه
وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاهما أبو علي في الاولين والاصمعي في الاخير حيث أدخل عليا رب في قول
حاتم * اماوى انى رب واحدا * وقولها تربي أبيه رب أخيه * قال أبو حيان كله لوحظ في واحدا معنى مفردا
وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أبيه وأخيه مناسب
له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكره معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم
جملة حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما بعده (ان تعين المغاير والمماثل) كان وقع غير بين
ضدين نحو . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وقولك مررت بالكريم غير البخيل
والجاء غير المتحرك أو قارون مثلا ما يشعر بمماثلة خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالفك
فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قديته عين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة
باعتبارانه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أى غير المحضة (اضافة الصفة) أى اسم الفاعل
والمفعول وأمثله المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفعال
ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى . هديا بالغ الكعبة ووقعت حالا في قوله . ثاني عطفه . ودخل عليه رب
في قول جرير * يارب غابطنالو كان يطلمكم * وذكر ابن مالك في نكته على الحاجبية انها قد تفيد التخصيص
ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب . قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الاضرب فقط فالتخصيص

حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشترط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فاضافتها محضة لا لهاليت في تقدير الانفعال (قيل و) منه اضافة (المصدر) الى مرفوعه أو مفعوله بنى برهان وعلله بأن المجرور به مرفوع المحل أو مفعوله فاشبهه المفعول بنى الطراوة وعلله بأن عمله بالبناء من العمل فهو أقوى في الامة العامد بالبناء بدليل اختصاصها ببعض الازمنة دونها وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم العمل في عدم التعريف والاصح لا ورد الاستدلال لأنه لم ينب من باب الفعل وحده بل مع ان الوصول بحكمه يترجمه فكذلك ما وقع وقوعه بانتفاء لوازم التنكير من دخول رب والونعتة بالنكرة ووردت وتأتا كيدته بالمعرفة في قوله • نوحى بك الشديد أرنى • وقوله

• ولو كان من أم دى لودع كنه • وبأن تعبير الاعمال في الامة لا ضمير المستتر فيها وهو بخلافها (قيل و) منه • قاله الكوفيون والعماليق وأبو بكر من اللباس والمجرور بنى وابن عصفور • من أى لرفع • هل اعلمى لونه يتوى بها الاعمال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والازم اضافة الشيء الى مفعول أن يكون بعض جملة المضاف اليها وذلك في معنى العمل ولهذا نصب الطرف وتعدى تارة • وتارة تعرف • والاصح أنها محضة لا يحفظ وروده حلا ولا يميز ولا يمدرب وأل قال • يبيو به لا تقول • من يدأش • لانس لا الحال لا يكون لا نكرة • (وبالتاليان بوى) • منى (من) فغير محضة لأنه حينئذ في حكم الاعمال ولا محضة • قاله من المرح وويل قول • يبيو به على التالى وقول الكوفيين على الاول (فان قصد تعريبها أى اضافة المضاف الى مفعولها • قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمن دون زمان (تعرفت) ولذا • صفتها لغيره في قوله تعالى • مالك يوم الدين • ولو الحب والى • غافر الذنب • (الا الصفة (المشبهة) فلا تعرف من اضافة غيرها من أصل وهو الرفع بخلافها في غيرهما من عن فرع وهو نصب ولأنه اذا قصد تعريبها أوجبها الملاءمة (ووزعم الكوفيون وادغم) فقالوا انها تعرف بقصد اضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أى من هنا • هو اضافة الامة الى • ولها الاتية تعرف يعالج جمعها • (جازا فتران هذا المضاف دون غيره) • من المضاف الى • لا يندور في غيره من اجتماع ادانى تعريف • تنب فيه وانما يقرب بها هذا (ان كان • ثنى أو جمعا الى حده نحو انذار باريد والصار يورد قال الشاعر • ايس الاخلاء بالامنى مساهمهم • وقال

• ان ميسابى استوطنا • (أو أضيف لمقر ونها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى • والمقبى الصلاة • (أو) أضيف الى (مضاف اليه) أى الى مقر ونها نحو القاصد باب الكريمة (وكذا) ان أضيف الى (ضميرها) في مرفوعة على الاصح) نحو الضارب الرجل والساعة وقوله • الودانت المستخقة صفوه • وقوله

• لو اهدى الملائكة المجران وعبيدها • ومنع المبرده المصورة وأوجب نصب قبل أو الى ضمير مانحو الضارب والصارى والصارى به قاله الرماني والمبرد والرخشرى ومنع • يبيو به والاخش ذلك وجعلناه • وضع الضمير أيضا كما لو كان • موضعه ظاهر فانه يتبين بنفسه (قال العمراء أو) أضيف الى (معرفة) مانحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له في السماع (و) قال (الكوفية) أو أضيف عددا الى (معدود) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك • وحذف السماع وأما البصريون فاستندوا فى المدح الى القياس لأنه من باب المقادير فكلا لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا (استند الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعتة ومنعونه • وكده) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوب وكذا ما ذكر بعده (الابتاويل) كقولهم • بكر زاي • سعى هذا اللقب وخشرم دبر اى الذى له ذا الاسم لانهما اسمان للفعل وصلاة الاولى

ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرّد قطيفة
الأصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة (وشرط
الكوفية) فى الجواز (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر
رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ومكر السى وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيدهم
غرايب سوده كذبا ومينا. كلهم أجمعون . (و) قال (أبو حيان لا يتعدى السماع) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل
هى) أى هذه الاضافة (محضة أو لا أو واسطة) بينهما (أقوال) الأول قاله جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب
ولأل ولا ينعت بذكره ولا ورد نكرة فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع والثانى قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما
لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لأن الأصل فى صلاة الأولى ونحوه الصلاة الأولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن
أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصال من وجهه أن
الأولى غير مفصول بضمير منوى وانفصال من وجهه أن المعنى لا يصح الابتكاف خروجه عن الظاهر قال أبو
حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث (ثم تجرى) هذه الأقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو
* إلى الحول ثم اسم السلام عليكما * (أو مضاف إليه) نحو

أقام به خداد العراق وشوقه * لاهل دمشق الشام شوق مبرح

(ولا يقدم) على المضاف (معمول مضاف إليه) لأنه من تمامه كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف (وجوزة الكسائي
على أفعال) نحو أنت أخانا أول ضارب واقتصر فى التسهيل على ذكر المثال وأن نعلب احكامه عنه قال أبو حيان فهل
هو مختص بلفظ أول أو عام فى كل فعل التفضيل يحتاج إلى تحرير النقل فى ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره
فيجوز هذا والله أفضل عارف والصحيح انه لا يجوز شئ من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولحق الفقه الأصول
(وجوز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو زيد عمر غير ضارب قال
فتى هو حق غير ملغ فريضة * ولا يتخذ يوماً مساواة خالفاً

قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوزة قوم على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً)
أو مجروراً لنوسعهم فيه كقوله

ان أمراً خصني يوماً مودته * على التثنية لعندي غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لان اتحاد العلة فى ذلك فى المفعول أما غير التي لم يرد بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق
فلا يقال أكرم القوم زيدا غير شاتم (وجوزة قوم) التقديم (على حق) كقوله

فان لا أكن كل الشجاع فاني * بضرب الطلي والهام حق علم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوزة قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو انما
زيد امثل ضارب (وقد يكتسب المضاف) من المضاف اليه (تأنيثاً وتذكيراً ان صح حذفه) ولم يختل الكلام به
(وكان بعضاً) من المضاف اليه (أو كبعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرى يلتقطه بعض السيارة وقوله
* كما شرفت صدر القناة من الدم * وقوله

روية الفكر ما يؤول له الا * مر معين على اجتناب التواني

بخلاف ما اذا لم يصح أو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمة زيد جاء أو صح ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال
اعجبني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء * مسألة * فى أسماء لازمة الاضافة لا تحتاج اليها فى فهم معناها (لزم
الاضافة) مطلقاً (حمادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصار الك أن تفعل كذا أى نابتك وآخر

أمرنا وحكى الجوهرى فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الحديده الى بلى • والعيش في الدنيا انقطاعه

(و) لزم الاضافة (الاضافة الى ضمير وحده) فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره ونوجب مطابقتها لما قبله

بحودادى الله وحده • والذئب أحسنه ان مررت به • وحدى • وكنت اذ كنت الهى وحدا •

وقوله أعادل هل يأتى القبائل حظها • من الموت أم خلى لنا الموت وحدا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعى وحدا الرجل يحدا إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة

والأحوة والخولة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحده وقيل على حذف حرف

الجر والاضافة الى وحده (و) لازم (الافراد والتكبير) لانه مصدر (وقد ينشئ) شذوذا (أو يجرب على) مع حبا على

وحده ما وقد ادلك وحده ما واقتضيت كل درهم على وحده وحلس على وحده (أو اضافة نسج وقربع) بوزن

كريم (وحش وعبير) صغرين اليه (ملحقات بالعلامات على الاصح) يقال هو نسج وحده وقربع وحده

د فدهه تنسيره في الحبر وواصف في الثوب لانه اذا كان رقيقا لم ينسج على نواله غيره والقربع السيد وهو

حاش وحده وعبير وحده اذا قصف تنسيره في الثمر وهما صغرى غير وهو أجاز وحش وهو ولد بهنم بهما

المعربا تاج رأيه ويقال هما من واحد هما وهم نسجاء وحدهم وهى نسجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسج

و- ونه بالامان ويقال هما نسج وحدهما وهكذا وقربع لم يذكرها في التسهيل وذكرها أبو حيان ونسجه الناطبي

ورد لك الناطبي رجل وحده (و) لزم الاضافة (من معرفة مشأة) انظرا (ومنى تعريفه) مطوفا (بالوار) فقط

صغرى كذا ونسجاء وكذا الرحلين • كلانا لمتين • كلانا غنى عن أخيه حياته •

ان للخير والشر مدى • وكل ذلك وجه وقيل

ومن امر معانوه • كلأحى وحليلى واحدى عضدا • (قال الكوفية أو نكرة) محدودة بناء على جواز

توكيدهما مع كذا بربيتين عندك • مقطوعة بدها (وقال ابن الأنبارى و) الى (مفردان كررت) كلا نحو كلأى

كلا لك محستان (و) لزم الاضافة (دو وفروعه) أى ذواو ذور وذات وذانا وذوات (وأرلو وأولات الى اسم جنس)

مبايا كسى لم دى حسن • وأهدوا دوى عدل • ذواتا أفنان • (والى علم سماعا) نحو ذوزن وذور عين وذو

الكراع ودو- لم ودو عمرو ودو- (وقيل قيا-ا) قاله العراء (والغالب العاؤها) أى كونها ملغاة أى زائدة (حينئذ)

وقد لا تنفى نعم وانما لله دو بكة أى صاحب بكة (والمختار جوازاها) أى اضافتها (الى ضمير) كما يفهم من كلام أبو حيان

ان الجمهور عايه كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله • أبارذوى أرومها ذووه • وقوله

• رجوناه قدما من دو بلك الافضل • (خلافا لالكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين) فى منهم ذلك الا فى

الشمروجرم به الجوهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين واجازه غير

هؤلاء وقد استعمل جمع ذى مقطوعا عن الاضافة فى قوله

فلا أعنى بذلك أسفلكم • ولكنى أريد به الذوبا

وجميع ما تقدم لزم الاضافة لفظا (و) لزم الاضافة (معنى لالفظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت

واوه العالتصر كها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم او بيل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة أا السكونها بعد همزة

مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (الى علم عالم غائبا) كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا • لم نزل الاعلى عهدا رم

ومن اضافته الى علم غيره من المجرى من آل الوجيه ولا حق هما علم فارس والى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه

الى ضمير) كقوله وانصر على آل الملى • بوعابده اليوم آلئك

وقيل لا يجوز وعزى للكسائي والنحاس والزبيدي (و) لزوم الاضافة معني أيضا (كل وبعض والجمهور) على (انهما)
عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا الا مضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أي
من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بال) خلافا
للاخفش (وأبي علي) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفتان بأن وينصبان على الحال
قياسا على نصف و سدس وثالث فانهما نكرات باجماع وهي في المعنى مضافات وحكوا امررت بهم كلا بالنصب على
الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالويه فذكرته
تقوية لهما (و) لزوم الاضافة معني أيضا (أي) باقسامها فتكون نفس ما تضاف اليه (وهي مع النكرة ككل ومع
المعرفة كبعض ومن ثم) أي من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضاف لفرد معرفة الا
مكررة أو منويها (الأجزاء) ليصح فيها معني البعضية نحو * اني وأيك فارس الاحزاب * ونحو أي زيد حسن أي أي
أجزائه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو مثنى نحو أي رجل وأي الزيدين عندك هذا حكم شامل لأي بأنواعها
وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول (ومركب) مما لزم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (فلم
نعه) حذر من التكرار * (مسئلة) * (أضيف للفعل أبة بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونها تشبها لها
بالظرف كقوله * بأية تقدمون الخيل شعنا * وقوله * الكني الى سلم بأية أمأت * وقوله * بأية ماتحبون الطعام *
وقوله * بأية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن
جني وعلى الاول ما الموجود زائدة و يؤيده عدم تصریحهم بالمصدر أصلا و اضافتها الى الجملة الاسمية في قوله *
بأية الحال منها عند موقعها * (وقيل لا يطرده) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذوفي
قولهم اذهب) بندي تسلم (أو افعال بندي تسلم) وهي بمعنى صاحب (أي بندي سلامت) والمعنى في وقت ذي سلامة
فالباء بمعنى في وقيل للمصاحبة أي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعلا بسعادتك وقيل للقسم أي بحق سلامتك
وهل هو خبر في معنى الدعاء أي والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب في
الوقت الذي تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصارت سلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهب بندي
تسلمان و اذهبوا بندي تسلمون و اذهب بندي تسلمين * (مسئلة) * (يحذف المضاف للدليل) جواز انحوأ وكصيب
أي كاصحاب صيب . أو كظلمات في بحر . أي كذي ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم . يغشاه . ورج (ودونه ضرورة
كقوله

عشية فر الحارثيون بعدما * قضى نجبه في ملتقى القوم هو بر

يريد ابن هو بر (وانما يقاس اذا لم يستبد الثاني بنية الحكم) نحو . واسأل القرية . أي أهلها . وأثر بوافي قلوبهم
المجل أي حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقا
فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايغان وثلاثة) نحو . فانها من تقوى القلوب . أي
فان تعظيها من أفعال ذوى تقوى . قبضة من أثر الرسول . أي أثر حافر فرس الرسول . فكان قاب قوسين . أي
مقدار مسافة قربه مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثاني) أي المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الاعراب كما
تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريض عليهم * بردي يصفق بالرحيق السلسل

أي ماء بردي والالقال نصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو * والمسك من أردانها ناختة * أي
رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهل كناهم . أي أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أممي
أي استعمال هذين (وفي) نيابته عنه في (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا خلف) فقال ابن مالك تبعا

للتخليل ثم ولدك نصب على الحال نحو تعرفوا أيدي سبأ أي، نلتها أو ركب مع لا كحديث إذا هلك كسرى فلا
كسرى بعده واداهلك قبصر فلا قبصر بعده وقال سيوبه لا (و يجوز ابقاء جرءه از عطف على مماثل للجدوف أو

مقابل) له فالأول نحو • اكل امرئ نخسين امرا • ونازق قد بالليل نارا

أي وكل نار و الثاني نحو • نريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة • أي مافي الآخرة (و شرط ابن مالك) للجواز
(أعمال العطف) كما نزل (أو فصله بلا) نحو

ولم يشر له إلا كذا • كافي لأية المد كورة (د) • نمرط (قوم) • سبق نبي أو استفهام كما تقدم في الآية قال أبو حيان

والصحيح - و يجمع عندهما كقوله

لوان طيب الاس والخن داويالا • مدى بي من عهراء ماشياني

وقوله • كل شرفي رهطه طاهرا • مزودي غربه وفرد بين

(و) الحر (دون) صفة ضرورية) كقوله • الآكل المال اليتيم بفرا • أي مال اليتيم (حلا فاللكوفية)

في نحو • هم يمشون لا اختيارا حكوا أطعمونا غلاما مينا شاة ونحوها أي لحم شاة فاعا و اعليه نحو ويجبني ضرب
يبدأ أي ضرب يبدو ليسر بنو حملوا ذلك على التذود (و يحذف المضاف اليه) • نوبيا (و يكثر) هذا الحذف (في

الاسماء) و قرئ في غيرها كقيل و بعدون نحو هما قال ابن عمقور لا يقاس الا في مفرد مضافه زمان و قد بقي
المضاف للتوطين • طلب هو على المضاف لئله (أو عطف عليه) مضاف لئله) فالأول نحو حديث البخاري عن أبي

بكر بن عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم • لم يسمع غروا أو غماني بفتح الباء بلاتوين والثاني نحو حديث انه
صلى الله عليه وسلم قال تعطين في علمه سنة أو سنة أيام (و خصه الغراء بالماطحين) كاليد والرجل نحو قطع الله

يدورح من دلهما والصف و أربع وقيل و بعد بحلاف نحو دار و غلام فلا يقال اشريت دار غلام زيد قال ابن
مالك و قد بقي اللاتوين من غير عطف كقراءة ابن محيصة • فلا خوف عليهم أي لا خوف نبي عليهم وقوله

• سعال من شدة لعا حرة • لا يعمل بين المتضامين أي المضاف والمضاف اليه (اختيارا) لانه من تمامه
• بل منه • اللاتوين (لا يعموله و طرفه على الصريح) كقراءة ابن عامر • قتل أولادهم شركائهم • و قرئ

عطف و عطف • و حديث البخاري هل أتم تاركوني صاحبى وقوله تركا يوما فسك وهو أسي لها
في رداها و قوله • كباحث يوم صخرة يعسبل • وقيل لا يجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين و ورد في الطرف

أنه يتوسع في المعول بثبوت في السبع المتواردة وحسنه كون العاقل فضلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتداد
و كونه غير أحسن من المضاف و مقدر التأخير و خرج بمفعوله و طرفه المفعول والطرف الاجنبيان فالعصل

بها ضرورية كقوله • نسق امتيا حابد المسوالا ريفها • وقوله • كما خط الكتاب بكف يوما يهودى •
وهوله • مما خوف في الحرب من لاجاله • (و جوزد) أي العصل (الكوفية مطلقا) بالطرف والمجرور وغيرها

(و) جوزة (و بس بالطرف والمجرور) غير المستقبل (و) جوزة (ابن مالك قسم) حكى الكسائي هذا غلام
والله زيد وقال أبو عبيدة ان الشاة ليجتر فتسمع صوت والله ربها (واما) كقوله

• ما خطتا إماما سارومنة • وإمام والموت بالمجرأ جدر

ذ كرها في الكافية والاول في الخلاصة ولاد كرها في السهيل (و يجوز) الفصل ضرورية لا اختيارا (بنت)
نحوه من ابن أبي شجيب الاباطح طالب • (ونداء) قال في شرح الكافية كقوله

كان برذون أبا عصام * زيد جاردق باللبام
أراد كان برذون زيدا أبا عصام وقال ابن هشام محتمل أن يكون أبا هو المضاف إليه على لغة القصر و زيد بدل أو
عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ للثمن * تجميل تهلكة والخالد في سقرا

أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

مان وجدنا للهوى من طب * ولا عدنا قهر وجد صب

وقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنهـم مانجلا

(وفعل ماضي) كقوله * بأى تراهم الأرضين حلوا * أى بأى الأرضين تراهم حلوا (ومفعول له) أى من
أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس * مقاود جرة وقت الهوادي

أى مقاود وقت الهوادي جرة * (مسئلة) (المضاف للياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الامثلى ومجوبا) على حده
وما حل عليهما (ومعتلا) لا يجرى مجرى الصحيح (في سكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثانى
والياء من الثلاثة (ثم ندغم) فى ياء الاضافة (الياء) التى فى آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء ويكسر ما قبلها ان كان
ضمما للمجانسة نحو ز يدي وقاضى وسامى (وتسلم الالف) فلا تقلب فى المثنى كز يداى والمقصود كعصاى
ومحياى (وقلبها) ياء (فى المقصور لغة) لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله * سبقوا هوى وأعتوا هواهم *
وقرأ الحسن يابشر اى (و) قلبها (فى لى والى وعلى) الاسمين (أكثر) وأشهر فى اللغات من السلامة نحو لى
وعلى الشىء والى وبعض العرب يقول لداى وعلاى نقله أبو حيان معترضاه على صاحب التمهيد فى نفيه ذلك
(ثم الياء) المضاف اليها (فى غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عصاى
(و) قد تكسر المدغمة فى جمع أو غيره كقراءة جزة بمصرخى وقول الشاعر * على لعمر ونعمة بعد نعمة *
سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أى فى المفرد الصحيح (تفتح وتسكن) أى يجوز كل منهما (وفى الاصل) منهما
(خلاف) قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك فى سبب المنظوم
وقيل السكون أصل لانه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة نماهولة مذر
الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه (وقل حذفها) أى الياء (مع كسر المتلو) أى ما قبلها كقوله تعالى . فبشر
عباد الذين . بحذف الياء وصلوا ووقفوا خطأ (و) قل (قلبها لغا) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى أما وروى النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أى الالف (مع فتح المتلو) بهد الاعلها

كقوله ولست بمدرك ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمه) كقوله

ذرىنى انما خطاى وصوبى * على وان ما أهلكت مال

أى مالى (وأذكره أبو زيد) الانصارى وقال المعنى فى البيت ان الذى أهلكته مال لا عرض (قال ابن مالك فان
كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة كرمى مرادا به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لانها حينئذ فى
نية الانفصال فلم تمازج ما اتصل به فتشبهه ياء قاض فى جواز الحذف فلاحظ لها فى غير الفتح والسكون قال أبو حيان
وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله فى الارتشاف عن المجالس لشعب والنهابة (فان نودى) المضاف

لمياء لا بعدا كن (ضمها) أي الياء افعال اشهرها الحذف وابقاء الكسر (دالا عليها لان المنادى صكثير التغير
الكثرة لا استعمال نحو . يا عباد فاتقون . (فالابقاء ما كنه) يليه (مفتوحة) نحو . يا عبادي الذين أسرفوا .
(ضمها العا) لمية نحو . يا حسرتنا على ما فرطت . (فحذفها) أي الالف (مع فتح المتلو) استغناء به عنها كما استغنوا
بالكسر عن الياء . وهذا الوجه أجازة الاخضن والمازني والفرسي او منعه الا كزون) قال أبو حيان
ويحتاج الى سماع من العرب في النداء (فتح ضمها) أي المتلو (حيث لا يس) يحصل بالادى المفرد قري . قل رب
حكم بالحق . قال رب السجن أحب إلي . أي الى يارب وحكي سيبويه باقوم لا تفعلوا وبارب اغفر لي ووجه
أنه حذف المضاف للثنون بنى على الضم كما بنى ما ليس مضاف اذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر ان
حكمه في الاتباع حينئذ حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء (وأنكره) أي الضم ابن هشام
(المسمى) وقال انما أجازة سيبويه فيها كثر اعادة الاضافة فيه (وقال حنظلي) الماردى هو ردى ، فيج لأنه يلتبس
الماء في غير ما هو مدغم أو غيره فلا يسيل الى نحو يا قاضي وبنى (فان كان) المضاف الى الياء في النداء
(أماء) عما عمن وانه فل اثباته او قلبها العا) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقوله .

يا بن أمي ويا شقيق نفسي . وقوله يا بنت عمالتومي واهجبي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء
مع كسر ايم دلالة على الياء (المحذوفة) (وفتحها) دلالة (على الالف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ما قبلها
الالف كذا (قال سيبويه) وأما في قولهم انه مركب بنى كأحد عشر وبمليك قال تعالى . يا ابن أم لا تأخذ
بجيبى ولا أسمى . قري في السمع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف
من الياء كقولهم يا بن عمي (وتريد أم وأب) عن الحذف والابقاء والغلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء
كسرة) وهو لا كثر (مفتوحة) وهم ما قري في السمع (قيل ومضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكي
المختار لا عمل في وجهه الريح (والاصح انها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الالف (ومن ثم) أي
من أن ذلك (لا يفتح) (اختيارا) دلالة جمع بين عوض والم عوض وقولهم يا ابتيا بالالف وهي التي توصل با آخر
المنادى بعدد من فعله لا المنة من الياء كالتى في حسرتنا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أو نذب) المنادى
بما قبل الياء (على السكون) أي على لغة من بينها كفة (نفتح أو نقب) فتعذف لاجتماع الفين نحو واعبديا
وغيره (على الالف) (افتح فتح) فقط ويزاد ذلك ولا يحتاج الى عمل فان لان الياء بياة مباشرة الالف بفتحها
او على الالف (أي الحذف مع كسر المتلو وفتحها أو ضمها والقلب العا) (نقب) العا (ونحذف لالف الندة)
لا يفتح (أي) وقد يسمى بالكسرة (في المنادى) (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) (المنذوب عند الجمهور
في الياء لزم واحبياه) (خلافا للفراء) في ايجابه الرد فتقول يا علامي واحبياه (ويقال في) اضافة (ابنم) الى
الياء (أي) (و) يقال في (فم في) رد الواو التي هي الاصل وقيل يا علامي وادغماها في الياء (قل في) وقيل لا يجوز
الا في الضرورة لان الاضافة ترد الى الاصل واستدل ابن مالك رأبو حيان على جواز ابقاء الميم بحديث الصمصين
لملوف فم الدائم (و) يقال فيه في لغة التضعيف في والفصرفاي (و) يقال (في أب واخوته أبي واخي وحى
وهي) (لا رد لانه المستعمل فالإضافة الى غير الياء نحو ان هذا أخي (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال
(أي) (رد الملام كقوله

كان أبي كراما وسودا . يلقى على ذي اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (وأخى قال وله أحده شاهد الكن أجزه قياسا على أبي كاهل المبرد (و) يقال (على المختار) في ذي
دى لان الالف في الرفع دوى قلب الواو وادغمت فيها كالجمر والنصب ووقابل المختار هو منع اضافتها الى

الضمير في سبب الجرح ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجر بالمجاورة للجرور في نعت) كقولهم هذا جرح ضرب خرب (وتوكيد) كقوله *يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم *بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوى المنصوب للزوجات والاقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه موصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما نابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف الموصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور والمسوح اشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جرحه على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البديل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئا قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الأصح ولذلك يجوز زظهاره اذا كان حرف جر باجماع فبعدت مرعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأذكره) أى الجر بالمجاورة مطلقا (السيراني وابن جنى) وقال الاول الاصل هذا جرح ضرب خرب الجرح منه كررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجرح فصار خرب وقال الثاني أصله خرب حجره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجرح ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حينئذ واجب لللباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جرحه ضرب خرب بالجر (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بغير المثني) أى بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جرح ضرب خرب بين ولا على الثاني هذه جرحه ضباب خرب والجواز في المثني معزى الى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز في الجمع والممانع قال لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأى الفراء

(الجواز) أى هذا بحثها (١) أى أحدها (لام الطلب) أمر اكان نحو لينفق أو دعاء نحو . ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وقهها لغة) لسليم طلبا للخفة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح نالها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيدن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أى لم تفتح بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل فى المبنى ومشاكلة عملها (تلو واروفاء وشم) نحو . فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى . ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليقتعوا وقرى بالتحريك فى الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما كثر فى الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة تخفف بحذف الكسر ومن ثم حلت عليهما فالتبليغ فى الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز فى الاختيار قاله خطاب وأنكر قراءة حذرة وهو من دود قال أبو حيان ما قرى به فى السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقله (وتلزم) اللام (فى أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أى فى الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد . ولتعمل خطاياكم . قوموا فلاصل لكم لتعن بحاجتى (وتقل فى) أمر (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام فى (أمر فاعل مخاطب) نحو . فبذلك فليفرحوا . وحديث لتأخذوا ماصاكم والاكثر أمره بصيغة افعال قال الرضى فان كان المأمور رجاعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيوتى بالصيغة ويقل الايتان باللام (وحذفها) أى اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا فى الاختيار بعد قول أمر وهو رأى الكسائى قال كقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا اى ليقموا نأنيها لا يجوز مطلقا ولا فى الشعر وهو رأى المبرد (ثالثا وهو الصحيح يجوز فى الشعر فقط) كقوله *محمد تغد نفسك كل نفس *

وهذا القول أخص من الأول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح
المفصل هي (كلم) تحتل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقفا) ثبوته نحو . لما يذوقوا عذاب . أي لم
يذوقوه إلى الآن وذوقه لم يتوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقفا ولها هذا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا
معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل (ويحذف) مجزوما للدليل كقوله

فجئت قبورهم بدء ولما * فنادت القبور فلم تجيبه

وتقول شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا حسن ما يخرج عليه قراءة وان كلاما أي لما ينقص
من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرني في
البديع لكنه قدره لما يوقف . وإبدالة . وانهم لم يفي شك . قال وانما جاز في لما دون لم لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه
مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مشتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر
على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازها الفراء بشرط) (فيهما) أي في لم ولما نحو لم ولما ان ترني
أزرك ومنعه هشام (ومنها) أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباء (وما ومن ومهما) بمعنى ما وقيل
أعم منها (وهي بسيطة وزنها فعلي والفتا تأنث) ولذا لم تنون باقية على التنكير أو مسمى بها (أو الحاق) وزال
تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأما ثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا
للتكرار لتقاربهما في المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على اخونها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف
(وما الشرطية) وهو رأى الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الا على بعد وهو أن يقال في مهمات فعل
أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو) هي (مه) المذكرة (أضيفت لما) الشرطية وهو
رأى سيويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لأنه لم يقم على التركيب دليل وقول اصلها ما
دعوى اصل لم ينطق به في موضع من المواضع (ومتى وإيان) وهما (ظرف زمان) للعموم نحو متى تقم اقم وإيان تقم اقم
(وكسر) همزة (إيان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استفهاما نحو إيان مرساها . إيان
يبعثون . قال أبو حيان ومن لم يحفظ الجزم بها سيويه لكن حفظ أصحابه (وتختص) اذا وردت (في الاستفهام
بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكي فيها اخلافا وأطلق السكاكي
والقريني في الايضاح كونها للزمان ومثلا بإيان جئت وهو يشعر بانها تستعمل في الماضي والصواب خلافه وقد
قيد في تلخيصه نعم نقل عن علي بن عيسى الرعي انها تختص بمواقع التخييم نحو إيان يوم الدين . إيان يوم القيامة
والشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استفهم بها فانها يليها الماضي والمستقبل (وحيثما وأين وأنى) والثلاثة
ظروف (للمكان) عموما وقد تخرج ابن عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيثما وتقع أنى استفهاما بمعنى متى
نحو . فانوا حرككم أنى شئتم . وبمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أنى يحيى هذه الله بعد
موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانيات والجواب
محذوف (وأي) وهي (بحسب ما أضاف اليه) فان أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان نحو أي جهة تجلس
جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لعموم الأوصاف (واذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه
بالضرورة كذا (ولا ترد ماو) (لما) (مهما للزمان) وقيل تردان له وجزم به الرضى قال نحو وما تجلس من الزمان اجلس
فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وجل عليه بعضهم قوله مهما تصب أرقا من يارق تشم * أي أي وقت تصب
بارقا من أرق فقلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تعطب بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الدم أجمعا

أن تصرمونا ووصلناكم وان تصلوا * ملائم أنفس الاعداء إرهابا
 (ويجب استقبالهما) لان أدوات الشرط من شأنها أن تعقب الماضي الى المستقبل وتخلص المضارع له (ولو كان)
 اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تغلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو . وان كنتم جنبا فاطهروا . قال
 أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقى على مدلولها من الماضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو . ان
 كنت قلته فقد علمته . ان كان قيصه قد . (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدره حال كونه (جوابا في الاصح)
 وذكر ابن مالك تبع الجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو
 ماضى اللفظ والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان قيصه قد من دبر فكذبت . أى فقد كذبت
 قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه
 مستقبلا والالزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتأول ما ردد من ذلك
 على حذف الجواب أى ان سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل .
 أى فتسل فقد كذبت قال وسهى المذكور جوابا لانه معن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا
 (وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو مع لا أولم) نحو ان تقم أقم ان لا يكنه فلا خير
 لك في قتله . فان لم تغفلوا ربن تغفلوا فاتقوا النار . ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسين أو سوف (أو)
 يصدر بفعل (ماض عار من قدو) حرف (نفي ودعاء وجود) نحو ان قام زيدت ولا يصدر بماض مقرون بقد
 أو بحرف نفي أو ذى دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمر افسره فعل) بعد معموله فانه
 يجوز تصدير الشرط به نحو . وان أحدم من المشركين استجارك . التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك
 فاستجارك المتأخرة فسرت الاولى المضمره وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارع دون لم
 ضرورة) كقوله

بئني عليك وأنت أهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار ان يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارع مقرونا بل كقوله

* فان أنت لم ينفعك عامك فانتسب * وقوله * فان هو لم يحمل على النفس ضميا * (وكذا تقديم الاسم)
 على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما
 تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله * فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن *
 وقوله * فتى واغل بينهم بحيموه * وبعطف عليه كاس الساقى * وقوله * أينما الريح تميلها تمل * (وجوزه الكسائي)
 اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيد يضرب أضربه (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع)
 أى المنصوب والمجور لانها مفضلة ومنعوه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود
 ضمير على الشرط) كما في متى وأينما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا
 أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير أبو علي صاحب المذهب قال أبو حيان والصحيح المنع
 لان الغضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) واخوتها (والفعل بعطف
 وتوكيد خلف كوفي) أجاز الكسائي ومنعه الفراء * قال أبو حيان وهو الذي يقتضيه قواعد البصريين
 (وشرط الجواب الافادة) فلا يكون . الا يفيد كجبر المبتدأ فلا يجوز ان يقيم بديقم كما لا يجوز في الابتداء زيد
 زيد فان دخله معنى يخرج له الافادة جاز نحو ان لم تطع الله عصيت أريد به التنبية على العقاب فكانه قال
 وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومنه فن كانت هجرته

ان الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله الحديث (وندخله الفاء ان لم يصب) تقديره (شرطاً) بان كان جملة اسمية
كقوله • ان تركبوا فركوب الميل عادتناه أو فعل أمر نحو • ان كنتم تحبون الله فاتبعوني • أو دعاء نحو ان
مان زيد بوجه الله أو فرجه الله أو مقر وناجرف تنفيس نحو • من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم •
أو محرف نبي غير لا ولم نحو ان قام زيد فايقوم أو ظن يقوم عمرو أو بقدم نحو • ان يسرق فقد سرق • أو جامد نحو
ان تبدوا الصدقات فمعها هي • ان تزي أنا أو • انك مالا ولدا فمسي ربي • ان أقبل زيد فإحسنه قال أبو
حيان وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قوله لا يقوم زيد فيقوم عمر وكبار بط بها عند التصيق
يربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة ال ربط السببي وسيقت هنا للربط لا للتشريك
وقال بعض أئمة السماع هي فاء عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندي فيه نظراتي (وفي) جواز
(حذفها) أي الفاء (أفعال) أحد ما يجوز ضرورة واحتياراً نقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله
بغالي • وان أطمعوهم انكم لترككون • ثانيها المنع في المألين قال أبو حيان في محفوظي قد • ان المبرد منع من
حذف الفاء في الضرورة وأنه راعى في قوله • من يعمل الحسنات الله يشكرها • ان الرواية من يفعل الخير فالرحم
يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطمع في ذلك في الرواية الأخرى (ثالثها) وهو (الأصح
يجوز ضرورة) ويصح في لغة وهو مذهب سيبويه (و ينوب عنها في الأصح اذا الفجائية في) جملة (اسمية
غير مطلية ولا مية) قال أبو حيان النصوص متطابقة في الكتب على الإطلاق في الربط بادا ولكن السماع انما
ورد في ان قال تعالى • وان تعدوا حسنة ما تدرى بها فاعلم ان الله يقطنون • فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من
ادوات أي - مع واحد ثم زيا لاسمية من الفعلية فان اذا تدخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وغير
لغاية من اطلاقه • لا يجوز ان يعصم زيد اذ اويل له وان أطاع اذا سلام عليه وغير المنفية فلا يجوز ان
يقم زيد اذ ما عمرو قائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الأصح في المتن قول الاخفش لا يرى اذا بمنزلة
لغاء الاربعا تقول ان تأتي اذا أكرمك كما تقول فانا أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أي فاذا هم
يقنطون ورد • أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجز في كلامهم الا في الشعر ولو حاز حذف الفاء رفعت
في قولك من تقوم أقوم ولن يجي • من • مني • فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبو به انتهى (ومن ثم) أي من هنا وهو
ان اذا نافية عن الفاء أي من أجل ذلك (لا يجزئ ان) لان الموضوع لا يجمع مع الموضوع فلا يقال ان يقوم زيد فاذا
عمرو قائم (و يرفع) الجواب (وجوز ان قرن بالفاء) - واه كان فعل الشرط ما عينا نحو • ومن عاد فينتقم الله منه •
أم منار عانحو • من يؤمن بربه ولا يخاف بخساء • رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره
هو وينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم زيادة الفاء فكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه
الرفع فلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جوز ان كان الشرط) فعلا (ماضيا) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله
وان اناه خليل يوم مسألة • يقول لا غائب ماني ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى • من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم • من كان يريد حرث الآخرة زدله
في حزنه • قال أبو حيان ولانه لم خلافا في جواز الجزم وانه فصيح مختار الاماد كرهه صاحب كتاب الاعراب عن
بعض النحويين انه لا يجزئ في الكلام الفصح وانما يجزئ مع كان لانها اصل الافعال • قال والذي نص عليه
الجماعة ان ذلك لا يختص به ابل - اثر الافعال في ذلك مثلها وأشد سيبويه للفرزدق

دست رسولان القوم ان قدروا • عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص به بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم • واختلف في تخريجها فقال سيبويه انه

على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاء وقال آخرون هو الجواب لا على اضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) برفع الجواب كقوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . واذ ارفع فذهب سيبويه انه على نية التقديم والتأخير ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والافعل اضمار الفاء نحو ان تأتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفاء في الحالين لانه جواب في المعنى وقد وقع في محله فلا ينوي به التقديم (وجازمه) أي الجواب (الأداة) عملت فيه كما عملت في الشرط بانفاق لاقتضاها اياهم ما فعمت فيهما كما عملت كان وطن وان في جزئها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي (وقيل) جازمه فعل (الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر وانما يعمل بجزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) جازمه هما أي الاداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فاحرى أن لا يعمل الجازم ورد بان الجار لا يقتضى معمولين والجازم يقتضى فيهما فيعمل فيهما ما و بان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل ليس مركبا منهما و بان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولها واحدا فلا يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقي (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان والقولان للمازني استدلال على بناء ما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المجلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازني في رأيه مخالف لجميع النحويين * (مسئله) (البصريون) قالوا (لاداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحووه وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يشك الله وخيرا ان أتيتني تصب قال أبو حيان ونحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتني تصب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان أتيتني (قال أكثرهم) أي البصريون (والا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كذهب الكوفيون ماضيا كان أو مضارعا نحو قلت ان قمت وأقوم ان قمت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)

بمخلاف ما إذا كان لشرط وحده ماضيا ووجهانه للملم يظهر للاداة فيه عمل اذا تخرجت قدومه لانه مقدم كما
 وخر فكان كأنما يعمل فيه بخلاف المزارع فانه متأثر بها فصار تقدمه على الجازم كتقديم الحجر وره على الجار
 (قبل ولا) سبق (الجواب المجزوم معموه) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تأتي
 حبرا نكب (وعلى الاول) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبه فدليله)
 وليس اياه (وشرطه اختيار امضى الشرط لفظا ومعنى) بان كان مضرا عامقا فترتب (في الاصح) نحو فت انفت
 واقوم ان فت واقوم ان لم تتم قال سيبويه هكذا جرى في كلامهم وأما النمر فحصل ضرورة واتساع وأجاز
 الكوفيون سوى لعراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي
 فابروا أنت نظام ان تعمل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا تفر بعا على الاصح (وهو مع ما أومن أو أي صرن
 ووصول) أي حكم لمن بذلك الذي هو من معانها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزال شرطها وهو المضي
 فبقي المجرم نحو آفي من يأتي وزيد يجب مانحبه وأكرم أبهم يجبك وحينئذ فتأى أحكام الموصولات من جواز
 عمل ما يلهاها وحكم الصبر العائد عليها وصلها غير ذلك وأما في الشرطية فبقاء الشرطية والمجرم (وكذا ان
 أصبح لمن) أي لمن وما وأي (زمان) يجب لمن في السعة ان يكن موصولات نحو أنت كراذم من يأتنا أتية ولا
 يجوز جزمه سيبويه والجرى والمضى لان أسماء الاحيان لا تصاف الى الجملة الشرطية المصدرية بان فكذا
 لا تصاف الى ما ضمن معنى ان (حلا فالمر يادي) أبي اسحق في ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله
 على حين من تثبت عليه ذنوبه • برب - بربه اذ في المقام تدابر

ولا دلون قالوا هو ضرورة (و) يجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم (مطلقا) أي في الاختيار
 وان ضرورة اذ ومن (بعديا) كان وإن) نحو من كان يأتي انا أتية وان من يأتينا أتية وليت من يحسن البناء يحسن
 ليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله (ولكن) المنصرفة نحو ولكن من بزورني أزوره (واذا المفاجأة) نحو
 مررت بزورني من بزوره يحسن اليه (وما) لنافية نحو ما من يأتينا نعطيه لان ما لا تنفي الجملة الشرطية (وهل)
 نحو هل من يأتي انا أتية لان هل لا يستفهم بها عن اجل الشرطية (قبل والهمزة) فانه يونس قياسا على هذا والاصح
 جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها استفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك
 نحو ان تأتي آتتك فما حسن ذلك في ان حسن في اخوانها نحو ما من يأتنا أتية • مسئلة • يحذف الجواب لدليل
 كقوله تعالى • أئن ذكركم • أي تطبرتم وقوله • وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت • الآية أي فافضل
 الحذف (القدم شبه) على الاداة كما مر (و) لتقدم (جواب قسم) بدل عليه (و) يحذف (الشرط) وهو أقل
 من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ومنه • وان أحدم من المشركين استجارك • وقولهم ان
 حبرا نكب (وقيل) انما يجوز حذفه (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدي كقوله
 فلتلقها فلست لها بكف • والا يعل. فرقك الحسام

أي وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشئ لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه
 يجوز نحو وان لا يسي فلا تضر به فهي في نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم (ويحذفان)
 أي الشرط والجواب (مع ان) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد في غيرها قال
 قالت بنات الحى يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان

أي وان كان كاتمين فز وجنيه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظ مع بعد
 غير ان قال الا ابن مالك أنشد بيتا في شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعده في وهو قوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج الا في الصبار يزيد

(وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن صفور قال ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا الاداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجواز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتدخّل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى . تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله . (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق) ويحذف جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على ارضاء الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان كل زيد ان ضحك فعبدى حرفي الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله عكسه فاذا وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه . إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على أن الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أي الشرط الثاني (مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقعه قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوته أحسنت اليه في تقدير من اجابني داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير إن تستغيثوا بنا مدعور بن . قال أبو حيان وغيره ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكانه قال من اجابني أحسنت اليه ان دعوته فن اجابني هو جواب ان في المعنى حتى كأنه قال ان دعوت من اجابني أحسنت اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا . ان تدعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا . فاول الشرط يصير جزء (وان توسط الجزء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أو بدل منه) مثاله ان تأتني تمشي أكرمك (والا) بان لم يوافق معنى (وقع حالا) نحو ان تأتني تضحك أحسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيتني مشيا أكرمك وان تأتني قد ضحكت أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتني رجل يعرف النحوا كرمه فيعرف في موضع الصفة لرجل ولصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان ظننتي أصدق أصدقك فالمتوسط لا يدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه * ولا يعفها يوما من الدهر يسأم

(وتزادما) توكيدا (في ان) ومنه . واما يبرز غنك . واما ينسينك . قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكدا بالنون وأما في لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تناصر أني اما أنت * يشدوا يشنوها الا صغر خلتي

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بان لم تضاف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه . أيا ما ندعو . أيا ما الاجلين قضيت . (و) في (أين ومتى) قال تعالى . أينما تكونوا يدرككم الموت . وقال الشاعر * متى ما تلقني فردين ترجف * (وكذا ايان) في الاصح * قال فايان ما تعدل به الريح تنزل * قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لا تزداد فيها وليس بصحح لورود

لشعبت امتنع الشبع لامتناع الأكل وسيبويه نظر الى المنطوق فاطرده في جميع مواردھا (وقيل) هي حرف امتناع لامتناع (ان كان بعدها مثبتان والا) بان كان بعدها منفيان (فوجود) أي حرف وجود (لوجود) فان كان الاول منفيًا والثاني مثبتًا حرف وجود لامتناع أو عكسه حرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب في ذلك عنده هذا القائل ان المنفي بعد لوموجب والموجب منفي قال هذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع يرجعان الى معنى واحد ألا ترى انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعدها موجبًا أن يمنع وجود الثاني لامتناع وجود الاول أو منفيًا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الاول أو الاول منفيًا والثاني موجبًا لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الاول فيكون الاول اذا كان موجبًا والثاني منفيًا أو الاول موجبًا والثاني منفيًا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذا كان منفيًا والثاني موجبًا وهو اختلاف عبارة وقد رد لقولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى . ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله . وقول عمر نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو علي (الشلوبين و) ابن هشام (الخضراوي) انها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (لمجرد الربط) أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت بالاذلو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها قال الجلال ابن هشام في المعنى وهذا الذي قاله كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع فيها كاليدهي فان كل من سمع لوفعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فقول لو جاء يدا كرمته لكنه لم يجيء (والمختار) في تحرير العبارة عن معناها (وفاقال ابن مالك) انها حرف يقتضي (امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفي التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمر ومحكوم بانتفاءه وبكونه مستلزمًا لثبوت قيام من عمر وهو لعمري وقيام آخر غير اللازم عن قيام يدا وليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المعنى وهذه أجود العبارات (ثم ينتقى التالى) أيضا (ان ناسب) الاول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم غيره) في ترتب التالى عليه (كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) أي السموات والارض ففسادهما أي خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحالك من التامع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفى الغساد بانتفاء التعدد المفاد بلو (ولا) ينتقى التالى (ان خلفه) أي الاول غيره (كقولك لو كان انسانا كان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان في ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لا يجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالى) مع انتفاء الاول (ان لم يناف) انتفاؤه (وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (ولم يخف الله لم يعصه) رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلو أنسب في ترتب عليه أيضا في قصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلالا له تعالى عن أن يعصيه (أو المساوى نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (ولم تكن ربيتي) في حجرى (ما حلت) لى انها ابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيته (للرضاع) المناسب له شرعا فترتب أيضا في قصده على كونها ربيته المفاد بلو المناسب له شرعا كما ناسبته للاول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى انها لا تحل لى أصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيته وكونها ابنة أخي الرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب) هو على

نسق ما تقدم فيها قبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويجبها) أي لو (اسم على أفعال فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم لو ذات سوار لطمني وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (و) يلبيها أيضاً (جزاً ابتداء) اختياراً فيقال لو زيد قام وفارقت إن في ذلك حيث لزم الماضي ولم تعمل (خلافاً للبصرية فيما) حيث قالوا لا يلبيها إلا العمل بظاهر أو لا يلبيها ضمراً إلا في الضرورة أو في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم علق الزبير بجبله • أدى الجوار إلى بني العوام

وهوله • لو بغير الماء حاق شرق • وفي التزليل • فل لو أنتم تملكون • فاستدل به الأولون وتأوله المانعون على أن الأصل لو كنتم تملكون لم تحذف كان وانفصل الضمير (وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

ف لو كان حد يحد الناس لم تمت • ولو كن حد الناس ليس بمخلد

(أو) فعل (ما س منبت والغالب) حينئذ (اقترانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى • ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا • ومن غير الغالب • لو نشاء جعناها أجاها (أو) ماض (منفي والغالب خلوه) من اللام نحو • لو شاء الله ما أشركنا • ومن غير الغالب قوله • ولو نعطى الخيار لما أقرقنا • (وقد يقرن) جوابها (بأذا) نحو لو جئتني إذا لا كرميتك (وندر كونه تهماً) مقر ونا باللام قال

فلومت في يوم ولم آت عجزه • يضمنني فيها أمر وغير عاقل

لا كرم بها من بينة أن لقينها • أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) بدر (كريمة) صدر أرب أو العاء) كقوله • لو كان قتل بإسلام فراحة • (أو قد) كقوله

لو شئت قد نفع العواد بشرية • تدع الحوائم لا يجدن غليلاً

(من وقع) الجواب في الظاهر (جمله اسمية لجواب قسم محذوف من عن جوابها) وليس بجوابها

(خلافاً للراجح) كقوله تعالى • ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبت من عند الله خير • لجواب لو محذوف لدلالة ما بعده

عليه وتقدية لا يبيحوا وقوله لثوبت إلى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله اثوبت وقال الزجاج بل هو جواب

لو واللام هي الداخلة في جوابها (وبمحذوف) جواب (أولاد ليل) وهو كثير في القرآن قال تعالى • ولو أن قرآنا

سير به الجبال • الآية أي لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحذف من حذفه في طول الكلام (وزرد) لو (للقنى)

كقولك لو أتيتني فتمعتني وأنكر ذلك قوم وقالوا ابست فسهار أسها وانما هي الشرطية أشربت معنى التنى

(و) على الأول (لأجواب لما في الأصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول وبص عليه شيئاً أبو الحسن بن الصانع

وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب

لكنه التزم حذفه لا شراً بهما معنى التنى لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من

تكثر القواعد وادعاء الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه الاوضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل

الشيخ جمال الدين بن هشام في المعنى عن ابن الصانع وابن هشام أنهم قالوا لا يحتاج إلى جواب بجواب الشرط وهو

هو وقول في الأصح راجع إلى الأمرين • ما ورودها للتنى واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قيل وزرد للتقليل)

نحو آتتة أو ولو بظن محرق (لولا ولو ما حرف امتناع لوجود) نحو لولا زيد لا كرميتك فامتنع إلا كرام لوجود

زيد (وإنما يلزم الاسم أو ان) الثقيلة وتقدم أعرابه في باب المبتدأ (أو ان) المنخفضة منها أو الناصبة نحو • فلولا أنه كان

من المسبيين للبت • لولا أن من الله علينا لمسف بنا • ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا • قال في المعنى

وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجواباً أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلاً ثبت محذوف على الخلاف السابق في لو

(وجوابهما ماض مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبدا. (أو مثبت مع اللام) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم يسكنكم. (وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قيل) في الكلام اختلاف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله * لولا الحياء وباقي الدين عبتكم * (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لدليل قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم. أي لو أخذكم (وتردان) أي لولا ولو ما (للتخفيض) وهو طلب بحث وازعاج (و) ترد أيضا له (هلا والوا) بالتشديد والاربعه حينئذ (بساط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب (وقيل) الاربعه (مركبات) من لو ولولو وما وقيل ولا وقيل الهاء في هلا همزة ذكره في الاربعه أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والوا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل (فتختص بفعل ولو مقدر في الاصح) نحو. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. لو ماتنا بنا باللائكة. هلا ضربت زيدا الا أكرمت عمرا ومثال تقدير الفعل. لولا اذ سمعته قوه قلتم * فهلا نفس ليلى شفيها * الا زيد اضربته وذهب بعضهم الى جواز محيىء جملة الابتداء بعده هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التوبيخ. لولا أخرتني الى أجل قريب (وقد تغنيه) أي التخفيض (لو والوا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لولا تنزل عندنا قصب خيرا. ألا تحبون أن يغفر الله لكم. ألا تقاتلون قوما نكثوا (قيل وترد لولا وهلا استفهامية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا أخرتني الى أجل قريب. لولا أنزل اليه ملك. ومن الثاني. فلولا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكثرهم لم يدكروا ذلك والظاهر ان الأولى للعرض والثانية مثل. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة بانته عن الكفر قبل محيىء العذاب ففعلها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع (وقال الماتقي لم ترد لوما الا للتخفيض) نقله عنه ابن هشام في المعنى (اما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها (أيما) بابدال. أي ما استغنى عن اللضعيف قال * رأيت رجلا إذا الشمس عارضت * (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفاله من حيث المعنى لان معقولية الحرف مبينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضمير يعود على مهمال وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرط المكان ما بعد هامة توقفا عليها وأنت تقول أما علمنا فاعلم فهو عالم ذكرته أولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر فقيام عمر متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيىء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله * من يك ذابته فهذا بتي * ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة وكذا دون تقدير قول علي الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فاعلمون. لا جائز أن تكون الفاء للعطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتمين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجيىء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل يكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها لم يكن ألا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله * فأما القتال لا قتال لديكم *

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فأما الذين أسودت وجوههم أكرمهم .
الأصل فيقال لهم أكرمهم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح
استقلاً لهذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وإن الجواب في الآية
قد وقوا لعذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا الحذف القول وانتقلت الفاء للقول وإن ما بينهما اعتراض (و) من
أجل ذلك أيضاً (لم يلبها فعل) لأن الماقدرت بهما يكن وجعلوا الواجواباً متضرباً بلاؤها الفعل من حيث أن فصل
الشرط لا يليه فعل إلا أن كان جواباً والترض ان ما بعد الفاء جواب (وتعيد) أما (التفصيل فتكرر غالباً) نحو .
فأما الذين آمنوا فمعلوم أنه الحق . من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام في المعنى والتفصيل غالب
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناءً به كراحد القممين عن الآخر وبكلام يذكّر بعدها في موضع ذلك
الاسم والاول نحو . فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أي وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو . فأما
الذين في قلوبهم زيغ . الآية أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم وبدل على ذلك . والراسخون
في العلم . إلى آخره . (و) تعيد (التوكيد) قال في المعنى وقل من ذكره قال ولم أره من أحكم شرح . غير الزمخشري
فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب
وإنه يصدق الذهاب وأنه عزيمته قلت أما زيد ذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بعائدين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى (وتفعل) أما (من الفاء)
واحد من أربعة أمور (إما ابتدأ) كآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فزيد (وقيل الفصل به قليل) نقله
في المعنى عن الصمار (أو ممول لما بعدها) إما صريحاً نحو . فأما اليتيم فلا تقهر . الآيات أو مضمرراً نحو أما زيد
فأضربه (قال سيبويه) جلة (شرط) نحو . فأما إن كان من المقربين فروح ورب جان . الآيات (لا بجملة تامة)
لأن هذا التقديم إنما جاز لا لاضطرار ليعمل الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقى الزائد على أصله من
لمعاد إنما لا تقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان إلا أن كانت للدعاء نحو أما زيد أرحمك الله فأضرب (مسئله)
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وقد تقدم في قوله . فأما اليتيم فلا تقهر . (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف
أما والفاء) عمل فيما قبل وما لا فلا ترى أنك لو حذفت أما والفاء في الآية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جازاً بخلاف
نحو أما زيد أرحمك الله لا يجوز إذ لو حذفت أما والفاء لم يجز تقديم معمول خبران عليها وكذا لا يجوز أما درهما
فعدى عشرون إذ الميز لا يعمل فيما قبله وفاقاً وقال المبرد أولاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك (وان) أيضاً
يعمل ما بعدها فيما قبلها مع ما خاصة نحو أما زيد أرحمك الله قال أبو حيان وهذا المراد به سماع
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيها حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندي بخطه فلهذا أحكمه عنه في المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات
ان وغيرها نحو أما زيد أرحمك الله ضارب وأما عمر أرحمك الله مكرم (وقيل يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسع فيه
نحو أما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار فان زيد جالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) إذا كان
متعدياً نحو أما زيد أرحمك الله له قاله الكوفيون وعلاوه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيد أرحمك الله
كثيراً بخلاف غير المتعدي إذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيد أرحمك الله نعم يجوز إذا اتصل به نحو أما زيد
فأحسن (ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى
الفعل ورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل في المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيد أرحمك الله عشرون درهما ولا
أما زيد أرحمك الله (غير الظرف والمجرور والحال) فأنها تعمل فيها وفاقاً لان هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتي في مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بال حذف) أي بجواز حذفها كقوله طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب * ولا لعابني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفي) كما تدخل على الاثبات نحو ألم يقم زيد وغيره لا يدخل الاعلى الاثبات خاصة (و) دخولها على (واو العطف وفائه وثم) تنبيهاً على اصالتها في التصدير نحو أولم يسير وا في الارض . أفلا تعقلون . أثم اذا ما وقع آتمت به . بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو . فهل أتم منتهون . فكيف اذا أصابتم . فأين تذهبون فإني توفكون . فأى الفريقين . فالكم في المناقين فستين . هذا مذهب سيويوه والجمهور (خلافاً للزخشرى) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدره بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدرأ مكنوا ولم يسير وا أتجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير طرد (و) دخولها على (الشرط) نحو . أفان مت فهم الخالدون . بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أنتك لأنت يوسف . بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أز يد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم عمرو ولا أم أقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيداً في نحو أعلني زيد غضبت أم على عمر ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غيرها من الأدوات فانها تعاد بعد أم نحو . قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور . أمن هذا الذي هو جندكم . أمن هذا الذي يرزقكم (وور ودها طلب التصور) نحو أز يد قائم أم عمرو وأدبس في الاناء أم خل (والتصديق) نحو أز يد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها التصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والانكار) نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً . أفعيننا بالخلق الاول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو . أعبدون ما تحتون (والتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار نحو . ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتكلم) نحو . أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسأتم أي أسأموا (والتعجب) نحو . ألم تر إلى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو . ألم يأن للذين آمنوا . وسائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك (الالف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة قال ابن جنى وهو المسمى لا) الذي يذكر قبل الباء عند حذف الحروف وانه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل صادق (توصل الى النطق به باللام) كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضان وان قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام من اللام والألف قدمضي ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند زيات كالحرف * تخطر جلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام الف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفي حاشية الكشاف للتفتازاني كل الحروف اذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمى الا الألف فانه لا يتأني فيه ذلك (وفي آيتهما الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك هزتها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشاف للتفتازاني قالوا الألف على ضربين لينة وه متحركة فاللينة تسمى ألفاً والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث

لا أصلي وإنما يد كرفي التهي الألف لا الهزرة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قول (تزد)
 لأن كذا جوازاً في منتهى المنكور ووضا بعد همزة لم تفصل) كقولك لمن قال لقيت عمراً أمراً منكراً لقائه
 ونهمل المنهى وصفه والمعلوف عابه كقولك لمن قال رأيت عمراً الفاضل أمراً الفاضل أو رأيت زيدا
 وعمراً أو زيدا وعمراً وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمراً أو عمراً الفاضل أو رأيت زيدا وعمراً فان وصل
 المنكح لم ينعكس اللاحق نحو أعمراً يا هذا وكذا أو ان فصلت الهمزة من المنكور نحو أتقول عمراً واليوم عمراً
 (وتقلب بعد ضم) واو (واكسر) باء للجائسة كقولك لمن قال قام عمراً عمروه ولمن قال قام زيد الفاضل أو زيد
 الفاضل أو زيد ولمن قال مررت بالمسارح الحارثية (أو) تغلب بعد (تنوين) مطلقاً (باء) ما كنه بعد كسر
 التنوين ولقائه الساكنين فيقال في قام زيد أو زيد وفي ضربت زيداً أو زيداً وفي مررت زيداً أو زيداً (و)
 تزد (تزد كذا) أي كالانكسار من الاتصال بمعنى الكلمة جوازاً كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل
 الفاضل فسمى الفاضل فأرمد الصوت لينتد كذا لم يرد قطع الكلام رأيت الرجل أو من أراد أن يقول قام زيد
 فسمى زيداً وفي قلبه أو وا بعد ضمة وباء بعد كسرة للجائسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فسمى زيد
 يقوم وهو من أراد أن يقول ويقوم فسمى قام فدى وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضاً كقول من أراد أن يقول
 يضرب زيد فسمى زيد لم يضرب في بخلاف المعتل فإنه يستغنى عنه عن مدة التذكير نحو موسى وتغارق مدة
 لا تنكسر في أنها لا تنجدهاها السكت لأنه غير قاصد للوقف وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر
 مع بخلاف المنكسر (و) (زد) (فاصلة بين الهمزتين) جوازاً نحو أأندرنهم . ولا فرق بين كون النسبية مخففة
 أو مبالغة (و) (فاصلة بين النونين) نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنن وهذه واجبة كما سيأتي (و) (زد)
 (الهمزة) كذا لموت المنكسار المستعان أو المنجذب منه أو المنكسار كما تقدم في محله (ألا) بقع الهمزة
 والتعريف (حرف استفتاح وتنبية) وتدخل على الحالتين نحو أأناهم السفهاء . أأبوم يأتيهم ليس مصر
 وفهمهم . (ويكسر قبل الإداء) كقوله • أأبا عباد الله قلبي متم • (ويقال) فيها هلا بابدال الهمزة هاء قرئ
 فيها معدومة (وكهي في التنبية) باء كهذه الآية (وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو هاتم
 أوداه . ومع اسم الإشارة كهذا زيد وتقل مع غيرها كقول النابتة

هاتم ذي عذرة ان لا تكن نعت • فان صاحبها مشارك النكد

(ويقال يا أمراً) كآلية وكقوله • أأبا سلمى باداري على البلي • (أوليت) نحو باليت قومي

بـون • (أورب) نحو بارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقد يابها الجملة الاسمية كقوله

بالعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان من جار

(أما) بالفتح والتعريف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبية (ويكسر قبل القسم) كقوله

أما والذي أبكى وأضعلك والذي • أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبدل همزهاها وعينها) فيقال هما وهما (وتحذف) أي الهمزة فيقال ما قال

ما ترى الدهر قد أبادهم • وأباد السراة من عدنان

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو

أما لك ذاهب وهي حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعها كلاً ما تركب

من حرف واسم كما قال العاربي في يزيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء

دم كمر ووجهه ان نم تصديق للخبر بنى أو إيجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أن رسول
 أن تكو باربع أهل الجنة قالوا بلى فهو ما قليل أو من تغير الرواة كما تقرر في غير ما موضع (جل) حرف (له) أى
 للجواب (كنم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (و برداسا بمعنى عظيم) قال

قوى هم فنلوا أمم أخى • فاذا رميت بصيني سهمى
 ولئن عموت لأعفون جلالا • ولئن سطوت لأوهن عظمى

(و) أى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه • الا كل نبي سواه جليل • (و) بمعنى (أجل)
 ولو فعلت ذلك من جلالك أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقت في طاله • كدت أقض العداة من جلله

فيل أراد من أجله وفيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كاسم كأمس
 (والفتح) لأنه عيب كاسم وكيف حرف (له) أى للجواب (كنم) قال في المنى لا اسم بمعنى حقايق يكون

مدد أولاهمى أبدأ فيكون طرفه والأعربت ودخل عليها لم تؤكداً جل في قوله
 • أحسن حيران كاستروا أسافله • ولا قول بها لاني قوله

إذا تقول لاينة العجير • يصدق لا إذا تقول جبر

وأما قوله • وهاله أبيت وقت جبر • فالشوبن فيه المترم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل
 أى حسن حيز من حروف الجواب فيها اختلاف أى اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتفيس)

أى تعين المصارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصريه وزمانه مع
 السين الضيق منه مع سوف ينظر إلى أن كثرة الحروف تفيد بالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك وروده

من ما دل تماديه ما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى • وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً أولئك
 سوفيتهم أجراً عظيماً • كلاسية دون ثم كلا سوف يعهون وقال الشاعر

وما حلة لا يصرف حالها • إلى حالة أخرى وسوف نزول

والمعنى على الماضي من الماضي والمستقبل متقابلان فكان الماضي لا يقصد به المطلق المضى دون تعرض
 لقرب أو بعده ذلك المستقبل (وقت) وهو ممنوع فان الماضي أيضاً فرقوا فيه وقالوا ان قد تقرب به من الحال

(وقيل والاستمرار) ذكره بعضهم في يقول السهلاء الآية مدعيان ذلك انما زل بعد قوله ما ولا هم فجاءت السين
 بعلامتها لا بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المنى وهذا لا يعرفه الصوابون وما ذكره من ان الآية زلت بعد قولهم غير

• وافق عليه (وتختص سوف خلافاً للسبب في بدخول اللام) نحو وسوف يعطيك ربك • (و) بجواز
 (مسماها بالاسم) نحو • وما أدري وسوف إخال أدري • والأمران ممنعان في السين وجوزهما

السين في غيرها أيضاً (وسو) بحذف الفاء (وسى) بحذفها وقلب الواو ياءً بالغة في التضعيف (وسف) بحذف
 الوصل (لغات) حكاه الكوفيون قال الشاعر • فان أهلك فسو نجدون فقدى • (وقيل) ان هذا

الحذف بوجهه (ضرورة) خاص بالشعر لالفة (وليست السين مقطعة منها) أى من سوف بل هى أصل
 رأسها (على الأصح) لان الأصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرعا ومقطعة منها ورجح ابن مالك وردبأنها

لو كانت فرعاً لساوتها في المدة ولما كانت أقل استعمالاً منها وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدم وعن الثانى
 بان المرع قد يتوقى الأصل كتم وبس فانها فرعا محرك العين وهما أكثر استعمالاً (قد حرف يختص بالفعل
 المتصرف الخبرى المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تفتيس فلا يدخل على الجماد كعسى وليس ولا الانشائي

كنهم وبشئ ولا المنفى ولا المقترن بما ذكر (و) هي معه كالجزء ومن ثم (لا يفصل منه بشئ فيصبح أن يقال قد زيد رأيت (الابقسم) كقوله * أخال قد والله أو طأت عشوة * وسهع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون للتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل لاقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل . قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت تتوقع اجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل) لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة لان التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع (وأذكره ابن هشام) في المعنى (مطلقا) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع أصلا أما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذا الظاهر من حال الخبر عن مستقبل انه متوقع له وأما في الماضي فلانه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل بالفتح أن لا الاستفهام لانها لا تدخل الاجواب لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخوله على الماضي لانه لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلفظناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل الا أن عنى بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اخترت بالقریب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصدق الكذب وقد يجود البخيل (والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي قد أفلح من زكاه ومع المضارع قد يعلم ما أنتم عليه (قال سيبويه والتكثير) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله * كان أثوابه محت بفرصاد

(و) قال (ابن سيدة والنفى و) حكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وأشار إليه في التسهيل بقوله و ربما نفى بقدر نصب الجواب قال ابن هشام ومحلّه عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك لا كذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا الى المعنى قال وان كانا احكاما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله * والحق بالحجاز فاستريحا * وقراءة بعضهم . بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه . (كل اسم) موضوع (لاستعراق افراد المنكر) نحو . كل نفس ذائقة الموت . (والمعرف المجموع) نحو * وكلهم آتية . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع نو كيدا وسيأتي) في بحث التأ كيد في الكتاب الخامس (ونعتا الاعلى السكال) لذكرا أو معرفة (فتضاف حتما للظاهر مماثلة لفظا ومعنى) نحو أطمع مناشاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بقلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأم خالد (قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل فتضاف للظاهر) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . (أوضمير محذوف) نحو . كلا هدينا . أي كلهم (فان أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيه اغيرا لابتداء غالبا) نحو . ان الأمر كله لله . فممن رفع كله وكلهم آتية ومن القليل قوله

يمد اذا مدت عليه دلاؤهم * فيصدر عنها كلنا وهو ناهل

(وقيل دائما ثم ان أضيف لمعرفة روعي في ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمعا في قوله تعالى . ان كل من في السموات والأرض الا أنى الرحمن عبد القدر أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا . (وأوجه) أي

مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المعنى والصواب أن الضمير لا يعود إليهما من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو وكلهم آتية . كل أولئك كان عنه . ولا . كلهم جامع الأمن أطعمته . وكلناك عبد وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أحسبها القسم وليست خبراً عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (إلى) نكرة فالتاء أي الأقوال (وهو المختار وفاقاه) أي لابن هشام (ان نسب الحـ كم لكل فرداً للفظ) نحو كل رجل يشبه ربيعة (أو) نسب (للمجموع فالمعنى) نحو كل رجل قائم أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً لذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو . وكل شئ فعلوه في الزبر ومفرداً مؤنثاً نحو . كل من بما كسبت رهينة . ومنى في نحو

وكل رفق في كل رجل وان هما نعطى القناقوماهم . الإخوان

ومجموعاً مذكراً في نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعاً مؤنثاً في نحو

وكل . مبيات الزمان وجدتها . سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

ولتأني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقاً كقوله

جاءت عليه . كل عين نيرة . فتركن كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم قل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (لجوزها) أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يهمل على شأ كانه . فكلاً أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المعنى الصواب أنه (ان قدر) المنوي (مفرداً نكرة وحب الأفراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قرر (جماعاً معرفة فالجمع) واجب وان كانت المعرفة لوزن كرت لوجب الأفراد ولا كرت فعل ذلك تبييناً على حال المحذوف فيما فالأول نحو قل كل يعمل على شأ كانه . كل آمن بالله . كل قد علم صلواته ونصيبه والنسائي نحو كل له قاتلون كل في فلك يسبحون وكل أتوه داخرين مسألة قال لبيابون (أدا وقت) كل (في حيز النسائي توجه) النسائي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل ليهنس الأفراد) كقولك ما جاء بكل لقوم ولم آخذ كل الدرهم وكل الدرهم لم آخذ وقوله

• ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد • (أو وقع النسائي) في (حيزها توجه إلى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له دو ليدن أن بيت أم قسرب الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلما طرف يقتضى التكرار مركب من كل وما المصدرية أو لذكره) أتى معنى وقت ومن هنا جاءها الظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل . فإما أن يكون لأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أتى عن الزمان أي كل وقت رزق كما أتى عنه المصدر الصريح في جئتك حشوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون نال به وجوابه إلا ملاماً ضياء كلاًه الاكثر) على أنها (بسيطة) وقال نعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شددت لا . بالتقوية المعنى ولدفع توهم بقائه معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (أو) الاكثر على (أنها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بانها مكينة لان فيها معنى التهديد والوعيد وكثير ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا أن معنى الردع والزجر ليس مقراً فيها . منى (ثانياً) يصح عليه أن يوقف دونها وينتدأ بها ثم احتلوا في تعيين ذلك المعنى (فالسكائي) قال تكون (بمعنى حقا) أيضاً (وزعمها) أي اسمها حينئذ كرادفها

ولانها تنون في قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل
ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى عليه لبنائها وخرج التنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق
المزيد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم
يتقدمه الى ذلك احد ووافق عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فتكون حرف
تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إي والقمر قال ابن هشام وقول
أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في قوله . كلا انها
كلمة . وقوله . كلا ان معي ربي سيهدين . لانها لو كانت فهما بمعنى إي لكانت للوعود بالرجوع وللتصديق
بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد الألا استفتاحية ولا
تكسر بعد حقا ولا بعدما كان معناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان
الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب * (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي
عدد لاقل ولا كثيرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لراعي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمه تقبل قليل
العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما
حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء
الى أن كم بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم
ولم وعم وكثير الاستعمال لها فاكنت وحديث لها بالتركيب مع نى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قاله
النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم
وجازا لابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة جملا على الاستفهامية (فيقبح الاخبار عنها معرفة وظرف
و يمنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك (و) تقع (معمول ناسخ
يعمل فيما قبله) ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وان وأخواتها
(و) تقع (خبرا) للبتدأ بنحو كم دراهمك أو لكان نحو كم كان غلامان قومك (ومفعولاه) نحو كم غلاما اشتريت
(ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو كم درهما اشتريت ثوبك وكم جارية عمقت (ومضاف قيل ان كان) ذلك
المضاف (معمولاه) أي لتاليها نحو غلام كم رجل ضربت ورقبة كم أسير فككت فان غلاما معمول
لضربت ورقبة معمول لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أنك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو
حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ولا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف
اليها فكما ان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أنك وفي كم غلاما دخل في ملكك كذلك ما أضيف اليها (وظرفا)
نحو كم ميلا سرت وكم يوم اصمت (ومصدرا) نحو كم ضربة ضربت زيداً (قيل ومفعولاه) نحو كم اكرامك
وصلت قاله ابن هشام الخضر اوى قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان ولا يعلم
أحد انص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) الموسى (الرعي) من نحاة تونس في اجازة ذلك (ولا)
تقع مفعولا (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (لاستفهامية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب
والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محلها) فيجري على حسبه ان رفعه ارفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك
كم عبد ادخل في ملكك وكم عبد اشتريت وكم عبد استعنت . فجواب هذه كلفه على الأول ان تقول عشرون
عبد او على الثاني ان تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرون وفي الثالث بعشرين * (كأين اسم كـ كم)
في المعنى (مركب من كاف التشبيه و) اي لاستفهامية المنونة وحكيته ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين

لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصنف نونا من وقف عليها بهذه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف (وقيل) الكاف فيها هي (الزائدة) قال ابن عمشور الأثرى إنك لا تريد بها معنى تشبيه قال وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في لاسبا وغير متطرفة بشي كسائر حروف الجر الزوائد أي مجرور بها (وقيل) هي اسم بسيط واحتماره أبو حيان قال وبدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية (واقادتها للاستهام نادر) والمالب وقوعها أحـ برية عـ سي كثير نحو . وكان من دابة لا تحمل رزقها الله برزقها . ومثلها استهامية فولك وكان يتبع هذا النوع كدائمه ابن عمشور ومثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود كان تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أي من أجل ان اقادتها للاستفهام نادر (انكر الجمهور) فنادوا لاتمع استهامية البتة (وتنزم المدره فلا تجرح لافلان قبيدة وابن عمشور) حيث ذكر انها بدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر إليها ليسمع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لان ذلك يقتضي ان يضاف إليها كـ كم ولا يحفظ من كلامهم (ولا تجر عنها) اذا وقعت مبتدأ (الاجملة فعلية) مدره عارض أو مضارع نحو . وكان من بني قـ . وكان من آية في السموات والارض يرون عايمها . قال أبو حيان قد استقر ان ما وقعت فيه فوجدت الخبرية لا يكون الا كذلك ولم اقف على كونه اهما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مدره مستعمل ولا طرفا ولا مجرورا فينبغي ان لا يقدم على شيء من ذلك الا بسماع من العرب قال والقياس يقتضي ان يكون في موضع نصب على المدر أو الطرف أو جر كما كان ذلك في كم وفي البسيط انها تكون مبتدأ أو جر أو مفعولا (ويقال) هـ (كان) بالوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكان بالاباطح من صديق • يراني لو أصبت هو المصابا

(وكاه) بالعصر بوزن عم (وكأى) بوزن رمي وبه قرأ ابن عجمن (وكي) بتقديم الياء على الهجزة قال أبو حيان وهـ اللغات الثلاث نغلتها النعويون ولم ينشدوا فيها شعرا فباعلت • (كذا اسم مركب) من كاف لتشبيه وداء اسم اشارة وهو بهـ بالتركيب (كتابة عن عدد) بهم (كم) الخبرية (لكن) يفارقها في انها ليس لها المدر (تقول فبغت كذا وكذا درهما) وفي انها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالهطف) عليها كالمثال (وأوجه ابن خروف) فقال بهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما زد كر ابن مالك انه مسموع ولو كاه قليل (وتصرف) بوجه الاعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالاضافة والحرف ولا تقصر على اعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا يبعث ولا عطف بيان ولا تاء كيد ولا بدل (ولا محل لكافها) من الاعراب فلا تنطق بشي لان التركيب أخرجها عن ذلك ومن العو بين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسم مبتدأ كمثل (ونالها) هي (زائدة) لازمة فرار من التركيب اذا لمعنى للتشبيه فهاودا مجرور بها كافي كائن - واه وقائل ذلك فيها ما واحد وهو ابن عمشور • (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تعطف الجملة بعدها كثيرا تقول اجاء لك زيد فيقال لا والاصل لا لم يجي • (نم) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لا كمانه وبها قرأ الكسائي (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لانه ليعنهم حكاه في المعنى (وايد لها) أي العين جاء فيقال نعم (لغة) حكاه النضر بن شعيل وفي المعنى أن ابن مسعود قرأها قال أبو حيان لان الماء تلي العين في المخرج وهي أحف من العين لانها أقرب الى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا للخبر) كقولك لمن قال قام زيد أو ما قام زيد نعم (وإعلاما للتصريح) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفي التزويل قول وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعده الطالب) كقولك لمن قال اضرب زيد انتم

وكذا المن قال لا تضرب زيد او هلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو أكان كذا او ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وترد للتدكير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدر الجملة بعدها كقولك نعم هذه اطلالهم قال ابن هشام والحق انها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقار وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقد مت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت له * (هل ويقال) فيها (أل) بابدال هاء الهزة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (وباقى الادوات للتصور) نحو من جاءك متى تقوم (وتختص) عن الهزة (بور ودها للجد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزاء الاحسن الا الاحسان. والباقي قوله * الامل اخرج عيش لذيد بدم * وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعدم دخولها) الى اسم بعد فعل اختيارا) ولذلك وجب النصب في نحو هل زيد اضربه لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال * أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبر ابل يجب حله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية مثل قد فكأن قد لا تلها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو. أشرامنا واحد اتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فأتسع فيها (وجوزة) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي) فأجاز هل زيد قام جواز احسن لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدأ بعدها الاسماء فكدامع وجود الفعل ورد بانهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أخرى (قيل وترد للتسوية) كما ترد الهزة نحو علمت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعرف ان ذلك مما تفرد به الهزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعرف ان ذلك للهزة دون هل (قال) الجلال (القرظوني) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقضب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر. قال جماعة قد أتى (وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معنى لا تفهيم اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين (وقال الزمخشري) في المفصل (والسكاكي) في المفتاح أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها ابدأ والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيديو به وعبارته في المفصل وعند سيديو به أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الاعلى الفعل كقوله قال ولم أر في كتاب سيديو به ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام مانصه وهن وهي للاستفهام لم يزد على ذلك قال أبو حيان وفي الافصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام ويرى المفسر وابتدأ قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيديو به وتقول قد أم هل قام هي بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذلك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

* من نثقتن منهم فليس باآيب * وقوله * ومهماشأمنه فزارة تمنعا * وقوله * لبت شعري واشعرن اذا ما *
 وقوله * أقاتلن احضروا الشهودا * (ويقع آخره) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء
 الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء في فتح آخره أو كان صحيحا كما اعتضدن أم معتلا كما خشين
 وارمين (وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لغزارة يقولون في ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم
 * وابكن عيشاتولى بعد جدته * وقال * ولاتقاسن بعدى الهم والجزعا * وغيرهم بفتح الياء ولا يحذفها فيقول
 ابكين ولاتقاسين (فان كان) مع آخره (واوا وضمة أو ياء) وهى (بعد حركة مجانسة حذف) نحو لتقومن يارجال
 ولتقومن ياهندوا أصلهما ليقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (والا) بأن كانت بعد حركة
 غير مجانسة وهى الفتحه (تثبتت بحركة بها) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياهند بكسر
 الياء اذ لو حذف بعد الفتحه لم يبق ما يدل عليها (وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحه) فيقال اخشن ياهند بحذف
 الياء (وقيل) هولغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء (أما الف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى (ولا
 يقع بعد الف الاثنين ونون الاناث الاثقبيلة) نحو اضربان يازيدان واضربنان ياهندتان ولا تقع الخفيفة لان فيه
 جمعان ساكنين (خلافا لىونس والكوفية) حيث أجاز واوقع الخفيفة بعدهما مكسور ذقال ابن مالك
 ويؤيده قراءة بعضهم تدمر انهم تدميرا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان . ولا تتبعان سبيل الذين
 لا يعلمون . انتهى وأما سيبويه فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى
 الاول (فتكسر الثقيلة) فى هذين الحالين لالتقاء الساكنين (وتفصل النون) من نون الاناث (بالف على
 القولين) أى على قول الجمهور ويونس معاً أى من أ كد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أ كد بالخفيفة
 افصل بها نحو اضربنان (وتحذف الخفيفة للاقتداء) كقوله

لاتهين الفقير عليك أن * نركع يوما والدهر قدر فعه

(وندر) حذفها فى الوصل دونه كقوله * اصرف عنك الهموم طارقها * (و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد
 كسر أو ضم مردودا ما حذف لها) من ياء أو واو أو زوال سبب حذفها وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك
 فى اضربن واضربن اضربى واضربوا وقال أبو حيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى
 التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز يونس فى هذه الحالة (ابدالها ياء وواو)
 ويظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو اخشون واخشين فيقال اخشي واخشو (كما أبدلت الفاء بعد الفتح) اجماعا
 كقولك فى اضربن اضربا وفى التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف « خاتمة » (التنوين نون تثبت
 لفظا لا خطا) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأجزها اذ أتر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها يثبت خطا
 (وهو) أقسام (تكين يدخل فى الاسم) العرب المنصرف (دلالة على اصالته اذ الم بين ولم يمنع الصرف) لسلامته
 من شبه الحرف ومن شبه الفعل (ومن ثم) أى من أجل ذلك (سمي صرفا) أيضا فالصرف هو تنوين التوكين
 الذى اذا جرح به الاسم لمسا به الفعل قيل منع من الصرف (وقيل) يدخل (فرقابين المنصرف وغيره) و (قال
 الفراء) (فرقا) بين الاسم والفعل وقال (قطرب) والسهيلي فرقابين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة
 وتنكير يلحق بعض المبنى) كاسماء الأفعال والأصوات (فرقابين المعرفة والتكثرة) نحو صه وسيدويه آخر وهو
 مسموع فى باب اسم الفعل ومطر د فى كل علم محتوم بويه (وعوض يلحق اذ وكلاو بعضا وايا وعوضا عن مضافها)
 اذا حذف نحو وأنتم حينئذ تنظرون . كل فى فلك . فضلنا بعضهم على بعض . أياما تدعوا (والمتاهى المعتل)
 اللام اذا حذفت ياءه رفعا وجرا كجوار وغواش (عوضا من الياء بحركتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

وسما، بمعنى فقهه وفقره وهما بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية (فاللزام) ويقال له القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (ملايني منه، مفعول تام) أى بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب (ولزومه) أى للزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لافعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز كظرف وعذب وجنب (وتفعل) كتحرج (وانفعل) كأنقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاجر وازور (وافعل) أصلا كاقشعر واشماز أو الحاقا كما كوه الفرح أى ارتعد (وافعل وأفعل) أصلا كافتسس وأخرنجم أو الحاقا كاحر ابنا اللدك اذا انتفش (وافعل) كاجر قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدى) اللزوم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لا يتعدى لزمن مختص الا بحرف و) يتعدى (له) أى للمفعول به (بحرف جر مخصوص ويطرد) أى يكثر ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس (ومع ان وان) المصدريتين (اذ لابس) كحجبت أن تذهب وأنتك ذاهب أى من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف لللباس نحو رغبت انك قائم اذ لا يدري هل المحذوف فى أو عن وأما قوله تعالى . وترغبون أن تنكحوهن * فالحذف فيه اما للاعتماد على القرينة أو لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لماهن وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن (زاد ابن هشام) فى المغنى (وكى) قال وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم فى جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدره قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لا تجر بغيرها بخلاف ان وان (ومحلها) أى ان وابعدا الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) جلا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه (و) قال (الكسائى جر) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها أناطالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبولك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص فى كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب (وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ما ذكره كقوله * كما غسل الطريق الثعلب * وقوله * أشارت كليب بالأ كف الاصابع * أى الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله * وأخفى الذى لولا الأسمى لقضانى * أى لقضى على (و) يتعدى الى المفعول به أيضا (بتضمنه معنى) فعل (متعد) كقوله * أرحبكم الدخول فى طاعة الكرماني * أى وسعكم (وفى القياس) عليه (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ما سمع منه وقيل لا (و) يتعدى اليه أيضا (بالهمزة) نحو. أذهبتم طبيباتكم. أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين. (وربما أحدثت) فى المتعدى (لزوما) خلاف المعهود نحو أكب الرجل وكبته أنا واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا فى أفعال سموعة (وتعدى ذا) المتعدى الى (الواحد لاثنين) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدى ذا الاثنين الى ثلاثة فى غير باب علم باجماع (ثم) اختلف فى المتعدى بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع فى اللزوم والمتعدى وعليه المبرد ثانيا قياس فيما وعليه الاخفش والفارسي (ثالثا) قال سيبويه يقاس فى اللزوم سماع فى المتعدى ورابعها قياس

مطلقاً في غير (باب) علم) وعليه أبو عمرو (خامساً) قياس (فيما يحدث) الفعلية أي يكسب (فاعله
صحة) في نومه (لم تكن) فيه قبل العمل نحو قام وقعد فيقال أفنّه واقعدته أي جعلته على هذه الصفة سماح فيما
ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ما فلا يقاس عليه إذ يحتمل الكسب أي جعلته بذبحه لأن الفاعل له يصير على هيئة
لم يكن عليها (و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين . بما عني الاصح) نحو فرح زيد وفرحته . قد أطلع من زكاهما .
هو الذي يسير كم . وقيل قياساً وأدعى المضمر أوى الاتعاق على الأول قال أبو حيان وليس بصحيح (قيل و)
بتضعيف (اللام) نحو . صمخ حده . وصمرته قال أبو حيان وهو غريب قيل (والف المفاعلة) نحو
سار زيد وسارته وجلس وجالسه . قيل وصيغة استعمل نحو حسن زيد أو استصنته نقلاً عن أبي حيان عن بعض
النحاة (قال الكوفيون ونحو بل حركة لعين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمراً (وتعاقب الهمزة
والتضعيف والياء) أي يقع كل منها موقع الآخر نحو أزلت الشيء وزلته وأثبت الشيء وثبته وأذهبت زيداً
ودهبت به (ومن ثم) أي من هنا هو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر أي من أجل ذلك (أدعى الجمهور أن
معدهما) أي الهمزة والتضعيف أو الهمزة والياء في التعدية (واحد) فلا يضم هذا التضعيف تكراراً ولا مبالغة
ولا ما حجة . وأدعى لزخشرى ومن وافقه أن بين التعديتين فرقاً وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير
والتضعيف تدل عليه . وردية قوله تعالى . وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم الآية وهو إشارة إلى قوله
. وإدارأيت الذين يحوضون في آياتنا . وهي آية واحدة . بقوله . وقالوا لولا نزل عليه القرآن . جله واحدة
وأدعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والياء وانك إذا قلت ذهبت زيد كنت معاجلة في الذهاب ورد
بقوله تعالى . ذهب الله بنورهم . (وفي نومه) أي العمل للملزم اسماً (تشبيهاً بالتعدى خلف) فأجازه بعض
لنأخرين . والاسم تشبيه لصفة المشبهة باسم الفاعل التعدى نحو زيد نطقاً للشحم أصله نطقاً نضمه فأضمرت في
نطقاً وضمت لشحم تشبيهاً بالمتعول به . واستدل بما روى في الحديث كانت امرأة نهرأق الدماء ومنعه
لشلوبين . وقال لا يكون ذلك إلا في المعات وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجر أو على الضمار فعل أي
بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير
السامع إما واحد وقد يضمن الملزم) فيتعدى بالحرف نحو . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . أي يخرجون
ويتفعلون (أو لاثنين فإنهم ما يحرف جر) والأول بنفسه (وسمع حذف) من الثاني (مع) أفعال وهي (اختار)
قال تعالى . واختارهم وحى قومه . أي من قومه (واستغفر) قاله استغفر الله ذنباً استغفبه أي من ذنب
(وأمر) قاله أمرتك الخ فاعل ما أمرت به أي بالخبر (وسمى وكى) بالتضعيف (ودعا) نحو سميت ولدى
أحمد وكيتة أبا الحسن ودعوتنه زيداً أي بأحمد وأبي الحسن وزيد (وزوج) نحو . زوجنا كها . أي بها
(وصدق) بالتضعيف نحو . صدق عليهم أبايس ظنه . أي في ظنه وهدى نحو . هديناه السبيل . أي إليه
(وتعب) نحو تعبت زيدا . واده أي به ومنها فرق وقرع وجاء واشتاق وراح وعرض ونأى وحل (وخشن
جمع الجمهور والقياس) عليها (وجوزة الاخمس الصغير) علي بن سليمان (وابن الطراوة والذى رحمه الله)
فسألوا بعدد حرف الجر في كل مالا يس فيه بأن يتعين هو ومكاه نحو ريت القم السكين قياساً على تلك
الأفعال فان فقد الشرطان أو أحدهما بأن يتعين الحرف نحو رغبت أو مكاه نحو اخترت اخوتك زيد بن
لا يجوز لأن كلاهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والدي ذكره في رسالته في توجيه قول المنهاج
. وما ضبب يذهب أو فضة ضبة . فقال الذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجيء الاحزاب ونظر المحكم والصحيح
وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعدياً بهذا المعنى ان الباء في يذهب بمعنى من وفضة منصوب على إسقاط الخافض

بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الأخفش والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاها الصغار قال أبو حيان وذلك شذوذ لالغته قال وذكر بعض أصحابنا أن الألفصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه فنعماهي ثم نعم وهي الأصلية ثم نعم (وفاعلها) ظاهر (معرف بأل) نحو نعم المولى . ولبشس المهاد (أو مضاف لما هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . لبشس مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف إليه أي إلى ما هي فيه كقوله * فنعم ابن اخت القوم غير كذب * وقوله * فنعم ذو ومجامله الخليل * (قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم

* فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لوقههما التاء حيث الفاعل مؤنث في الألفصح واختلاف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو المدح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراد مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لثلاثيتهم كونه طارئاً على المخصوص وقيل تعديته إليه بسببه وقيل قصد جعله عاماً ليطابق الفعل لأنه عام في المدح ولا يكون الفعل عاماً والفاعل خاصاً (وقيل) للجنس (مجازاً) لجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيلاً للامر وقال أبو اسحق بن مذكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فإذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك ويجوز اتباعه أي فاعله ما يبدل وعطف ويجوز مباشرتها النعم وبشس لا بصفة في الأصح وهو رأي الجمهور لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجاز ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله * لبشس الفتى المدعو بالليل حاتم * (وثالثها) وهو رأي ابن مالك (يجوز إذا تأول بالجامع لا كمال الخصال) اللاتفة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص من إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه منافي لذلك (ولا توكيد معنوي قطعاً) كذا قاله ابن مالك وعلاه بأن القصد من رفع توهم المجاز أو المخصوص منافي للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كمال خصال المدح أو الذم قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتياعه بالتوكيد (اللفظي احتمالاً) وأجاز ابن مالك فيقال نعم الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز إلا بسمع (ولا يفصل) بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبي الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال أبو حيان وفي الشعر ما يبدل له قال * وبشس من الملبحات البديل * قال وورد الفصل بأذن وبالقسم في قوله * بشس اذن راعي المودة والوصل * وقوله * بشس عمر الله قوم طرقوا * (أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجل زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه در يود وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يثو كذب ضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشأن في قصدها ما تعظيماً المعناه وما ورد من نحو نعم هم قوم أتم فساد (مفسر بتمييز مطابق للمعنى) في الأفراد والتذكير وفر وعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإبهام ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمس هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي ومادل على مفاضلة فلا يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لآل ولا يكونه خلفاً عن فاعل مقرر وبها اشترط صلاحيتها لها (جائز

الوصف) نحو نم رجلا صالحا يز يدنقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) فهو . بشس الظالمين بدلا .
(خلافا لابن أبي الربيع) في قوله بمنع الفصل بين نم والمضمر (قبل) وجاز (الحذف) أيضا إذا علم (نحو) حديث
من نوا يوم الجمعة (فها ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أي فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن
مالك ونص - سيويه على لزوم ذكره (وفي الجمع بينه) أي التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز
إذ الإبهام برفع التمييز وعليه سيويه والبراق وجماعة نانبها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والعمري واختاره
ابن مالك قال ولا يمنع منه زال الإبهام لأن التمييز قد يجاه به نو كيدا ومما ورد منه قوله •
والتعليقون بشس الصعل فحلهم خلا • وقوله • نم الفتاة فتاة هند لو بدلت • (نالتها) وعليه ابن عصفور
(بحوزان أفاد) التمييز (مالم يعمده) الفاعل نحو نم الرجل رجلا فارسا وقوله • فتم المرء من رجل تهاى •
ولا يجوز إن لم يعد ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن المخصوص اختيارا) فلا يقال نم زيدا رجلا إلا في ضرورة
(خلافا للمكوفية) في تجوزهم تأخيرها عنه أمّا أخره عن الفعل فواجب قطعا (ولا يكون الفاعل) لنم وبشس
(نكرة اختيارا) وإن ورد فمضرة كقوله • بشس قرينا بن هالك • وقوله • فتم صاحب قوم لاسلاح لهم •
(خلافا للمكوفية) وهو ما ذهبهم في اجازتهم ذلك لما حكى الأحسن ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة
ومضافة (ولا يكون موصولا) فانه الكوفيون وكثير من البصر بين (وجوز المبرد في الذي) الجنسية كقوله
• بشس الذي ما أنتم آل أنجرا • قال ابن مالك وظاهر قول الأحسن انه يميز نم الذي بفعل زيدا ولا يميز
نم من فعل قال ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي بفعل بمنزلة لفاعل ولذلك أطره الوصف به ومقتضى النظر الصحيح
أن لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز أو المهد منع انتهى والمانعون مطلقا لئلا يأن ما كان
فاعلا لم وإن فيه أل كان مصدر للمضمر المستتر فيها إذ تزعت منه والذي ليس كذلك (و) جوزة (قوم في
من وما) مراد بهما الجنس كقوله • ونم من هو في - مروا إعلان • وتأول غيرهم على ان الفاعل مضمر
ومن في محل نصب تمييزه (ومن نم) أي من هنا وهو فاعلها لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيويه (ان
ما في) نعم وبشس الواقع بعدها فعل (نحو بشس ما شتر وا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يقتصر إلى صلة
(فاعل) والاعمال بعدها صفة مخصوص محذوف أي نم الشيء شتر وأقال في شرح الكافية ويقويه كثرة
لاقتضار غيرها في نحو غسلته غسلا ناعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها
صفة لها وانما موصوف محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلته الفعل أو بمعنى شئ صفتها الفعل أي بشس شئ
شئ شتر أقوال ورد بأن التمييز برفع الإبهام وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزا (ونالتها) هي
(موصولة) صلته الصعل والمخصوص محذوف أو هي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نم شئ الذي
صنعتة أو هي الفاعل واكتفى بها وصلته عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نم
صنعت وبشس تراؤهم (وخامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتبي بها وصلته عن المخصوص (وسادسها كافة)
كمت نعم وبشس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما إذا وليها اسم نحو (نعما هي) القولان
(الأولان) أحدهما أنها معرفة تامة فاعل بالمعمل وهو قول سيويه والمبرد وابن السراج والعمري والثاني
إبهام نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص (ونالتها) أن ما (مركبة) مع الفعل
(لا محل لها) من الأعراب والمرفوع فاعل (وشد كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعا بذي اللام كقوله
• وبشس هذا الحمى حيانا صرا • (وعلمنا) كقول سهل بن حنيف • شهدت صفين وبشس صفون •
(وكذا) شد كونه (مضافا إلى الله) علما أو غيره وإن كانت فيه أل لانه من الأعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نم

عبدالله خالد بن الوليد وقول الشاعر * بشس قوم الله قوم طر قوا * (خلافا للجري) في قوله باطراده وغيره يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمحل مفسره (وشذ كونه ضمير اغـ بره فرد) أى مطابقا للمخصوص نحو أخواك نعمار جليل وحكى الاخفش عن بعض بني أسد نعمار جليل الزيدان ونعموا رجلا الزيدون ونعمتم رجلا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التلقين (١) (خلافا لقوم) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك (و) شذجره (بالباء) الزائدة روى نعم بهم قوما أى نعمهم (ولا يعملان) أى نعم وبشس (في مصدر و) لا (ظرف ويزد كالمخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أى نعم وبشس (مبتدأ أو منسوخا) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من آل الجنسية نحو زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيد نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نـ * أخو الندى وابن العشير

وقال اذا رساوى عند تعذير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

(أو) يذ كر (بعد الفاعل) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداه محذوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الاول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوف فإنه لم يعمد التزام حذف الخبر الا حيث سد مسده شئ أو جعله بدلا فإنه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي العامل بدليل انك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام (وقد يدخله ناسخ) نحو نعم الرجل كان زيد او ظننت زيدا فالجملة في موضع خبر كان أو ثانی مفعولى ظن (و يغلب أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لأعم منه ولا مساو يأنحو نعم الفتى رجل من قریش (و) ان (يصح الاخبار به عن الفاعل) ووصوفا بالمدح بعد نعم أو المذموم بعد بشس كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدح زيد وفي بشس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه والأى وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بأن وقع مبايناه (أول) كقوله تعالى . بشس مثل القوم الذين كذبوا . أى مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو نعم العبد أى أيوب . فنعم الماهدون . أى نحن (وقيل) انما يحذف إن تقدم (ذكرة) والا كثرون على عدم اشتراطه (وتخلفه) اذا حذف (صفته) وهى ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حلیم كريم أى رجل حلیم فان كانت فعلا نحو (نعم) صاحب تستعين به في عينك أى رجل (فمنوع أو جائز أو غالب مع ما قيل دونها أقوال) الا كثر على الاول والكسائي على الثانى وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله * بشس مقام الشيخ أمرس أمرس * أى مقام مقول فيه أمرس أبقى مقول القول «مسئلة» الحق ببشس في العمل «ساء» وفاقا كقوله تعالى . ساء مثلا القوم وقوله . بشس الشراب وساءت مرتفقا . وقوله ساء ما يحكمون وهى فرد من أفراد فعل الآتى لانها في الاصل بوزن فعل بالفتح متصرفة فحوت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذ كر للاتفاق عليها كما قاله في سبك المنظوم (و) الحق (بهما) أى بنعم في المدح وبشس في الذم عملا (فعل) بضم العين (وضعا) كلوم وظرف وشرف (أو مصوغا) محولا (من ثلاثى) مفتوح أو مكسور كعقل ونجس ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقرر على حاله فيقال رما وغزا ومن

(١) هكذا في نسخة وفي أخرى أن يكونا فهما الفعلين

المسوع قولهم افضوا الرجل فلان أي نعم القاضى هو وماذا كرم من اشتراط كون الصريح منه ثلاثيا كالتسهيل
 زاد عليه خطاب في الترشيع أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كالأبصاغ من الرباعي
 استغناء بأهمل العمل فعله نحو أشد الحرة حمرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فاعل مضاف مبتدأ خبره الجزء
 الآخر ورجحه أبو حيان (وقيل بالإعلم وجهل وسعم) فلان تحول إلى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها
 فانه الكسائي (قيل) ويلحق فعل المدكور (بمبغى التعجب) أيضا حتى لا يخش ذلك عن العرب فيقال
 حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام تحول ككرم الرجل زيد بمعنى ما أكرمته قال خطاب وهي لام
 قسم) ولا تنزم الفاعل بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات تحول ككرم زيد وهذا كرمتم
 والريدان كرمنا رجلين والزيدون كرموا رجلا لزيد ما أكرم بمخلافه حال استعماله كنعم فلا تنزم اللام بل
 يجوز إذا خالها وزكها ولا يكون فاعله إلا كفاعل نعم «مسئله» (كنعم) في العمل وفي المعنى مع زيادة أن
 المدوح بها محبوب للقلب (حيدا وأصله حبب) بالضم أي صار حبيبا لامن حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار
 (حب) والأصح أن فاعله فلا تتبع وتنزم الأفراد والتدكير وان كان المنحوص بخلاف ذلك كقوله

يا حيدا جبل الريان من جبل • وحيدا ما كن الريان من كانا

وحيدا نعت من بمائة • تأتيك من قبل الريان أحيانا

وقوله حيدا أنت حيلي إن لم • تعدلاني في دمي المهرق

وقوله • لا حيد هدوا من يهاهده وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيقت اللبن
 بكسر اللامون كان لخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير في حيدا هند مثلا حيدا حسن هند وحيدا
 زيد حيدا أمره وشأه فالمقدر المشار إليه كرمه فرد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه أو لانه على ارادة جنس
 شائع ولم يتعطف كما يتعطف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه
 وابن كيسان على الثاني والعارضى على الثالث (وقال دريود ذازائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها
 في قوله • وحيديت • وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المنحوص كقولهم فبا حكي لا تجبذه
 فله المبرد ولا كثرون ولعدم الفصل بين حب وذاو لعدم تصرف ذابحسب المشار إليه ورد بجواز حذف
 المنحوص واملأ على لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحدمركب فله المبرد والاكثر ون واختاره ابن عصفور
 لا كثر العرب من دخولها عليها من غير استيعاش ولعدم الفصل بين حب وذاو تصرف ذابحسب المشار إليه
 وعلى هذا هو مرفوع وفا قائم هل هو (مبتدأ خبره المنحوص أو عكسه) أي خبره مبتدؤه المنحوص (قولان)
 المبرد على الأول والعارضى على الثاني (وعلى الاول) وهو القول بأن ذاعل (هو) المنحوص (مبتدؤها) أي
 الجملة فهو خبر عنه والربط ذأو العموم ان قلنا ريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف
 المبتدأ وهو ما وكانه قيل من المحبوب فقال زيد أي هو (أو بدل) من ذالازم التبعية (أو عطف بيان) عليه
 (أقوال) الاكثر على الاول وعلى الثاني الصيرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك
 والحكم عليه بالمجربة هنا سهل منه في باب نعم لان معبده هناك نشأ من دخول نواحي الابتداء وهي لا تدخل هنا
 لان حيدا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المنحوص فيلزم حذف الجملة
 بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجئته نكرة واسم الاشارة معرفة كافي قوله • وحيدت نعت •
 ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب وأجيب بعدم التزم بدليل إنك أنت (ولا يقدم)
 منحوص حيدا عليها وان جاز تقديمه على نعم بقله لانها فرغ عنها فلا تساويها في تصرفاتها ولاها جارية مجرى المثل

ولثلاثي توهم من قولك مثلاً زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيد أحب ذوان كان توهم ابعدا (وحذفه)
استغناء بما دل عليه (قليل) كقوله فحبذا ربنا وحب ديننا * أي ربنا بالاله *
وقوله الأحبذ الوال الحياء وربما * منعت الهوى من ليس بالمتقارب

أي حبذا التي معك (ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كثير * الأحبذ ايا غز ذلك التسانر *
(و) يجوز (كونه) اسم (إشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل
(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده منكرة منصوب بمطابقه) كقوله * الأحبذ اقوم ما سلم فأنهم *
وقوله حبذا الصبر شمة لامرئى را * م مباراة مولع بالعالى

ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخر (فتألفها) أي الأقوال فيه (ان كان
مشتقا) فهو (حال والا) بأن كان جامدا فهو (تمييز) وقال الأخفش والفارسي والرابعي حال مطلقا وقال أبو
عمر وبن العلاء تمييز مطلقا (ورابعها) قاله أبو حيان (المشتق ان أريد تقييد المدح به حال وغيره) وهو الجامد
والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين حسن المبالغ في مدحه (تمييز) مثال الاول لا يصح دخول من عليه حبذا
هند مواصلة أي في حال مواصلة والثاني وتدخل عليه من حبذا زيدا كبا (وخامسها) قاله في البسيط إنه
منصوب (بأعنى) مضمرا فهو مفعول ل حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي
والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز فيه قبيح وقال
ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الاحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذوان كانت من
المخصوص فالتأخير (وتو كد حبذا) توكيدا (لفظيا) كقوله

الأحبذ احبذ احبذا * حبيب تحملت منه الاذى

(وتدخل عليها لا فتساوي بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله

* لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد * وقوله * ولا حبذا الجاهل العاذل *

وقوله الأحبذ أهل الملاغير أنه * اذا ذكرتى فلاحبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه إن قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا
لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر في محل نصب لم يصح لانه على
العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لوجوب تكرار لا حينئذ (وتعمل) حبذا (فيما عدا
المصدر) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كراماله وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفه
فلا مصدر لها (وتوقف أبو حيان في) عملها في غير (الحال والتمييز) وقال لا ينبغي أن يقدم عليه الا بسمع اما الحال
والتمييز فتعمل فيما وفاقا (وتضم فأحب مفردة) من ذابنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصعابا نحو
حب زيد وحب ديننا ويجب الابقاء اذا فكت كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حبيت يا هذا (وكذا
فعل السابق) المستعمل كنعم وبئس أو تعجبا أصلا أو تحولا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء فتسكن كقوله
حسن فعلا لقاء ذى الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد في التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل
بضم الضاد (ويجوز جرفا عليهما) أي حب المفردة وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا كقوله
* وحبها مقتولة حين تقتل * وكقوله حب بالزور الذي لا * يرى منه الاصفحة أو لام
وحكى الكسائي مررت بأبيات جاد بهن أبيانا وجدن أبياتا (ومنه) أي الجامد (صيفتا التعجب) وهما (ما أفعل

وأفعل) به (قال الكوفية وافعل) بغير ما منته إلى الفاعل نحو قوله • فأبرحت نارسا • أي ما أبرحت نارسا
(وبعضهم وافعل من كذا وزعم الفراء الأولي) أي ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف وتصغيره وصحة عينه في
قولهم ما أحسنه وقوله • ياما أبلع غزلانا • وقالوا ما أطول كذا أو رديان امتناع
التصرف لكونه غير محتاج إليه للزوم طريقة واحدة إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة
لا يبقى العمارة كليس وعسى وما نأمنه بوجه عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعل كقول
وعور و بدل للعلية بناؤه على الفع • ونصب المفعول لصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الأنباري
الثانية) أي أفعل به لكونه لا يفتحه الضمائر (وجوز هشام المضارع من أفعل) فيقال ما يحسن زيد أو
بأنه لم يسمع (و) نصب المفعول منه بعدما أفعل (ومولاه) على رأي غير الفراء والمهززة فيه للتعدي والفاعل
ضار به • عائد على ما مر • قد كرا لا يبع بعطف ولا نوك • بدل وعلى رأيه نصبه على حذف الاب
في زيد كرمه لأن الأصل زيد أحسن من غيره مثلا أو انما على • قيل الاستعظام فنقلوا العفة من زيد وأسندوها
في صفة ما • نصب زيد أحسن فرق بين الأمر والاستعظام وقصة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب
وقيل أمران وهو جزمه ببناء على نصب خبره بالخلاف عند الكوفيين (والأصح أن ما ابتدأ) خبره ما بعده وقال
الكسائي ما وضع له من الأخراب (و) (الأصح) (الها) كرتامة) بمعنى نبي • خبره بفتح • لدها الإبهام ثم الأعلام
• يباع الفعل على المفعول • لاقتداء المفعول بذلك (وقيل) (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا
أي نبي • أحسن زيد أعظم (وقيل) (موصوفة) (موصوفة) بالخبر محذوف وجوبا
من ذلك لا يباع • لئلا لا يباع • وأخبار الميم من أصحاب الميمنة • وما لازمة للفعل • بأنها لو كانت كذلك
• أن يباع أي كما جاز ذلك في بابها ما أتت من يده • (وقيل موصولة) صلتها بالفعل والخبر محذوف وجوبا
والتمهيد أي أحسن زيد أعظم (و) (بجزم المفعول منه) (بما أفعل بيا زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو أكرم
زيد (وقيل يجوز حذفها مع أن وان) المصدرين كقوله • وأحب اليان أن يكون المقدما •
وقوله • وحسن • أي من لا مري • إن سر بلاه • وقال بعض المولدين

أهون على أن امتلأ من الكرى • أي أبيت بلسلة المسوي

(والأصح به حجة) • أي وإن كان له لفظ الأمر للميمنة وليس بأمر • حقيقة (فحل المجرور) بعده (رفع فاعلا)
وللمهززة فيه مبرور والياء الميمية ولا يصير في أفعل والتقدير في أحسن زيد صار زيد أحسن كقولهم
أقلت الأرض أي صار ذلك (وقيل) (هو) (أمر) • حقيقة فحل المجرور ونصب على المفعولية والمهززة للنقل
كقوله • أوفى • والياء زائدة واحتلف على • والأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن
أحسن زيد أي الزم ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال (وقيل) (فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت
أحسن يا مخاطب به أي أحكم بحسنه ولم يبرز في التأنيب والتنبيه والجمع لأنه جرى مجرى المثال ولزمت الياء في
المعول أي يكون الأمر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره ورد كونه أمر بأنه محفل للصدق والكذب
وبأنه لا يجاب بالعام وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد
في ضمير فاعل • ومفعول لمعنى واحد • بأنه لو كان الناطق به أمر بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الأمر
بالماء والنداء والتثنية حالها ولا ما ديا ولا ما سها وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى
أن أفعل أمر صورة خبره • معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل والمهززة للتعدي والمجرور
في موضع • معول لكان • مذهبها قولك أحسن زيد معناه أحسن هو أي الاحسان زيد أي جعله حسنا فيوافق

معنى ما أحسن زيد أقال ولا ينافي ذلك التصريح بالخطاب في يازيد أحسن زيد لان الفاعل مخالف للمخاطب فالعنى يازيد أحسن الاحسان زيد أى جعله حسنا كما تقول يازيد ما أحسن زيد أى شئ جعله حسنا قال ويدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله * فابعدا رمرتعل مزارا * (ويحذف) المتعجب منه مع ما فعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خير ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم وفي جواز حذفه (مع أفعال خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش وقوم يجوز لقوله تعالى . أسمع بهم وأبصر . أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستر) الفاعل في أفعال ولا يحذف ورد بأنه لو كان مستترا لبرز في التثنية والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الاختصاص) من معرفة أو قريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى (ومنع الفراء ذأل العهدية) نحو ما أحسن القاضى تريد قاضى بينك وبين المخاطب عهد فيه وأجازة الجمهور (و) منع (الاخفش أيا الموصول بالماضى) نحو ما أحسن ايم قال ذلك وأجازها ساثر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أفعال وأفعال بشئ اضعفها بعدم التصرف فاشبهان واخواتها (الابظرف ومجروور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن و معمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة وروده كقوله ما أحسن في الهجاء لقها * وقوله * وأحب الينا أن يكون المقدم * وقيل لا يجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبح) أى يجوز على قبح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خيلي ما أحرى بداللب أن يرى * صورا واكن لاسبيل الى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو ما أحسن بمعروف أمرا (وجوزة الجرمي وهشام بالحال) أيضا نحو ما أحسن مقبلان زيدا (زاد الجرمي أو المصدر) نحو ما أحسن احسانا زيدا والجمهور على المنع فيهما (و) جوزة (ابن مالك بالنداء) كقول على أعز على أبا أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا (و) جوزة (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو ما أحسن لولا بخلة زيدا قال أبو حيان ولا حجة له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب لعدم تصرفه ولان المجرور في فعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما وأفعال (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب (يدل على الماضى المتصل) بالحال فاذا أريد الماضى المنقطع أى بكان أو المستقبلى أى سيكون (وقيل) انما يدل على (الحال) دون الماضى حتى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضى والاستقبال ويقيد فى الماضى بكان وأسمى وفي الحال بالآن وفي الاستقبال بيبكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله تعالى . أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا . قاله ابن الحاج (ويجرب ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ما أحب زيدا الى عمرو وما أبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أى وان لم يكن فاعلا معنى (فان أفهم علما أو جهلا فبالباء) يجرب نحو ما أعرف زيدا بالفقه وما أبصر عمر ابا النخوع وأجهل خالد بالشعر (والا) أى وان لم يفهم ذلك (فان تعدى بحرف فيه) يجرب نحو ما أعز زيدا على وما أزهده فى الدنيا (والا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجرب نحو ما أضرب زيد العمرو (ويقتصر على الفاعل) فى بابى كسى

وظن فيقال ما كسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستثنى) بجر أحد مفعولي
 (الاول) أي باب كساب اللام عن ذ كرا الآخر نحو ما كساه لعمرو وما كساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب
 ظن وان جمع بينهما فالثاني منتصب بضمير نحو ما أعطى زيدا العمرو الدرهم وما كساه للفقراء الثياب (خلافا
 للكوفية) في الأمرين أي قولهم يجوز ذ كرها في باب كساء على ان الثاني منصوب بفعل التجب ويجوز مثل
 ذلك في باب ظن اذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا البكر اصدقا فان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا
 لأحيك لأبيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحريك النقل في المسئلة وخط ابن مالك فنقل عن
 البصريين تساوي الحكم في باب كساء ظن وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التجب بلا تفصيل « مسئلة »
 (من مهم التجب) الذي لا يبوب له في الصوق قولهم (سبحان الله) وفي الحديث سبحان الله ان المؤمن لا يبيض
 (لله دره) قال في الصحاح أي عمله وأصل الدرالين (حسبك زيدا رجلا) ويجوز حذف الباء ورفع زيد
 ويجوز إدخال من في رجل (يالك من ليل) ويجوز حذف من والنصب (انك من رجل) لعالم ولا يجوز
 حذف من منه (ما أنت جارة) بالنصب على التمييز ويجوز إدخال من (واهاله باهي) ومن ذلك لا إله إلا الله
 سبحان الله من هو أو رجلا وبله رجلا وكعالك به رجلا والمعظمة لله من رب وأعجبوا زيدا رجلا أو من رجل
 وكاليوم رجلا وكالميلة فمراو كرها وصلهاو بالياء بالدرهاوي وباحسنه رجلاو ياطيها من ليله لله لا يؤخر الاجل
 (و) من ذلك (كيف ومن وما وأي في الاستفهام) نحو كيف تكفرون بالله . عم يتألون . الحاقه ما الحاقه
 لأي يوم أجلت . (المصدر) أي هدام بحث إعماله (يعمل كفعله) لازما ومنعديا الى واحد فأكثر أصلا
 لا الحاقا كما في شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان (ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا) ان
 كان (نظائر الى الاصح) فلا يعمل منى فلا يقال عجت من ضربك زيدا ولا مجموعا ولا مصفرا كعرفت
 ضربك زيدا ولا محدودا بالهاء كعجت من ضربك زيدا وشد قوله

ضربة كعبه الملائس راكب • ولا مصفرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن قبيح لان كلاما ذكر
 في بل المصدر عن الهمزة التي هي أصل الفعل خصوصا الاضمار من ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان
 ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون يجوز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم ودقتم • وما هو عنها بالحديث المرجم

أي وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا (ونالها يعمل في الجرو ورفقط) دون
 المصمول الصريح قاله العارسي وابن حني قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله في الظرف اذ لافرق بينهما وقد
 أجازه جماعة (وجوزوه قوم في الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى
 معها باق ومتمنا عن الجمعية لان جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرر رابط وقد سمع تركته بملاحس البقر
 اولادها وقال الشاعر • مواعد عرقوب أخاه يثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك
 على النصب بضمير أي لحست اولادها وعداها (ويقدر بأن) المصدرية مخفضة أو غيرها (قيل) أي قال
 بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فان غير المخفضة للماضي كقوله • أمن بعدي الغايات فؤاده •
 والمستقبل كقوله

فرم بيديك هل تستطيع نقلا • جبلا من تهامة راسيات

وما للماضي والحال كقوله • كد كركم أباه كم • وقوله • تخافونهم تخيفتكم • والمخفضة للثلاثة

كقوله • علمت بسطك للعروف خير يد • وقوله • لو علمنا إخلاصكم عدة السلم • وقوله

* لو علمت ايتارى الذى هوت * قال ابن مالك وتقدر المنخفضة بعد العلم وغيرها بعد لولا أو الفعل كراهة أو ارادة أو خوفاً أو رجاءاً أو منعاً ونحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائماً وقيل) أى قال ابن مالك (غالباً) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذنى زيد ايقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفارى اياك مع كثرة ذنوبى للوم وان تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوكم انى وقول الشاعر

ورأى عين الفتى اباكا * يعطى الجزيل فعليك اذا كا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أى من هنا وهو كون هذا المصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل أى من أجل ذلك (لم يقدّم معموله عليه) لأنه كالوصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ما أوممه على اضمار فعل كقوله * وبعض الملم عند الجهل للذلة اذعان * (خلافاً لابن السراج) فى قوله بجواز تقديم (المفعول عليه) فجازى مجبى عمر اضرب زيد (و) من ثم أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ولا نعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيد اولاً من شريك وأكلك اللبن بل يجب تأخيره كقوله * ان وجدى بك الشديد أرانى * وأما قوله أزعمت بأساميينا من نوالكم * فقول على اضمار يشمت من نوالكم وكذا قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . يقدر برجعة يوم (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً كما تقدم (خلافاً لابن أبى العافية فى) قوله لا يعمل فى (الماضى) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقيا معموله فى الأصح) لأنه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لأنه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله فى المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى هل تستطيع ربك . أى سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (وإعماله مضافاً أكثر) من أعماله ممنونا استقراء وعلاها ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول أل والتنوين فقويت بهامنا سبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منونا) أكثر من إعماله معرفة فأل لان فيه شبهة بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أى إعماله ممنونا وقالوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى . أو اطعمام فى يوم ذى مسغبة يتبأ . التقدير يطعم ورد بأن الاصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفة فأل) كقوله * ضعيف النكابة أعداءه * وقوله * فلم أنكل عن الضرب مسمعا * (وأنكره كثيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدر والله عاملاً (ونالها أنه قبيح) أى يجوز إعماله على قبح (ورابعها ان عاقبت) أل (الضمير عمل) نحو انك والضرب خالد المسمى إليه (والا) بان لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمراً وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولى معرفة تصریح بان أل فيه للتعريف قال أبو حيان ولا نعلم فى ذلك خلافاً الا ما ذهب اليه صاحب السكافى من انها زائدة كما فى الذى والتى ونحوهما لان التعريف فى هذه الاشياء بغير أل فلا وجه الادعاءز يادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو فى حالة التنوين معرفة لانه فى معناها (وقال الزجاج) إعمال (المنون أقوى) من المضاف لان ما شبهه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس للشبهة بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمرة (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف فى القياس (وقيل المضاف والمنون) فى الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الاصل فى الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة (ويضاف للفاعل

مطلقاً) أى ذكره مفعولاً ومحدوفاً كقوله تعالى . كذ كر كم آباء كم . وقوله . يفرح المؤمنون بنصر الله .
 (و) يضاف (لمفعول فصدق) الفاعل كقوله . لا بأس بالإنسان من دعاه الخبير . أى دعائه الخبير وبذلك يفارق
 الفعل لأن الواجب لمدح فيه تزييداً إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره ولا فصل به بين الفعل
 وأعرابه في عملان وحذف الجزء من الكامة لا يجوز قياس وحل عليه لتفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به
 ضمير فاعل لم تسكن نسبة . عليه منه نسبة الجزء من الكامة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضم) في المصدر
 كما يضم في الدعوات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن قرون (ابن الأبرش بنوى) إلى جنب المصدر قال
 ولا يجوز أن يقال نه محدود لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لان المصدر لا يضم فيه لانه بمنزلة اسم الجنس
 (و يجوز أيضاً) أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن
 الحارث الدمارى عن ابن عامر . د كر رحمة بك عبده زكريا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من
 استماع ليه سبيلاً وقول الشاعر

ه فرع الفعول أهواء لا يبارق ه وقيل لا يجوز إلا في الشعر (و) يضاف (الظرف) فيعمل فيما بعده رفا
 (وما) كما ونوعاً تعرف المتعار يوم الجمعة زيد عمراً قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر ممنون
 مع هذا المسألة (ه) يؤول بدون بالمبنى لمفعول فيرفع) ما بعده على لسيابة عن الفاعل نحو عجت من ضرب زيد
 من لا يمشى لا يجوز ذلك بل يتعين المصباح أو الرفع على الفاعلية واختاره الشاويين (و ثالثاً) قال أبو حيان
 يجوز (سواء) أى البناء لمفعول (فعله) أى فعل ذلك المصدر نحو عجت من جنون بالملز يد بخلاف ما ليس
 كقوله (و يحذف) أى بالمتون (الفاعل وأوجه العراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المتون البتة
 لأنه يتبع (ه) لا قول لثلاثه) السابقة فيه أهو محدود أم مضمراً من نوى تانى هنا (ورابعها) قاله السيرافى
 (و) الفاعل هنا (البتة) بل يتصل بالمصدر كما يتصل بالتمييز في عشر بن درهما من غير تقدير فاعل
 ويرد أنه من قول الفاعل يبرمراد فيا طل بالضرورة دلالة لا طعام من لافى قوله . أو اطعام . من مطعم من
 جهة المعنى وإن قول المراد هذا أقرب بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشر بن درهما فيلزمه تقديره
 وإن لم يرد صغاره (مسألة) (يد كر) بعد المصدر (لبدل من فعله مفعوله) نحو ضرب زيد أو سقيابا
 (عالمه) (المصدر) عند سيبويه وأهول لانه صار (لامن الفعل فورث العس الذي كان له وصار
 الفعل سيبويه) (فيل) عالمه الفعل (لمحذوف) لتأنيده المصدر (فعله) أى على هذا القول (يجوز تقديره)
 أى المفعول إلى المصدر نحو زيد صرباً (وكذا) يجوز التقديم (على) نقول (الأول) أيضاً (في الأصح) لانه ناب
 عن فعله فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ولأنه غير محذوف . مصدرى حتى يشبه الموصول في الامتناع رقيق
 ويجوز التقديم على القول بأنه لا عمل قياساً على المصدر لسابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم
 الا بسمع (و) قوله (أى هذا المصدر) (ضمير خلف) صحح ابن مالك أنه يعمل كاسم الفاعل وقال كذا
 (مسألة) (عمل كصدر اسم) أى اسم المصدر (المبنى لا اسم باجماع) فيهما أما الأول فلانه مصدرى الحقيقة
 كقوله

أظنوم إن مما بكر جلا ه أهدي السلام تحية ظم

فما بكر . مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثانى وهو ما دل على المصدر دلالة . فنية عن ال لتضمن الإشارة إلى حقيقة
 كسار و فلانها خالعت المصادر الأصلية كونها لا يقصد بها الشباع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع
 الفعل ولا وقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو امراته (وأما) اسم
 المصدر (المأخوذ من حدث لغیره) كالنواب والكلام وله طاء . أشد من . واد الأحداث ووضعت لما

ينتاب به وللجملة من القول ولما يعطى (فنهه) أى أعماله (البصرية) الا فى الضرورة (وجوزه)
قياسا (أهل الكوفة وبنجداد) الحاقاله بالمصدر كقوله * وبعد عطائك المائة الرتاعا * وقوله
فان ثواب الله كل موحد * وقوله * فان كلامها شفاء لما يابا * (قال الكسائى) امام أهل
الكوفة الا ثلاثة ألفاظ (الخبز والدهن والقوت) فانها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ولا من
دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيمته قال
أبو حيان والذي أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع از المنصوب فيه بضمير يفسره ما قبله وليس باسم
المصدر ولا جرى محرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولا فى غيرها * (اسم الفاعل) * أى هذا مبحث إعماله
وذ كرمه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه (فادل جنس وقوله
* على حدث يخرج الجامد * والصفة المشبهة وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (ويعمل
عمل فعله مفردا أو غيره) أى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسرو) منع
(سيوبه) والتحليل إعمال (المثنى والجمع) الصحيح (المسند لظاهر) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل بخالفه فلا
يقال مررت برجل ضارب بين غلمان زيد أو أجاز المبرد إعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه
(وقيل) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لان الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك
فى التسهيل وبه يرد على ابنه فى دعواه نفي الخلاف فى عمله (وشرط البصرية) لأعماله (اعتماده على) أداة (نفي)
صريح نحو ما ضارب زيد عمرا أو مؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسما أو حرفا ظاهرا أو
مقدرا كقوله * انا ورجالك قتل امرئ * (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو تقدير
هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعري مقيم العذر قومي * أم هم لي في حيا عاذلونا

أى أمقيم وقوله * وما كل مؤت نصحه بليب * أى رجل مؤت (أو موصول) وذلك اذا وقع صلة أل (أو)
على (ذى خبر) نحو هذا ضارب زيد وكان زيد ضارب با عمرا وان زيد ضارب عمرا وطمنت زيد ضارب با عمرا (أو)
على ذى (حال) نحو جاء زيدرا كبا فرسه (قيل أو) على (ان) نحو ان قائما زيد فقائم اسم ان وزيد
الخبير ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شئ من ذلك فأجاز وإعماله مطلقا نحو ضارب زيد
عندنا (و) شرط البصرية (كونه مكبرا) فلا يجوز هذا ضارب زيد العدم وروده ولدخل ما هو من
خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيتها التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم
النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة هو قوى
بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير (وثالثها يعمل) المصغر
(الملازم التصغير) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فيا طعم راح فى الزجاج مدامة * ترقرق فى الايدى كيت عميرها

فى رواية جر كيت (أما الماضى فالاصح يرفع فقط) نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب
لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائى وهشام ووافقهما قوم ينصب أيضا
اعتبارا بالتشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلهم باسط ذراعيه بالصيد . وتأوله الا وون
على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم) رفعه (المضمرة) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو
يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويتعمله (و) قال (قوم يعمل) النصب (ان تعدى لاثنين أو

ثلاثة) نحو هـ إذ أعطى زيد ادرهما أس لأنه قوي شبه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستهائه بالاضافة الى الاول والا كثر ون قالوا هو منصوب بفعل ضمير قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه (فان كان) اسم الفاعل (صلة ال فالجمهور) انه (يعمل مطلقا) ماضيا وحالا والمستقبلا لان عمله حينئذ بالبيان ثابت ال عن الذي وفر وعه وباب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول ال بالذي مقام ما فانه من الشبه المعطى كما قام لزوم التانيث بالألف وعدم النظر في الجمع مقام مسبب ثان في منع لصرف ومثاله ماضيا قوله

والله لا يذهب بغيري باطلا • حتى أيرمالكا وكاهلا

• الفاتلين المالك الملاحلا • قال لا حمش ولا يعمل بحال وال فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه للمعول به وذلكها ، قوله الرماي وجاءة بعمل (ماضيا فقط) لاحالا ولا مستقبلا ورد بأن العمل حينئذ أولى ومن ورده حلا قوله تعالى • والمخافذين فر وجههم والمخافضاب • وقال الشاعر

ادا كنت معنيا نجد وودد • فلاتك الا المجل القول والفعلا

(وبتأني للمعول) نحو زعموا هديا بلع الكعبة • تلك جامع الناس • غير محلي السيد • قال أبو حيان وظاهر كلامه ان ال ليس أول من جر وقال الكسائي هما سواء ويشهر ان الجر أولى لان الاصل في الابهاء ان ال ليس أول من جر لانه لا يجر ال وهو وجه الشبه بمضارع فان على لاصل أولى (وتجب) الاضافة الى ال (كذا) نحو ضارب يبدأ أس د لا يجوز ان يصب كما تقدم (أو) كان (المفعول ضميرا) متصلا به نحو زعموا كرمك (وفيه) اوله لا حمش وهشام محله نصب وزل التنوين أو التنون في مكرمك ومكرمك لانه لا يجر ال لان ال لا يجر ال • ووجب النصب للمعولية وهي محققة • ووجب الجر للاضافة وليست محققة • دلالاتها ان ال لا يجر ال كور ولم يتعين به ال • ورد بالقياس على الظاهر فانه لا يجر التنوين فيه الا للاضافة • ومن لم يشرط للاضافة كان في اسم الفاعل ال وخلافا للظاهر والمضاف اليه ومرجع الفعل • ونحوه تقدم معوله أي اسم الفاعل عليه نحو هـ إذ اضرب لا إن جر بغير حرف زائد من صافته حرف (و) يقال هـ إذ اضرب قاتل ولا مررب زيدا اضرب بخلاف ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو اس زيدا عمر يضرب قبل أو جر به أي زائد أيضا فلا يقدم كغيره • وجوزه قوم ان أضيف اليه حرف أو غير واحد فأجزوا هـ إذ اضرب غير ضارب وكذا الآخرون وقد تقدم ذلك في بحث الاضافة (و) يجوز تقديم معوله (على مبتداه) الذي هو خبر عنه يجوز به هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ أي من سبب المبتدأ يجوز به أبوه ضارب عمرا أو كان المعمول لسببه نحو زيدا ضارب أبوه عمرا وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيرة لا تقدم صفته أي اسم الفاعل عليه أي المعمول (و) لا تقدم معوله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هـ إذ اضرب عاقل زيدا ولا هـ إذ اضرب ضارب أي ضارب خلافا للكسائي في اجازته التقديم في المورتين ويجوز وفاقاتا خبر الموصف عن المعمول نحو هـ إذ اضرب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معوله زال شبه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الابهاء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الموارد في ذلك قوله

• ونخرج من جعدتراه منتصب • • مسئلة • يعمل بشرطه وفاقا خلافا ما حول منه للبالغة الى فعال ومعمول ومعال وفعل وفعل) قال • أخا الحرب لباسا عليها جلالها • وسمع اما العسل فأنشرب

وقال * ضرب بنصل السيف سوق سمانها * وسمع انه لم تحاربوا ثكها * وإن لله سميع دعاه من دعاه وقال * أتاني أنهم مزقون عرضي * ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تستعمل كأن كانت للنسب كحار وطعم أو كان بناء النصب عليها ككريم وفرح (وأنكر الكوفية الكل) أي أعمال الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة اذا لمبالغته في أفعالها وزوال الشبهه الصوري أيضا فاورد بعد ما منصوصا بفاضا ما فعل يفسره المثال (و) أنكر (أكثر البصر بين الاخيرين) أي فاعل وفعل لقلنهما (و) أنكر (الجرى فعل دون فاعل) لانه أقل وورد حتى انه لم يسمع أعماله في نثر (وقال أبو عمرو ويعمل) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخرى فيقاس بها وقد سبقتها في المتن على ترتيبها في العمل فأكثرها فعال ثم فاعل ومفعول ثم فاعل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفارقتها في المبالغة أيضا ففعل من كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعول لمن صار له كآلة وفاعل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون (واعمل ابن ولادوان خروف فعلا) بالكسر والتشديد فاجاز وا زيد شرب الخمر وطبخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع اضافة شرب الى معموله في قوله لا تنفري ياناق منه فانه * شرب خمر مسعر لخروب فعلى هذا لا يبعد عمله نصابا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز أعمالها غير مفردة كقوله ثم زادوا انهم في قومهم * غفر ذنبهم غـ ير نخر وقوله * خوارج ترا كين قصد المخرج * وقوله

شم مهاو بن أبدان الجزور مخا * ميص العشيات لا خور ولا قرم

وذهب ابن طاهر وابن خروف الى جواز أعمالها ماضية وان عريت من آل وان لم يقولوا بذلك في اسم الفاعل لما فيها من المبالغة ولم اخرج الى ذكره لانه رأى محكي في اسم الفاعل فدخل في التشبيه * (مسئلة كهو أيضا) * في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا (اسم المفعول يرفع من فوع فعله) أي المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله قال ونحن تركنا تغلب ابنة وائل * كضرب و به رجلاه منقطع الظهر

(وتجوز اضاقة) أي اسم المفعول (اليه) أي الى من فوعه (دونه) أي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيده في الالفية بالقله ولم يقيد به في التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث ثم كما يجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أبا وهو أقل من الاضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بعناه) من فعل وفعل وفعال (كذبح وقبض وقتيل) فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه (خلافا لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب «مسئلة» (كهو) أيضا (الصفة المشبهة به عملا لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مضرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا في) (مفعول) بينها وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفسر لوابين الصفة المشبهة ومعمولها فبقولوا كريم فيها حسب الآباء الا في الضرورة كما قال * والطيبون اذا ما ينسبون أباء * (ولا مرادها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

محو الازيد اضرار به تغديره اناضار به كما يعمل مظهر او في اجنبي كما يعمل في سبي وفي مقدم عليه كما
يعمل في متأخر عنه وفي مفعول كما يعمل في متصل ومراد به الاستقبال كما يعمل في مراد به الحال وقولي (في
الاصح فيهما) راجع الى الاخير بن قال ابو حيان ذ كر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين
معمولها اذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى .. منعه لم الابواب . قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل
لزمان هذه الصفة ود كر ذلك في أرجوزته فقال . وصوغها من لازم الحاضري . وفي المسئلة خلاف ذهب أكثر
النحويين الى انه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى انها تكون للثلاثة وأجاز
أن تقول مررت برجل حاضر الا ان غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي الى انها ابد بمعنى الماضي وهو
ظاهر كلام الاخفش قال و الصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساع أن يبنى منها فعل وذهب ابن السراج والعارضى
الى انها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار السويين قال و . وا رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه حسن الوجه ثابت في الحال لا يزيد . ضيا ولا . استقبالا لانها لما شئت باسم الفاعل لم يتوقفه في عملها في
الزمانين وقد جمع بعض النحائيين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال لا يزيد السيرافي بقوله انها للماضي
الصفة المقطعت وانما يزيد انها ثابت قبل الاخبار منها رداً الى وقت الاخبار ولا يزيد ابن السراج انها انما
وحدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تعارقه في انها
لا توجد الا حالاً وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة لشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة لشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه
المناسب انتهى اسمها اما صالحة لمد كـر والمؤنث مطلقاً) أى لة نظار معنى كحسن وقبح (أو لفظ الامنى) كحائض
وحصى لغيره من حيث الوزن فاعل وفعل صالحة لمد كـر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى
المد كـر مختص بالمد كـر (أو عكسه) أى معنى لا لفظاً ككبر الآلية فانه معنى مشترك فيه لكن خص المد كـر بلفظ
آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أولاً) تصلح لهما بل تختص باحدهما كما ذكرنا وأ كـر لفظها ومعناها خاص بالمد كـر
ورتقاء وعلا لغيره اوه . ما هما خاص بالمؤنث (وتجرى الاوى على مثلها وضدها) أى تجرى مذ كرها على المد كـر
والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمد كـر قال أبو حيان وهذا الذى يعبر عنه الصوبون بأنه يشبه هو ما تقول مررت
برجل حسن الاب ورجل حسن الام وبامرأة حسنة لام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فانها انما تجرى
على مثلها فقط ولا تجرى على ضدها (في الاصح) تقول مررت برجل حصى الاب وبامرأة حائض البنت ورجل
آلى الاب وبامرأة عجزاء البنت ورجل آدر الاب وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه الصوبون
بأنه يشبه حسوسا وأجاز الكسائى والاخصى جريان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل
حائض بنته وبامرأة حصى ابناها ورجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابناها ورجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابناها هكذا
حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونازعه أبو حيان بأن بعض المقاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها وان
الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع ال) مقترنة بها (ودونها
رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بما قاله . يدوبه والبصريون (أو بدلاً) من الضمير المستكن فيها قاله
العارضى (ونصباً) على أنه يعرب (مشبهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو نبيزاً) في النكرة (وجراً بالاضافة وفي
مراتها خلاف في مجرد وضمرون بأل ومضاف له) أى لقرون بأل (أو مجرداً أو ضميراً ومضاف له) أى الضمير
فذلك ستة وثلاثون حاصله من ضرب اثنين وهى حالتا اقترانها بأل وعدمه في ثلاثة وهى وجوه عملها الرفع والنصب
والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المفعول الستة وهى نجر يده واقترانه بأل واطرافه الاربعة

المشار إليها فتبلغ ما ذكر وهذه أمثلتها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجهه والحسن وجهها والحسن وجهه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه وحسنا الوجه وحسنا الوجه وحسن الوجه وحسنا وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسنا وجه أب وحسنا وجه أب وحسن وجه أب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسنا وجهه وحسنا وجهه (لكن تجب الاضافة) حال كونها (مجردة) من آل (التي ضمير متصل بها في الاصح) نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفراء فيقال جميل اياه ورد بأنه لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله فان لم يتبشره متصله به أو قرنت بأل لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو قر يش نجباء الناس وكرامهم وها وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو مررت بالرجل الحسن وجهها الجميل والقول الثاني ان الضمير في موضع جر فلو كانت الصفة غير متصرفه في الاصل وقرنت بأل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمر فالضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء (وتمتنع) الاضافة حال كون الصفة (مع آل) الى معمول (عارمها أو من اضافة لذيها) أي لذي آل (أو) الى (ضمير ذمها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه للحسن وجهه للحسن وجهه من انه لا تجوز اضافة الصفة المقترنة بأل الى الخالي من آل ومن اضافة لما فيه آل ومثال المضاف الى ضمير ما فيه آل رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم قال أبو حيان وهو نادر (وتفتح) الاضافة حال كون الصفة دون آل (الى مضاف لضمير) وهو مثال حسن وجهه (ومنها سيبويه اختيارا) وحص جوازها بالشعر كقول الشماخ

أمن دمنتين عرج الركب فيهما * بحفل الرخاى قد عفى طلاهما

أقامت على ربعهما جارتا صفا * كميता الاعالى جونتامصطلاهما

(و) منعها (المبرد مطلقا) في الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على انهما من قوله مصطلحا معا تد على الاعالى لانها مشناة في المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عنه العجنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه قال ومع هذا في جوازه ضعف ووافق أبو حيان (وكذا) يفتح (رفعها مطلقا) أي مع آل ومجردة (العارى من الضمير وأل والاضافة الى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه (ومنع) أكثر البصريين حسن وجهه) وهو المثال الثاني من هذه الاربعة لخلاص الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف وما تقدم من جوازه بفتح مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ومن شواهد قوله

بشوب ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بماها هنارأس

بيهة منبت شهم قلب * منجد الاذى كهام ينبو

وقوله

قال أبو حيان وقول ابن هشام الخضر اوى في نحو هذا لا يجوز الرفع في قول أحد اذ لا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكى عن الكوفيين وبهض البصريين (ويتبع معمولها) أي الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجرى على حسب لفظه لا موضعه وأجاز الفراء ان يتبع الجر وعلى موضعه من

والتكسير أحسن نحو مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كعملها) في رفع السببي ونصبه وجره (اسم مفعول المتعدى لواحد وفاقا) كقوله * فهل أنت مرفوع بماهنا رأس * وقوله * لمأبدت مجلوة وجناتها * وقوله * تمنى لقائى الجوز مفرور نفسه * قال أبو حيان وقول السهيلي والاصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أجدا منها فلذلك قلت وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منها لعسلا ماؤه وعسل الماء أى حلوا وقال الشاعر * لأبت وأنت غربال الأهاب * وقال آخر
فراشة الحلم فرعون العذاب وان * يطلب نداء فكلب دونه كلب

أى متعب وطائش وهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدى لواحد (ان أمن اللبس) نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راجم الأبناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راجون ناصرون وكذا هذا ضارب الأبز بدافى هذا ضارب أبوه زيد فان لم يؤمن اللبس لم يجز (وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) إنما يجوز (ان حذف المفعول اقمارا) فان لم يحذف أصلا لم يجز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف اذ ذلك مختلف التعدى والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدى ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها باصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرع الاصل وفرع الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو * ما الراحم القلب ظلما وان ظلما * قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدى فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة
تباركت انى من عذابك خائف * وانى اليك تأتب النفس راجع

وقال آخر
ومن يلك من عمل العزائم تابعا * هواه فان الرشده منه بعيد
ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ظلما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما انتهى قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدى لاثنين أو ثلاثة (ومنع الاكثر مطلقا وتوقف أبو حيان) فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الاصح) وعليه الجمهور وجوزه الاخفش وابن عصفور نحو مررت برجل مارا الاب يريد بنصب الاب أو جره واستدل بقولهم هو حديث عهد بالوجه فقولهم بوجه متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولو ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مررت برجل غضبان الاب على زيد علوقا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الصفة أى غضب على زيد * (افعل التفضيل) أى هذا مجتبه (يرفع) افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أى زيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعيين ضميرين ثانيهما له والآخر للوصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حال في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للوصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النبي أول الجملة ومثله الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر
ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهوؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل اياه على وجه
لا يكون بدوها ألا ترى انه يحسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كمنه في عين
زيد ولا يحسن لمعنى تعلل قولك في الأنبياء رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان ايقاع
العمل فيه موهوم أفعال غير المعنى فكان رفع الفعل للظاهر لو فوعه. وقما صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة
إعمال اسم العادل الماضي معى اذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه
فما وقع صلة قدره فعل وفاعل ليكون جملة فان المراد لا يوصل به موصول فاجبر بوقوعه وقع الفعل ما كان
وثنان لثمة فاعطى العمل بعد أن سمعه (وقاس ابن مالك) على النبي (النهي والاستعظام) فقال لا بأس باستعماله
بعد نهى أو استعظام فيه معى النبي كقولك لا يمكن غيرك أحب إليه الخبير منك وهل في الناس رجل أحق
به خدمته بحسن لا غير وانما يرد ذلك مجموعا (ومعه أبو حيان) قائلا اذا كان لم يرد هذا الاستعمال الا بعد
في وحب السمع فيه ولا فصار على ما قلته العرب ولا يقاس عليه ما ذكر من الاسماء لا سيما ورفعه الظاهر
الوجه في لغة تدعى في أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال علي بن الحافظ بالنبي ظاهر في القياس ولكن
دوى اتباع السمع (وأمر بغيره) أي هذا التركيب مع أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبر)
وقد تعدى الفعل الاول) قد كان مع ما سمع ما رأيت فوها شبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره
ما رأيت قوما أيت بهم شبه بعض ببعض من قومك (و) قد يحذف الضمير (الثاني) وتدخل من على الظاهر
تعمودا على أن يحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محل) كقولك في المثال المذكور من
عين زيد يحذف كحل الذي هو المضاف (أو) على (دي محل) كقولك فيه من زيد يحذف كحل وعين وادخاله على
صاحب العين ومن ادخله على المحل قولهم ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر والاصل
من شهود كذبة أمير يحذف شهود ووافق المضاف إليه مقابله (ولا ينصب) الفعل التفضيل (مفعولا به على الاصح)
في تعدى اليه باللام ان كان الفعل يتعدى الى واحد نحو زيد أبدل للعروف فان كان الفعل يفهم علما أو جهلا
تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالعرى وأهل بالعقبة وان كان مبتدئا من فعل المفعول تعدى بالياء الى الفاعل معنى
نحو زيد أحب الى عمرو من زيدو بعض الى بكر من عبد الله ونحو الى المفعول نحو زيد أحب في عمرو من خالد
وأعس في عمرو من عمرو قال ابن مالك وان كان من متعد الى اثنين تعدى الى أحدهما باللام وأضمر ناصب
الثاني نحو هو أكره لعمراء لثياب أي يكسوهم لثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب
لان كان معناه من لسانهم وذهب بعضهم الى انه ينصب المفعول به ان أول جملة التفضيل فيه حكاية ابن مالك
في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لانه وان أول جملة التفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعدية
ولم يركب جملة صيغ وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يوم
حوار ذلك حمل عليه بفعل مقدر بعينه فعل كقوله تعالى. الله أعلم حيث يجعل رسالته. فحيث هنا مفعول
به لا مفعول به وهي في. وضع نصب بفعل مقدر بدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم
كان حمل. لانه قال أبو حيان وقد فرغنا نحن على أن تكون حيث باقية على باهما من الطرفين لانها من
الظروف التي لا تصرف (ولا) تنصب مفعولا (طلعا وفاقا) ذكره (وتلزمه من ولو تقديرا ان جرد) من ال
والاضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى. النبي أولى بالآمنين من أنفسهم. ومثال تقديرها. وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزمه (الافراد والتذكير ان جرد
أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً للمذكور مؤنثاً لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند
أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات
أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وهن أفضل نساء
(خلافاً للفراء في الثاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناً من المعرفة فضلة وإيضاح أن يؤنث ويثنى نحو هند
فضلي امرأة تقصدنا والهندان فضلنا امرأتين تزوراننا (و) على الأول يلزم (مطابقتها) أي النكرة
المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقة) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية
ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافرين . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بثني
نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أي أول فريق كافر
(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعال) كما بين (وجوز) أبو بكر (ابن الأنباري
جرها ان خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع داراً وداراً وأبسط جاه وجاهها قال فالجر على
إضافة أفعال إلى المفسر والنصب على إرادة من اذ لو ظهرت لم يكن إلا النصب (والمعرف بأل يطابق) في الافراد
والتذكير وضدهما احتمالاً نحو زيد الأفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلي والهندان
الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد اجتمع في قوله صلى
الله عليه وسلم الأخرى بأحسبكم إلى وأقر بكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً (وأوجب ابن السراج
الافراد والتذكير) ومنع من مطابقتها ما قبله قال أبو حيان ورد عليه بالسماع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم
أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس
فشبهه بذي الالف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه في
المطابقة أولى من اجراءه مجرى العاري فاذا لم يفد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك (وعلى
الأول في الأصح خلف) قال أبو بكر ابن الأنباري الافراد والتذكير أفضح استغناءً بثنية ما أضيف إليه
وجمعاً وتأييداً عن ثنية أفعال وجمعه وتأييده قال وهذا القوي عن العرب وقال أبو منصور الجواليقي
الأصح من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) أفعال (من) معنى (التفضيل حينئذ ويكون بعض المضاف
إليه) كما تقدم (وقال الكوفي) الإضافة فيه (على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق) وجواً كالعرف
بأل لتساويهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه قال ابن مالك في شرح
الكافية فلوقيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرد وجاز عند إرادة معنى المعرف بأل لما ذكر
لك ولما قرر في باب الإضافة من ان أي بمعنى بعض ان أضيف إلى معرفة ومعنى كل ان أضيف إلى نكرة وأفعال
التفضيل مثلها في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان اذا كان أفعال جارياً على من أطلق له التفضيل فلا ينوي
معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزم المطابقة في الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه مثال الأول
يوسف أحسن إخوته أي أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه
لان إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة تريد عالم المدينة قال وهذا النوع ذهب إليه
المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهدى منكم . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ
لا مشارك له في علمه وهو هين عليه اذ لا تفاوت في نسب المقدرات إلى قدرته (وفي قياس ذلك خلف) فقال
المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السماع قال أبو حيان لقوله ما ورد من ذلك

(ولا يجلو) أهل التفضيل (المجرد) من ال والاضافة المقرون بمن (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً
 ولو تقدرا) قال أبو حيان فاذا قيل سبوه به أتى من الكسائي فالكسائي مشارك لسبوه في الصوران كان
 سبوه قد زاد عليه في الصور والمراد بقولنا ولو تقدرا مشاركته بوجهما كقولهم في البغيضين هذا أحب إلى
 من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا وفي الصبيان هذا أهون من هذا وفي القبيحين هذا أحسن من هذا
 وفي التزييل . قال رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه . وتأويل ذلك هذا أقل بنضار أقل شراً وأهون
 صعوبة وأقل قصاوم من غير الغالب قوله الفصل أحلى من الخل والميف أحمر من الشتاء (وتحذف من المفضول
 لقربة) كقوله تعالى . فانه يعلم السر وأخفى . (ويكثر) الحذف (لكون أفضل خبراً) ابتداءً أو ناسخ
 نحو . ذلك أوسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما نحفي صدورهم
 أكبر . والذانيات العالجات خير عند ربك نوالاً وخيراً ملاً . نجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً وقال الشاعر
 • ولكم كما واد على الموت أصيراً • (أوصفة) نحو مررت برجل أفضل (ومنعه الرمان معها) وقال
 لا يجوز الحذف إلا في الخبر (ونالها) الحذف مع العفة (قبح وجوزة البصرية مع) أفضل إذا كان في موضع
 (فاعل أو اسم) نحو ما في أفضل وإن أكبر الله ومنعه الكوفيون (وفي تقديمها) أي من وجع ووجعها
 عن أفضل أو قول أحدها الجواز (نالها) المع (نالها) وهو (الأصح بحيث إن وصلت باستفهام) نحو ممن
 أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل ومن كان زيد أفضل ومن ظننت زيدا أفضل ومن وجه من وجهك
 أحسن (وإلا) أن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضرورة كقوله

معال لما أهلا وسهلا وزودت • حتى الصل بل ما زودت منه أطيب

(وتعمل) من مجرد من فعل (بممول) كقوله تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقل) الفصل
 • هاوية (ديرة) أي ديرة المعمول كقوله

وامدوك أطيب لو بدلت لنا • من ماء . وهبة على حر

وهو • لئلا أحببنا فرزدق • لئلا وأحببنا بالهارة

(ويعدى أو من كالتعجب) أي المخر وف التي يعدي بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخبر من عمرو
 وأجمع لمال بن زيد وأراف بنان تيره • مستله • (أخرج عن الأصل آخر) وهو وصف على أفضل (مطابق)
 وهو له (مطعما) في أفراد والتكبير والتكبير وأضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين
 أو رجلا آخرين وكان مقتضى جملة من باب أفضل لتفضيل أن يلزمه في التكبير لفظ الأفراد والتكبير وان
 لا يؤنث ولا شئ وتجمع لا معرفة كما قال أهل التفضيل فمع هذا المقتضى وكان بذلك معدولا عما هو به أولى
 فذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لانه لا دلالة فيه على تفضيل نفسه ولا بتأويل (والصحيح) انه
 (يستعمل في غير الآخر أما أول الوصف كغيره) من سائر أهل التفضيل في فرد مجرد أو مضافا لذكره ويطابق
 معرفة بال و يضاف لمعرفة قال تعالى . إن أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضافا) هو (إليه
 ونادما) له (ومنصو ما طرفا) قال في البسيط تقول العرب على ما قاله اللغوي مضي عام الأول بما فيه والعام الأول
 و عام أول ، فيه و عام أول بما فيه و عام أول و عام أول فتضيف العام إلى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه
 على الرفع فتصرف ولا تصرف لان أول يكون معرفة وذكورة (يكون) ظرفا واما قول أبدأ بهذا أول
 فتبنيه على الضم والحمد لله أولا وأخر يا عرب وتصرف ذكورة وفعلات ذلك عاما أول و عام أول وأول واحترز
 بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصف فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي

ولانين لغة هيات وأهيات وهيات وأهيات وهيات وأهيات وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحة
 ومكسورة وكل واحدة منها مضمونة وغير مضمونة وحكى غيره إيهاء وإيهاء وإيهاء وإيهاء بالمد
 مراد على لاربعين (وتشان) بمعنى افتراق (وسرعان وشكان) مثلنا أولهما بمعنى سرع (و) على حدث
 (حاضر كاوه) بمعنى أوجع وفيها العاب أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيها
 وأوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأب) بمعنى انضغرت وفيها عوار بمعنى لغة (واخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف
 وتشد الهاء كما في مكسورة بمعنى أنكره (وإهاو وي) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نقبا) كقولهم همها
 بمعنى هي (ولو لا) لانه كقولهم ولعنه لافاه (ونها) كقولهم وراهاك بمعنى تأخر لانه بمعنى لا تستخدم واستفهاما
 كقولهم مهيم أي أحدثت كني وفيه معناه ما وراءك (ونهبيا) كقولهم بطان هذا الامر بمعنى بطور فيه
 معنى لتعجب وقوة

والذي أنت وفوك الاشب • كما نادر عليه الزرنب

(ونيرها) كلاس نظام في قولهم نخرج والتقدم في قوله

سألتني الطلاق أن رأاني • قل ما في قد جئتني بنكر

وي كأن من يكن له شيب بحيب • ومن يعقر بهش عيش ضر

(ومها ما أصله لم يرد أو) (ومعرو) قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل الا
 مثلا في محال (الذات) بمعنى إيت (ومعدك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خد (ووراءك)
 بمعنى آخر (وأملك) بمعنى تقدم (وليك) بمعنى تبع (وعليك) بمعنى الزم (ولاتعاس) هذه (في الاصح)
 في مقتصرها من الاصح وأما الكسائي أن يوقع كل طرف ويجرور موقوع فمن قياسا على ما مع ورد بأن
 ذلك شرح له من أصله وقل ان الكسائي يشترط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل
 الصواب) المتكسر من الكسائي في قوله أحدها رفع وسببه السرة ناهيا نصب وعابه الكسائي (ثالثها)
 وهو (لاصح) وهو من (الاصح) ما روي عن عرب فصحاه على عبد الله زيد ابجر عبد الله
 قال ابن مالك أن الصواب محروم في الموضع لا مرفوع ولا منصوب قال ابن مالك في شرح الكافية ومع ذلك فمع كل
 حذو من لا يرفع من مرفوع الموضع يقتضى المعانيه فكأن تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا
 فخره كما في قوله محروم في الموضع لا يرفع ولا يخفض ولا يجر ولا ينادى (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة
 هذه المدروف (حرف خذات) في محروم في محلها من الاعراب (ومنها) ما هو (مركب مزجا كجيهل)
 اسم مركب مرجح بمعنى أهل ولا يرفع في قوله فمركب حذف العوار كثيرا استعمالها لا تستثنى العاقل
 فليسا محلي وقد استعملت في المرفوع واللام واستعمل بمعنى قدم نحو جيهل التريد وبمعنى عمل متعدد بالباء نحو
 جيهل بك أو ما في نحو جيهل الى كذا وتسمى أقبيل فيتعدي به في نحو جيهل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية)
 على بعضهم الإجماع على تركيبتها وفي كسيتها بخلاف قال البصريون مركبة من ها التنبية ومن لم التي هي
 فمن أمر من قولهم لم الله ثمه أي جده كما قيل إجمع نفسك الى الخذف التيها تخفيفا ونظرا الى أن أصل لام لم
 السكون وقال اللؤلؤ كما قيل الاذام فحذفت الهمزة للارج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف للقاء
 الساكنين ثم حلت حركة الميم الأولى الى اللام وأدغمت وقال العراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد
 حذفت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فسارهم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين
 أقرب الى الصواب قال في البسيط وبدل على محته أنهم نطقوا به فقالوا هالم وبأى هلم بمعنى أحضر فيتعدي ومنه

هل شهداء كم أي أحضر وهم وهم الذي أي أحضره وبمعنى أقبل فيتعدى بالي نحوهم الينا وقد تعدى باللام نحوهم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنونيم فهي عندهم فعل متصل بها الضمائر فيقولون هلمى وهلموا وهلموا وهلمن (أما قول الناس (هلم جرافتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريته) قال في رسالته **مسئلة** أسماء الاصوات ما وضع لزجر) لما لا يعقل (كهلا) بوزن ألالزجر الخيل عن البطي (أودعاء) لما لا يعقل (كأو) بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس (أو حكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أي في هذا النوع أيضا كقافي أسماء الأفعال (الركب) المزجي (كغاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت العماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ النحوي أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم في باب المغرب والمبني انها كلها مبنية لشبهها بالحر وف المهملة في انها لاعامة ولا معمولة (وشذاعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن) كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتنكيرها بالتنوين) كقافي أسماء الأفعال وأصل بنائها على السكون كقوب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاء وحوب وعوه وقوس وهج وعيط وطبخ (وعبر بمضي) باليم والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لافني) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض وحركت لي رأسها بالنفض

* (الظرف والمجرور) * أي هذا مبنيهما (إذا اعتدنا كالوصف) على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا ما بعدهما فاعلا) نحو ما في الدار أحد وأفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثر ون بوجوبه) لان الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هوراجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخر أو الظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجح فيه الابتدائية) ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أي الابتدائية (السهلي) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقربهما منه باعتبارهما على قولين قال في المغنى والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الأول لان الأصل في العمل الفعل ولتعادل المرجحين في الامامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فان لم يعتدنا) على شئ مما ذكر نحو في الدار أو عندك زيد (فالا ابتدائية واجبة خلافا للاخفش والكوفية) في اجازتهم الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط **مسئلة** يجب تعليقهما أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمع في قوله تعالى . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . أو ما فيه رائحته كقوله * انا أبو المنهال بعض الاحيان * وقوله * انا بن ماوية اذ جد النقر * فيتمتع بعض واذا بالاسمين العاملين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدر) كقوله تعالى . والى ثمود أخاهم صالحا فانه متعلق بأرسلنا مقدر ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسول اليهم يدل عليه (وفي أحرف المعاني) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وان لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسي وابن جنى قالا في

نحو بالزبدان اللام متلقية وقال المجوزون مطلقا في قول كعب

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا • الاغن غفيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للشيء أي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء
ومن في كفي بالله شهيدا. هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان أفصلا
فصر عن الوصول الى الابهاء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد ما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
ولم يدخل للربط (اللام المقوية) فانها تتعلق بالعامل المقوي نحو. بمد قالمعهم. فقال لما بر بده ان كنتم
لمرو يا تعبرون. لان التصيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل. نزلة القاصر
ولا معدية محضة لا طراد حصة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفي) في اعرابه (ان الباء في) أليس الله
(الحكم الحاكمين متعلق وهم) أي غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف
زائد الأخرى ان محرو رها في موضع رفع بالابتداء بدل ارتفاع ما بعده على الخبرية في قوله • لعل أبي
المعوار منذ قريب • (و) لا (لولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء
(و) (حروف الاستثناء) خذ لا وعدا وحاشا اذا ضمن لانهن لتسمية الفعل مما دخلن عليه كما ان الا كذلك
وذلك عكس. معنى التعدي التي هي إيصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف)
لتي لتثنية فلا انه إذا قيل زيد كعمر وان كان المعلق استقرا الكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في
تدرو ان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف قال في المعنى والمحق ان جميع الحروف
الجارية الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (ويجب حذفه) أي ما يتعلقان به (اذا وصاله)
نحو. وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون. (أوصفه) نحو. أو كعب من السماء. (أو خبراً)
نحو زيد عندك أو في الدار (أو حالاً) نحو. فخرج على قومه في زينتته (أو مثلاً) كقولهم للمرس بالرفاه والبنين
أي أعربت (وجوزان حتى اظهار) المتعلق في (الخبر) واستدل بقوله • فانت لذي بجوحة الهون كان •
(و) (جوره) ان بعض ان لم يحذف وينقل اليه ضمير (نحو زيد مستقر عندك فان حذف وينقل ضميره الى
لطرف لم يحذف طهاره لانه قد صار أصلاً من فوضا) وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للتعلق
(فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونها مخالفين للبتدأ
(وعندهما) ينصبه (البتدأ) وزعم انه برفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره (ويقدر
الكون المطلق) نحو زيد في الدار فيقدر كأن أو مستقر ومضارعها ان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم
اليوم أو عند أو كان أو استقرأ أو وصهها ان أريد المعنى نبيه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (اللدليل) فيقدر
الكون الحاضر. الحر بالحر. الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدماً) كسائر الواو من معمولاتها (المانع)
كافي نحو ان في الدار زيد فيقدره. وخرأ حتماً لأن ان لا يليها مرفوعها ويرجع ذلك في نحو في الدار زيد لان
الاسل تأخير الخبر (والخيار) وقال اهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخرًا. مناسباً لما جعلت هي مبدأه
فيقدر في أول القراءة بسم الله أفرو في الأكل بسم الله الأكل وفي السفر بسم الله ارنحل وعليه قوله صلى الله
عليه وسلم في ذكر اليوم (باسمك ربى وضعت جنبي) وباسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها في كل
موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ يقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر ابتداء بسم الله في التنارع
في العمل أي هذا معناه (اذا تعلق عام لان فاكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم
العمل متعدد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيمرضا أو نصبا أو جرابحرف

أو أحد هارفاً والآخر خلافاً (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يعملان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطاوب نحو قام وقعد زيد فجعله مرفوعاً بالفعالين كما يسند للبدي إخباراً وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معالانها يقتضيانها والجمهور منعوا ذلك حدراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح وفي مسألة زيد وعمرو منطلقان لان الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة فالعلة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين اذ لا يصح اسناد كل منهما وحده الى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمرو وحده الى منطلقان (و) على الاول (الاقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الاسبق (عند البصرية) لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه وسلامته من تقديم مضمرة على مفسره (فان ألغى الثاني) من الاعمال في الاسم بأن أعمل فيه الاول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا (أضمر فيه) أي الثاني اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الافراد والتذكير ووفر وعهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيد قام وقعد الزيدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيد اضربت وضرباني الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربت وضربتني هند (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالأظهار) حينئذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبى المفسر والمفسران طوبى المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قائم الزيدين قائمين يظهر ثاني ظناني لانه لو أضمر مفرداً فقبل اياه طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثني فقبل اياها فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالأظهار عن باب التنازع لان كلام من العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الاظهار وجهين آخرين (حذفه) للدلالة معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندنا * بك راض والرأي مختلف

أي راضون (واضماره مؤخر) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو ظننت وظناني الزيدين قائمين اياه فيدل عليه المثني لانه يتضمن المفرد (و) جوز (قوم) من البصريين وجهها آخر (اضماره مقديماً) في محله مطابقاً للمخبر عنه نحو ظننت وظنني اياه الزيدين قائمين (وكذا) اذا كان الثاني (غير رافع) يضم فيه اذا عمل الاول (اختياراً في الاصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه كقوله
بعكاظ يعشى الناظري * ن إذا هم لمحو شاعه
أي لمحوه وأجيب بأنه ضرورة (أو) ألغى (الاول) حال كون الاول رافعاً من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الاول المرفوع كقوله

خالفاني ولم أخالف خليلاً * ولا خير في خلاف الخليل

وقوله * جفوني ولم أجف الاخلاء إنني * وقوله * هو يئني وهو يت الخرد العربا * (وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضا يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا الفرار من الاضمار قبل الذي هو خارج عن الأصول (و) قال (أبو ذر الاحسن) أعمال الاول حينئذ (فراراً من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذي ذكر) (و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور (لا تصح المسئلة الابيه) فوجب أعمال الاول حينئذ (وعنه) قول آخر محكى في البسيط (انه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياساً (و) حكى (عنه) قول آخر حكاه ابن مالك انه يجوز أعمال الثاني قياساً يضم في الاول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربني وضربت زيدا هو قال البهاء ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير

ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يصح في الاول لانه لكونه فضله لم يمنع فيه الى الاخبار قبل انه كر
قال تعالى . آتوني افرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ملم يلبس)
حدفه فوجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب في
ورسب عن زيد (وجوز قوم اطهاره اختيارا) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما في الغناء الثاني ودفع بالفرق
بين الاخبار قبل انه كر وبعده ولا خلاف في جواز ضرورة كقوله . اذا كنت رضيه ورضيك صاحب .
(فان كان) الهامل من باب (ظن اضمح قبل الذ كر) نحو ظناني اياه وظننت الزيد بن قاتمين (أو) اضمح (مؤخرا)
نحو طابى وظننت الزيد بن قاتمين اياه (أو حذف) أصلا (أو آتى به اسما ظاهرا) حذر من عدم مطابقة الخبر عنه
والمسرح نحو طابى قائما وظننت الزيد بن قاتمين وبه يخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم
نظيرها في الغناء الثاني والجمهور على آخرها (والختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى
ظن دليل (ولا) بأن لم تكن قرينة (جى بهاء ظاهرا) كما قال الجمهور حذر من المخالفة المذكورة (ومنع
ابن الطراوة لا يصح في) باب (ظن . طلقا) في هذه المسئلة وغيرها لم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع
من التعويلين اجزة ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه الا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن
المفردة على قائم ديسر المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود
على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع في لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر
فأعادد كره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (ونوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغى الرجوع الى السماع
فان سعملته العرب في ظن في هذا الباب اتبع والانوقف في اجازته لان عود الضمير على نى لفظا لا معنى قليل
وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لاتنازع في نحو ما قام وقعد الا زيد) وقول الشاعر

ما صاب قلبى وأضاه وتبه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة • الامرو لم يضع دنيا ولا دنيا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرآئين اللفظية والتقدير أحد حذف وأكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء
على حد . وما من الا له مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كآية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ
وهو جاز الحذف بخلافه في المثال والبيتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فمعين أن يكون من التنازع (و) الاصح
أيضا انه لاتنازع في قول امرئ القيس

فلو أن ما أمى لأدنى معيشة • (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافه من جهة من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملقى أى أطلبه بل هو فعل لازم
لامه مول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله في صدره فلو أن ما أمى (ومعنه) أى التنازع (الجمهور في
العامل المؤخر) ونرطوات تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما فلوقلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل
قد ضربت أو شقت لم يكن من الباب وجوزه الفارسى في تأخر أحد العاملين وبعض المغاربة في تأخرهما
واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرف) كتم وبس قال في البسيط
فلوقلت نعم فى الحضرة وبس فى السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضمرت فى الاول ولم
تصغر وهو لازم التصغير اذا أضمر ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك
يلزم فى الثانى قال أبو حيان وكذا يجب الا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالركب مع الاشارة
قال وكذا فعل التهجى فى ظاهره مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الاول (وقيل

يجوز في التعجب مطلقا) ويفتقر الفصل لامتراج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان وعليه
المبرد ورجحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثانى) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه
ابن مالك نحو ما أحسن وأجل زيدا وأحسن به وأعقل يزيد ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع
اذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك)
ووافقهما البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو
* أناك أتاك اللاحقون * فهيات هيات العقيق وأهله * لان الثانى في حكم الساقط فلا يعتد به قال
أبو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسي في المثال الثانى بأنه من التنازع والاضمار
في أحدهما (و) متعة (الجرى فيما تعدد مفعوله) الى اثنين أو ثلاثة وخصه بالمتعدى الى واحد قال لانهم يسمعون
من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سمع في
الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جازت الى المبتدآت وان لم يسمع
لانه قياس أصولهم فيقال في إعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياها زيدا عمرا قائما وفي إعمال الثانى أعلمنى وأعلمته
زيدا عمرا قائما اياه اياه هنا (وجوز بعضهم في لعل وعسى) قال في الارتشاف تقول لعل وعسى زيدا أن يخرج
على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزة (السيرا في مصدرين) نحو قولهم
أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لأى ذاك تصير

(ومنع الجمهور) قال في النهاية فاذا قلت سرنى الزامك وزيارتك زيدا واجب نصب زيدا بالتالى ولا
يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومعموله (وقال أبو حيان) في الارتشاف (ينبغي أن يجوز فيما معنى الامر او)
بمعنى (الخبر) باعمال أيهما شئت (ويقع) التنازع (في كل معمول الا المفعول له والتميز وكذا الحال)
لانها لا تضمر (خلافا لابن معط) قال في الارتشاف فانه جوز الازع فيها واسكن يقول في مثل ان تزرنى
القفك را كبا على إعمال الاول ان تزرنى أزرك في هذه الحال را كبا على معنى ان تزرنى را كبا القفك في هذه
الحال ولا تجوز الكتابة بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن
مالك (في سبى مرفوع) قال فلا تنازع في نحو زيد منطلق مسرع أخوه وقول كثير
* وعزة مطول معنى غريمها * لانك لو قدرته لاسندت أحد العاملين الى السبى وأسندت الآخر الى ضميره فيلزم
عدم ارتباطه بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين
المتقدمين وفي كل منهما ضميرها وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السبى المنصوب فيكون في التنازع نحو زيد
أكرم وأفضل اياه لانه يحذف ولا يضمير قال أبو حيان وما قاله لم يذكره معظم النحويين (وبعضهم في المضمرة)
قال في الارتشاف وأجازه أكثرهم * الاشتغال * أى هذا مبحثه (هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملامسه)
كالضام الى ضميره وصلته المشتغل فنحوز يضر بته وزيده ضربت أخاه وهند أكرمت الذى
يجب بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيد اعلى البدل أو زيد اعلى الابتداء فليس من الباب وفاعل
ينصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل
التعجب وأفعال التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي اذا ما لا يصح أن يعمل في شئ
لا يصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى (غير صلة) نحو زيد أنا الضار به
(ولاشبهها) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيهها في تتميم ما قبلها بنحو ما رجل تحبه بهان وزيد يوم تراه تفرح
(ولاسند للضمير السابق المتصل) نحو أزيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول

الذي حقه أن يكون فضله فان انفصل الضمير نحو زبد الم يظنه ناجيا إلا هو جازلان المنفصل كالأجنبي فاشبه نحو
زيد الم يظنه ناجيا لا عمرو (ولان تالي استثناء) نحو ماز بد الأضر به عمرو (أو) تالي (معلق) أي حرف من أدوات
التعليق نحو زبد كيف وجدته وزبد ما أضر به عمرو ولا أضر به زبد أي أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو)
تالي (حرف ناسخ) نحو زبد ليتني أكرمه (أو) تالي (كم) الخبرية نحو زبد كم لقبته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية
(أو) تالي (واو الحال) نحو ماز بد وعمرو يضر به بشر فرار من تقدير المضارع بعدها (وفي الشرط) نحو زبد
ان زرتني بكرمك (والجواب) نحو زبد ان يقرم أكرمه (وتالي لا) النافية من الملقات نحو زبد لا أضر به وزيد
والله لا أضر به (أو) تالي حرف (تنفيس) نحو زبد ما أضر به أو سوف أضر به (خلاف مبني على تقديم معمولها)
من أجازة فيها جوز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح في الشرط
والجواب المنع وفي لا التعميل وهو الممع في جواب القسم دون غيره (و) في التنفيس الجواز في تالي (اذا الضمائية)
نحو خرجت فاذا زبد يضر به عمرو (وليتنا) نحو ليتنا زبد أضر به (خلاف ايلاتها الفعل) فن جوزه جوز الاشتغال
والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فهما فلا ومن فصل في اذ ابين اقرانها بقصد وعدمه فصل هنا (والاصح
منه في معمول) من الفعل (بأجنبي) نحو زبد أنت تضر به وهند عمرو ويضر بها فلا ينصب اذا المفعول لا يعمل
في يضر وحوزة الكسائي قياسا على اسم الفاعل أجاز وزبد أنت ضارب وفرق المانعون بان اسم الفاعل
لا يعمل حتى يعتمد فمارأت ضارب بمنزلة ضربت فكانت لم يفصل بين العامل والمعمول بشئ بخلاف الفعل
(و) الاصح منه (في تالي أداة تخصيص أو عرض أو تمن بالآ) نحو زبد هلاضرت به وعمرو ألتكرمه والعون على
غير الأجدباء على ان الثلاثة لها المصدر اجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها لان معنى هلا
فعلت لا تعمل ومعنى لا تعمل مع ان هلا والأمر كيان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع
حكاية في البسيط وجوزه آخر من مع اختيار النصب وعليه الجزولي (ومنعه قوم في ليس) بناء على منع تقديم
خبرها لعدم خبرها وليس سبوا به على جوزه بناء على الجواز نحو زبد أنت مثله (و) في (كان) نقله في
لا ريبك عن الماربي وبهض الكوفيين (و) منه (قوم في الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا
لان عمله لمن ضعف والاشتغال كذلك باب ملحق فيضعف عن الدخول فيه لانه لا يقوى على أن يضر ونص
سبوا به على جواره نحو زبد أنتم ضرا به قال أبو حيان والأحوط أن لا يجوز الا بسماع قال أما جمع السالم
فالقياض الجواز فيه نحو زبد أنتم ضاربوه وزبد أنتماضرا به والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعد
عن شبه العمل ويلاحق بالأسماء المحضة (وفي المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقا سواء كان
معنى الأمر والاستفهام نحو ماز بد اضر بالياه وأز بد اضر بأخاه أم منصلا بحرف مصدرى والفعل نحو زبد
أضر به قائم أبيض من فعلا يضره المصدر تانيا بالاجوز مطلقا لانه لا يتقدم عليه معموله (نالتها) التفصيل (ان كان
بدلا من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وان لم يجز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل
(أو منصلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ضم) اذا لوجب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زبد تلقاه فأكرمه وان
زيد اريته فأكرمه وهلا زبد اضر به ولو زبد اريته (أو تلا استفهاما بغير الهمزة) كهل مر ادك نلته ومتى أمة
الله تضر بها لوجب ايلاتها الفعل اذا وقع في خبرها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل
فان قلت أيهم زبد ضرب الاشتغال (و يجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كطرف الزمان
المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أي يرجع على رفته
بالابتداء الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زبد اضر به وزيد يضر به عمرو

وزيدا انضربه وزيدا أصلح الله شأنه وسواء في ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلافا لابن
 بابشاذ في) الامر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام
 نحو واللذان يأتينهما منكم فآذوهما . والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . والجمهور تأولو الآيتين على
 الاضمار وان الكلام في ذلك جملتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج
 بقولي فعل طلب اسم فعله نحو زيد متاعه فلان نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو زيد اضربه
 والله حداله (أو ولي همز استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي الهمز من باب الظن نحو عبد الله ظننته قائما أم غيره
 نحو أزيد اضربه كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيد اضربه أم عمرا (خلافا للأغراء في باب
 ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لان من عادة العرب العاؤها اذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهوا ذلك فيها وفيها
 الهاء (و) خلافا (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع
 على الفعل (و) خلافا (للاخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجوز الرفع أيضا ووجه تخصيصها بذلك عند
 الجمهور انها الأصل ولها مزبنة على سائر أدواته فان تأخر الهمز عن الاسم نحو زيد اضربه لم يجز النصب لما تقدم
 (و) خلافا للاخفش أيضا (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث تجوز نصبه نحو أنت زيد
 تضربه وسيدويه على المنع لبعده من الفعل فان كان الفصل بظرف أو مجرور جازع اختياره اتفاقا لا تساعدهم
 فيما نحو كل يوم زيد تضربه وأفي الدار زيد اضربه قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أزيد
 ضربه (أو) ولي (حرف نفي لا يختص) نحو ما زيد اضربه ولا زيد اقلته قياسا على همزة الاستفهام (وقيل
 الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيدويه (وثالثها) هما (سواء) وعليه ابن
 البادش وخرج بحرف النفي فعله وهو ليس فان تاليها يجب رفعه اسمها بقولنا لا يختص المختص وهو لم يولد وان
 ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيد تضربه ذكره أبو حيان (أو) ولي (حيث) نحو حيث زيد اتلقاه
 بكرمك ووجه اختياره النصب انها في معنى حروف المجازاة (أو) ولي (عاطف على) جملة (فعلية) سواء كان
 الفعل متعديا متصرفا تاما أم ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته ولست أخاك وزيدا أعينك عليه وكنيت أخاك
 وعمرا كنت له أخا وانما رجح النصب للمشاكلة (أو أو هم الرفع وصفاحلا) فيتخلص بالنصب من ابهام غير الصواب
 نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر . اذ رفع كل يوم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر
 (أو أجيب به استفهام منصوب) نحو زيد اضربه جوابا لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف إليه) نحو ثوب زيد
 لبسته جوابا من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أولن أولا) نحو زيد لم اضربه وبشر الن أكرمه وزيدا
 لا اضربه قال ابن السيد (أو تقدمه) ما هو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه
 وفاعل المشغول دالين على شيء واحد نحو أنا زيد اضربه وأنت عمر وكلمته قاله الكسائي والاصح في الصور
 الرابع اختيار الرفع (ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية الصدر
 فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو زيد اضربه وعمرو أكرمه وهند ضربتها وزيدا كلمته في دارها فالنصب
 عطفا على العجز والرفع عطفا على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائلها) أي لمبتدأ الجملة المعطوف عليها
 (فتأنتها الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من
 السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقا نحو هند ضربتها وعمرا أكرمه وثانيها لا يجوز مطلقا لان المعطوف
 على الخبر خبر في شرط له وجود الرابط (والرابع) يجوز ان كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها
 من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيتهم وان زيد لقيته « مسئلة » (ملابسة

الضمير بنعت) نحو هنداً كرمت رجلاً بحبها (أو) عطف (بباز) نحو زيد ضربت عمراً أخاه (أو) عطف (سبق بالواو غير معاد معه) العامل نحو زيد ضربت عمراً أخاه (قبل أو ثم أو أو) نحو زيد ضربت عمراً أخاه أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف البدل لأنه على تكرار العامل فقلوا الجملة الواقعة خبراً من الربط وبخلاف ما إذا أعيد العامل (والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور برفع واجب الاضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو إن زيد امررت به فأحسن إليه فيقدر إن جاوزت زيد امررت به (مقدماً) على الاسم (حلا للبيانين) في قولهم بتقديره مؤخر (و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير ملغى في الضمير) بأن يأتي ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جرف فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جرف نحو زيد اغضبت عليه وأيضاً فلا يمكن الالغاء في السبب لأنه مطلوب العمل في الحقيقة نحو زيد ضربت غلاماً رجلاً بحبه (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً رديزوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة وهو محرم بقواعده (وجوزة قوم) في المشتغل عنه بحرف ورنحو زيد امررت به (جر السابق بماجر الضمير) فيقال زيد امررت به وقرئ . وللظالمين أعد لهم عذاباً . والجمهور على المنع لأن الجار منزل من الفعل منزلة الجزم منه لأنه يصل به إلى معموله كما يصل بهمزة النقل فكلاً لا يجوز اضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها لا يجوز هذا والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولم يدل منه (و يجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (باضمار كان أو فعل مجهول - لا فالابن العريف لا يطاوع خلافاً لابن مالك) حيث قال إذا كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن يضمر ويرفع به السابق كقول لبيد . فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب . قال فانت فاعل لم ينفع مضراً وجر اضماره لأنه طواع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منه أصحابنا وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقيل نعم وعليه لغارمي والسهيلي والشلوبين في أحد قوليه فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية. نلاً والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيداً وقت إحلاله أو زيداً جلت محله وقيل لا يشرط ذلك وعليه سيويه والاختص والشلوبين في آخر قوله قال سيويه أعيد الله كذا مثله أي أشبهت عبداً الله فانتصب السابق مفعولاً والمتأخر خبر المكان «خاتمة» الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوماً واختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه العاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على العمل (ويرجح الابتداء في) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضرب به عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد إذا وجواز وقوع الفعل مع قد بعد ما قبله (وتجب العاعلية في) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالعمل (خلافاً للاختص) في قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان العاعلية عنده (وترجح) العاعلية (في) نحو (أزيد قام خلافاً للجري) في قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أي الابتداء والعاعلية (في) أزيد قام وعمرو وقد (لان الجملة الأولى ذات وجهين فالابتداء عطفاً على الصدر والعاعلية عطفاً على الجزم) وجوز قوم نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب إلى المصدر) أي إلى ضميره وهو الذهب وكانه قيل أذهب هو أي

الذهب يزيد فيكون به في موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبني على الاسناد الى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الامصدر غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مقيد فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بالايحرام المضمرة) كتحتي والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاءك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء وياها قال وأما المصدر فان اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيد او كذا المفعول المطلق لانه مفعول وان كان مفعولا لانه على الاضمار ان جوزه جاز والافلا

﴿ الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب ﴾

حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في اعرابه وعامله مطلقا مخرجا بالقييد الاخير المفعول الثاني والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد فلذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أولا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أولا وهو بالفاظ محصورة فالتأ كيدا أولا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (واذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأ كيدا لانه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كالتابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأ كيدا بالتكرار نحو جاء زيد العاقل زيد قال * ويل له ويل طويل * (وقدم قوم التأ كيدا على النعت) فيقال قام زيد بنفسه الكاتب ورد بأن التأ كيدا لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت (وينبغي تقديم) عطف (البيان) لانه أشد في التبيين من النعت اذا لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا ودماء وتأ كيدا (وتتبع) كلها (المتبوع في الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الاول) النعت والبيان والتأ كيدا (عامله) أي المتبوع ينصب عليها انصباء واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاختصاص والجري) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (ف قيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أي اتحاد معنى الكلام اتفق الاعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر) على (أن العامل في البدل مقدر بلفظ الاول) فهو من جملة تانية لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى . للذين استضعفوا من آمن منهم . ومن النخل من طلعها . من المشركين من الذين فرقوا دينهم . لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم . (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أي عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور) قال لما حذف العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما انهم لما عرفوا الظرف والمجرور في نحو زيد عندك قائما في الدار جالسا من مستقر المحذوف تولي من العمل ماله فنصبا الحال ورفع الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غيرنية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) الاكثر على أن العامل (في النسق الاول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر) بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمره الخلاف في الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل في السكك المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف اليه ولم أر أحدا قال بذلك هنا (ويجوز فصلها أي التوابع (من المتبوع بغير مابين محض) كعمول الوصف نحو .

ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو . سبحانه الله مما يصفون عالم الغيب . والعامل فيه نحو أزيد اضربت
القائم والمضرب نحو . ان امرؤ هلك ليس له ولد . والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو . أفي الله شك
ماطر السموات والأرض . والخبر نحو يزبد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب
 . والاعتراض نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . والاستثناء نحو ما جاء في أحد الأزيد اخبرنك ومن الفصل بين
التأكيد والتوكيد . ولا يجوزن ويرضين بما آتينهن كلهن . ومن العطف والمطوف . وامسحوا برؤوسكم
 وأرجلكم . بين الأبدى والأرجل وحسن ذلك أن المجموع هل واحد وقد اعلام بترتيبه وبين البديل
 والمبدل منه . ثم اللبيل الاقليلانمعه . ولا يجوز الفصل بمجان محض أي أجنبي بالكلمة من التابع والمتبوع
 فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم في الكنيف زوحوا • عشية بنينا عند ما وان رزح

(لانعت) • موت (مبهم ونحوه) مما لا يستغنى عن المصفة أي لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل
زيد وطلعت الشمس العبور ضرب هذا زيد الرجل والشعري طلعت العبور قال في شرح الكافية ومنه
المطوف المقم ما لا يستغنى عنه من المعاني نحو ان امرأ ينصع ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين
ينصع ومعطوفه لانها حرة صفة لا يستغنى بأحد هما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأيض يقف
ونحوه ومنه نوابع التوكيد أجمع وما بعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيد) أي لا يفصل بينها وبين التوكيد
(بما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه
الكسائي والفراء (ولا يقدم معمولها) أي التوابع على المتبوع لان معمول لا يعمل الا في موضع يعمل فيه العامل
ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) في نحو يزهم ذلك فيقال هذا طعامك لرجل يأكل
ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى . وقل لم في أنفسهم قولاً بليغاً . فجعل في أنفسهم متعلقاً بليغاً

النعمة أي هذا مضمونه قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين ورر بما قاله البصريون والاكثر عندهم
الوصف والصفة (تابع) كمثل متبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلقه (نفرج بالمكمل البدل والنسق وبما
بعده المشار بأول سمية الى الجاري عليه وبالثاني الى المسند الى سببه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو .
الحمد لله رب العالمين . الآيات (ودما) نحو . أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . (وزرحا) نحو لطف الله بعباده
الضعفاء (وتوضيحا) أي إزالة للاشتراك المارض في المعرفة نحو مررت بزبد الكاتب (وتخصيما) في النكرة
نحو . فصرير رقة . ومنة . (وتوكيدا) نحو . لا تنفذوا إليهن اثنين . (وغير ذلك) كالتعميم نحو ان الله يحشر
الناس الأولين والآخرين ومقابلته نحو . الصلاة الوسطى . والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي (ووافق
متبوعه نعتا وتكبرا) - واء كان . معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعونه لانه انما يصدق
حقيقة على الأول ولانه يشمل المقطوع ولا يتوجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وانما وجبت الموافقة في ذلك
حذرا من التداخل بين ما هما في المعنى واحدا لان في التعريف ايضا حوا في التنكير إبهاما والنعمة والمنعوت في المعنى
واحد فتدافعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا الفاضل
والرجل الصالح ثم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء بوصف الأعم
بالأخص نحو مررت برجل أخيك . وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة
من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التضاف في
المدح والذم) وثلوا بقوله تعالى . ويل لكل همزة لمزة الذي جمع . فجعلوا الذي صفة لهمزة (و) جوز (الأخص

وصف النكرة بالمعرفة إذا خصت) قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخرا ان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة آخرا ان لانه لما وصف نخصص (و) جوز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله * وللمعنى رسول الزور قواد * قال قواد صفة المعنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله * في أنيابها السم نافع * قال نافع صفة للسم وأجيب بالمنع في الجميع باعتبارها أبدالاً (وهو) أي النعت (في الأفراد والتذكير وفروعها) أي التثنية والجمع والتأنيث (كما مر في) مبحث إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو مررت برجلين قارئين أو لسببيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجوه وجبت المطابقة في ذلك أو رفعه فكالمسند إلى الفعل يجب أفراده في الأصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقي ورجح حيث هو مجازي على التفصيل الآتي في التأنيث (ويكون) النعت (جملة كالمصلة) فلا تكون الا خبرية ونحو * جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط * مؤول على حذف الوصف أي مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبرته * أي مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل وفي الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا ما الأول فلانه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ولان النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ولا ضمارة لا بعد معرفة لا إلباس فيها وأما الثاني فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه ضمارة يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائي نعت) مضمرة (الغائب) إذا كان (ملاح أو ذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله * فلانمه أن ينام البائسا * وغيره خرج ذلك على البديل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجاز (إذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل في البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (غير ماض) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائفة والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو ضرب باز يد أو سقيالك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ ابراهيم السقا ووجد بها مش بعض النسخ تنبيه هكذا انه اعلم ان هنا سقطا متناوشا كثيرا كثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتون مجردا ريثما تراجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالمصلة وحذف عائدها كثير وفي نيابة آل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزحشري وانما يتبع به نكرة قيل أو ذوال الجنسية ومفردا مشتقا أو جاريا مجرا باطراد كاسماء النسب والإشارة والموصول المبدوء بهمز وذو الطائفة ورجل بمعنى كامل ومضافا لصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأي وجد وحق وذو الخبرية مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعديد ومصدر الثلاثي بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليل كصدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة ومع بما شئت من كذا النكرة والأصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والنزوم يونس رفع متساو النكرة مضافا رافعا اجنبي مستقبلا ونصبه حالاً رعيسي رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالاً واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالاً واتباع غيره وجوز سبويه الكل مطلقا واتباعه على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه الأشدوذا

الكوفية والزجاج والسهلي ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) أما الثاني فلأنه جامد ولا يتصور فيه
 الاضمار وأما الأول فلأن غالب ما يقع بعده جامد قال السهلي فالأولى جعله يائنا وان سماء سيويه صفة فتسارع
 كما معنى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به
 نحو: بل فعله كبيرهم هذا. أرايتك هذا الذي كرمت على. (و) لكن (لا ينعت عند المجوزة الأبدى آل) أمغير
 المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منوعه كاسم واحد واسم الإشارة
 لا يضاف وكذا منوعه ولو حظ في ذي آل. معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار إليه
 (فإن كان) الواقع بعده (مشتقاً من ينعت فقط) أي ولا ينعت به (العلم) لأنه ليس بمشتق ووضعا ولا تأويلاً
 (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق
 (ومامر) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع إلا تابعا كخالدة تالدة وحسن بسن) وشيطان ليطان أي كالاسم
 الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي محذوفة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتاباً (قبل ومنه
 الموصول) لأنه كجزء كلمة إذ لا يتم إلا بملته وجزء الكلمة لا ينعت والأصح أن المقرون بالمنه يوصف كما
 يوصف به و يصف و يثنى و يجمع وكذا ما ومن تقول جاهني من في الدار العاقل وتظرت إلى ما اشترت بيت الحسن
 (قبل ومنه الوصف) قال ابن جنى من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لأنه بمنزلة الفعل والجملة وإن
 كثرت الصفات فهي للاول وقال غيره لأنه من تمام الأول فكأنه بمضه ورد بأن المضاف والمضاف إليه كذلك
 ولا خلاف في وصفهما والأصح أنه قد يوصف مطلقاً لأنه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد شبه
 ضعيف وقد أجاز - يوبه ياز بد الطويل ذو الجملة على جعل ذي الجملة نعماً للطويل وجعل صائماً من
 قوله - لدى فرس مستعجل الريح صائم - صفة مستقل وهو عامل (ونالها بوصف أن دل على جوده دليل)
 قاله السهلي كأن يكون خبر المبتدأ أو بدلاً من اسم جامد بخلاف ما إذا كان نعماً فيقوى فيه معنى الفعل حيث
 بالاعتقاد فلا ينعت (ورابعها) يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعل بعده حيث تدعن الفعل بخلاف ما إذا عمل
 «مسئله» (بمفرق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا)
 بان اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول)
 نحو مررت برجلين وهما الصالحين ورجل وامرأة عاقلين واشترت عبد بن وفرسين مختارين (واختياراً عند
 التفصيل) نحو مررت بانسانين صالح وصالح وبعوز وصالحه وانتفعت بعبيد وأفراس سائتين وسائقين وبعوز
 وسائقات (فإن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع) باضمار مبتدأ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في
 غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت برجلين كريمين أو الكريهين أم اتحدوا اختلف
 جنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهمل خرج عمر والعاقلان أو اتفقوا اختلف جنس العامل كأن يكونا
 مرفوعين هدا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين
 هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر والظريفان أو الظريفين (وجوز قوم) منهم الاخص (الاتباع
 إذا اتحد العمل لاجنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الاخير مما ذكر (و) جوز (الكسائي) والفراء
 الاتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بصر والظريفين
 لأن المرور في معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائم لأنه قدم بهما جميعاً لكن الكسائي يتبع الثاني
 والفراء يتبع الأول وقول في غير تخصيص راجع إلى وجوب اضممار الفعل فإن نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره
 نحو أعني (فإن اتحد) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) الاتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو قام

زيد وقام بكر العاقلان أو اختافا فهما نحو أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى فقال إن قدرت الثاني عاملا فالقطع أو توكيذا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافق المبرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما أنجز من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو مرت زيد وهذا غلام بكر الفاضل وكاختلاف الحرفين نحو مرت زيد ودخلت إلى عمرو والظرفين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مرت زيد واستغنت بعمر والفاضل أو الإضافتين نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضل (وإن كان العامل واحدا جازا) أي الاتباع والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو قام زيد وعمر والعاقلان بخلاف ما إذا اختلف في تعيين القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع في الأخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليبا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هذا العاقلة بالرفع على الاتباع إجماعا فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الجمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره ويجوز أن (أي الاتباع والقطع) في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترجحوا نحو الحمد لله الحميد أي هو . وامر أنه حاله الخطب . أي أذم . والمقيم الصلاة . أي أمدح واللهم الطف بعبدك المسكين أي أترحم على رأي الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مرت بهذا العالم أو العت الملتزم نحو نظرت إلى الشعرى العبورا والمؤكدة نحو . لا تتخذوا إلهين اثنين . فلا يجوز فيها القطع (فإن كان) النعت (لنكرة شرط) في جواز القطع (تقدم) نعت (آخر اختيارا) لقول أبي الدرداء نزلنا على خال لنا ذوما مال وذو هيئة فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر (لا كونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أي لا يشترط ذلك (في الأصح) وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافق الخليل في المدح والذم أمانعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدم عن يونس في الترحم (وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو منزل منزلته) تعظيما أو غيره (اتبعت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) واتبعت بعض (بشرط تقديم المتبع في الأصح) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال تعالى . والمقيم الصلاة والمؤتون الزكوة . وقالت الحزرق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك * والطيبون معاقدا الأزر

روي برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء أما إذا احتاج المنعوت إلى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فإنه يجب اتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع واتباعه أيضا أجود (ويجوز تماطعها) أي المنعوت أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو . سج اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . قال ولا يجوز بالفاء الآن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مرت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله قال

يا ويح ذياية للحارث * الصابج فالغائم فالآيب

أي الذي صبح العدو فغم فآب قال السهيلي والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف إذا كانت

مجموعة في حاله واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاجاز بجميع حروف العطف الاحق وام وانما يجوز العطف
(لا اختلاف المعاني) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه
يؤدى الى عطف الشيء على نفسه (وانما يحسن لتباعد ما) نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن .
بجمل ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق الباري المصور (وبلى) النعت (إما أولاً) لافادة شك او تنويع
او نحوها (فيجب تكرارها) مقرونين (بالواو) نحو مرتت برجل إما صالح وإما طالح . وظل من محموم
لا بارد ولا كريم . (وقيل لا يجب تكرار لا) لانها ليست في جواب (واذا وصف بمفرد و ظرف) او مجرور
(وجمله فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل . مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه . وعلة ذلك أن
الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقدمه وانما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قبيل المفرد (وأوجه ابن
مصور اختياراً) وقال لا يخالف في ذلك الا في ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه اليك مبارك
وقوله . فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين . (وقدم ابن جنى الصفة
(رتبة عليها) أي على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مرتت برجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يلحق الظرف
(وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجملة (العملية على الاسم) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر
ما يوصف من الافعال بالماضي (مسئلة) لا يقدم النعت على منعونه (خلافاً لبعضهم) وهو صاحب البديع
(في) إجازته تقدم نعت (غير مفرد) أي منى أوجع (اذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال قام زيد العاقلان
وعمر و كقوله • أي ذلك عمى الا كرمان وخاليا • (ويحذف المنعوت لقريته) كتقدم ذكره نحو
بني يمد ولو بارد واحتصاص النعت به كررت بكتاب وحائض وراكب صاهلا ومما حجة ما عينه نحو
. وألماله الحديد أن عمل سابعات . أي دروعا وقصد العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجر ياء مجرى الاء
كررت بالقياس أو القاضى واسمائه بالتعليل نحو كرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو
حلبت فرياً منك وحببتك طويلاً (ويقام نعت مقامه ان لم يكن ظرفاً أو جملة) بأن كان مفرداً كما مثلنا
لتصح مباشرة لما كان المنعوت مباشرة (أو كان هما) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور
من) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أي وان أحد . ومنادون ذلك . أي قوم دون وقالوا مناظمن
ومنا أقام أي انسان وقال

• وما الدهر الا تارتان فهما • أموت وأخرى ابتغى العيش أ كدح

أي تارة (قال ابن مالك أوفى) كقوله

لوقلت ما في قومها لم تيم • يفضلها في حسب وبسب

أي أحد يفضلها وغيره لم يذ كر ذلك بل جعله ابن عمصو من الضرائر (والا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت
ظرفاً أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم من أوفى على رأى ابن مالك (ضرورة) حذفه
كقوله • (١) وقصرى شج الانشاباح من الشعب • أي نور شج الانشاباح قد يوصف به الفرس والغزال
وقولك • وما من البصرة الا يسير الى الكوفة أي رجل وقوله • يرى بكفى كان من أرى البشر • وقوله
• والله ما زيد بنام صاحبه • أي رجل نام وبكفى رجل كان (ويقبل حذف النعت) مع العلم به لانه جي به في الأصل
لفائدة ازالة الانتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود وما ورد منه . وكذب به قومك . أي المعاندون . انه ليس من
اهلك أي الناجين . الآن جئت بالحق . أي الواضح . تدمر كل شيء أي سلطت عليه • فلم أعط شيئاً ولم أمنع طائلاً •

(١) هكذا بالنسخ التي بأبدى بنا فلنصر

﴿عطف البيان﴾ أي هذا بجملة قال أبو حيان وسمى به لأنه تكرر الأول لزيادة بيان فكأنك ترددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيذ والبدل وقيل لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيدا مقامه ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيضا قيل وتوكيدا) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في النكرات نحو . من شجرة مباركة زيتونة . والثالث في المكرر بافظه نحو * لقائل يا نصر نصر نصر * قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع إلا النعت (لكن يجب جوده) يولوتأويلا وبذلك يفارق النعت والمراد بالجملة تأويلا العلم الذي كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحد منهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصصه وإيسر بصحح لانه في الجملة ينزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان وقد جعل سيويو به ذا الجملة من ياهذا ذا الجملة عطف بيان مع ان هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه ينزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى فدكر في كل من الكتابين مسألة وتحصل من ذلك في المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أي متبوعه (في الافراد والتذكير والتنكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على السكر) وقالوا لا يجري الا في المعارف كذا نقله عنهم الشاويين قال ابن مالك ولم أجدها النقل عنهم الا من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري إلى جواز تنكيرهم او مثلوا بقوله تعالى . من ماء صديد . وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح واخرج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبين الاسم المتبوع وايضا حقه والنكرة لا يصح أن يبين بها غير لانها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول وأجيب بأنها اذا كانت أخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم تصير معرفة وهذا القدر كاف في تسمية عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبني على اشتراط كونه أخص (وجوز الزمخشري تخالفهما) فاعرب قوله تعالى . مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنية وعليهما اللقب ولا يجري في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له) أي للمضمر (على الصحيح) لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمر فانه قال في قاموا الازيد ان زيد ايبان للمضمر في قاموا وقال الزمخشري في قوله تعالى . أن اعبدوا الله . انه بيان لما من ما أمرتني به (ولا) يكون (جملة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المعنى جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لان البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ولا الافراد وفرعيه (الا اذا أفرد) عن الاضافة مقرونا بأل أو لا (تابعا للمنادي) منصوب أو مضموم كقوله * فيأخويناعبدشمس ونوفلا * وقولك يا أخانا الحارث يا غلام بشر يا أخانا زيد بالنصب فانه يتعين في هذه الامثلة كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه في نية تقدير حرف النداء فيلزم ضمّه ونحو يا زيد الرجل ادع لي لبدلية يلزم دخول يا على المعارف بأل وذلك ممنوع (أو جر

متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو: أنا ابن التارك البكري بشره فانه لا يجوز هنا البدلية لتلازم إضافة المعرف بأل الى الخالي منها بخلاف ما اذا صلح نحو: أنا لضارب الرجل غلام القوم أو أفضل تفضيل مضافا الى عام متبوع بضميه والمفضل أحدهما يجوز به أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيدا أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلا مفضلا ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمر و أفضل وكلا أخويك زيد وعمر وقال ذلك دتسيهات، الأول عد أبو حيان في الارتشاف الصور المستتاة إحدى عشرة نعت العبارة منها سبعة والثامنة أن يقتصر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل أخاها إذ على البدلية يلزم خلوا الجملة الأولى عن رابط لان البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشر أن يتبع موصوف أي في النداء بمضاف أو ممنون نحو يا أيها الرجل غلام زيدو يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه آل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو ياز هذا إذ على البدلية يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني - تشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما عطل به لمصورة المذكورة بأنهم يقتضون في النواني ما لا يقتضون في الاوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت توكيدا أو كونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع مجيء عطف البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمر وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان بحري مجرى النعت في تكميل. متبوعه ويفارقه في ان تكميله شرح وتبين لا بدالة على معنى في المتبوع أو سببية ومجرى التوكيد في تقوية دلالتيه ويفارقه في انه لا يدفع توهم مجاز ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير منسوي الاطراح انتهى (قبل ويتعين للبدلية اذا كان التابع (بلفظ اول) نحو: وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها. قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لان الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان اللفظ المكر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول انجبه كونه بيانا لما قبله من زيادة لعائدة نحو: ياز يذ بد اليعملات • ويتيم تيم عدى

• التوكيد أي هذا بمعنى وهو مصدر وكذا الأ كيد مصدر كذا لفتان قال ابن مالك وهو تابع بقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قسبان فالاول منسوي) بالعاط محصورة فلا يحتاج الى حد (فه لدفع توهم المجاز) من حذف. مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان (النفس والعين) بمعنى الذات (مما في ضمير المؤ كذا المطابق) له في الافراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد بنه وهند نفسه ها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن (فان أكد اسمي لضمهما أفصح من الافراد) كما تقدم ويجوز الزيدان أنفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك ولده تثنيتهما) فيقال نه - هما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من الصويين وإنما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيتين فيها وكالكلمة الواحدة واختبر الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى (ولا يؤكدان ضالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الابفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقت أنت نفسك وقاماهما نفسيهما وعلته أن تركه يؤدي الى اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن انها ماتت أو عميت واحتررت بقول غالبا كما في التسهيل عماد كرهه الاخفش من انه يجوز زعي ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفاصل ما الى انه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز هم لكم أنفسكم بلا خلاف ا كفاء بفاصل لكم (ويجوز جرهما) أي النفس والهين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم. يترصن بأنفسهن. ولا يجوز ذلك في غيرهما من العاط التأكيد (و) منه (للاشمول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (في المثنى كلا وكلنا وفي غيره) أي الجمع رماني معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها) (إلى الضمير) المطابق للتوكيد (وأجمع وأكتم وأجمع وأبمع وأبمع

ومن ثم (أي من هنا هو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك (لم يؤكده بالأولين) أي كلا وكلنا (ما لا يصلح موضعه واحد) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما لا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد دفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويبدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لأن التأكيد دفع توهم المجاز في الفعل وإثباته حاصل لكونه حقيقة إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له فكما رفضوا تأكيد كيدته بالمصدر رفضوا تأكيد كيد ما ذكرنا كان المجاز لا يدخله (خلافا للجمهور) في تجوزهم ذلك قالوا إن العرب قد آؤ كد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أنوا بجمع وأكتمع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعهم بكل والجواب كما قال أبو حيان إن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوى برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضا (لا) يؤكده (بالواقى) أي كل وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكا) إذ ما لا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كذا ويقال قبضت المال كله وبعث العبد كله ورأيت زيدا كله لا مكان رؤية وبيع بعض زيد والعبد (وإن كر المبرد عامة) وقال إنما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر الصلاة جميعا قال ابن مالك سهوا أو جهلا وقال قد نسيه سيويو به على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهد أو قد وجدت له شهادا وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها

فدالحى خولان * جميعهم وهمدان * وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان ومن نقلها عن سيديويه صاحب الافصاح (وجوز الكوفية والرخشمرى الاستغناء بنية الاضافة في كل) عن التصريح بها ومثلا بقوله تعالى . انا كل فيها . أي كذا وخرجه غيرهم على انه حال أو بدل من الضمير وعلى ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان . مصرح باضافة الى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه تلك وهو أجمع وأخوانه وقد أجمعنا على أن المنوى الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منوياً فتجوز بذلك في كل مستلزم عدم النظير في الضميرين (و) جوز (ابن مالك اضاقتها) أي كل (الى ظاهره مثل المؤكد) واستدل بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالعمى * وقوله * وأبعد الناس كل الناس من عار * قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأنه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مررت بالرجل كل الرجل انه نعت بمعنى الكامل (ويتبع كلها جمعاء وكلهم أجمعون) نحو . فمسجد الملائكة كلهم أجمعون . (وكلهن جمع وكذا البواقي) أي كتمام وأكتمون وكتم وكذا في أبصع وابتع (ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال كله أجمع أكتمع أبصع ابتع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (في الاصح) لانها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن (وثالثها لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ويجب فيها مع أجمع وما قبله وهو رأى ابن عصفور (والجمهور) على انه لا يؤكده بها) أي بأكتمع وما بعده (دونه أي دون أجمع لانها توابع وجوز الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله * نحملى الذلغاء حولا أكتما * وقوله * وسائرهم بادى الشمس أكتمع * وقوله

تولوا بالدواب واتقونا * بنعمان بن زرعة أكتعينا

والألون قالوا هو ضرورة وفيه نظرا لا مكان الاتيان بدله بلفظ أجمع (و) الجمهور على انه (لا) يؤكده (به) أي بأجمع (دون كل اختيار والمختار وفاقا لأبي حيان جوازه) لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لأغوينهم أجمعين . وان جهنم لموعدهم أجمعين . لأملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفي الصحيح فله سلبه أجمع . فصولا جلا . أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس

يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخوانه (معارف) بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلفت في - باب تعريفها (فقبل) هو (بنية الاضافة) الى الضمير اذا اصل رأيت النساء جمع جيمهن فحذف الضمير للعلم به وعزى الى - يوبويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها اعلام للتوكيد عانت على معنى الاضافة بما يتبعه كالتامة ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب ووجهه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبها وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالرفع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة (ومن ثم) أي من هاء وهو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلمية فواضح إذ معارفه أجمع الوزن وفي جميع العدل عن فعلاوات الذي يستعمله فعلا. وثبت أهل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فليس هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لأداة لفظا كجمع صرف معر المعين للمدل وشبه العلمية إذ لأداة لتعريفه لفظا وان كان على نية ال (و امن ثم أيضا) (لم تصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء المعنى لعصر أجمع وندرجه ووقيل يجوز تصب أجمع وجمعا دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بعدت اصحابه من هاء الواء أجمعين ثم أكتنع ما حوذا من تكنع الجلد أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع والجمع وهو بالاصد المهملة بين المشهورين قولهم ان متى تذكر ع ولا تصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية والبتع المولد للمعنى فبني أجمع لعين التوكيد فلو اجازوا جمعهم وجمعا بمعنى محتمة فلا تقيد كحديث كما نتج البهجة بهمة جمع أي في الغاية (ولا تصع) توكيد تعاطفين مائة تعدد ما ههنا معنى (فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما من تعدد معنى جبر وان اجتمعا لم يظا حزم به ابن مالك في الاشارة نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك في جمع من العرب حتى يبرقوا نونا بي عليه والذي تقتضيه القواعد المدع لانه لا يجمع على نون على - وان تعدد ولا يجمع على نون على تامة (ولأنه كذا ذكره) مطلقا عند أكثر البصريين بشئ من العاطف التوكيد لانه معارف فلا يتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقلا ابن مالك في شرح التمهيد خلاف دعواه في شرح الكافية في الخلاف في منع غير المحدودة (ونالها) وهو رأى الأحضس والسكوديين (يجوز) توكيدها (ان كانت محدودة) أي وقتها والاهلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لعدة السماع بذلك ولان فيه فائدة لان من قال صحت شهر فدير يد جميع الشهر وقدير بدأ كثره ففي قوله الخليل يهونه التوكيد ومن الوارد فيه قوله قد صرت اليك نكرة يوما جمعا وقوله نعم على الدوام حولا أكتعا وقوله أوفت يا حولا حولا أجمعا وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تمام شهرا كذا الأرمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت يوما كذا ولا رأيت شيئا من الله مطلقا أي بالواو ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل ويوبويه والمجازي وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته منه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتاني أخواه أنفسهم أو منعه الأخضس والعمري وابن جنى ونعطي ووجهه ابن مالك أبو حيان لان التوكيد يابى لاطباب والمخالف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المخذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غير ولثاني بأن التوكيد يدل على المخذوف قال أبو حيان الذي تختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى - مع من العرب (ولا يصح زدها لطفهما) أي عطف بعض العاطف التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد بنفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لانها في المعنى (خلافًا لابن الطراوة) في اجازته ذلك وينبغي أن يكون بينا في كل وأجمعين على ما ذهب اليه المبرد والعراء من اختلاف

معناها بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغويهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت « تنبيهه » خالف التوكيد بالنعته في انه بألفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجرى على النكرة على رأى الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لالاى رفع ولا الى نصب (الثانى) من قسمى التوكيد (لفظى) وهو (بإعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن فى الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) مضافا أو جملة أو كلاما نكرة أو معرفة ظاهرا أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلثا) نحو . دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والمالك صفا صفا . وقوله * أنت بالخير حقيق قن * وقوله أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره * وقوله تيمت همدان اللذين هم هم * وقوله * أخاك أخاك ان من لأخاله * وقوله *

فأين الى أين النجاة ببغاتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله * فحتم حتام العناء المطول * وقوله

لألا أبو ح بحب بثنه إنها * أخذت على موافقاه عهدا

وقوله أيا من لست أقلاه * ولا فى البعد أنساء * لك الله على ذا كا * لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما قم قائما * انك لا ترجع إلا سلما

ولا يضر نوع اختلاف فى اللفظ نحو . فهل الكافر من أمهاتهم . (فان كان المؤكد ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب) عاملا أو غيره (لم يعد اختيار الاعم مادخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو وقت قت رأيتك رأيتك مررت به ان

زيد ان زيدا قائم وقوله ليتنى ليتنى توقيت مذ * أيفعت طوع الهوى وكنت بيننا

(أو) مفصولا (بفاصل ما) ولو حرف عطف ووقف نحو . أيعدكم انكم اذا تممتم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون .

وقوله * حتى تراها وكان وكان * وقوله * ليت شعري هل تم هل آتينهم * وقوله *

لا ينسك الاسى تأسيافا * ما من حام أحد معتصما

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا فى ضرورة كقوله * ولا للباهم أبدأ دواء * وقوله

إن إن الكرى يم بحلم مالم * يرين من اجاره قد أضيا

(خلاف النسخة) فى تجويزه ذلك اختيارا فى افعال إن إن زيدا قائم أما حرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لانعم

نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا كد (إعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيدا بزيدا وبه قال تعالى

وأما الذين سعدوا فى الجنة خالد بن فيها . فى رحمة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا كدت

(الفصل) بينها وبين المعادة (بتم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم

الدين وهذا (اذ لا لبس) يحصل فان حصل لم يوثبها نحو ضربت زيدا ضربت زيدا الذى به التوهم انها

ضربان (ويؤكدها بالضمير المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقتها

(البدل) فى التكلم والافراد والتذكير وأضدادها نحو وقت أنا وأكرمتنى أنا ومررت بك أنت وأكرمته

هو وهكذا (وجوز بعضهم توكيد الضمير (المنفصل بالإشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء

* (البدل) أى هذا بحثه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن

كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) نخرج بالاصطلاح ما عند النسق وهو بما بعده (وهو)

أقسام (بدل كل من كل) بأن اتحاد معنى وقد يقال بدل شئ من شئ لوجوده فيما لا يطلق عليه كل نحو . صراط

العزيز الحميد الله . (و) بدل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بدل

(اشتمال) ان دل على معنى في الأول أو استلزامه فيه كجبت من زيد علمه أو قرأه . يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاحدود والبار . (ورجمها السهلي الى الاول) أى الى بدل الشيء من الشيء قال لان العرب تنكلم بالعام وتزيد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولا أ كلت الرغيف نكته إنما تربدأ كلت بعض الرغيف ثم بدلت ذلك الرغيف وأعجبتني الجارية حسنها إنما تربدأ أعجبتني وصفها لحذفه ثم بدلت بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستعمال بالبدل .) وعدم الاختلال لكلام لو حذف البدل أو أثار فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لغيت كل أعبالك أكثرهم ولا أسرحت العوم دابتهم ولا مررت بزدي أيبه (وكذا عودضه يرميها) على البدل منه . لعوظا أو قدر ان شرط (على الصنعج) بفعل الربط . نحو ثم عموا وعضوا كثير منهم . والله على الناس حج لبيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الاحدود والبار . أى فيه ولم يشترط ذلك في بدل الكل لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جود الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج الى ذلك ومن العيوب بين من لا يلتزم في هذين لدليلين أيضا ضمير وفداهما من مالك في شرح الكافية قول ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل خلاف) قال العارسي والرماني في أحد قولهم ما وجدنا أول وجهه من مالك فلا يجوز سرى زيدا داره ولا أعجبتني زيدا فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويعجوب يرمي زيدا ويأكل لأن الثوب متعلق به حده وقيل لعارض والرماني في أحد قولها الثاني نحو سلب زيد ثوبه والثوب الثاني على زيد قال الأول ان ظهوره في اشتمال الثاني على الأول في سلب زيدا ثوبه لم يطرده في المعنى بل بدله ككلامه وفداهما من مالك وكرهت زيدا ضميره وسلب زيدا فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الأول وهل يوردوا السير في وان حتى وان لبادش وان أبى العافية وان الارش هو العامل بمعنى ان الفعل يستعمله أحد من اثنين فيسبب الخفية والقدس والآخر عن سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيدا ثوبه وأعجبتني زيدا . ويستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاستاد فيه حقيقة الى الثاني مجازا في الأول اذا المسلوب هو ثوبه وما سلب هو العلم لازيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع مما اذا اشتمال في المعنى الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها ولوضوح في كان زيدا عدوه واضحا مشتمل على زيد وعدوه والكثرة في كان زيدا ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو لم يكن . فدماء أو وحار (و) القسم الرابع (بدل لبداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول) وهو مودجيرة لا تلازم بين هما شيان انما ظاهرا معنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولائك مررت برجلي ثم قلت ان خبرك مررت بامرأة من غير انما قال الأول فصار كأنهما اخباران مصرح بهما وهذا البدل أئبته سيبويه وغيره . مثل له ابن مالك وغيره بعديت أحد وغيره ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له صمها نثها أخبرته فديصليها وما كتب له نصها ثم أضرب عنه وأخبرته فديصليها وما كتب له نثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه وبهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم أئبته سيبويه وغيره . مثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسالك اني رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرها) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا في الأول انه مما حذف فيه حرف لفظ وفي الثاني انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاط لا يوجد في كلام العرب لانها ولا نظما وقد عذبت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيري به لم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد في قول ذي الرمة

لمياه في شفتها حوة لعس • وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال فلعلن يدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعلس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير
وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعلس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر
ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن ترو) فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر
ملا يغتفر في غيره (والمختار خلافاً للجهم واثبات بدل الكل من البعض) لو روده في الفصح (نحو) قوله تعالى
(يدخلون الجنة) ولا يظلمون شيئاً (جنات عدن) جنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته
تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله * كأنني غداة البين يوم ترحلوا * فيوم بدل من غداة وهي بعضه
(و) الجمهور (لا يجب موافقة البديل) لمتبوعه (في التعريف والاظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة
والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكس كقوله تعالى . الى صراط مستقيم صراط الله . لنسفعا بالناصية
ناصية . وقول الشاعر * ولانلمه أن ينام البائسا * وقولك رأيت زيدا اباه (لكن انما يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر) مخاطبا أو متكلما (إن افاد إحاطة) نحو . تكون لنا عيد الأولنا وأخرنا . وأكرمتمكم
أكابركم وأصاغركم (أو بعضا) نحو

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شئنة المناسم

(أو اشتمالا) نحو * وما ألفتني حملى مضاعفا * والأفلا يبدل منه لأنه انما جىء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب
لا يحتاج اليه لأنه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون قياسا على الغائب لأنه لا لبس
فيه أيضا ولذا لم ينعت ولو كان البديل لأزالة لبس لا تمتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى
لجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف
(وبالنها) وهو رأى قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ما ضربتم الازيد اقال تعالى . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا
الذين ظلموا . أي الاعلى الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف) ووافقه
السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لأنها اذا لم توصف لم تفد اذا فائدة في قولك مررت
بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية والجمهور رأطنوا الجواز لو روده غير
موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاها * يتقاذفن كالغصون عزاز

فغزاز بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

فالى ابن أم أناس أرحدل ناقتى * عمر وقتبلع حاجتى أو ترجف

ملك اذا نزل الوفاءود ببابه * غرفوا واردمز بدلاتنزف

فلك بدل من عمرو وأجيب عماد كرم من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بال مؤنث
وعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وجمعها امرأة (و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضمر
من مثله) أي من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحه أكلها اياه وحسن الجارية أعجبتني هو وأجازه
آخر ون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البديل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاولى يمنع لئلا
يبقى المبتدأ بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع (قال
الكوفية أو كل) أي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل اذا كان (منصوبا) بل يحمل على التأكيده نحو رأيتك إياك

والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من اللفظ بالواو فكما يحتمل ثلاثه معان ولا دلالة فى لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف بها باستعمالها حيث لا ترتيب فى نحو واشترك زيد وعمر ووبصحة نحو قام زيد وعمر وبعده أو قبله أو معه والتعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هى للجمع لا بقيد (وقال قطرب والربيع وهشام وثلعب و) غلامه أبو عمرو و (الزاهدو) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدينورى) هى (للترتيب) قالوا لان الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا والترتيب فى الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين فى شرح أبي حيان رد به على ادعاء السبرافى وغيره اجماع البصريين والسكوفيين على انها لا تقيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستويه ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله فى . ووضعت آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والاقصة واحدة (و) قال (ابن كيسان) هى (للعية حقيقة) واستعمالها فى غيرها محجاز قال لانها ما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع فى كل حال حتى يكون فى الكلام ما يدل على التفرق (وعكسه الرضى) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه محجاز وهى فى أصل الوضع للترتيب ولما الثانى فيه قبل الاول والأصل فى الاستعمال الحقيقية (و) قال (ابن مالك المعية) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير وعكسه قليل) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم (وتختص) بأحكام لا يشار كها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو اختصم زيد وعمر ووهذان زيد وعمر وان اخوتك زيد وعمر وأبو بكرانجباء والمال بين زيد وعمر وأما قول امرئ القيس * بين الدخول فحومل * فتقديره بين نواحي الدخول وأجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو (و) اختصت بعطف (الخاص على العام وعكسه) أى العام على الخاص نحو . ولائكته ورسله وجبريل وميكال . رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشار كها فى هذا الحكم حتى قال الفارسى وابن جنى ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه (و) اختصت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو . انما أشكو بثى وحزنى الى الله . صلوات من ربهم ورحمة . ليلينى منكم ذو الاحلام والنهى * والى قولها كذبا ومينا * وقال ابن مالك قد يشار كها فى ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو اثما . وسبقه اليه ثعلب فبها حكاها صاحب المحكم عنه فى قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد (و) اختصت بعطف (النعى) على ما تقدم تفصيله فى مجتبع النعت (فى الاصح فيها) أى فى المسائل الخمسة وقد ذكر فى كل ما يقابله (و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس أقنابها يوما ويوما وثالثا * ويوم له يوم الترحل خامس

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (بافتترانها بما) نحو . إماشنا كراو إما كفورا . (ولكن) نحو . ولكن رسول الله . (ولان سبقت بنفى ولم تقصد المعية) نحو . ما قام زيد ولا عمر و ليفيد أن الفعل منى عنهما فى حالة الاجتماع والافتراق ومنه . ومأموا الكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم . اذ لو لم تدخل للاحتمل ان المراد بنى التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم يسبق بنفى أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمر و ولا ما اختصم زيد ولا عمر و وأما قوله تعالى . وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأمن اللبس (وغير ذلك)

الشیطان عنها فأخرجهما . فقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا . ونادى نوح به فقال . (وانكره)
 أى الترتيب (الفراء مطلقا) واحتج بقوله تعالى . أهاكناها فجاءها بأسنا . ومجئ البأس سابق للاهلاك وأجيب
 بأن المعنى أردنا هلاكها أو بأنها الترتيب المذكورى (و) أنكره (الجرى فى الاماكن والمطر) بدليل قوله
 * بين الدخول فحومل * وقولهم مطرنا . كان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (وللتعقيب
 فى كل شئ بحسبه) نحو جاء زيد فممر وأى عقبه بلامهله تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الامدة الحمل
 ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . (وللسببية غالبا) فى عطف (جملة أو صفة)
 نحو . فوكزه موسى فقضى عليه . فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه . لآكلون من شجر من زقوم فالثون منها
 البطون فشاربون عليه من الحميم . وقد تخلوعنه نحو . فراغ الى أهله فجاء بمجل سمين فقربه اليهم . فالزجرات زجرا
 فالتاليات ذكرا . (وتختص) لفاء (بعطف . فصل على مجمل) كالأمثلة السابقة فى الترتيب المذكورى (و)
 بعطف (جملة شرطها العائد وخلت منه) صفة أو صلة أو خبر الما فيها من الربط نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب
 مررت برجل يبكى فيضحك عمر وخالد يقوم فيقعده عمرو (قيل وترد للغاية) بمعنى الى وجعل منه قوله
 * بين الدخول فحومل * على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من
 قال * يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم * أى ما بين قرنا فحذف بين والفاء ثابتة عن الى قال ابن هشام وهذا
 غريب قال ويستأنس له بمجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حبيت شعبا الى بدا * الى وأوطانى بلاد سواها

اذالمعنى شعبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حلت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره (قيل والاستئناف) نحو * ألم تسأل الربع القواء فينطق * أى
 فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها أو بسبب نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع
 وقول الشاعر * يريد أن يعر به فيجمه * قال ابن هشام والتحقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعتد
 بالعطف الجملة لا الفعل (قيل) وترد (زائدة) دخولها تخروجها كقوله

موت أناس أو يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر

أراني اذا ما بتت على هوى * فم اذا أصبحت أصبحت غاديا

وقوله

* ثم * ويقال فم بالفاء بدلا من التاء كما قالوا فى جدت جدف (و) يقال (تمت) بتاء ساكنة ومنتهوحة قال
 * صاحبته تمت فارقه * (للتشريك) فى الحكم (والترتيب خلافا لقطرب) فى قوله أنها لا تغيدوه واحتج بقوله تعالى
 . خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منهارا وجهها . وقوله ربه أخلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء
 مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر
 ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم (والمهله خلافا للفراء) فى قوله أنها بمعنى العاء (وقد تقع
 موقع الفاء) فى إفادة الترتيب بلامهله (وعكسه) أى تقع الفاء . وقع ثم فى افادته بمهمله فالاول كقوله

كهن الردينى تحت العجاج * جرى فى الانايب ثم اضطرب

اذالهمز جرى فى أنايب الريح يعقبه اضطرابه بالترخ والثانى كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
 مضغة فخلقنا المضغة عظما فكسونا العظام لحما . فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم (قال الكوفية) (و) تقع (زائدة)

كقوله تعالى . حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت . الى قوله ثم تاب عليهم . واجيب بأن الجواب فيها مقدر
(و) قال (امرأ) تقع (لا - تنافي) نحووا طينتك العا ثم اعطيتك قبل ذلك مالا فيكون (١)

﴿ أم ﴾ وانكرها ابو عبيد بن عمير بن المثني وتبعه محمد بن مسعود الغزي ابن صاحب البديع فقال ليست
بحرف عطف بل معنى همزة الا - تنهايم ولهذا يقع بعدها جملته يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو اضربت زيداً أم
فلنسا بكر في الدار أم - الداي اخذ فيها قال ولتساري الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد
سواء لكن لا كانت توسط بين محفلي الوحدونك بين احد هما بالام . تنهايم كتروسط او بين امين محفلي
الوحدون فيل بها حرف عطف (وزعم ابن كيسان ان اصلها او) ابدلت واوها بما قصولت الى معنى زيد على
معنى ارفال او حيان وهي دعوى بالدليل ولو كان كذلك لا تمت احكامها وماؤها مختلفان من اوجه منها ان
السور يا وده بأم و به يقدر مع او واحد ومع أم باي وان جواب او بعم اولا وجواب أم بالتعيين بالاسم او الفعل
وان الام - مع او تدبر الفعل ومع أم تدبر الاسم وان اولا يلزم . اذ انها للا - تنهايم بخلاف أم وانك اذا
ستفهمت باسم و - معت عليه كان او دون أم وان العطف بعد فعل التفضيل بأم دون او وكذا ما لم يحسن السكون
سنة (وهي - ان متصله) تقع بعد همزة النسوية او) همزة يسلب بها و بأم (التعيين) ولذا تسمى معادله لمعادلتها
للهمزة في - ان النسوية او لا تنهايم ويجمعها ما ان يقال هي التي يستغنى ما بعد ما عما قبلها ولا يقع لاهما
يستعمل في اميد لا تنهايم - سواء اريد معاد أم لا (وتخص لاولى) أي التي تقع بعد همزة ات - وية (بانها لا تقع الا
من حيثين شرطهما ان يكونا (في تؤولن المردين) و - وانه الامتياز والعمليتان والاغلب فيه ما للمضي
وتخصن كقوله تعالى . سو عبيد احز عنام صرياً . وقوله . سو عليكم ادعوا غوهم أم انتم صامتون . وقول
تسائر . وست ابي بعد عدي مالكه . اموني ما أم هو الآن رابع

بجملتين لا تسمى تقع بين مردين وهو العالب بها نحو . انتم اشد حاقا ام الله . . وجلتين اي - تنافي تأويلهما
كقوله . ست ابي مرث ام عدي حلمه وقوله

له امرك ما أدري وان كنت داريا . شعيت بن - هم أم شعيت بن منقر

وتخصن لاولى اي - تنهايم تقع بين حوادين لمعي . مهاليس على الاستفهام فان الكلام معها قبل للتصديق
بانه كذا . لانه - محلات الاخرى (في نحو حرقني وهما أي الأوز ولاخرى فيقال - سواء على اجات لم يحسن
أهم زيداً لم يقم ولا يجوز - سواء على لم يحسن أم جاء ولا أم رقم أم قام فان كان ما قبلها وما بعد ما قبلها قدما مشتت
مهما (ومنه) الثاني من معطوفها انكثر لا واجب ولا ممنوع في الاصح) . مثال العصل . اذ لك خير ام جنة الخلد .
وليس . ام قرب ام بعيد ما توعدون . والآخر اذ عندك زيد ام عمرو والبيت زيد ام عمرو قيل لا يجوز ان
اسم قبل لا يجوز انهم احد هما في الاخر . قدم بين او وخربن (وقد تحذف الهمزة) وتتوي كقوله

له امرك ما أدري وان كنت داريا . يسبع ربه بين الجرام بين

أي يسبع هري . سواء عليهم اندرهم ام لم يدبرهم . همزة واحدة (و) فتندف (أم والمعطوف بها) كقوله
داني ابا القلب اني لامره . يسبع في ادري ارضه لطلابها

أي أم غي (و) فتندف (هو) أي المعطوف بها (دونها تنوع في لا) نحو ازيد عندك أم لا ازيد يقوم أم لا (قبل)
(و) تندف (دونه) أي دون تعويص وجهل منه قوله تعالى . اهل تبصرون أم . أي أم تبصرون ثم ابتداء انا خير
فان ابن هشام وهذا باطل اذ لا يسمع حذف معطوف بدون عطفه وانما المعطوف جمله انا خير ووجه المعادلة

(١) هكذا يباين بالاصل

أن الأصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسميتة مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قال المخشري (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أي أندعون على الانبياء اليهودية . أم كنتم شهداء . ووافقه الواحدى وقدر أباكم ماتنسون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم (و) الثانى من قسمى أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجمله بعدها مستقلة وهى التى تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو . تنزيل الكتاب لارىب فيه من رب العالمين . أو همزة غير استفهام نحو . ألم أرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتى بالبينات ووافقه الواحدى . لان الهمزة هنا لان كارهى بمعنى النفى أو الاستفهام بغير الهمزة نحو . هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور واختلف فى معناها (فقال البصرون هى بمعنى بل) أى للاضراب (والهمزة طافوا) قال (الكسائى وهشام) هى (كبل وتاليها) أى ما بعدها (كتلوها) أى كما قبلها فاذا قلت قام زيد أم عمر وفالمعنى بل قام عمر وواذا قلت هل قام زيد أم عمر وفالمعنى بل هل قام عمر وورد بقوله تعالى وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . الى قوله . أم نجعل الذين آمنوا . الآية فألم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأمر السؤال على جهة الإنكار والرد ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجبا فليس مثل ما قبلها (و) قال (الفراء) هى كبل اذا وقعت (بعد استفهام) كقوله

فوالله ما أدرى أسلمى تغوت * أم النوم أم كل الى حبيب

أى بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أى بل أكل الى حبيب لانها لما تمثلت لعينه لم يدرك ذلك فى النوم أم صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدوا متزينة لتفتن ثم لما جاوز أن تكون تغوت داخله الك قال بل أكل الى حبيب أى الغول وسلمى كل منهما الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) وقال (أبو عبيدة) هى (كالمهمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن تهألوا رسولاكم . (و) قال (الهروى) فى الأزهية هى كالمهمزة (ان لم يتقدم) عليها (استفهام) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت فى أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ولور ودها للاستفهام بعده فى قوله

هل ما علمت وما استودعت . كنوم * أم حبلها إذ نأتك اليوم مصر وم

فانه استأنف السؤال بأمر عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها القوله بعده

أم هل كبيرى لم يقض عبرته * إثر الأجابة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام فى الأصح) نحو . أماذا كنتم تعملون . ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدلل على انها بمعنى بل والهمزة والادخلت عليها كما يدخل عليها بل فى قولك أقام زيد بل أقام عمر و لا بدع فى دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة فى قوله * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم * وذهب الصغار الى منع دخول أم على هل وغيرها لانه جمع بين أداتى معنى وقال لا يحفظ منه الاقوله * أم هل كبيرى * وقوله * أم هل لأمنى فىك لائم * وقوله * وما أنت أماذا كرهاربعية * وقوله تعالى . أم هذا الذى هو جندكم . أم نيرزقكم . قال أبو حيان وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف فى قوله

* أم كيف ينفع ما تعطى العلق به * وعلى أين فى قوله

فأصح لا يدري أيقعد فيكم * على حسك الشحنة أم أين يذهب

(لا مفرد) أى لا تدخل عليه (خلافا لابن مالك) فى قوله بذلك وانه منه قولهم انها الابل أم شاء لقول بعضهم ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يقوى عدم الاضمار فى المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين فى ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى بل أهى شاء وأما رواية النصب ان صححت فالأولى أن

يقدر بها ناصب أي أم أرى شاه (قال أبو زيد) الانصاري (وزيد أم) (زائدة) واستدل بقوله

بأبنت شعري ولا منها من الهرم • أم هل على العيش بعد النيب من ندم

أو قال المتقدمون هي لاحدى الشيئين أو الأشياء (قال ابن هشام وهو الصحيح والمعاني التي ذكرها غيرهم متعاده من غيرها) (و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (للسك) من المتكلم نحو • لبنا يوما أو بعض يوم • (والإبهام) لوحدة على لساع نحو • وإنا أو أياكم على هدى أو في ضلال ميين (والضير والاباحة) والفرق بينهما أن الثاني يجوز فيه الجمع نحو أفرأضها ونحو اختلاف الأول نحو وانكح هنداً وأختها قال ابن مالك وأكثر (و) (والفصيل) بعد الأجمال نحو • وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهندوا • قالوا ساحر أو مجنون أي قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والأضراب كبيل (قال قوم) تأتي له (مطلعا) كقوله تعالى • وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أي بن يزيدون وقول جرير

مادا ترى بعيال قد رمت بهم • لم أحص عدتهم إلا بهداد

كأولئك من بني أوزاد وانما نسبة • لولا رجولاً قد قتلت أولادي

(و) قال (سيبويه) إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو قام زيداً أو ما قام عمرو أو لا يصبر زيداً أو لا يصبر عمر (قال الكوفيون والوالي) من الجري والأزهرى وابن مالك وبمعنى الوو أي أطلق الجمع نحو • اسمي تمام أو اسمي الخوراه أي وعليها جاء الخلاق أو كانت له قد راه أي وكانت قال ابن مالك ومن أحسن روايته حديث أسكن حرافة ذلك الأنبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أخطاك شرف أو محبة وغيرهم تقول لتبين لأول علي أن الواو فيه للإبهام وإبهامى لتأني للسك وقال ابن هشام الذي رأيت في ديوان جرير كانت رقتا وحياها روية المنهورة (زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها (والتقسيم) نحو • أكنمة أو عمل أو حرم ولم يدكره في التمهيد ولا شرحه بل قال تأتي للتفريق المجرد من السك والإبهام والتعبير بل بهما أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فيه أجود قال ومن يحسنه أو قوله

• لو ألتفتان لأبد منهما • صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومعنى الوو في التمهيد أكثر لا يقتضي أن أو تأتي به (و) قال (الجريري) والتقريب نحو ما أدى أسير أو ودع • أدن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لأن التقريب إنما يستعمل من إثبات اشتباه السلام بالتوديع وهو المشك أو (و) قال (ابن الشعري والشراطي) نحو لا ضربتني عاشر أو مات أي إن عاش بعد الضرب وإن مات • • ولا يثبت أعطيتني أو أحرمتني قال ابن هشام والمخاها للمعطف على بابها ولكن لما عطف على ما فيه معنى التبريد دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوبيين (والتبويض) نحو • وقالوا كونوا هوداً أو نصارى • قال ابن هشام الذي يظهر أنه أراد معنى الفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما بعدها يعض المتقدم عليها من الجمل ولم يرد أنها ذكرت لتقييد مجرد معنى التبويض (ولا تأتي بعد همزة النسوية) لأنها لا أحد شيئين أو الأشياء والنسوية تعضى شيئين صاعداً فلا يقال سواه كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد أراجع اللغة وهو لحن والصواب الاتيان بأمر وفي الصحاح تقول سواه على أفت أو قدمت وهو سهو وفي الكامل أن ابن محيصن قرأ أول تمدهم وهو من الشذوذ يمكن قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها نحو أزيد عندك أو عمرو انتهى وفي البديع قال سيبويه إذا كان بعد سواه همزة الاستفهام فلا بد من أم أسمين كأننا أو فطين تقول سواه على أريد في الدار أم عمرو وسواه على أفت أم قدمت وإذا كان بعدها فلان بغير ألف الاستفهام عطف

(۱) هكذا بياض بالأصل

الثاني باوتقول سواء على قمت أرقدت وان كانا سمين بلا ألف عطف الثاني بالواوتقول سواء على زيد وعمرو
وان كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو جلا عليها قال السيرافي فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره إن
قت أو قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء والجملة دالة على جواب
الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة
سواء فى أول جملتها وليس كذلك

﴿ إِمَّا ﴾ بالكسر (المسبوقه بمثلها المعانى أو الخمسة) الاول الشك نحو جاء إمام زيد وإمام عمرو والابهام
نحو . وآخرون من جون لأمر الله إمامي عنهم وإمائي عليهم . والتخيير نحو . إمامان تعذب وإمامان تتخذ فيهم
حسنا . والاباحة نحو اقرأ إمامها وإمامها والتفصيل نحو . إماما كرا وإماما كفورا . وعبر عنه فى التسهيل
بالتفريق المجرد كما عبر به فى أو والفرق بينها وبين أو فى المعانى الخمسة أنها التكرار هايدل الكلام معها من
أول وهلة على ما أنى بها لأجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولاد ال على الجزم ثم يوتى بأو دالة على
ماجىء بها لأجله ثم التحقيق أن إماما لأحد الشئيين أو الاشياء وهذه المعانى تعرض فى الكلام من جهة أخرى كما
فى أو (وأنكر قوم الاباحة) فى إمامع اثباتهم ذلك لأو (و) أنكر (يونس وأبو على) الفارسي (وابن كيسان وابن
مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التى قبلها وهى جائية لمعنى من المعانى المفادة
بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو
وفىها ولا هذه غير عاطفة باجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فتسكن إماما كذلك بل أولى (وأدعى ابن عصفور
الاجماع عليه) أى على كونها غير عاطفة كالأولى نخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكرها
فى باب العطف لمصاحبها الحرفه (وقيل) إماما (عطف الاسم على الاسم والواو) عطف (إماما على إماما) قال ابن
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضى غير موجود (وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس
وأسد كقوله

تلفحها إماما شمال عربية * وإماما صباخ العشى هبوب

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها كقوله * لا تفسدوا آباءكم أيما لنا إمامكم *
وقوله ياليتما أمنا شالت نعمتها * أيما إلى جنة إماما إلى نار
(و) قد (تحذف الأولى) كقوله

تهاض بدار قد تقدم عهدا * وإماما بموات ألم خيالها

ونقل النحاس ان البصريين لا يجيزون فيها الا التكرير وان الفراء أجازها مجرى أو فى ذلك (أو) يحذف
(الواو) من الثانية فتسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله
وقد كذبتك نفسك فأكذبها * فان جزعا وان اجمال صبر
(أو) تحذف (هى) بكالها (مستغنى عنها أو أبأ) كقوله

فأما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سمينى

وإلا فاطرحنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتتقينى

وقد شفى أن لا يزال يروعى * خيالك إماما طارقا أو مغاديا

وقوله

(وهى مركبة) من ان وما الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعاليه بنى الاقتصار على ان وحذف ما وقيل
بسيطة واختاره أبو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب

﴿بل﴾ للاضراب فان كانت بعد ابر او ايجاب نقات حكم ما قبلها التالها) المراد وصار ما قبلها . كوتا عنه لا يحكم
به شيء نحو ضرب زيد بل عمرا او جاز زيد بل عمرا او نقي اوسى (قررت) أى حكمه له (وجبت ضده لتالها)
المراد نحو ما قام زيد بل عمرا ولا تضرب زيد بل عمرا (وجوز المراد ان قل فيما) أى النقي والنهي ايضا على
تعديل بل ما قام وبل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنالم تقصم بمدى • بل اولنا كفاء غير اوغاد

وما انقبت الى حور ولا كسيف • ولالثام غداة الروح اوراق

بل صار بين بحسبك البيض ان لحقوا • ثم المرانين عند الموت لذاع

وقوله

(ومع الكوفية و) ابو حمزة (ابن صابر العطف بها بعد غيرها) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك
من اوجيا . وهذا من الكوفية . مع كونهم اوسع من البصر بين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع
العطف بها في اتباع لوعلى فانه ولا يعطف بها بعد الا تفهام وفاقا (فان تلاها جلة فلا بطل) للمعنى الاول واثباته
لممد . نحو ما يقولون به حنة بل جاءهم بالحق . (او الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو . ولدينا
كتاب يمدى بالحق وهم لا يظنون بل ولو . في عمرة . (وايسر) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء
وزاد بها التوكيد لا صراب بعد ايجاب كقوله

وحبك البدر بل لا الشمس لولم • يقض للشمس كسفة وافول

ولتوكيد التمر . ما فهم بعد النقي والنهي (ومعها) أى زيادة لا (ابن در) تو به بعد النقي زاد ابن عمقور) وبعد
رأى اى لا يسمع ويرد بقوله

وما جرتك الا بل زادت شعما • هجرو به يدراخ لا ان اجل

لا تلتن طاعة الله لابل • طاعة الله ما حيت استديما

وقوله

قال ابو حيان وبعث في لابل نابين ولاين ونايل بابدال اللامين او احداهما اونا (وتزاد لا ضرورة)

﴿هى﴾ هى (كأورد المطلق الجمع وقيل) هى (للترتيب) قال ابن مالك وهى دعوى بلا دليل فى الحديث كل
شيء يفتقر ترتيبه فى الجمع والسكيس وايسر فى القماء ترتيب وانما الترتيب فى ظهور المقضيات وقال الشاعر
• اموى حين الآف مون تالوا • وهطف لأقدمون وهم سابقون (و) تغارق الواو فى أحكام (لا تعطف) الا
ما كان (معها) . بن المعطوف عليه (أو كعض) منه (غايته فى رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
المحتاج حتى النساء وقوله

فهرما كم حتى الكفا فاتم • تها بونا حتى بيننا الا صاغرا

النقى الصعيقة كى يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها

وقوله

فالمعنى ليدن بعض الصعيقة والزاد ولاكن كعضه لان المعنى الذى ما يشقه قال ابن هشام والضابط انها تدخل
حيث يجمع الاقضية ويجمع حيث يجمع ولهدا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلها ولا صمت الايام حتى يوما
(وكذا) لا تعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لا تنفى الا فى المفردات وقال ابن السيد يعطف
بها الخلق كقوله • سرتهم حتى تكلم طهم • برفع تكلم عطف على سرتهم ونقل فى البسيط عن الاخفش
انها تعطف العمل اذا كانت سببا كالماء نحو ماتا تينا حتى نعدنا (قال) ابن هشام (الخضراوى) لا تعطف
الا ما كان (طاهرا) كالتجر الا الظاهر قال فى المعنى ولم أره له . به (و يعاد الجار معها) اذا عطف على مجرور
فرفاينها وبين الجارة نحو مررت باليوم حتى زيد ثم اختلف فى هذه الاعادة (قال ابن عمقور) يعاد (رجحانا)

لا وجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية بن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا
 و) قال (ابن مالك) ان لم يتعين للعطف (وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا حصول
 لفرق نحو عجبت من الغوم حتى بنيتهم وقوله

جود يملك فاض في الخلق حتى * بانس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فردده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محتملة (والعطف بها قليل ومن ثم)
 أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وجملا ونحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى
 أباك ومررت بهم حتى أبيتك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو
 وأضرب زيد الأعمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لالبكر (وتحضيض) نحو هلا تضرب زيد الأعمرا (وايجاب) نحو
 جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو أو لا قاعدو يقوم زيد لا عمرو (وقال سيديو به ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي
 وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على فني والظن لسيديو به انه لم يذكره
 في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (العراء واسم فعل) نحو لعل عمرا لا زيد منطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (وشرط
 السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدى) في شرح الجز ولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المعنى
 (تعاندت عاطفها) فلا يجوز جاء في رجل لا زيد أو لا عاقل اصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل
 أو عمرو ولا زيد وعلله الأبدى بأن لا تدخل لتأ كيد المنفي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن
 الثاني فان أريد بذلك المعنى جى بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقضى
 من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وليس في هذه المسئلة مؤلف
 مستقل يشتمل على نفائس لخصتها في حاشية المعنى (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجزوا قام زيد
 لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماض ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم
 يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لاقام عمرو والاعلى الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه
 لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا تمتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها
 في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم

* لكن * للاستمدراك فان وليها جملة فغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو ونحو . ولكن كانوا هم
 الظالمين . أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الريع) هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو
 ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا (قال الكوفية أو ايجاب) كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد
 لكن عمرو والبصر بون منعه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة فيقال لكن عمرو ولم يقم
 (و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد
 ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معها) أي مع المفرد (الابها) أي بالواو قاله ابن خروف (وزعم يونس
 العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقة بالواو وهو عنده عطف (مفرد) على
 مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجمعها
 فالتقدير ولكن قام عمرو وعلل ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف
 الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو (و) زعم (ابن عصفور) الواو زائدة لازمة

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) اهازايدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كالا) فتكون حرفا واحدا بقوله

ابن الممر والاله الطالب والأشرم المغلوب بليس الغالب

أى لا الغالب وفى الصحيح من قول أبى بكر . بأى شبه بالنى . ليس بشىء بعلى . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها لها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أى ليسه قلت وفى ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (وبه نطق النافى) فانه قال فى الأم فى أنما من شئله لأن الطهارة على الماهر ليس على الاجواف أى لا لا يصح ان يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول النافى حجة فى اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا لعطف (بأى) نحو رأيت المضرأى الأسد وضربت بالعصب أى السيف والصحيح انها حرف تمييز يرفع بعدها لأجل الملاحق لا يلامز عاطفا يصلح للمقوط دائما ولا ملازما بعطف الشئ على مرادفه وهذا قول نعله فى التسهيل عن صاحب المسند وفى قال أبو حيان ولا أدرى من هو قال والمحب نسبه هذا المذهب إلى كتاب عمول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) فلو قول العرب جاء زيد وعمرو وضربت زيدا هلا عمرا فحى الاسم موافقا للملأول فى الاعراب دل على ان عطف (هلا) على ما ليس من أدواته والرفع والصب على الاضمار بدليل امتناع الجر فى ما مررت برجل فهلا مراد (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجه لواءه قوله تعالى . خالد بن فهما دامت السموات والأرض لا يأتى (بأى) وما مررت وعمرو وضربت زيدا هلا عمرا فحى من أحرف العطف بلى العوامل (و) أثبتوا عطف (بأى) على قول العرب جاء زيد وعمرو وضربت زيدا فحى عمرا (و) أثبت (السكاكى) العطف (بلولا) وهو (بأى) فى قول مررت بريدا فلولاء عمرو وأوتى عمرو وبالجر وأبناه العمراء كالبصريين (و) أثبت (هنام) لعطف (كيف) على (بأى) نحو ما مررت بريدا فكيف عمرو وقال سيبويه وهو ردى لا تتكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست حروف عطف ونسب ابن عمفور لعطف كيف للكوفيين قال ابن بابشاد ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال فى المعنى وقد قال به عيسى بن موهب

و شبل بقوله اذا قل ما المره لانت قنانه • وهان على الادنى فكيف الأبعاد

قال وهذا خطأ لا فترابها بالاء والجر باضافة مبتدأ محذوف أى فكيف حال الأبعاد على حد قراءة . والله يريد الأجرة . أو بالعطف بالاء وكيف مقحمة لا فادة الأولى بالحاء

(ب) عطف بعض الأفعال على بعض (بمعنى) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمر متصل ومنفصل والمضمر المنفصل على مثله ويصل وظاهر سواء صلح المعطوف لباثرة العامل أم لا فيجوز قام زيدا وأما وقت أماوز يدور برجل وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم فى ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد وصدا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وأياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا) بعد العمل (بما صل ما) ضمير منهم لا أو غيره نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . يدخلونها من صلح . ما اشركنا ولا آباؤنا . فصل فى الاول بالضمير المذكور وفى الثانى بالمفعول وفى الثالث بلا وقوله . لقد نلت عبد الله وابنتك غايه . فصل بالترادف وقوله . لانت رعبا وقوما كنت راجيهم • فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفى الفصل بكاف رويدك بل لا بد من التأكيد نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجالا لا يخطل من سفاهة رأيه • مالم يكن وأب له لينا لا

(خلافا للكوفية) فى تجوزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفى الصحيح كنت

وأبو بكر وعمر وطلعت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصح بغير عود قال تعالى . تساءلون به والأرحام . وجعلنا لكم فيها ما يش ومن لستم له برازقين . وسمع ما فيها غيره وفرسه قال * فابك والايام من عجب * وهذا رأى الكوفيين ويونس والاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه إلا أكثر نحو . فقال لها والارض . وعليها وعلى الفلك . ينجيكم منها ومن كل كرب . نعبدا لهك وإله آبائك . واحتجوا بان ضمير الجر شبهه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه بالتنوين وبأن حق المتعاطفين أن يصلح الحمول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح الحموله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لم يمنع من توكيده والابدال منه بالتنوين ولا يمنعان باجماع وان الحمول لو كان شرط الم يجوز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخطا بدرهم ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحمول (وثالثها) وهو رأى الجرمي والزياي (بج) العود (ان لم يؤكد) نحو مررت بك وبز بد بخلاف ما إذا كد نحو مررت بك أنت وزيد ومررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمول ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجماع) فيهما فيقال ضرب زيد وعمرا وبكر خالد ووطن زيد وعمرا منطلقا وبكر جعفر مقبا واعلم زيد وعمرا بكر مقبا وعبد الله جعفر اعصارا حلا ولا يقال إن زيد في البيت على فراش والقصر نطع عمرا أي وان في القصر على نطع عمرا بناية الواو عن ان وفي وعلى ولا جاء من الدار الى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بناية الواو عن جاء ومن والى (وفي) العطف على معمول (عاملين) أقوال (منع سيبويه) العطف (مطلقا) في المجرور وغيره وصححه ابن مالك فلا يقال كان آ كلا طعا ما زيد وعمرا وولا في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممنوع باجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافي وشرفه) مطلقا في المجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماح والالزم توقف ترا كيب العاماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير المجرور ورد بان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب الى الاخفش (وثالثها) يجوز (إن) كان أحدهما جارا) حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور والمعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور والمعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر وهو رأى الاخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضا (وخامسها) يجوز (إن تقدم) المجرور (في المتعاطفين) نحو إن في الدار زيد والحجرة عمرا ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وان تقدم في المعطوف نحو إن زيد في الدار والحجرة عمرا وهو رأى الأعم قال لأنه لم يسمع الا مقدا فيهما واتساوى الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الامل والنهار الى قوله آيات لقوم يعقلون . وقوله . للذين أحسنوا الحسنى وزيادة . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة . وقول الشاعر * وللطير مجرى والجنوب مصارع * وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمر ولان الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضا فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الرائدة) لانه عارض والحكم للدول نحو ليس زيد بقام ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا ابن عمرو وانما امتنع في العوامل

المنطوية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأي ابن الطراوة (ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع
 والمرد على الجملة وبالعكس) أي الفعل على الاسم والمضارع على الماضي والجملة على المفرد (في الأصح ان
 نجد) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضي مستقبل المعنى أو المضارع
 ماضي المعنى والجملة في تأويل المرديان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو . يخرج الحي من الميت
 ويخرج الميت من الحي . ان المعدنين والمصدقات وأفرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار . ان شاء
 حمل لك حبرا من ذلك جيات تجري من تحتهما الانهار ويجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فصبح الارض
 خضرة . أي فاصبحت . ولقد أمر على اللثيم بنى . قضيت . أي مررت . دعاء الجنبه أو قاعدا وقائما . فاعدا
 عذاب على الجنبه لانه حال وهو في تأويل المردي . بيان أنهم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أي قائلين
 ومع المازي والمرد والرجح عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أحوال التثنية فكلا لا ينضم فيها فعل الى اسم
 وكذا لا ينضم أحد من الماعز في آخر وقال السهيلي بحسن عطف الاسم على الفعل ويقع عكسه لانه في الصورة
 لأول عمل لا اعتماد . على ما قبله فاشبهه بعمل وفي الثانية لا يعمل فتمحض فيه . في الاسم ولا يجوز التعاطف بين
 فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين مختلفين في الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الامعية على الفعلية وبالعكس) نحو قام
 زيد وعمرو بكرمه . وبعه بن حنى . هاتما (ونالها) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله لعارسي وبنى عليه
 مع كون الاء مضافة في حررت فاد الاء حاضر (وأما) عطف (الخبر على الاشياء وعكسه فمعه البيانين وابن
 ماث) في باب المعول . . في شرح السهيلي وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الأ كثر بن (وجوز
 اعمار وجماعة واستدلوا بقوله تعالى . وبشر الذين آمنوا وبنوا الصالحين . وقول الشاعر

ون شعاء غيرة . هراقة . فهل عند ريسم دارس من هول

ولما دعون له لو ذلك بأن الأمرين في الآيتين . معطوفان على قل . مقدرة قبل بأبها أو على أمر محذوف تقديره في
 الأولى وتذروني الثانية وأبشر كما قال الرمخشري في . واهجرني مليا . ان لتقدير فاحذرنى واهجرني للدلالة
 لأرحمك على الهدى وان اعانني قوله فهل لي آخره لمجرد السببية

﴿ مسند ﴾ (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى . سراييل تقبكم المرء . أي والبرد بيدك
 لمير أو والشرا . وذلك نعمة فاعلم على ان عيبت بنى اسرائيل أي . ولم تعبدني (وكذا الواو) يجوز حذفها
 (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصح) كذلك كحديث تصدق رجل من دينار من درهم من صاع
 به من صاع غيره وحكى أ كات . مكالمنا وقال

كيف أصبحت كيف أميت بما . بفرس الود في فواد الكريم

أي وكيف . مع ذلك ابن جنى والسهيلي وابن الضائع لان الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم واضمارها
 لا يبدونها . وقيل . اعلى حروف النفي والتأكيد والتثنية والترجي وغير ذلك إلا أن الاستفهام جاراضماره لان
 لمستفهم هيئة تعالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاء . وتبوعها) أي
 المعطوف عليه بها نحو . فن كان منكم مريضا أو على . فرفعة . أي فأفطر (وأنكره ابن عصفور) وقال
 انما حذف التبوع فقط (وقل في أو) أي حذفها أو تبوعها نحو صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقبص في
 إزار وقبأ . أي أوفى وقال الهذلي . فهل لك أو من والد لك قبلنا . أي فهل لك . ن أخ أو والد (و يفتى المعطوف
 بالواو عن التبوع بعد حرف جواب) فيقال ان قال لم تضرب زيد ابني وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو
 (وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله . عليك ورحمة الله السلام .

(وجوزه الكوفية) في الاختيار (ان كان بالواو) كما مثل (قبل أو الفاء أو ثم أو أو أو) كقوله
أطلال دار بالنياع فحمت * سألت فلما استعجمت ثم صمت

أى سألت فحمت وقوله

فلست بنازل الا ألت * برحلى أو خيالها الكذوب

أى الكذوب أو خيالها (و) ان (لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو) الى (مباشرة عاملا غير متصرف
(و) ان (لم يكن التابع مجرورا) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله
لعن الاله وزوجها معها * هند الهنود طويلة البظر

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في
الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمر وزيد قائمان ولا ان وعمر ازيدا قائمان ولا مررت وعمر وزيد ولا
اختصم وعمر وزيد (وخالف ثعلب في الاخير) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد
(ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو زيد وعمر ومنطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها
غالبا) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو: واذار أو انجارة أو لها وانفضوا اليها وتركوها قائما. وندرت المطابقة في
قوله تعالى: ان لم يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما. (وفي الفاء و ثم الوجهان) المطابقة وهي أحسن في الفاء
والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه. نحو زيد فعمروا و ثم عمرو قائمان أو قائم
(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما ضرورة) كقوله

يورثه مالا وفي الحى رفعة * لما ضاع فيها من قروء نساءكا

(و) فصل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله
عمر و وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله
أبو حيان عن الأصحاب معترضه اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن
فعلا (ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرو وعمرا ضارب

* (مسئلة) (الأصل العطف على اللفظ وشرطه مكان توجه العامل) الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من
امرأة ولا زيد الا الرفع عطف على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (ويجوز) العطف (على المحل
بهذا الشرط) أى امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت بزيد وأجازة ابن جني
(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز هذا الضارب زيد أو أخيه لان الوصف المستوفى لشرط العمل
الأصل إعماله لا اضافته لا تحاقه بالفعل وأجازة البغداديون تمسك بقوله * منضج * سواء صفيق أو قدير مجمل *
(و) شرطه (وجود المجوز) أى الطالب لذلك المحل (على الاصح) فهما فلا يجوز ان زيد وعمرو قائمان لان
الطالب لرفع عمرو وهو الابتداء وهو ضعيف وهو التجرد وقد زال بدخول ان ولا ان زيد قائم وعمرو على العطف
وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المجوز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من
البصر بين لتوارد عاملين وهو ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم)
نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه) أى الجواز (صحة دخول العامل
التوهم) (و) شرط (حسنه كثرته) أى كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقول الآخر * ما الحازم الشهم مقدا مولا بطل * ولم يحسن قول الآخر

وما صكنت ذات يرب فيهم • ولا مفض فيهم مفل

لعله دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والي يرب والتمجة للمفل كثيرها والمفض المضد ذات البين (ووقع) المطف (على التوهم في أنواع الاعراب) في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون والذوز بداهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى . فبشرناه باسحق ومن وراء اسحق يعسوب . بالنصب على معنى وهبالة اسحق ومن وراء اسحق يعسوب وقوله . ودوا لوتدهن فيدهنون . على معنى ان تدهن والحزم قال الخليل وسبويه في قوله . فأصدق وأكن . والفارسي في قوله . انه من يتق ويصبر . جزما على معنى تشبيهه بدخول العاء بحواب الشرط وتأتي من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالنصب على معنى لا لتوهم ادبا

(١٤٣) في نواع مخصوصة (تابع المنادى المنى ان كان . ضاها أو شبهه نصب . طلقا) لان الأصل في تابعه نصب الكويفية . تصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة وشبهها كقوله

• أريد أحوروه ان كنت نازرا • وقوله • يازر قان أخبني نعل • وهذا (ما) دام (لم تكن) (إضافة) (من) كانت (وجوز رفعه) نحو يازر يد الحسن الوجه (وجوز الكوفية) (أبو بكر) (ابن) (لاري) (رفع) (العت) (المضاف) إضافة محضة لان الاخفش حكى يازر يد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك ويستعملون الرفع على الأصل لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلجوز رفع نعتيه . وورد في النسخ المضاف بالاعتصام عليه مستغلا (و) (جوز) (الفراء) (رفع) (التوكيد) (والمطف) (نسقا) (في) (الساب) (الثاني) (و) (عاق) (الاول) (حكى) (الاخفش) (بانهم) (كما) (نصبه) (عند) (الجمهور) (و) (رفعه) (عند) (الاخفش) (و) (نحو) (رادون) (من) (الفتح) (مبتدأ) (أي) (كما) (مدعو) (أو) (كان) (مرادا) (جاز) (أي) (الرفع) (جلا) (على) (اللفظ) (والنصب) (على) (محل) (نحو) (رجل) (اطول) (والطويل) (ويأتيهم) (أجمعون) (وأجمعين) (يازر) (يد) (واللام) (والعلام) (وأوجب) (الكوفية) (نصب) (لان) (أي) (النعت) (والتوكيد) (والنسب) (ورد) (بالفتح) (قال) (تعالى . يا جبال أتوبي معه والطير . قرئ في السبع بالنصب) (و) (رفع) (وهات) (العرب) (الأنازير) (والصعاليق) (بالرفع) (و) (أوجب) (الاخفش) (نصب) (نعت) (العلم) (وتوكيده) (على) (على) (لمن) (كما) (يجب) (في) (جانب) (حذام) (المعاهد) (بالرفع) (جلا) (عليه) (ولا يجوز) (لكسر) (اتباعا) (للفظ) (قال) (وما) (ورد) (من) (ذلك) (منه) (وما) (حركته) (حركة) (اتباعا) (ل) (اعراب) (و) (أوجب) (أيضا) (رفعها) (أي) (النعت) (والتوكيد) (في) (حال) (تبعية) (للمركبة) (المقصودة) (لان) (الصفة) (عنده) (في) (يارجل) (ليست) (ضمة) (ب) (اعراب) (وأصله) (يا أيها الرجل) (حذف) (أي) (فبقي) (على) (اعرابه) (كما) (كان) (واخجور) (لولا) (ما) (حذف) (وحل) (محله) (أو) (صار) (هو) (المنادى) (حكم) (له) (بحكمه) (فبني) (كما) (بنيت) (نعم) (البدل) (والمطف) (بالحرف) (عند) (الجمهور) (كاستقل) (في) (كان) (منها) (مضافا) (أو) (شبهه) (نصب) (أو) (مفردا) (أو) (كمره) (مقصودة) (رفع) (كما) (لو) (دخلت) (عليه) (بالان) (لبدل) (بقدر) (فيه) (مثل) (عامل) (البدل) (منه) (والنسب) (شبيهه) (به) (لصحة) (تقدير) (العامل) (قبله) (ولا) (تنسأ) (ظهوره) (توكيدا) (كما) (يظهر) (مع) (البدل) (نحو) (يازر) (يد) (رجلا) (صالحا) (يازر) (يد) (بطة) (الالمنسوق) (ذا) (ال) (فالوجهان) (الرفع) (والنصب) (جائزان) (فيه) (لامتناع) (تقدير) (حرف) (النداء) (قبله) (فأشبهه) (العت) (وفي) (الأرجح) (منها) (أقوال . أحدها) (الرفع) (وهو) (رأى) (الخليل) (وسبويه) (والمجازي) (لانه) (أكثر) (ما) (سمع) (ولما) (كلف) (في) (الحركة . فانها) (النصب) (وهو) (رأى) (أبي) (عمرو) (وعيسى) (بن) (عمرو) (وبونس) (والجرمي) (لان) (ما) (فيه) (ال) (لم) (يزل) (حرف) (النداء) (فلم) (يحمله) (لفظه) (كلفظ) (ما) (ولي) (الحرف) (ولان) (أكثر) (الفراء) (قرأه) (في) (الطير) (نالها) (الأرجح) (النصب) (ان) (كانت) (ال) (فيه) (للتعريف) (لانه) (حيث) (تشبیهه) (بالمضاف) (والرفع) (ان) (لم) (تكن) (له) (بل) (للمع) (الصفة) (كالسبع) (لعدم) (شبهه) (حيث) (تشبیهه) (وهذا) (رأى) (المبرد) (وجوز) (المجازي) (والكوفية) (نصب) (المطف) (بالحرف) (المبرد) (جلا) (على) (المحل) (نحو) (يازر) (يد) (وهو) (يا) (عبد) (الله) (وهو) (ما) (ومنعه) (أي)

النصب (الخفض في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان نون مقصور) نحو يافقي للضرورة (بنى) النعت (على ما نوى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شيها بالمرفوع (الا البدل فكما مستعمل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا المتقدم ولا يكون الا صالحا لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كما مستعمل (في الاصح) ويقابله قول الكوفية والمآزني السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعي) وصف المنادى (المبني) لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفاعل الأمر في نحو ضرب زيد لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا فلا يزداد على ذلك كما ان فعال العلم للمبني محلا على فعال الأمر لم يتعد الى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسيرافي وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان احتج الى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازة الجمهور ولوروده قال * أحرار بن عمرو وكأني خمر * وما ذكر من الدليل ممنوع لان الاسم برخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثها) يمنع (ان أتم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبهه بنحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الخفض عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال يازيد ورجل ولا وهذا الأول فلان ال لا تحذف الا اذا ولي الاسم حرف النداء وأما الثاني فلان المشار لا يكون منادى الا اذا وليه حرف النداء وجوزها المبرد في المقتضب وقول (كما لا بدلان) أى النكرة المقصودة والاشارة (ولا ذوال) من المنادى (و) منع (المآزني عطف المطول العارى من ال واعة قد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاها في النهاية (وضمير المنادى) الواقع في (التابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه * كأنك تضعو في ازارك خرنق

ويقال ياتيم كلهم وكلم و يازيد نفسه ونفسك (خلافا للخفض) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالتبوع أم منفصلا نعمت أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لامع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل ال ابتداء لفظا وتقديرانحو لارجل ظريف أو ظريف في الدار لارجل فيها ظريف أو ظريف بالأحد رجل أو رجلا فيها الماء ماء باردا * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * لارجل وامرأة في الدار لارجل قبيحا أو قبيح فعله عندك لا طالعاجبلا ظريف أو ظريف حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زبديها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلامى فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه) لا والنعت المفرد لمبني لم يفضل فيجوز فتحها أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لاماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لارجل

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقهما من الرفع بعد الخبر في قوله وقبله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النصب (أما عطف الجملة في هذه المروف وما عملت فيه رفعاً) نحو ان زيدا قائم وعمر اذهب (اتفاق) أي جاز اتفاقا ويكون غير داخل في معناها (وجوز الـ كسائي رفع نسق أول) . فعولي ظن (اذالم يظهر الاعراب في المسند اليهما) نحو اظن عبد الله وزيدا قائما ويقومان أو ما لهما كثير بخلاف قائمين أو قائما وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني مثلا له بظننت زيدا صديق وعمر و (ويجوز نصب نسق الجملة المعقدة) لان محلها نصب نحو عملت زيدا منطلق وعمر قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلا أو فعولا (يجرى على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرزا لا يتغير عند التصريح به وهذا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوز الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله * طاب المقب حقه المظلوم * وقوله * مشى الملوك عليها الخيل العضل * وفي قراءة الحسن . عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون . وقوله * مخافة الافلاس والديانا * ثم الاختيار عند هؤلاء الخ لعل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يعجبنى ضرب زيد وعمر و بكر (وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الاول بخلاف الصفة والتأكيدي فالعامل فيهما واحد ومحال وهما شئ واحد أن يكون الشئ مجرورا ومرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بخلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يعجبنى أكرامك زيد وعمر بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرفع على تأويله) أي المصدر (بيني) أي بحرف ممدى . ووصول بفعل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث إعماله (ويجزيان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في تابع مجرور باسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * وعبد رب أخاعون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز المحل فيهما قيا . على مجرور المصدر قال ابن مالك بل أولى لان اضافته في نية الانفصال ولا به أمكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم المحل في تابع معرف بأل مثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربان زيداً والضاربان زيد أخاك وعمر أو جبووا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسراً والجمع بألف وتاء (العاري من أل ولو أضيف لما هي فيه أو) الى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية و غلام المرأة أو وأخيهما أو الضارب أو الضاربات الرجل أخيك وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جازا بلا خلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبعداد جر تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيد وعمر و وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعاً فرفع وإن نصبا فنصب وإن جازا جر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرور بها) لانه فاعل في المعنى نحو مرت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بعداد جر عطف

منصوبها) نحو هذا حسن وجهها وبدكاً نكفات حسن وجهه وبدولاً خلاف انه لا يهطف على مجرورها بالنصب
فلا يقال هو حسن الوجه ولين

﴿ لموارس ﴾ (اسكلام في الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد
بأد كالمقربين (الاخبار بالذي وفروعه) من المثني والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذي (مبتدأ) ويؤخر

الاسم (الذي قال أخيراً عنه بالذي (أو حلقه) وهو الضمير المفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) توسط (ما)
في الجملة (بـ) ما صلة (الذي) عائدها ضمة برغائب بخلق الاسم في اعرابه الذي كان له (قبل الاخبار

كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربت زيدا وعن التساء الذي ضربت زيدا انا وبهذا
ظاهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه

في أو اخبار ويجوز أن ليس له معنى عن وعن بمعنى التساء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر
بـ الاسم أن خبر خبراً وقال خبره الياء هي المبتدأ لا المتعدية وكأنه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها

مبتدأ في خبر زيد من ذلك وكثير ما صار في هذا الاخبار أفرد الاختصاص وتقوى المحكم أو تنويق
الاسم أو تنويق المعنى (وجوز أن يكون) بمعنى أي كثير المحسني (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في

الجملة ومثل الاخبار من التثنية ضربت الذي ضربت أنت حملاً على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز
وقوله في الذي ضربت أنت الذي ضربت وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في المبتدأ من أو خبره في قوله جاز ذلك في ضمير لم تكلمم دون فرق فيقال الذي ضربت أنت (و) جوز (المبرد
نحو الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ
في الخبر من الذي ضربت أنت خبره وورقها أنته بضم أن يكون وندة الخية حاصله في المبتدأ وذلك خطأ

وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور - حتى ونحوهما الا بجزء الضمير (و) شرطه (قبوله الرفع) بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كايمن في القسم وما التمجيبية (و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فانها وازلم تقبل التأخير فخافها يقبل وهو الضمير المفضل أدنى انا (لا لازم الصدر) كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وضمير الشأن فلا يجوز لاخبار عن شيء من ذلك (وقيل ال) اسم (الاستفهام) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر فيقال في أيهم قائم أيهم الذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم الذي اياه ضربت (و) شرطه (قبوله الاثبات لا) ما لزم النفي (كما حد وعريب) وكتييع وطوري (واسم فعل) ناسخ (منفي) كليس وما زال واخوته (و) شرطه (أن لا يعود الضمير على شيء قبله) كالماء في زيد ضربته والضمير في منطلق من زيدا منطلق لانك لو أخبرت عنها الجملة كانت ضميرها وذلك الضمير يطالبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعدته الى أحدهما بقي الآخر بالرابط فامتنع الاخبار (وقيل) بل (الشرط أن لا يكون) الضمير قبل الاخبار (رابطاً) كما في زيد ضربته فان عاد على سابق وليس رابطاً جاز الاخبار عنه كأن زيد كرانسان فيقول لقيته فاذا أخبرت قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائداً على شيء قاله الاستاذ أبو دلى الشلوبين قال الشلوبين المغير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قال أبو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي (و) شرطه (كونه بهض ما يوصف به من جملة الصالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها اصل بخلاف غير الخبرية ونحوها (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) بكلماتي الشرط والجزاء فانها تصح للوصف فيما صح في هذا الباب كأن يخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضرب به فتقول الذي ان تضرب به أضرب به زيد (و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه فتقول في قام زيد وعمرو الذي قام وعمرو زيد بخلاف ماذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا به يدقك تريد زيد ليس بقائم ولا به يدقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين (والاصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذلك تضع موضعاً ضمير غيبة وهو أعم منهما ووضع الأعم موضع الآخر لا يجوز واجيب بمنع ما ذكره مثاله فذلك في الاخبار عن انما من انما أنت من أنت قائم لذي هو قائم انا والذي هو قائم أنت اما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف في جوازه عنه (و) الاصح جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بخلاف مثاله فيها من كان زيد أخاك الذي كان اياه أو كانه زيد أخوك وفي باب المبتدأ الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي إن زيد هو أخوك وفي باب ظن الذي ظنت زيد اياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال لذي ظنته زيد أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقاً لانه في معنى الجملة واستدعيه ابن السراج قال لا بد ليس بتفعل على الحقيقة وليس ضميره متصلًا انما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسيأتي (و) الاصح جوازه عن (المصدر المخصص) بوصف أو اضافة كقولك في قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير الذي قامه زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المخصص أيضاً وقيل يجوز عن المؤكد أيضاً (و) الاصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن ابي عمير فتقول في الاخبار عن اجلال من قتل اجلالاً الذي قتل اجلالاً وصحح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييراً عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جوازها في المفعول (معه) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن
 الطيالة من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد واياها الطيالة وصحح ابن عمفور المع في الاخبار لما فيه من
 التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه (و) الاصح (منه في كل خبر مشتق)
 مبتدأ أو كان أو إن أو ظن أو قيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد
 اياه قائم والذي ان زيد هو قائم والذي ظننت زيدا اياه قائم والذي ظننته زيدا قائم (و) الاصح (منه) في
 (مرفوع نحو عسى) من حوامد أهال باب المقارنة وأجاز ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد ورد
 أن عسى لا تصح للمعدلة لأنها خبرية أما المصرفة كسكادوا وشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد
 يصرب عمر زيد في كاد زيد يصرب عمرا (ويجوز في كل من المتعاطفين بغير اسم) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا
 عن المعطوف بـ زيد الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر
 الحروف فان كان المعطوف بأم لم يجز الاخبار لاعتن المعطوف ولا عن المعطوف عليه (و) يجوز في (سائر
 التواضع) أي ما فيها (مع المتبوع) ويقال في باب لعت في مررت برجل عاقل الذي مررت برجل عاقل وفي
 باب لعت كيد في قام زيد بـ لعت الذي قام زيد بـ لعت وفي باب البدل في قام زيد بأخوك الذي قام زيد بأخوك
 وفي باب يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد
 والاصح المع كما في باب لعت ولأ كيد (وضعه المازني في باب التكلم) ويجوز (في الموصول) بأن
 تعني كالموصول وصلته ضمير لانها مثنى واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي
 من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه ويبقى الترتيب)
 ويقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار
 (بأن) المتنازع فيه (أي غير المتنازع فيه) (نفي) قال أبو حيان في شرح النهج إذا كان المعطوف
 بالمعطوف عليه من جنسين فليتين بينهما ارتباط فأردب الاخبار بأن عن بعض أسماء الجنتين فمع ذلك قوم
 بالترتيب آخر من اجتماعه ذهب الاحفش الى انه يربطك من العطين اهما فاعل وتدخل ال عليهم ما يوفيا
 مؤنرا جمعهما جميعا كقوله واحد وبمطوف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت
 من في الخبر زيد وانما هو انا وهذه قوم من البغدادين الى نحو ذلك لانهم يحدفون المؤنث
 وتكون في الاخبار عن التاء من نظمت ونظمتي زيد عالما بالان والظان عالما بانها ذاتا وقياس قول الاحفش
 انه ياء والظان عالما بانها انا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كما ذهب الحذف الا انه يجعل الكلام
 جنسين لتمييز كما كانا هاتين فتقول لشاربه انا والشاربي زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل
 ال على الاول تامة فتقول الطائفة انا اياه ونظمتي عالما بانها انا وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل
 في كتابه المسمى برؤس المسائر في الخلاف

في العدد أي هدايته (يؤنث بالتاء لانه فافوقها) (الى العشرة) أي معها (ان كان الممدود مذكرا
 مذكورا) نحو اربعة أيام وعشرون رجلا (وكذا) ان كان الممدود مادكرا (محذوف على الألف) نحو
 صمت خمسة أي خمسة أيام ويجوز فصحا ترك التاء وعليه اربعة أشهر وعشرا من صام رمضان واتبعه ستان
 قول وحكي الكسائي من الشهر خمسة (ونحو ذلك) من ثلاثة الى عشرة (ان كان) الممدود (مؤنثا)
 حقيقة أو مجازا نحو سبع ايام وعشرا اياه (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن
 جمع مذكرا ولا مؤنثا) بوي بوصف يدل على التذكير (نحو عندي ثلث من الابل وثلاث من البط وخمس من

النحل بخلاف اسم الجمع المذكر كتمسة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر ومدركه السماع كعنب وسدر وموز وقع نصت العرب على تذكيرها وتأنيت البط والنخل واسم تعلمات ساثر أسماء الجنس كالبقرة وثنية ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيت وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكرة ولم ثلاثة أشياء وثلاثة رجله لانهم انائبان عن جمع مفرديهما إذ عدل من جمع شيء على أفعال إلى فعلا ومن جمع راجل على أفعال كصاحب وأصحاب إلى فعله وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة فحول من الأبل فان التأنيت في جميع ما ذكره والتسكية في اثبات التاء في المذكر ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيت وتركبت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكر أصل وأسبق فكان بالعلامة أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علاقتي تأنيت (والهبرة) في التذكير والتأنيت (باللفظ غالباً بالمعنى وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقوله * وقائع في مضر تسعة * أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكرة لتأويله بمؤنث كقوله * وان كلاباً هذه عشر أبطن * أول الأبطن بالقبائل (و) الهبرة أيضاً في التذكير وتأنيت (بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دينيرات (خلاف الأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغيرهاء وان كان الواحد مذكرة (و) الهبرة (في الصفة النائية عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربات بالتاء اذا أردت رجلاً وثلاث ربات بحذفها اذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف وعليه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ولم يعتبر المثل (ويعطف العشرون واخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على النيف) وهو (مادون العشرة) من واحد إلى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنان وأثنان وعشرون إلى تسع وتسعين ولا يقال في شيء مادون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو إحدى اخوته (الا) أي وان لم يقصد التعيين (فبضعة في المذكر وبضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندي بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من بضعت الشيء قطعه كأنه قطعة من العدد (ولا يختصان) أي البضعة والبضع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى . في بضع سنين . (خلافاً للفراء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين إلى التسعين ثم هما اسم عدد مهم من ثلاث إلى تسع وبذلك فارقة النيف فانه من واحد وفارقه أيضاً في انه يكون للمذكر والمؤنث بغيرهاء وفي انه يختص بالعشرة فصاعداً وهو من أناف الشيء اذا زاد عليه (وتبني العشرة معه) أي مع الاسم المضموم اليه وهو النيف عند قصد التعيين وبضعة وبضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الاصل في العدد وترك اختصاراً (على) حركة لأنه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف فيقال احد عشر واحد عشر عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أي النيف أو البضع (الهاء) أي العشرة واستدلوا بقوله * بنت ثمانى عشرة من حجة * وأجيب بأنه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها اما معنى اللام أو من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعراها مضافة) إلى اسم بعدها (كـمـلـبـك) فيقال هذه خمسة عشر كبقاء الصدر مفتوحاً وتغير آخر العجز بالعوامل (و) جوز (الفراء) حينئذ اعراها (كابن عرس) فيقال هذه خمسة عشر كمررت بخمسة عشر كباعراب الاول على حسب العوامل وحرف الثاني أبداً والجمهور ممنوعوا قياس ذلك وأوجبوا بقاء الجزئين على الفتح كما لو لم يضاف (و) جوز

(ابن مالك نظار الماطف) الذي قدر في الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرون امرأة قال ابو حيان وما اظن العرب تكلمت بمثل ذلك واما قوله

• كان بها البدر ابن عشر واربع • فخالف التركيب اربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (ونا، ثلاثة فاقوةها) الى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين واخوته كعبه) ثابتة في المد كـ حافظه في المؤن وناه، عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المد كـ ثابتة في المؤن كراهة اجتماع علا، تى ثابت فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وعشرين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وعشرين (ولم يردون ثلاثة عشر احدى عشر او واحد عشر واثني عشر ولمؤننه احدى عشرة او وحدة عشرة واثناعشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي ثابت لاختلاف المعنى في احدى عشرة واعراب المصدر دون المجرى اثني عشرة فكأنهما كلمتان

ومما يلاحظ (واثنا) عشر (واثنا) عشرة (بينان مجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعها والياء جرا وانه (القيامة) أي المجرى في ما (عن النون) فبقى المصدر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك وهو قيام المجرى مع ما هو المجرى (احتجاج مع الاضافة) ولا يقال اثنا عشر كـ ولا اثنا عشر كـ كما انه لا تجتمع النون وصافة لتعريف سائر احوالها ما هي اما في نحو واحد عشر كـ وثلاثة عشر كـ فبال الاصح في المصدر انه مبني على الف والياء كما هو في المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (وياء ثمانية عشرة تعنج) على الاجود خلفه الفتح عن الياء (أو تكن) كـ كونها في معدي كـ رب (أو تحذف) لانه حرف زائد وابست من نسخ الكلمة وحذفها بعد (عطف) كـ كونها دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للمركب (وقد يلزم الحذف في الافراد) قبل أن تركيب في المصدر مما لا يعرب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في المصدر مما لا يعرب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في المصدر مما لا يعرب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في المصدر مما لا يعرب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان

• وان احدى من اسركين • فقد نظرت فانتحى على احدى • واضيفت الى العلم في قول النابتة

• احدى لي وماهام العواد بها • فأول على حذف المضاف أي احدى نسائه لي والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المبرد) وهو من واحد الى عشرة اذالم نصف ثلاثة وما بعدها والعقود عشرون واخوته ومائة وانف اذافه - بتعريفه (بال) كـ اثر الاسماء المبردة فيقال الواحد والاثان والثلاثة والعشرة والعشرون والمائة والالف (وتدخل في المتواطئين) باجاء كـ قوله

إد الخس والخسين جاوزت فارتقب • فدوما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو - وثلاثة الاثواب ومائة لدرهم والالف الدينار قال

• ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع • وقاله • فأدر كـ خمسة الاشبار • (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو

مائة الف الا - عشر درهما (وجوز الكوفية - دخلها في جزئها) أي المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب

والخمس عشرة رجلا والبصرون قالوا الاضافة لانجامع ال والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب في محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على اول المضاف مع تجرد ثانيه باجماع كالثلاثة اثواب (و) جوز (قوم) دخولها (في تميزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) جوز (قوم) تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثاني من الاول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (مذكر ومؤنث فالجزم في التاء وحذفها) (للسابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندي عشرة أعبد وإمام وعشرا ماء وأعبد وعشرة جمال ونوق وعشرونوق وجمال وعشرة بين جبل وناقه وعشرون بين ناقه وجبل والحكم للسابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندي ستة عشر رجلا وناقه وست عشرة ناقه (و) (جلا) (وان فصل بين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا نحو ست عشرة بين جبل وناقه أو بين ناقه وجبل ووجهه ان المذكر في ال يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فللمذكر مطلقا) سبق أم لا فصل بين أم لا نحو خمسة عشر عبدا وامة أو امة وعبدا وأو بين عبدا وامة أو بين امة وعبدا قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

﴿ مسئله في اسم الفاعل ﴾ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فافوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعله (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد لان الواحد منفرد هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصانعا منه ويستعمل (فردا) كثمان وثمانية وثالث وثلاثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافا) هو مصوغ (منه) كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الاصح) وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلث الثلاثة ولأربعة الاربعه وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثاني انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائي وذهب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه متمم ثلاثة ومتمم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فافوقه قال لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فيقال ثاني اثنين ولم يسمع مثل ذلك في البواقي (ويضاف غير عاشر) أي تاسع فسادونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يميزه هنا على معنى متمم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا ساثرها (أو تركيب مع العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصر عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا للمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الاصل) وأقلها استعمالا والأولان محذوران منه اختصارا وهل حذف في الثاني المركب الباقي أو صدره وعجزه الاول قولان فعلى الثاني يعرب الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول (ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال على الاول حادي أحد عشر وحادية احدى عشرة والحادي والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادي عشر أحد عشر وحادية عشر احدى عشرة وحادي مقلوب واحد جملة فاؤه مكان لامه فان قلبت ياء كسر ما قبلها وحكى الكسائي واحده عشر على الاصل (وان قصد به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين الى عشرة (جعل الاسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأنه فعلا حكى ثلث الاثنين وربعث الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثاني واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو

الاضغال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل . ثلاثة اربعهم كاهن . الآية . ثلاثة اهورا بجمع الآية
(ولا يجاوز المترة في الاصح) وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب . لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال
رابع ثلاثة عشر باعراب الاول و رابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل و اضافة المركب الاول الى الثاني وهو
الاصل ولا يجوزها الاقتدار على مركب واحد لانه لا يسهل و هذا رأى . يسيو به قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور
على خلافه لانه يجمع وجوز لكسائي بانه من المقود وحكى عاشر عشر بن وقاس عليه الى التسعين فيقال
هذا الجزء لثلاث ثلاثين و اياه . يسيو به والعراء وقالوا يقال هذا الجزء العشر ون زاد شبره أو كمال العشر بن أو تمام
العشرين أو الموفى عشرين

التاريخ أي هدايته وهو عدد الايام والديالى بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقى و فعله أرخ وورخ
وكذا يقال تاريخ وورخ (وورخ بالديالى) دون الايام (لبقها) لان اول الشهر ليل وآخره يوم والليل أ - بق
من النهار حلقا كما قاله (١) أخرج ابن أبي حاتم (وان تأخر ليلة عرفة) عن يومها (شرعا) وذلك بالنسبة الى
الحكم وهو شرعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص (فيقال أول) ليله من (الشهر كتب لأول ليلة منه) أو في
أول ليلة أو (اعترته) أو (لهله) أو (لمسه) ثم (اذا رحت بعد مضي ليلة يقال كتب (لليلة خلت) أو مضت منه و اذا
أرحت منه مضي اثنان (لثلاثا) أي فيقال لثلاثين خلتا منه (فقولون) أي ويقال بعد مضي ثلاث فكثر ثلاث
خون منه (لثلاث خلت) أي ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في
الاصح ان احسن فيه التاء وفي جمع الفقه المون ويجوز تركه و اذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب (لصف
من) شهر (لثلاث) وهو (احودين) أن يقال (الخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه الجائز أيضا
(ولاربع عشرة بقيت) يقال في السبعة عشر وورخا لقليل عند الاكثر ويقال في العشرين (لثلاثين) وكذا
سبعة وعشرون في التاسع عشر من (لآخر ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لثلاثة) أو (لثلاثة)
وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لثلاثة أو لثلاثة (وقيل انما يورخ) في النصف الثاني أيضا
(لثلاثين) لانه محقق وما بقى غير محقق (ويقال) كقوله في العشر الاول والاواخر لا الاوائل والاخر

الحكمة أي هذا بعينها وهي ايراد امط المتكلم على حسب ما ورد في الكلام (يسأل بأي عن مذكر
ذكره) سواء كان عافلا أم لا وصح بزم (فاصح) فيه (مطابقة المحكي) امر اباوند كبيرا و افراد اخرها
أي تأنيوتا وتثنية و جمعا فيقال في حكاية قام رجل أي وفي قامت امرأة أبة وفي قام رجلان أيان وفي قامت امرأتان
أيتان وفي قام رجلان أيون وفي قامت فتيات أيان وفي رأيت رجلا أيادي وفي مررت برجل أي وهكرا ويجوز ترك
المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر في ان العرب (يسأل عن المذكور الذاكرة) عن وقعا لا وصلا
حالا فليونس وكذلك) أي فالاصح المطابقة فيما ذكر (و) لكن (تسبع نونها في الافراد) فيقال في قام رجل
منو وفي ضربت رجلا منو وفي مررت برجل مني (و لكن) نونها (قبل ناه التأنيث في التثنية ليا) فيقال مننان
في الرفع ومنين في النصب والجر وقد يمكن قبلها في الافراد فيقال مننت بسكون النون والباقي الرفع والنصب
والجر والعصم منه بفتح النون و ا - كان الهاء المبدلة من ناه التأنيث وقربحرك قبلها في التثنية فيقال مننان وهو
القياس لانه تثنية منه بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولي غلبا ويقال في حكاية التثنية والاعراب
منان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث منان ويجوز ايضا ترك المطابقة
فقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجل منو وفي نصب ذلك منا وفي جزمه مني وكذلك في المؤنث افراد وتثنية

(١) هكذا بالاصل

وجمما وهو لغة قوم من العرب وكان هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في
 الوصل والحق الزيادات بها حينئذ تقول منو يافتي ومنيا هذا ومنى ياهند ولا تنون ومنه يافتي في الأحوال تشير
 إلى الحركة ولا تنون ومنان ومنان يافتي فتكسر النون ومنون ومنين يافتي فتفتح النون ومنات يافتي فتضم التاء
 وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجزا وحكاها لغة لبعض العرب ولشدوذا قال لا يصدق بهذه اللغة
 كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زيادة) زيدت أولا (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات لاشباع للحركات
 فنشأت الحروف وتولدت عنها فحصل القولين أنه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو
 بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي (وقيل) الحروف (بدل من
 التنوين) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لأن الابدال من التنوين رفعا وجر لغة لبعض العرب وأما منو ومنى
 فكل العرب تقوله (وقيل بدل من لام العهد) لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم أن الثاني غير الاول
 (ولا يحكى غالب معرفة) وشد حكاية المضمير في ما روي من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا ليونس) حيث
 أجاز حكاية جميع المعارف كالأشارة والمضاف (الا علم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسما أو كنية أو لقب فيحكى باجماع
 النحاة على لغة الحجازيين (بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح) كقولك لمن قال زيد من زيد ومن قال رأيت
 زيدا من زيدا ومن قال مررت بزيدا من زيدا في الأحوال الثلاثة مبتدأ أو زيدا خبر وحركات الاعراب الثلاثة
 مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة في
 تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي إلى أن من في مثل ذلك
 مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيد ومن مررت به زيد فيكون بدلا
 من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين إلى أن من محمولة على عامل مضمير يدل عليه العامل في الاسم
 المستفهم عنه والواقع به من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فالتقدير من ضربت وزيد بدل
 من من واذا قيل مررت بزيدا فالتقدير من مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بماطف فقلت
 ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيدا في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا واللبس ولو تيقن
 نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال
 كلفه غيرهم فان بنى نيم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تتصور
 الا بخروج الخبر عما يهدفه من الرفع (ويحكى الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بأل والياء)
 المشددة (كالني) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث
 ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة
 المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي الأعلى لغة من يحكى العلم المتبع وذلك قل ثم ان
 سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما (فعمم قوم ذلك) في العاقل وغيره وفي النسب إلى أب وأم
 أو قبيلة أو بلد أو صنعة (وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماء والماوى) لأن ما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار
 الوحشى أو المكي تقول الماء أو الماوى قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا
 تدخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لانها لغير العاقل ولها حظ في الحكاية فيقال الابوي
 ينسب إلى أي وقال غيره الصحيح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماء ولا الماوى وانما قاله من قاله بالقياس
 (و) خصه (السيرافي بالنسب إلى الام والاب والقبيلة) كالعابوي والفاطمي والقرشي قال وأما النسب إلى
 البلد كالمكي أو الصنعة كالخياط فلا يقال فيها المني لانه لم يسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس

يقضيه لأن الفصحى بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضافا لعم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تارة كيدبل بتعين الأعراب في جميع ذلك فادقيل رأيت زيد العاضل أو أخا عمرو أو نفسه يقال من زيد العاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فان أتبع بيان مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جملا كشيء واحد فيقال إن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية انه لم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجماعة إلى ان عطف أحد الأسماء على الآخر مطلق للحكاية ومذهب آخر من ان العطف لا يبطها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيان للنسب فيقال لمن قال رأيت زيد أو عمرا من زيد أو عمرا فان كان أحد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه ثبت على المتقدم منهما واتبعته الآخر في الحكاية أو ابطالها فيقال في رأيت زيد أو صاحب عمرو من زيد أو صاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو ويريدون صاحبكى الاسم دون - نوال) كقوله تعالى . يقال له ابراهيم . فابراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ لأنه كان له معنى محكى وأعراب وحسن معه ولا لم يسم فاعله (و يحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرون رجلا بذلك عشر و زيدا فله أو حيان (و يحكى العرد المنسوب للفظه حكم أو بحرى معربا) بوجوه الأعراب (التي هي أولها) كقولك في قول القائل ضربت زيدا زيدا معول فتصكى الكلمة كما نطق بها في اللغة أو تقول زيد معول بالأعراب والتد كبرأى هذا المعطوف أو زيد مفعولة بالأعراب والتأنيث أى هذه الأسماء من غير ما يقين في الأعراب تعيبت بالحكاية كقولك في قام من في الدار من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر وتبعو من موصول ولا من حرف جر

(ويحكى المسمى به من متضمن اسناد) كقولك نحره وتأبط شرا وقام ناو يافيه الضمير (أو عمل) رضاء أو صبا أو جر كقام أبوه وضارب زيد أو غلام زيد قال في الارتشاف ويتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائم أبوه ومررت بهائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الأول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى معه أو موصوف كرجل عدو أو معطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن يسمى وزيدا أو وزيدا أو وزيدا فمعنى كأن يحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كياز بد وانت وزيد وحين وكذا وكأين وهما أو هؤلا (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما ذالم يضر فيه ويضر بون وضر بوا في لغة كقولى البراءة (أو) مركب (حرفين) كأن أولينا (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما رائد المعرب معنى) كمن ماقى عمرا فليل فيقدر تفرق براسمين ويتم منهما ما يحتاج إلى التمام كالأسمى بما من قوله . في أنفسهم يذاهم . فيقال على هذا ما بالانتم (قبل) ويعرب (نحوقت) أيضا مما اتصل به ضمير المعامل فيقال هذا وت رأيت فوا ومررت بعمت ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يضر) لأنها ما جلة وأما ما جلة وكذلك لا ينشئ ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بعرفين (أي مفعول أو برد ما حذف) منه ان كان محذوفاً منه (ان كان لينا) نحو لو وكى فبردا آخرهما ونحو قول وبيع وخف فيقال فل وبيع وخف بالاضمير أو قول وبيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا صحيحا (ولا) يضاف كمن وعن بل يمر بان كيدودم (و) المسمى (بحرف) واحد (ليس ببعض كلمة ان تحرك كل يضره) حرف (نحو اس حركته) كأن تسمى بالناس من ضربت وبالبا من بز بد وبالكا من أكرمك فتقول نووى وكا (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأى سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام آل فان

كان الفاعل لا يتصل التصرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فان سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به أو يرد كل كلمة أقوال) مثاله اذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثاني قام ضرب (والا) بأن تحرك (فبالضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك في الراء من ضرب الفعل اذا سمى به قام ضرب (وعكسه) أي بالعين ان كان فاء كقولك في الضاد منه قام ضرب أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب ضرب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب ضرب (وهي) أي اللام (بغير الفاء) إما الفاء أو العين (١) (أو يرد كل الكلمة أقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لانه لا يمكن الابتداء به (و) منعها (بعضهم ان امتنع تحريكه) كالالف (و يجعل فوفا) لان العرب لما أفردته عن الاضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه ردا الى أصله عنده وهو ذوى فقلبت الياء ألفا (وذوا) عند الخليل لانه أصله عنده فيقال قام ذو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) يرد همز (الوصل في فعل قطعا) فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقله ما جاء من الاسماء همزة لوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو انطلق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسم (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة في انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغز (أو متلوه) أي ما قبل آخره كلم يقيم ولم يسع (أولامه وفأوه) نحو ع وق (أو) لامه (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال في الامثلة قام يرمى ويغزو ويقوم ويبيع ودع ورأيت وعيا ورأى كعصى (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فاذا سميت بلم يردد أو اردد قلت جاء يرد غير منصرف و ردم منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال في ارمه جاء ارم على حد جوار (و) المسمى (بجاء فوق حرف ومجرور) والاجود اعرابه مضافا للمجرور (و) فيقال في نحو ومن زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (و) يعطى ماله مستقلا) بأن يضعف ان كان آخره لين فيقال جاء في زيد ويقابل الأجود انه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذوب ومن وعن ولا تجوز الكتابة (وقيل) تجب (الكتابة في ثنائي معتل) كفي ولا تجوز الاعراب (و) المسمى بجاء ومجرور والجاء (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج اعرابها ما يكمل الاول كما لو سمي به مستقلا فيقال في زيد جاء في زيد (و) المسمى (بالذي وفروعه ان قلنا آل معرفة حذف) فيقال جاء لذولت (والا) بان قلنا زائدة وتعرفها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) اذ صار علما فانغنى تعريف العمامة عنها (وقيل) هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أي آل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذي ورأيت لذي كما يعرب عروس (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمي بالذئبة في الذي (فتلوهها) وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لذي ورأيت لذي (واسماء الحروف) ألف باء تاء ناء الى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن الم (الامع عامل فالاجود) حينئذ فيها (الاعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الكتابة كالحال بالاعمال نحو كتبت باء وتاء وجيم وحاء ويجوز ترك المد بان يعرب مقصورا منونان نحو كتبت باء (كالتماطف) أي كما اذا تماطفت فان الاجود فيها أيضا الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثان وثلاثة وأربعة

الضرائر أي هذا بحث الامور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر) ان يرتكب (ملا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جنى وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أي وان لم يضطر اليه لانه موضع ألف فيه الضرائر بدليل

(١) هكذا يابض في النسخ كلها

• كم يجوز مقرف نال العلى • فصل بين كم ومد دخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز الا في الشعر ولم يضطر الى ذلك
ادقير ول العصل بينهم ارفع مقرف ارنصبه قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يعنى الصويون بالضروورة انه
لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ اوضروورة الا ويمكن ازالته وتنظم
تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضروورة ان ذلك من تراكييم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع
ذلك في كلامهم المتر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وفيه ابن فارس مطلقا) فقال
ماراينا ابر او داشوكة اكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فاما ان يأتى بشعر سالم اولا يعمل شيئا (نم لا يخرج
عن الصاححة الا ما استوحش وفاقا لحازم) الانداسى وعبارته في المهاج الضرائر السائفة فيها المستقع وغيره
وهو ما لا يتوحيش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد توحيش منه النفس كالاماء المدونة واشد
وتوحيش فعل من واما الاستقع فصرف الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقع منه ما أدى الى التباس جمع
بجمع كرد مطاعم الى مطايم او كسه فانه يؤدي الى التباس مطعم مطعم واقبح الضرائر الزيادة المؤدبة الى ما ليس
اصلا في كلامهم كقوله • من حيث ما نظروا ادنو فانظورا • اى انظر الى ما يقل في الكلام كقوله
• مطاطاب شلى • اى شلى والقص المحفف كقوله • درس المناجالت فابانى • اى المنازل والعدول عن
صيغة اخرى كقوله • جدلا • محكمة من حج سلام • اى سليمان انتهى قال في عروس الافراح وهذا تفصيل
حينئذ من اختياره قال وقد اطلق المعاجى ان صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مخجل بالصاححة
فتاخص من ذلك قولان (وهى كثيرة جدا) حتى افردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق في ابواب ومنها نقل
حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شى بيان شديدا وهمه • حتى اناه قرنه فرضه

فرضه الما الى امداد كقوله • تكادا والبها تبرى جلودها • اى اوائلها (وحذف تنوين) كقوله
• وقل بشاشة لوجه للمج • اى بشاشة بالنصب على نه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتان)
• كقوله • اريد سلاحها وترى بد قلى • وشتاين قتلى والصلاح
(و) حذف (نون اكن) كقوله

فلسيت بآتيه ولا استطيعه • ولا لا تقى ان كان ما اولك اذ افضل

(و) نون (لم كن قبل ساكن) كقوله • لم يك الحق على أن حاجه • رسم دار قد تعفت بالطلل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم يكن لاني مضارع جواب قسم كقوله

لعمري دهما زالت عزيزة • على قوهها ما قبل الزند قادح

اى مارالت وقوله • رأيتك يا ابن الحارثية كاتى • صناعتها ابقث ولا الوهى ترفع

اى لا صناعتها (و) حذف (همزة ميم) كقوله • وذلك ان الفم كم قليل • لواحدنا اجل ايضا ومينا • اى ميم (و)

حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد ان ونحوها كقوله • ازمان قوى والجماعة • اى ازمان كان قوى (وقصر

المدود) كقوله • لا بد من صنعا وان طال السفر • (وقال الكاتى في النصب فقط) قال لا تكاد العرب

تقصر مدودا في رفع ولا جرو وردد بماتق • دم وبقوله • واهل الوفا من حادث وقديم • (و) قال (الفراء) ان جاز

عينه • قدوزا) في باب كالمواء بخلاف ماله قياس بوجبه مده كفعلا افضل فلا يجوز قصره وورد بقوله

• صغرا كلون العرس الاشفر • (واسم تننى ابن هشام) فيا رايته بخطه في حواشى شرح الألفية لابن الناظم

(نحو سواه) قال لانهم قالوا فيه • وى بالضم والكسر مع القصر فيها • وى قه وامدوا لا غير فليس لك ان تغتص

وتقصر الضمير لان لا عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع لك تجوز في الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجرد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أي مالمقصود كقوله يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب في المسعل واللهاة

(خلافاً كثر البصرية) في قولهم بال منع (مطلقاً وللضراء في اشتراط أن يكون له قياس بوجوب مده) أي يكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب الياس قصره كفعلي فعلان فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كإبدال كسرة نون المثني بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثاني (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضافدع وتفضض) في قوله

قدم يومان وهذا التالي * وأنت بالهجران لا تبالي

وقوله * وعام حلت وهذا التابع الخامي * وقوله * فزوجك خامس وأبوك سادى * وقوله

* من الثعالى ووخز من أرائها * وقوله * والضفادى جمة نفاق * وقوله * تقضى البازى اذا البازى كسر * (و)

كإبدال (الجيم من يا حجتى) في قوله * يارب ان كنت قبلت حنج * (و) كإبدال (هاء من ألف ما وهنا) في قوله

* من بعدما وبعدهما وبعدهم * وقوله * من ههنا ومن ههنا * (وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله

* ضرباً بالبابس يلفح الجلد * وقوله * مندسة وخسون عددا * (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله

* أقلى اللوم عاذل والعتاب * وقوله * كانك فينا يا أبات غريب * وقوله * تنقطعت في دونك الاسباب *

أي تقطعت (وإنبات النون في الاضافة) كقوله * هم القائلون الخير والامر ونه * (وفك المدغم) كقوله *

الجد لله العلى الاجل * (وقطع) همزة (الوصل) كقوله * وكل إننين الى افتراق * (وتشديد المنخفض) كقوله *

* وهو على من صبه الله علقم * (وتأنيث المذكر) كقوله * سائل بنى أسد ما هذه الصوت * (وعكوسها)

أي سكون عين متحركة كقوله * أبى من تراب خلقه الله آدم * وقوله * ولكن نظرات بعين مريضة *

ونقص حرف كقوله * وأخو الغوان متى يشأ يصر منه * وقوله * والبكرات الفسح العطاسا العظاميس

جمع عيطموس وقوله * او الفامكة من ورق الحى * أى الحمام وزوال النون في غير الاضافة كقوله *

وهم متكنغو البلد الحرام * وادغام ما يستحق الفك كقوله (١) ووصل همزة القطع كقوله *

* أبوهم أبى والامهات امهاتنا * وتخفيف المشدد كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل *

* أى المعل ونذ كبر المؤنث كقوله * لو كان مدحة حتى منشرأ أحدا * (وزيادة من في الحكاية وصل) كقوله

* أتوانارى فملت منون أنتم * (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله * يامر حباه بحمار ناجيه *

وقوله * فقلت أيارباه أول سؤلتى * (و) زيادة (نون شديدة آخر) كقوله

أحب منك موضع الوشحن * وموضع الازار والقعن

(و) زيادة (لام في مفعول تقدم فعله) كقوله * ملكاً أجار لمسلم ومعاهد * (و) زيادة (ما بعد ك) كقوله

كأما أمرؤ فى معشر غير قومه * ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلاً * سبحت أو هلت يا اللهم

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله مامع انك يوم الورد ذو جزر * ضمخ الدسيعة بالسامين وكار

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومر فوعه) كقوله

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

وكأنه لهن المرأة كأنه • ما حاجبه مفتيا بسواد

وقوله • ضرج ما نفخا لم يدم • (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظا كقوله

• وللاهم أبدأ دواء • أو تعدية كقوله • فأصحن لابسأله عن بمابه • (و) زيادة (النافي) كقوله

• وما زال نحاك لهم نياح • وقوله • الا الاواري لأبان ما أئيناه زادن ولا وان وما • (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله

• الى المحول ثم اسم السلام عليكما • (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالندور أو الندوذ

أو المع اختيارا أو) المع (في السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قبل يجوز فيها) أي الضرورة

(منها وقبل) يجوز فيها بشرط تضمن العامل) معنى يصح به (وقبل يجوز في الكلام أيضا) اتساعا واتكالا

على فهم المعنى (أما إبدال اسم) به اشتقاقا كسلام عن سليمان) في قوله • محكمة من نسج سلام • (أو غيره نحو

• والشج عن أبو عمارة) أي ابن عمارة أبو عمرو (فمنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واحسن أهل البديع

بعض منعه) انعام ضرورة كحذف • • • • • (المسمى) عند أهل البديع

(بما كتبه) وتعلم فيه بالحررى • على تحت لغواقي • وما على ادم • (فان اشقل) الكلام

(على تورية تصرفه عنه) أي عن الا كنهاء (فأحسن) واحلى كقوله (١)

• • • • • (وخلقه لاني حيان وغيره) جواره) أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب

والسمع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم • • • • • (لم يهر واه الحماكم ونبيه) اللهم رب السموات (السبع) وما أظلم) ورب

الارضين (و) رب (الذي يظلم وما أظلم) وكان القياس أضلوا فأتى بصير مؤنث لمناسبة

أظلم وأظلم • وقوله في حديث الموافيت في الصحيح (هن لمن) والقياس لم يعود على أهل المدينة ومن

ذكر • • • • • (الفق بل لا ولا تحش من ذي العرش إقلالا) نون

لم يدي المعرفة • • • • • (القياس أضلوا فأتى بصير مؤنث لمناسبة

أروريات) والقياس موزوران بالواو وقوله في بار واه (كل ما أصحيت) أي ما ربيت من الصيد

مقتله وأتت واه (ودع ما أتيت) أي ما ربيته فعاب عنك ثم ما والقياس (٢) وقوله في بار واه البزار أيتكن

صاحبة نحن لأزيت تباعها كلاب الجواب والقياس لأزيت بلاد غم وقوله في بار واه البخاري أعيد كما بكلمات

الله لتامة (من كل شيطان وهامة) أي حش مخوف (و) من (كل عين لامة) أي تصيب بسوء والقياس لمعه

ونظائر ذلك في الحديث والكلام العصب كثير لا يمكن استيعابه وما استدلل به لذلك قوله تعالى • وتظنون بالله

الفتور • • • • • زيادة الألف لتوافق المواصل

• • • • • (والافعال) قال ابن الحاجب وهي • • • • • (للحاجة المعنوية بأن يتوقف

علمهم المعنى كالماضي والمضارع والأمر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والعامل والمفعول والصفة

المشبهة وأفعال التفضيل والتأنيث والجمع والمضارع والنسب أو اللفظية بأن توقف عليها اللفظ باللفظ وذلك كالابتداء

والوقف أو التوسع كالمضمر والمصدر أو اللجانسة كالامالة وبدأت بأوزان أبيية الاسم وبال مجرد منها لأن

كلامهما أصل تعلاف مقابله وبالتالي لأنه أكثر لخصته ولذا أكثر أبييته قلت (الاسم المجرد) من الزوائد

(إماتلاني) وله عشرة أبيية ومقتضى القسمة اثنا عشر لانه اما فتوح الاول أو كسوره أو مضمومه مع سكون

الثاني وفتح وكسره وضمه وثلاثة في أربعة بانني عشر وذلك (كفاس) في الاسم وصعب وير في الصفة (وفرس)

وحسن ويقى (وكنف) ودرر للذي سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا بياض بالأصل (٢) كذا بياض

(وعنب) قال سيويو به ولم يجئ منه في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه ديناقيا . ولم زيم أى متفرق . ومكانا
سوى . وطرائق قرادا . وماء صرى أى طال مكته (وابل) قال سيويو به ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل
للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد ووذ ومشط وأشرفات وفي الصفة امرأة بلز أى ضخمة وأتان
أبد أى ولود (وقفل) وحلو (وصر د) وجدد (وعنق) وشال فهذه عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر
ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استغالا) لاجتماع ثقيلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها
وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها الساكنون اذ هو عدم محض ولم يعتبر
بنحو العضد ويضرب لان كسرة الاول وضمة الثاني منتقلة ولا يضرب لانها صيغة عارضة وللأختياج اليها في
الافعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو دئل لدوية ودثم للآست فساد وحبك فن تداخل اللغتين أعنى
ضمها وكسرهما ركب منهما الفارى ما قرأه كذا قاله ابن جنى قال أبو حيان والاحسن عندي ان يكون مما تبع
فيه حركة الحاء المحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حازر غير حصين (أو رباغى)
وله أوزان بانفاق خمسة وباختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضم اثنى عشر في أربعة
وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الا ما يدكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالى
أربع حركات فالمتفق عليه من أوزانه فعل بالفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (كجهر) وهو النهر الصغير (و)
فعلل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو الزينة (و) فعلل بضمهما نحو (برثن) بالموحدة
والراء والمثلثة والنون وهو مخالب الاسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهجرع للمفرط الطول
قال الأصمعي ولا ثالث لهما واستدرك عليه زبر وقلم لجبل وللشج المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو أحدهما (و)
فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قطر) بالقاف وهو وعاء الكتب (قال الكوفية والاختفش
وابن مالك) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو (ججدب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من
الجراد وسيويو به واه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف (و) قال (قوم) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام
الاولى نحو (خبعت) ودهر للجمل الضخم وفتكر واحد الفتكرين وهي الدواهي (و) فعلل بالكسر
والسكون وضم اللام الأولى نحو (زعبر) وخرفع وهو القطن الفاسد ونشب وهو الداهية (و) فعلل بالضم
والسكون وكسر اللام (نحو حرمن) وفعلل بفتحات نحو (دهج) لجر (و) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو
(عرتن) لشجر (و) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو (جنديل) للسكان الكثير الحجارة (و) فعلل بالضم والفتح
وكسر اللام نحو (علبط) للرجل الضخم والأكثر من لم يشبوا هذه الأوزان لندور ما ورد منها خصوصا
ما توالى ما فيه أربع حركات وهي الأربعة الأخيرة فجعلوا هافر وعاعن فعلل وفعليل وفعلال فدهج مثقل
دهج وعرتن مخفف عرتن وجنديل مخفف جنديل وعلبط مخفف علبط (أو خاسى) وله أوزان بالاتفاق
أربعة وزيد عليها ما نذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضم ثمانية وأربعين في الأحوال
الأربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الأولى
(كسفرجل) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الأولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالقاف وهو
الشيء الحقيق (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو (حمرش) بالحاء والجيم آخره معجمة
وهو العجوز الكبيرة وقيل الأفعى (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الأولى وكسر الثانية نحو (قدعمل)
بالقاف والمعجمة وهو الاسد (قال أبو حيان) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقرطل) للعميلة (و)
فعلل بضمات وسكون اللام الأولى نحو (قرعطب) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو

(سبطر) المضمون كداد كرها مزبدة على التسهيل في شرحه جازما بها (و) قال (ابن السراج و) فعمل
بالصم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلع) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه
والظاهر انه مما زيد فيه لكون (والعمل اما ثلاثي أو رباعي) وسيأتي أوزانها ولم يأت الاسم بمجرد على ستة لتلا
يؤم التركيب ونقص عنه العمل حرفا ثقله ما يستدعيه من العاقل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدوث
والزمان ولم يأت واحده منهما على أقل من ثلاثة لان أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها
والوقف علم اول ابتداءها كما كان ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا
للكون والحركة معا وهو حال فينبى أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكم
يكرهون اجتماع المتضادين فعملوا بينهم ما يعرف وعن الكوفيين ان أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا
ذلك) لم يذكر في ما يتعلق به (شاد) نحو دثل وطمع به (أو شبه الحرف) أي بني كهو وذاو كم ونحوها
(أو أعجمي) نحو جرس وجرير (أو محذوف) منه كيدودم وأب وأخ وبع ووف (أو مزبدة) فيه (وأبنيته
كثيرة) ستأتي (ومنها) أي المرزبة (في ثلاثي العمل ثلاثة) بلا زيادة لتلا يزيد على أصوله (و) في ثلاثي
الاسم أربعة وزيد ما زيد ما يدرفه خمسة وهو ثلاثة العاط لا رابع لها (لديبان) بتسديد الدال الاولى وأصله
فعللان (و) ربيطيا) وهو صرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فعضليا (و) المرزبة في
الاسم (الرباعي ثمان وثلاثة في الخماسي واحد) فيصير ستة ولا تصل إلى سبعة (ومعنا طيس ان صح) فيه زيادة
حرفين في الخماسي فهو (نادر) ولا يساس عليه ولا يتجاوز المرزبة ذلك أي سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل
(الابتداء ثابت) كقرع ليلان لدوية عمرضة أصله قرعيل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت
(أو علامة تشبيه ونحوها) أي جمع تصحيح كان يدعى بعرب طليل ثم يبنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو)
الاسم (سب) كعساري (أو) حرف (تفليس) نحو يخرج (أو) نون (نو كيد) نحو لا يخرج
(وأعمل) من المرزبة (دون تدويره مويل) بالكسر ومن النادر - مردويل (وفعولي) ومن النادر عدولي
(وفعللان) بالفتح (غير مصدق) ومن النار خزعاع لطلع الناقة وقت طال للامبار وقتام للمسكوت وبغداد
نما فعلان المصنف فكثير زلزال وفعلان و - واس (وفعللان) بالكسر (مضغف الاول والثاني) ومن
الادرديد آخر الشهر (وفعلان) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة ملاح أي - مردية ما مصدر
فكثير كقبتال وزلزال (وفوعان) بالفتح (وأفعله) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها)
ومن النادر رجل هو هاء أي أحق وامعة. وقمة مضبزي. أي جائرة وأما ما كثر كقوارب وانفحة
ود كرى (وفعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر ييس وصيفل اسم امرأة أماني المعتل فكثير
كسيد واين (وفعل) بالفتح (في المعتل دون الفونون) ومن النادر عين أماني الصحيح أو مع الفونون
فكثير كيو عدويسر وعيزي درمي وتبعان لكثير الكلام الجول وهيبان للجبان
هو مسئله الماضي الرباعي المجرد (فعلان) لا غير كد خرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي لان الكلام
في ذلك يطول فأخترته وانما لم يجز على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا واول الماضي لا
يكون مضموما في البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره الامتو حا أو صفة مبنيا عليه ولا
يكون ما بينهما متحركا كاه لتلا يتوالى أربع حركات ولا مسكنا كاه لتلا يلتقي ساكنا ولا الثالث امر وض
سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثاني (ولمزبده) ثلاثة أوزان (تفعلان) كتدخرج
(وافعلان) كاحر نجم والاصل حرجم (وافعلان) كاقشمر والاصل فشممر (وانكروه قوم) وقالوا

هو ملحق بأخر نجم لابناء مقتضب بدليل مجئ مصدره كمصدره (وريد افعال) بتشديد اللام الاولى نحو
اجرمش واجرمز قال أبو حيان ويظهر لي انه من مزيد الثلاثي غير الملحق وغير المائل (والثلاثي) المجرد (فعل
مثلث العين) أي مفتوحها ومكسور رها ومضمومها مع فتح الفاء (فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو كارمني
فكرمه أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقسر (والنيابة عن فعل) المضموم (في المضاعف) نحو جلات فأنت جليل
(و) في (اليائي العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (وللجمع) كحشر وحشد ويتصل به ما
ذل على وصل كمزج ومشج (والاعطاء) كمنح ونحل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضدها) أي الثلاثة وهو
التفريق كفصل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنعقب والمنع كحطل
وحظر والتحول كرجل والسير كرمل وذمل (والأيذاء) كاسع ولدغ (والاصطلام) كمنسج ووردن
(والتصويت) كصرخ وصرهل ويلحق به ما دل على قول كناطق ووعظ (وغير ذلك) كالذفع نحو
دراً وودع والنحويل كقلب وصرف والستر كحبا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرمي كقذف وحذف
(والمكسور للعلل) كمرض (والأحزان) كحزن (وضدها) كبرى ونشط وفرح (والالوان) كسود
وشهب (والعيوب) كعور وعرج (والحلي) كحبه وعين (والاغناء عن فعل) المضموم (في يائي اللام)
كحي ووعي (ولطاعة فعل) كجدعه فجدع وثلمه فثلم وثرمه فثرم (ولزومه أكثر) من تعديه فان أكثر الافعال
التي جاءت على فعل لازمة استقراء (والمضموم للغرائز غالباً) ككرم ولثوم وشعر وفقه ومن غير الغالب كحنب
ونجس (ولم يرد يائي العين) استغناء عنه بفعل لاستئصال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو قالوا
طال أصله طول (إلهيو) اشيء بمعنى حسنت هيئته فانه جاء مضموم وهو يائي العين شذوذاً (ولا) يائي
(اللام الانهوي) الرجل من النبهة وهي العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوالانضمام ما قبلها وذلك أيضاً شاذ وورد
واوى اللام نحو سرو الرجل (وللمزيد) من الثلاثي (أفعال) وهو (للتعددية) كاخرجت زيدا
(والصيرورة) كاغد البعير أي صار ذاغدة (والسلب) كاشكيت أي أزلت شكايته (والتعريض)
كأقتات فلانا اذا عرضته للقتل وأبعت الشيء اذا عرضته للبيع (ووجود الشيء على صفته) كاجدت فلانا
وأبخلته وأجبتته أي وجدته متصفاً بالجد والبخل والجبن (والاعانة) كاحببت فلانا وأرعيتته أي أعنته على
الحلب والرعي (و بمعنى فعل) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه (ومطاوعته) ككسبت
الرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع (والاغناء عنه) كارقل وأعنتق أي سار سيراً سريراً وأذنب
بمعنى أثم وأقسم بمعنى حلف (وفعل) وهو (للتعددية) نحو أدبت الصبي (والكثير) كفتحت الأبواب
وذبحت الغنم (والسلب) كقردت البعير وحلمته أي أزلت قراده وحلمه (والتوجه) كشرق وغرب وغور
وكوف وبصر أي توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة (واختصار الحكاية) كآمن وهلل
وأيه وسج وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويا أيها سبحان الله وسوف (و بمعنى فعل) مخفف العين كقدر
بمعنى قدر وبشر وميز بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (تفعل) كولى بمعنى تولى أي أعرض وفكر بمعنى تفكر ويم
بمعنى تميم (والاغناء عنهما) كعرد في القتال أي فر وعيره بالشيء أي أعابه وعول عليه أي أعقد وكهجزت المرأة
صارت عجوزاً (وفاعل) وهو (للاشتراك) في الفاعلية والمفعولية بمعنى كضارب زيد عمر فان كلام من
زيد وعمر من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بما صاحبه مثل ما فعل به الآخر (و بمعنى فعل)
كجاوزت الشيء وجزته واعدت زيدا واعدته (و بمعنى أفعال) كباعدت الشيء وأبعدته وضاعفته
وأضعفته (والاغناء عنهما) كبارك الله فيه أي جعل فيه البركة وقاسى وبالي به أي كابدوا كثر به وكواريت

الشيء بمعنى أحبته (وتفاعل) وهو (للاشارة) كضارب زيد وهرو (والجھيل) كغافل وجاهل
وتبالة وتمرش ونطارش (ومطاوعة فاعل) كباعده فباعد وضاعفت الحساب قضاغف (وبمعنى فعل)
كتواني وروى ورمالى وأعلاه (والاغناء عنه) كتاب وغمارى (فان تعدى هو) أى تفاعل (أو تفاعل دون
الناء لاتين) أى مفعولين (فهما) أى التاء بتعدى (لواحد) كنازعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعتنا
الحديث وتناسينا البغضاء وعدته الرماب فقله باوجبه الشرف فجنبه (والا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم)
معها كضارب زيد عمرا وضارب زيد وهرو وأدبت الصبي وتأدب الصبي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل)
ككسرتنه فكسروا وعلمته فعلم (والتكلف) كعلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والمصبر والشجاعة
وكان غير مطبوع ماها (والانحداد) ككتبت المي اتخذته إبناً وتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوير
بهملة) ككعبه وتبصر وتسمع وأمرق وتفرع وتحمى (والنجيب) ككأنم ولخرج ونهجد اذا نجب الائم
والمرح والوجود (والصبرورة) ككتابت المرأة ونحجر الطين ونحجن اللبن (وبمعنى استعمل) كتكبر وتعلم
(والمعنى فعل) كتعدى الشيء وعدها اذا جاوزه وتبين وبان (والاغناء عنه) أى عن فعل كتكلم وتعدى
(وتفعل) وهو (للاحداد) كادع وأطرح وأشتوى أى اتخذ ذبيحة وطيبنا وشواء (والتصرف) ويعبر عنه بالتب
كأفعل واكتسب دأباً فى العمل والكسب (والمطاوعة) كانهفته فانتصف وأشعلت النار فاشتعلت
(والجبر) كاتعب وسيلقى وانقى (والمعنى تفاعل) كاشتوروا وشاوروا (وتفعل) كابتسم وتبسم
(والمستعمل) كاستصم واستصم (وفعل) كافتدر وقدر (والاغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والنصي
زحى فى در شاور وأكثرت افعال من المتعدى (والمفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاجاً) نحو صرفته
فصرفه وقدمته فقدمه وسبكته فاسبكت (ولا يبنى) المفعول (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من
من لا يقال صرفته فصرفه ولا جهلته فجهل ولا سمعته فسمع وكذا لودل على معالجة ولم يكن ثلاثياً لا يقال
أحكمته فحكمت ولا أكتنه فاكتمل وشد نحو حكمته فافهم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى) من لازم خلافاً لى
بنى) كالتارى فالتارى من لازم نحو هو ومنه وخرج على انه مطاوع أهويته وأغويته (واستعمل)
هو (المفعل) كاستعمر واستعان واستنظم أى سأل العمران والاعانة والاطعام (والانحول) كاستمر البغاث
أى صار امراً واستعمر الذين (والانحداد) كاستبد عبدوا واستأجر أجبوا (والوجود) كاستمظته اذا وجدته
مظن (وبمعنى أفعول) كاستمد لزراع واحتصد (ومطاوعة) كاحكمه فاستصم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى
وأسمى (والاغناء عنه) كاستعيا واستأثر (وأفعل) وهو (للالوان) كاحمر وأسود (والصوب) كاحول (ولا
يبنى من ضاعف العين) فلا يقال فى رجل أجم بالجم أى لارج معه فى الحرب أجم لمافيه من الثقل (ولا من
معتل الملام) فلا يقال فى رجل ألمى وهو الامر الشفتين المي (وتلى عينه ألف) نحو أجار وأحوال (وقيل)
وعليه الخليل (هو الاصل) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عمفور بدليل انه ليس شئ من أفعل الا
ويقال فيه أفعال (واقموعل) وهو (للبالغة) نحو احشوشن الشيء ككثرت خشونته واعشوشب المكان
كثرت شبه (والصبرورة) كاحلولى الشيء صار حلوا واحقوق الجسم والحلال صار كل منهما أحقف أى منصبا
(واقموعل واقمعال واقمیل) ابنية (نوادير) كاجلوز اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا نطق بفقته
وعلاؤه واخر وطبهم السير اذا اشتد وكاعنوجج البعير أسرع واهبج الرجل تكبر (وما عداها) أى
الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فوعل كوقل الشيخ كبر وفعل كهور أى رفع صوته بالقول وفعل
ذوالزيادة ككاتب وفعل كيطر وفعل كمدبأ أى أحدث عند الجماع وفعل كسلى الرجل اذا القاه على ظهره

﴿ مسئله ﴾ ما ليس فيه (أى فى أصوله) حرف علة صحيح (ثم ان سلم من التضعيف والهمزة فسالم أيضا) والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مثال) لانه مماثل الصحيح فى صحتة (و) معتل (العين أجوف) لان إعلاله فى جوفه أى وسطه (وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب (وذو الاربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا (و) المعتل (بحرفين لفيف) لالتفاف حرفى العلة فيه أى اجتماعهما ثم هو (مقررون ان تواليا) كويل ويوم وثوى (والا ففروق) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وياء لاسمى الحرفين فلهذا لم نتعرض لذكره

﴿ مسئله المضارع ﴾ انما يحصل (بزيادة حرف المضارعة على الماضى) وذلك الهمزة والنون والتاء والياء لان معانها متغاير وتغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ (فان كان) الماضى (مجردا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح (ثلث عينه) فى المضارع أى قحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمة فيجوز ان سواء كانت العين أو اللام حرف حاق كدخل يدخل ورجح يرجح أم لا (و شرط الفتح كونها) أى العين (أو اللام حرف حلق) وسىأتى نحو سؤال يسأل ومنح منح بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيها ذكر التخفيف لاستثقال حرف العلة واكتفى فيها اذا كان الفاعل نحوأ كل يأكل بسكونه ولو كانت العين واللام معان جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صبح يصح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كانه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى الكلمة الواحدة كمضارع صبغ ونهق ودبغ ورجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرع فى الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر فى غير الحاقى قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فما أشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين فى بعضه واقصارهم فى بعض على وجهه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاق وقيل يجوز ان فى كل مضارع سماعه أم لا قال أبو حيان والذي نختاره انه سمع ان الكسر أو الضم اتبع والاجاز فيه الكسر والضم (ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح) نحو ضارب يضربته اضربه وكابرنى فكبرته أكبره وفاضلى فضلته أفضله وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهنى ففهمته أفهمه وفاهينى ففقهته أفقهه وحكى الجوهرى واضأنى فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحاقى وروى غيره شاعرته فشعرته أشعره وفاخرنى ففخرته أفخره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم (و) لزموا الضم (فى المضاعف المتعدى) نحو شديشدة وعديعدلانه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضميتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللام (و) لزموا الضم (فى الاجوف والمنقوص بالواو) للناسبة ولثلاثا ليقاب ياء فيلتبس بالياءى نحو قال يقول وجادى جود ودعا يدعو وعلا بعلاو (و) لزموا (الكسر فيهما) أى فى الاجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو باع يبيع ورمى رى أم مثلا نحو فى بنى (و) لزموا الكسر (فى المضاعف اللازم) نحو صح يصح وضح يضح وأن يئن (و) لزموا الكسر (فى المثال) نحو وسم يسم لثلاثا ليزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعد هاضمة وهو مستعمل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى بنى هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حلقيا فالفتح) وارد (أيضا) مع الكسر نحو وعديعد ووضع يوضع ويعرت الشاة تيعر الا ان يكون منقوصا ويكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يعى

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فعلت) العين في المضارع نحو علم يعلم تضييفا بمخالفة حينها (وتكسر) أيضا (في المثال) لتقط الغاء فتصل الحقة نحو ورت برن وومق يقي وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله يله ووهل يهل ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل) بالضم (ضعت) أيضا في المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب، ووضوح للمغات اللازمة فاختر للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الثنتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومانبها (وماعدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبي وركن وقط ولبس حلق العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع تم وبت وحب وعل المضاعف المتعدي وحب ونم المكور ووطاح وتاه الواوي العين وضم مضارع فروكروهب المضاعف اللام وحضر وفتح المكور (أولفة) غير مضمومة كقول بني عامر قلى يلقى بضمها ووجه الكسر بضمه بالضم وقول طيبي بقي بضمها وقول نعيم ضللت فضل بكسرهما (وغيره فعل) من رابعي والمزيد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى كدحرج بدحرج وقاتل يقاتل (مما يكن أول ما ضمه تاء زيدة) وذلك تفعل وتفاعل وتعمل فلا يغير ما قبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج بدحرج أدلو كسر لا تلبس أمر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج دأله ما يره حيثما هي بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب عمل ولا يدهمه والشيء المكرر اللام نحو حجر واحجار فانه يقال فيه ما يحمر ويحمار والتحقيق انه لا يستثنى لانه كافي في الاصل ككور ورال بلا دغم (ويضم حرف المضارعة من رابعي) أي ماض ذي أربعة أحرف (أو يزيد) نحو بدحرج ويكرم ويهلم وبضائف (والايضاح) نحو يذهب وينطلق وينتخرج ووجه ذلك أن الثلاثي كثيرا في كلامهم وما زاد على الرابعي قبل فاختاروا الفتح لضعفه للكثير والنقل والضم للقيل (وكسره) أي أول المضارع (أو الياء ان كسر ثاني الماضي) كنهلم (أو يزيد أوله تاء) كندحرج وندعلم (أو وصل) كاستهين (أو ياء) أيضا (أو ياء) فاقم يألمون كاتألمون بكسر الياء والتاء (أو في) ما فاقوه واتبعوا (ووصل) وقري به (وقلب الغاء) التي هي واو (حيث يثنيها) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو يجعل (أو يلقا) نحو باحل (العاب) منقولة

(أو) (الامر من ذي همز) لا وصل (يعتج به) نحو انطلقوا وانتخرج واقتدر واخشوشن (وغيره) يفتح (بأن حرف المضارعة) ان كان متحركا لأن نحو دحرج أو أصل لا نحو كرم إذا وصل في بكرم يؤكرم (فان كان) نالي حرف المضارعة (ساكنة) لا وصل (يعتج نحو اضرب واعلم وانخرج) وحركة ما قبل آخره كما مضارع) لانه ما حود منه

(أو) في العمل المبني للمعول (الجهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والماء دوان اطراودة أصل) ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهي ونفي ولو كان فرع لا يوجب الا حيث يوجد الاصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جوع لا مرد لها كذا كبير ونحوه وهي لا شك نوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يعتدي كبير فائدة (ويضم أوله مائلا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه ثاني ذي تاء) زيدة سواء كانت المطارعة نحو تعلم وتبوعه وتدحرج أم لا نحو تكبر ونجبر حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أي ذي التاء (واو) لوقوعها بعد ضمة كافي تبوعه (و) يضم مع الاول أيضا (ثالث ذي) همز (الوصل) لتلايلتبس بالامر في بعض أحواله نحو انتخرج واستهلي (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم (ويفتح في المضارع)

كضرب ويتعلم ويستخرج (فان كان) الماضي (مثلاً) أى معتل الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان
مضعفاً نحو أدنى ودأماً لنحو أعدنى وعد صحیح اللام كما مثل أم لا نحو أقي في وقى (أو أجوف) أى معتل العين
(وأعل فيه القلب ياء) لان الاصل في قال وباع مثلاً قول وبيع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى الفاء بعد حذف ضمها فسامت الياء وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل وبيع والقلب واوا
بحذف حركة العين لان الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسامت الواو وردت اليها الياء لوقوعها ساكنة بعد
ضمة نحو قول وبيع قال * ليت شيبا بوبع فاشتريت * وقال * حوكت على نولين اذ تحاك * وقال * نوط الى
صلب شديد الجمل * (والاشمام وأفصحها الاولى) وبها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعي . وغيض الماء .
(ثم الاشمام) و به قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر متمزجة منهما
(وشرط) أبو عمرو و (الداني اسماعه و) أبو عمرو و (ابن الطغيب عدمه) أى عدم اسماعه (فالمراد) به عنده
(الروم) لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلولم يعمل نحو عور في المكان
فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك (ويتعين احدها) أى اللغات الثلاث (اذا أسند) الفعل (للتاء أو النون
وألبس بغيره) من الاشكال ففي بعث وذنبت وخفت يتعين غير الكسر وفي وزن وقدن ورعن يتعين غير
الضم لثلاثي لتبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا
الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا باللباس كالم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما
تقديرى لا لفظى (وتجري اللغات الثلاث في وزن انفعول وافتعل من) الاجوف المعمل نحو انقيد واختير وانقود
واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتمل نحو اعتمر وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا
قال ابن مالك وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام عارض وقياسا في حالة الكسر على أمر
المخاطبة نحو اغزى و فرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختيار ونحوه فان ذلك صار أصلا في المعتل
ملتزما وبان الكسر في اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الامر عارض في نفس الفعل لازم
له الا لشيء منفصل (وأنكر خطاب) ان يجرى فيه (غير الاولى) والنزم القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن
ابن (عذرة) فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الاشمام (وتقلب في المضارع في الجميع ألفا) لان الاصل مثلا
يقول وبييع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استثقالا ثم قلبا ألفا لثقلهما في الاصل وانفتاح
ما قبلهما الآن (و) تقاب (لام) الماضي (المعتل اللام) بالالف (ياء) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى في غزا
وهدى في هدى (وأوجب الجمهور ضم فاء المضاعف) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى . هذه
بضاعتنا ردت الينا . (وأجاز قوم الكسر أيضا) أجاز (المهابذى) الاشمام وبهما قرئ في ردت (ولا يتأني هنا)
عند الاسناد الى التاء ونحوها (الالباس) لحصول العك حينئذ فيظهر (ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص
من) كان وكادوا وأخواته - ما (على الصحيح) وفاقا للفارسي وجوز زهسيبويه والسيرافي والكوفيون قال
أبو حيان والذي نختاره مذهب الفارسي لانه لم يسمع والقياس يأباه

﴿مسئلة﴾ تبنى صيغتنا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام . ثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى
للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فعلاء فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعى كدحرج ولا ثلاثى مزيدا فاعل
كان أو غيره ولا ناقص ككان وكادوا وأخواتهما وعلل بأنها مجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة في التعجب
بها ولا منى لزوما نحو ما عاج بالدواء أو جواز ان نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فحال ان يبنى من منى ولا غير
متصرف كنعم وبشس وبدع وينذر لان البناء منه متصرف ولا مالا يقبل الكثرة والتفاضل كات وفنى وحدث

اذلا مزبنة فيه بعض فاعليه على بعض ولا يبنى للفعول لزوما كزهي أولا كضرب الخوف اللبس ولا ما فاعله أي
وصفه على افعال كحمر وود ووعور وعالله الجمهور بان حق ما باع ان منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل هذا النوع
ان يكون فاعله على افعال قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على الفعل ولو بني منه افعال تفضيل
لا تلبس أحد مما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ لتعجب لتساو بهما وزنا ومعنى وجرى بينهما مجرى
واحد في أمور كثيرة وهذا التعليل جزم ابن الحاجب (ووزنه الاخفش من كل فعل زبد) كأنه رأى أصله لأن
أصل جمع ذلك الثلاثي (و) - (وزنه) (قوم من افعال) فقط كما كرم واختاره ابن مالك ونسب له سيوبه ومحقق أصحابه
ونانها وصحة ابن عمه وور يجوز ان لم تكن المهزلة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما
أخطأه وما أشبهه وما أعدمه وما أسنعه وان كانت للنقل لم يجوز ان سمع فنادى نحو ما أتاه للعروف وما أعطاه
للمدراهم (و) - (وزنه) (قوم من الناس) قال ابن الانباري تقول ما كرم عبد الله قائما أو كرم عبد الله
قائما (و) - (وزنه) (خطاب) الماردي (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أجنه من جن
وما أشبهه من فعل وما أزهاه من زهي قال ابن مالك وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كزهي من
ذلك وأشبهه من ذلك العينين وأشهر من غيره وأعدى والوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب
• وهو أخوف من أي • (و) - (وزنه) (الكافي وهشام والاحفش من العاهات) نحو ما أعوره
(و) - (وزنه) (أي الكافي وهشام والالوان) أي ما نحو ما أجزه ومع ذلك الاخفش كسائر البصريين (ونانها)
• وهو أخوف من أي • (و) - (وزنه) (الواد والبياض فقط) دون سائر الالوان (وقد يبنى مع استيفاء الشروط)
في فعل عن صوغ التعجب والتعجب منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قول من المقابلة لا يقال منه ما أقبله استغناء
عن ما كثر في غيره وما أتوه في ساعة كذا كما استغوا بركت عن ودعت قال ابن عمه وور وغيره ومن الافعال التي
استغنى عن صوغ غيرها قام وقعد وجلس ونضت وشكر استغناء عما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاجب بل
لاهاذا يتصور غيرها المعاضلة فلا يرجح قيام على قيام وبما يدل عليه اهظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد)
الشراء (و) - (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (وصب مصدر المنجذب منه بعده) فهو لا فاعله فعل وتيميزا في افعال من
(أو جر بالياء) في افعال نحو ما أشد حرته وحرته وكونه متعبلا وأشدد بذلك وهو أشد اجرا من الدم
ويؤتى مصدر المنجذب والابن المفعول غير صالح بقائه فاعله ما نحو ما أكثر ان لا يقوم وان يضرب فان أمن اللبس
جزم كونه صريحا نحو ما أسرع نعامه مند وما لا مدله مشهورا اني به صلا لما نحو ما أكثر ما يذريه الشمر
وأكثر ما يذريه ولا يعمل ذلك بالجماداد لا مدله ولا يبالا قبل الأكثر فباد كره ابن هشام ومثل غيره بما أجمع
• ونه والجمع • ونه ولا يبالا يزمه لفي أو الهى من باب كان وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس بكرك زبد ولا
ما بال يدكرنا ولا تصدق همزة فعل (وتحذف همزة حير وشرفي المنجذب) مع ما خبر اللين للمصعب وما
شرفه لم يطون والاصل ما أحبره وما أشبهه فاعله حركة الياء الى الحاء ولم يمتح الى ذلك في شرف
وبعضهم يحذف الف ما لا لتقاء الساكنين فيقال بحيره ومحسنه ومحبته (وكرر) حذفها منهما (في التفضيل) لكثرة
الاستعمال فهو خير من فلان وشرفه ونذرانياتها فهم ما في قوله • بلال خير الناس وابن الأخير • وقراءة
أي قلابه • من الكذاب الأشهر • كما يدر الخداف من غيرها كقوله • وحب شي الى الانسان ما منعا • (وما
ورد بخلاف ذلك فناد • موع) لا يقاس عليه (كافن به) من قولهم هو قن بكذا أي حقيق صنع من
اسم وكذا قولهم ما أدرع فلانة من امرأة ذراع أي خفيفة اليد في النزل كذا قال ابن مالك لكن سكي ابن القطاع
ذرفت المراد (وما أحصره) من اختصار فهو من غير الثلاثي لمجرد من يبنى للفعول (و) - (ما أعساه) وأعس

به من عسى وهو جاند (و) ما (أزهاه) من زهى وهو مبنى للفعول (و) هى (أسود من القار) كذا
 فى حديث صفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء وفى صفة الحوض ماؤه أبيض من اللبن (وأشغل من ذات
 النخيل) من شغل وهى مبنى للفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولهم ما أعظم الله وما أقدره) فى قوله
 * ما أقدر الله أن يدنى على شحط * لعدم قبول صفات الله الكثرة (والمختار وفاقاللسبكي وجماعة) كابن السراج
 وأبى البركات ابن الأنبارى والصيرى (جوازه) والمعنى فى ما أعظم الله أنه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه أنه
 لا ينكر لأنه مما تحارفه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب
 لهما أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى (لقوله أسمع به وأبصر) أى
 ما أسمع وما أبصره (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيما رواه اسحق فى السيرة عنه أى رب (ما أحملك) أى رب
 ما أحملك أى رب ما أحملك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالؤمن) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود
 وقد ضرب مملوكه لله (أقدر عليك) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذ كر السبكي منها إلا أن أبى
 بكر وعجبت كيف لم يذ كر هذين الحديثين المشهورين والعذر له أنه تكلم على التعجب وهما فى التفضيل
 * (بناء المصدر) أى هذا مبحثه (يطر دلفعل) بالفتح (وفعل) بالكسر حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون
 صحيحا كان كضرب ضرب باوجهل جهلا أو معتلا كوعد وعدا وبيع بيعا وقال قولاً ورمى رميا وغزى غزوا
 ووطئ وطئا وخاف خوفا وفى فنيا أو مضاعفا كرردا و مست مسا أو مهموزا (١) ورثت الدابة ولد هارأما
 أحبته (وشرط ابن مالك لـ فعل) المكسور (أن يفهم عملا بالفم) كلقم لقمما وشرب شربا وبيع بلعا
 (ومنع ابن جودر قياسهما) أى مصدر افعل وفعل فقال لا يدركه مصادر الفعل الثلاثى إلا بالسماع فلا يقاس على
 فعل ولو عدم السماع (و) يطر د (لفعل) بالكسر (لازما فعل) بفتح تين صحيحا كان كفرح فرحا أو معتلا
 بكوى جوى ووجل وجلا وعود عورا ووردى ردا أو مضاعفا كشل شلالا (الا فى الالوان والعيوب ففعله)
 بالضم مصدره المطرد كسمر سمرة وجر جرة وأدم أدمه (و) لفعل بالفتح (لازما فعول) بضم الفاء سواء كان
 صحيحا كر كع ركوعا وخرج خروجا أو معتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس غيبا وبنى دنوا وبنى مضيا أم
 مضاعفا كمرورا (فان كان لعله ففعال) كسعل سعالا وعطس عطاسا (أو سير ففعل) كرحل رحلا
 (ويكونان) أى فعال وفعل (للصوت) كصرخ صراخا وصرل صهلا (ويختص فعال بالمنقوص) كرها
 رغاء فلا يأتى على فعيل (وغلب فعيل فى المضعف وللتقلب) والاضطراب (فعلان) بفتح الفاء والعين كخفق
 خفقانا وجال جولانا (والاباء) أى الامتناع (فعال) بكسر الفاء كنفرت نغارا وجح جحا (وللحرفه
 والولاية فعالة) بالكسر ككتبت كتابة وخط خياطة وولى ولاية ونقب نقابة (أو لفعل) بالضم (فعولة)
 بضم الفاء كصعب صعوبة وسهل سهولة (وفعالة) بالفتح كفصح فصاحة وجزل جزالة (وقيل فعل (٢) ولأفعل
 إفعال) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كما كرم إكراما وأمسى إمساء وأجبل إجلا
 وأعطى إعطاء (واستفعل استفعال) كاستخرج استخرجا (ولفعل تفعيل وتفعلة) ككرم تكريما وتكرمة
 وهنأهنيا ونهنته (وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفصيل كركى تركية (ولفعل فعالة)
 كدحرج دحرجة (قيل وفعال) بالكسر كسرف سرفا (والاصح أنه سماع) لاقياس فان كان مضاعفا
 كزلزل ففعال بالفتح له مطرد كزلزال (ولفعل فعال ومفاعلة) كقاتل قتالا ومقاتلة (ويلزم) مفاعلة
 (فيماؤه ياء) كياسر ياسرة وندر فى فعال كياوم يواما (و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تفعّل

(١) كذا بياض بالأصل (٢) بياض بالأصل

وتفاعل وتعمل وملحقاتها (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو تدرج ندرج وتقاتل تقاتل وتوازي توازيا
وتكرم تكرم ما في الملحقات تسربل وتسكرن (فان اعتل خامسه فكسره) نحو نجعي نجعيا وتقليسي
تقليسا (و) المصدر المطرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر نائه) وزيادة (الف قبل الآخر) كاجفج اجتهاها
وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمان اطمنا وانا وجرجم اجرجما واولوا اولوا واذوا اذوا واثيبا
واجر اجرارا واهارا اجرارا (وما عدا ذلك مسموع كسكران) مصدر شكر (وذهب) مصدر ذهب
(ووجه) مصدر بهج (وشبع) مصدر شبع (وكذب) مصدر كذب (وتغلق) مصدر تغلق (وجاء)
المصدر (على مفعول قبله) كيبور ومعسور ومغول ومفتون ومجاود (و) على (فاعلة أقل) كباقيتو عافية
(وزعم بعضهم قياس التفعال) قال (العراء هو من التفعيل) زعم (قوم قياس فاعلي)

﴿ مسئله ﴾ يدل على المرة من الثلاث العاري من ناء بفعلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة
أولا كرجحة من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكيف فرق بينه وبين واحده بالهاء كذلك المصدر
(و) على (الهئية منه) أي الثلاث العاري من التاء بفعلة) بالكسر ككسنة (ولا تكون) الهئية (من غيره)
أي غير الثلاث وهو الرباعي والمزبد (غابا) وشد حسن الهمزة من اعتم والهمزة من احقر والقمة من تقمص
والقبة من تقب (والمرة منه) أي من غير الثلاث العاري من التاء أيضا (بالهاء) بان تاحق في مصدره نحو
انطلاقه وما فيه التاء في المور الثلاث يدل على المرة والهئية منه بأوصاف كرجحة واحدة واستعانة واحدة ونسبة
عظيمة ثم تلتحق التاء لانه المقبسة دون المتباعدة فان كان له بناء مقيدان أو مسموعان لحقت الاغلب في
الاستعمال بص عليه حيويه وغيره قال ابن هشام و يظهر لي ان نحو كدرة مما فيه تاء وايس على فعله ولا فعلة
يجوز ان يرجع به الى فعله وفعله للدلالة على المرة والهئية ولا يحتاج الى الصفة اذ لا الباس

﴿ مسئله ﴾ (بصاع من الثلاث مفعول) بفتح الميم والهمزة (قياس المصدر و زمان ومكان ان اعتلت لانه مطلقا)
سواء كان متوحد العين في المضارع أم كسور هاء أم مضمومة هاء مثلا أم لا كمرعى ومرعى ومدعى وموعى (والا)
بان كان صحيح اللام (فتكسر العين ان كان مثلا بالواو) كوعد وورد وهوقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة
أحف منها بينهما وبين الفتحة فان كان مثلا بالياء فبالفتح كبسر وتكسر العين أيضا في غير المصدر أي في الزمان
والمكان (ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لهما بينان على المضارع لتوافق حركة
عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كضرب وبخلاف الثلاث من
بمفعول أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل (وما عينه ياء (١) وبصاع من غيره) أي الثلاث
(للثلاثة لفظ المفعول) في المستعمل مصدره بسم الله بحرفها ومرساها أي اجراؤها وارساؤها ومنزقناهم كل
ممنزق الى ربك يومئذ المستقر أي الاستقرار (وما عدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه (كالمشرق)
والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنك والمجدد بالكسر
والقياس فتصا

﴿ مسئله ﴾ (بناء الآلة) طرد (على مفعول) بكسر الميم بفتح العين (ومفعول ومفعلة) كذلك كمشفر
ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسعة (والمفعل) بضم عين (والمفعل) بفتح عين (والمفعول) بالكسر (يحفظ)
ولا يقاس عليه كمثل ومسطع ومدخن وإرات آلة تأريث البارأي اضرامها ومراد ما يبرد به أي بمنز
(وكثير مفعول) بكسر الميم بفتح العين (للكان) كمنطق لكان الطبخ ومرق لبيت الخلاء

﴿ بناء الصفات ﴾ أي هذا بحث ابنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (يطرد في اسمي
 الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله بما يضمومة وكسر متلوا الآخر) أي ما قبله (في الفاعل
 وقصه في المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارب
 وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب (لكن صفة) فعل المكسور العين (اللازم في الاعراض
 فعل) بالكسر كفرح فهو فرح (و) في (الألوان والعاهات افعل) كاجر وأسود وأعور وأجهر (و) في
 الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصدبان وعطشان (وصفة فعل المضموم) ولا يكون الا لازما فعل
 كضخم (وفعل) كجميل (وهذه) الاوزان هي الصفة (المشبهة ولا تبنى من متعد) بل من لازم (وقل فيها)
 وزن اسم (الفاعل) نحو طاهر القلب ومنطق اللسان ومنبسط الوجه (خلاف لمنع مجاراتها المضارع)
 وهو الزنخشي وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفتات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه
 وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وظاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له قيل
 ولقائل ان يقول ان هذه الصبغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة لانها صفات
 مشبهة (وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فاعل) كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف
 (و) على (فعل وفعل) نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد (وفعال) نحو جاد فهو جواد (وغيرها) كفعالان
 نحو نعلان وفيعلان كبحان من باح وفوعل نحو وقع من ختع (و) ورد (المفعول على فعل) بفتحين
 كقبض بمعنى مقبوض (و) على (فعل) بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبح (و) على (فعل)
 كقتيل وصر بع وجريح (وقاسه) أي فعلا (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل ولم
 يستحضره ابنه فقال في شرح الالفية فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرت لم يقس عليه بالاجماع وغيره كلام
 أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما
 هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعد بعد أن ذكر ان محي فعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع في ذلك
 اجماعا ولا خلافا والقييد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ولا بد منه فان ماله فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ
 وقدير لا يجوز استعماله في المفعول وقاله السلايلبس قال وينبغي أيضا ان يعيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد ونام
 منصرف لان ما وجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه (و) وردت (صفة فعل)
 المكسور (على فعل) بضمين (وفعل وفعل) بالضم والسكون (و) وردت صفة (فعل) المضموم
 (على فعل) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر (وفعل) كحصور (وفعال) كجبان (وفعال) بالضم كشجاع
 (وغيرها) كاشجع وصرعان وحسن وعفر وغمر ووضاء (واذ انبت صفة من مفتوح العين ومضمومها بنى على
 الفتح وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا) وشذبناؤها من أفعل كدراك من أدرك ومعطاء من أعطى ونذير
 وأليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهى

﴿ التأنيت ﴾ أي هذا بحثه (هو فرع التذكير) لانه الاصل في الاسماء إذ ما من شيء يدكر أو يؤنث الا ويطلق
 عليه شيء وشيء مذكر في لغاتهم (ومن ثم) أي من هنا وهو كون التأنيت فرعاً أي من أجل ذلك (احتاج
 الى علامة) لأن الاشياء الاصل تكون مفردة لا تتركب فيها والثواني تحتاج الى ما يميزها من الاول ويبدل على
 مثنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفي وشبهها لانها افروع الايجاب
 (وهي) أي علامة التأنيت (الف مقصورة ومدودة قال البصرية وهي) أي الممدودة (فرع) عن المقصورة
 أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما التماثلهما والتماثلها ما ساكنين فأبدلت

المتطرفة للدلالة على التأييد حمزة لتقاربهما وختمت المتطرفة لانها في محل التثنية وبديل لذلك سقوطها في الجمع
كصعاري ولولم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف في جمع قري قال الكوفي بل هي أصل أيضا (وتاء) وهي
أكثر وأظهر دلالة (وقد تغدر) التاء في اسماء (فتعرف بالضمير) يعود اليها نحو الكتف كلها (والاشارة)
كهنه جهنم (والرد في التصغير) كهنيدة (والخبر والحال والتمت) نحو الكتف المشوية أو مشوية لذبيذ
(والعدد) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) في التاء (ان يفصل بها وصف المؤنث من المذكر)
كضارب وفاتمة وحسنة وصعبة (وقلت) للعسل (في الجوامد) كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلان
وغلامه وانسان وانسانة وجمار وجمارة وأدواء - دة وبردون وبردونة وهذا النوع لا ينقاس (وجاءت لتفيز
الواحد من الجنس كثيرا) كتمر وتمره وبقرة وبقرة (وامكسه قليلا) ككامل الواحد وكماة للجمع (وللبالغة)
وكراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كعلامة (وتأكيدها التانيث) كنجمة وناقة أو تأكيدها (الجمع) كجمارة
ولحونة (أو) تأكيدها (الوحدة) كطلحة وغرفة (والتعريب) أي الدلالة على انه مجمي عرب ككيا لجمع
كيلج ككيا وواحدة جمع موزج الحف (والنسب) أي الدلالة عليه نحو المبالغة والاشاعة والازارفة في
النسب الى المهاب والاشعث والأزرق أي الأشعث من النسب يوزن الى ما ذكر دلت التاء على انه جمع بطريق
نسب لا جمع بطريق الاسم كما ان الخوج وغير بعضهم عن ذلك بانها عوض من يائه (و) تكون (عوضا)
من فاء كعند أو عين كقائمة أو لام كعند أو مدة تعميل كركبة (وغير ذلك) قال أبو حيان كالنسب والجمعة معا
نحو سياتعمر برة ومعناه السبعينيون والبربر يوزن لان جعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بهما من الآخر
وهذا امرئ بين الواحد والجمع نحو بهال وبقالة وجمار وجمارة وبصري وبصرية وكوفي وكوفية قال ولا يدخل
هذا تحت ضمير واحد من الجنس لأن هذا من المعاني لان الاجناس (والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص
بالمؤنث) كالتيس وطاقق وطاقق ومرضع لعدم الحاجة اليها من اللبس ولانها في الاصل وصف مذكر كانه
قيل في وصفه ناقص وطاقق ولأهاتودي. معنى السبب أي ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائي والثاني
سبويه وبالثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على فعال) بكسر كذا ومنتان ومطار
وشميقانة بمعنى موضة (أو مفعول) بالكسر ورفع العين كغشم (أو مفعول) كعطير وشمس كينة (أو مفعول
لما عمل) كديور وشكور وضروب وشدة ودوة بخلافه بمعنى مفعول ككولة بمعنى مأكولة ورغوة بمعنى
مرغوة أي مرضوة (أو مفعول للمفعول) كخرج وقيل (ما) دام (لم يحدف موصوفه) فان حذف لحقته
نحو رأت قبيلة بني فلان للتلايبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيذ ونطبعة وكذا قيل بمعنى فاعل كريضه
وطريفة وشريفة وشدة امرأة صديق (وقد يذ كر المؤنث وبالعكس) جلا على المنى نحو ثلاثة أنفس من قوله
ثلاثة أنفس وثلاث ذوده ألحق التاء في عدده جلا على الأشخاص وسجع جانه كتابي فاحقرها أنت الكتاب
جلا على الصبيغة (ومنه) أي من تأنيث المذكر جلا على المنى (تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى
. ثم أتتكم فتنتهم الآن قالوا . أنت المصدر المنسب بان والفعل وهو اسم تـ كن وهو الخبر عنه لتأنيث الخبر وهو
فتنتهم وقوله . فل لا أجد فيها أوحى الى محر ما على طاعم يطعمه الآن تكون مبتنة . أنت تكون واسمها ضمير
مذكر عائذ على المحرم لتأنيث خبره وهو مبتنة (نم جازي ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)
. تلحق آخر الماضي تاء ما كنه حرفا وقال الجلولي اسما) ما بعد هاء لا منها أو مبتدأ خبره الجملة
قبله ولم تلحق آخر المضارع استثناءه المضارعة ولا الأمر استثناءه بالياء ولحقها آخر الماضي (اذا استندل مؤنث)
دلالة على تأنيث فاعله (وجوبا ان كان ضميرا مطلقا) أي لحققي أو مجازي نحو هذ قامت والشمس

طلعت (أو ظاهرا حقيقيا) وهو ماله فرج من الحيوان نحو قامت هند (وزكها) مما ذكر (ضرورة على
الاصح) كقوله * ولا أرض أبقل أبقالها * وقوله * نعى ابتى ان يعيش أبوهما * وقال ابن كيسان يقاس عليه
لان سيويه حكى قال فلانة (وثالثها) قاله الكوفيون (بجوز) القياس (في الجمع) بالالف والتاء دون المفرد
فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير (وراجحان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن
تركة * وجمع الشمس والقمر * فانظر كيف كان عاقبة مكرهم * (أو) حقيقيا (مفصولا بغير إلا) نحو قامت
اليوم هند ومن تركة * اذا جاء كم المؤمنات * ان أمر أغره منكن واحدة * (ومساويا ان كان جمع تكسير
أو اسم جمع مطلقا) أي لذكر أو لمؤنث نحو قامت الزيد وقيام الزيد * وقالت الاعراب * وقال نسوة * (أو جمعا
بالالف والتاء لذكر) نحو جاءت الطلحات وجاءت الطلحات بخلافه لمؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده
نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلانة (أو اسم جنس لمؤنث) نحو كثرت النخل وكثرت النخل (ومنه نعم
وبس) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم وكذا
نعمت جارية هند ونعم جارية هند (فان كان فاعلهما، ذكر أو أنثى به عن مؤنث جاز لحاقها بالترك أو جود) نحو
هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفي عكسه الاثبات أجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار (ومرجوحان
فصل بالا) نحو ما برئت من ربي وذم في حربنا إلا بنات العم

(وفيل ضرورة) لا يجوز في النثر ورد بقراءة * ان كانت الاصبحة واحدة * بالرفع (وجوزها الكوفية في جمع
المذكر السالم) بجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منه واذلك لعدم وروده لان سلامة نظمه تدل
على التكبير وأما البنون فان نظم واحده متغير مجرى مجرى التكسير كالابناء (والتاء في) أول (المضارع
كلاما في خلافا وحكا) فيجب في تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجع في تطلع الشمس وتهب الريح
ويرجع تركها في مانهب الريح الا في كذا ومن الحاقها ما قرى * فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم (فان أخبر به عن ضمير
غيبه لمؤنث) نحو الهندان هما يفعلان (فالزم ابن أبي العافية التاء) جملا على المعنى (وصححه أبو حيان وخالف ابن
الباش) فجوز التاء جملا على لفظهما واذكر انه قاله قياسا ولم نعلم في المسئلة سماعا من العرب ولا نصا لاحد من الصحابة
ورده أبو حيان بان الضمير برد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة * لعلمها ان تبغيا
لث حاجة *

* مسألة أو زان * ألف التأنيث (المقصورة) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أو مصدران نحو أنثى (وحبلى)
وبشرى (وفعل) بالفتح (أنثى فعلان) أي وصفا كسكرى (أو مصدرا) كدعوى (أو جمعا) كجرحي فان
كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللحاق كاطوى وعلقى (وفعل) بالكسر (مصدرا) كذكري
(أو جمعا) كظري وحبلى ولا ثالث لها ما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم يتنون فله كضري أي
جائرة أو مؤنث وللحاق كرجل كيصى وهو المولع بالا كل وحده وفعلى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما
(نحو حباري) لطائر وجمع نحو سكري وزعم الزبيدي انه ورد وصفا نحو جبل علادي أي شديد ضخيم
(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو سمي) للباطل (و) أفعلاوى بالفتح وضم العين (نحو
أربعاوى) لقعدة المتربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد (نحو سبطرى) لنوع من المشى (و) فعلى
بضمين وتشديد اللام (نحو كبرى) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعلى بالضم
والتشديد نحو (شقارى) لنبت وحوارى وحصارى (و) فعلاوى نحو (هرنوى) لنبت (و) فعلاوى نحو (فعولى)
لضرب من مشى الشيخ (و) فعلاوى أو فعلاوى نحو (حندقوا) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال

كسر الحاء بكسرها والدال بفتح الدال والغاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلي بالضم وتشديد اللام ولم يمين
 الاصغى نحو (مكوري) لعظيم الأرنبة (و) مفعلي بالكسر وتشديد اللام نحو (مرقدي) لكتبر القاد
 (و) فعلوا فعتبين نحو (رهبونا) ورغبونا للرهبنة والرغبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو
 (فوقى) بمعنى القرفصا (و) فعلنا مثلنا نحو (عرضي) وفعلنا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضي)
 من الاعتراض (و) مفعلي بتشديد اللام نحو (بهري) للباطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية
 نحو (شغلي) لبيت يتولى على الأنصار (و) فعلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هبغا) لشيء يتبخر (و) فعليا
 بفتحات وتشديد ياء يمين الإسماء نحو (مرحبا) للمرح (و) فعلا بفتح (و) فعلا بفتح (و) فعلا بفتح (و) فعلا بفتح
 وفعلا بالضم لفتح نحو (رحابا) للمحب (و) فعلي بالكسر نحو (إيجلي) لموضع (و) فوعلي بالفتح وتشديد
 للام نحو دودري لعظيم الحصبين (و) أوزان (المدودة فعلا) بالفتح والسكون اسما كصرا أو وصفا
 كمرء ودينه مطلاة أو مدرا كمرغبا أو حما كظرفاء وأفعلا بكسر العين نحو أربعاء للرابع من أيام
 لا وعاء ليدق أو أواباء (و) فعلا (و) فعلا كاربعا لعدد من عيدان الخبث (و) فعلا مثل لام وفاء)
 كمرءاء ملك من هندباء لبقلة وقرصاء أصرب من الععود (و) فعلا بالضم وفتح اللام كقرصاء قال أبو حيان
 ويشتبه بغيره من ملك وقال لامة لمعريف فلا تكون أصلا (و) فعليا بالضم كرقبا ومطيطيا قال أبو
 حيان ويبدأ به لاسم القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء ياء صغيرة فكأنه في الأصل بنى على فعلها
 ونطق به فيكون كما وصفت كبرياء على كبرياء وما جاء في اسمهم على هيئة المصغر وصفافانه لا يثبت
 ياء أصلها (و) فعلا يصمغين نحو عشورا للمعثر من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين
 فيه المصغر فيكون من الأبيسة المشتركة (و) فعلا نحو مشبوخا ومعلو جا ومعبورا وما توناء لجماعة
 الشيوخ والمزوج والأخبار والأذن (و) فعلا بالفتح وكسر العين كمرعزاء (و) فعلا بالكسر وفتح العين
 نحو سبوا لوضع من ثياب القمر (و) فعلا بالفتح اسما نحو براكا لمعظم الشيء وصفته نحو طباقا للرجل الذي
 ينطق بياحه مرة (و) فعلا بالكسر كمرصا لقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (و) فعلا بالفتح
 كبريا لملك قال أبو حيان ولم يذكره إلا البناء بـ برابن القطاع وتبعه ابن مالك (و) فعلا مثل عين (و) أي
 مفتوحها كبرياء وكسورها كقصاصا ونافقا كلاهما لجر البربوع ومضمومها كفاقلا وشاصلا لبيت
 والمنوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (و) فعلا بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسبيا للعلامة
 أو صفة كرجل يربها أي سهل (و) فعلا بضم الفاء والعين وفتح العين كخفصاء وخفصاء (و) فعلا بالفتح
 كبرياء بمعنى الناس (و) يشتركان أي المقصورة والمدودة (في) أوزان (فعل) بفتحتين فالمقصور اسم
 نحو أجل لموضع ويردي نهر يمشق وصفته كجزى ومرطى وبسكى يضرب من العدو وجعلى للدعوة
 العامة ونقري للخاصة والمدودة لا يحفظ منه إلا فرما وحنفا ومضان وأبني دأنا وهي الأمة (و) فعلا بالضم فالفتح
 فالمقصور لم يرد إلا اسماء نحو معنى لموضع واربى للدهاية والمدودة اسم كخشاش لعظم خلف الأذن وصعداء للتنفس
 ورحضاء لعرق الحنجر وصفته كخساء وناقاة عشرها (و) فعلا بفتح الفاء واللام ولم يرد إلا اسماء المقصور كقهقري
 لنوع من المشي وفرتي لامرأة وفرقري لموضع والمدودة كمرباء لموضع وعدابن مالك هذه الأوزان
 الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة وفي التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (و) فعلا
 بكسر الفاء واللام ولم يرد إلا اسماء فالمقصور كبردي لشيء المرابدة والمدودة كهندباء لبقلة وطرمساء للظلمة
 وجلحظاء لأرض لا تنجر بها (و) فوعلي بفتح الفاء والعين ولم يرد إلا اسماء كوزلي لشيء يتبخر وحوصلا (و) فعلا

بالفتح تكبيري وديكس الغة في ديكساء وهي القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا بن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فوه اللا و فوه اللا فم يثبت فيعلا للمدود (وفعيلي وفعليا) نحو كثيري وقر يناء وكر يناء لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعيلي) بكسرتين وتشديد العين فالمقصود لم يرد الا مصدرا كخثي للحث وهجيري للعادة والمدود لم يحفظ منه الا تخيرا وخصيصة ومكيشاء ولا رابع لها (وفاعولي) بضم العين نحو بادولي لبلد وعاشورا وضارور للضرر (وفعيلي) بكسر الهمزة والعين نحو هجيري واجر بالعادة ولا يحفظ غيرها واهجيرا واجريا لغة فيهما واجيلا موضع (وفعلي) كقطي لنبت وزمكي وزمجي وزمجا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة وفي التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولي) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضي للمفاوضة ومعكو كاو بعكو كاللشر والجلبة (وفعليا) بفتحتين وكسر اللام كركر ياوز كريا (وفعيلي) بضم الفاء وتشديد المفتوحة كخيطي للاختلاط ولغيزي للغز وخيلا لباطن الامر وقبيطال لناطف (وفعلي) بكسرتين اسم ملك وحلندا (وفعلي) بفتح الهمزة والعين كاجفلي للدعوة العامة وأوجلي موضع ولانثا لهما والاربعاء والاجفلا (وفعلي) بضم أوله بيض أبو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال المدود يناء اسم بلد لا غير (وفعالي) بالضم وكسر اللام كجادي وججادبا (وفعولي) بالفتح فالضم كعبيد سيوطي اسم أولقب وحضورالموضع ودوقا للعدرة ودوقا لقربة بالبحرين وقطورا قبيلة في جرحم وكحروا واولي موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالمدود وهو رأي ابن عمصور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولي) بفتحتين وسكون الواو وكسرتين لموضع وجوجالطويل الرجلين (وفعلي) بالتشديد كقافلي وقاقلاء (وفعلي) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرضي من الاعتراض وسلحفا *

المقصود والمدود) أي هذا ما بحثهما وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الالف المقصورة والمدود والاولي في مناسبة التسمية ان المقصور سمي به لانه لا يمد الا بمقدار ما في الفه من اللين ولأن الفه تحذف لتنوين أو سا كن بعدها في قصر والمدود بخلافه لانه يمد لوقوع الالف قبل همزة كما تحذف والمد المتصلة بها ولا تحذف الفه بحال وقيل سمي المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة المدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء (المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة فخرج بالالف ما آخره ياء وباللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولم احتج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن المدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه ان آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كخشبي ويرى وحتى والى المبنيات كتي وهذا اذا أو ما يقع في عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس) القصر (في كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كفعول غير الثلاثي) كصطفى ومقتدي ومقتفي ومستقصي إذ نظائرهما من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شيء (ومصدر فعل اللزم) كهوى هوى وجوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فرح ونحوه لان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكتفى بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمفعول) سواء كان مصدرا أم زمانا كمرى ومغزى إذ نظيرهما مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعول) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية إذ نظيرهما نحو مخصف ومغزل وعلى مفعول بفتح غالبا وان جاء على مفعول نادرا (وجمع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مربية ومري ومديبة ومدي إذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة وقرب وقربة وقري على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والمدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من

الأسماء العربية نخرج بالقيء الاخير المقصور وبالزائدة المهزلة المبدلة من أصل نحو كساء و رداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو والفاء هما همزة فلا يسمى بمد ودانص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذا ألفها واو في الأصل ولا يسمى بمد ودا غير الأسماء كجاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء والآله الأسماع (ويقاس فيها) أي معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (الف) (زوما أو غلبة) (كصدر) (الفعل) (ذى) (همز الوصل) كالاستقراء والاصطفاة إذ نظيرهما لا يخرج والاقنطار (وفعال) بالفتح والتشديد كمداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب (وفعال) بالفتح كالتمعاء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (وفعال صفة) كهذاء إذ نظيرهما مهادر بخلافه غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتي على مفعول كمداء وسقاء (وواحد أفعله) ككساء واكسية وقيام واقبية إذ نظيرهما اخاروا خيرة وقدال وأقذله وأشرت بالكاف الى انه بقيت أمثلة كثيرة أطرد فيها له مسر والمبدل اندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك مرجعه لسماح) قصر او مدا وفيه كتب مؤامير مع ايها هل أبو حيان ومن أجدها تصحفة المودود لابن مالك (ومرئيات التثنية وجمي التصحيح) في أول الكتاب تيمنا بهل وان كان الاثني ذكرهما.

جمع التثنية أي هداية منه (هو قوله) يطلق على ثلاثة الى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يعنى أحدهما من الآخر وما كقولهم في رجل أرحل ولم يجمعوه ود على مثال كثرة وفي رجل رجل ولم يجمعوه على مثال كثرة أو جمع الأسماء الأخرى نحو ثلاثة فرس (فالاول) أي الذي للقله أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك في قوله لا يجمع عليه ما جمع ود كرم يجمع عليه قياسا وعاو - لا ابن الحاجب طريق - يسوي به الابتداء بالمفرد ود كرم يجمع عليه أو كثرة كذلك أحدهما (فعل) وابتدى به لانه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهزلة (و) يترد في الثلاث (سماح) لعين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وأكلب وفلس وأفلس ووجه وأوجه ودنو وأدل ونقى والمختلفات غير الاسم وهو الوصف كضم وكهل والمعتل العين كسيف ونوب لا انتقال الصفة بل حرف اعله وتدرأ عند وأمين وأسيف وأنوب (و) يطرد أيضا (في) اسم مؤنث بلا علامة رباعية نالته مدة) الف أو واو أو ياء فتوح الاقول أو مكسورة أو ضمومة كعناق وأعناق وذراع وأذرع وعقاب وأعقاب وعين وأين مختلف الوصف كشماع والمد كرسطوح وأطحل وعتاد وأعتد وعراب وأغرب والمؤنث علامة كسالة ورسالة وجماعة وصحيفة والثلاثي كدعد والحالي من مدة كخصر وضمفدع (لا فعل) بفتحتين (و فعل) بالفتح (فعل) بالسكون (و فعل) بالضم والسكون (و فعل) بالفتح والضم (و فعل) بصفتين حال كون كل منهما كرم (مؤنثا) أي لا يطرد فيها (في الاصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يترد في فعل اذا كان مؤنثا نحو قدم وأقدم وقال الفراء يطرد فيه وفيها بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم ونول وأغول وعجز وأعجز وأعناق وأعناق ولا يطرد فيها المد كرفاقاوشدجبل وأجبل وجر واجر وركن وأركان وفرط وأفرط وشد أيضا كفة وأكم ودهمة وأنم ومكان وأمكن وجنين وأجن (و) الثاني (أفعال) ويطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه (فعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسيف ونوب وأنوب وغير وزن فعل من أوزانه كعرب وأحزاب وصلب وأصلاب وجرل وأجمال ووعل وأوعال وعضد وأعضاد وعناق وأعناق ورطب وأرطاب وابل وآبال وضيع وأضلاع أما فعل المطرد فيه فعل فلا يأتي فيه أفعال الا نادرا كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثي غيره والوصف كخلف وأجلاف وحر وأحرار وخلق وأخلاق ونكد وأنكد وبقظ وابقاظ وجنب وأجناب وكداء غير الثلاثي كشريف وأشرف وجبان وأجبان وجشنة وأجنات وهنبة وأهضاب ونضوة وأنشاء وشعمة وأشاف ونمرة وانمار وجاهل وجاهل واهمال وهيت وأموان وغباء وأغباء وغباط وأغباط وصاحب

وأصحاب وأغيد وأغباد وقحطان وأقحاط وذوطة وأذواط وهو نوع من العنكبوت (قيل) ويترد أيضا (فيما فآؤه
هزة أو وار) وهو (على فعل صحج العين) نحو أنف وآنف وألف وآلاف ووهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف
وأوقاف استثقالا لفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء والاكثر على أنه محفوظ فيه (وقل) أفعال
(في فعل) بفتحين حال كونه (اجوف) كمال وأموال وحال وأحوال وخال وأحوال (وندر في فعل) بالضم والفتح
كرطب وأرطاب وربيع وأرباع وسيأتي قياسه (ولزم في فعل) بكسرتين كابل وآبال (وغلب) في فعل
المضاعف (نحو لب) وألباب (و) فعل نحو (مدى) وامتداء (و) فعل نحو (نمر) وأعمار (و) فعل نحو (عضد)
وأعضاء (و) فعل نحو (عنب) وأعنان (و) فعل نحو (طناب) وأطناب وعنق وأعناق (و) فعول نحو (فلو)
وأفلاء وعدو وأعداء (و) الثالث (أفعلة) ويترد في اسم يذكر رباعي ثالثة مدهة) ألف أو واو أو ياء كطعام
وأطعمة وجرار وأجرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وعمدة بخلاف الصفة وندر شحج وأشحة
ونجى وأنجية وأما المؤنث فتقدم ان قياسه أفعال وندر عقاب وأعقبة وغير البايع وندر قدح وأقدحة وقر وأقرة
وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الاول وأخونة والخالي من مدة وندر جائز وأجوزة وهي الخشبة
المتددة في أعلا السقف (فان كانت) المدة في الاسم المذكور (ألعاشد غيره فيه) ان كان (منقوصا أو مضاعفا
على فعال) بالكسر (أو فعال) بالفتح كسقاء وزمام وسباء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعنن وحجاج وحجج وسباء
وسمى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشد في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثاله (وما عدا ما تقدم) قياسه
(يحفظ) ولا يقاس عليه (و) الرابع (فعلة) وقيل هو اسم جمع (لاجع) قاله ابن السراج قال أبو حيان
وشبهته انه رآه لا يترد قال وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع باجماع ولا يترد (و) على الاول (لا يترد بل يحفظ
في فعيل) كصبي وصبية وخصي وخصية بالفتح وجميل وجملة وفضل بفتحين كولد وولدة وفتى وفتية (وفعال)
بسكون العين كشيخ وشيخة وثني وهو الثاني في السيادة وثنية (وفعال) بالضم كغلام وغلانة وشجاع وشجعة
(وفعال) بالفتح كغزال وغلزلة (وفعال) بالكسر فالفتح كثنى بوزن عدى وثنية (والثاني) أى جمع الكثرة له
أوزان أحدها (فعل) ويطرد جمعا (لافعل وفعلاء) وصفين (متقابلين) كأجر وجرأ وجر (أو منفردين لما منع
خلقة) كما كمر للعظيم الكمرة أى الحشفة وأدر للنتفخ الحصىة وألف ورتقاء وقرناء وعتراء (وفي) المنفردين
لما منع (استعمال) بان لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا أعجز
ولا الياء مع وجود المعنى وهو كبر العجز فيهما (خلف) قيل يترد فيه فعل وجرم به ابن مالك في شرح الكافية وقيل
يحفظ وجرم به في التسهيل (فان صح لا ما وعينا جاز ضمهما) أى العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف)
كقوله * وما انتميت الى خور ولا كشف * وقوله * وأنسكرتني ذوات الاعين النجل * بخلاف
المضاعف نحو غر لما يلزم منه في الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لثلاث تنقلب الياء واوايم
تنقلب الى الياء كما القاعدة في كل اسم آخره واوقبلها ضمة فيؤول الى وزن فعل المهمل أو العين نحو سود وبيض
لاستثقال الضمة على حرف العلة وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعمية وهي
النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسود وأسود وبدنة وبدن وذباب وذذب (و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فعل)
بضمين ويطرد جمعا (لفعول اسما) مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص (أو صفة لا كفعول) كصبور
وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب (وفعيل) بلاتاء (اسما) كفضيب وقضب وندر في الصفة كندبر
ونذر وفي ذى التاء كصحيفة وصحف (وفعال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لذكر أو مؤنث
كقذال وقذل وأتان وأئن وجر ودرع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقصة ضناك أى عظيمة

المؤخر وشد جل: مال أي بطي ونغل وناقة كزاز وكز والمضامين كحنان ومدادوشذ عنان وعنان (ولا يقاس في ضال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وفراد وفرد وسمع وفاقا في نحو سق وسقف ونمر ونمر وشارف وشرف وفرحة وفرح ونمرة ونمر وستر وستر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الصرورة قوله عن برفاب بالبري • ويندر • بالا كف اللامعات سور • (خلافا للفراء) في قوله بيقاه الضم اختيارا فالورع ما قالوا عون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (و يجوز) التسكين (ان لم تكنها) أي واوا ولم يضاعف نحو حجر وفل بحلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدى اليه التسكين من الادغام وهو مجموع هذا لا يرام الملك في المراد والجمع يبي على معرده (ان كانت) العين (ياه كسرت الغاء) فتصح نحو سبل وعين جعي سبل وعيان واصل سبل وعين ولو بقيت الضمة لم قاب الياء واوا كموقن وتغير الحركة أسهل من تغيير الحرف (و كى قوم الفصح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مرده على فعل لغنة تخفيفا (وقيل اسما وقيل سمعا) أي ما على ذول وهو رأى بن قتيبة وغيره واختاره ابن الصانع لا يجوز في نياب جدد الا الضم لانه لا يجمع في الاسم فلا تقاس اليه الهمزة (١) وعلى الثاني وهو رأى ابن جني واختاره السلو بين وابن مالك يجوز جدد كسر جمع مبرير والتقييد يكون مرده على فعل أهمله ابن مالك ربه عابه أبو حيان (و) الثالث من أن وزن (فعل) بالاسم والفتح ويطارد جمعا (الاسم على فعله) بالضم والسكون (وفعله بضمين) سواء كان صحيح الملام كعروة ومرت وجمعة وجمع أم معناه الم مضاعفها كعروة وعري ونهية ونهى وعدة وعدة بخلاف توصف منها كرجل ناقة وهرة وامرأة شللة أي مريضة في حاجتها وتد رجل متهمة وم (و) يطرده (لفعل) ككبرى وكبرى وفعل بخلاف فعلى غيره ككبرى وجمي ورجمي وربي (وقاسه المبرد في) فعل بالضم والسكون ووثابه برتاه نحو (حمل) وغيره قال هو مجموع (و) قاسه (الفراء في) فعلى مصدر نحو (الزوب) والروى والرحمى والرحم (و) في فعله فتح الماء مائه واوسا كة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على الجمع ومع وده في نحو فرقة وورى وحيية وملى وبرة وبرى وعجابه رهي لجة في ركة البعير وعجى وعدو وعدى وفمر وهو جانب وفمر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو وده) أي فعل بالاسم (الجمع) قاسه المراد منه رأى انهما يجمعان بالالف والتاء كمرقات وسدرات وجمع الجمع لا يماس وفاقا لجمعك بأههما الما جمع لانهم أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا للجمع والفتح فيه لا يصف ويدل السكون ما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يجمع عنهما لا يجمع ويطرده فعل جمعا (الاسم تام على فعله) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرد بخلاف الوصف نحو صفرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الغاء نحو رمة أو اللام نحو وائة (وقاسه الفراء) في فعله اسما نحو (ذكري) وذكر (و) فعله بفتح الغاء يائي العين نحو (ضبعة) وضيع كقاس فعلا في رؤيا ونوبة وحجى في ذلك الألف فهما ان التأنيث بالالف شبيهة بالتأنيث بالتاء في مواضع وقد عاينتهما العرب معاملة واحدة في نحو أخرى وأخر كعرفة وغرف وقاصعا وقواصع كسالفة ووالف كدائجرى فعلى وفعلى كعلة وفعله ولم يجر ذلك في فعلى وصفا ككيسى (و) قاسه (المبرد في) فعل بالكسر مؤنثا به برتاه نحو (هند) كقاس فعلا في نحو جل وواقفه في الموضوعين ابن مالك في شرح الكافية وسمع وفاقا في نحو قشع وهو الجاد البالي وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحادأة وحدي وصعبة وصعب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

(١) في نسخة هكذا انما يجمع في الاسم الذي مرده على فعل لغنة وعلى الثاني الخ

(افعله) بالفتح والسكون (مطلقا) اسما كان أو صفة يأتى العين أو غيره كحفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض (وفعل) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو وارى العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض (لا يأتى العين أو الغاء) كبيت وشيخ ويعر لاستتقال كسر الياء أو ما قبلها وشذضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدى (وفعل) بفتحين (اسما) كجبل وجبال وقلم وقلام (لامضاعفا) كطلل (و) لا (منقوصا) كرحى وندى ولا الوصف كبطل وشذحسن وحسان (وفعله) بفتحين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذ مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقمده به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فعل (ولا اسم على فعل) بالكسر (أو فعل) بالضم ساكنى العين كذئب وذئاب وريح ورمح وخف وخفاف (لا) فعل بالضم يأتى اللام (كمدى) بل قياسه افعال (و) لا وارى العين نحو (حوت) بل قياسه فعلا ولا الوصف منهما كخاف وحلو (ولو وصف غير منقوص) صحح العين أو معتلها (على فاعيل وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بمعنى مفعول كجرح ولطيمة وشذربيطة ورباطة أو منقوص (وخصه العبدى بمؤنثه) أى فاعيل وخطأه الخضراوى (و) لوصف (على فعلا) بالفتح والضم (وفعلا) كذلك (وفعل) بالفتح نحو غضاب فى غضبان وغضبي وندام فى ندمان وندمانه وخصان وخصمانه وشذفيا عماذ كركر وف وخراف ولقحة ولقاح وعر وعرمة وعرار وعباءة وعباءة وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية وراعاء وربى ورباب وجواد وجياد وناق هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وأعجفاء وأعجاف وبرمة وبرام وربع ورباع وسرحان وسراح ورجل ورجال وأبصر وإصار وحدأة وحداء وقينية وقنان (و) السادس (فعول) بالفتح والضم ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالفتح والسكون (غير وارى العين) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذضيف وضيوف وكهل وكهول والواوى العين وشذفوج وفووج (أو) على (فعل) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودرع بخلاف الوصف (أو) على (فعل) بالضم (غير مضاعف ولا وارى العين أو يأتى اللام) كجند وجنود وبرد وبرد بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذحص وحصوص وهو الورس ونؤى ونؤى (أو) على (فعل) بفتحين (غير أجوف ولا مضاعف) كاسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول (وقيل يسمع) فيه ولا يطرده وجرم به فى شرح الكافية (أو) على (فعل) بالفتح والكسر نحو كبدو وكبود وعر وعرور وشذفيا عماذ لك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشعبة وشعوب وقننة وقنون وظرف وظروف واسينة واحدة قوى الوتر واسون وعناق وعنوق (وقد تلحقه) أى فعولا (وفعالا التاء) كفعولة وعمومة وحجارة وفحالة (وقد يعنى عنهما فاعيل وفعال) بالضم فى الاستعمال كقولهم ضنين فى ضأن ولم يقولوا ضئان وضئون وقالوا فى المعزم ميز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز (والأصح انهما تكسير) أى جمان (لا إسما جمع) وقيل هما إسما جمع (وثالثها الثانى) أى فعال (اسم جمع) وفعيل جمع حكاه أبو حيان (و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشددة ويطرد جمعا (لوصف على فاعل وفاعلة) كضرب فى ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت (و) الثامن (فعال) بضبطه ويطرد جمعا (للاول) أى لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذفى فاعلة كصادة وصداد (وندرا) أى فعل وفعال (للمنقوص) استغناء بفعله ومما سمع ساق وسقى وغاز وغزى وغزاه وسار وسراء وندرا أيضا عماذ كركاعزل وعزل وعزال وسخل وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس (وقيل يسمعان) أى فعل وفعال مطلقا (ويرجع فيما لم يسمع) ورودهما فيه (الى التصحيح) ولا يقاسان (و) التاسع (فعلة) بفتحين ويطرد جمعا (لفاعل وصف ذ كر

ذلك كراكب وركبان وأعمى وعميان وحوار وحواران وزقاق وزقان وثني وثنيان ورخل وهو ولد الضأن
ورخلان (و) الثامن عشر (فواعل) ويطرد جمعاً (لفاعل غير وصف ذكراً عاقل) بان كان غير وصف أو وصف
مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجر وحواجر وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحائض وحوائض
وضاربة وضوارب ونجم طالع وطوالع وجبل شاخ وشواخ (أو) ثانيه (أو غير ملحقة بنحماسى) كجوهر وجواهر
وكوثر وكواثر بخلاف نحو خورنق فان واو لا لحاقه بسفرجل يجمع على خرائق لا خوارق (ويفصل عينه من
لامه ياء) تزداد في الجمع (إن فصلاً إفراداً) كساباط وسوايط وجاسوس وجواسيس وطومار وطوامير وشذفي
صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفيما عدا ذلك كدخان ودواخن وحاجرة وحوائج (و) التاسع عشر (فعالي)
بالفتح ويطرد جمعاً (لا يسم على فعلاء) بالفتح والمد (أو فعلى) بالكسر (أو فعلى) بالفتح كصحراء وصحارى
وذفرى وذفارى وعلقى وعلاقى وشذفى الوصف كعذراء وعذارى (و وصف على فعلى) بالضم كجبلى وحبالى
وخنثى وخنثى (لأننى أفعال) كالفضلى والدينيا (و) لوصف (على فعلان) بالفتح كفضبان وفضابى وسكران
وسكارى وندمان وندامى (و) لوصف على (فعلى) بالفتح كسكارى وسكارى وشاة حرمى أى مشتهية للنسكاح
وحرامى وشذفيما عدا ذلك كيتيم وبتامى وأيم وأيامى ومهرى ومهارى وحبنت وحباطى (و) العشر ون (فعالى)
بالضم (وهو للاخيرين) أى فعلان وفعلى (أرجح) من فعلى بالفتح كسكارى فى سكران (و) الحادى والعشرون
(الفعالى) بالفتح وكسر اللام (وهو يعنى عن فعلى) بالفتح (جواز فى فعلى) بالضم كجبلى والحبالى (وما قبلها)
أى فعلى وفعلى وفعلى كالصحارى والذفارى والعلاقى (و) فى (عذراء ومهرى) فيقال العذارى والمهارى
ويجوز فى كل فعلى بالفتح (ويانزم فيما) لا يجوز فيه فعلى (نحو حذرية) بكسر الحاء والراء وهى القطعة
الغليظة من الارض والحذارى (وسعلاة) وهى انثى الغيلان والسعالى (وعرقوة) وهى الخشبة المعترضة على
رأس الدلو والعراقى (والمأقى) وهو طرف العين مما يلي الأنف والمأقى (وفيما حذف أول زائديه من
حبنتى) والحباطى (وعفرنى) والعفارى (وعدولى) والعدالى (وفلسوة) والقلاسى (وحبارى)
(ونحوه) كقهو بابة والقهاى وبلهنية والبلاهى فان حذف تانى الزائدين قيل الحبائط والعقارن والعداول
والقلائس والحبائر والقهاوب والبلاهن وشذف فعلى فى غير ما ذكر كايلى وليالى وأهل وأهالى وعشرين
وعشارى وكيمكة وهى البيضة وكياكى (و) الثانى والعشرون (فعلى) بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام
وتشديد الياء (الثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لا لتجديد نسب) ككرسى وكراسى بخلاف نحو تركى
(ولنحو علباء وقوباء) فيما الهمزة فيه لللاحق فانهما يلحقان بسرداح وقرطاس فيقال علابى وقوابى (و) لنحو
(حولابى) فيقال حوابى وشذفى نحو صحرى وصحارى وانسان واناسى وظر بان وظرابى (و) الثالث والعشرون
(فعائل) ويطرد جمعاً (لعميلة لا بمعنى مفعولة) اسماً أو صفة كصحيقة وصحائف وظر يفة وظرائف بخلاف
نحو قتيبة وشذبيحة وذبايح (و) لوزن فعأل بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمال) وشمال (و) فعائل بالضم نحو
(جرائض) وجرائض (و) فعيلان نحو (قريثا) وقرائث (و) فعيلان نحو (براكاء) وبراك (و) فعولان نحو
(جلولا) وجللائل (وحبارى وحزابية ان حذف ما بعد لامهما) وهو الزائد الثانى نحو حباير وحزاب فان
حذف الأول فله فعلى كما تقدم (ومفعولة) بالفتح (ومفعولة مثل الفاء اسمين) كحمولة وحائل وسحابة وسحاب
ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب بخلاف الوصف فهما كضرة ورة ورفاعة وطواله وبخلاف ما خلا منهما من
النساء وان كان لمؤنث وشذقلوص وقلائص وشمال وشمال وشمال وعقاب وعقائب وكذاغ غير ما ذكر كضرة
وضرائر وحرارة وحرائر وظنة وظنائن وهجان وهجائن (وما عدا ما ذكر) انه مطرد (فى هذه الأوزان) كلها

(شادموع) لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب كل وزن. والى هنا كان انتهاء كتابي لهذه القطعة المشروحة
أولا على هذه الطريقة ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليهما من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني
ويعود إلى الكمال ما تبقى من الكتاب على ذلك الأسلوب

من مسئلة) بجمع الرائد على ثلاثة غير ما سبق لعوامله وفعال على. وازنه مالا ما ثابته مدة أو أفضل فعلاه أو
ذو علامة تأييد رابعة أو ألف ونون كافي فعلاه ولا يمكن المضاعف اللام ان لم يفتك افراد على الصحيح ومارابه لين
غيره نعم فيه تأصيل لأصل ثابته من آخره ياء ساكنة قد تهاجم الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى. مع أحد المثالين
فان تأتي بحذف بعض أبي ماله مزبنة. معنى أو لفظا وما لا يبقى حذفه عن غيره فان تكافأ بالخيار والأصح ان ييم
بقه. س أولي بالبقاء وان العمل والافتعال لا يعامل كفعال وان لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع ان أشبه
زائد الا لثبات في الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول الالين رابع ويجوز ان يهوض مما حذف ياء ساكنة قبل
آخر ما لم يبقه أو ياء من ألف ثابته وهي أحق بالحذف منه النسب ولا تحذف ياء ما عيل وعكسه اختيارا
وحذيره الكوه. ولا تمنع به غير منتج. مرده ولا يفتح بين ليس فيه أو بدله وما ورد فهو لو احد قياس مهمل أو قليل
من) بجمع ما راد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم انه يجمع على فواعل وفعال على ما يساو بهما في البنية
والوزن أي في المركب والسكنات وعدد الحروف كوزن فعال ومفاعل وفعال وفعال وتفاعل ويفاعل
ويفاعل وهو ان وفعل وفاعل وفعل وفعل وما أشبه هذه الأوزان بشرط أن لا يكون ثابته مدة وان لا يكون بهمزة
أعلى فعلاه نحو أحر حراء ولا علامة تأييد رابعة كجلى وذكري ودعوى ولا بألف ونون. ضارعان التي فعلى
ككرك. ولا يمكن ان يضاف لزم في هذا الجمع ان يعكس في الافراد على الصحيح وذلك نحو مدوعين وزعارة وحارة
وطمر وسير وهجج وداججت بحيث على الادغام فيقال. ماد وطمار وخاب وهجاف فان فك في الافراد فك
في الجمع نحو مدود وردد وديقال. ماد ودد وفراد وادحار. ماضيه في حذف ونحوه مما كان. لحقا العك أو الادغام فيقال
حداب وان حديا. بحق اسطر فيعترض في جمعه المثل لأن ياء الثانية بازاء سباطر ومارابه حرف ابن غير مدغم
وماد مأصلها أصل في هذا الجمع ثابته من آخره ياء ساكنة قد تهاجم الهاء التأنيث وذلك نحو بهلول وسربال
وقد ييل وطمعان ومطعمان وفردوس ونمريق فيقال بهاليل وسراييل وفتاديل ومطاعم ومطاعمين بخلاف
سرايه مطعم من أصل كخيار. وماد فانه يقال مخار. وقاود من غير فصل وما أدغم فيه ادغما أصليا كقطود
وهجج وفور. ولا يعامل أيضا بحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال عطارد وهجج وفتاور فان كان
ادغما عارضا كجليل اصغر جدول وغيره من غير فصل ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبار وجبارة ودجال
ودجاله كان قياسه جباير ودجاويل فعاقت الهاء الياء ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوائد ما يتعذر
بقائه أحد المثالين أعني ما أشبهه فعال أو فعاليل كميظموس ففهم ازائدان الياء والواو فاما ان تحذف الياء وتبقى
الواو فيقال عطا.س فانه يصير رابه حرف لين ليس مدغما أصليا واما ان تحذف الواو وتبقى الياء فيقال
عيا.لمس ويؤدي هذا الحذف إلى تعذر شبه فعال أو فعاليل الا يحذف حرف آخر أصلي وعمل يؤدي إلى حذف
واحد احسن من عمل يؤدي إلى حذف اثنين فلذلك حذف الياء فانه لا يلزم من حذفها وبقاء الواو تعذرا أحد
المثالين وكذلك يقال في نحو مستعد. مستخرج. ماد ومخارج وكذلك يحذف زائد إيقاؤه مخيل بمفاعل أو مفاعل
وما أشبههما. وان كان الزائد أول أو آخر أو وسطا نحو سبطري وسباطر ومدحرج ودحارج وفدوكس وفداكس
فان تأتي أحد المثالين يحذف بعض وبقاء بعض ابقى ماله مزبنة في المعنى أو اللفظ وحذف الآخر مثال المعنى
نحو مطلق ومعلم الميم والنون والتاء زوائد في حذف النون والتاء وتبقى الميم فيقال مطلق ومعلم لأن الميم زيد

لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزيادتها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما يزاदान في الاسماء والأفعال ومثال اللفظ نحو استخراج يقال في جمعه تخارج فتبقى التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى وجود النظير نحو تجافيف وتمائيل والعكس يؤدي الى عدم النظير لانه يصير استخراج وسفاعةيل معدوم في أبنية كلامهم ويبقى أيضا الزائد الذي لا يعنى حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره مثاله ليزى وحضيرى الألف وأحد حرفى التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لا يعنى عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى ليزى وحضيرى مخففا ولو جمع هذا الزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف وتحذف الألف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لافى معنى ولا فى لفظ ولا تأدية الى حذف الزائد الآخر فالخذف مخبر نحو حبيطى النون والألف زائدتان ولا مزية لأحدهما على الآخر لأن الزائد الاول فضل بالتقدم والثانى بنية الحركة لانه ملحق بسفرجل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرى فضلت النون بالتقدم والألف بتكهن فى تقدير الحركات الثلاث فيقال فى الجمع اما حبانطوقلانس وعقارن واما حباطى وقلاسى وعقارى فان كان أحد الزائدين يضاهاى أصلا والآخر لا يضاهايه وهو ميم سابقة كيم معنيس فيه خلاف مذهب سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الاول انه أبى الميم لكونها مقدمة ولكونها تنفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثانى ان السين أشبهت الاصل فحكم لها بحكمه ألا ترى انك تقول فى محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الاصلى فكذا فى مقعاسس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر والنون فى المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان فى التصغير والمصادر التى أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها فى التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال واقفعال كانطلاق واققرار فى تكسيه وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير فان كانت تاء الافعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال فى اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واطلام ضتار يب وصتير يب وذهب المازنى الى إجراء انفعال واقفعال مجرى فعال فى حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال فى الجمع طلائق وفتائر وطليق وفقير فان تعذر أحد المثالين ببعض الاصول حذف الخامس من الاصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا لم يوافقهم كسفرجل وسفارج وشمردل وشماردو ويحذف الرابع ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة فى اللفظ أو فى المخرج نحو خدرنى نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق يحذفها وقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التى هى من حروف الزيادة من حيث المخرج لامن حيث اللفظ فيقال فرازق يحذفها وقرار القاف هذا هو الوجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدار وفرزدق هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز الا حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلطا لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدانق وأجازة الكوفيون والاختس قال أبو حيان وكانهم رأوا حذف الثالث أسهل اذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الألف معادلا لما بعدها فى كون كل منهما حرفين متساويين فى نظم الترتيب وكانهم رأوا بالثالث حصول الامتناع من الوصول الى مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذى جاء ثالثا فحذوه نحو واوفدوكس حيث قالوا فداكس ولا يبقى فى هذا الجمع أعنى الذى على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة اصول بل يحذف سواء كان أولا أو ثانيا أو

ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا نحو مدحرج وقنغمر وفدوكس وصفصل وسبطري وعنكبوت وعقربان
 ورنساء فيقال دحارج وقنغمر وفداكس وصفاصل وسباطر وعناكب وعقارب ورائس ولا توجد زيادة
 رابعة في رابعي الأصول إلا حرف لين أو مدغما ولا سادسة في رابعي الأصول أيضا إلا مع زيادة أخرى ويكونان
 زبديتا ما كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان ورنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا
 كما مضور وفنديل ودرج أم غير حرف مد كغرينق وفردوس لم يحدف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على
 حاله أو واو أو العاقل فيقال عماهبر وفنديل وسرادنج وغراينق وفرا ديس فان كان حرف علة لا لين حذف
 كالصنح فيقال في كنهور كناه وحرث اللين ما كان ساكنًا سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا فان
 أسبته سمي حرف مد ولين واحترز رابع من غير الرابع فانه يحدف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم
 ثالثا أو خامسا كهدوكس ومهدع وعداقر وخبتور وحيسفوج فيقال فداكس وسهادع وحذاقر وختاقر
 وحداقر ونحور ان يوضع مما حذف سواء كان الثاني الأصول أم رابعه أم خامسه ياء ساكنة قبل الآخر نحو
 مذيقي . . . مظلوق وداكس في قدكوس وسعارج في سرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغبزي فانه
 قال فيه لغبزي . . . لتضعف وحذف الهمزة وياء قبل آخره لكن هذه الباء هي التي في المفرد فليست
 عوضا من الهمزة في الجمع وقد تعوض هاء التأنيث من الفه الخماس تقول في حبتطي وعفري حبانطوعفارين
 في . . . حبانطوعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارة لكن باب تعويض الباء أو مع جدا لانها
 تعوز د . . . ولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغبزي وتعويض الهاء مقصور على ما ذكرناه التأنيث أحق
 بالتعويض من الباء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعني واشاعنة وازرق ومهلبى ومهالبة ولا
 تعوز حذف الباء من معاين ولا اثباتها في غيره كعاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله

ألا أن جبراني لغبزي فرائح • دعهم دواع من هوى ومنادح

والاصل منادح لانه جمع مندوحة وقوله • سوايغ بيض لا تخرقها النيل • والاصل سوايغ لانه جمع
 سائمة وأجبر الكروية والمرين في الاحتيار واستدلوا بقوله تعالى • وعندنا مغناخ الغيب • والاصل مغناخ
 لانه جمع مغناخ وقوله تعالى • ولو أني • ما أدبره • والاصل ما أدبره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على
 انه جمع مغناخ لأنهم قالوا بالالف ووافق ابن مالك الكوفيين وأجاز في سربال وعصفور وسربال وعصافر
 وفي درهم وسيف دراهيم وصياريف ولا يفتح باب ما علة ومما علة بالحرف الذي لم يفتح به المفرد بل أي
 حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر في الأمثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين
 المثالين وبين كثير من أمثلة الجوع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل في جمع أفعال ولا
 يفتح باب ما علة ومما علة بحرف لين ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه في الواحد
 ختم هذا الجمع بكثرة وحذاري وعرقوة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين أعني الافتتاح والاختتام
 فهو جمع لواحد قياسه هل أو مستعمل قليلا مثاله في الافتتاح ملاح ومذاكبر ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي
 في أول لجة وذكر وحسنه فقدر كأنها جمع ملحمة ومذاكار ومحسنة وهي مفردات مهمة الوضع جاء الجمع
 عليها وانطافه افتتح بغير الحرف الذي في أول لظفر لكنه ورد الاظفر في معنى الظفر فكان الجمع جاء عليه وان
 كان الظفر أشهر وأكثر استعمالا لانه في الاحتتام باللين الكيا كخيتم به والمفرد كيكه وليس هو فيه ولا ما
 أبدل منه فذكر كأنه جمع كيكه وهو مفرد قياسه قد أهل والديان مفرد ابلة ولم يفتح به ولكنه قد استعمل قليلا
 ليللة قال • يا ويحه من جل ما أشقاء • في كل ما يوم وكل ليللة • فجاءت الأبيان على مراعاة هذا القليل

﴿ ص ﴾ منسبته يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربة من جامد اسم الجنس الموافقة تذكير أو ضده ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كما شبه الاسماء به
 ﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم عامرا تجل فانك تجمعه جمع مقاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو مقاربه في الوزن ان لم يكن له نظير من اعيانها الموافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكرا أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدود فيجمع زينب على زيانب كما تجمع أرنب على أرانب وسعاد على أسعد كما تجمع كراع على أكرع وأدود على أدان كما تجمع نفرا على نفران ومثال ما لا نظير له ضرب ب إذا ارتجت علامان الضرب على وزن فعال فانه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضا يجمع على كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر مثاله لو سميت رجلا بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع حجر أحجار وكذا اذا سميت امرأة بخالد جمعها على خوالد كما تجمع طالق على طواقق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقتل منقولاً من المضارع المبني للفعل فانه لا نظير له في اوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب قلت في جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة بالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه اذا ذلك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على افعال في القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضرب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة اما جمع الجمع فلم يثبت غير الزجاجة وابن عزيز

﴿ ش ﴾ لا خلاف في ان جوع الكثرة لا يجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسبويه لا يقاس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جوع القلة وهي أفعال وأفعلة وأفعال وفعلية فذهب الاكثرين انه منقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولا يكن أهم من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لاجمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيد وايد وأوطب وأرطاب وأسماء واسام واسورة وآسورة وآبيات وآبايت وانعام وأنعام وأقوال وأقاول وأعراب وأعاريب ومعن ومعنان ومصران ومصارين وخشان وخشاشين وجمال وجماميل وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وبيوت وبيوتات وموال ومواليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحديدات وجر وجرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنصاء وأناص وهو ما رعى من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطاب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وخش

(١) كذا يبايض في النسخ الثلاثة التي بأيدينا

وجمل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وجمار وطريق وجزور ونصو قال وأما ما جاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأيامنون وأنا كتون وعقابين وغرايين اما جمع الجمع فأتيت الزجاجة ومنها بأصائل وهي المنايا فانه جمع أصال وأصل جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغيف ثم تشبه أصلا الجمع بفتح فتممه على أصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه أصالا بأعصار لموافقته في الزيادة وعدد الحروف فتممه على أصائل وكان قياسه أصائل لأجل الالف كأعصير وبعضهم قال إن أصلا قد استعمل في لسان العرب. مرداه في أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال ودكر أبو الحسن بن البادش ان العو بين على ان أصالا جمع أصيل كمين وإيمان وان أصائل جمع أصيلة كمينه وعائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر إليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع من الزجاجة وان عزير قال أبو حيان ونظائر كلامه يدور به انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وراطط

منه (م) ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من أمثله ان كان وزنه خاصا بالجمع أو ثلثا بالجمع واحد مقدر ولا فاسم جمع ومثله واحد بواقفة في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله بجمع مالم يخالف أوزانه أو يساوي الواحد في حركته ووجهه ونسبه أو يميز من واحد ببناء فاسم جمع أو بناء فاسم جنس في الأصح اما ما يقع على المفرد بجمع فان كان على الأصح فهو جمع والاقبال اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد بجمع كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من أمثله فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو ثلثا في المثال الخامس عباديد ونه طيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع في بعض اللغات فاسم مفرد على هذا الوزن ومثاله الغالب أعراب فانه جمع لمفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب في الجوع لان أمثاله أقل في المفردات جدا ومنه رمة أعشار والافه واسم جمع كابل وذود وأحدهما جنس أو فاه وهو واحد رجل فان كان له واحد بواقفة في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثله رجل له واحد بواقفة في الحروف الأصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان واقفة في اللفظ والهيئة كمثل الواحد والجمع في أي حكمه أولم بواقفة في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فان واحدهم قرشي وادعطف أمثاله عليه فدلوه جماعة نسوية إلى قريش وليس بدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن يخالف أوزان الجوع السابقة أو ساوي الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الركب سائر وهذا ركب سائر أو ساواه في النسب اليه بان نسب اليه على أنه نحو ركبى كما تقول ركبى بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد إلى المفرد كما يأتي أو يميز من واحد ببناء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومى وتركى ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جوعا أو يميز من واحد ببناء التأنيث كبسر وبسرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شيء من هذه الأقسام لأربعة بجمع بل كل من الثلاثة الأولى اسم جمع والأخيرة اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على قول كركب وطير وحب ونحوها فقال انها جوع تركب ركب وطائر وصاحب لا أسماء جوع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على أمثلها ولو كانت جوعا ردت في التصغير إلى فرداتها وخالف الفراء في كل مثله واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وعمام وصاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجر وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى إليه يصعد الكلم الطيب أعجاز نخل منقعه ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أو لا فان لم يثن فانه ليس يجمع كالمصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو
 جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعهما فليس يجمعهما وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كقولك وهجان
 ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع فذلك في حالة الافراد نظير فضل وفي حالة الجمع نظير رسل وهجان في حالة
 الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام فقد رتب التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك
 لوجود تشبيهه في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والمجموع على الفصح وان كان بعضهم قد ناه
 فيكون إذ ذاك من باب فلك فلما ثبت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب فلك ونحوه أسماء
 جموع وانه لا تغيير فيها مقدر فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمنع أن يوضع لفظ مشترك بين
 المفرد والجمع لانهما معنيان متمغايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا اطلقتها على الجمع دل على المفرد والجمع
 ضم مفردات ينظمهن لفظ كما لم يمنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص
 وموضوع لانسان العين وان كنت اذا اطلقتها على الانسان دل بطريق التضمن على انسان العين فكالم يمنع
 وضع مثل هذا كذلك لا يمنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف
 الانسان فان المباشرة فيه أكثر لأن مباشرة الجزء للكل أكثر من مباشرة المفرد للجمع وهذا الرأي صححه ابن مالك
 في التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكروا ويؤنث و قوله تعالى . والفلك تجري . على التأنيث
 المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله . وجر بن بهم . أعيد فيه على المعنى كما قالوا الدينار الصفر والدرهم
 البيض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ ص ﴾ المصغر هو المصوغ لتحقيرا وتقليل أو تقريبا أو تعطف قال الكوفي في أوله وقع ثانيه
 وزيادة ياء ساكنة بعده قيل أو ألف

﴿ ش ﴾ فوائد التصغير خمس . أحدها تحقير شأن الشيء وقدره نحو رجيل وزيد تر يد تحقير قدره والوضع
 منه . الثاني التقليل اما لذاته نحو كليب أو لكميته نحو دريهمات . الثالث التقريب اما لما نزلته نحو صديق أو
 زمانه ومساقته نحو قبيل وبعيد وفوق وتحت ودون . الرابع التعطف نحو يا أخي يا حبيبي . الخامس التعظيم
 أثبت الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف ندخل بينهم * دويهة تصغر منها الأنامل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وقع ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعني بعد الثاني واعتل
 السيرافي لضم أول المصغر بانهم لما فتحوا في التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء
 والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستعمل وقال أبو بكر بن طاهر جعلوا
 الألف والفتح في الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر
 لانه ثان للمكبر ونال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ما قبل الياء لان الياء في
 التصغير والالف في شبه مفاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكأن ما قبل الالف مفتوح
 فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الاولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع
 قد أخذوا الالف فارادوا حرفا يخالفه ويقار به ليقع الفصل فجاءوا بالياء لانها أقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين
 وصاحب الغرة ان الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابه
 وشوابه بالالف وأجيب بأن الاصل دويبة وشويبة فأبدلت الألف من الياء وان هداهد اسم موضوع للتصغير
 لأنه تصغير هدهد

﴿ ص ﴾ ويحذف أول يائين ولياها وتقلب ياءه واو سكنت أو اعتلت أو كانت لا ما وجوبا أو تحركت في مفرد
 وجمع اختيارا أو واو اتان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها لياها ومنقلب عنها في
 الأصح ويجرى ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل
 ﴿ ش ﴾ إذا ولي ياء التصغير يا أن حذف أو لا همالتوا إلى الأمثال وان وليها واو قلبت ياءه وجوبا إن سكنت كجوز
 وعجرا واعتلت كما أم أصله وموم وقيم أو كانت لا ما كغزو وغزوة وغزبة وعشوا وعشيا واختيارا إن
 تحركت لمظا في أفراد وتكبير ولم يكن لا ما كاسودوا وأسودوا وسيد وجدول وجداول وجدبل ويجوز في هذ
 الأفرار وزك القلب فيقال أسود وجدول وجه الأول الجري على قاعدة اجتماع ياءه واو سبقت أحدهما
 بالسكون من قلب الواو ياءه واو ادغاه في ياءه وجه الثاني الإجراء على حدها في التكبير لانها من باب واحد فان
 تحركت فهي ما وهي لام قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت إلى الجمع نحو كروان وكراو بن وكريان وقلب ثاني
 المصمر المتوحد للتصغير واو وجوبا إن كان منقلبا عنها كدبمة ودوبمة وقبة وفوقه يورج وورج وبعث وميزان
 ومويرن ومال ومويل وريان ورويان وشذ من هذا الأصل قولم عيد وعبيد وكان قياسه عويدا لانه مشتق
 من لهود وكذا قولم في الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود ووجهه أو كانت الفاء زائدة كضارب
 وضويب وكاهل وكويهل وقصماء وقويصماء وخاتام وخوينيم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة
 لأصل كصاب وصويب وعجاج وعويج والواري أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأو بدم أصله آدم لانه أفضل
 من الأذمة وأبدلت الهمزة العا ولا تقلب إن كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء كصاب للسن
 في الأصح الذي هو مذهب البصريين بل يجب إقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونيسب
 وحقير الكريون لا قرار والقلب واو كراهة اجتماع الياء آن واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويج ومويب
 وسويد ونويب ومع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للسنة من الأبل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل
 به على مذهب الأحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شيخ وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع
 على مثال ما قبل أو ماعيل فيقال في الأمثلة السابقة عمار وروائح ووازين وضوارب وكواهل وقواصع
 وحوائم وجواميس وأوادم

﴿ ص ﴾ ويكسر نالي ياء التصغير لا آخر أو متصلا بها التائيت أو ألفه أو ألف افعال أو ألف ونون زبدتين
 ﴿ ش ﴾ إذا كان نالي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كزبرج وزبيرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة
 الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة إلى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة في نحو شرب
 فانه إذا بقي للمعول ضم أوله ولا يقال ان كسره زالت وجاء غيرها قال ولوقيل ان الكسرة في زبرج وشرب زالت
 وجاءت كسرة أخرى لكان وجهها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي بانص إذا رخم منصور
 على أمة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اه وان كان نالي ياء التصغير غير مكسور كسر
 للتائيت بين الياء والكسرة كحيفر وربين ودرهم إلا أن يكون آخر كرجيل لان الآخر مشغول بحركة
 الأعراب وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بها التائيت كطلحة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر
 كدحرج ودحرجة أو متصلا بها نزل نزل هاء التائيت كميلك فلا تكسر اللام أو بألف التائيت المقصورة
 أو الممدودة ككسيري وحبرا بخلاف ألف الحاق كملق وعلباء فانه يكسر ما هي فيه فيقال علق وعلبية أو
 متصلا بألف أفعال جمعا كازاب وأنياب واسعة واسباط أو مفردا كائن يسمى بأجل فيقال أجيل أو متصلا
 بالألف والنون المزبدتين كسيكران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف

﴿ص﴾ والثاني حذف ما حذف وضعا يزاد آخره ياء قبل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتي بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل في الثنائي يرد ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال الفاء عدة وزنة وشية وسعة وصفة وصله وجهة ولدة وخدة وكل ومر وعدم سمي بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فقول وعيد وأعيد وأعيد وكذا باقيةا ومثال العين سه ومد وسل وقم ومر وبيع مسمى بها فتقول سنية ومنيد وسويل وقويم وبيع ومثال اللام يد ودم وشفة ودوحر وفوك وقط وفل فتقول يدية وددي وشفية وددين وحرج وفويك وقطيظ وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه ياء فيقال في من وعن وان مسمى بهامني وعني واني وذ كر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه بضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التأنيث فلا يقال في شفة مثلا انه ثلاثي بل هو ثنائي وكذا بنت وأخت وكيت وزيت وهنت ومنت فكما انثائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفية وبنية وأخية وكية وزية وهنية ومنية لان لامها مختلف فيه عند العرب وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفا في لغة وحرفا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتي فعيل بما بقي من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخير وشر وناس فيقال هو بروميت وشويك وخير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو انه يرد المحذوف فيقال هو بير ومويت وشويك وأخير وأشير وأيس وفي بري علم بريثي ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (ويحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازني وزانه للاسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهباب واعديدان واقعناس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحرريك أول المصغر فيقال بني وسمي وفتيقير ونطيليق وشهيب وعبدين وقعيسيس وعلبيط وضيريب وسواء بقي على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ولم يسقطها فيقال في اضطراب اضيريب فحذف الطاء لانها بدل من تاء الفعل وهي زائدة وأبقي همزة الوصل لانها فضلتها بالتقدم ومنع المازني من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز في انطلاق نطيليق ولا في افتقار فتيقير لانهم ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفتير قال أبو حيان وليس خلاف المازني مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط في المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ ويتوصل الى فعيل وفعيعيل في غير الثلاثي بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذف ابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد اربع ولا يعتد بهن ويحذف واو جلا وشبهها في الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل في التكسير لانهما من واحد فكما تقول في خدب خداب وفي بهلول بهليل وفي عطر د عطار د وعطار يد كذلك تقول خديب وبهليل وعطير يد والحذف والترجيع والتخفيف في الزيادتين هنا كما هناك فكما تقول عطايس ومطاليق ونخارج ودحارج تقول عطيميس ومطيليق ونخير يج ودحير يج وكما تقول في سفر جل سفار يج تقول سفير يج وكما تقول في حبنطي وعفري وقد اوى حباطي وحبانط وعفاري وعفان وقنادي وقد اى تقول حبينط وحبيطي وعفيرن وعفيري وقنيد وقديني لكن خالف التصغير التكسير في انه لا يحذف فيه هاء التأنيث وان حذف في الجمع

شاذ كقولهم في عيد عييد وأعياد أو من مادة أخرى كقولهم فسيطيظ فهو تصغير فستاظ لغة في فسطاط وفسيطيط
بالطاء تصغير فسطاط فهما مادتان لأنهما أحدهما إلى الآخر

﴿ص﴾ وتلحق التاء غالباً إذا لبس في مؤنث عارثلاثي أو رباعي بمد قبل لام معتلة لا غيره وقد توضع من ألف
تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة قبل أو ممدودة ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح وتحدف بلا عوض من
بنت علم مذ كـ

﴿ش﴾ وتلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث بلا اعلامة بشرطين الأول أن لا يلبس فان حصل لبس لم تلحقه
تخمس ونحوه من عدد المؤنث إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكور وكشجر وبقرة إذ لو لحقته لألبس بتصغير شجرة
وبقرة الثاني أن يكون ثلاثياً كدار ودورة ونار ونورة أو رباعياً بمد قبل لام معتلة كسما وسهية بخلاف
رباعي لبس كذلك كزنب وسعاد وعناق وعقرب فيقال زنب وسعيد وعنيق وعقرب بلاتاء وبخلاف ما زاد
على الرباعي الأما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فانه يجوز لحاقه التاء كجباري يجوز تصغيره
باقرار الألف فيقال جباري ويحدفها فيجوز حينئذ لحاق التاء نحو يضاهي يقال حبيرة كما يجوز تركها فيقال حبير
وكفيزي يجوز فيه الأمران دون اقرار الألف كغبيزة والغبيز وشذ ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع
الحديد ونصف المتوسطة السن وخود وعرب وفرس وبغل وناب للسن من الأبل وعرس وسول ونحل وضحى
قال أبو حيان هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والنجاسي بدون شرطه كقولهم في وراء
وأمام وقدام ورشيمة وأممية وقديمة وهذا من المحترز عنهما بقولي غالباً وجوزاً بن الأنباري ان تحذف ألف التأنيث
الممدودة خامسة أو سادسة كباقلاء وبرنساء وتعوض منها التاء قياساً على المقصورة ولا يجوز عند غيره إلا
الأقرار فيقال بوقلاء وبرنساء وذهب أيضاً إلى انه يعتبر في العلم ما نقل عنه فان كان علم المؤنث منقولاً من مذ كـ
كريح علم امرأة لم تدخله التاء رعيماً لاصله الذي نقل منه فيقال ريح وغيره منع ذلك وقال المسامى به مؤنث صار
اسماً خاصاً بالمؤنث فيصغر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل وكذا لو كان علم المذكور منقولاً من مؤنث كاذن علم
رجل فان الجمهور على انه لا تدخله التاء اذا صغر اعتباراً بما آل اليه من التذكير وذهب يونس إلى انها تدخله
اعتباراً بأصله واحتج بقولهم عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن فانها اسما مذ كرين أعلام قد
دخلتها التاء وأصلها مؤنث وأجيب بان كلام هؤلاء لم يسم باذن ولا بنار ولا بعين ثم حقر بعد التسمية وانما
هي اسما أعلام سمي بها بعد أن حقرت وهي نكورات فان سمي مذ كرينت وأخت ثم صغر بعد التسمية
حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث فيقال بنى وأخى بخلاف ما إذا سمي بهما مؤنث فتحذف
هذه التاء ويعوض عنها تاء التأنيث فيقال بنية وأخية إجراء لهما حال العلمية مجزاهما حال التنكير

﴿ص﴾ مسئله بصغرا سم الجمع والقلة بلفظه ورد الألف في نحو ركب لواحد لا الكثرة بل يرد إلى قلة أو تصحیح
المذكوران كان لعاقل والأفاناث وجوزه الكوفية فيما له نظير في الأحاد وماله واحد مهمل قياسي رداً إليه لان
كان له مستعمل خلافاً لابي زيد

﴿ش﴾ تصغرا اسما الجمع وجمع القلة على لفظها فيقال في ركب ركب وفي قام قويم وفي رهط رهيط وفي أجمال
أجمال وفي أكاب أكاب وفي أرغفة أرغفة وفي غلغلة غلغلة قال أبو حيان ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع
فيقال في تمر تمر ورد الألف في باب ركب لواحد فيقال رويكبون وصويكبون وطوميرات بناء على قوله ان
فعل الجمع وقول الجمهور مبني على انه اسم جمع وأما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في
رغفان رغيفان لان التثنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فيمتدافيا بل يرد إلى جمع القلة ان كان له جمع

الشهور وفي الأيام نالها يجوز في الرفع دون النصب و رابعها عكسه
 ﴿ ش ﴾ أطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات تصغر وذلك
 الاسماء المركبة تركيب المزوج في لغة من بنى كعبلك وعمر و به فيقال بعيلبك وعيمرو به والاسماء المبنية بسبب النداء
 فقال يازيد ويا جعيفر قال وقد اختلفت بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء وهي
 التي لم تعرب قط فان هذين النوعين لما حاله يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره و به فانه
 لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط و يصغر ذكره صاحب البسيط قال
 ويقال أو به من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا في المهمة كالتى والذى والمضمر الذى فيها لا يمنع من التحقير كما يمنع
 فى رويدا وهوا اسم الفاعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنيات اسم الاشارة والموصول
 فيصغر ان لانه صار فيها شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انها يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة
 التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا فى ذاذا يادى ناتيا
 وفى أولى ألباء وفى ذان وتان وذيان وتيسان وفى الذى وفروع اللذياء واللتياء واللتيان واللتيان واللتيان بضم
 الياء وقيل بفتحها وكذا اللذين بكسرها وقيل بفتحها واللتيات واللتياء فى اللاتى واللوياء واللويون فى
 اللاتى واللادين وضم لام اللذياء واللتياء لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست
 عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ اشارة المؤنث سوى تاوتركوا
 تصغرتى وذى وذهى وهذه استغناء بتصغير تاء أو خوف من الالتباس بالمد كقولوا وإجازة تصغير اللاتى واللواتى
 واللاء واللاتى مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيديويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر
 وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيديويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه
 الأسماء ان لا تصغرتى صغرت العرب منها شيا وقفا فيه مع مورد السماع ولا تتعداه وقد دخل فى المبنيات
 الحروف والافعال فلا تصغر لأن التصغير وصف فى المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغر ان وقد سمع
 تصغير فعل التعجب قال * ياما أميلح غزلان شدن لنا * وفى قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل
 وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفى شرح التسهيل لابي حيان لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة
 لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أمس وغد وقصر بمعنى عشية ولا
 حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كاسماء الله تعالى ولا الاسماء المنافية للمعنى
 التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتكلمة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية
 ولا أسماء شهور السنة كالحرم وصفر و باقيا ولا أسماء الاسبوع كالسبت والأحد و باقيا على مذهب سيديويه
 واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجربى جواز تصغير أيام الاسبوع وزعم بعض النحويين
 أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما
 وزعم بعضهم انه يجوز التصغير فى النصب و يبطل فى الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما فى الرفع والنصب اه
 ﴿ ص ﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد و ربما حذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التاء مؤنث والأصح
 انه لا يختص بالعلم وانه يقال فى غير الترخيم فى ابراهيم واسماعيل بر بهم وسميعيل وفيه بر به وسميع وفاقا
 ﴿ ش ﴾ من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به من فعيل أو فعيل كقولك
 فى أزهر زهير وفى اسود سوبد وفى منطاقى طليق وفى مستخرج خرج وفى مدحرج دحرج وفى زعفران زعيفر
 ولا فرق فى جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء ونعلب انه يختص بالاعلام

مزج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحينا وشبههما فيقال لوى بنخفيف الواو وحيني يحذف
عجزهما الجز يانها مجرى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كوني يحذف تاء الضمير ورد الواو
لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لاجل التاء وقد نسبوا الى الجملة باسرها
فقالوا كنتى لكن في الشعر قال الاعشى * فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا * وقال آخر
اذا ما كنت ملقسا لقوت * فلا تصرخ بكنتى يحيب

قال ولوسمى بجملة زائدة على كلمتين كان تسمى رجلا بخرج اليوم زيد يحذف ما زاد على الجزء الاول وقيل
خرجى وجوز الجرى في الجملة والمزج النسب الى الجزء الاول او الثانى فتقول تأبطى اوشرى وبعلى اوبكى
وجوز ابو حاتم السجستاني النسب اليهما معامة ترين فيقال تأبطى شرى وبعلى بكى ورامى هرمرى وفي العدد
احدى عشرى وقال الاخفش في الأوسط وان خفت الالباس قلت رامى هرمرى ويحذف أيضا هذه الياء عجز
المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثانى تحقيقا ولا تقدير اولم يحذف لبس كقولهم في النسب الى
امرى القيس امرئى ومرئى فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثانى لا تحقيقا ولا تقدير الا انه لم يسبق له
اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثالا وان تعرف الاول بالثانى تحقيقا أو تقدير اولم يكن خيف
لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى
وزبيرى وكراعى ودعلجى ومثال الثانى قولهم في ابي بكر بكبرى فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثانى تحقيقا لان
الاسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقدير الا انه قبل العلمية كان ابومعرفا
بيكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافى وأشهلى لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة
الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف
المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وأبي بكر وعبد مناف وعبد الاشهل
وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد
القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا فى الرجل من بنى عبد الله بن دارم
دارمى ومن بنى عبد الله بن الدثلى دثلى نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف فى المسئلة التي يكون علما
أو غالبا بحيث يكون مجموعا لمعنى مفردا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب
فيه الى زيد أو الى غلام ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلاما من جزئيه باقى على معناه
* (ص) وياء المنقوص الاثلاثى فترد وتقلب واوا والمشددة بعدا كثيرا من حرفين وقد تقلب واوا فى مرموى
فان كان حرفان حذف اولى اليائين وقلب الثانية أو حرف فالقلب وشذغيره خلافا لابي عمرو والفاء التانيث
رابعة أو فوقها مطلقا الواو تلوضم ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر
* (ش) يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثى فيقال فى قاض ومعتل ومستدع قاضى ومعتلى ومستدعى
بخلاف الثلاثى كم وشج فانه ترد لاه وتقلب واوا سواء كانت فى الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الامثال فيقال
عموى وشجوى وقد يقع ذلك فى الرباعى أيضا فيقال قاضوى لكنه شاذ وتحذف أيضا الياء المشددة بعدا كثيرا من
حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسى وبختى ومرمى وشافهى فتحذف ياءاتها ويثبت
مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ولانه لا يوجد فى آخر اسم أربع ياءات من جنس
واحد وقد يقال فى مرمى مرموى يحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة فى اسم المفعول وقلب الياء التي
هى لام الكلمة واوا كما يقال فى على على فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصى حذف اولى اليائين

وقلب الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحى وطى قلبت الثانية واوا وصحت الاولى بحركة بالفتح فيقال
حصى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياآت وذلك مستقل في كلامهم وشذوقهم
حيى وكان ابو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد محذوف ونحذف أيضا الف الثانية رابعة أو فوقها فيقال فى جزى
وحلى جزى وحلى بخلاف الف اللاحق كعلقى أو لام الكلمة كلقى كما سيأتى ونحذف أيضا الواو وتلو مضموم
بالت ساخدا فيقال فى عرفوة وزفوة ونحوه عروى وزرى ونحوه بخلافها بعد مضموم كرموة من الرى فلا
تحدف ونحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرار من نوالى ياآت بينها كسر فيقال فى سيد
وميت سيدى وميتى بالفتح حذفت الياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذوقهم طأى قلب الياء الفاء القياس
المشبهى ولو كانت لياء مكسورة كهمج لم تحذف بل يقال هبضى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كهمج تصغير
همام من مال من عام فيقال هبسى بالتحذف لأن الياء المكسورة المدغم فيها موصولة من الآخر ياء التعويض
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة أو رابعة للاحاق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة لتأنيث فيما كان ثانيا قبل
أو خمسة لثبوت عدد وقد زاد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهمزة تأنيث غالبوا فى غيرها وجهان

بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى

بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى

بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى
بـ هـ وسـ واو ألف بالثة كفتوى وعصوى فى قى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحاق فى

سابق باثبات الياء من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري الحنفي في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقابته وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنفي كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور فقالوا في الأول مدني وفي الثاني مدني ويقال في فعولة فعلى بحذف الواو والتاء وقع العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة وحمل وركوبه وركبي أم معتلة كغدوة وغدوى هذا مذهب سيويه وذهب الاخفش والجري والمبرد إلى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم في ازدشنوة شنوي وذهب ابن الطراوة إلى انه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حملي وركبي فان ضوعفت الثلاثة كعديدة وضربة تصغير العدة والضرة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثليين لو حذف فانه كان يصير عددي وضري وشددي وقددى وضري فهربوا إلى الفصل بين المثليين بالياء والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا عددي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كاوزة ولو بزى وطويلة وطويل وقوولة وقوولي فان اعتلت هي واللام أيضا حذفت كطوية وطووي وحيية وحيوي وطهية وطهيو ويقال في فعيل وفعيل صحى اللام أو معتلين فعلى وفعلى بحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي وعلى وعلاوي وفي قياس ذلك أقوال أصحاب مذهب سيويه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب اليهما على لفظهما ككليب وكليبي وتميم وتميمي وما جاء من الحذف بحمل على الشذوذ والثاني يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء نائمة حذفت نحو قرشي وقرشي وهذلي وهذلي قاله المهابدي قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيويه ولذهب المبرد أيضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ما جاء منه سمع غير ما تقدم ضبري في بني ضبير وفعمي في بني فقيم كنانة وملحي في ملح خزاعة وقرمي في قرم وساهي في ساهم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا ثقيف وثقفي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف ما فعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوي

﴿ص﴾ ويفتح غالبا كسر فعل. ثلث الفاء وجو باوقيل جواز او باب تغلب سماعا وقيل قياسا لآب جندل وفاقا ﴿ش﴾ اذا نسبت إلى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كتمر ونمري وابل وابل وودئ وودئ وكذا ما ختم بباء التأنيث من ذلك كشقرة وشقري وحبيرة وحبيري وشذقولم في الصعق صعقي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو عمر وابل وودئ الا ما ذكره طاهر القرظوني في مقدمته انه ان ذلك على جة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربى وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أحدهما وهو مذهب الخليل وسيويه انه شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد يقاس وعزى إلى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيرفي وجماعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى إلى توسط بين القولين وهو أن المختار ان لا يفتح قال وهذا مخالف لقول سيويه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما اختلف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه لا يغير باب جندل وعلبط ودودم وهدد وعجظ وسلسلة مما تواتر حركانه ولم يسكن ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب اليه على لفظه من غير تحويل كسرنه فتحة بلاخلاف

﴿ص﴾ ولا يرد من المحذوف الفاء أو العين الا المنقوص وترد اللام ان كان أجوف أو جبر في التثنية أو جمع

المؤنث والافوحهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجهور وقيل بسكن ما أصله السكون ولا يحدف الوصل من غير ما ذكر

﴿ ش ﴾ لا برد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحبة فيقال في عدة عدى وفي سه سى وفي مدمعى بهامدى و برد ان كانت اللام معتلة فيقال في شبة وشوى وفي برى مسمى بها رأى برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فبردان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذى بمعنى صاحب فيقال ذوى أو حرف علة كما أصلها شوهة بسكون الواو كصفة فلما حذفت الهاء باشرت ناء التانيث الواو فانقلبت الفاء لسرورها وانفتح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شامى برد اللام والباء لألف المبدلة وعلى مذهب الأحمس شوهى برد الواو أيضا إلى أصلها فان كان صحح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر يرد هاءى التنبيه كآب واحونه فتقول أبوى وأحوى كاتقول أبوان وأخوان وتقول فوى على لغة من يقول فون أو في الجمع بالألف والياء كمنة وهنة وسنة فتقول عضوى وهنوى وسنوى على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عضوى وهنوى وسنوى على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كاتقول سنوات ومنهات وان لم يغير يرد الاء في التنبيه ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد تركه نحو حرف يقال حرى أو حرى وشقة فيقال حرى أو شقى فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقاء الهمزة وذلك رد فيه ان فى ابن وايم بنوى وسموى أو ابنى واسمى ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعووض ويقال فى ابن اسى أو ابى أو بنوى وتفتح عين المجهور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالألف لئلا يفتح كما تفتح عينا هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت الاء فى الاء سواء شوهى بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع حال وهو يرجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب ولا يحدف همزة الوصل من غير ما ذكر ويقال فى الاء بنى امرى مرأى والى استائة استعائى والراء والنون من امرى وابنم نابعان فى الكسر لما بعد هاءى بنى النسب

﴿ ص ﴾ وضع ما فى التانيث وضع حوازا ان صح ووجوب ان اعتل الألف فيهمز

﴿ ش ﴾ داسب إلى التانيث وضع فان كان آخره حرف صحح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال فى كم كى بالياء كى بالياء وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال فى كى ولو كى ولى كى ولى كى وان كان آخره ألف ضمت بالهمزة فيقال فى لا لائى ويجوز لاوى لما تقدم من ان الهمزة لغير التانيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل ياء عاقبه وحول ياء همزة أو واو أو نون يدغية الاقرار ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحتها لاءه واوا ياء دار أنت بالياء والثالث بالياء فمما قبل الواو وتقلب الياء فى باب بنت نالها حذف التاء واقرار ما قبل ﴿ ش ﴾ النسب إلى عاقبه وحول ياء يبدال الياء همزة فيقال سقائى وحول لائى لان التاء والألف يحدفان فتطرف الياء وقبلها الب زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد يجعل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوى وحول لاوى اماه وسماوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تغلب همزة فيقال سقاوى لان العرب قد تغلب الهمزة واوا فاذا حذف لم يعرفها الا الاثبات واما به ومحوها كطابة ونابة مماثلته ياء بمد ألف فيه ثلاثة اوجه النسبة اليه على اعطه فيقال غابى وابدال الياء همزة كما قبلت فى عاقبه فيقال غائى وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا فيقال غاوى والهمزة أجود لان فيه سلامة من انتقال الياء وابدال أخف من ابدال العين ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحتها

لامه ياء أو واو خال من تاء التانيث كظبي وغز و باتفاق فيقال ظبي وغزوي فان أنث بالتاء كظبية ودمية وزبية وعرو ووركة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واو في اليائي ويقع ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعرووي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنا وتقول عرووي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وثمنان وكتنا وكيت وذيت مذاهب أحدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التاء وينسب اليها كذا كراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذويوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على لفظها بإبقاء التاء فيقال بنتي وأختي وثنتي وكتي أو كلتوي وكيتي وذيتي فرار من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنتي وكلوي وكيوي وذويوي

﴿ ص ﴾ وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب وما لا واحد له والافلاصح ينسب لمفردة ان لم يلبس وثالثها ان كان غير شاذ

﴿ ش ﴾ اذا نسب الى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم وتمرقومي وتمري وفي كلاب وضباب وأسماء قبائل كلابي وضبابي وأسماري لانها بالعامية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالعلم وفي شمايط وعباديد شمايطي وعباديدي اذ ليس له واحد معين يرجع اليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الخمس أحمسي وفي الفرع أفرعي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كاعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لالتبس الأعم بالأخص لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء الى ان القمري والديسي منسوب الى الجمع من قواهم طيور قر ودبس وعند الاولين هو منسوب الى القمرة وهي البياض والديسة أو مثل كرسى مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحده مهمل فيقال هذا كبري ومحاسني وسيبويه ينسب الى مفردة الشاذ فيقول ذكرى وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلب وقولهم في الجمع المسمى به فرهودي نسبة الى الفراهيدي والقياس فراهيدي واذا سمي بنحو تمرات وأرضين وسنين ثم نسب اليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسر فاء سنين فرقابين النسبة اليها حال العامية وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم تمرى وأرضى وسنى وفي الجمع تمرى وأرضى وسنوي أو سنهي

﴿ ص ﴾ شواذ النسب المخالفة لما مر لا تخصي ومنها بناء فعل من جزئي المركب ولحاق الياء لأبعض الجسد مبنية على فعال أو ملحقها ألف ونون وللبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاعناء عنها بفعال من الحرفة وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء واقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف الياء

فيمرض قبل اللام الف ولا يجتمعان الاشدودا

﴿ش﴾ ما سمع من النسب غير ان تغيير الهمزة في هذا الباب اوهن وكافيه التغيير المقر فيعلم يقين عليه
 وعد في شواذ النسب التي لم تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لانحصي فن المنبر قولهم في النسب الى السهل سبلي
 بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبى بضم الكاف وقولهم في الشتاء
 شتوى وقياسه شتائى على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه قتها والشج المم دهرى بضم
 الدال بسنة من الدهر وقياسه فقها وفي خراسان خرمى وخراسى وفي الرى رازى وفي مرو مروزي وفي
 دار عرد دار وردى وفي دار البطح دريحي وفي سوق الليل سقلى ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب
 عمري في النسب الى عميرة ومن شواذ النسب بناوهم فعلل من جزئى المركب كقولهم في عبد نمنس عشى
 وفي عبد الدار عبد رى وفي امرى القيس مرقسى وفي عبد القيس عبقسى وفي حضرة ووت حضرى ومنها الحاق
 ياء النسب بالياء المعجمة على فعال او مزيدا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أنا فى
 للعظيم لأف وروى عن المعظم الرأس وعنادى للعظيم العناد والحاذى للعظيم الحاذى والذى طوله أو عرضه
 سدى الشراى أو ثلثة ثلثى وهكذا رباى وحامى وسداسى وسباعى فلا يقاس على نى من ذلك بحيث
 يقال فى العظيم لكند أو لوجه كبادى أو وجاهى بل يقتصر على ما سمع وكقولهم فى العظيم الرقبة والوجه واللحية
 الشعر روائى، حياى والحياى وشعرانى فلا يقاس عليه بحيث يقال فى العظيم الرأس رأسانى ومنها الحاق الباء علامة
 كقولهم رحن الحرمى وأستقرى وأجرى أو المرفق بين الواحد وثنائه كزنج وزنجى ومجوس ومجوسى
 وهور وهورى وروم ورومى أو زائدة إملازمة ككرسى وحوارى وكاب زبى فهذه الباء ليست للنسب بل
 هى من شواذ النسب الكثرة عليها أو إملازمة كقوله والدهر بالانسان دوارى ولا يقال انها زائدة للبالغة
 من شواذ النسب من ياءه على فعال ولا يقاس على نى، مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب وبصوغ فعال من
 الحرف كخيل وتمر وسماو، ناه وزجاج ويزاز ويقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب
 لى كقائم ولان ومايل أى صاحب تمر واين ونبيل وطعم واين وعمل أى صاحب طعام ولين وعمل وقد يقال
 فعال مقام من كيبال بمعنى نابل أى صاحب نابل وخرج عليه قوله تعالى، وما ربك بظلام للعبيد، أى بنى
 ثم، وبصوغ فاعل مقام فعال ككأن فى معنى حوالا لان الحياكة من الحرف وقد يقال غيرهما قامهما نحو
 مرأى ذاب عطر ومافة محضير وكل هدام وقوف على السماع ولا يقاس نى منه وان كان قد كثرت فى
 كلامهم قال سوية فلا يقال لصاحب البررار ولا لصاحب الشبر شمار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب
 العاكة كاه ولا يرد يقاس باب فاعل وفعال لانه فى كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف
 احدى يائيهام عوض من الف قبل لام الكلمة كقولهم فى بنى بمانى وفي شامى شامى وبصير الاسم اذ ذلك
 مقوصا بقول قام البمانى ورأيت البمانى ومررت بالبمانى ولا جيل كونه هذه الالف عوضا من الباء المحذوفة
 لاجتماع اشدودا فى الشعر

﴿س﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون فى الاصل الا فى حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال
 الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا أو نونانا كبد أولدن والابحرك مالم يكن الثانى آخر كلمة
 فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو بضم لموجب فان الواو بعد فتح جمع تفتح ولغيره تكسر وان نون عن
 تكسره مطلقا ومن مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن
 عمور ضرورة وحذف التنوين وضعه اتلوضم لازم لفة

﴿ش﴾ لا يخلو التقاء السا كنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الأصل لأنه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل
 إليه إلا بعد تميزه بوجه ما وأصل التخفيف أن يكون في السا كن المتأخر لأن الثقل ينهى عنده ولذلك لا يكون
 التعبير في الأول لوجه يرجح، وقيل الأصل تحريك السا كن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كمزة
 الوصل وقال قوم الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول السا كنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع
 التعبير ولذلك كان الأعراب آخر أو التقاء السا كنين من الأحوال العارضة للكلمة ثم نارة يكون السا كن
 أصله الحركة ونارة لا يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف عليه أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان
 في الوصل إلا ولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودوية والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الأول
 ووربما ثبت كقراءة عنه تلهي . ما لكم لا تنصرون . ووربما فر من التقاءهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة
 من الألف قري . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه أنس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر
 وللارض أما سودها فتحجبت * بياضا وأما بياضها فادهامت
 قال أبو حيان ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فإن يكن الثاني مدغما حذف
 الأول ان كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى . وقيل ادخالا للنا مع الداخلين . يقولوا
 التي . أفي الله شك . وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيت لهذا الصباح أي لدن وشذائبات الألف في
 قولهم التقت حلقة البطان وقولهم في القسم ها الله وإي الله باثبات الألف والياء وكسرتون لدن كقوله
 تنهض الرعدة في ظهري من لدن الظهر إلى العصري
 وان كان غير ذلك حرك اعني الأول نحو اضرب الرجل إلا ان يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كائين
 وكيف وأمس وحيث ومنذ وإذا كان الأول تنوينا فالأصل فيه عند التقاء السا كنين الكسر نحو صررت يزيد
 الظريف فان كان بعد السا كن مضموم ضمما لازما فن العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج إليه وفهم من
 يكسر فان كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمي حذف التنوين لالتقاء
 السا كنين مطلقا له وعليها قري . أحدا لله الصمد . ولا الليل سابق النهار . وقال * ولذا كر الله الأقليل *
 وأصل ما حرك من السا كنين الكسر لأنها حركة لا تنوين في كلمة ليس فيها تنوين
 ولا ما يما قبله من أل والاضافة بخلاف الضم والفتح فانها يكونان اعرابا ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا
 قول النحويين قال ويحتمل ان يقال الفتح الأصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلا أو
 يقال الأصل في الالتقاء الحركة بل يقتضى التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجه تخصص ويعدل عن الكسرة
 أما للتخفيف كائين وكيف لان الكسر مجانس للياء فتقل اجتماعهما أو شبه اجتماع مثاين ومنه . ألم الله . بفتح الميم
 أول الجبر كقبيل وبعد لأنهما الحذف ما أضيفا إليه وبنيا صار لهما بذلك وهن فجرا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة
 بنائهما حركة اعرابهم أو للاتباع ثم نارة يكون اتباعا للحركة ما قبل ونارة يكون لما بعد كند ضمة الدال قبلها اتباعا
 لضممة الميم قبلها ونحو . قل ادعوا ضممت لام قل اتباعا لضممة العين بعدها وأوردنا إلى الأصل نحو هذا اليوم تحرك بالضم
 لان أصله منذ فبردا إلى أصله وتجنب اللبس كانت وأضر بن لخطاب المذكور حرك بالفتح لتلا يتبس بخطاب المؤنث
 أو جلا على نظير كنحن حرك بالضم جلا على هم والواو وإيثار للتجانس نحو اسحار مسمى به إذا رخم فانه تحذف
 راؤه الأخيرة فيسبى آخر الكلمة قراءسا كنه بعد ألف سا كنه فتحرك بالفتح لجانسه الألف والغالب في نون من
 انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو . ومن الناس . من الذين فرقوا دينهم . من ابنك وقل عكسه أي
 الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله * كأنهما ملآن لم يتغيرا * أي

من الآن وقد حمل ابن مالك هذا قليلا وحمله ابن عمقور وغيره من الضروريات ونازعهما أبو حيان فقال أنه حسن شائع لا قليل ولا ضرور قال ولوتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرور بل هو كثير ويجوز في لغة الكلام قال وطالما بنى الصوريون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبني جوار حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثيرة قال نعم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام طاهرة بمرمد عمه فيما بعدها فلا تقول في من الظالم الظالم ولا في من الليل م الليل قال وتظير ذلك حذف نون بنى فانهم لا يحدفونها الا اذا كان بعدها لام طاهرة فيقولون في بنى الحارث بلحارث ولا يقولون في بنى الحارث بلحارث قال ووقع في شعر المؤرج التعلی حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون أظهر لام التعريف قاله المطمئنين لدى الشتاء مداعها ملتبس غراء انتهى والغالب في نون عن أمهات كسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره نحو رضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد انضم مع اللام حتى لا يحذف عن القوم قال أبو حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت تفتح نحو واخشاوا الناس والكسر ان لم تكن للجمع نحووا استطنا وقد نرد بالعكس فتكسروا والجمع وتضم واو غيره وتفتح واو جمع فرى نحووا الصلابة بالفتح

الاماء هي التي تسمى حورا بالالف نحو والياء لكونها بدلت في طرف أو آية الياء أو بدل عين ما يقال يسهوت أو تلوهاد أو ياولو أو ياولو بحرف أو حرفين نازها ماها أو تلوها كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين أو لهما ما كان أو بينهما ما

وهو في القصور واللام التماس الصوت وذلك ان الألف والياء وان تقاربا في وصف قد تباينا من حيث ان الألف من حروف التماس والياء من حروف لعم مقاربا بينهما بان نحووا بالالف نحو والياء ولا يمكن ان ينصى بها نحو والياء حتى يفتح بالفتحة نحووا كسرة وتعمل بذلك التماس وتظير ذلك اجتماع الصاد والذال واجتماع السين والذال فان كلام من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الذال وهو صوت الزاي لان الهاء مستعمل مطبق مهموس نحو و بدل تعدل ذلك والسين مهموس فان صوت الزاي لموافقته للذال في كونها مجزورة شديدة ومع ذلك لا يتعارف ما جاء من الحروف ثم الامالة جائزة لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب تخلعون في ذلك وهم من أهل وهم وهم والذوق وسر ومامة أهل نجد ومنهم من لم يعمل الا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز واليهام الامالة الاسم والعمل بخلاف الحرف فانه وان أميل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا ينقاس بل تقتصر فيه على مورد السماع وأشباه الامالة فهاد كرا أبو بكر بن المراج استخراجا من كتاب سيديويه ستة وهي كسرة تكون قبل الاء أو بعدها أو ياء قبلها وانقلاب الألف عن الياء ونسبها ألف بالالف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما بين وشرح فيه قال أبو حيان وقد زاد سيديويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال اه فتقول اذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء واميلت نحو فتى ورى وملهى ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل وسواء كانت الفاء منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا وان كان ما له الى الياء فانها عمل مثاله ألف التأنيث المقصورة فانها تؤول الى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيدته في التسهيل بقوله دون ممازجة زائدة احتراماً من نحو فتا ووطالان الفه تؤول الى الياء مع ياء الاضافة في لغة هذيل وتقرأ العاقى لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسئلة أعنى اذا كانت الألف لا تؤول الى الياء الامازجة زائدة فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيديويه انه يسوى فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو

بين الاسم وبين الفعل ولا يفرق بينهما ما في جواز الامالة قال سيديويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة
أحرف من بنات الواو نحو قفار عما قال أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل و فرقت النحويون
الفارسي وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال وانما غير
النحويين في ذلك والله أعلم ما حكى من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة
عن واو على الفتح والقراءت سنة متبعة وقد يتفقون على الجائز ولا يقدر اتفاقهم اذا سلم في نقل سيديويه انتهى
وكذا تمال الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه قلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة
لكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيديويه ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين
اذا كان أول فعلت بكسور ان نحو الكسرة كما نحو نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض
الحجاز اه وذلك نحو خاف وطاب وزاد وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت
ياء الضمير ويصير اذ ذاك الى قلت واحترز من أن يصير الى قلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه
لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا تمال الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة
بها كالسيال لشجر والضياع للبن المزوج قال أبو حيان والامالة في تباع وكيال أقوى لأن الياء مضمومة
أو منفصلة بحرف نحو شيان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان
الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها ورأيت يديها قال
أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بأن لا يفضل بين الهاء والياء ضمة نحو تليها فانه
لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون
ثانيهما هاء لخفاها فكأنه ليس بين الياء والألف احرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب
الامالة فان لم نجد لها سببا موجبا للمشيء مما أمالت القراء الا في نحو الخيرات وحيران في قراءة ورش والاف في مذهب
قتيبة وحده فان الامالة موجودة في قراءته لذلك وكذا تمال الألف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد
أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أو لهما ساكن نحو شم لال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو أكلت عينا
وما اذا تقدم ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون أحدها الهاء نحو درهماك ويريدان ينزعها الخفاء الهاء
وشرطه ان لا يكون احدي الحركتين ضمة فلا يجوز امالة هو يضر بها لجر الضمة بين الكسرة والألف وحكم
الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله فالاسوداد مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت
الامالة أولى فكتاب أولى من جلباب وكما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهى أسباب الامالة
وما خصها ان تخرج الى شين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى
من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكترون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة
ومقدرة وهو ظاهر كلام سيديويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها
الياء ومن جهة المعنى بأن الاستئصال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة وان كانت مدة
فالكسرة معها نحو ديماس فلا شك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة سربال وانما الكلام في الياء التي ليست
معها كسرة

﴿ص﴾ ويقلب الياء والكسرة غير المنويين تأخر مستعمل ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور
أوسا كن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة ويكف كسر الراء كل مانع ان لم يتباعه ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى
وربما أثر المانع منفصلا والكسر منوي في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أنزل على الصحيح

﴿ش﴾ يظن الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حرف الاستعلاء السبعة متصل
 بها نحو باخل أو مفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يقال نى من ذلك في الأصح ونقل سيبويه
 إمالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يظن
 لتراخيه نحو يريد أن يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وإن بعد وما صدرت به من الشين
 تبعث فيه الهمزة وقد نعت أبو حيان قائلاً أما تمثيل حرف الاستعلاء بالتأخر عن الألف التي من شأنها أن تعالج
 لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لافي
 تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها إنما يمنع مع الكثرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا
 المنويتين غلط لأنه ليس للياء منوية شمال الألف لأجلها لا متقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي
 تكون منويدة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لا المنويدة وهو مثال لما
 الكسرة فيه منويدة وبعد الألف حرف الاستعلاء هذا ما ص في الوقف ومررت بماض قيل أصله ما مضى فادغم
 انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف فلا يجوز الإمالة نحو قاعد وغام وصاعد وطائف
 وضامن ونظير لأن يكون مكسوراً نحو غلاب أو ساك. بعده مكسوراً نحو مصباح فإنه يجوز الإمالة متى اتصلت
 بالألف راء. متوحدة أو مضمومة منعت الإمالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراس أو تأخرت نحو هذا
 كافر وجمار رأت حماراً وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء فإن كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم
 وحرف الاستعلاء له لونه تكون الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الإمالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة
 حرفين مكسورين فتقويت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلى وإنما قويت هذه الالفان لأنك تستعلى بلسانك
 ثم تتعذر وذلك سهل بحيث قوى الموجب التزم. ولذلك لم يظن الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان
 متأخراً عن العوارق لأن ذلك لو أميل أصعب من عدمه وهو صعب فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف
 نحو أليس ذلك ما در. لم يظن لفاق بعدها لافي لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار
 حسن وذلك لأن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي نزلت منزلة حرف الاستعلاء فإذا اتصلت
 بالألف لراء المكسورة كفت المانع من الإمالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لأن
 لراء المفتوحة ما يست في باب المانع بأقوى من حرف الاستعلاء اه. فذلك زدت في النص يرجع بقول كل مانع وبعض
 العرب يجعل لراء المكسورة ما يقع من الإمالة كما متوحدة والمضمومة ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف
 بعده ولو كان سبب من كلمة والألف من أخرى نحو هذا قاضي ساور ورأيت بدي ساور لم يجز إمالة الف ساور
 لأن الياء والكسرة الموجبين للإمالة من كلمة والألف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت هاهنا إن ذي عذرة لم عمل
 ألف هالاً ل كسرة همزة إن لأن الف هاء من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه
 مسألة يهاو منها ولن يضربها فان الهاء أمها التي شمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال
 وقد مضى دليل الشعار ذلك في الهاء وكانها مضمومة لمعناها قال وقد نصوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة
 من الكلمة التي فيها الألف فأنها قد شمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة
 الواحدة قال سيبويه معناه يقولون لزيد مال فأمالوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اه. وقد يؤثر مانع
 الإمالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف
 من كلمة أخرى ورعاً أثرت الكسرة منويدة في موقوف عليه أو مدغم نحو هذا حاد وهو لا حراج والأكثر في
 لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للدغام أنه لا شمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم

يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو واحد وادغام ما كان في كلمتين نحو . الابرار في نعيم . وقد حكى صاحب كتاب التعميل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أوفى اللام نحو . مع الابرار ربنا . والنهار لآيات . فقال بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشئ من النحويين البصريين وقال الاكثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كثبتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحمد بن يحيى قال أبو حيان وهو عندي الصحيح لان الامالة قد حكاها سيبويه في نحو واحد وان كان الافصح أن لا تمال فاذا كان قد جاز ذلك في مثل حامع ان كسره لا يظهر الا ان اضطر شاعر ففك فلائن يجوز مع هذا أولى لأن هذا الادغام ليس بواجب وهو زائل اذا وقعت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم في شيء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكان الحركة اذ ذلك موجودة لكنها ضعفت

﴿ص﴾ وأميل بلا سبب للجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال

﴿ش﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأينا عمادا فأمالوا للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معرانا في قول من قال عمادا فأمالوا جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ القراء بالامالة للامالة في عدة كلم من ذلك صاد النصارى وتاء اليتامى وسين أسارى وكسالى وكاف سكارى اما لبعض القراء لامالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضعى والليل اذا سجي . مراعاة فلي وما بعده من رؤس الآي وعد قوم منهم صاحب البديع والبهاباذي من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحاج والحجاج اسم الراجز مر فوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الاسباب الشاذة التي أميلت الالف لأجلها

﴿ص﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ش﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تلته راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو وخبط رياح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر أم في راء نحو شرر أم في غيرهما نحو من الكبر أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو رأيت خبط رياح الا ان المتصلة أقوى في ايجاد الامالة من المنفصلة فهي في من اليقر أقوى منها في خبط رياح فان كانت الفتحة في ياء نحو من الغير أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو غيرا تمنعت الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثاني ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الاسباب الشاذة وهوانها شبهت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت العرب يقولون ضربت ضربا وأخذت أخذة شبهت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال أبو حيان ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر انها شبهت بألف التأنيث لا شبرا كما في معنى التأنيث قال وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا تمال الالف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا ان كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للبالغه نحو علامة ونسابة أم لانهاء كهلانة تأنيث فان كانت الهاء للسكت نحو ما هييه فذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز ذلك وقد قرأه أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث اه

ش * اذا كان آخر الموقوف عليه سا كنائب بحاله في الوقف كحاله في الدرج وذلك نحو قول من والذي ولم يقم ولم يقوما وسواء كان مبنيا أم معر بالأن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل في الخط أى لم يجعل له صورة في الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف فانه يحذف التنوين مفتوح معر أو مبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل العا في الاعراب في لسان العرب نحو رأيت زيدا و يها و اياها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعراب من لسان العرب وهم الذي يقفون بابدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع العافية قولون رأيت قائمة اقل

اذا اعتزلت من مقام العزيز * زفيا حسن شملت هاتملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين العا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيدا جلاله على المرفوع والمجور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها دائما دنف

ووجه الحذف في الرفع والجر استتقال الابدال فيها ولغة ازد الشري الابدال في الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجر حرفا يناسب الحركة أى واوا والفاء أو ياء وكأن البيان عندهم أولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل أ كثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله ألفا من المفتوح نحو قام فتى ومررت بفتى ورأيت فتى فان العرب مجمعون على الوقوف بالألف في حالة الضم والكسرهى الألف التي كانت في آخر الكلمة وحذفت لالتقاءها سا كنه مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف وأما في المفتوح فانها يبدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو علي في آخر قوليه والجمهور وابن مالك في التسهيل ومذهب المازني الى ابدال الالف من تنوينه مطلقا رفاعا وجر او نوبا قال لأن التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة فأشبهه التنوين في رأيت زيد أنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالابدال الفالأن الالف لا تنقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو علي أولا ومذهب أبو عمرو والكسائي الى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفاعا وجر او نوبا فتعود الالف في الأحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافي وابن برهان وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبي طالب الى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في الاقناع الى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه الأرجح وأما المنقوص فان حذف فاءه كيف علمنا ومثله وفي يفي أو عينه كمراسم فاعل من أرى يرى علمنا فانه يوقف عليه برد الياء حتما في الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الحرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت في الياء في الوقف وأبدل من التنوين ألف نحو رأيت القاضي ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالافصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه وتحت ذلك صور أن يكون معر فباللام نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي أو بالاضافة نحو جاء قاضي مكة وقاضي المدينة أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى أو منادى نحو يا قاضي واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو يا قاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محمل حذف الأترام نحو خوافيه الاسماء ومقابل الافصح في المنون لغة قوم

يشنون الياء فيه نحو هـ ذاقضى وغازى وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابلته في المعرف باللام لتقوم
بحد دون الياء، وعلى هذه اللفظة قوله تعالى . الكبير المتعال . وبوم التصاد . وهي جارية في المضاف الملاقى
إلا أن نحو قاضى المدينة إذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلها والمحدوفة وحكم الياء
والواو اتحركت في حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرر نحو جاء غلامى ورأيت غلامى
ومررت بغلامى وعلى الثانية بابقاء حذفها كالمها في الوصل نحو يا قوم وعلى الآخر بنحذف الحركة نحو لن يرى
ولن يروى وأما ياء المتكلم المنصرفة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز لها مع التصريك فتقول في قام غلامى
قام غلامى وقام غلاميه وأما ياء الواو الساكنة فيوقف عليها بالسكون كالمها في الوصل نحو يرى
ويدعو ولا يحذفان لاقى فاصلة أو فافية كقوله تعالى . والليل إذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تعرى ما خلفت • وبهض الفوم يخلق ثم لا يفر

وأما المراء الحذف في هـ . الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كنا نبتغ . قال أبو حيان ولا
حذف ان المقصور قد تحذف الهمزة في ضرورة كقوله . رهط ابن مرحوم ورهط ابن المعل . يريد ابن المعل
وأما الف في غير الهمزة فقد ذكر ابن مالك انه قد يحذف منه لولا نفعه اختيارا كقوله . والكرامة ذاتا كرمك
لأنه يريد بها الحذف لالف وسكن الهاء ونقل حركتها إلى الياء ولذلك قصها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس
ذلك في قول . اختيارا فلي ما ذكر يجوز أن يقف على ما وعنها فبها منه وعنه وفيه قال وإنما روى منه فيما علمناه
في الخبرين لو حذف على جهة البدل في بعض العرب وينبغي في اثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس قال وكل
من آخرة ألف نحوها أو أولى وهما يجوز فيه ثلاثة أوجه إبقاؤها ألما كما في الوصل وإبدالها همزة والحق هاء
لكن مع حذفها مع هو أخرى بها همزة . وأما قلب الألف هاء كقوله . من هاهنا ومن هنه • فتأذال في
بعض البدون في يمين فيه توجه لثالث وهو الحاق الهاء نحو يازيداء ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل
أما همزة ونحو هذه الهاء خاص بالبدني فلا يقال موسى ولا عيسى حذرا من التباسه بإضافة الياء وبما قبلت
لأنه لم يوقف عليها همزة أو ياء أو واو ونحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هذه أفعي وهذه عصا أو عصي أو عصوف
عصا أو في والأخيرة لعمدة بهض طي . والثانية لعمدة قرارة ونص . يسويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف
في آخر اسم . سواء كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلا . فهمز لأنها ألف في آخر
الاسم واحتلف في الوقف على اذن فذهب أبي علي والجمهور إلى ابدال نونها في الوقف الفاعلة ذهبت طائفة إلى انه
يوقف عليها بالنون . قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فإنها يوقف عليها بالنون إذا اضطر إلى ذلك لأنها
حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل . قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف
انه يوقف عليها بإبدال نونها العلة . فلهذا ما قبلها قال واحتلف في كائن قال وإذا حذف من الفعل حرف صحيح
الكثرة الاستعمال . وذلك المص . من نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعضهم أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف
على الكاف ولا يجرى مجرى ما أدرى في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل
تحرك فيه بخلاف ياء ما أدرى فانها تحذف عند التقاء الساكنين فلما خالف في الوصل في هذا خالف في الوقف
ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اسلا لا بالكلمة فصار بمنزلة يامر قال وظاهره انه ترد النون المحذوفة
كأنه دال ياء في مر وأما القراء فاهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك تحذف
الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في المسكرات بأنه حذف الحركة
للجزم ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة

فهو جزم بعد جزم الحذف بتدرج ونظير لم يك لم يكن انتهى
 ﴿ص﴾ مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لا روم في الفتح والاشمام في الضم
 والتضعيف ان لم يكن همزة أولينا أو نالي سكون أو منصوبا بمنونا ونقل حركته لسا كن قبله ان قبلها ولم يوجب
 عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف على المنقول اليه ثابتا له ما صرفي
 الافصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها الانتقاء السا كنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما
 ﴿س﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمور أحدها ان الحرف الموقوف عليه مضاف
 الاصل في الوقف على المتحرك وذ كروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاف
 للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاف للابتداء فينبغي ان تكون صفة مضافة له في ابتداء
 لا يكون الا متحركا فيكون هذا سا كنا والآخر ان الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت
 فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجملا واعلامته في الخط حاء فوق الحرف
 وصورتها هكذا ح الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف
 الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في
 المرفوع منونا كان أو غير منون وهو كجزء من الضمة وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور
 بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو كجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة لطفة
 الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجره الفراء في الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازها في
 الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خاف الاتصاري عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم
 لا يكون في المنصوب لطفته والناس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لما فيه من جري بعض
 الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فنوقف عليه من العرب دون تعويض
 فانه يقف بالاسكان والروم اثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروية وايسر
 للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمي ويدركه بالتعلم بان يضم شفثيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن
 الحصري في قصيدته

يرى ومنا العمى تسمع صوته * واشماما مثل الاشارة بالشعر

وذ كرا النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لأن
 الفتحة من الحاق والكسرة من وسط الغم ولا يمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب والجر لأنه لا آلة له
 بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيفا ويسمع قال أبو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان
 لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها الا ترى ان الحروف الحقيقية والشفهية
 لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفتحة والكسرة لان الاشارة اليهما فيها
 تسوية لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثقيب بان نجبي بحرف سا كن من جنس الحرف
 الموقوف عليه فيجتمع سا كنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في
 الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بناء لان العرب تنكبت ادغام الهمزة في الهمزة
 الا اذا كانت عينان نحو سأل ولآل ولا في حرفين نحو نفي وسرو وفي تالي سا كن نحو عمرو وبكر ويوم وبين
 ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حيان
 ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء الا مارواه عصمة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى

حيان وهذا الخلف لأن هذه العلة ليست شاملة الأثرى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها مالا يكون منونا ولا فيه ألف ولا م وذلك نحو جل ودعدو هنداذا ممنع الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهموز فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الردء والخبء واغترف فيه ذلك كما اغتفر فيه الاداء الى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون رأيت البكر في رأيت البكر ووافقهم الجرمي قياسا منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفي الافصح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاء في الشعر واذ انقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداها فيقال هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجرى عليه ما جرى على الصحيح اذا وقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها في الآخر وألقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها اذا كانت حشوا ونحو أروس فقالوا ارتس وكان الحذف فيها أولى لأن الأخر هي محل التغيير واما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل سه كنهة فيقولون هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء أو بمبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلا نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبيا والردا ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورأيت الخبا ومررت بالخبا وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ ص ﴾ والافصح ابدال التاء في الاسم تلوحركة هاء وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيات ولات وجهان والأحسن وفاقا لأبي حيان سلامة ربت وثمت واعلت

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح ابدالها في الوقف هاء ان تحرك ما قبلها الفظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغامة أو تقديرا كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاء التانيث لم يتحرك ما قبلها الفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لابلهااء وخرج بقولنا في اسم التاء التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابوت والفرات فان مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء وان كان بعض العرب وقف عليها بالهاء وبعض العرب لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب لأحفظ فيها ولا آيت وقال الرازي

الله نجاك بكفى مسامت * من بعدما بعدما بعدما

كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى ان شجرت الزقوم طعام الأثيم . أهم يقسمون رحمت ربك . وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في فرد أو جمع تكسير كما مثل اما جمع التصحيح والمجول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولات فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء سمع دفن البنات من المكرمات وكيف الاخوة والأخوات قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لانها التي للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعلاة وعلاقة لان التاء في المفرد بمنزلة شئ ضم الى شئ والتاء في الجمع قريبة من تاء اللاحق نحو تاء عفرية لانها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيد بن فصحت لذلك وفي الافصح ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح لأبي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالهاء لغة طى وفي هيات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات ويأبت قال أبو حيان وأما نمت وربت ولعلت فالقياس على لات ما فتح في وقتها
عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب إلى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل
﴿ ص ﴾ ووقف بهاء السكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية إن جرت باسم
والا اختياراً ويجوز في حركة لا تشبه الأعرابية لا بنى اللنداء أو قطع عن الأضافة أو اسم لا وكذا الماضي في
الأصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ ش ﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت في وقت بهاء على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فإن
كان محذوف الماء نحو لا تفرج يدك عن عمرك أو محذوف العين نحو لا تفرج يدك عن عمرك أو وقف عليه وجب الحاق
الهاء لأنه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو مر ونحوه وإنما لم يزد هنا اللام المحذوفة لأن الموجب لحذفها
هو ضم وحود وهو الجزم أو الوقف بخلاف مر فإن الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف فلذلك كان الحرف
اللاحق في ي ونحوه الهاء وكان لازماً في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو العاء والعين لا اللام وإن كان غير
محذوف العاء ولا العين فيختار الحاق الهاء نحو امره واغزوه ولا تفرجه ويجوز تركها وإنما كان الأكثر
والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها ففكر هو أن يجمعوا عليها
حذف لامها وحذف الحركة ووجه التمسك بالأخرى أن الكلمة قوية بالاعتداد على كونها على أكثر من حرف
فثبتت لم تحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضل إلا كتر فيه لم يضل وما الاستفهامية إن جرت باسم نحو
تسبب ما حدثت وجب عند الوقف الحاقها بالهاء يقال يحيى منه وإن جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تبال فأحسن
الحاقها بالهاء يقال له وعمه ويجوز لم وعمه بالاسكان وإنما كان هذا لأن الجار الحرفي متصل كالجزء منها فصارت
أجزاء على حرفين فأشبهت أمره وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد
وأشبهت الوقف بهاء في حرف الجر منه على أن يمد من حرف واحد نحو على م وإلى م أقل منه فيما كان على حرف
واحد نحو يومه قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وإن كان أكثر
وهو في غير الهاء ودون ذلك باتباع رسم المصنف والذين نقلوا اللسان العربي ذكر وإن الأكثر والأفصح
لوقف بالهاء ويجوز أن يقال الهاء بكل متحرك حركة غير أعرابية سواء كانت بنائية نحو هو وهيه ونعمه وأبه وأنه أم
لا تعوارز بنائه والمسبوقه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا متصل بمادى مضموم ولا بنى لقطعه
من الأضافة نحو من قبل ومن بعد وشذوقه وانحى من عله ولا باسم لانحوا لرجل ولا بفعل ماض نحو ضرب
وعله هذان حركاتها وإن كانت بنائية فهي شبيهة بحركات الأعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفاها عند عدمها
ورجوعها إلى أصلها من الأعراب وأما حركة لعلم الماضي وإن كان بنياباً لأصل فإنه شبيه بالمضارع كما مر أول
الكتاب وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب يسيو به والجمهور وقيل تلحقه مطلقاً لأنه مبني على حركة
دائمة فالحقته قياساً على غيره من المبنيات وقيل تلحقه إن لم يحذف ليس ولا تلحقه إن خيف فيقال في مقدمه ولا
يقال في ضرب ضرب به لئلا يلبس بضمير المفعول بخلاف مقدمه فإنه لا يتمدى إلى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولي
وثالثها تلحق اللازم أي دون المتمدى

﴿ ص ﴾ وقد يوقف على حرف موصلاً بالفاء أو همزة والأفصح الوقف على الروى بئدة ويجرى الوصل
كالوقف ضرورة كثيراً ودونها قليلاً

﴿ ش ﴾ مثال المسئلة الأولى قوله • قد وعدتني أم عمرو أن تاه أي تأتي فوقف على حرف المضارعة ووصله بالفاء
وقوله • بالخبر خبران وإن شرافاً • أي فشر فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة وألف

ومثال الوقف على الزوى بزيادة مدة مطلقا قصد التزم أم لا وذلك لغة الحجاز بين قوله * وانك مهمات أمرى القلب يفعل * والتميمون لا يفعلون ذلك الا اذا تروا وان لم يترنوا وحذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول * أقل اللوم عاذل والعتاب * ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما تقدم اما المقصور وماشا كاء فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله * يا أبا الأسود لم خلفتني * سكن ميم لم في الوصل وقوله * أتوانارى فقلت ممنون أنتم * وانما تثبت الزيادة في الوقف قال أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى * لم يتسنه وانظره فبهدهم اقتده * أثبت الهاء في الوصل اجراء له مجرى الوقف

* ص خاتمة * لا ابتداء بسا كن قال ابن جنى وأبو البقاء وهو محال في كل لغة والسيد وشيخنا الكافجى يمكن في غير الألف فان احتج اليه جى بهم من الوصل وذلك في الماضى الخماسى والسادسى وأمره ومصدره وأمرى الثلاثى وأل وأم على قول وحفظت في اسم واست وايمى وابنم وأبن واثنين وأمرى وفروعها وتكسر الافر فى أيمى وأل فتفتح والاماتوسا كنهاضمة أصلية فتضم على الأفتح وتشم لاشمامه فى الأصح ولا تثبت وصلا اختيارا واختلف هل وضعت أولا وصلوا هل وضعت سا كنة واذا نلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن البادش تسهل وأبو على وابن الحاجب تبدل الفاو ابن عظمة تحذف

* ش * لا ابتداء بسا كن وهو محال في كل لغة أما فى الألف فبالاجماع وأما فى غيرها فـ كذلك نص عليه ابن جنى وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافجى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاد الاحتج الى الابتداء بالسا كن توصل اليه باجتماع همزة الوصل وذلك فى الافعال الماضية الخماسية والسادسية كانطلق واستخرج وفى الامر منها كانطلق واستخرج وفى مصادرهما كالانطلاق والاستخراج وفى فعل الامر من الثلاثى كاضرب واعلم واخرج وفى أل المعرفة على رأى * يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهمزتها وصل وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفى أم المعرفة فى لغة طى (١) ولم تقع همزة الوصل فى شىء من الحروف سوى أل وأم المذكورتين ولا فى الاسماء الا فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم واست وايمى وابنم وابن وابنة واثنان واثنان وامرى وامرأة وهى مكسورة فى الاسماء المذكورة الأيمن فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا فى أل وأم ولا رابع لها وهى فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلالسا كن الذى بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعاله فى الأفتح وسواء كانت تلك الضمة موجودة كـ اخرج فى الامر واستخرج فى الماضى المبني للفعل أم مقدره كـ اغزى يا هند وادعى لان أصله اغزوى وادعوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذف الواو لتسا كنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو ماشوا واقتضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على الاصل ولا يتبع وهى لغة شاذة حكها ابن جنى فى المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو انقيد واختر على لغة الاشمام ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا فى ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنى سرفانه بيت وتكثير الحديث قين

وكثر قطعها فى أوائل أنصاف الأبيات لانها اذ ذاك كأنها فى ابتداء الكلام كقوله

لانسب اليوم ولا خلة * إتسع الخرق على الراقع

وقد اختلف فى همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جنى نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها ألفا وانما قلبت همزة لاجل الحركة واختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتمعت سا كنة وكسرت

(١) المشهور انها لغة حبر

لانحاء الساكنين وعلاء السواوين بان اصل الحروف الكون وقيل اجتلبت من حركة لأن سبب الأتيان بها
 اتوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كماثر الحروف المبدوءة بها وأحق الحركات بها الكسرة
 ثم اراحت على لغة قبله لتفعل وعلى الضح بأنها لا نون استعمالهما وقال الكوفيون حركتها لاتباع فكسرت
 في عرب تناء الكسرة وضمت في اخراج اتباعا للضمة ولم تتبع في المعتوح لتلايقب الامر بالخبر واذا
 وقعت همزة الوصل المتروحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى . آله ذكر بن حرم . فقد كان حقها أن تحذف
 كما تحذف في غير من هراء لوصل ادا ولبت همزة الاستفهام كقوله تعالى . أصطفى البنات على البنين . لكنه
 كان في غيرهم همزة الاستفهام أم همزة ال لو حذف وتبدى بها فعدل عن ذلك الى ابدالها ألفا وتسهيلها وذهب
 أبو عمرو بن عدي عن ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة ابست بدلا منها وانما هي مده زائدة للفرق
 بين الاستفهام والخبر ويرد وجه التسهيل . وقال المهاجذي اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت
 وان يكون مسووحه كالي مع لام التعريف وابن وأيم فانه ثبت العاقب هذه الثلاثة
 في الكتاب الرابع في التعريف) أعني تعبير لفظكم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم العربي
 . العمل المنصرف

في تعريف لفظه لتفليب من حاله الى حاله . وهو مصدر صرف أي جعله يتقلب في اتجاه كثيرة وجهات
 تدور فيه . تعريف صرف لم يأت . ولما صرف في هذا القرآن ايد كروا . أي جعلاه على اتجاه وجهات
 تدور في اتجاه واحد . وأما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق بنية الكلمة وما الحروفها
 من أصلها ويرد وجهه في الال والحذف . وقال أبو حيان علم الصوت مثل على أحكام الكلمة والأحكام على
 الهمزة والفتحة والكسرة . وقسم الهمزة الى ثلاثة أقسام اول قسم اعرابي وقسم غير اعرابي وسعى
 في تعريف الهمزة في علم لغويين . والثاني أيضا قسمان قسم تعريفه الصيغ لاختلاف المعاني
 نحو صبرت وصراب وصراب وصراب وصراب . وكالتصغير والتكبير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا
 جزء من علم الهمزة في علم لغويين . وقسم تعريفه للكلمة لاختلاف المعاني كالنقص
 والزيادة والاعلال . وقسم تعريفه من أنواع الكلمة الاسم العربي والفعل المنصرف فلا
 بد من علمي الحروف والافعال . والهمزة في الال والحذف والاعلال الجاردة نحو ليس وعسى

في علم لغويين . وهو راد الى آخر ما سبقت في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه نزل
 الهمزة في أي علم لغوي . وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة
 بها . وفيه ولا يدعيه من تعبير ولو تقديرا

في علم لغويين . وهو راد الى آخر ما سبقت في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه نزل
 الهمزة في أي علم لغوي . وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة
 بها . وفيه ولا يدعيه من تعبير ولو تقديرا

بعضه مشتق. وببعضه غير مشتق. وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة الى ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظر ان الكلم كله أصل وايس منه شئ اشتق من غيره وتفرع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طالب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كزمان النزان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبي من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من النافة فالعين في النافة سا كنة وفي استنوق متحركة والفاء في النافة متحركة وفي استنوق سا كنة والناء في النافة موجودة وفي استنوق مفقودة والسين في النافة مفقودة وفي استنوق موجودة

﴿ص﴾ مسئلة بوزن أول الاصول بالناء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والرائد بلغظه الا المكرر فيما تقدمه وبديل ناء افتعل فبالفاء ويحذف من الزنة ويقلب كهو ويعرف الزائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر واختصاصه بينا لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو نظيره

﴿ش﴾ اصطلح النحويون على ان يزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يهبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى نظر ثم جعلوا الاسماء عليها في ان وزنها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها النصر يف ثلاثة أحرف فجعلوا حرف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصل من الزائد فان لم تعين الاصول كررت اللام عند البصر بين فيقال وزن جمع فر فلر ووزن سفر رجل فعل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية وور باعية وخاسية وهي مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جمع فر وسفر رجل فاختلفوا فيه فهم من قال لا يزن شيئا من ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا أدري ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جمع فر فلر ووزن سفر رجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقولون فعلل وفعلل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته التوصل الى معرفة الزائد من الأصل على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والناء والألف في استخراج زوائد واذا حذف من الكلمة شئ فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار اليه فوزن شمية وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعله وفعل وباعتبار الحذف علة وفل وفعل واذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة فيقال وزن أشياء لفعاء على رأى من يرى ان فيها قلبا ووزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن قردد فعلل لافعل لان الدال المالم ترد مفردة في الاصل لم يجعلوها مفردة في الوزن ويحصل الفرق بينه وبين باب جمع فر بالوزن لا بالوزن ووزن المبدل من ناء الافتعال بالناء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا فطعل وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على ان ألف ضارب وهمز اضرب وراء ضرب زائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله ان الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قرال وواو عجز وواو كئيب فانها تسقط في الجمع وهو قذل وعجز وكئيب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كاطل وأبطل وهما بمعنى فالياء من أبطل زائدة

الاسم في اطل الرابع كونه معنى فاذا رابت حرفا في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادة كروف الخارصت
 فاعل وناه اقلع وياه التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون عفتس بالفاء وهو السر الاخلاق
 لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها رقت ثالثا كنه وبعد حار فان وا يستمد غمة فيها بعد ما وجد
 من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجنعل وحبطنى السادس كونه في موضع
 تكثيره زيادته كوزة كل وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادته الهززة أولا
 بل ثلاثة احرف السابع احتماصه بينا لا يقع موقفه منها مالا يصلح للزيادة كنون حنطأ ووزن فنعلو فاتها
 زائدة بمعنى كان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقد بر اصله فبها هو
 في أو في بضم ما هو منه مثال الأول ملوط وهو مفرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس
 لا كان وزنه مملوء فعل مفود وفعول موجود ونحو عتود وعتول وعلود ومثال الثاني والمراد به أن يكون في
 الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة على بابه مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزبد فيها تمسح في
 تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيصقل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان
 يكون زائداً ويجعل على الزيادة لقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تنقل فان فيه لغات أحدها فتح التاء الأولى
 بضم الهمزة ووزنه فعل كتنظب لانه في زائدة لانه لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون
 في لغة أخرى بضم الهمزة على بابه من الكلم واللغة الأخرى تنقل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن
 تكون التاء أصلية ويكون وزنه فعلا كبيرا لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه
 لأن التاء في تنقل المضموم أوله وجوده في تنقل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تنقل اذا قدرناها
 أصلية دليل على زيادة في تنقل هذه التاء هي تلك في تغيير اليا بالحركة

(١٠) حروف زيادة تسليم وهما فقي صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو وغير مصدره أو همزة
 مصدره أو مؤخره هي أو تون بعد ألف زائدة أو ميم مصدره فزائدة مالم يعارض دليل الاصله كملازمة ميم معد
 شذوفا وان تقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبهه

(١١) حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم ألتون بها اليوم تنساء وأمان
 وتسهل وتسلم وهما بضمهم زيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو وغيره مصدره نحو كتاب وكتيب
 ونحو عتوت ما صحب أصلين فمما كد روفيل وغول فليس زائداً لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة احرف
 وهو في غيره مصدره في الواو فقط لان الألف لا تنصدر اسكونها والياء تنصدر وهي زائدة ومثال تنصدر الواو
 ورتسل هي أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة همزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدره نحو أحر وأصفر
 أو مؤخره نحو حراء وصهراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو أبناء وأجأ أو بدلان من أصل نحو ماء وكساء
 ورداء وكبحم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان
 وسرمان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدره نحو منسج ومرحب فان كان بعدها
 أصلان فقط فتسمى عاملاً الاصله ادلاً من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المد كورات أعنى الألف
 والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصله كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم حين
 اشتقوا من معد فاعلوا معدد وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور ووررتسل
 واصطبل أم العمل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيها على أربعة أصول نحو ندرج وندرج
 (١٢) وزيدت النون في فعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر

﴿ش﴾ النون تزداد باطراد في أول المضارع وفي باب الانفعال والافعال وفرو وعهما كالألف انصراف والاحرنجام وفي آخر التثنية والجمع كالزبدان والزيدون وسا كنه مفكوكة بين حرفين قبلها نحو غضنفر وجنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كجنس وهجنف فلا يحكم عليهما بالزيادة فوزنهما فاعل

﴿ص﴾ والتاء في تفعل وتفعّل وتفاعل وافتعل ومسلمة والسين معها في الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وأنكرها المبرد واللام في الإشارة

﴿ش﴾ تزداد التاء باطراد في أول المضارع وفي باب التفعّل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفي صفات المؤنثة كسلمة وتزاد مع السين في الاستفعال كاستخراج وفروعه وتزاد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابها وأنكر المبرد زيادة الهاء لأنها لم تأت في كلمة مبنية على الهاء وإنما تحقق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك أمية وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ما ذكر خالي من قيد ولا تقبل البدليل كهزمة شمال وهاء أمهات وأهراق وسين قدموس واسطاع فإن لم تثبت زيادة الألف فبدل لأصل الافي حرف أو شبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما أو أحد المتماثلين زائد ما لم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فإن تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفي الأولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثاني في نحو اقنسس والأول في نحو علم والهمزة والنون آخرها بعد الألف بينها وبين الفاء مشدداً أو حرفاً أحدهم الذين يحتمل زيادتهما أو زيادة أحد المتماثلين أو اللين الامناع

﴿ش﴾ نقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا بما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته البدليل بحكي من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمال واحبظ في الشمول والحبظ فانه دليل زيادتها مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد الف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات وهاء أهراق في أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع فإن لم تثبت زيادة الألف فهي بدل لأصل كالرحى والعصى الافي حرف كلا وبل والى أو شبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلاً الافي حرف أو شبهه وإن تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو جلبب وقردد فإن ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو رومقر فإن الميم فيها قد ثبتت زيادتها وكذا إذا ماثل أحد المتماثلين الفاء والعين المفصولة بأصل فإنه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمنتا حرفين متماثلين وهما القافان والكافان وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لما تاه الفاء بل هما أصلان ونحو حدرد فإنه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما اللان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهي الراء التي هي لام الكلمة الأولى فإن فصل بينهما بزيادة كان أحد المتماثلين زائداً كتحقيق اجتمع فيه مثالان وهما القافان ومتباينان وهما الحاء والفاء وقد ماثل أحد المتماثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزيادة فيحكم على أحد المتماثلين بأنه زائد الأثرى أنه مأخوذ من الحفق وكذا لوم يقع فصل البتة نحو شمر فأحد المتماثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو سمس وققم ولفل وززل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لأنه إن جعل كل من المتماثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير وزنها على تقدير

زيادة اول السكامة تفعل وعلى زيادة ثانيا فلعل وعلى زيادة الثالث فقل وكلها. فتعود ذهب الكوفيون الى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فعل فالتقل التضعيف في الواو بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما بينهما. المعنى بقوط نالته نحو ككب بخلاف غيره فان كان للكلمة أصل غير الارادة حكمه زيادة أحد حروف مرس فان ثلاثي. أحود من المرس فلانتم الحروف الاصاله واختلف في الثابت في نحو فانس وعلم بهم ما الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول وذهب يونس الى ان الثاني هو الزائد وأما يويوب فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وفتح لعارضي مذهب يويوبه وفتح ابن عمه مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الاشياء والفتاوى العويبة واختار ابن مالك في اللسان ان الثاني أولى بالزيادة في باب الفانس والاول أولى في باب علم وما آخره همزة أو تون بعد ألف بينهما وبين الفاء حرف مشدود نحو فناء ورومان أو حرفان أحدهما لين نحو فناء وهو باء وعقبان وعوان وعلمون فحقق الاصاله الأخير من همزة أو الذون وزيادة أحد المثليين في المشدد أو يني في قسميه ولعكس أي زيادة الآخر واصله أحد المثليين أو اللين فوزن فناء على الاول فعال ورومان فعال وعلى الثاني فعلاء وفعلان منه يمكن ما منع من أداءه الى افعال تلك المادة أو أنه نظير فتين في مزاء زيادة الهمزة لان مادة ياء همله ومادة ريمه وضوعه بدليل قولهم مزرة وفي لودان زيادة النون لأن مادة لذن همله ومادة لود موضوعه لسواهم لوادوفي مما يزيد زيادة أحد المثليين لان مادة سري ق همله ومادة من س قى وضوعه وفي بيان زيادة الباء من مادة قى ق همله ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قنن واقان

ببعض من مثلثة الزائد المعنى أو يمكن أو بيان حركة أو مد وعوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي موازن المافوه مساو ياله في حكمه ولا تلحق الألف الاخرة مبدلة من ياء ولا الهمزة أولا الامع مساعد ولا الحاق أو ياء نظير في غير تدرب وامتحان الاستماع على أصح الأقوال

ببعض من الزائد يكون لاحد سبعة أشياء الاول المعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة لوصل الثالث لبيان الحركة كهاء الكفت في الوقف الرابع لما ركبت كتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كتاب المأبث في زيادة فاهاء عوض من ياء زناديق ولذا لا يجهتان السادس لتكثير الكلمة كالف قبثري ونون كهل السابع للالحاق كواو كوز وياه ضيفم وضابط الذي للالحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كرعش نونه زيادة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجمع وفردوس واوه زيادة للالحاق مجرد حل وانقل همزته ونونه زائدتان للالحاق لانه من الفعل فالحق مجرد حل والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للعلق بالملحق من جهة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنه المصدر الشائع فلو قيل ابن من الضرب مثل جمع ضرب يقال ضرب أو مثل برثن يقال ضرب أو مثل زبرج يقال ضرب ولو قيل ابن من البيع مثل صعون يقال يبيع فيصح ولا بدغم ولو قيل ابن من القول مثل طيال يقال يقال فعل ولو بني من يعل مثل احر نجم قيل امضك فيضمن النون التي هي زيادة في الملحق به وزيادة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بني من دحرج مثل قبثري قيل دحرجي يتضمن الألف التي هي زيادة الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر يطر الملحق ببطرة كما جاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الألف الاخرة مبدلة من ياء كعاق في لغة من نون فانه ملحق بجمع وذفري في لغة من نون فانه ملحق بدرهم وحب نطى ملحق بسفر رجل ولا تلحق حشا ولا آخره مبدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا الامع مساعد أي ان كان معها حرف آخر زائد للالحاق أيضا كنون الندد الملحق

بسفر رجل وواو إدرون الملحق بمجرد حل فان وقعت أو لا وليس معها حرف زائد لم تكن للحاق كاف كل وان
وقت حشو أو طرفا فانها تكون للحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شامل ملحق بجعفر وقد
يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقراطس ولا الحاق الاسباع من العرب الآن يكون على جهة التدريب
والامتحان كالامثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك
تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظيره وهذا الحكم جار في كل ما أردت ان تبني من كلمة نظير كلمة أخرى
وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدريب والامتحان هذا أصح المذاهب في المسئلتين لانه
أحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت في كلامها الالفاظ الاجممية كثيرا
سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه
قياسا على الاجممية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له
وكان من كلام العرب وذلك قولك خرج أحسن من دخل وضرب زيد ومررت برجل كريم وضرب ب قال
ابن حني فقلت له اترجل اللغة اترجالا قال ليس هذا اترجالا لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب
الحش كنان فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبتك صار منسوبا الى كلامهم
انتهى ورد بان اللفظ الاجممي لا يصير بادخال العرب له في كلامها عرييا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا
تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل
بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرده فيجوز لنا أحداث نظيره والافلا فاذا قيل أن من
الضرب مثل جمع فرقنا ضرب ب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بالضعيف
نحو مهدود وقرود وغير التضعيف نحو شامل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند
صاحب هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح انهم باب واحد
فاسمع في أحد هما مقيس عليه الآخر أو هما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر فذهب سيبويه
وجامعة الى انهما باب واحد وذهب الجرمي والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف يطرده في ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وأمره ومصدره محركة عينه
بحركاتها وهمز أفعال في مضارعه ووصفيه ما لم تقلب هاء أو عينا وعين فيعاوله خلافا للكوفية وواو في فعل وفيعله وفي
قياس يأنهما خلف وفاء مر لا بعد واو أو فاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو ابقاء فشاؤ منه خلافا
للساويين حذف عين وقيل لام أحسن وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومفتوحا وقل في
أمر ومضارع ويأنحو استحي وفروعه وكثير في أبالي جز ما واللام واو ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل
والهمزة والنون وغير اللام اقل

﴿ش﴾ الحذف قسبان مقيس وشاذ فالقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم يتساءلون . فيم
أنت من ذكراها . لم تؤذوني . محي م جئت وشذا بقاؤها في قوله * على ما قام يشقني لئيم * وقيل ان ذلك
لغة لبعض العرب وخرج عليهم بعضهم قوله تعالى . يا ليت قومي يعلمون بما غفرت لي ربي . أي بأى شيء قال
الخصراوي وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وان دخل عليها
الجار وذ كرا بو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبتت لغة كثير من العرب يقولون سل عم شئت
لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا في الضرورة كقوله
* الام تقول الباعيان الامه * ولوركت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف أيضا نحو على ماذا يلزمني ووجه الحذف

من الاءتتمهانية التفضيف وخص بها الاءتتمهانية بنفسها بخلاف الشرطية لانهما متطقتان بما بعدهما وبخلاف
الموصولة لاقتضائها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فآؤه واواستغالا لوقوعها في فعل بين يله
مفتوحة وكسرة ظاهرة كعبد او مقدره كيقع ويسع ووجل على ذى الياء اخواته كاعد وعود وبعد والامر كعد
والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء ثابتة كعدة وسواء كان الماضي على فعل
كوعدا او فعل كومتق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي كآوعد وعود وبعيد مثال يقطبن من الوعد ولا من
الاسم كوعدا لمافيه لو حذف من نوالى الحذف اذ قد حذف منه الهمزة ولان ضمة الياء قوت الواو لان الفعل اقل
منه ولا اذ وقعت بين ياء مفتوحة وضمة او فتحة نحو وضو وضو وضو وشذ وجذب يضم الجيم ويذرو يدع ولا بما فآؤه
ياء كبسر الرجل يسرو ويرب لثاء تيعر وشذبش وبشس ومن المطرد حذف همزة الفعل من مضارعه واسعى
فاعله وفعوله نحو كرم استغالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل اكرم ووجل عليه نكرم وتكرم ويكرم
ومكرم ومكرم طرد اللباب وشذائبا في قوله ارض مؤنونة بكسر النون اى كثيرة الارانب وكساء مؤنونة اذا
لمط صوته بوالارانب وقوله فاه اهل لان بوا كرماء فلو قلبت همزة الفعل هاء او عين لم تحذف للامن من
لتقاء الهمزتين نحو هراى الماء بهريق فهو مهربق ومهراق وعيبل الابل يعبلها فمومعبيسل والابل معبيله اى
مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة ارباءه وطيرورة الاصل كيونونة وطيرورة
حذف في الاول ياء واو وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء واوغت الياء فيها وفي الثاني ادغمت الياء
المربدة في الياء اتى هي عين الكلمة فصارت كينونة وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصارت كينونة
وطيرورة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيويو به في هذه المصادر ان وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه
لا حذف وان الاصل فيعلولة يضم الفاء فحذفت لئلا ياء من ذوات الياء ووجل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف
عين فعل وفيه قال ابو حيان اما ذوات الواو فلانهم خلافا في اقتباسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة واما
ذوات الياء ككين ولينة فمما خلاف زعم ابو على وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال وهو مرجوح
والاصح انه ليس لا محووظ قال وفي محووظى ان الاصمى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين
ذوات الواو وذوات الياء بل سردت لانهم من هذا من هذا قال الاجيد اقم ارفع احد من العرب يخففه اه وقد
عقد لذلك نرجحة في كتابي المراهر ومن المطرد حذف فآت خذوكل ومر والاصل أخذ اكل امر فاهمزة
الثانية هي فاء الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فاحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة
محركه للاحتجاج الى اقرارها قال ابو حيان ولم يجعل سيويو به لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى ابو
على وابن جنى اؤخذ واؤكل على الاصل الا انها في غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو او فاء فالانبات اجدود
نحو وامر فامر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا في ضرورة كقوله تلى آل زيد واندم لي جماعة وبريد ائت
لى آل زيد وما نخرج عن ما تقدم فتأذرت تقدم بعضه ومنه حذف احد المثليين من احسن وظل ومس اذا اصل
بتاء الضمير او نونه نحو احس واحسن وظلت وظان ومست ومس من قال سيويو به هذا باب ما شئ من الضاعف
وذلك قولم احس بر بدون احست واحسن بر بدون احسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا والقوا
المركبة على الفاء كما قالوا حست وليس هذا النحو الا شاذ والاصل في هذا عربي كقبر وذلك قولك احسنت
وظلت ومست ولا نعم شيامن الضاعف شذالا هذه الأخرى اهو قال ابو حيان وقد نص سيويو به في عدة مواضع
على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف اصحابنا في هذا فذهب ابو على الثلوبين الى ان ذلك مطرد في مثال هذه
الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عمفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المنحرف من هذه الافعال

الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز في الأخيرين أعني ظل ومس كسراً ولهما بالقاء حركة العين عليه
وابقاء فقهه وقل وقوع هذا الحذف في الأمر والمضارع ومنه . وقرن في بيوتك . والاصل أقر رن وسمع الفراء
ينحطن في ينحططن و بعض العرب يحذف إحدى يائي يستحي اما اللام أو العين وهي لغة تميم وبها قرأ ابن عيصن
ورويت عن ابن كثير ويستحي لغة الحجاز بين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضي والأمر والمثنى
والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحي استحيان يستحيان يستحون يستحون مستحي مستحي منه ويقول غيرهم
استحي استحي يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكثير الحذف في أبالي إذا جزم فقالوا لم أبلى
والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهموا ان اللام هي الأخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء
الساكنين وكثير الحذف اللام في الأسماء إذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم
على مذهب البصريين والاصل عندهم سمولانه من السم وحذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون
يقولون أصله وسم من السم حذفت فاؤه وردبان جمعها أسماء وتصغيره سمى ولو كان كما قالوا كان أو ساما ووسيا
لان التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها وقل حذف اللام إذا كانت ياء ككلام يدودم أو هاء ككلام شفة
وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أو نونا كدد
وقل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء كحراء أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف
الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الابدال أحرفه طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفاً ولو تقدير ابعداً ألف زائدة أو بدلا
من عين فاعل معها ومن أول واو بين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت
لازما ومن تالي ألف شبهه فاعل مدامزيدا أو ثاني لينين اكتنفاها ويفتح هذا الهمز مجعولا واو ان كانت هاء
اللام وسامت في المفرد بعد ألف وياء ان كانت غيرها أو همزة

﴿ش﴾ الابدال قسبان شائع وغيره فغير الشائع وقع في كل حرف الا الف وألف فيه أئمة اللغة كتبوا منهم
يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي وفي كتابي المزهر نوع منه حافل والشائع
الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد
ألف زائدة نحو رداء وكساء والاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهراً أم تقديراً
وهي المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها
همزة كهداية وجاهية واداة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو
وقعت عينها يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بابع وقاوم وفعلهما باع
وقام معل بخلاف مالم يعمل فعله كصيد وعور فهو صائد وعاور فلا ابدال فيه وبخلاف مالم يوازن فاعلا وان اعل
فعله كمنيل ومطيل من اطلال وأنال وتبدل الهمزة أيضاً من أول واو بين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة
من همزة كأصل جمع وأصله وواصل استقل اجتماع الواو بين فابدل من أولهما همزة إذ لم يمكن ابدالها
ياء للاستتقال كالواو ولا الفالسكونها فعدلوا الى الهمزة إذ هي أقرب الى الف لسكونها من مخرج واحد مع أن
الهمزة تقلب في التسهيل واو او ياء فقد شارك حروف اللين بخلاف ما إذا كان ثاني الواو بين مدة فوعل
كوورى ووروفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوولى تأنيث الأوال أصله
وألى فأبدلوا من الهمزة واو الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الاولى همزة لان الثانية تبدل منها فكانها موجودة وصار
مستقلاً كالوقيل الألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقمت

فيقال أحوه وأفت لان الواو اذا كانت مضمومة وكا نه اجتمع واوان فاستقل واحترز لزوم الضمة من فهو
 اخشوا الله . وتلبون . فلا بد لمر وضهاو بغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا بد ان أيضا ولو امكن
 بحذف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا بد أيضا اوردوا بحبان على عبارة التسهيل وهو عندي
 داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالي الف شبهه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالقلايد
 والصعائف والمجاثر بخلاف ما اذا كان أصليا كما يش ومما وزان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا
 من تالي حرفي لين ا كتنعامد . ماعل كاواثل جمع أول ونباتف جمع نيف وسياثف جمع سيد وتقع هذه الهمزة
 في هذه الصورة والتي قبلها محمولة واوا في ملامه واوا في المرد بعد الف ككراوة وهرأوى وأداوة
 وادأوى والأصل هراق وأدأى ثم صار هرا وأدا ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتناع العين بينهما همزة
 مفتوحة والهمزة كانها ألف فكانه اجتمع ثلاث العات ومحمولة ياه ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياه
 نحو هدية وهدايا واوا غلت في المرد ولم تسم كطبة ومطايا أو كانت همزة كخطبة وخطايا
 وتبدل الهمزة الساكنة بعد حركة متعلة مدة تجانس والمحركة ياه ان كسرت أو تلت ولم تنضم
 أو كانت زما . هذقار واوا في غير ذلك وفي نحو أوم ووجهان وأبدل المازني الياء منها فاه لأصل والاحفش مضمومة
 بعد كسر واوا ومن كسرها وتبدل تلو الساكنة ياه ان كانت . وضع اللام والأصح ولو توالي همزان أبدلت الثانية
 والواو وحده في لياي

وتبدل الهمزة الساكنة بعد همزة . بحركة متعلة مدة تجانس الحركة فتبدل العاقب آدم وباه في
 يان واوا في آدم . واصلا آدم . إثان وأوم من فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية
 ياه ان كسرت متعلة . واوا تلت فتعاقبوا بعة والأصل أئمة أو كسر ان نحو ابن مضارع أن والأصل إن أو ضم ان نحو
 أم . مثال أئمة من لأوم والأصل أم . نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فان كسرت فأبدلت
 ياه أو تلت كسرا ولم تنضم نحو إيم . مثل إصبع من الأم الأصل إأم . نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل
 الادغام كما تنضم أو كانت لا ما . ما سوا . كانت في اسم أو فعل تلت فصا أو ضمنا أو كسر امثاله بعد الفتح قرأى وقرأى
 اذا بنيت من اقراء . سوا مثل جهرو درهم . قرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأأ وقرأ أو ومثاله بعد
 الضم قرأى . مثل برتن من القراءة لأصل قرأأ فأبدل من الهمزة ياه فصا في آخر الاسم واوسا كنه قبلها ضمة فقلت
 لضمة كسرة والواو ياه فصا من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرأى . مثل زبرج الأصل قرأأ فأبدلت
 الهمزة ياه ثم انتمت الضمة في الياء فصا مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان قصت بعد مفتوحة أو مضمومة
 نحو ارام جمع آدم أصله آدم وأو يدم أصغير آدم أصله أيدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فصا أو ضمنا أو كسرا
 كاوم . مثال إصبع وأوم مثل ايم وإوم . مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام
 فقلت الهمزة واوا من جنس حركة تنها في نحو أوم ووجهان وخالف المازني في مسئلة وهي ما اذا كانت الهمزة
 الثانية فاه لأفعل فانه يبدلها ياه كان تبنى أفعل من الأيم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أوم
 وحجة المازني الجمل على إية لان الفتحة تحت الكسرة فالاقبس أن يكون . كم الهمزة المفتوحة كحكم
 المذكورة في الابدال كالمضمومة وخالف الاحفش في مسئلتين احدهما مسئلة إأم مثل اصبع فذهبنا أنه
 تبدل الهمزة ياه لما سببه حركتها ومذهبها ابدالها واو المناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم والثانية مسئلة إأم . مثل إصبع
 فذهبنا ابدالها واو المناسبة حركتها ومذهبها ابدالها لما سببه حركة ما قبلها فيقول إيم والحاصل ان الاحفش يبدل
 المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياه فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياه ان كانت موضع

اللام والاصح نحو قرأى مثل قطر الاصل قرأ أبدلت الهمزة الثانية ياء فرار من الاستتعال لوبقيت ومن مخالفه الأيسية لأنه متى التقى مثلان والاول سا كن في كلمة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عينين نحو سأل ولآل وهذان مثال قولي والاصح وخرج بقيد الالتمال ما لو فصل بين الهمزتين فانهما يصحان نحو آلاء وهو شجر ولونوا الى أكثر من همزتين حقت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كالبنى من الهمزة مثال أنرجه فتقول آآآة فتبدل الثانية واوالضمة ما قبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أو أو أو ولو بنيت من الهمزة مثل قطر قلت إياً والأصل إآآة فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة يجوز تخفيف الهمزة المفردة السا كنة بابد الها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد سا كن بالحذف ونقل حركتها اليه مالم يكن مدازائدا أو ياء تصغير فتقلب وتدغم أونون انفعال فتقرأ أو الفاء تسهل بينها ومجانس حركتها وكذا مثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم في الأصح وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضم واوا ﴿

﴿ ش ﴾ هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة سا كنة فان كان ما قبلها سا كنة لم يزم تحريكه لالتقاء السا كنين بحسب ما يجب من الحركات كتنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركا جاز أن تخفف بابد الها حرفا من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفاق كاس وياء في ذئب و واوا في بؤس وان تحركت الهمزة بعد سا كن خففت بحذفها ونقل حركتها الى السا كن قبلها كقولك في اسأل سل مالم يكن السا كن قبلها حرف مدزائد كخطية ومقررة فان الهمزة تنقلب حرفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقررة أو ياء تصغير فكذلك كخطية أونون انفعال نحو إنا طرفان الهمزة تحقق فيه حذرا من الالباس أو الفاء مبدلة من أصل كالياء فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين ولا حذف ولا نقل في الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلووم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كسئين وسئل ويستهزى ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كبير في ميئر جمع مئرة وبعد الضم واوا يكون في جؤن جمع جؤنة ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين وهي المضمومة بعد كسرة كاستهزى والمكسورة بعد ضمة كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت في فعله لا موازن فعل وعين فعال جمع الواحد سكنت فيه أو اعلمت وصحت اللام ويقلب في فعل لافعله ومن ألف واوسا كنة أو آخر أو لوتقديرا ومنها بعد فتح رابعة فصاعد أو لام فعلى وصفار مع ياء متصلة ان سبقت احدهما سا كنة وتأصل السبق وكذا السكون في الأصح وتدغم من طرفه ولوتقديرا بعد واو بن سكن نائهما وكاننة لام فعول جمعا ويعطى متلوها ما ذكر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واوى العين أو مكسورهما أو لام فعول مصدر أو عين فعل جمعا فالنصح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واوهى عين مصدر لفعل مع العين موزون بفعال نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسوالك والمصدر المفتوح أوله كر واح أو المضموم كقوار أو المكسور الذى لم تعمل عين فعله كلا وذلو اذا وعاد عودا أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضا بعد كسرة من واوهى عين جمع لواحد سا كن العين أو ممتلها صحح اللام موزون بفعال كئوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريح

در بياح بخلاف عين المفرد تكوان وما مفردة معتل اللام بكرو وجره حنفرا من اجتناع الاصلين في
 كلمة هما بدل اللام همزة وابدال العين باء فاقصر على احد الاعلاليين وكان الآخر لان الأواخر هي محل التغييرات
 أما الموزون بميرضان وهو فعل وفعله فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل ونارة وتير وقبة وقيم وثور
 ونبرة وكوزة وعود وعودة الا ان الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعله أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من
 ألف وواو ساكنة أو نظيرة تحققة أو تقدير اوهى التي تليها علامة التأنيث أو زيادتا فعلان نحو محراب ومحاريب
 ومحريب ونحو ابعاد وبعاد ونحو الغازي وأكسبة جمع كساء وسبعان وتبدل الياء بعد قسمة من واو وقت رابعة
 فاعدا في اسم اوهل نحو المعطيان برضيان والمستعليان برضيان وتبدل الياء من واوهى لام فعلى وصفا
 كالعايا والديا ومن الواو الملاقية ياء في كلمة ان كمن ساغهما سكونا أصليا وتواصل السبق أيضا ثم ندغم أحدهما في
 الأخرى كيدوهين الاصل سيودوهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتناع الشروط واحترز بكلمة هما
 في كمنين كقولك هو يبدو بسبق الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه
 كقوى محفف دوى وبأصالة السابق عن عروضه كروية مخفف روية فان الواو بدل الهمزة لأصل وتبدل الياء
 أيضا من الواو نظيرة لعطاء وتقدير ابعادوا بن سكتت نائهما كأن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال
 مقوور وموودة فتجتمع ثلاث واو في الطرف مع الضمة فانقل ذلك قلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة
 واجتمع ياء وواو بسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا
 مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لام فمقول جمعا كعصى أصله عسوف فأبدلت الواو الأخيرة وهى
 لام الكلمة ياء وأعطى متلوها لذي هو واو والمدام من ابدالماء وادغمها في الياء الأخيرة وقلب الضمة كسرة
 تصحح ليا فان كانت الواو لام فمقول ليست عين واو ولا هو من فعل ككـ ورالعين أو لام فمقول مصدر الاجمالي
 عين مع جماع وجهان والتصحيح أكثر من الادل فزودوه فزى والثاني عناعتوا وعنيا والثالث نوم وصوم
 ونيم وصيم وان كانت لام فمقول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضى

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياء ساكنة مفردة لاني جمع فيكسر لها لضم ولام فعل ومتلوة
 زيادتي فعلان أو ناء بنيت عليها الكلمة ولام فعلى اسما في عين فعلى وصفوا وجهان
 ﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع
 نحو وقن والاصل يقن لانه من اليقين واحترز بلاء ردة من المكررة كبيع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واو
 ولكن تقاب الضمة كسرة لئلا ياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضا بعد الضم
 من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضوا وقبل زيادتي فعلان كرموان مثل سبعان من الرمي أو قبل ناء بنيت عليها
 الكلمة نحو رموه مثل نمره من الرمي وتبدل الواو من ياء هي لام فعلى اسما كتقوى وفي عين فعلى وصفوا وجهان
 الابدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأظيب والأكيس والتصحيح كقسمة ضيزى وامرأة حيكى

﴿ ص ﴾ وتبدل الالف من ياء أو واو بعد ضم متصل بشرط ان ينصر كالأصل وان لا يلبها ساكن أو غير ألف
 وياء مشددة وهى لام وان لا يكون وصفه أفعال ولا وزنه افتعل وواى العين دال على تفاعل ولا اسما آخره زيادة
 نغمة بخلاف الازني في الأخيرة فان انصق ذلك حرفان مع الاول غالبا
 ﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو ونحو باع وقال اصلهما بيع وقول وورى وغزا اصلهما رى وغزو بشرط ان
 يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو ووطئ ورضى وشقي وشج وعم وأدل وأطب وان يتصلا به بخلاف آى وواو فانهما لم
 يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وان ينصر كاخلاف ما اذا سكتا نحو غزو وورى من قطر وان تكون حركتهما

أصلية بخلاف ما هو ساكن في الأصل وعرض تحريكه نحو يرعوى ويرى فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذ أصلهما السكون لان مناهما في الصحيح بحمر مضارع اجر وأن لا يلبها ساكن بخلاف نحو طويل وغير وهذا الشرط في العين خاصة أما اللام فلا يضر ايلؤها الساكن الآن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو الغافي مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعال بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لفتحها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفعال وهو واوي العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتور ورواؤز وجواواعتو ورافانه صحت فيه الواو لانه في معنى تجاوروا وتجاوزوا وتعاوروا فان كان على أفعال وهو يأتي العين وجب الاعلال نحو امتاز واو ابتاعوا واستافوا أي تزاروا بالسيوف وانما لم تصح ذوات الياء لان الياء أشبهه بالالف من الواو فرجت عليها في الاعلال وأن لا يكون اسم آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحاد يحميد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثاني نحو هوى وطوى

﴿ص﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال ليناوشد في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلو دال أو ذال أو زاي وما عدا ما فر شاذ مسموع أو لغة قليلة ويعرف بالبدال بالتصريف

﴿ش﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشنبر وان بورك والنون أخت الميم وقد أدخلت فيها نحو من مالك فأرادوا الاعلالها مع الباء كما أعلاها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وفر وعه ان كانت ياء او واو ونحو إعدية معدية معد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل إوتعد لانه من الوعدو كذا إتسر وفر وعه أصله إتسر لانه من اليسر وانما بدلوا الفاء تاء لانهم لو اقرروا والتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفاء وبعد الضمة واو فأبدلوا منها حرفا جادا لا يتغير لما قبله وهي مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذبا بدلها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو أنزرم من الأزار والفضج إنزرو وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفى واضطر واطمن واضطم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال و ذال أو زاي نحو اذادان واد كروا واذدان وما خرج عما قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أو لغة قليلة لقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه

﴿ص﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا مغلها أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بمجانسها وتحذف الفهمام عوضا منها التاء غالبا وواو مفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن البدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ش﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الأصل يبيع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما اين هذا وما أطوله ولا مصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصيد ويعود وأصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذرا من الالباس ولا مع اللام بخلاف نحو أهوى وأستحي حذرا من توالي أعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم لجر يانه على تقاول وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كإمير أو مضمومة كقيم ومبين

بجلاى ما اوله سم كسورة كخبط ومقول أو. واهتا للضارع في زباده دون وزنه نحو تقيل وتبيع مثل فعلى من
القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقات حركة العين الى افاء سكنت وانقلبت واوتقول باء كسر ما قبلها أو
في وزنه دون زباده (١) فان وافقه في الزيادة والوزن معالم يعل نحو أو طول منك وأبين لانه لو اعل التيس
بخط العمل ولا ينقل الى ساكن معتل كطواع قوم وعبروا اذا نقل ابدلت العين لمجانس الحركة المقولة كقولك
في أقوم والطيب أقام والطاب فان جازت الحركة لعين طيس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضا
الى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إعمال أو استعمال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة
وتحذف الهمزة وموضع منها التاء غالباً مثل ذلك إطاعة واشتقاعة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو العا
فالتقى لسان الحديث ام المصدر وعوض منها التاء وتغير الحركة بضامن مفعول الى الساكن الصحيح قبلها
وتحذف واو ما فتح واو ين ساكنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة
لمقولة صوتاً من بدل الياء بعدها واو نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدر بن و واو مفعول هو
مذهب الخليل ويؤيد به لان حذف الزاوى من حذف الأصل ومذهب الأحفش أن المحذوف في الثلاثة
عين الكلمة لان حذفها أوى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط
في الاشياء والظواهر في اصح الاعمال والاعمال وفروعها مع أغمت السماء اغنياما وأغملت المرأة اغنيالا
والطيب والطول فان صدق فأطولت امدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك الا لا ي زيدور بما صحح
مفعول مع فرس هو ودونوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك حلا للمبرد

ص القلب بما قبل في المعتل والمهموز وذراوا يمكن بتقديم الآخر على متلوه أكثر ومن تقديم
اللام على الفاء في الاصح فوزها الصماء أفعال و يعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا أدى نركه
لى هرتين ومع صرفه بلاغته على الاصح فان لم يثبت فأصلان

ش قال أبو حيان القلب تصير حرف كان حرف التقديم والتأخير وقد جاء منه شيء كثير حتى أن ابن
السيكيت ألب فيه كتاباً ومع ذلك فلا يطردهنى منه انما يحفظ حفظاً لانه لم يحى منه في باب ما يصلح ان يقاس عليه
العين وقد تقدم له نوعان في المزهر أو رد فيه العاطا جة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في
المعتل والمهموز كهارى في هائر وشاكى السلاح فى شالك درائى فى رائى وآبار فى أبار ومنه فى غيرهما على
فى امرى ودون لو وأمكن فيه من دى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فاكثرت ما جاء القلب فى ذوات
الواو نحو مالك وهارولات وأينق كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنالو وحدنا
كلمة أشكل ما لا امر فيها الهمزة منقلب عن واو أم عن باء حلا ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة
والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء
عن العين واللام ونعت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لا ما والمتلو عينا كراء فى رى وهار فى هار
والأولى فى الأوائل والايامى جمع أيم وأصل أيايم بوزن قبائل الثانية أن يكون الآخر حرفاً زائداً والمتلو غير عين
كقولهم فى جمع ترفو ترائق وهو مقلوب من الترائق فالواو زائدة فى ترفوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال
تقديم متلوه الآخر على العين الحوياء وهى النفس الأصل حيواء قدمت اللام وهى الواو التى هى متلوه للآخر على
الياء وهى عين الكلمة فوزنها الفاء والدليل على انه مقلوب قولهم حايت الرجل اذا أظهرت له خلاف ما فى
حويائك ومثال تقديم العين على الفاء أبس من يشس وأينق فى أنوق جمع ناقة ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

(١) هكذا يبايض فى الأصول الثلاثة

حادي أصلها وانحدت تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء في مذهب سيديو به أصلها شيئا نحو طرفاء وحفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها لفاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمرى ورعلى التاني الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء وكما في شوايع وشواعي فإنه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فعلم أن شواع هو الأصل وشواعي مقلوب منه الثالث الصحة وعدم الاعلال كما في أيس إذ لو لم يكن مقلوبا من يشس لوجب اعلاله وإن يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وإنما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلا والآخر مقلوبا منه دليل في كلا التأليفين أصل نحو جند وجذب فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا جندا يجذب جندا فهو جاند ومجبود وقالوا جذب يجذب جذبا فهو جذوب ومجذوب قال أبو حيان فإن قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظروا حدقت الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع

﴿ ص ﴾ الادغام هو قسمان الأول في المثليين ويجب أن يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة في آخر أو مبدلة دون لزوم أو تحرك كافي كلمة إن لم يصدر أوله بوصلاب مدغم أو ملحق ولاز بدأ أحد هماله ولا عرض تحريكهما ولا كانا أو ابن طرفين ولا في اسم قيل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر ما يشكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة الادخال ويقال الادغام وهو افعال وهي عبارة سيديو به وعبارة الكوفيين الادغام افعال وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثليين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الأصل والافلا ادغام الادغام مثل في مثله ألا ترى ان المتقارب يقرب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما في مثل والادغام يكون في الأسماء والأفعال أو جب لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكم شررا وبدأ بادغام المثليين كما هو عادة المصنفين في التعريف وهو واجب بشرط أن يسكن الأول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو ماله هالك فاهها اذا وصلت ينوي الوقف عليها والابتداء بما بعدهما فيتمين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو إكلأ أحد ما الهمة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سأل ولآل ولا مدة في آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويفزو واقد فلا يدغم مثل هذا الثلاثي المبدل بالادغام مع ضعف الادغام فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشى ياسرا واخشوا واقداركي يقوم ولوا واقدار لو كانت المدة ليست في آخره وجب الادغام نحو مغز وأصله مغز ووعلى وزن مفعول

(١) هذا البياض الذي في الأصل متروك للمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هيبن وأهوناء إلا أنه كان في الأصل أشياء كاشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء وقال القراء أصل شى شى على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هيبن وأهيناء ولين والبناء ثم خفف فقيل شى كما قالوا هيبن ولين فقالوا الأشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الاخفش وقال الكسائي وزن أشياء أفعال كفرخ وافراخ وإماترك صرفها لكثرة الاستعمال لأنها شبت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء وات فصارت تكضراء وخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا الزمونه أن يصرف أسماء وأنباء (٢) بياض في الأصول الثلاثة

فالاولى مدة وليست في آخر وقد ادغمت واحفل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم
 بخلاف نحو قول مبنيا للفعل من قائل فلان غم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم الا ترى
 انك تقول في بناءه للعامل قائل فيزول حرف المد كما يزول في لم يغزو واقد فان كانت مبدلة من غيرها ويلزم فيها
 البدل ادغم نحو اوب. مثل اوبكم من اوب والاصل اوب ابدلت الهزرة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها
 واوا هو بدل على جهة اللزوم فادغمت في الواو وان تحرك المتلان وجب الادغام بشرط ان يكونا في كلمة
 كردد ونمل بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فالادغام جائز واجب كما سيأتي وان لا يصدر بخلاف نحو ددن وان
 لا يسهما مدغم في اولهما بخلاف نحو ردد فهو ردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذي قبله وان
 لا يسهما. ردد الا لحاق بخلاف نحو التدد والتجج فان نونهما وجيم الصبح زيدت لاجل اللاحق فلا يجوز
 الادغام لانه اذا زول اللاحق بمرجل وان لا يكون احدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو ادغم بطل
 اللاحق نحو مر وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو ان يجبي واردد القوم وان لا يكونا واو بن
 طرفين (١) وان لا يكونا في اسم وازن بجملته او صدره فعلا بفتح العاء والعين او صلابضم الغاء وفتح العين او فعلا
 بضمهما او فعلا بفتح العاء وفتح العين مثال الاربعة في الموازن بجملته تطل وصفح ودلل وكل وفي الموازن
 صدره فعلا بفتح (٢) المفعول وحشا لعظم في اصل الأدن وجملة لقطعة اللحم وقررة للزق بافضل القدر
 * * * وتعمل حركته لساكن يعلها فان التقيا في كلمتين ولا مانع او كما باثني لازما تحريك ثانيهما وانما ين
 كاستر وتعمل في لزوم ادغم الاحتراق الوصل ويجوز فيه حذف ناه وهي الثانية في الأصح
 * * * اذا كان المدغم متحركا ما أن يكون ما قبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقي على حركته وسكن
 ذلك الحرف المدغم وأدغم فيه بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو بردو يغزو بمد ومقر الاصل
 يرددو يرددو ومدد ومقر رقات الضمة والكسرة والفتحة ان الحرف الساكن حذرا من اجتماع ما كنين
 ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف مد العا او واو او ياء
 او واو لم ينقل اليه نحو رددو ومددو ودودو بية لان اصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها
 غير ممكن فان التقى المتلان المتحركان من كلمتين جارا لادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . ما لم يكن
 مانع فانه يمنع لادغام بان كما همزتين نحو قرأ ابوك فان العرب تكسبت عن ادغام الهزرة الاعينا او وليا
 ساكنا يعلين فمما قبله لبصر بون وحزم به ابن مالك في التسهيل وتلقبه ابو حيان بان ابا عمرو قرأ بالادغام في
 مثل ذلك نحو . الرعب عاء . حد العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر
 رمضان . عن امرهم . دكر رحمة . البحر رهوا . من خزي بوئذ . فهي بوئذ . قال روى جميع هذا عن
 ابي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رووا ذلك عن ابي عمرو ائمة نقاة ومنهم علماء بالصوكابي
 محمد بن يدي وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير ابي عمرو فابو عمرو ورأس في البصريين ولم يكن
 ليعر الا بما قرأ لان القراءة سنة متبعة غاية ما في ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه
 عن البصريين غير ابي عمرو واما عدم الجواز فلانقول به اه . ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان
 المتلان باثني لازما تحريك الثاني منهما نحو حبي وعبي وقد قري به . وبجبي من حبي عن بينة . ومن حبي
 بالادغام والاظهار وفي الايضاح ان الاظهارا كثيرا كلابهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا فنحو لن بجبي
 لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المتلان باثني في باب افتعل نحو استتر
 (١) بياض بالأصل (٢) كذا رسم في الأصل المطبوع منه وفي غيره هكذا عمر

واقْتَلَّ وحيثُ تُنْقَلُ حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال أبو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسرة في التاء المدغمة وإنما ذلك لاجل أنهم لما كتبتوا التاء لادغامها في التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال في المضارع على لغة القمح يستر وفي الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاء بن أول فعل مضارع بنحو تجلي وتظاهر وحيثُ يُنْقَلُ بهمز الوصل لسكون التاء الأولى بالادغام فيقال تجلي وتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاء بن تخفيفا فيقال تجل وتظاهر وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان أحدهما الثاني وهو مذهب سيويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الأولى وهي حرف المضارعة

﴿ ص ﴾ فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا أفعل تجب اخلافا للكسائي أو لجزم أو بناء جاز فان لم يفتك حرك الثاني بالفتح مطلقا أو ما لم يله ساكن قبل الكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لغائه ما لم يله ضمير فحركته أو ساكن قبل الكسر لغات

﴿ ش ﴾ إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك أيضا إذا سكن في أفعل للتجيب عند الجهور نحو أشد بحمزة زيدا * وأوجب الينا ان يكون المقدم * وذهب الكسائي إلى ان أفعل في التجيب بدغم فيقال أحب زيد فان سكن لجزم أو بناء جاز الفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظر إلى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد وأردد ورددان فك فواضح وان أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلاصا من التقاء الساكنين وفي كيفية تحريك لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يردده ولم يرددها أم ساكن نحو رد المال ولم يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن فانه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد منك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك باقرب الحركات إليه نحو رد وفض لا مع ضميرى المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة لضمائرنحو رده ورددنا والاقابعد ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيكسر نحو * ففض الطرف * ورددانك

﴿ ص ﴾ الثاني في المتقاربين ويتوقف على مخرج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون وأسقط المبرد الهمزة وان مخرجها ستة عشر تقريبا فاقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهمزة أول وقيل بعد الهاء وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل كسه وأدناه للغين والحاء وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للسكاف ووسطه للسين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء وأول حاقية وما يليها من الاضراس للصاد وهي من الايسر اقيس وقيل تختص به وقيل باليمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب وما دون طرفه لمنهائه وما فوقه لللام وما دونه وفوق الثنايا للنون والراء وهي أدخل في ظهره وقال قطرب والجري وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والذال والتاء وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصغرى وما بينه وما بين اطرافها للظاء والذال والتاء وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للباء والميم والواو وقال الخليل لا مخرج للواو والمهدري لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم والفاء امالة وتضخيم وشين كجيم وصاد

كراى وغيرها قبضه والمهموحة كفت. نخص والتدبئة أجدك تطبق والمتوسطة وليناهر والمطبقة
ص ض ط ظ والمستعابة قط حص ضغط والمدلقة مر ينفل وغيرها مجهورية رخوة منقطة منخفضة ممتعة على
الترتيب والفتحة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واللينه واى وهى والمهمزة معتلة وقيل هى صحج وقيل شبه المعتل
والمصرف اللام قيل والراء هى المكرر والمهتوت المهمزة والمهاوى مالا مخرج له ولا تدغم حروف ضوى
ش هـ ز مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صغرى فى غيره ولا حلقى فى ادخل الالحاء فى العين
ولا ما يؤدى ان اس و ا ما غـ بر ذلك يصوز قلب الاول. ثله فالهاء والعين فى الحاء والحاء فى العين والباء فى
الميم واللام فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والثاء والطاء والظاء وشركاؤه ما فى بعضها وفى الصغرى وفى
الجيم والشين والصاد والعا واللام فى ت د ذ ر ز س ش ص ض ط ن فان كانت تعريفية فوجوبا
والنون لسا كنه بعة فى حروف ينو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتختفى مع البواقي ومر قلبها

مع الباء

ش * العلم الثامن من الادغام ادغام المتعاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف
هو الموضع الذى يتشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى
الذوق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والهم
فى الشفتين والى الحيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى المهمزة فزعم المبرد
نهايت من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة فكانها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت
حرفا لكانت كل واحدة تثبت عليه كسائر الحروف ورد ماها لولم تكن حرفا لكانت مثل أحد واجل على حرفين
وهو بالظن أن أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا تشكل لها فلانها روى فيها التسهيل ولولا ذلك
لكتبت العوا لمخارج ستة عشر مخرجا عند الحليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرى وقطرب والفرهاء وابن
دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى أنها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء
وهو عندهم مؤلا مخرج واحد وعند الحليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين قدلك على سبيل التقريب والإلا
فالتعريف أن كل حرف مخرجا على حدة وعبرة المتن فى بيان المخارج بيينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح
فلم ينصر على ما يحتاج الى التبيين عليه قولى وقيل المهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وليست
واحدة أسبق من الأخرى وهذا يعارق القول الأول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر
والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة العين قبل الحاء قال والحاء مما انفردت بها العرب فى كلامها ولا
توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فاقبله فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير
منهم قالوا اصعب الحروف فى الطوق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى
لغة بعض الامم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والصاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب
الحليل الى ان الصاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر
الحلق وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الحليل الشجر مخرج لعم أى منغصه وقال غيره هو مجمع اللحين عند
المهضة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الصاد من الجانب الايسر عند الاكثر واليمن عند الاقل ويحكى
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجهما من الجانبين معا وقال الهجرى بعض الناس يخرجهما من اليسرى
وبعض الناس يسهل عليه احرجهما من الجهتين معا قال وسيبويه ايضا يدل على ان الصاد تكون من الجانبين
وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة ليمى تختص بها وقال أبو على بن أبى الاحوص يتأى

اخراج اللام من كلتا حاقى اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخراجها من حاقه اليمنى أمكن بخلاف الصاد فاهما من اليسرى أمكن وقال سيويه الراء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القير وانى صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذى فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغى أن تجعل كذلك وقال ابن أبى الاحوص ما ذهب اليه سيويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج فى النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبى ابن الاحوص والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة كثير منهم وسميت حروف الصغير (١) وقال أبو حيان فصل المهدوى الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج الالف وأما الفروع الحسنة فهى التى توجد فى كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النون والخيشوم الذى يخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهى صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال أبو عمرو والصير فى الغنة صوت مركب فى جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المتجذب الى داخل الفم وليس بالمخر والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبة التى ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التى كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التى كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيويه حرف واحد وعند أبى سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك ان أخذتهما من حيث مطلق التسهيل فهى حرف واحد وان أخذتهما من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها يمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذى منه حركتها قال عبيد بن ابرص

نحى حقيقتنا وبه * ض القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أى يتساقط ضعيفا غير معتد به والى التفخيم هى التى بين الالف والواو وقال سيويه كقول أهل الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة والى الامالة والى التفخيم والالف التى بين اللفظين فى مثل الابرار قال ومن الالف التفخيم ألف الاستعلاء فى اسم الله تعالى ففخمت هى واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم فى اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاي هى التى يقل همسا قليلا فيحدث فيها بذلك جهرا ما كقولك فى مصدر مزدرد قال سيويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التى تستعج وهى التى لا توجد فى لغة من ترضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر فهى كاف الجيم يقولون فى كل جبل قال ابن دريد وهى لغة فى اليمن كثيرة فى أهل بغداد وجيم ككاف يقولون رجل ركل فيقر بونها من الكاف وجيم كشين وأكث ذلك اذا سكنت وبعدها دال وتاء نحو قولهم فى الاجدر الاشدرو فى اجتمعوا اشتعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه مستعجبة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قرءوا الحرف الضعيف من الحرف القوي فى جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجري من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوى لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لمسه ورخاونه واستفاله وفيه بعض قوة لتفخيمه فلذلك كان تقر به من الجيم مستحسنا وكان تقر يب الجيم منه مستعجبا لا ترى أنهم عدوا فى الفروع المستحسنة الصاد كالزاي

(١) بياض فى الأصل

لهذا المعنى وصادكسين كسابر في صابروطاء كناه نحو نال في طالوهي تسمع من هم أهل المشرق كثير التقاء
الطاء في لسانهم وطاء كناه نحو نال في ظالم وياه كناه وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الغاء
أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر في أريقر بون الثامن الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة
قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو علي الضاد الضعيفة إذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتقدت عليه ولكن
تخفف وتختلس فيصنف طباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا
العجم وسين كزاي وحيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ففتت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا
وأما ألعاب الحروف فقد كررها النصبون لعائدين أحدها لاجل الإدغام ليعرف ما بدغم في غيره لقر به من
في المخرج والمعة أو في أحدهما ما لا بدغم بعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس
بمري يمثل ما ينطق به العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكأن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن
في اللغة العربية كذلك الطوق بحر وفها مخالفة مخرجها ومعيت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها
وحرى النفس معها حتى ضعفت لحن الطوق بها والهمس لغة هو الصوت الحلق وضدها المجهورة وهي ما أشبع
الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت والشدة امتناع الصوت أن
يجري في الحرف والمرق بين المجهور والشديدان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه في موضعه
وإزاحة جري الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت الطبقة لطباق اللسان فيها على الحنك
عند المعط بها وضدها المعتمعة لانك لا تطبق اللسان بشئ منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباع وسميت
لمستعيلة لان اللسان يعلو الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستطيا باربع وضدها المنخفضة ويقال
للمتعمعة لان اللسان لا يستعمل عند النطق بها الى الحنك بل يتغلغل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المنخفضة
لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شئ، ذلقه وضدها المصمتة لانها اصممت فلم تدخل في الابنية كلها قال
الاحفش اصممت أي صممت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خاصة فافوق فلانجد كلمة خاصة
فاهو في كلام العرب الا وفيها من الحروف المدللة أو الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خاصة وسميت احرف
القفلة لان الصوت يشد عند الوقف عليها والقفلة شدة الصوت وسميت المعتملة لان الاعلال والانقلاب لا
يكون الا في أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف
مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منصرفا وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا
الانحراف قالوا الانحراف هما عن مخرج لنون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى
مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لانها شاركت أكثر الحروف في مخرجها
وقال القيرواني هي من الحروف الرخوة لكنها انحرفت اللسان بهامع الصوت الى الشدة وسمى الراء المكرر
لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتعد بها فكانت نطقت بأكثر من حرف واحد
وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر
الصوت لانها معتصرة كالتنوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لانها تعرض لها الأبدال كثيرا فتصطم وتنكسر
وسمى المساوي لانه يهوى في الفم فلا يعتمد اللسان على شئ منها إذا تقرر ذلك فلا بدغم في المتقارب ضاد ولا واو
ولا ياء ولا هم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النصبون وجوز أبو عمرو
ويعقوب الحضرمي والبزدي من البصيريين والكسائي والعراء وأبو جعفر الرازي من الكوفيين وتبعهم ابن
مالك وأبو حيان ادغام الراء في اللام نحو: يفر لمن يشاء واستغفر لم الرسول ولا بدغم حرف صغير وهو

الصاد والسين والزاي في مقاربه مما ليس صغيرا و يدغم في مقارب صغيري فتدغم الصاد في السين وفي الزاي
 والسين في الصاد والزاي في الصاد والسين نحو فخص سالم فخص زاهر حبس صابر حبس زاهر أو جز صابر
 أو جز سالم وعند ادغام الصاد في السين وكذا كل مطبق أدغم في غيره قال أبو حيان بعض العرب يبق الاطباق
 كما يبق الغنة في ادغام النون وبعضهم يذهب وقال سيبويه كل عربي يعني ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف
 حلقى في أدخل منه الا الحاء في العين نحو . فن زحزح عن النار . فلان تدغم الحاء في الهاء ولا الهاء في العين ولا العين
 في الهاء وان كانت العين أقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعد هما في الصفات لان الهاء مهموسة رخوة والعين
 مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدي الى لبس بتركيب آخر نحو أمثلة لا يجوز فيها الادغام لانها
 لو ادغمت لآوهم أنهم من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدري هل الاصل أمثلة أو أمثلة لان كلاهما وزنه
 أفعله وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذي يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء
 في الحاء أحبه حانما والعين في الحاء أقطع حبلك والحاء في العين أسلخ غنك والعين في الحاء أدمغ خلفا والقاف في
 الكاف الحق كندة والكاف في القاف أمسك قطننا والجيم في الشين . أخرج شطأه . والجيم في التاء . المعارج
 تعرج والطاء والظاء وشركا وهما في المخرج وهي الدال والتاء والذال والتاء في بعضها أي كل واحد من هذه الأحرف
 الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظالما أربط دارما أربط تهما أربط ذئبا أربط نابتا
 ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال ابعده طاهرا آلى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى
 آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة في الصغيرة أضبط صابرا أضبط سالما أضبط
 زاهرا واجعل في الباقي بدل أضبط أيقظ أبعده أمقت خذ لبت ومثال ادغام هذه الستة في الجيم أضبط جعفرا
 أيقظ جعفرا أبعده جعفرا أسكت جعفرا خذ جعفرا لبت جمع فرا وفي السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعده سالما
 أسكت سالما خذ سالما لبت سالما وفي الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء في الميم أصحب مطرا وفي الفاء
 أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء في شيء من مقاربها نص عليه سيبويه وقد ادغم الكسائي الفاء في الباء في . إن
 نشأ تخسف بهم . قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا في الأحرف الثلاثة عشر
 التقوي الثبوت الدار الذ كر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الظهر الطهر النور ومثال ادغام
 اللام غير التعريفية في هذه الأحرف جوازها . هل تنعمون . هل ثوب . هل دناهل ذهب هل رضى هل زار هل
 سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة
 في الياء والنون والميم والواو ونحو . من يأت . إن نشأ . مما رزقكم الله . من وال . وتدغم بغنة في اللام والراء
 نحو . من ربكم . من لدنا . ونظير عند أحرف الخلق الستة نحو . من آمن . من هاد . من عاد . من حكيم . من
 غفور . من خلا . وتقلب ميم عند الباء كما مر في الابدال وتخفي عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة
 ﴿ ص ﴾ خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم
 كتب ره ومجئ مه ووجه بالهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولنسفع بالالف واذن بالنون على المختار
 ونالها ان عملت فبالالف والاف بالنون و بنت وقامت بالتاء والقاضي بياء وقاض بدونها وضر به ومر به بدون واو
 وياه ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من كلمتين أو نوناسا كنه مخفاه أو مبدلة ميا
 أو حرف مد حذف لسا كن يليه غير نون تو كيد
 ﴿ ش ﴾ الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها
 الاسماء الحروف فانه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو قن ص ج وكان القياس أن يكتب هكذا

قاف نون صاد حيم كماله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصر على اوائها مخالفت الكتابة
 فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلا وذلك لانهم
 ارادوا ان يضموا اشكال هذه الحروف تنفيذها هي اسماء دلولا لنها اشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا
 الشكل الذي صورته هكذا ولو لم يضموا هذه الاشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا
 على كتبها على حسب النطق ولم يضموا لها اشكالا مفردة تنفيذها لم يمكن ذلك لان الكتابة بحسب النطق متوقفة
 على معرفة شكل كل حرف وحرف وشكل كل حرف غير موضوع فان اتصال كتبها على حسب النطق ولا
 بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك
 كتب بالهاء ما يجب الحاق هاء الكسرة به عند الوقف كره وقه وعه ولم يره ولم يقه ولم يعه ومجئ به جئت وما يوقف
 عليه من التاء ان بالهاء ككره ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات
 ودوات وما يه ويهه وحان عند الوقف كهيات ولات وئمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب
 بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كما ناضه غير المتكلم والمنون المنسوب او المفتوح كرايت
 زيدا وآهوا وبها مجللات المرفوع والمجرور كقام زيد ومرتت زيد للوقوف عليهما بالحدف وكذا ايه وصومه
 والعمل المؤكد بالنون المحذوفة نحو لعمرا وليكروا ما لم يحذف فان خيف نحو اضربن زيدا ولا تضربن
 زيدا كتبت بالنون ولا يعتبر بحذوف لوقف لانه لو كتبت بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط واختلف
 في ادب العرب ابن مالك في انه يميل بأهات كتبت بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب
 لم يزل في قول ردهم لا يردون الى نها كتبت بالنون وفصل الفراء قال ان الغيب كتبت بالالف لضيقها
 وان اعلمت كتبت بالنون لغونها وقال ابن عمه في الصحيح كتبها بالنون فرقا بينا وبين اذا الظرفية لثلايق
 والقياس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عند النون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن العباس ما نعه وجد
 بخط علي بن عثمان بن حنيفة حكي أبو جعفر العباس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن
 زيد يقول انتهى أن اكوي يد من يكتب إبن ما ألف لاها مثل أس ولن ولا يدخل التنوين في الحرف اه قلت
 ومن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي واما كائن فكتبت بالنون قول واحد قال ابن مالك وهو
 شاذ قال أبو حيان وجه شذوه ان الجمهور ذهبوا الى انها من كبة من كاف التشبيه وأي المنونة فكان القياس
 يقتضي ان تكتب صورة التنوين بل تحذف خطأ لانهم لم يتلعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب
 وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخونها قال وذهب يونس الى انها
 اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهي لام الفعل فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لانها كباث من بان
 بين قال لو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى كمن لذهب من ذهابها حسنا
 فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمقصود غير المنون كالفاضي وقاضي
 ككة وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمقصود المنون كقام قاض ومررت بقاض وصله ضمير
 الغائب كضربه ومر به وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لغة من وصل بهم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت
 الصلة ثم خرج عن هذا ما اتصل به نون التوكيد المحذوفة مما قبله واو أو ياء نحو اضربن باقوم واضربن باهذ فانه
 منع ان يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف جلا على احتمال النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف
 عليها واستهتت بحذف الواو والياء لذلك خطأ وان كانت تعود وفعال يكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصلها سواء
 كان مثلاً نحو ردومفر وافق مر أو مقار بانحو إداراتم واطبجج الأصل نداراتم واضطجع وكان قياسه ان

يكتب الحرفان الا انه ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه بالادغاو اما المدغم من كلمين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المخففة أو المبدلة مياتا كتبت نونساو كانت من كلمة نحو عنك وعنبرأم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لسا كن يليه نحو اضربوا القوم واضربوا الرجل ويفزو الرجل ويرى القوم ولم يضربوا القوم ولم تضربوا الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يضربوا ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه سا كن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو اتركبن يا قوم ولتركن يا هند الأصل تركيبون وتركبن ثم دخلت نون التوكيد فخدت نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة والنون المدغمة وهي ساكنة فخدت حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فإنه في حالة الوقف لا يرد المحذوف وحلت الخفيفة على الشديدة في ذلك وان كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما هي فيه نحو اضربوا يا قوم واضربوا يا هند

ص **ص** والهمزة في الاول بالألف والوسط سا كنه بحرف حركة متلوها ومتحركة متلوها سا كن بحرف حركتها وقد حذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والرنجاني وأبو حيان حذفها مطلقا ولو غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها مد كصورتها عند الأكثر وان تطرفت تلوها سا كن حذف في الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا في الأصح فان وصلت بشئ فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لثلاثين ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو وفا أو بين همزة هي فاء وبعد همزة استفهام وقيل الا المفتوحة أما الملقطة بوجهه فكا (١) تسهل في الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء في الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها في الأصح ومن ابن المحذوف تسوين متلوها ولو مع كسنية في الصحيح لا في أول السطر وفي ابنة رايان

ش **ش** نخرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع أحدهما أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أول أو حشوا أو طرفا والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فهذه ستة أحوال فالتى هي أول تكتب بالف مطلقا سواء فحمت أم كسرت أم ضمت نحو أجدو إندوا كرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كائنا ما كان الا ما شذو هو ثلاثين ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف الى الجملة كليلئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه اللفاظ كتبت فيها الهمزة بياء وإلا هؤلاء فانها كتبت فيها واو وكان القياس أن تكتب لثلاثين لا ولثلاثين لان ويومئذ ونحوه يوم اذا فصل الطرف والف بعد الدال بدلا من التنوين لكن جعل الطرف مع اذا كالشئ الواحد فوصل باذو جعلت صورة الألف بياء كما جعلوها في شس وكان القياس في هؤلاء هاألاء قال أبو حيان وانما يخالف بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولها في مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الاكثر على حسب تسهيلها الوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الحجاز واللغة الحجازية هي الفصحى فكانت تكتب على لغتهم أولى والثاني انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى اننا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلاة والزاكاة فهنا سبب أن كتبت أولها على صورتها التي وضعت لها وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة متحركة والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون الا بعد متحرك

(١) كذا في النسخ الثلاثة فليحمر

تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لا يتبدل به فتكتب العاقية نحو رأس وبأس وكأس وياء في نحو فأس
وبنو ووارا في نحو مؤمن وجؤنة وبؤس وبؤمن والتي هي حشو وهي متحركة بعد الساكن تكتب حرفا من
جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صعبا أو حرفا على لانها تسهل على نحو فتكتب العاقية نحو مرأة
وكأه وسأل ووهبات وسوات وياء في نحو يستم وسائل ووارا في نحو التنازل وأبوس ويلتوم هذا ما ذكره
الأكثر وقد حذف في حالة الفتح بعد الألف نحو سأل كراهة اجتماع الفين في الخط واختار ابن مالك فيها
بعضها بالفتح كما في قوله تعالى وان لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صعبا نحو يستم
وتستم ويلتوم وياء أو وواو نحو هيئة وسوءة فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التالفة للالف نحو سائل والتنازل
ومشي على ذلك الرخاوي في شرح الهادي وكذلك أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة
وأيضا حسن ولا يفسر ان لا تثبت لها صورة في الخط لافي التحقيق ولا في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها
حرف على زائد المد نحو مؤول ومؤوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز
وغيره مثل مؤول ومؤوم قال أبو حيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع ان تسهيله بين الهمزة والواو
فهذا أحرى قال وقد كتب المؤودة بواو واحدة في المصنف وهو قياس فان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن
عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف احدهما لذلك كتبت واحدة الا أنه قد يجتزأ في غير القرآن فيه
ان يكتب بواوين لانه قد حذف من الكلمة في الخط حرف فبكره أن يحذف غيره انتهى والتي هي حشو وهي
متحركة بعد الساكن تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفتح وسأل فان كان بعدها
الف نحو ما آل وما آب فقبل تحذف ولا صورة لها قبل تكتب العاقية بجمع العان وان كانت مفتوحة بعد كسرة
كتبت بواو نحو مؤثر وبعد ضم كتبت واوا نحو مؤون وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسهم ومثني فان
كان بعدها في المالين ياء ككسهم ومثني فقبل تحذف ولا صورة لها قبل تجعل لها صورة و بجمع ياء وان كانت
مكسورة بعد ضم نحو مؤول ومثني فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت
مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واوا ككثوم ولثوم جمع لثوم كما يرجع صور فان كان بعدها في المالين واو ككثوم
ورؤس فقبل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة و بجمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو
مثنون جمع مائة كتبت بواو وعلى مذهب سيبويه وياء على مذهب الأخفش والمتطرفة بعد الساكن ان كان صعبا
حذفت الهمزة والقيمت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط لافي الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو خب
ودى وجزء وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو او مكسورا
فصورتها الياء. طلقا فيهما وقيل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء
بالواو في الرفع وبالالف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة الهمزة وان كان ثني من ذلك منصوبا منصوبا
فيكتب بالالف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل يكتب بالفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من
التنوين وقد شغل المثلثين والخلاف فيهما قولي حذف في الأصح وان كان الساكن معتلا فان كان زائدا لل
فلا صورة لها نحو نبي ووضوء وسماه فان كان ما قبله الألف كسما، منونا منصوبا فكتبه جهور البصريين بالفين
الواحدة حرف على والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيين بواحدة وهو حرف العلة التي
قبل الهمزة ولا يعملون للالف المبسلة من التنوين صورة قال أبو حيان وانفق الفر يقان على انه ليس
للهمزة صورة ألف في ذلك فان اتصل بغيره ألف بضمير مخاطب أو غائب فصوره الألف واو بضمير مفعول

وباءجر الفوسمائل وبالف واحدة هي ألف المدنصبا نحو رأيت سمالك وان كان ما فيه الياء والواو منونا منصوبا بفالف واحدة هي البادل من التنوين نحو رأيت نبيثا وضوا وان كان غير زائدا للبدف تسهيل بالخذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ أو يقرئ وبوضو وهذا امرؤ ورأيت امرأ أو مررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فاقبل يكتب بالعين وقيل بواحدة قال أبو حيان وهو الأول وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا فبالألف نحو لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو يكلو أو مكرة فبالياء نحو من المكلى وان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذه الأكلو ورأيت الأكلو إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الأكلو ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء والواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقرئ ومن المقرئ إلا أن تكون مضمومة فبالواو وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء وعلى الأول ان اتصل بها ضمير فعلي حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ما قبلها أو أنكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأه أو انضمت فبالواو نحو هو يقرؤه هذا ما قرره أبو حيان وأولاهم حكى قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل فانها تعطى للمتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيرا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلي هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها الفاء والواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ما أنا وماؤك وبمائلك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين لابل بالبدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل بها الضمير فكالم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا نبأك ورأيت نبأك وعجبت من نبأك كحالها لو لم يتصل به ضمير قال أحمد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف مالم يصف فان أضعفته كقته في الخفض بياء نحو من نبئه وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال ور بما أقروا الألف وجاءوا في الرفع بواو بعدها و بياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأه وأعجبتني خطأه وعجبت من خطأه والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو القياس فاما الألفان فان العرب لم يجمع بينهما ولذلك كتبوا خطأ وقرأ بالف واحدة ولو كتب بالفين كان هينا وثق لي فرق بين الواحد والتثنية الا انهم اکتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتخفف همزة الوصل خطافي مواضع أحدها اذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا وأمر أهلك والسبب في الخذف انها لو أثبتت لكان جمع بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونهم لم يجمعوا بين الفين في سائر جهاتهم الاعلى خلاف في المتطرفة لان الأطراف محل التغييرات والزيادة فلولا تقدمها شيء أصلا أثبتت كقولك في الابتداء ائذن لي أو نعم فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو ثم اتوا الذي أو نعم من يقول ائذن لي أو تقدمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة او مضمومة نحو أسمك زبد أم عمرو وأصطفى زبد أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو أصطفى البنات لذكركين حرم فكللام ابن مالك يقتضى الخذف أيضا قال أبو حيان وهو شئ ذهب اليه أحمد بن يحيى قال والذي عليه أصحابنا انه يكتب بالفين أحدهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحمد بن يحيى العرب تكتب بالف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخط وأما اللفظ فعلي التطويل واثباتها مثل لذكركين الله وكانهم

ا كفو بصورة عن صورة لان صورة الف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يندفوا في اللفظ لتلاشبه الحرف
 بالاستفهام انتهى اما الف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بجانب حركتها لانها
 حينئذ تنهل على نحو فتكتب العاقى نحو السجد وياه في ائتك وواو في اوزل وجوز الكسائي ونسب الحذف
 في المعنوجة فتكتب اءجد بالالف واحدة غير ان الكسائي قال المحذوف لالف الاستفهام ونسب قال المحذوفة الثانية
 وجوز ان مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالالف نحو ايك انزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام
 لابتداء اولام الحرف نحو ولادار الآخرة للذين احسنوا وكان قياسها الايات كما كتبها في لابنك قائم ولا ينك
 ما وسبب حذفها حرف التباين بالالف في وزعم المرء ان سبب اجتماع ثلاثة اشكال متشابهات في الخط لان
 اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستعمل لفظ فكذلك خطأ وزعم بعضهم ان سبب في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها
 فكلاهما كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تدون حنو او زعم بعضهم ان الالف لا تحذف مع لام الابتداء فافترقا بينها وبين
 لام الحرف او وقع بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الالف على الاصل نحو جئت لالتقاء
 زيد فان ادخلت اذام واللام وادخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكنت للالتقاء الرابع من اول بسم الله
 الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم بالالف كما يكتب باين لكن حذفوا الالف لانتفاء استعمال ولا تحذف
 في غير البسملة من انواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف في البسملة
 ايضا مما كتبت على لغة من يقول بسم الله والاصل بسم الله ثم خفف على حذف قولهم في ابل بل والتزم التضييف
 قال ابو حيان والاحسن جعل اللفظ على اللفظة العصبية ادلو كان حذف الالف لتلك اللفظة لجاز إسقاط الالف
 في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الاحفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكما والاسم شيء
 واحد وحرف الفراء حذفها من باسم الله مجراها ومن اها وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لانها كما سمعنا حذفها
 لانتفاء استعمال وحذف بعضهم حذفها من بسم الله والربوبية معها الرحمن الرحيم بشرط ان لا تكون الاضافة الى الله
 وان لا يكون الباء تعلق به في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك
 تبركت باسم الله ابدان اسم لله وحرف الكسائي حذفها ولو اضيف الاسم الى الرحمن او القاهر وقال الفراء هذا
 ما طل لا يجوز ان يحذف الالف لانها كثرت معه فاذا عدت ذلك اثبت الالف وهو الصواب الخامس من ابن
 ابي عمير بن عبد بن صفة مرداسوا كما ناسه من ام كيتين ام لقبين ام مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن
 ابي عبد الله وهذا بن فقه و يتصور في المختلفين سنة امثلة وحكى ابو الفتح عن متأخرى الكتاب انهم
 لا يحذفون الالف مع الكنية تقدمت وتأخرت قال وهو مردود عند العلماء على قياس من ذهب لان حذف
 التنوين مع المكنى كدفعه مع الاسماء وانما هو لاجل الامين اسما واحدا حذف الالف لانه توسط الكلمة اه
 وقال ابو حيان الالف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكنى مثل ما يحذف
 مع الاسماء الاعلام قال

فلم اجيب ولم أنكل ولكن • بعت بها اباض بن عمرو

قال وشرط ابن عمقور ان يكون ابن مذكر او هو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان
 ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا او خبرا لم تحذف الف

ص • ويوصل مركب المرج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما
 ملغاة او كافة ولو في قلما في الأصح وكما ان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهامية بمن ومن وفي لا بموصولة في الأصح وفي
 نعماء وشما وجهان ومن لا بمن مطلقا في الأصح واستفهامية بمن لامع وان بلا وفي أون وكى خلف وتحذف

نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وشذوصل ويكأنه وويله ونحو يومئذ وثلاثة .
 ﴿ ش ﴾ النوع الثانى أحكام لوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى
 غيره معنى الكلمة الأخرى فكما ان المعنيين متيزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن
 اللفظ يكون متيزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كما كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك
 أربعة أشياء الأول المركب تركيب كعطبك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح
 مساء وبين بين وحيص بيهص الثانى أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها الا ان الفصل فى الخط يدل على
 الفصل فى اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله فى اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون فى الخط وذلك نحو الضمائر البارزة
 والمتصلة ونون التوكيد وعلامات التأنيت والتنثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به الثالث أن تكون
 إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزء ولام التأكيد فان هذه
 الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها للوصل الرابع ما يذكر
 من الألفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو . مما خطاياهم . أيذاتكونوا . فاماترين . وإنما وحيثما وكيفما
 واما أنت منطلقا انطلقت واذا كانت كافة نحو كماور بما رانما وكأنا وليتيا واعلمنا واستثنى ابن درستويه
 والنجاني ما فى قلما فقالا انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهى الظرفية نحو كلما جئت أكرمك .
 كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا . بخلاف التى يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ اسما مضافا اليه كل نحو .
 وآنا كم من كل ما سألنوه . وتوصل ما الاستفهامية بمن ومن وفى لانها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف
 واحد فسن وصلها بها نحو . عم يتساءلون . مع هذا الثوب . فم أنت من ذكراها . ولا توصل ما لشرطية بواحد
 من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضى أن تكتب معها مفصلة وقال فى ما الموصولة مع لثلاثة ثلاثة
 مذاهب . أحدها انها تكتب متصلة معها لاجل الادغام فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما
 رغبت عنه وعجبت عما عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه . والثانى انها تكتب مفصلة على قياس ما هو من
 كلمتين وهو قول أصحابنا و به جزم ابن عصفور وهو أرجح لانه الأصل ولان علة الوصل الآتية فى ممن وهو التباس
 اللفظين خطا مفقودة فى مما والثالث ان الغالب تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصلة وهو اختيار ابن مالك
 وفى ما مع نعم وبئس وجهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الأصل والوصل لاجل الادغام فى نعمما وحات
 بشما عليها وقد رسم فى المصحف بالوصل وتوصل من بمن مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية
 أم شرطية نحو أخذت مما أخذت منه ومن أنت ومن تأخذ أخذته وانما وصات بها لاجل اشتباهاها خطا لو كتبها
 من من فوصلا وأدغمت نون من وميم من ونزلت منزلة المدغم فى الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله
 ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط لاجل اختتامها ويفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان
 وقول ابن مالك أرجح نظرا الى علة الاشتباه فى الخط وفى من سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية
 مع عن ريان قال ابن قتيبة تكتب عن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعمما نحو عن تسأل
 ورويت عن رويت عنه وعن ترضى ارضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا يؤثر فى ذلك الادغام لانها
 كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بنى قولاً
 واحداً نحو فمى تفكر وتوصل إن الشرطية بلانحو . إلا تفعلوه . إلا تنصروه . وفى أن الناصبة مع لافولان
 أحدهما انها تكتب مفصلة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لانه الأصل والثانى أن الناصبة يوصل بها والمخففة
 من الثقيلة يفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السكيت وعلاء ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال

بالعمل بحيث لا يجوز ان يفصل بينها وبينه والنخفة بالعكس بحيث لا يجوز ان تتصل به فمن الوصل في تلك
والعمل في هذه خطأ في كى مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لاتفصل كما تكتب حتى لاتفصل
منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو من وعن وإن وأن حذفت نونه
للذخام كما مر في الأئمة ولا يوصل لن ولم وأم بشئ وما وقع في رسم المصنف من وصل. ألن نجيب عظامه. فلم
يستجيبوا لكم. أمن هو قاتل. فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتي وأما مع اذا اتصلت
بمن هنا تكتب مفصلة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أن سبب ذلك قوة الاستعمال والألف
المعرق بين مع وبين في قال وقد يمكن أن يفرق بالأصبة فان في لاتكون إلا حرفا ومع اسم وهي أيضا تفصل مما
بعدها فتقول معاطلة لك فصلت بخلاف في ومما وصل نحوذا وكان قياسه الفصل ويكافئه لأنه مركب من وى
بمعنى أعجب وكافه وويله والأصل ويل أمه و يوند ونحوه من الطروف والمضاقة لاذوتها ونحوه وفي حفظي
ان الوصل ناس ثلاثمائة وستة فقط وأطن ذلك في شرح الهادي للزنجاني وليس محاضر عندي الآن

﴿ ص ﴾ وزيدت ألف بعد واو الجمع من طرفه في ماض وأمر وفي المضارع رأين الاسم خلافا للكوفيين ولا
مضارع معرود مطلقا خلافا للكسائي ولا رفا خلافا للفراء وفي مائة ومائتين في الأشهر و واو في أولئك وأولوا
وأولات وفي بأوحى عند بعضهم وعمر وعمر فرقا من عمرو من ثم لم يزد. نحو با قال ابن قتيبة ولا مضاقة للمعمر
والزنجاني وذا معرود ماض وبالوقاية

﴿ ش ﴾ النوع الثالث أحكام الزيادة فترادف بعد واو الجمع المنطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا
وضربوا واولادهم بعد غير واو الجمع نحو يضرون ويبدعون خلافا للفراء، فانه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة
والمكسائي حاله لم يبدعوا بغير واو الجمع بغير واو الجمع بغير واو الجمع بغير واو الجمع بغير واو الجمع بغير
واو الجمع بغير المنطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعدوا والجمع المنطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا بزيد لعدم لزوم
هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها بمكتوب نحو ضاربوا بزيد وهو بالألف كما ترى وكذا بنوز بد بخلاف أو
زيدوا حو بدوا واختلف البصريون في الحاقها بالمضارع اذا اتصلت الواو به من طرفه نحو لن يضربوا فالاخفش
بجمله كالماضى والأمر في الحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال
الحليل لما كان وصعها على المد وعلى أن لاتعرك أصلا زادوا بعدها الألف لان فصل صوت المد بها ينتهي الى
مخرج الألف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المفصل والضمير المتصل نحو ضرب يوم اذا كان الضمير مفعولا لم
يكتبوا الألف واذا كان تأكيدا كتبوا حرفا بين الضميرين ويترك الألف في خط المصنف في. واذا كالوم أو
وربهم. استدلووا على ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا نو كيد الواو والجمع ثم اطردت زيادة هذه
الألف في كل واو جمع وا لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة الى انها فصل بها وبين واو الجمع وواو
السبق نحو كعروا ووردوا وواو جمعها من الواو المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على
ذلك من الواو المنصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يبدعون لانها
لاتصالها يعرض بها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب
الفراء بأنها زيدت للمعرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقابين
الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا في مائة قال أبو حيان
وذلك للمعرق بينها وبين. منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت الغالانها تشبه الهنزة
ولان الغنمة من جنس الألف ولم تكن ياء لانه كان يجمع حرفان مثلان ولا واو الاستئصال الجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق في مائة دون منه إمالة اسم مائة اسم ومنه حرف والاسم اجمل للزيادة من الحرف وإمالة المائة
محدوفة اللام يدل على ذلك ما ثبت الدرهم فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم
يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصرى المعروف بالملهم صاحب الأخصس
كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنزلة لأن أصل مائة مئبة على وزن فعلة من مئبت وهمزة تقع مفتوحة في لفظ
ألف وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فالزموها العلتين جميعا لياء لكسرة والألف للمفتحة ولأن
العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على أن الأصل في مائة مئبة قول الشاعر
فقلت والمرء تخطيه مئبة * أدنى عطية أياي ميات

وضعف الكوفيون تعليل البصر بين بان مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي أن يجعل
في متحد الجنس يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه قالوا وانما يزدت فرقا بينها وبين فئة ورثة في
انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فئة ورثة لأنك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول في
تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير وإنما خالفها بما ذكر خالفوا بينها
وبينها في الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مائة هكذا بألف عليها همزة الهمة دون ياء وقد حكى
كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذاق النحو بين منهم الفراء روى عنه أنه كان يقول
يجوز أن تكتب الهمزة ألفا في كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها في نفسها وان
كان ما قبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما كتب أن مائة بغير ألف كما تكتب فئة لأن كتب مائة بالألف خارج
عن الأقيسة فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه
تسهيلها قال وحكى صاحب البديع أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط قال واما زيادة الألف في مائتين
فهي خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من
لا يزيدها كالم يزيدها في الجمع في الجمع لان موجب الزيادة قد زال واتفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو مئات
ومئون وزيدت واو في أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان أما أولئك فتطافت النصوص على أنهم زادوا الواو
فيها فرقا بينها وبين الياء وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل
الفرق في أولئك لان الزيادة في الأسماء أكثر ولأن أولئك قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون
كالعوض من المحذوف وزعم الدوفيون أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لان اللف قد تستعمل اسما
حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في متحد الجنس قال وأما
اولوا وولات فلم اظفر في تعليقه بنص ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى في حالة النصب والجر
وبين إلى الجارة وحلت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحل التأنيث في أولات على التكبير في أولى قال واما
في أوخي حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينه وبين أخي المكبر وكانت الزيادة في التصغير لانه فرع
والفروع اجمل للزيادة ولانه قد تغير لاجل التصغير والتغير يأنس بالتغير وكانت الواو والمناسبة ضمة الهمزة
وأكثر أهل الخط لا يزيدها لان التصغير فرع من التكبير وليس ببناء أصلي اه وزيدت الواو أيضا في عمرو
وذلك للفرق بينه وبين عمرو ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بألف دون عمرو فيظهر الفرق
وكانت الزيادة واو لانه لا يقع فيها لابس اذ لو كانت ياء لالتبس بالاضاف إلى ياء المتكلم أو الفاعل لالتبس المرفوع
بالمنصوب وجعلت في عمرو ولانه أخف من عمرو من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)

(١) بياض في سائر النسخ

﴿ص﴾ وحذف لام التعريف من موصول الالذنان وفي الليل واليلة وقيل واللطيف وجهان وما اجتمع فيه ثلاث لامات والذلف من الله وإله والرحن والحارث علما لم يجردا والسلام عليكم وعبدالسلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة مالم يلبس أو بحذف نون ومن ملائكة وسعوات ومفاعيل ومفاعيل إن أمن قيل ولم يؤد إلى مثلين وفاعلات وفاعلين غير يلبس، لا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانى وفي ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من الكاف إلا تادى ومضمرا أوله همزة وقيل هي المحذوفة وباء مع همزة لا كآدم وقيل هي المحذوفة قيل ومع غيرها واحد لثنتين من ثلثين مالم يلبس وحوزان الضائع كناية واو بن

﴿ش﴾ النوع الرابع الحذف قصده حذف لام التعريف من الذى وجمعه وهو الذين ومن التى وفروعه وهو لتثنية جمع نحو لثان ولتين والانى والانى كراهة اجتماع ثلثين فى الخط وتثبت فى مثنى الذى خاصة وهو كذا ولما بين فرقا بين الجمع ولم يثبت فى مثنى التى لانه لا يلبس بجمعه وقال أحد بن يحيى كتبوا اللانى والملائى والمثنى التى وأسقطوا لامين أولها والعام من آخرها وهذا اللان استعمال لانه نقل فى الكلام مثله وبديل عليه ما قبله وما بعده ولو كتب على لسانه كان أوثق اه قال أبو حيان وكلاهما بديل على حذف اللام من أوله والالف من آخره معا الذى يهدى فى الكتاب انه لا تحذف الالف لثلاثين يلبس بالمعرد قال فان قلت اللام الزم فى الله وهى حذفت قبل ما حذفت الالف به كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بانه لانه الله تحذف وفى المثل والمثلية وجهان الحذف والانباء والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصنف قال أبو حيان إذا حذفت معنى اللطيف فمعه مع الليل والليلية كلف بلام واحدة قال لانه عرف فاحذف قال وكتبوا لله وللهم والهم بلامين ولو كتب بلام غار وحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الألف مع الله لسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كفاي اللام لكنه قد تصرف فيه أنواع من التصرفات التى لا تجوز الا فيه ولانه لا يلبس إلا لما شارك فى هذا الاسم وكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك يريدون لله أبوك فاهم كتبوه بالالف لاجل ما حذف منه من حرف الحروف والالف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه اخذ بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس ونسبته أن لا يجرد من الالف واللام فان جردتها كتب بالالف والمزوم نحو رحمان للذبا والآخرة وحذف أيضا من الحارث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ونسبته أيضا أن لا يجرد من الالف واللام فان جردتها كتب بالالف نحو حارث لثلاثين يلبس بحرف علما واللبس مع اللام مفقود لانه لا يدخل على كل علم وحذف أيضا من السلام عليكم وعبدالسلام ومن سبحان الله بخلاف سبحان الله كراهة والمعنى فى الثلاثة وفى جميع ما يأتى كثرة الاستعمال وحذف أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كالك وصالح وخالد أم عجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان ودكر بعض شيوخنا أن اثباتها فى نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحد بن يحيى أنه يجوز فيه الحذف والانباء ولا يحذف مما كثر استعماله كخاتم وجار وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون وبأجوج وماجوج وقد حذفت فى بعض المصاحف من هاروت وماروت وهامان وقارون ولان المصاحف كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد على ثلاثة ككوس بن لأم وابن داب وسامة وهالة ومما حذفت منه نون آخر كما مر أئيل حذفت إحدى يائيه وداود حذفت إحدى واويه ولا إذا خيف اللبس كما مر وعباس لو حذفت لالتبس بعمر وعيس وحذفت أيضا من ملك لانه لا يلبس لعظم مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من

مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كحريب وتمثيل وشيطان لأن مفردهما محراب وتمثال وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم قال أبو حيان ويجوز الاثبات فيما يلتبس أيضا وهو أجود قال بشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط وهو مكرره ككراهته في اللفظ وحذفت أيضا من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وإن لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرح به في المتن وحل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه ألفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين بشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالتباسه بطالحات ولا من نحو حاذرين لالتباسه بحذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شبابت والعادين لأنه بالألف ناقص في الخط إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالألف ولا من نحو راميات والرامين لأنه حذف من الرامين لام الفعل وحلت عليه الراميات وإن لم يكن فيه حذف كما حل الحذف من الصالحين والصالحات وإن لم يكن فيه ألفان وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حل الاثبات في المؤنث على الاثبات في المذكر كما حل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث وحذفت أيضا من علم في آخره الألف والنون كسفين ومرون وعمن وما أشبهه في كثرة الاستعمال نبه عليه أبو حيان وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذا وأولا مجردين من حرف الخطاب وهذاك وهو لا نك مقرر ونابحرف الخطاب وهما التنبية ومن ثلث وثلاثة بخلاف ثلاث المعدول فإنه لم يكثر كثرتها ما ولا أنه لو حذف منها لالتبس بثلث ومن ثلثين وثمانية وثمانين باثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فرار من نوال الحذف وكثرته وفي ثمانين وجهان الاثبات لأنه حذف منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجتمعان فكانت الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب والاثبات اختيار ابن عصفور وثمانون بالواو وحكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت أيضا من لکن ولكن ومن هالتنبية مع الله نحو هالله لأنه لم يستعمل الامعة فكانت حرف واحد ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله وتحذف أيضا ألف هاعم اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فإنه يجب فيه الاثبات نحو هذاك وكذاها المتصلة بتاوتى تكتب بالألف نحو هانا وهاتي وهاتان وتحذف أيضا ألف هاعم مضمر أوله همزة نحو هاتم هانا هانت بخلاف نحن قال أحمد بن يحيى قال الكسائي في هاتم وهانا حذفوا الف ها وليس بشيء إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في هاتم فد على أن المحذوفة في هاتم وهانا هي الثانية لا الأولى وحذفت أيضا من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعاً نحو يابراهيم ياسحق أو وصلان نحو يابن آدم كراهة اجتماع الفين قال أبو حيان ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا ألف يا وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف ألف ياءه لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومفهوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز الحذف في نحو ياجعفر ويازيد لأنه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الاثبات والحذف كأنهم جعلوا ياء مع ما بعده شيئاً واحداً أقاموا مقام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا ما هافيه فلذلك حذفت الألف وتحذف إحدى يمينين متماثلين كآدم وآمن وآل واسرائيل وبني داود وطاوس وديستون ويلون ويأوالى الكهف وجاؤا وباؤا وشاؤا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كقرا

حذرا من التباس المتنى بالفردي وقارين حذرا من التباس المتنى بالجمع وقول وصول حذرا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوف فالقياس يقتضي أنها الساكنة لتقل الحركة بالحركة كل وجوز بعضهم كتابة الواو بن علي الأصل واختاره ابن الضائع والقياس خلافه كراهة جناس المتلين ولو اجتمع ثلاث متلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت وبرآت والنيين ونجيين ليسوا مسوون

﴿ص﴾ وتوب الياء عند الجمهور عن الف محتوم بها اسم أو فعل نالته مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا لم تلي ياء في غير محبي علماء قبل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فتولان والأصح في كلاهما الالف إلا الذي وعلى الأول إن ياء مثلها قال ياء المصوب بالفاء وغيره ياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والألف إلى الصبر والمصارع ويكون الفاء أو العين أو الواو لا يكتب بالياء مبنى غير متقى ولا حرف غير ياء والى وعلى وحق الأوصول بما استهامة

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البدل فتكتب كل الف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لاحقا أو لتأنيث أو لغير ذلك كجلى وملمى ومغزى وأعطى ويحشى والخو إلى واقضى وأغزى ويحشى ومستقى واستقى ويستقى وقبضى والأن تكون تالية لياء كديار ومحار وحيا وحطاياء واستحياء لا يبي علماء فانه يكتب بالياء فرقا بين محبي الاسم وبين محبي الفعل والحق المبدى محي كل علم مقول من العمل كأن يسمى بأغيا يكتب بالياء والحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كرويا عنه فيكتب بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع كما فرقوا بين محبي العلم والفعل والجمهور يكتب الجمع بالالف فان أصل الكلمة ضمير متصل بخلاف منهم من يكتب بالياء ومنهم من يكتب بالالف نحو ملهاك ومسعا كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجع شيئا قال أبو حيان واختيارنا كتب بالالف إذا اتصل بضمير مت أو خفض سواء كان ثلاثيا أو زيدا الا احدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو أحسنها كالمهادون لادخال واختلافها والاصل تاء تأنيث تغلب في الوقف فذهب البصريون إلى أنها تكتب لغالب وسبب وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يمتدوا بتاء التأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأزبد هذا كله تعريفا على القول المصدي وهو الأشهر وحكى ابن عمشور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره بالالف وكذا الثلاثي الآتي كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب أبدا الأعلى صورتهما الأعلى أصلها ورداه بن عمشور بأن الالف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرحبان ورميت فعملوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال وللفارسي أن يقول ان كانت الة رجوع إلى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو أو الرجوعها إليها في بعض المواضع وان كانت الة التعريف لزم الاعتراض بالهمزة بل الأولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالامالة فعمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور بزيادة الف الفارسي والثالث أنه لا تنزم الف والياء بل يجوز أن يكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب الالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى الملقب عيسا بالالف في كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فذهب الجمهور إلى أنها ان كانت مبدلة من ياء كتبت أبايا، نحو رحي وري وان كانت مجهولة الأصل كياء أو كانت مبدلة من واو كصاء وغراء كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه

لا يكتب شي بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فإنه يجوز أن يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فإنه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين في كلاً أن يكتب بالالف لأن الفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فإنه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كتابا بالالف جلا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لان الفها رابعة ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رخي ورحيان أو في الجمع بالالف والتاء نحو حصى وحصيات أو في المرة نحو رمية أو في الاسناد الى الضمير نحو رميت أو في المضارع نحو يرمى ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هوى وروى ووفى ووعى ولا يكتب اسم مبنى بالياء الا متى لامتها ولا شيء من الحروف بالياء الا بلى لامتها أيضا وعلى وحتى والى لعودها ياء في اليه وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فزيم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتى وحتمك وحتماء وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتم وقال الزجاجي اذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف فكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالالف

﴿ ص ﴾ ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما القافية فالقيسة تستوفى حروفها الا ما يتم الوزن دونه فان كان الروى القافية ابدا والمطلقة نصبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والمدودة بألفين وما مر من زيادة أو حذف أو بدل مفقود

﴿ ش ﴾ رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . ألن نجتمع عظامه . أمن هو قانت . وفصل وزيادة ياء في بأيدي ومن نبأ المرسلين . وملائته وملائهم . وألف في الربوا وان أمرؤا . وحذف ألف نشؤا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها وكتابة مازكى بالياء وقياسه الألف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربا واو بدل الالف وهذا كله مما ينقاد اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو جيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعقده في صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الاجزاء كقوله

ياداري يتبل علياء فس سندی * أقوت وطالعي هاسالفل الأمد

لان تقطيعه مستعملن فعلن أربع حركات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض

يادارمية بالعلياء فالسند * أقوت وطالعليها سالف الأمدى

قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية وفي بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحو كبير اه

﴿ ص ﴾ ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والياء وصلالاتهم
نقط السين واحدة والزينجاني نقط هاء التانيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الالحاء أسفل وربما كتبوا تحت
منه أو همزة أو فوفه علامة أو نبرة اصطلاحات

﴿ ن ﴾ قال أبو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتبديل الصور الاختصار فكما
أن في الله - المشترك كالسين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا
ليس كذلك لأنهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال غلبت إذ من المشترك فالصورة والنقط
مجموعهما يدل على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلبس بالخط إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء
في قول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل إذا لم يحصل اشتراك لأن لها صورة خاصة بها فيكون إذا
ذاك كالقاف انتهى واختار بعضهم نقط السين بواحدة لأن المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها
و لاكثر على نقطها ثلاث واختار الزينجاني في آخره نقط هاء التانيث في نحو رجة فإينها وبين هاء الضمير وهاه
الكت و لا يباهمهم الحريري بعدونها في الحروف غير المنقوطة ولها أنواعها في الآيات والرسائل التي التزموا
عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم
السهو عن لفظ الالحاء ولو نقطت لالتبس بالميم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله
أ. همزة أو فوفه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

﴿ س ﴾ وقد تم جمع جوامع أسماء المودع من فنون العربية جماعا الكائن من بلاغة الإيجاز وعدوثة
اللفظ بالمثل الأسمى اهاتف على نثره إيجارا وجمعا المرفوع عن هم معاصره قطعا المشيد أركان مبانيه إحكاما
بعضا فطيك بصفه عبارته وتأمل في رواها وإياك والمبادرة بانكارها لالفكسواها ودونك وإبراز محاسنها التي
لا تفتق الأعلی جاهد البصيرة أعماها فر بما خالف غيره في تعبير أو تأخير أو تقديم فظنه من لافطنة عدولا عن
المهج القويم وما درى أن ذلك لأمرهم يستخرج النظر السليم وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال
ولو بالتمداد إمامة تقوية لمن سب إليه الانفراد أو لتفرد وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد وربما نقلنا عن
أحد خلاف ما نسبه بعض المشاهير إليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شعر
أن ذلك بعد التطلع والعحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة
مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسباع تشرف وآت من العجب
الحجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف بحق أن يكون على كتب الأنام
سريا وبأنواع المحامد والمحاسن حريا جطنا الله
بمع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا

وقع في آخر الأصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق النوام بالازهر الشريف مانعه
هكذا بأصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس
المؤسس بنيانه أي تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف فعمده الله برحمته ونعم ما بلومه في يوم الجمعة المبارك
السادس والعشرين من رجب الفرد أحد شهر سنة . . وخسين والف على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الفقيه
عبد الرحيم بن الفقيه الصالح النبي بلدا الشافعي مذهبا المكي مولدا عفي الله عنه وغفر له وللسلمين آمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحبنا الله ونم الوكيل

﴿ فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع شرح جمع الجوامع ﴾

| صفحة | صفحة |
|------|------|
| ٣٦ | ٢ |
| ٣٧ | ٢ |
| ٣٧ | ٢ |
| ٣٨ | ٣ |
| ٤٠ | ٤ |
| ٤٥ | ٦ |
| ٤٥ | ٧ |
| ٤٩ | ٨ |
| ٥١ | ١٠ |
| ٥١ | ١٠ |
| ٥٢ | ١٣ |
| ٥٣ | ١٥ |
| ٥٥ | ١٦ |
| ٥٥ | ١٨ |
| ٥٦ | ١٩ |
| ٥٦ | ١٩ |
| ٥٦ | ٢٠ |
| ٥٧ | ٢٠ |
| ٥٨ | ٢٢ |
| ٦٠ | ٢٢ |
| ٦١ | ٢٤ |
| ٦٢ | ٢٥ |
| ٦٣ | ٢٨ |
| ٦٤ | ٢٩ |
| ٦٤ | ٣٠ |
| ٦٦ | ٣٠ |
| ٦٨ | ٣١ |
| ٦٩ | ٣١ |
| ٦٩ | ٣٣ |
| ٧٠ | ٣٣ |
| ٧٠ | ٣٤ |
| ٧١ | ٣٤ |

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من معجم المصنف ﴾

| صفحة | صفحة |
|---------|------|
| ١٠٧ | ٧١ |
| ١٠٧ | ٧١ |
| ١٠٧ | ٧١ |
| ١٠٨ | ٧١ |
| ١١١ | ٧٢ |
| ١١٥ | ٧٢ |
| التركيب | ٧٢ |
| ١١٦ | ٧٢ |
| ١١٧ | ٧٢ |
| ١١٨ | ٧٣ |
| ١١٨ | ٧٤ |
| ١١٨ | ٧٤ |
| ١١٨ | ٧٥ |
| ١١٨ | ٧٥ |
| ١١٩ | ٧٦ |
| ١١٩ | ٧٦ |
| ١٢٠ | ٧٧ |
| ١٢٠ | ٧٨ |
| ١٢١ | ٧٩ |
| ١٢٢ | ٨٠ |
| ١٢٥ | ٨٠ |
| ١٢٨ | ٨٤ |
| ١٢٨ | ٨٨ |
| ١٣٠ | ٨٩ |
| ١٣١ | ٩١ |
| ١٣٢ | ٩٢ |
| ١٣٤ | ٩٢ |
| ١٣٥ | ٩٥ |
| ١٣٦ | ٩٦ |
| ١٣٦ | ٩٧ |
| ١٣٧ | ٩٧ |
| | ١٠١ |
| | ١٠٥ |

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع ﴾

| صفحة | مبحث | صفحة | مبحث |
|------|---|------|--|
| ١٦٩ | مبحث بناء الصفات | ١٣٨ | مبحث في الحروف العاطفة بخلاف |
| ١٦٩ | مبحث التأنيث | ١٣٨ | مسألة يعطف بعض الاسماء بعضها على بعض |
| ١٧٠ | مسألة تلحق آخر الماضي تاء ساكنة | ١٣٩ | مبحث في حكم عود الجار في العطف ضميره |
| ١٧١ | مسألة أو زان المقصورة فعلى الخ | ١٤٠ | مبحث في عطف الاسم على الفعل والمفرد على الجملة وعكسه |
| ١٧٣ | مبحث المقصور والمدود | ١٤٠ | مبحث في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه |
| ١٧٤ | مبحث جمع التكسير | ١٤٠ | مبحث في عطف الانشاء على الخبر وعكسه |
| ١٨٠ | مسألة يجمع الزائد على ثلاثة الخ | ١٤٠ | مسألة يجوز حذف المعطوف بالواو معها |
| ١٨٣ | مسألة يجمع العلم المرتجل الخ | ١٤١ | مسألة الاصل العطف على اللفظ الخ |
| ١٨٣ | مبحث فيما لا يقاس جمعه | ١٤٢ | خاتمة في توابع مخصوصة |
| ١٨٤ | مسألة ما دل على أكثر من اثنين الخ | ١٤٦ | مبحث العوارض |
| ١٨٥ | مبحث في التصغير | ١٤٦ | الاخبار بالذي وفروعه |
| ١٨٩ | مسألة يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه | ١٤٨ | مبحث العدد |
| ١٩٠ | مسألة لا يصغر مبنى الخ | ١٥١ | مسألة في اسم الفاعل المشتق من العدد |
| ١٩١ | مبحث في تصغير المرخم | ١٥٢ | مبحث التاريخ |
| ١٩٢ | مبحث النسب | ١٥٣ | مبحث الحكاية |
| ١٩٧ | مبحث في شواذ النسب | ١٥٤ | مسألة يحكى المسمى به الخ |
| ١٩٨ | مبحث في التقاء الساكنين | ١٥٥ | مبحث الضرائر |
| ٢٠٠ | مبحث الامالة | ١٥٨ | خاتمة المختار جواز التناسب والسجع |
| ٢٠٤ | مبحث الوقف | ١٥٨ | ﴿ الكتاب السادس في الابنية ﴾ |
| ٢٠٧ | مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون الخ | ١٦٠ | مسألة للماضي الرباعي فعل الخ |
| ٢١٠ | مبحث في الوقف بهاء السكت | ١٦٣ | مسألة ما ليس فيه حرف صحيح الخ |
| ٢١١ | خاتمة لا ابتداء بساكن الخ | ١٦٣ | مسألة المضارع بزيادة حرف المضارعة الخ |
| ٢١٢ | ﴿ الكتاب السابع في التصريف ﴾ | ١٦٤ | مسألة الأمر من ذي الهمز يقع به |
| ٢١٢ | مبحث في الاشتقاق | ١٦٤ | مسألة في الفعل المبني للفعول |
| ٢١٣ | مسألة يوزن اول الاصول بالفاء الخ | ١٦٥ | مسألة تبنى صيغتنا التجب الخ |
| ٢١٤ | مبحث في حروف الزيادة | ١٦٧ | مبحث بناء المصدر |
| ٢١٦ | مسألة الزيادة اما المعنى الخ | ١٦٨ | مسألة يدل على المرة الخ |
| ٢١٧ | مبحث في الحذف | ١٦٨ | مسألة يصاغ من الثلاثي مفعول |
| ٢١٩ | مبحث في الابدال | ١٦٨ | مسألة بناء الآلة بطرد على مفعول الخ |
| ٢٢١ | مسألة يجوز تخفيف الهمزة الخ | | |

﴿ تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع ﴾

| صفحة | صفحة |
|--------------------------|-------------------------------|
| ٢٣٨ بحث في أحكام الزيادة | ٢٢٣ بحث النقل |
| ٢٤٠ بحث في أحكام الحذف | ٢٢٤ بحث في العطب |
| ٢٤٢ بحث في أحكام البدل | ٢٢٥ بحث في الادغام |
| ٢٤٣ بحث في رسم المصنف | ٢٣١ ﴿ قائمة في الخط ﴾ |
| ٢٤٤ بحث في وضع النقط | ٢٣٣ بحث في أحكام الهجزة |
| ٢٤٤ قائمة الكتاب | ٢٣٦ بحث في أحكام الفصل والوصل |

(تمت)

(تسوية) بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب ﴿ بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ﴾ للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي مؤلف معجم الهوامع هذا ولما سبب ارتباطه بكتابه معجم الهوامع قد أدرجنا الاعلان عند هذا الجلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عزنا نقول كتابه معجم الهوامع الى قائلها التعرف مكانة النقل عنه المطالع... وكتاب البنية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه مثل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من البداءة الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في مجلد كبير ينقل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم نقيا المفاهيم فذكرنا حاضرة العاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا اتي كالتعليق على مشكلات المعجم وسماه (الدرر اللوامع على معجم الهوامع) ولعمري فان مكانة لعاضل الموي اليه في حمل الشعر العربي وصحة روايته والاكثر من حفظه لا ينكرها انسان وشرحاه لديوان طرفه والشماخ أصح شاهد وشرح المذكور يأتى جزءا واحدا زهاء (٣٠٠) صحيفة وقر بيانتم طبعه بتيسيره تعالى

مَعَالِمُ الْهَوَامِعِ
شرح جمع الجوامع
في علم العربية

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

٢٠١

دار المعرفة
للطباعة والنشر
بيروت - لبنان